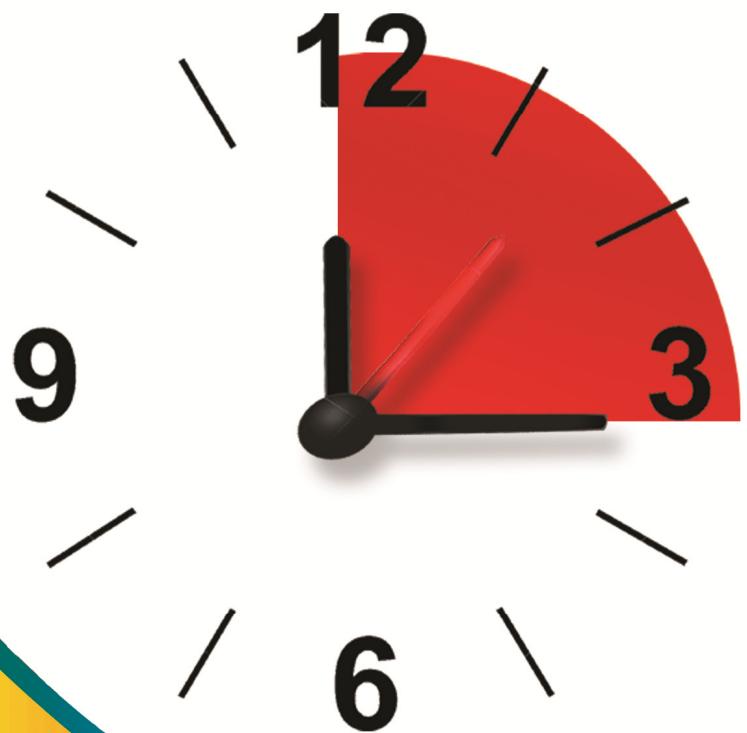


# المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية الكترونية جامعة، لأبرز الاحداث والتطورات

first Seasion



الربع الاول  
2018

قضايا كردستانية

رؤى - تحليلات - دراسات

## هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بأن هناك عاصفة كبيرة تعبّرها وهي خطيرة ومعقدة جداً فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفّر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة أكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف وما لات الصراعات الخفية والمكشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤى الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالامام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وبعد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث و بداياتها لن تكون مبهمما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة. انطلاقاً من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصاناً شاملاً لفصول العام ٢٠١٨ .

وبحسب اطلاعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (**المرصد**) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بما يسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتاتينا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالتالي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير
٢. قضايا كردستانية ... رؤى وتحليل ودراسات
٣. اصوات عراقية ... رؤى وتحليل ودراسات
٤. قضايا عالمية ... رؤى وتحليل ودراسات
٥. المشهد السوري ... اخبار ورؤى ودراسات
٦. المشهد التركي ... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الالكترونية الذي يبلغ (٢٤) عدداً اضافية الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني([www.pukmedia.com/ensat](http://www.pukmedia.com/ensat)) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان (**٢٠١٨ في المرصد**).

# المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

**رئيس التحرير:**

**محمد شيخ عنان**

+964-7701564347

**هيئة التحرير:**

**محمد مجید عسكري**

**دياري هوشيار خال**

**ليلي رحمن الجاف**

**هه لو ياسين البرزنجي**

**الاشراف اللغوي:**

**عبدالله علي سعيد**

**الاشراف الفني:**

**هريم عنان امين**

**العنوان:**

**السليمانية-إقليم كردستان-العراق**

**e-mail:** ensatmagazen@gmail.com

**Facebook : ENSAT.PUK**

# الربع الأول يناير 2018

# اقليم كردستان بعد استفتاء تقرير المصير

\*فريد أسرد

الانصات المركزي: ٢٠١٨/١/١

ان التوصيف المستخدم في الماضي، قبل استفتاء تقرير المصير في ٢٥ ايلول ٢٠١٧، للتعريف بإقليم كردستان العراق هو انه يشكل "شبه دولة" او "اكثر من فدرالية وأقل من دولة مستقلة".

وفي السنوات الاخيرة، وبالتحديد ابتداء من عام ٢٠١٤، بعد تأزم العلاقة واعتماد الاقليم على اقتصاد نفطي مستقل، صارت العلاقة بين الاقليم وبغداد اشبه بعلاقة كونفدرالية غير معلنة رسميا. يلح هنا على الذهن سؤال مهم، وهو انه طالما كان النظام السياسي في العراق اتحاديا وطالما حدد الدستور السلطات الممنوحة للإقليم بوضوح، كيف اتيحت الفرصة لظهور اقليم "شبه مستقل" يستائز بصلاحيات تتجاوز حدود الفدرالية". ان الجواب على هذا السؤال مرتبط بظروف خارجة عن السيطرة في حقبة سياسية حساسة غير مستقرة دفعت العراق نحو الواقع في تجربة الفوضى. ان الصلاحيات التي حازها الاقليم بعد عام ٢٠٠٣ لا تشكل في جوهرها صلاحيات "ممنوحة" بحكم الدستور، بل انها كانت موجودة بحكم الامر الواقع قبل اقرارها في وثيقتي "قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية" لعام ٢٠٠٤ ونص دستور ٢٠٠٥. ان مراجعة ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية توضح ان الاقليم ظل قائما ضمن منظومة سياسية فدرالية غير رسمية طوال الفترة الممتدة بين الاعوام ١٩٩٢-٢٠٠٤. لقد تم الاعلان عن اختيار الفدرالية كنظام سياسي لعراق المستقبل في مؤتمر صلاح الدين في عام ١٩٩٢، وهو المؤتمر الذي حضرته اطياف المعارضة العراقية. وفي العام نفسه اقر البرلمان الكردستاني، بالاستناد على مقررات مؤتمر صلاح الدين، في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ اعتماد الفدرالية اساسا لتنظيم العلاقة السياسية والقانونية والادارية بين اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد. يعني ذلك ان ظهور حكومة اقليم كردستان، بصفتها حكومة اقليم فدرالي، يسبق ظهور الحكومة المؤقتة في بغداد في حزيران ٢٠٠٤، بأشلي عشر سنة.

فيما بعد، قدم الکرد كل الدعم للتوصل الى دستور فدرالي في العراق وشارکوا بشكل فعال في كتابته. حصل الاقليم على حقوق وصلاحيات موسعة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في عام ٢٠٠٤ وانتقلت تلك الحقوق والصلاحيات بشكل تلقائي الى دستور عام ٢٠٠٥. وفي كلا الوثيقتين الرسميتين اتخذت عملية تحديد حقوق وصلاحيات الاقليم شكل توزيع الصلاحيات بين المركز والإقليم. وعلى وجه الخصوص، حصل الکرد على اعتراف رسمي باقليمهم، وعلى مصادر جديدة للدخل وحقوق تتعلق بادارة مصادر الطاقة ومشاركة فعالة في المؤسسات الاتحادية.

وفي حين الذي اضطرت فيه بغداد الى مواجهة مشاكل متزايدة طرحتها الاوضاع غير المستقرة وظهور مجتمع مسلحة معادية للنظام الجديد ونشاط فعال لمنظمة القاعدة، وفي ظل انهيار الدولة وتفكك الجيش وتردي الخدمات العامة وتفاقم المشاكل الامنية، تغاضت بغداد عن صلاحياتها الحصرية والمشتركة في الاقليم وركزت بشكل رئيسي على مواجهة التحديات المصيرية التي فرضتها مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق.

هكذا آلت كثير من الصلاحيات الحصرية والمشتركة للحكومة الاتحادية بشكل تلقائي الى حكومة اقليم كردستان. انفرد الاقليم بوضع مستقر آمن مكن الحكومة الاقليمية من تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور. وشهد الاقليم نهضة سريعة على كافة المستويات. اعتمادا على الاستقرار الامني وتحسين وضع الطبقة الوسطى والنهضة الاقتصادية وتدفق الاستثمارات وايجاد مؤسسات وتشريعات فعالة وتوفّر فرص عمل واسعة، حقق الکرد مكاسب اقتصادية

وسياسية غير مسبوقة. تدعمت قوة الاقليم بعلاقات دولية قوية، اقتصادية وسياسية، مع الجارتين المهمتين، ايران وتركيا. ومع توفر فرصة استثمار الثروة النفطية، بشكل احادي ودون تنسيق مع المركز، جذب الاقليم كبرى شركات النفط العالمية للاستثمار في مجال الطاقة.

في هذا الجو اكتسبت الدعوة الى تقرير المصير زخما هائلا، لاسيما بعد توجه الحكومة الى سياسة تبغي تحقيق الاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على مبيعات النفط. ترافقت كل تلك التحولات في عام ٢٠١٤ مع واقعة هامة وهي سيطرة داعش على الموصل واجزاء اخرى واسعة من مناطق غرب العراق واعلانه ما عرف باسم الدولة الاسلامية في العراق والشام. وقد دفع هذا التطور المفاجيء الى تزايد التكهنات بقرب انهيار جديد للدولة في العراق وبحرب طائفية شرسة وتفكك الكيان السياسي للعراق كدولة موحدة. وفي خضم هذه الاجواء و كنتيجة لها، تمدد الاقليم نحو المناطق المتنازع عليها، فسيطرت قوات البيشمركة عليها بعد انسحاب القوات العراقية حتى لا تقع تحت سيطرة داعش. على الرغم من ان ذلك لم يكن مخططا له، فإن هذه التطورات دفعت بالاقليم نحو الصدارة. وفي ظل مساعدة الغرب الى مواجهة تمدد داعش الذي صار يشكل خطرا على الامن العالمي، تلقى الاقليم، ضمن الخطة الدولية ضد داعش، وفي اطار العراق، دعما عسكريا ساهم بشكل جذري في الحفاظ على امن الاقليم وتعزيز القدرات العسكرية لقوات البيشمركة وكسر شوكة داعش.

ان السمعة العالمية لقوات البيشمركة باعتبارها قوات مناهضة لارهاب داعش، جعلت الكرد جزءا من التحالف الدولي ضد داعش. يعد هذا اكبر اخراجا للكرد، في العراق وسوريا، في السياسة الدولية. هكذا، توفرت الشروط المطلوبة، من وجهة نظر النخبة السياسية الحاكمة في الاقليم، لإنجاز تقرير المصير. ان طريقة التفكير هذه، مزجت بين القراءة الخطأة لحجم الرفض الدولي والإقليمي لاستفتاء تقرير المصير وبين التسرع والتصلب والمجازفة وعدم الاستناد على وقائع حقيقة.

### البنية التحتية للاستفتاء

اعتمد الاقليم قبل الاستفتاء على ثلاث مصادر للدخل تتمثل اولا، في حصوله سنويا على نسبة ١٧٪ من الميزانية العامة للدولة بموجب تواافق مع حكومة اياد علاوي في عام ٢٠٠٤، وثانيا، ايرادات اربعة معابر حدودية، واحدة مع تركيا وثلاثة مع ايران. طوال اثنين عشر عاما، ابتداء من تشكيل حكومة الاقليم في عام ١٩٩٢ حتى التوافق مع حكومة علاوي، استخدمت حكومة الاقليم ايرادات هذه المعابر لتأمين المتطلبات الداخلية. وفي عام ٢٠٠٧ سن برلمان الاقليم قانونا منح حكومة الاقليم صلاحية ادارة النفط. وعلى الرغم من ابرام عدد كبير من العقود النفطية، فانها ظلت سرية ولم تنشر الا في ايلول ٢٠١١ واتضح انها في مجملها عقود مشاركة الانتاج وليس عقود خدمات التقنية مثلما هو معمول به في العراق. تحولت هذه العقود الى نقطة خلافية بين الاقليم وبغداد. اضفت هذه العقود في المرحلة الاولى قيمة اكبر على دور الاقليم كمركز مهم على خريطة الطاقة العالمية وساهمت في ربط مصلحة الاقليم بمصالح الدول العظمى من خلال الشركات النفطية. وفي النهاية، فإن ايرادات النفط شكلت المصدر الثالث لدخل حكومة الاقليم. تفاقمت الخلافات بين الاقليم والمركز بسبب تلك العقود وهدد رئيس الاقليم مسعود بارزانی في لقاء مع قناة الحرة الفضائية بالانسحاب من حكومة المالكي اذا تم رفض تلك العقود. ومع ان ذلك التهديد لم ينفذ، الا انه يشكل دليلا على مدى اهمية الملف النفطي بالنسبة للجانبين، كما انه لا يمكن قطعا اهمال الطابع السياسي للعقود المبرمة.

على الصعيد السياسي، حظيت نظرية "الاستقلال الاقتصادي" باهتمام بالغ في الشارع ودعمت بشكل متزايد النزعة القومية المتنامية، التواقاة الى "الاستقلال السياسي" وجرى طرح "الاستقلال الاقتصادي" كبوابة نحو الاستقلال السياسي. في عام ٢٠١٣ لجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال الانتخابات التشريعية الى استخدام

ورقة "الاستقلال" لكسب اصوات الناخبيين ووعد مواطنه بدعم سياسة "الاستقلال الاقتصادي" وبحصة لكل مواطن من مبيعات النفط. ومن الواضح ان ثالوث النفط والانتخابات والاستقلال قد حقق النتائج المرجوة. حصل الديمقراطي في تلك الانتخابات على ٣٨ مقعد من اصل ١١١ مقعد في برلمان الاقليم، ما يعني انه حصل على ٣٤٪ من مجموع الاصوات، ما جعله في الصدارة وبروزه كأكبر حزب في الساحة السياسية على الرغم من انه لم يحقق الاغلبية المطلقة.

مع اقتراب معركة الموصل من الحسم العسكري، تسارعت الخطى في الاقليم لطرح موضوع الاستفتاء. تقرر كل شيء على عجل ودون مشاورة المركن، مع الاستهانة برفض دول الجوار والمجتمع الدولي ومجلس الامن الدولي. جرى الترويج لنظرية تقرير المصير بمعناها "المطلق" وبشكل تجريدي ما جعل "الحق" الشرعي في الاستقلال في مواجهة ساخنة مع "مصالح" الجوار و "عدم تفهم" المجتمع الدولي لضرورة الخطوة الكردية. وفي الاسبوعين الذين سبقوا الاستفتاء، اهملت النخبة السياسية المؤيدة للاستفتاء كل جهود الوساطة الدولية التي كانت كافية لمنع تعرض الاقليم لانتكasa سياسية وعسكرية.

### اقليم ما بعد الاستفتاء

يشكل اخفاق الاستفتاء في حد ذاته تجربة مكلفة وانكمasha دور الاقليم، ولكن ليس على وجه الاطلاق. عملياً، فإن هذا الاخفاق ستكون له تداعيات سيئة ستجعل الاقليم يفقد الكثير من امتيازاته ومصادر دخله وقوته السياسية. فقبل كل شيء تعرض الاقليم لهزيمة مرة على الصعيد العسكري وحققت القوات العراقية المشتركة كل اهدافها العسكرية وفق الخطط الموضوعة في وقت قياسي. وبعد ثلاث معارك كبيرة، تبين بشكل لا يحتمل التأويل ان ميزان القوى ليس في صالح الاقليم. سيطرت القوات العراقية على كركوك و طوزخورماتو وألتون كوبري وحسمت المعركة بسرعة. في المحصلة، دخلت القوات العراقية لاحقاً بقية المناطق الأخرى المتنازع عليها اما وفق اتفاقيات ميدانية، مثلما حصل في المناطق الواقعة شرق نهر ديالى و اما بعد انسحاب شامل وفوري لقوات البيشمركة دون اشتباكات مثلما حصل في المناطق الواقعة غرب وشمال غرب الموصل. تراجعت قوات البيشمركة حتى الخط الازرق الذي يشكل حتى عام ٢٠٠٣، قبل سقوط النظام السابق، حدود الاقليم.

انعكس وقع الهزيمة العسكرية سلباً على الاقليم وحدثت موجات نزوح جماعي نحو السليمانية وأربيل وساد العاصمة اربيل هله شديد من احتمال اجتياح عراقي.

على المستوى السياسي تتحى بارزاني، الذي قاد حملة استفتاء تقرير المصير، عن منصبه في ٢٩ تشرين الاول، بعد ٣٤ يوم من الاستفتاء و ١٣ يوم من سيطرة القوات العراقية على كركوك، وتقاسمت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياته. قد يكون في هذا التصرف شيء من العقلانية لأنه يمكن ان يتبع الفرصة لتهيئة الوضع. واما كان تنحيه عن منصبه قد اخذ شكل توزيع صلاحيات الرئيس على السلطات الثلاث، فذلك لأن بارزاني لم يكن سوى رئيس منتهية ولايته ولم يكن باستطاعته تقديم استقالته بموجب القوانين. يكتسب هذا الحدث في حد ذاته اهمية بالغة وهو يعد احد اكبر تداعيات اخفاق الاستفتاء، كما يمكن ان ينظر اليه باعتباره دليلاً صارحاً على ان مصير بارزاني السياسي قد ارتهن منذ البداية بنتيجة الاستفتاء. تكمن اهمية الحدث في انه ينهي جدلاً استمر لمدة سنتين حول عدم جواز بقائه في السلطة بسبب انتهاء فترة ولايته. كما ان توزيع صلاحياته على السلطات الثلاث، عرق انتخاب رئيس جديد للإقليم. يشير هذا الاجراء تساؤلاً حول مصير النظام السياسي شبه الرئاسي المعمول به في الاقليم. طوال السنوات الاشترى عشر الماضية، اثار هذا النظام، بصلاحياته الواسعة الممنوحة للرئيس، انقساماً كبيراً داخل المجتمع انعكس سلباً على العلاقة بين الاحزاب السياسية. وفي عام ٢٠١٥ طالبت الاحزاب السياسية الاربع الكبرى، الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والجماعة الاسلامية والاتحاد

الإسلامي، بالغاء النظام شبه الرئاسي وتحويله الى نظام برلماني ينتخب فيه الرئيس داخل البرلمان وليس خارجه. يتبع تنحي بارزاني المجال لتعزيز الجهد للعمل بالنظام البرلماني على نفس النمط المعتمد به في العراق او حسب نمط قريب منه.

وبقدر تعلق الامر بالمناطق المتنازع عليها، فأن الوضع الدستوري لهذه المناطق سيظل خاضعا للمادة ١٤٠ من الدستور. ومن المهم للطرفين، حتى يستتب السلام وتزول اسباب التنازع، ان يتم التوصل بأسرع وقت ممكن الى حلول مرضية. وليس ثمة اي شك في عزم الكرد واصرارهم على حل هذه المشكلة. ويمكن ان يتفق الطرفان على ادارة مشتركة للمناطق ريثما يتم حسم الملف بأكمله وفق خطة عمل واضحة. يخلق انهاء ملف المناطق المتنازع عليها المناخ السايكولوجي الذي يصبح فيه ممكنا انشاء اسس جديدة للتعاون، كما ان شأن ذلك ان ينهي صراعا عمره مئة عام تقريبا حول حدود المناطق الكردية والعربية في العراق، كما ان من شأن ذلك ايضا ان يقلل من تأثير الاحساس الكردي بخيبة الامل بعد الهزيمة العسكرية.

بعد اخفاق الاستفتاء، اكد رئيس وزراء حكومة الاقليم اكثر من مرة استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع بغداد "وفق الدستور" لانهاء الاشكاليات القائمة بين الجانبين. ولا ريب ان اعرب المسؤولين الكبار في الاقليم عن التزامهم بالدستور خطوة ايجابية، على الرغم من تأخيرها. بالمقارنة، فقد ظل المسؤولون الحكوميون والحزبيون في الاقليم يتتجنبون لفترة طويلة الاشارة الى الدستور كمرجع يمكن الاستناد عليه لحل المشاكل. وحتى في ١٥ تشرين الاول، عندما عقدت القيادة السياسية الكردستانية العليا آخر اجتماع لها في بلدة دوكان قبل اندلاع المعارك، تجنب البيان الختامي للاجتماع استخدام تعبير "في اطار الدستور" واستبدلته بتعبير اقل تأثيرا وهو في "اطار المباديء الدستورية". وكان استخدام تلك الصيغة لتجنب الحرب اقصى "مرونة" ابداها القادة السياسيون. اما الان فالوضع يختلف. فالتأكيدات المستمرة على حل المشاكل "وفق الدستور" من جانب المسؤولين الحكوميين في الاقليم يسهم في طمأنة بغداد بأن كردستان ما بعد الاستفتاء اكثر استعدادا للوفاء بالتزاماتها حسبما يمليه عليها الدستور.

تكمن المشكلة، بالنسبة للإقليم، في ان بغداد اصبحت تتشدد في مطالباتها الدستورية ولا تلتزم بتحديد موعد للبدء بالمفاوضات. يعني الاقليم ان التزامه بالدستور سيسليه الكثير من امتيازاته، ومع ذلك فليس ثمة خيار آخر غير الدستور للتوصيل الى تفاهم. في السنوات الماضية لم تجهد بغداد كثيرا في ممارسة ضغوط فعلية على الاقليم لارغامه على التقيد الكامل بالدستور لاسباب تتعلق بانشغالها بمشاكلها في مجالات الامن والصراع الطائفي. اما الان فأن استراتيجية السياسية، المدعومة بتهديدات عسكرية، التي تنتهجهها حكومة العبادي تقوم على اساس التنفيذ الحرفي الصارم للدستور وهي ترى في فرض السلطة الاتحادية على كل المناطق بحسب الدستور امرا لا بد منه.

هنا يتعلق الامر بمواضيع محددة، في مقدمتها موضوع المعابر الحدودية. يتحكم الاقليم بأربعة معابر حدودية. وينظم الدستور كيفية التعامل مع المعابر الحدودية في مادتين. فالالفقرة الثالثة من المادة ١١٠ تمنح السلطات الاتحادية اختصاص رسم السياسة المالية والكمبروية وتنظيم السياسة التجارية عبر الحدود. اما المادة ١١٤ فتجعل "ادارة الكمارك" اختصاصا مشتركا بين السلطات الاتحادية والاقليمية. يتبين من ذلك انه لو جرى التطبيق الحرفي للمادتين، فأن الاقليم سيفقد جزءا من احد اهم مصادر دخله وهي ايرادات الكمارك التي يجب ان تذهب غالبيتها الى بغداد. عمليا، يعني ذلك امكانية ان يفقد الاقليم سيطرته على الحدود والتجارة الخارجية، كلها او جزئيا. يشكل ذلك مداعاة قلق شديد للإقليم. تعي بغداد حساسية هذا الملف بالنسبة للإقليم، لكن هذا الموضوع بقدر ما يوليه الاقليم اهمية بالغة، فأن بغداد ايضا تعطيه نفس القدر من الامانة. يشكل الموضوع احد المحاور الاساسية التي سيتم التحاور بشأنها في المفاوضات. واقصى ما يمكن ان يسعى اليه وفد الاقليم المفاوض هو الالقاء مع مفاوضيه على نقطة توافق وسطية.

وتضغط بغداد كذلك على الاقليم للتوقف عن تصدير النفط دون تنسيق مع المركز. وقد حاولت وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم تقديم عروض لتفادي الخسائر الكبيرة لكن بغداد رفضت كل تلك العروض. مع انه لا يمكن انكار ان سياسة الاستقلال الاقتصادي التي انتهجتها حكومة الاقليم لم تعد مجده، فأن التراجع السريع عن هذه السياسة

ليس بالسهولة التي تتصورها بغداد. تدرك حكومة الاقليم ان موضوع النفط، بالطريقة التي ادير بها في الماضي، صار عبئا ثقيلا لأن عقود المشاركة المبرمة مع شركات النفط العالمية ت Kelvin الحكومة، كما ان الادارة السيئة لملف النفط في السنوات الماضية والانهيار المفاجيء لاسعار النفط في السوق العالمية والشكوك التي تحوم حول شفافية العقود ومصير الايرادات المستحصلة، يجعل ملف النفط شائكا الى اقصى حد. وقد تزامنت عودة القوات العراقية الى كركوك مع سيطرتها على حقل آفانا وبأي حسن النفطيين، وهم حقلان ظلت وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم تستثمرهما دون تنسيق مع وزارة النفط الاتحادية لأكثر من عام وتصدر منها كميات كبيرة من النفط الى الخارج. وفي فقدان هذين الحقلين ضرر كبير لخطط تصدير النفط وخسارة لا تعوض.

ان التجربة الفاشلة لاستثمار النفط في الاقليم تجعل السياسة النفطية المتبعة في السنوات الماضية مجرد جهد ضائع. هذه السياسة لم تعد بالفائدة على الاقليم لأنها لم تحقق المطلوب منها، وهو توفير مورد دخل يستجيب لمتطلبات الاقليم المالية والاقتصادية، بل على العكس من ذلك تسبب في افلال غير معلن للحكومة. يتضح ذلك من تراكم الديون على الحكومة وتوقف الخدمات العامة وعدم قدرة الحكومة على صرف رواتب موظفيها. وفي ظل تزعزع الثقة بحل قريب لازمة المالية، يكتسب التوصل الى مخرج مع الحكومة الاتحادية اهمية بالغة.

ان تقلص واردات الاقليم من مبيعات النفط وتداعيات الازمة المالية تحت الاقليم على ابداء مرؤنة في التعامل مع شروط الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بملف النفط والغاز. هذا الحل، الذي لا يبدو مثاليا في نظر الاقليم، ليس فقط يبده مساعي الاقليم لتجنب الواقع تحت هيمنة المركز، بل كذلك يهدد بفقدانه قوته الدبلوماسية الخارجية، المقاومة اساسا على مبيعات النفط بسعر ارخص وعقود المشاركة. تكمن المشكلة في انه ليس هناك وضوح في كيفية التعامل مع العقود المبرمة وليس هناك آليات واضحة لتسليم الحكومة الاتحادية ملف النفط من الاقليم او التشارك في ادارته. لكن هذه التفاصيل يمكن ان تترك للمفاوضات. تطالب بغداد كذلك بالسيطرة على مطارات الاقليم، الامر الذي يقلص من واردات الاقليم المالية ويمكن ان يضع عراقييل امام تحركاته الدبلوماسية الخارجية.

في مثل هذا الجو تردي تصرفات بغداد شكل ضغوط متسرعة في اطار استغلال فاضح لتفاقم الازمة المالية في الاقليم. وفي كل الاحوال لا تكتفي بغداد بكل هذه الضغوط، فهي تفكر في وسائل تجعلها قادرة على دفع الاقليم بقبول ربط قواته المسلحة او جزء منها بوزارة الدفاع الاتحادية، كما انها ابتدت تحفظاتها على وجود هيئات دبلوماسية للإقليم في الخارج. واعتبرت وجودها لا ينسجم مع نص الفقرة الرابعة من المادة ١٢١ التي تمنح الاقاليم والمحافظات حق تأسيس مكاتب دبلوماسية في السفارات، وليس خارجها، بتنسيق مع وزارة الخارجية لأدارة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية.

في السنوات التي تلت تأزم العلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، تجنبت حكومة الاقليم ارسال ممثلين الى بغداد للمشاركة في وضع الميزانية السنوية للدولة لتفادي موضوع تسليم النفط مقابل تخصيص نسبة ١٧٪ من الميزانية للإقليم. لكن الاستمرار على هذا التصرف لم يعد مجديا ولا يستقيم مع اوضاع ما بعد الاستفتاء. لقد استنكرت حكومة الاقليم اقدام حكومة العبادي على وضع ميزانية عام ٢٠١٨ بشكل احادي ونددت بتخفيض حصة الاقليم من ١٧٪ الى ١٢,٦٪. وفي آخر تصريح له حول هذا الموضوع، قدم رئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني عرضا ينم عن عمق الازمة المالية في الاقليم، معلنا بكل وضوح في ٦ تشرين الثاني استعداد حكومته لتسليم الملف النفطي بكل تفاصيله الى بغداد مقابل الابقاء على حصة ١٧٪ من الميزانية الاتحادية للإقليم.

ان المعركة المقبلة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ستكون في بغداد، لكن هذه المعركة ستكون معركة سياسية وستجري على مائدة المفاوضات. يرغب الاقليم في مفاوضات بناءة تعيد بناء العلاقة على اساس الدستور وفيها سيعرف الاقليم حدود صلاحياته، كما ان بغداد ستسعى الى اعادة تنظيم العلاقة مع الاقليم على اساس بناءات

جديدة يلتزم بها الأقليم ويتكيف معها. قد يكون في ذلك أضعاف لمركز الأقليم السياسي لكنه سيمنح الكرد فرصة تجريب ديناميات جديدة للاستمرار وتشكيل مركز ثقل في العملية السياسية بالاستناد على آليات أكثر اعتدالا.

### الكرد لن يعودوا الى المربع الاول

على الرغم من خسارة الكثير من الامتيازات، فإن الجانب الحيوي من المسألة هو ان الكرد لن يعودوا الى المربع الاول مثلاً حدث في عام ١٩٧٥ عند انهيار الثورة الكردية بعد اتفاقية الجزائر بين العراق وايران. للتفوق العراقي في مواجهته مع كردستان حدود لا يمكن تجاوزها، وهي حدود ترتدي طابعاً دستورياً ومؤسسة على التراكمات يؤدي الاخلال بها الى عودة العراق الى زمن النزاعات المسلحة.

مثلاً يجد الكرد انفسهم بحاجة الى توافق مع بغداد لأنها الخلافات، فأن بغداد نفسها بحاجة الى حقبة طويلة من الوئام والسلام بعد القضاء على داعش. يعني ذلك ان هناك مصلحة مشتركة بين الكرد وبغداد للتوصل الى تفاهم طويل الامد.

ان الأقليم بحاجة الى تعاون بغداد معه للمساعدة لتخفيض اعباء الديون عن كاهله. والظروف الحالية السائدة في الأقليم تدفع باتجاه ابداء استجابة اكبر للتعامل مع عروض بغداد. لكن على بغداد ان تسهل امكانية التوصل الى تفاهمات مقبولة حتى يكون بالامكان اشاعة الثقة والنية الحسنة وحتى يكون في مقدور الجانبيين الانصراف الى معالجة المشاكل.

ليس هناك اسباب تدعوه الى الاعتقاد بأن اخفاق الاستفتاء يمكن ان يتسبب في تراجع كبير للدور الكردي في المؤسسات الاتحادية وفي المشاركة في الحكومة الاتحادية. ولا يشترط ان يرتبط هذا التراجع بأخفاق الاستفتاء بشكل مباشر. وفي السنوات الاخيرة انحسر الدور الكردي في السياسة العامة للدولة لأسباب اخرى لا علاقة لها بالاستفتاء، في مقدمتها اختفاء شخصيات كردية فاعلة، على رأسها الرئيس جلال طالباني، من المشهد السياسي، كما يرتبط هذا التراجع بتورط بعض السياسيين المتنفذين الكرد في شبكات فساد.

يملك الكرد ثقلاً انتخابياً واضحـاً في النظام الانتخابي العراقي وهذه الميزة لا يستطيع احد سلبـاًها منهم. تسيطر الكتل الكردية في مجلس النواب العراقي على نسبة قريبة من ٢٠٪ من المقاعد. وفي الماضي افلحت الكتل الكردية في ترسـيخ تأثيرـها على قرارات مجلس النواب وليس هناك شكـوك في انحسـار دورـها في المستـقبل. وربـما يتعـاظـم الدور الكردي في مجلس النواب اذا تولـى كردي رئـاسـة المجلس.

وإذا كان صعبـاً على الكرد ممارسة دورـهم الـريـادي بالـدرـجة التي مـارـسوـها في بداـية تـشكـيل النـظـام السـيـاسـي بعد عام ٢٠٠٣، فإنه لن يكون صعبـاً عليهم مـواصـلة دورـهم وفق دـينـاميـات جـديـدة لـلاـحتـفـاظ بمـكـاسـبـهم وخدمـةـ الدولةـ. يـحظـىـ الدـورـ الكرـديـ فيـ النـظـامـ السـيـاسـيـ العـراـقيـ بـأـهمـيـةـ بـالـغـةـ لأنـ بـأـمـكـانـ الكرـدـ تعـزيـزـ التـواـزنـ الطـائـفيـ فيـ العـراـقـ. تـبـرـزـ أهمـيـةـ هـذـاـ الدـورـ عـنـ النـظـرـ إـلـىـ المـسـأـلـةـ منـ زـاوـيـةـ انـ دـعـمـ اـخـتـلـالـ هـذـاـ التـواـزنـ يـشـكـلـ جـوـهـرـ الـاسـتـقرـارـ فيـ بلدـ مـثـلـ العـراـقـ. يـضـمـ مجـتمـعـاتـ اـثـنـيـةـ مـخـلـفـةـ وـشـهـدـ فيـ المـاضـيـ صـرـاعـاتـ مـحـتـدـمةـ.

ان تداعـياتـ اـخـفـاقـ اـسـتـفـتـاءـ لـنـ تكونـ هـيـنةـ. ويـدـفعـ الـكـرـدـ الـآنـ، بـعـدـ اـخـفـاقـ اـسـتـفـتـاءـ، ثـمـ اـخـطـاءـ المـاضـيـ. وهـذـاـ يـجـعـلـهـمـ غـيرـ قـادـرـينـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ نـفـسـ الـدـيـنـاميـاتـ الـتـيـ اـسـتـخـدـمـوـهاـ فـيـ بـدـاـيـةـ تـشـكـيلـ النـظـامـ السـيـاسـيـ بـعـدـ. يـعـزـزـ النـخبـةـ السـيـاسـيـةـ الـحـاكـمـةـ عـنـ اـسـتـخـدـامـ الـاـيـرـادـاتـ الـمـالـيـةـ الـضـخـمـةـ، الـمـسـتـحـصـلـةـ مـنـ الـكـمـارـكـ وـمـبـيعـاتـ الـنـفـطـ، لـبـنـاءـ بـنـيـةـ تـحـتـيـةـ وـاـقـتـصـادـ قـوـيـ، جـعـلـ الـاـقـلـيمـ فـاقـدـ الـقـدـرةـ عـلـىـ مـوـاجـهـةـ اـحـتمـالـاتـ غـلـقـ الـحـدـودـ وـفـرـضـ ايـ حـصارـ اـقـتصـاديـ. وـيـسـبـبـ نـقـصـ الـخـبـرـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـ مـجـالـ اـدـارـةـ الـدـوـلـةـ وـضـعـفـ الرـؤـيـةـ الـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـخـلـاقـةـ، ظـهـرـ اـقـتصـادـ غـيرـ مـتـواـزنـ فـيـ الـاـقـلـيمـ اـفـقـدـ الـبـنـيـةـ الـاـجـتـمـاعـيـةـ-ـاـقـتـصـادـيـةـ الـقـدـرةـ عـلـىـ اـنـشـاءـ عـلـقـةـ عـضـوـيـةـ بـيـنـ الدـخـلـ وـكـفـاءـةـ الـاـنـتـاجـ. وـاـرـادـ

الإقليم الحصول على بنية تحتية لاقتصاد فعال فإن عليه الاعتماد على اقتصاد سوق حقيقي بديناميات جديدة وضمانات قانونية وتفعيل ديناميات من شأنها ان تعزز العلاقة الاقتصادية شبه المقطوعة بين الإقليم وبباقي المناطق العراقية الأخرى.

ولكن لا يمكن الفصل بين اقتصاد السوق وبين الديمقراطية. وليس بالامكان تعزيز هذه الديناميات الجديدة دون حل اشكاليات النظام السياسي في الإقليم وسد ثغراته. ويطلب الوضع حسم احد اكبر مشاكل الإقليم السياسية والتي ادى الاخفاق في التوصل الى توافق بشأنها الى اثار ضارة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية في الإقليم، وفي صدارة تلك المشاكل مشكلة عدم وجود دستور في الإقليم. يفرض الدستور العراقي في المادة ١٢٠ على الإقليم وضع دستور يحدد هيكلية المؤسسات وصلاحياتها وآليات ممارسة الصلاحيات، ولا يشترط في ذلك سوى عدم تعارض مواده مع الدستور الاتحادي.

يعيش الإقليم في هذا الظرف المرحلة الأخيرة من عصر الزعامات الكاريزمية. وهذا في حد ذاته فرصة تاريخية لبروز قيادات سياسية جديدة اكثرا ارتباطا بالتحديث وأقل التزاما بثقافة الماضي الشوري واكثر استعدادا للاندماج والتكيف مع الظروف المستجدة وأوفر حظا في التصميم على الالتزام بالاعتدال وتجنب المجازفات السياسية.

تحتاج المسألة الكردية في العراق الى ديناميات جديدة للتكييف مع ظروف ما بعد الاستفتاء. وعلى الاغلب فإن تداعيات اخفاق الاستفتاء ستظل، طوال الخمسين سنة القادمة، فاعلة في تأثيرها على مسار المسألة الكردية نحو تقرير المصير. وإذا توصل العراقيون الى تحقيق نموذج ناجح للاندماج السياسي والاقتصادي وتشكيل ديمقراطية متطرفة وتتوفر سياسة ناجحة عابرة للاثنيات، فإن اطروحة "الدولة القومية" بين الكرد قد تتعرض للتصدع، في حين يمكن ان يكتسب الوعي القومي الكردي مظاهر جديدة مختلفة. ينبغي هنا الاشارة الى ان المشروع القومي الكلاسيكي الكردي لم يعد مجديا وان احد اكبر مثالبه هو انه يعني من خلل بنوي في توظيف المظلومية لتمرير كل سلوك. يتطلب ذلك تحديث المشروع القومي الكردي على اسس جديدة، بينها المصلحة والديمقراطية والتنمية.

لقد ظل نموذج كردستان العراق طوال السنين الماضية مصدر الهم لكرد في الدول الأخرى. ومن الطبيعي ان يخفي تأثير هذا النموذج على كرد الجوار اذا فقد الإقليم الكثير من قوته السياسية، لكن ليس هناك ما يدعو الى الظن ان تراجع دور الإقليم يمكن ان يصيب كرد الجوار بالاحباط، لأن الإقليم يمكن ان يظل داعما للكفاح السلمي لكرد الجوار وهو بالتأكيد يتعاطف مع كفاحهم من اجل استحسان حقوقهم القومية، كما انه سيظل محتفظا بتأثيره الثقافي والادبي، ويمكن كذلك ان يساهم في وساطات لتقريب وجهات النظر بين كرد الجوار وحكوماتهم. وفي كل الاحوال، فإن الإقليم لا يشكل عامل حاسم في كفاح كرد الجوار، لأن المسألة الكردية في الجوار لها اسبابها الموضوعية وترتبط بسعى الكرد لاستحسان حقوقهم واعادة تنظيم علاقتهم بحكوماتهم على اسس جديدة. وهذه العوامل لا دخل للإقليم فيها، لكن لا يمكن انكار ان كرد الجوار سيظلوا محظوظين بوجود اقليم كردستان العراق بجوارهم.

وثمة نقطة يجب التنبه لها. ان الرفض الغربي لفكرة كردستان مستقلة لا يعني تخلي الغرب بالكامل عن الإقليم كردستان. وفي سياق الوضاع المتقلبة في الشرق الاوسط واستمرار حالة عدم الاستقرار فيها، لا يرغب الغرب في حشر اقليم كردستان في زاوية ضيقة الى الحد الذي يكون فيه الإقليم مسلوب الارادة بالكامل. لقد تعلم الغرب من تقلبات الشرق الاوسط ان الكرد يمكن ان يكونوا جديرين بالثقة وان اضعافهم بصورة مبالغ فيها لا يشكل مصلحة غربية.

# ما السبب وراء سوء تقدير "حكومة إقليم كردستان" للاستفتاء حول الاستقلال؟

\*أكيكو يوشوكا

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى : ٢٠١٨/١/٦

أجرت "حكومة إقليم كردستان" الاستفتاء حول الاستقلال في ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٧. ومن بين ٧٢,١٦ بالمائة من الناخبين المؤهلين في إقليم كردستان والأراضي المتنازع عليها الذين أدلو بأصواتهم، فضل ٩٢,٧٣ بالمائة الانفصال عن العراق على الرغم من المعارضة الشديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقد خطّطت "حكومة إقليم كردستان" للبدء بمقابلات مع الحكومة العراقية لتسوية ظروف الاستقلال بعد الاستفتاء، مستخدمةً التأييد الساحق للانفصال كورقة مساومة.

ولكن بعد انتهاء الاستفتاء، فرضت الحكومة العراقية إلى جانب تركيا وإيران عقوبات اقتصادية على كردستان. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الجيش العراقي وقوات "الحشد الشعبي" لاستعادة الأراضي المتنازع عليها التي سيطرت عليها قوات "البشمركة" بصورة منفردة عام ٢٠١٤ وسط الارتباط حيال استيلاء تنظيم "داعش" على الموصل. فخسر الكرد قسماً كبيراً من الأراضي والموارد النفطية التي كانوا يسيطرون عليها سابقاً، ما حطم الحلم بالاستقلال في المستقبل المنظور.

وتوقعت القيادة الكردية في العراق معارضة قوية من قبل إيران وتركيا، وهما القوتان الإقليميتان اللتان كانتا تقليتان حيال آثار الاستفتاء على الكرد في بلديهما.

ولكن ردًّا بهذه القساوة من الحكومة العراقية لم يكن في الحسبان، إضافةً إلى الانقسامات الكردية الداخلية التي مكّنت التقدم العسكري العراقي فضلاً عن الغياب الكلي لدعم المجتمع الدولي للكرد.

ويكمن الخطأ الأول في تقديرات "حكومة إقليم كردستان" أو بالأحرى تقديرات "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الذي قاد الاستفتاء بقوة، هو أنهما توقيعاً من العراق العربي أن يفهم رغبتهم في الاستقلال.

أولاً، لم يكن هناك أي دعم يذكر في صفوف الكرد في كردستان للبقاء داخل الدولة العراقية في المستقبل.

ولدى كردستان ذاكرة جماعية بالطبع في ظل نظام صدام، وخبرة لأكثر من خمس وعشرين سنة من الحكم الذاتي، ما قدّر ارتباطهم الجسدي والعاطفي بالعراق. بيد أنَّ العراق العربي يحافظ على القومية العراقية القوية التي تدعم التعايش السلمي لجميع العراقيين بصرف النظر عن الخلفيات الدينية أو العرقية.

وقد تعززت هذه المشاعر بشكلٍ خاص الأن على ضوء الانتصار على تنظيم "داعش" الإرهابي الذي كان يحتلُّ أجزاءً من العراق في الآونة الأخيرة.

وهناك ميل إلى التقليل من شأن الطبيعة الفريدة لكردستان والقومية الكردية في السياق الأوسع لل القوميَّة العراقية. وحتى لو كان السياسيون العرب على درايةٍ بتطورات نظرائهم الكرد بالاستقلال، لم يكن لديهم أي محفزٍ لإقناع جمهورهم العربي بدعم الانفصال الكردي.

وفي المجتمع العربي، كان هناك إحباط إزاء القيادة السياسية الكردية التي استغلت هشاشة العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتصرّفت كدولة ذات دبلوماسية أحادية الجانب أو ذات سيطرة على صادرات النفط. وبلغ هذا الغضب المكتبون ذروته في الاعتداء العسكري غير المسبوق في كركوك.

فلا يتشارك إقليم كردستان وال伊拉克 العربي المشاعر أو الآراء العامة على الإطلاق. وكان للقيادة الكردية التي فشلت في التوصل إلى فهمٍ حقيقي للمجتمع العربي نظرةً غير واقعية لا حتمال الاستقلال.

ولكن ربما لما عملية كركوك ممكنة لولا الانقسامات الكردية الداخلية. فقد استخفَّ "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بالمعارضة الكردية للاستفتاء، بما في ذلك معارضة "الاتحاد الوطني الكردستاني".

وعلى الرغم من أنه غالباً ما يُشار إلى أنَّ "الحزب الديمقراطي الكردستاني" تسرّع في الاستفتاء لتحويل الانتقادات حول حالة الجمود في سياسات كردستان أو الصعوبات الاقتصادية، وبالنسبة إلى قيادة "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، ولا سيما أولئك من الجيل الأكبر سنًا الذين قاتلوا في حروب العصابات الطويلة وتمكنوا من بناء دولة الأمر الواقع، كان لقضية الاستقلال الأولوية على أي أمر آخر.

بالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن يقودوا الطريق بما أن "الحزب الديمقراطي الكردستاني" هو الذي يمثل كردستان من وجهة نظرهم.

وقد أغفلت طريقة التفكير هذه المعضلة التي يواجهها الكرد الذين ي يريدون كردستان مستقلة ولكن ليس أسرة بارزاني الحاكمة. ويُقال إنه في السليمانية، وهي معقل "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"حركة التغيير الكردية"، بلغت نسبة إقبال الناخبين ٥٠ بالمائة فقط، وبلغت نسبة الذين صوتوا لصالح الاستقلال ٨٠ بالمائة فقط من مجموع أصوات الناخبين. وفي منتصف شهر تشرين الأول / أكتوبر، أدى فشل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في تحقيق توافق الآراء بدقة في كردستان إلى خسارة "قلب كردستان".

وكان الخطأ الأخير الذي ارتكبه "الحزب الديمقراطي الكردستاني" سوء تقديره لرد فعل المجتمع الدولي.  
وبسبب المعايير الدولية التي تحترم الحدود الوطنية القائمة، لن تدعم أي دولة الانفصال.

وفي الوقت عينه، بما أنه لا يمكن إنكار حق تقرير المصير، مالت المعارضة للانفصال إلى اتخاذ الموقف المتمثل في أنه ليس الوقت المناسب، كما كرر الكثير من مسؤولي الدول.

ولذلك، كان على "حكومة إقليم كردستان" أن تقرأ المشاعر الدولية بحذر. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وأوروبا لم تدعماً أبداً الاستقلال بشكل صريح، عاملاً كردستان كدولة أمر واقع تعكس الواقع على الأرض منذ عام ٢٠٠٣، ما أدى إلى توقعات غير واقعية لـ "حكومة إقليم كردستان" بالدعم.

فعلى سبيل المثال، كانت المكاتب الفنصلية في إربيل نظيرة دبلوماسية لـ "حكومة إقليم كردستان"، واستثمرت شركات النفط الكبرى في كردستان بموافقة ضمنية من حكومتها الخاصة على الرغم من المعارضة القوية من بغداد. وتم توسيع نطاق الدعم العسكري إلى العراق ليشمل قوات "البشمركة" عندما اعتدى تنظيم "داعش" على الموصل ومدن أخرى. وأعطى هذا الواقع "حكومة إقليم كردستان" انطباعاً خطأً بأن الولايات المتحدة وأوروبا ستتحضنان كردستان المستقلة في نهاية المطاف.

وربما كان هذا هو الحال لو قبلت الحكومة العراقية بالاستقلال، ولكن هذا لا يعني ذلك الولايات المتحدة وأوروبا ستعاملان كردستان على قدم المساواة مع دولة العراق السيادية عندما ترتفع حدة التوترات بين الحكومة العراقية وـ "حكومة إقليم كردستان".

وبعد الاحتمالات ضد كردستان عندما أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن "قلقها" إزاء الاستفتاء قبل عدة أيام من إجراء التصويت. ونتيجة لذلك، نأت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية بنفسها عن الكرد عندما تقدم الجيش العراقي إلى كركوك بدلاً من التدخل لنزع فتيل التوترات.

وقد يُعزى هذا الخطأ في التقدير جزئياً إلى نشاط الضغط التي كانت تمارسه "حكومة إقليم كردستان" بقوة منذ وقتٍ طويل. وبالتالي، أثر نشاط الضغط هذا على الرأي العام الدولي لكسب التعاطف مع الكرد. ولكن ربما كانت "حكومة إقليم كردستان"، المحاطة بجماعات الضغط التابعة لها، غير قادرة على تقدير دعم واشنطن الحقيقي للاستقلال أو غياب هذا الدعم.

وإنَّ هذه الأخطاء الثلاثة في تقييرات "حكومة إقليم كردستان" كلها عوامل مهمة أدت إلى فشل الاستفتاء حول الاستقلال. ويمكن أن يتغير الرأي العام للعراق العربي و موقف المجتمع الدولي مع الوقت.

ولكن سيكون من مسؤولية القيادة الكردية أن تصلح الانقسامات الداخلية وتعيد بناء المؤسسات خارج سياسة الحزب المحدودة، لأن هذه ليست المرة الأولى التي تستغل فيها الجهات الخارجية الفوضى داخل الأحزاب السياسية. وإن تعزيز جهود بناء الدولة في كردستان، مثل توحيد قوات "البشمركة" أو اتخاذ القرارات بتوافق الآراء من خلال السياسات البرلمانية الديمقراطية هو ضرورة مطلقة للكرد حتى ولو بقي وضعهم كمنطقة تتمتع بالحكم الذاتي في المستقبل المنظور، وذلك من أجل ضمان وضعهم في العراق. كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على هيكلية الحكومة في كردستان سيشكل وسيلة لمساعدة في الوصول إلى المجتمع الدولي بصوت واحد، وهو أمر ضروري لإقناع العالم بأن كردستان المستقلة لن تتسبب بال المزيد من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

\*أكيكو يوشيهوكا، هي كبير المحللين في مركز المعهد الياباني لاقتصاد الشرق الأوسط (JIME) – المعهد الياباني لاقتصاد الطاقة (IEEJ). درست دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوساكا للدراسات الأجنبية في اليابان وتخرجت في عام ١٩٩٩.

## النفط والدستور: كردستان ضد بغداد

\*بینر عزیز

منتدى فكرة / معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى : ٢٠١٨/١/٦

يقال إنّ وفرة الموارد الطبيعية مرتبطة بالنمو البطيء وعدم مساواة أكبر والفقر لدى غالبية السكان. لذلك، لثروة الموارد الطبيعية دربان مختلفان: فإما تقود إلى النمو الاقتصادي والتتطور أو تؤدي بالبلاد إلى الهاوية التي تُعرف بـ "لعنة الموارد". ويعتمد الدرب الذي ستسلكه البلاد على النمو التاريخي والثقافي والعرقي والاقتصادي والمؤسسي قبل استخراج هذه الموارد وبعده. وللعيش بهذه، يجب تنظيم هذه الموارد في إطار قانوني، لا سيّما عندما يكون النسبي الاجتماعي للبلاد متنوّعاً كما هي الحال في العراق.

وكان العراق في ظل حكم صدام حسين يُعرف بحكومته المركزية القوية. فكانت الحكومة في بغداد تنازع وجود ثقافة وهوية طائفية معينة لصالح أخرى، ما زرع ارتياحاً حقيقياً في صفوف العراقيين الكرد تجاه العراقيين العرب نظراً لممارسات صدام السابقة. وقد شنَّ صدام حملات قمع دموية وغالباً ما كانت مميتة ضدّ طوائف عراقية مختلفة.

وبمساعدة الحكومة الأمريكية في عام ٢٠٠٣، بات الدستور العراقي الجديد يضمن توحيد البلاد استناداً إلى توزيع السلطة والثروات. وكما يحدّد الدستور، استلم الكرد سلطةً أكبر في إقليم كردستان العراق الشمالي الذي يضمّ المحافظات الثلاث وهي إربيل والسليمانية ودهوك ومدينة حلبة التي ضُمت إليها مؤخراً.

غير أنّ التماسك والغموض المشكوك بهما حول قطاع النفط وإعادة توزيع الثروات في العراق لا يزالان يضعان البلاد. فيتعمّق العراق بقطاع نفطي مؤمم منذ عام ١٩٧٢ إذ تتخذ الحكومة كافة القرارات في هذا الشأن وتحصل على كل العائدات. ويميل العراقيون إلى الحفاظ على قانون النفط الموروث من عهد صدام والذي يعكس عقليةً مركزيةً مؤممة. ولم تصدر الحكومة العراقية حتى الآن مسودة قانون النفط الجديد. فقد ضغط الكرد للحصول على سلطة إقليمية لتوزيع عائدات النفط الخاصة بهم والمطالبة بحق ممارسة الأعمال مع شركات النفط الأجنبية من دون تدخل الحكومة الفدرالية، في حين يدعم العرب السنة والشيعة سيطرة الحكومة المركزية على جميع العائدات وتوزيعها. ويبقى هذا الخلاف حول من يملك حق التوقيع على العقود لتطوير أصول نفط وغاز جديدة مصدر عدم استقرار ومحركاً رئيسياً للصراع داخل العراق على طول الخطوط الطائفية والجغرافية وداخلها.

ومن الضروري التوصل إلى اتفاق حول خطة جديدة لإدارة إعادة توزيع ثروات موارد النفط والغاز تأتي ضمن ثوابت الدستور الحالية. فقد صادق إقليم كردستان العراق على قانون للموارد الطبيعية عام ٢٠٠٧ يحدّد مجال إقليم كردستان الدستوري لإدارة تطوير النفط ضمن حدوده. ويشير الدستور إلى إدارة الموارد في المادة ١٢١: "تخصيص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي للقيام

بأبعانها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها". كما تحدد المادة ١٤٠ حق الإقليم بتطوير ثروة النفط والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن المواد ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١٤٠ النظام الفدرالي وتغطي مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها وسلامة الأراضي في العراق. ومن المرجح أن يولّد تعليق هكذا مسألة المزيد من الصراعات.

فيجب تطبيق الفدرالية بشكل فعلي أكثر في العراق لضمان السلطة السياسية والمالية للحكومات الإقليمية. إنّها الطريقة الوحيدة للحفاظ على وحدة البلاد وعامل أساسى لضمان حماية الحكومة والثقة بين مختلف المجموعات العرقية والدينية في العراق. ونظرًا لمستويات الثقة المتدنية بين العراقيين، وخصوصاً بين العرب والكرد، سيكون مصير الفدرالية الفشل إن لم تتمتع الحكومة الإقليمية بالسلطة الكافية المكتسبة مبدئياً لكن المنكرة فعلياً. فعلى الحكومات الإقليمية والمحافظات أن تتمتع بالسلطة المالية الكافية لتشريع سياسات اقتصادية تطور مناطقها وتقوّيها.

وتتمثل السياسات المماثلة إلى التركيز على تنظيم اقتصادات الإقليم الكلية والجزئية من خلال تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو. ويجب ضمان نظام مصرفي ومالي فدرالي من أجل تشجيع رواد الأعمال على تأسيس شركات جديدة في مناطقهم. وعلى الحكومة الفدرالية دعم الاقتصادات الإقليمية القوية من خلال المساعدة على تأسيس نظام مالي متين يخفّف من الاعتماد على مساعدات الحكومة الفدرالية. ويمكن استخدام عائدات النفط كمحفز لتنمية اقتصاد مستدام طويل الأمد. فكلما كانت المحافظات الفدرالية متطورة اقتصادياً، ازدادت الحكومة الفدرالية قوّة. أمّا التدابير التأديبية لإضعاف الإقليم والمحافظات من خلال توسيع الرقابة الفدرالية، فستؤدي إلى استمرار الصراع وعدم الاستقرار.

وعلى مدار السنوات الأربع عشر الماضية، لم تنجح ممارسات تقاسم السلطة وتوزيع الثروات بين الحكومة الفدرالية وإقليم Kurdistan العراق بكل بساطة. وقد أدى هذا مباشرةً إلى الاستفتاء حول استقلال Kurdistan العراق الذي أجري في أيلول / سبتمبر. وقد حضر إقليم Kurdistan العراق تقريراً حول المسألة الدستورية لاستقلال Kurdistan، مظهراً انتهاكات العراق لخمسة وخمسين مادة من الدستور. وخلال التفاوض على الدستور عام ٢٠٠٥، أوضح قادة Kurdistan العراق أنّ المشاركة الكردية منوطه ببقاء العراق دولة فدرالية ديمقراطية تُحترم فيها حقوق إقليم Kurdistan بشكل تام ويتمتع فيها اقتصاده بحرية الازدهار. وعلى بغداد التوقف عن التصرّف كما في عهد حكومة صدام المركزية مطالبةً بالسيطرة الاقتصادية الكاملة. وبالمقابل، على إربيل تفادى استغلال ضعف بغداد. فستكون عملية المصالحة الوطنية مستحيلةً من دون التوصل لحلّ لهذه المسائل.

\* يكتب بيتر عزيز من إربيل، وقد عمل كمستشار للقنصلية الأمريكية هناك من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٧، وكزميل زائر في مركز "لوسون سنتر" في عام ٢٠٠٨، وكمسؤول ثقافي في "حكومة إقليم Kurdistan" في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. يملك شركة خاصة لمواد البناء.

## من أجل العراق وكردستان

عزيز الحاج\*

٢٠١٨/١/٦

منذ بداية الإعلان عن نية الاستفتاء في كردستان أعتبرت عن رأيي في انه في غير وقته، ولا سيما لأن المعارك الساخنة مع داعش كانت لاتزال مستمرة، وهي المعارك التي لعبت فيها البيشمركة دوراً كبيراً ومبادراً على اثر انسحاب القوات العراقية من الموصل. وحصل الاستفتاء، وكان الخطأ الرئيسي هنا هو إجراءه حتى بالمناطق المتنازع عليها، فعالجت الحكومة المركزية الأمور بالعنف والحصار الاقتصادي الشامل، ومعها كل من تركيا وايران.

ولازال الحصار قائماً وبغداد ترفض الحوار مع انه السبيل لحل الأزمة المستعصية. ان خنق البشر اقتصادياً لا يخدم العراق كله، ومع أخطاء الاستفتاء فإن الكرد لم يعلنوا عن دولة مستقلة ولا استعملوا العنف في الاستفتاء. وإذا كان هذا كله صحيحاً، فالصحيح أيضاً أن الحكومة الكردستانية لم تعالج الأوضاع كما ينبغي، وهو ما ساهم في اندلاع الأضطرابات العنيفة وانتشار التذمر واتساع رقعة الانقسامات. أن الأوضاع الكردستانية الساخنة والمؤلمة تستدعي خطوات إصلاحية جادة، بدءاً بقيام حكومة انتقالية ائتلافية تشرف على الانتخابات، ومعالجة أية مظاهر للفساد. لقد ناضل عرب العراق وكرده سوية في الوثبات الوطنية وثورة ١٤ تموز وكانت الشعارات والأغاني تركز على وحدة النضال بين الشعبين وبقية المكونات.

وحتى لو حدثت تطورات وأحداث في المستقبل تجعل استقلال كردستان حلاً لمشاكل العراق كله، فإن الروابط الأخوية الوثيقة يجب أن تبقى كما حدث بين الجيكوالسلوفاك وإلى ذلك الوقت البعيد، فإن جميع إمكانات الحوار بين بغداد وكردستان يجب فتحها وعلى حكومة العبادي عدم الرضوخ لابتزازات ودعایات وضغوط دعاة الحرب في حزب الدعوة وغيره، ويجب رفض هنافات مثل (اناولي الدم) تهديداً للكرد. ويجب عدم نسيان أن إقليم كردستان كان زمن صدام مأوى أميناً للمعارضة.

ان العراق لا يتحمل الشقاق والكراهية بين عربه وكرده، الذين يجب ان يواصلوا مع بقية المكونات العمل من أجل نظام ديمقراطي غير طائفي يطبق المساواة ويؤمن بحقوق الجميع. ان حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، حق تقره المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ولكن السبيل إلى ذلك هو العمل المشترك وأجواء الأخوة والصفاء. وانه لا تركيا ولا ايران بمثاليين لحل قضايا القوميات، واردوغان الذي يعتبر الكرد، وأينما كانوا تهديداً للأمن التركي، ولو كانت قلة منهم بالمریخ، هو المثال الأسوأ، اذ لا عدو له غير الكردأينما كانوا، وهو الذي ادخل الى سوريا والعراق آلافاً من الداعشيين الغربيين، ونراه يتقلب في مواقفه بين عشية وضحاها فيما عدا العداء للكرد.

ان أمام إقليم كردستان وبغداد أشواطاً طويلاً يجب قطعها سوية وبكل صفاء. والعراق الذي يعاني من كوارث الطائفية والفساد والمحاصصة، بحاجة ماسة إلى وحدة داخلية متماسكة لمواجهة الصعاب، وتجاوز الأزمات. فإلى الحوار، الحوار وإلى الإصلاح في كردستان.

# كردستان العراق.. ٢٠١٧ عام خسارة الحلم

\*خورشيد دلي

الجزيرة/ المعرفة : ٢٠١٨/١/٧

سيتذكّر الكرد طويلاً أن عام ٢٠١٧ كان أشبه بنكسة لأحلامهم بإقامة دولة كردية مستقلة بعد أن اعتقادوا أن ذلك بات بمتناول اليد على وقع الاستفتاء الذي جرى على الانفصال. ولعل ما حصل سيذكّرهم بمصير جمهورية مهاباد الكردية قبل نحو نصف قرن، تلك الجمهورية التي لم تصمد سوى أحد عشر شهراً قبل أن تدخل قوات الجيش الإيراني إلى عاصمة الجمهورية وتعتقل قادتها وتعدم معظمهم، إنها صورة الأقدار التي تكرر نفسها عميقاً في ذاكرة الكرد بحثاً عن حلمهم الذي ما ينفك ينطلق من جديد مع كل انتكاسة.

## حكاية الحجل التي لا تنتهي

ثمة مقوله معروفة لدى الكرد تقول: "الكل أعداء الحجل والجبل عدو نفسه"، وحسب المقوله، فإن طائر الحجل يساعد على الإيقاع بأبناء جلدته لصالح الأعداء في اللحظات المصيرية، وهكذا أصبح الحجل رمزاً للخيانة في التاريخ الكردي القديم والحديث.

ربما تذكر مسعود بارزاني هذه الحكاية طويلاً، عندما خسر ما حققه في عقدين من الزمن تقريباً في ليلة واحدة، وعندما تبخر حلمه بتأسيس أول دولة كردية مستقلة تدخل اسمه التاريخ قبل أن يجد نفسه محصوراً بزحف الحشد الشعبي والجيش العراقي باتجاه مناطقه وإصدار الحكومة العراقية مذكرة جلب للعديد من قادته. لكن السؤال هنا، لماذا قصة الحجل هذه تبدو سارية في كل زمان ومكان كردياً؟ ولماذا لا تنتهي الحكاية التي طالما

اختبرها الكرد جيداً واكتروا بنارها عبر التاريخ؟

في الواقع عندما اعتقد بارزاني أن الظروف باتت مهيأة لإقامة دولة كردية، وأصر على المضي في إجراء الاستفتاء على الانفصال رغم الرفض العراقي والإقليمي وكل المناشدات الدولية، كان يعتقد أن الوضع داخل الإقليم على ما يرام وأن بريق الحلم بدولة مستقلة كاف لدفع خصومه السياسيين نحو المضي خلفه حتى النهاية، لكن تقديراته لم تكن دقيقة لا اتجاه الداخل ولا اتجاه الخارج، فاللعبة مع الكبار وضعته في مأزق مصيري حرج أدى إلى خروجه من الحياة السياسية عملياً.

فقد اكتشف الرجل أن الحليف التركي مستعد للتضحية بالعلاقة معه طالما أن الأمر يتجاوز كردستان العراق إلى تركيا نفسها ومستقبلها بحكم التواجد الكردي هناك، وأن إيران الجارة مستمرة في مشروعها المفتوح تجاه المنطقة إلى ما لا نهاية، وأن الحشد الشعبي عندما تأسس لم يكن هدفه محاربة داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) فقط بل السيطرة على كامل العراق. وأن الحليف الأمريكي الذي اعتقاد أنه يمثل مشروعه في المنطقة لا يعرف العواطف والأخلاق، وأن الذهاب إلى عقد صفقات نفعية ضخمة مع روسيا كاف لدفع الحليف الأمريكي للتخلّي عنه في أي لحظة. وهكذا وجد نفسه في لعبة مع الكبار لا يستطيع أن يجاريهما على مذبح المصالح وال العلاقات بين الدول، وأن الرهان على التناقضات قد تحول إلى لعبة قاتلة ومدمرة.

أما في الداخل، فإنه نسي أن سلاله الحجل مستمرة وهي في كل مرحلة تنتج أشخاصاً طبقاً للظروف والحالة، وأن تعطيل البرلمان، والاستمرار في رئاسة منتهية ولايتها، وإقصاء حركة التغيير، ومارسة القسر على منافسه التاريخي الاتحاد الوطني الكردستاني، وحصر الامتيازات والمناصب بالعائلة والقريبين منها.. كلها لعبة لا تقل خطورة عن اللعبة مع الكبار وتناقضاتهم، فالحجل لا يظهر أو لا يعود إلى ممارسة فعل "الخيانة" من لا شيء، وإنما يظهر بفعل المحرض أولاً وأخيراً.

ولعل محنة بارزاني لا تكمن في تسلل الأعداء ليلاً إلى غرفة الحجل ليوقظوه وليمارس طقوسه التاريحي كركوك، فهو يعرف أن الحجل المنتشي على وقع ما جرى في كركوك يلقي الدعم والتأييد من محبيه، وأن الصدام معه قد يكون النهاية، وهكذا بدا الحجل كردياً، ليس مجرد طائر يقوم بدور حسان طراودة في المنعطفات واللحظات الحرجة، وإنما فعل وسلوك وأشخاص وفکر.. عصي على الكرد كيفية مداواته حتى الآن.

## كابوس ما بعد كركوك

أدخل الانهيار السريع لقوات البشمركة في كركوك أمام زحف الجيش العراقي والحسد الشعبي إقليم كردستان في مرحلة جديدة هي الأصعب له منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

ولعل منظر فرار آلاف العائلات الكردية من كركوك شكل عنواناً لهذه المرحلة الجديدة حيث الخوف من بغداد رسم نفسه من جديد هاجساً دائماً في الإقليم بعد أن غاب ذلك مع انهيار حكم صدام حسين، فالعلاقة مع التحالف الشيعي لم تنته فحسب، بل تحولت إلى عداء على وقع الأصوات المطالبة بمحاكمة قادة الاستفتاء بما في ذلك مسعود بارزاني. وعليه يمكن القول إن خسارة الإقليم تجاوزت الواقع الميداني إلى الفضاء السياسي، فعلى وقع انهيار العلاقة مع بغداد يعني الإقليم من فقدان للموارد ومحصار إقليمي.

فالدولتان الجارتان (إيران وتركيا) لم تكتفياً بفرض الاستفتاء بل تحالفتا مع بغداد لا في فرض الأخيرة سيطرتها على كركوك وبباقي المناطق المتنازع عليها فحسب، بل في الإصرار على بسط سيطرتها على جميع المعابر الحدودية مع الخارج، بما في ذلك تلك التي لم تكن تحت سيطرة بغداد طوال المرحلة الماضية أو التي أنشئت مؤخراً مع المناطق الكردية في سوريا. وإذا كان ما جرى قد غير من حدود خريطة الإقليم لصالح بغداد وشروطها التي لا تنتهي لبدء حوار مع أربيل، فإن خسائر الإقليم على المستوى الدولي لا تقل أهمية عن خساراتها الإقليمية، فالرهان على الموقف الأمريكي لم يكن إلا سراباً حيث اكتفت واشنطن بالقول إنها لن تتحاز إلى أي طرف بعد أن اعتنقت قيادة الإقليم أنها ستقف مع تطلع الكرد إلى دولة مستقلة.

ولعل كل ما سبق وضع الإقليم في كابوس صعب دون أفق، خاصة مع تفاقم الأزمة المعيشية وتفجرها في الشارع وسط مخاوف من تكرار سيناريو كركوك في السليمانية، لاسيما أن بغداد باتت تتحدث صراحة عن شمال العراق وليس إقليم كردستان كما نص دستور عام ٢٠٠٥، وتتحدث عن حكم المحافظات وليس قيادة الإقليم في تعبير ضمني عن إلغاء الإقليم ككيان.

### المرحلة الأصعب

على وقع ما جرى في كركوك، يشهد إقليم كردستان العراق ما يشبه ثورة عارمة ضد سلطته السياسية، إذ أظهرت التطورات اللاحقة هشاشة البنيان السياسي في الإقليم من جهة، ومن جهة ثانية عمق الشرخ بين الجماهير التي تؤن تحت وطأة الظروف المعيشية الصعبة وبين سلطة الأحزاب الحاكمة التي تفكك بالمحاصصة ومشغولة بمصالحها الحزبية والاقتصادية والعائلية أكثر من أي شيء آخر.

وما الاتهامات المتباينة بين هذه الأحزاب باحتكار السلطة والثروة والقرار وممارسة الفساد بل والخيانة إلا تعبر عن واقع حال هذه الأحزاب وممارساتها. ولعل كل ما سبق زاد من قناعة المواطن العادي بالخروج إلى الشارع والمطالبة بإصلاحات جذرية إلى حد تغيير المنظومة السياسية. ومع أن التظاهرات المعيشية بدت محصورة في السليمانية دون أربيل وهو ما يفسره البعض بوجود فسحة للحرية في السليمانية أكثر من أربيل التي تعيش تحت سيطرة حزب الديمقراطي الكردستاني.

بيد أن الشعارات التي رفعت بدت ضد جميع الأحزاب السياسية في الإقليم، حيث تعرضت مقارها ومرافقها للحرق في تعبر عن حالة الغضب الشديد والعارم، وهو ما أخرج التظاهرات من طابع الاحتجاج على الظروف المعيشية الصعبة بسبب التأخر عن سداد الرواتب وتدني الخدمات وتزايد نسب الفقر والبطالة إلى تظاهرات شعبية ضد السلطة السياسية التي لم تعد مبرراتها تقنع الشارع الغاضب من كل شيء.

فالقول إن عدم سداد الرواتب وتدني أسعار النفط والمحصار الإقليمي وغيرها من الأسباب باتت تحسب على هذه السلطة ودليل على فشلها، وهي لم تعد كافية لإقناع المواطن الكردي بفساد السلطة خاصة أنه وصل إلى حالة يأس شديد من الحديث عن الإصلاح والوعود المتكررة بتحسين وضعه المعيشي، وعليه فإن ما يجري يحمل معه ملامح ثورة سياسية ضد الطبقة الحاكمة في ظل ظهور أحزاب جديدة تنشد التغيير الجذري.

ودون شك، فإن ما يجري هو أقرب إلى ثورة غضب شاملة هزت البنيان السياسي في الإقليم ولاسيما بعد انسحاب حركة التغيير والجماعة الإسلامية من الحكومة، فيما لجأ الحزبان الكبيران الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى تجاوز خلافاتهما مؤقتاً لصالح موقفها المواجهة الغضب الشعبي خوفاً أولاً من أن خروج الأمور عن السيطرة، وخشية ثانياً من استغلال بغداد للتظاهرات الجارية لتكرار سيناريو كركوك في السليمانية.

وهو ما وجد مؤشرًا له في تأكيد حيدر العبادي أن حكومته لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تم الاعتداء على أي مواطن في الإقليم، حيث فتح ذلك الباب أمام مثل هذا السيناريو.

يودع إقليم كردستان عام ٢٠١٧ وكأنه يقف عند مفترق طرق كبير، بين سيناريو الشروع في إصلاح جذري يعيد ترتيب البيت الكردي وسلطته السياسية بعيداً عن المحاصصة الحزبية والعائلية أو الانفتاح على سيناريو الفوضى والتفكك والعودة إلى نظام الإدارتين وهو ما يعني انهيار الإقليم ككيان لصالح سيادة تنشدها بغداد.

## خيارات الـكـرد في المـنـطـقـة خـلال ٢٠١٨

\*أحمد الدباغ

وكالة ساسة بوست: ٢٠١٨/١/٧

بعد أن تجاهلتـهم الـاتفـاقـات الدـولـيـة إـبان الـاستـعـمـار في بـداـية الـقرـن الـعـشـرـين، سـعـى الـكـرد من خـلال مـحاـوـلـات عـدـيدـة لـإـقـامـة دـولـة قـومـيـة لـهـمـ، كـانـت أـوجـ حـلـمـهـ بـعـدـ أنـ انهـارـتـ الإـمـبرـاطـورـيـة العـثمـانـيـةـ» حـيـثـ كـانـ لـلـكـرد فـرـصـةـ كـبـيرـةـ في تـأسـيـس دـولـة قـومـيـةـ، لـكـنـ حـلـمـهـ لـمـ يـدـمـ طـوـيـلاـ، إـثـرـ اـنـتـصـارـ مـصـطـفـى كـمالـ أـتـاتـورـكـ وـاـضـطـرـارـ الـحـلـفاءـ لـلـتـرـاجـعـ عنـ مـعـاهـدـةـ «ـسـيـفـرـ» لـصـالـحـ مـعـاهـدـةـ «ـلـوزـانـ» فيـ عـامـ ١٩٢٣ـ وـالـتـيـ قـسـمـتـ الشـعـبـ الـكـردـيـ بـيـنـ دـوـلـ أـرـبـعـ شـرـقـ وـأـوـسـطـيـةـ هيـ تـرـكـيـاـ وـإـيـرـانـ وـالـعـرـاقـ وـسـوـرـيـاـ، لـكـنـ حـلـمـهـ لـمـ يـدـمـ طـوـيـلاـ.

ويـبـلـغـ عـدـدـ الـكـردـ فيـ مـنـطـقـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ حـوـالـيـ ٣٢ـ مـلـيـونـ نـسـمـةـ مـوـزـعـيـنـ بـيـنـ تـرـكـيـاـ التـيـ تـضـمـ نـحوـ ١٥ـ مـلـيـونـ نـسـمـةـ، تـلـيـهاـ إـيـرـانـ التـيـ يـقـدـرـ أـعـدـادـ الـكـردـ فـيـهـ بـيـنـ ٨ـ إـلـىـ ١٠ـ مـلـيـونـ نـسـمـةـ، ثـمـ الـعـرـاقـ بـوـاقـعـ ٥ـ مـلـيـونـ نـسـمـةـ، ثـمـ سـوـرـيـاـ التـيـ يـصـلـ عـدـدـ الـكـردـ فـيـهـ إـلـىـ ٢ـ مـلـيـونـ.

آخـرـ مـحـاوـلـاتـ الـكـردـ لـإـقـامـةـ دـولـةـ لـهـمـ فيـ عـرـاقـ كـانـتـ فيـ سـبـتمـبـرـ (ـأـيـلـولـ) الـمـاضـيـ» إـذـ أـجـرـىـ كـردـ الـعـرـاقـ اـسـتـفـتـاءـ مـنـ أـجـلـ تـقـرـيرـ الـمـصـيرـ وـنـيـلـ الـاسـتـقـالـ، لـكـنـ جـهـودـهـمـ لـمـ تـفلـحـ بـعـدـ أـنـ حـالـتـ الـظـرـوفـ الـجيـوـسـيـاسـيـةـ دـوـنـ تـحـقـيقـ مـاـ يـصـبـونـ إـلـيـهـ. فـيـ السـطـورـ التـالـيـةـ نـقـرـاـ خـيـارـاتـ الـكـردـ فيـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ خـلـالـ ٢٠١٨ـ.

يـعـدـ كـردـ الـعـرـاقـ أـفـضـلـ حـالـاـ بـكـثـيرـ مـنـ أـقـرـانـهـمـ فيـ دـوـلـ الـجـوـارـ» فـمـنـذـ عـامـ ١٩٩١ـ وـهـمـ يـحـقـقـونـ مـكـاسبـ كـبـيرـةـ» إـذـ تـمـكـنـواـ مـنـ إـنـشـاءـ إـقـلـيمـ تـحـتـ الـحـمـاـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ وـالـأـمـمـيـةـ» لـيـحـكـمـوـاـ أـنـفـسـهـمـ مـنـذـ ذـلـكـ الـحـينـ، وـتـجـلتـ هـذـهـ الـمـكـاسبـ بـعـدـ عـامـ ٢٠٠٣ـ بـسـيـطـرـتـهـمـ عـلـىـ مـسـاحـاتـ وـاسـعـةـ مـنـ الـأـرـاضـيـ فـيـ مـحـافـظـاتـ كـرـكـوـكـ وـنـينـوـيـ وـصـلـاحـ الـدـيـنـ وـدـيـالـيـ، فـضـلـاـ عـنـ تـحـكـمـهـمـ فـيـ الـحـدـودـ وـالـمـنـافـذـ الـدـولـيـةـ، كـالـمـطـارـاتـ وـالـمـعـابـرـ الـبـرـيـةـ، مـعـ تـرـكـيـاـ وـإـيـرـانـ.

فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ الـذـيـ كـانـ النـظـامـ السـوـرـيـ يـعـدـ الـكـردـ مـنـ مواـطـنـيـ الـدـرـجـةـ الثـانـيـةـ، فـضـلـاـ عـنـ عـدـمـ مـنـحـمـ الـجـنـسـيـةـ السـوـرـيـةـ، وـلـاـ يـخـتـلـفـ الـحـالـ كـثـيرـاـ فـيـ تـرـكـيـاـ وـإـيـرـانـ، لـكـنـ حـالـ كـردـ الـعـرـاقـ تـبـدـلـ بـعـدـ اـسـتـفـتـاءـ الـأـخـيـرـ فـيـ سـبـتمـبـرـ ٢٠١٧ـ يـقـولـ الصـحـافـيـ الـعـرـاقـيـ، عـلـيـ الـحـيـالـيـ لـ«ـسـاسـةـ بـوـسـتـ»ـ: «ـلـوـ بـقـيـ الـكـردـ عـلـىـ حـالـهـمـ قـبـلـ اـسـتـفـتـاءـ لـكـانـ خـيـراـ لـهـمـ، كـانـوـاـ يـعـيـشـوـنـ فـيـ حـالـةـ قـرـيبـةـ مـنـ الـدـوـلـةـ»ـ، مـضـيـفـاـ أـنـ «ـالـحـكـمـةـ الـعـرـاقـيـةـ الـآنـ اـسـتـطـاعـتـ تـحـيـيدـ كـثـيرـ مـنـ هـذـهـ الـمـكـتبـاتـ كـردـ فـعـلـ عـلـىـ اـسـتـفـتـاءـ»ـ، وـيـرـىـ الـحـيـالـيـ أـنـ مـاـ حـقـقـهـ الـكـردـ فـيـ ١٤ـ عـامـاـ خـسـرـوـاـ جـزـءـاـ كـبـيرـاـ مـنـهـ فـيـ ١٤ـ يـوـمـاـ، وـهـوـ التـارـيخـ الـمـمـتـدـ مـنـ ١٥ـ أـكتـوبـرـ (ـتـشـرـينـ الـأـوـلـ)، مـوـعـدـ بـدـءـ الـعـمـلـيـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ كـرـكـوـكـ، وـمـعـ تـجـديـدـ الـحـكـمـةـ فـيـ بـغـدـادـ قـرـارـ حـظـرـ الطـيـرانـ الـدـولـيـ عـلـىـ مـطـارـاتـ إـقـلـيمـ يـكـونـ وـضـعـ إـقـلـيمـ مـتـأـرجـحاـ فـيـ اـنـتـظـارـ اـنـفـرـاجـةـ قـدـ تـحـدـثـ قـبـيلـ الـاـنـتـخـابـاتـ فـيـ مـاـيـوـ (ـأـيـارـ)ـ ٢٠١٨ـ، بـحـسـبـ الـحـيـالـيـ.

وـعـنـ خـيـارـاتـ الـمـتـاحـةـ أـمـامـ الـكـردـ فـيـ عـامـ ٢٠١٨ـ، يـرـىـ الـدـكـتـورـ عـلـيـ أـغـوـانـ الـبـاحـثـ وـالـأـسـتـاذـ فـيـ الـعـلـاقـاتـ الـدـولـيـةـ أـنـ كـلـاـ مـنـ الـحـكـمـةـ الـعـرـاقـيـةـ وـإـقـلـيمـ كـرـدـسـتـانـ الـآنـ فـيـ خـضـمـ مـفاـوضـاتـ بـرـعـاـيـةـ أـمـريـكـيـةـ، وـأـنـ هـذـهـ الـمـفـاـوضـاتـ تـتـمـحـورـ حـولـ مـلـفـ الـنـفـطـ وـالـمـعـابـرـ وـالـمـواـزـنـةـ وـمـنـ سـيـدـيـرـ الـمـنـاطـقـ الـمـتـنـازـعـ عـلـيـهـ، فـيـمـاـ إـذـ كـانـتـ مـشـتـرـكـةـ بـيـنـ بـغـدـادـ وـأـربـيلـ أـمـ بـيـدـ بـغـدـادـ فـقـطـ. وـيـضـيـفـ أـغـوـانـ لـ«ـسـاسـةـ بـوـسـتـ»ـ: أـنـ هـذـهـ الـمـلـفـاتـ الـعـالـقـةـ قـدـ تـشـهـدـ حـلـاـ خـلـالـ الـأـشـهـرـ الـقـادـمـةـ قـبـيلـ الـاـنـتـخـابـاتـ الـمـرـتـقـبـةـ فـيـ مـاـيـوـ الـقـادـمـ، عـازـيـاـ ذـلـكـ إـلـىـ قـرـبـ الـاـسـتـحـقـاقـ الـاـنـتـخـابـيـ وـتـشـكـيلـ تـحـالـفـاتـ جـدـيدـةـ.

يـنـتـشـرـ كـردـ سـوـرـيـاـ فـيـ ثـلـاثـ مـنـاطـقـ رـئـيـسـةـ مـنـفـصـلـةـ، هـيـ: الـحـسـكـةـ، وـكـوـبـانـيـ «ـعـيـنـ الـعـربـ»ـ، وـعـفـرـينـ فـيـ رـيفـ حـلـبـ الـشـمـالـيـ الـغـرـبـيـ، وـيـعـدـ هـذـاـ التـوزـعـ الجـغرـافـيـ غـيـرـ الـمـتـصـلـ، إـضـافـةـ إـلـىـ وـجـودـ مـكـوـنـاتـ إـثـنـيـةـ وـقـومـيـةـ أـخـرىـ فـيـ رـيفـ الـحـسـكـةـ، وـغـيـابـ الـطـبـيـعـةـ الـجـبـلـيـةـ فـيـ الـمـنـاطـقـ ذـاتـ الـغـالـبـيـةـ الـكـرـدـيـةـ كـمـاـ فـيـ تـرـكـيـاـ، وـجـبـالـ قـنـدـيلـ فـيـ الـعـرـاقـ، مـنـ الـعـوـاـمـ الـتـيـ حـالـتـ دونـ قـيـامـ الـكـردـ بـأـيـ أـعـمـالـ تـرـدـ ضـدـ الـنـظـامـ السـوـرـيـ قـبـلـ الـاـنـتـفـاضـةـ السـوـرـيـةـ فـيـ عـامـ ٢٠١١ـ. لـكـنـ وـبـعـدـ الـاـنـتـفـاضـةـ تـغـيـرـ الـحـالـ كـثـيرـاـ، وـبـاتـ الـكـردـ الـآنـ مـتـمـثـلـينـ بـقـوـاتـ سـوـرـيـاـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ، وـيـسـيـطـرـونـ حـالـيـاـ عـلـىـ مـسـاحـةـ تـقـارـبـ ٢٥ـ%ـ مـنـ سـوـرـيـاـ.

ووفق ما يراه رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلahoma الأمريكية جوشوا لانديز، فإن الكرد كانوا أحد أهم الأسباب التي غيرت من شكل التحالفات الدولية المنخرطة في سوريا، بالرغم من عدم وضوح ما ينوي الأميركيون فعله تجاه كرد سوريا” فالأمريكيون يصرّحون بأنهم لن يغادروا سوريا فور هزيمة «تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)»، وسيدعمون الكرد في تجربة الإدارة الذاتية، وهذا ما يسعد الكرد، لكنه في ذات الوقت سيء لسوريا” فهذا يعني أن أمريكا ستقف على النقيض من الموقف التركي، وبالتالي سيعزز هذا الموقف تحول السياسة الخارجية التركية نحو المحور الروسي الإيراني.

من جانب آخر، يقول الباحث في الشأن التركي الدكتور سعيد الحاج لـ«سasse بوست»: إن «الكرد حملوا أحالمهم معهم، وأن فرصة تاريخية سانحة لهم لتأسيس دولتهم، مستغلين ضعف الحكومة السورية»، وأضاف الحاج: أن «الدعم الأميركي للكرد في سوريا واضح وواسع، لكنه لا نهائي بالضرورة، وأن على الكرد أن يدركون أن أكبر الدروس التي يمكن أن تستشف، هي درس إقليم كردستان العراق» الذي تفاجأ بأن الدعم الدولي ليس مفتواحاً، ويرى الحاج أيضاً: «أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن الكرد في سوريا قريباً لأنها تعتبرهم حلفاء لها، ولا زالت بحاجة لهم»، لكنه عاد وقال: «إن الدعم لن يكون مطلقاً أو بدون سقف زمني، وأن هذا الدعم والرهان مرتبط بالموقف الميداني لما يجري على الأرض، وأن تفاصيل الحل في الملف السوري هو الذي سيحدد إلى أي مدى ستكون العلاقة بين واشنطن والفصائل الكردية المسلحة».

### تركيا والكرد.. حكاية قديمة لا تنتهي

مشكلة الكرد مع الدولة التركية قديمة، ويمتد الصراع بين الجانبين لعقود خلت، إذ بدأ غبن الكرد في تركيا منذ ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٣“ تاريخ إعلان قيام الجمهورية التركية التي كان مصطفى كمال أول رئيس لها، والذي تبنت سياسته القومية شعارات: «أيها المواطن، تكلم التركية» و«هنئاً من يقول أنا تركي» مما يُعد إنكاراً شاملًا للهوية الكردية، من ثقافة ولغة وعادات وتقالييد.

مما أجايا الكرد في تركيا إلى رفض سياسات الدولة التركية المتنكرة لهويتهم، ونتيجة لذلك اندلعت ١٧ اتفاضلة بين عامي ١٩٣٨-١٩٤٥، واستمر الحال بين الحكومة التركية والكرد على ما هو عليه حتى بعد وفاة أتاتورك، ولم يشهد الموقف تحركاً فعلياً تجاه حل حقيقي للأزمة، إلا في عهد حزب «العدالة والتنمية».

يقول الباحث في الشأن التركي الدكتور سعيد الحاج لـ«سasse بوست»: إن «حزب العدالة والتنمية اعترف بالظلمومية الكردية، وبني على أثره مساراً لحل الأزمة الكردية» إذ بدأ ذلك في خطاب شهير لأردوغان عام ٢٠٠٥، في معقل الكرد في تركيا في مدينة ديار بكر، أعقب ذلك خطوات تدريجية إصلاحية في بنية الدولة القانونية والثقافية والاجتماعية، وأوضح الحاج أن ذلك رافقه تنمية اقتصادية في المناطق الكردية، وصولاً إلى السماح باللغة الكردية، وإنشاء مدارس وجامعات تدرس باللغة الكردية.

وعن الهدنة التي كانت بين الجانبين، يقول الحاج: إن «الهدنة التي استمرت لعامين (٢٠١٣-٢٠١٥) بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني انتهت على أثر تطورات الأزمة السورية والانتخابات البرلمانية التي تراجع فيها العدالة والتنمية، وهذا ما أعطى شعوراً للعمال الكردستاني بأنه يمكن أن يحقق مزيداً من المكاسب من خلال الإدارات الذاتية في المناطق الكردية، فكسر الحزب الهدنة من جانب واحد، وعاد إلى العمل المسلح».

وعما سيكون عليه وضع الكرد في تركيا، خلال عام ٢٠١٨، يقول الحاج: إن «التصعيد بين الجانبين لم يعد كما كان إثر الضربات المتمالية من الحكومة»، ويضيف: أن «المستقبل القريب يحمل حلولاً، خاصة مع التراجع العسكري للعمال الكردستاني، وتراجع التأييد الشعبي الكبير لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي المنضوي تحت قبة البرلمان التركي» مما قد يدفع باتجاه الحل».

وعن ستراتيجية الحكومة التركية في الحل، يرى الحاج أن الحكومة التركية تدرك أن حل القضية الكردية مشروع ستراتيجي يحسن المجتمع ضد التدخلات الخارجية، ويوفر عليها الخسائر البشرية والاقتصادية، وفي السياق ذاته أوضح الحاج: «أن الحكومة قد لا تذهب إلى مصالحة معينة مع العمال الكردستاني قبل انتخابات ٢٠١٩ ودخول الدستور الجديد حيز التطبيق، وحتى ذلك الوقت تحتاج الحكومة التركية إلى التعاون السياسي مع حزب الحركة القومية الرافض تماماً لهذه العملية السياسية والشريك للعدالة والتنمية في الحكم الآن، فضلاً عن أن الحكومة التركية لن تقدم على أية مصالحة قبل أن تكسر شوكة حزب العمال الكردستاني عسكرياً وتجعله غير قادر على التصعيد مجدداً».

### كرد إيران.. من اضطهاد الشاه إلى قمع الملالي

يعد كرد إيران أنفسهم الأقل حظاً بين أقرانهم في دول الجوار، فعلى مدى تاريخ إيران الحديث، لم تعرف الحكومات الإيرانية المتعاقبة بحق الكرد أو اعتبارهم عرقية معترفاً بها في البلاد» ما دفعهم إلى مساعي الانفصال وتحقيق حلمهم بالاستقلال، فكانت لهم «جمهورية مهاباد» عام ١٩٤٦، لكنها لم تدم سوى ١١ شهراً، وتتمكن شاه إيران محمد رضا بهلوي من القضاء عليها. ويتوارد الكرد في إيران في محافظات كردستان وكرمانشاه وأذربيجان الغربية وإيلام، التي تقع في الشمال الغربي من إيران.

وتتجدر الإشارة إلى أن حال الكرد لم يتغير بعد الثورة التي دعموها، واستمر حالهم كما هو عليه، ولا يزالون محرومين من تعلم لغتهم أو ممارستها في المدارس العامة. ومشكلة الكرد في إيران مع الحكومة الإيرانية لا تقف عند القومية أو العرق فقط، بل تمتد إلى المذهب أيضاً، حيث إن الدستور الإيراني يعتمد المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا للدولة، ووظيفته حماية المذهب والعمل على نشره، بينما يتخذ معظم كرد إيران المذهب السنوي، وبالتالي مشكلتهم تجمع بين العرق والمذهب في آن معاً.

يقول مدير تحرير مجلة «إيران بوست» شريف عبد الحميد في حديث له «ساسة بوست»: إن «النظام الإيراني عاش لفترات طويلة خائفاً من إيقاظ الحركات الانفصالية في المحافظات الكردية» لأن ذلك سيشكل خطر وجود قوة سنية في المنطقة تقاوم نظام الملالي في إيران، وهذا ما يفسر رد الفعل العنيف من إيران إزاء استفتاء إقليم كردستان العراق، وأن استفتاء العراق أظهر خوف إيران من شبح جمهورية مهاباد البائدة»، بحسب وصفه.

ويرى عبد الحميد أن تنحى الخميني إبان الثورة الإيرانية، من الاتفاق الذي عقد مع «أحمد مفتى زاده» أحد أبرز المفكرين الكرد، وكان ينص على أن يطرد الأخير القادة الكرد الشيوعيين والقوميين من محافظاتهم مقابل حكم ذاتي للكرد في مناطقهم، كان المحرك الذي شجع كرد إيران على الحراك ضد الحكومة الإيرانية بعد أن كان الأمل يحدوهم في تبدل حالهم إثر الخلاص من الشاه.

وعن خيارات كرد إيران وتحركاتهم في إيران مستقبلاً، يقول عبد الحميد: إنه «ونتيجة الأزمة التي تبعت استفتاء كرد العراق، فإن حراك كرد إيران سوف يتوقف قليلاً» حتى يقل الضغط عن كرد العراق، وأن كرد إيران الآن هم أسري الوضع في كردستان العراق».

# الشعوب لا تؤخذ بجريرة حكامها!

\* محمد عبدالرحمن

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية : ٢٠١٨/١/٧

لماذا لا يبدأ الحوار الشامل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم؟! هل بقي هناك ما يعيق انطلاقه بعد ان اعلن الطرفان الاستعداد لذلك من حيث المبدأ، واعلنت حكومة الإقليم قبولها بقرار المحكمة الاتحادية عبر ترحيبها به، سيما وانه ملزم شأن قرارات المحكمة الاتحادية كافة؟

من المؤكد ان هناك مشاكل تراكمت خلال السنين الماضية، ولم يسعَ الطرفان الى حلها على نحو شفاف ولصالح ترسیخ تجربة فیدرالية ديمقراطية حقيقة. فكان التمترس والعناد سيد الموقف احياناً، فيما الصفقات والمساومات والمصالح الشخصية كانت تقفز الى المقدمة في أوقات اخرى.

وهكذا لم تستقر العلاقة على حال، فهي بين القطيعة وتبادل الاتهامات، وبين الغزل المفتعل والحديث عن التحالف التاريخي الذي لا انفصام له. وفي اثناء ذلك كان ينشط نهاراً وفرصاً والمتصدرون في الماء العكر، وكان هناك من يسعى الى توظيف ما حصل ويحصل لغايات ضيقة انانية، غير مكترث حتى وان حصل الطوفان.

وكان هناك في كل هذا الشد والجذب خاسرون وراغبون. وكان الخاسر الأكبر هو شعب الإقليم، حيث اشرت ظاهراته الاخيرة ان البناء المتحقق في كردستان لم يوفر الأرضية الديناميكية لبحبوحة مستقرة قابلة للتطور اللاحق، ولم تنطلق بعد تنمية مستدامة ولم تباشر العمل إدارة كفوة تحسن استثمار العوامل المتاحة لبناء تجربة - مثال يحتذى في العراق والمنطقة. في حين ظلت الممارسة الديمقراطية، على الرغم من الحريات النسبية، عرجاء هجينة، القول الفصل فيها لمنطق القوة والحزبية الضيقة في غياب المؤسسات الدستورية التمثيلية الحقة، كما هو الحال في العراق ككل. الى جانب الحديث الواسع عن الفساد والرشى والغنى الفاحش للمتنفذين.

وبينت التجربة ايضاً، خاصة خلال أزمة الاستفتاء وبعدها، والتي كان يمكن تلافيها أساساً، ان في العراق وبغض النظر عن مفسول الكلام والحديث المنمق عن الحقوق، شوفينيين حد النخاع يتمنون لو يستيقظون صباحاً ليسمعوا "الخبر السار" عن انتهاء الإقليم ككيان، او الخبر الأسعد عن اختفاء الكرد من ارض الرافدين!

ان في تجربة العلاقة المتباينة للكرد مع الحكومات في بغداد الكثير من الدروس الغنية، اضافة الى الحقائق الثابتة التي تبقى على حالها موضوعياً، قبل بها البعض ام رفضها. ففي العراق تركيبة تعددية ليس في مقدور احد تجاوزها، خصوصاً من الحكام، وهناك حقوق وطموحات واحلام للكرد ولغيرهم من منتسبي اطياف شعبنا الاخر، وهي لن تُطبع تحت اي ظرف وحتى لو استُخدم السلاح الكيماوي وغيره كما فعل المجرم المقبور. وبينت التجربة على نحو ساطع ايضاً ان لا ضمان لأية حقوق، قومية كانت ام غيرها، الا في ظل نظام ديمقراطي مؤسسي. ويبقى مطلوباً على الدوام قدر كبير من الواقعية، وتفادي قتل طموحات شعب على سفود حسابات خاصة خاطئة، سواء كانت محلية او خارجية مستشعرة عن بعد.

وهذا كله حصل ومضى وفيه الكثير من الدروس الغنية، والعبرة آخر المطاف في كيفية التمعن فيها واستلهامها. ولكن وفي جميع الأحوال لا يمكن القبول بان يعاقب شعب الإقليم بجريمة هذا الخطأ او ذاك، او موقف هذا الزعيم او ذاك، او انطلاقاً من حسابات انتخابية ضيقة او من التعويل على تفكك داخلي في الإقليم، او التذرع بأوهام فنية واضحة الأهداف.

واذ لا يمكن القبول بمعاقبة اي شعب، فليس مقبولاً ايضاً جرجرة الشعوب الى مزالق مفتوحة على شتى الاحتمالات، وفيها ما قد يكون مهلكاً!

# ١٠٠ يوم من الحصار وحظر الطيران على اقليم كردستان

\*عبدالستار رمضان

ميدل ايست اونلاين: ٢٠١٨/١/٧:

عراقي اليوم يتكرر فيه بعض او كثير من الاخطاء والخطايا التي تصل الى جرائم الابادة والتمييز بين ابناء البلد الواحد، وهي نتيجة طبيعية لاستنساخ ذات الاخطاء والافكار والتصرفات الفردية لبعض السياسيين الذين يعيشون باكثر من وجه و موقف. ومتى ما توفرت لهم الفرصة او المبرر انقضوا على بعضهم او على ابناء بلدتهم بشتى الذرائع والاسباب وفعلوا فيه ما لم يفعله الاجنبي والجار.

اليوم تمضي مائة يوم من الحصار والحظر الجوي غير القانوني والمخالف للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمنتهاك لكل حقوق الاسنان الاساسية ومواثيق ومبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، هذا الحصار الظالم الذي بدأ يوم ٢٩ ايلول/سبتمبر ٢٠١٧ والذي يتحمل المواطن البسيط الموجود في الاقليم بغض النظر عن قوميته ودينه ومذهبة وجنسيته. فالجميع تضرر وعانى وما زال يعاني من الآثار الكبيرة والخطيرة للقرارات الجائرة التي اتخذها مجلس النواب العراقي وقام بتنفيذها رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي والذي نسى وتخلى عن مسؤوليته باعتباره المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة حسب المادة (٧٨) من الدستور، وهو يواصل مع الاسف سياسة المماطلة والوعود وفرض الشروط المختلفة التي تختلف مرة بعد اخرى في سبيل زيادة معاناة الناس والكسب السياسي على آلامهم وامراضهم و حاجاتهم الانسانية في حقهم بالسفر والتنقل والاحتفال بالمناسبات والاعياد الدينية والقومية لمختلف مكونات الشعب العراقي.

كردستان وشعبها وقيادتها لن تخضع ولن ترکع الا للله، وهي قد جربت وعاشت الحصار الظالم مع عموم ابناء الشعب العراقي الذي فرض في التسعينات والذي كان حصاراً مزدوجاً عليها، فقد منع النظام السابق دخول حبة الدواء وكيلو البرز والسكر وقنية الزيت ولتر النفط للتడفئة، ومع كل تلك المعاناة وال الحاجة والشمن الانساني الباهض لذلك الظلم كان شعبنا اقوى وظل مؤمناً بحقوقه ملتزماً بكل ما تفرضه عليه الشخصية الكردية القائمة على الاعتزاز بالنفس ورفض الخصوص لأحد.

ثمن حصار العراق الجديد الذي نص دستوره في الباب الثاني على الحقوق والحريات في (٣٢) مادة دستورية من المادة (١٤) الى المادة (٤٦) اي على حوالي ٢٣٪ من مواده على حقوق الانسان وحرياته ومنع جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية ومنها المادة (٤٤) التي اعطت للعربي حرية التنقل والسفر داخل العراق وخارجها، ومنعت ابعاده او حرمانه من العودة الى الوطن، ومع ذلك يتم حظر الطيران من الاقليم الى الخارج الا بالمرور عبر بغداد بما يزيد الكلفة المالية والانتظار والشعور بالغصب من بلد يجرك ان تكون جزءاً منه وهو يمنع عليك ابسط الحقوق.

ان قطاع السفر في الاقليم هو المتضرر الاكبر حيث توقفت اكثـر من سبعة آلاف شركة وبمعدل اربعة عمال اي ان هناك حوالي ٣٠ الف عائلة فقدت مواردها ومصدر رزقها الىآلاف المهن البسيطة مثل سوق التاكسيات والفنادق والمطاعم والمقاهي والذين يمثلون عجلة الاقتصاد. كذلك تضررت شركات النقل والادوية الخاصة لبعض الامراض مثل التلاسيمية والسرطان وامراض الدم والادوية الخاصة بإجراء العمليات التي تتطلب نقلـاً سريعاً وفق درجات وشروط خاصة بالخزن والتسلیم والتوزيع وارتقتـت اعداد الم توفـين خلال الاشهر الثلاثة الماضية.

معاناةآلاف الجرحى البيشمركة الذين نزفت دمائهم دفاعاً عن العراق وكردستان وحرروا العديد من المدن العراقية بكل بسالة وشجاعة اعترف بها العالم اجمع، والمرضى بشكل عام يتحمل معاناتهم ومن يموت منهم بسبب انقطاع علاجه او تأخـر دوائه او الغاء عملياته، الطرف الذي فرض الحصار من دون اي سند وهو مستمر فيه بعناد واصرار على الایذاء والحادق اكـبر الاضرار بالاقليم وشعبـه من خلال المماطلة والاستمرار في تجويـع الشعب لزيـادة غضـب الشـارع على حـكومـة الاقـليم وبالـتالي محاـولة إسـقـاطـ الحـكـومـة ونشرـ الفـوضـى كـي يـسهـلـ عـلـىـ بـغـدـادـ بـسـطـ سـيـطـرـتـهاـ عـلـىـ الإـقـليمـ وـانـهـائـهـ، وـمـنـ الـمـهمـ انـ تـرـتفـعـ الـاـصـوـاتـ الـشـرـيفـةـ عـالـيـاـ مـنـ الـكـتـابـ وـالـسـيـاسـيـينـ وـالـاعـلـامـيـينـ الـعـرـاقـيـينـ لـيـفـضـحـواـ هـذـاـ الـحـصـارـ وـيـبـيـنـواـ آـثـارـ الـخـطـيرـةـ عـلـىـ الـمـرـضـىـ وـالـطـلـابـ وـالـعـوـائـلـ وـلـمـ شـمـلـهـمـ وـالـلـاجـئـينـ وـالـنـازـحـينـ بـلـ وـهـنـىـ الـاجـانـبـ الـذـينـ تـضـرـرـوـاـ وـيـعـانـونـ مـنـ هـذـاـ الـاـجـراءـ الـظـالـمـ.

\*نائب المدعي العام-إقليم كردستان -العراق

Sattar88@hotmail.com

# الكرد أمام ضياع حلم الدولة وتداعيات مسعى الانفصال

## الخطأ في توقيت إجراء الاستفتاء من دون غطاء دولي واقليمي أعاد الكرد إلى المربع الأول

صحيفة (الحياة) : ٢٠١٨/١/٨

باسم فرنسيس - أربيل: خاض العراق عام ٢٠١٧ واحداً من أخطر المنعطفات التي كادت تطيح خريطة، منذ نشأته مطلع عشرينات القرن الماضي، فبينما كان يقترب من حسم معركته لاستعادة ثلث مساحة البلاد من قبضة «داعش»، اضطررت حكومته إلى مواجهة حلم الكرد في الانفصال، وأعادت حدودهم إلى ما قبل سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣.

وقاد الرئيس السابق للإقليم زعيم الحزب «الديموقراطي» مسعود بارزاني، بدعم جناح في حزب «الاتحاد الوطني» الذي كان بزعامة الراحل جلال طالباني و«الاتحاد الإسلامي» الاستفتاء على الانفصال في ٢٥ أيلول (سبتمبر) الماضي، في وقت كان الإقليم يعاني أزمات سياسية ومالية، واعتراضاً داخلياً على «توقيت الخطوة وأخطار تبعاتها»، في موازاة رفض وضغط مارسته الدول الغربية بقيادة واشنطن التي طالما اعتبرت الكرد حلفاء منذ عام ١٩٩١، إلى جانب تركيا وإيران، لتأجيل الخطوة، إلا أن بارزاني برر المضي في قراره بعدم تلقي الكرد «بدائل» للبقاء في إطار الدولة العراقية.

أثار الموقف مخاوف بغداد واعتبرته «تقسيماً أحادي الجانب» فحركت قواتها على الفور وطوقت الإقليم وأعادت انتشارها في «المناطق المتنازع عليها»، مدعومة بموقف المجتمع الدولي، وباشرت القوات الاتحادية، التي كانت استعادت قبل أيام قضاء الحويجة، آخر معاقل التنظيم في كركوك، عملية لاقتحام المحافظة بقتال محدود إثر اتفاق مسبق مع بافل طالباني، وقادة آخرين، وبدعم إيراني، بعد أن فشلت تدخلات قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري قاسم سليماني في إقناع الكرد بالعدول عن القرار.

اضطررت «البيشمركة» إلى الانسحاب سريعاً وخاضت قتالاً محدوداً، واتهم بارزاني قادة في «الاتحاد الوطني» بـ«الخيانة»، وتمكنـت القوات الاتحادية في غضون أيام من السيطرة على المناطق المتنازع عليها في كركوك وصولاً إلى بلدة التون كوير، جنوب أربيل، قبل أن تتوقف، كما سيطرت على مناطق في محافظات ديالي وصلاح الدين، ومعظم الوحدات الإدارية في حدود محافظة نينوى، لكنها اصطدمـت بمقاومة منعـتها من الوصول إلى معبر فيشخابور، عند المثلث العراقي - التركي، وكذلك على معبر الخابور مع تركيا، قبل أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطاً لوقف القتال والدخول في مفاوضـات استمرـت أسبـيع من دون التوصل إلى اتفـاق، إذ رفضـ الكرد تسليم المعابر واشترطـوا أن تدارـ بـآلية مشـتركة، مقابل تمسـكـ بغدادـ بـإـخـضـاعـ «ـكـلـ شـبـرـ مـنـ الأـرـاضـيـ»ـ للـسلـطةـ الـاتـحادـيةـ باـسـتـثنـاءـ المحـافـظـاتـ الـكـرـديـةـ.

ورافقـتـ عمليةـ إعادةـ الـانتـشارـ سـلـسلـةـ إـجـراءـاتـ عـقـابـيةـ اـتـخذـتهاـ بـغـدـادـ،ـ شـملـتـ فـرـضـ حـظرـ عـلـىـ مـطـارـاتـ الإـقـليمـ،ـ وـوـقـفـاـ مـحـدـودـاـ لـلـتـعـامـلـاتـ الـمـصـرـفـيـةـ،ـ وـقـرـارـاتـ قـضـائـيـةـ طـاـولـتـ مـسـؤـولـيـنـ كـرـداـ،ـ وـتـحرـكاـ نـيـابـيـاـ لـسـحبـ الثـقةـ منـ نـوابـ مـتـهمـينـ بـالتـروـيجـ لـلـاسـتـفـتـاءـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ تـشـكـيلـهاـ «ـتـحـالـفـ ضـغـطـ»ـ وـتـنـسـيقـ «ـعـالـيـ الـمـسـتـوىـ»ـ معـ حـكـومـتـيـ أـنـقـرـةـ وـطـهـرـانـ وـأـجـرـتـ مـعـهـمـاـ مـنـاـورـاتـ عـسـكـرـيـةـ فيـ مـحـاذـةـ الـمـعـابـرـ،ـ وـقـرـرـتـ طـهـرـانـ غـلـقـ مـنـافـذـهاـ،ـ مـعـ الإـبـقاءـ عـلـىـ الـمـعـابـرـ الـوحـيدـ مـعـ تـرـكـياـ مـفـتوـحاـ.

هذه التطورـاتـ شـكـلـتـ ضـرـبةـ لـلـمـكـاسبـ الـكـرـدـ حقـقـهاـ الـكـرـدـ طـوـالـ رـبـعـ قـرـنـ مـنـذـ اـنـتـفـاضـتـهـ ضـدـ النـظـامـ السـابـقـ عامـ ١٩٩١ـ إـثرـ انـهـيـارـ الـقـوـاتـ الـعـرـاقـيـةـ فيـ حـرـبـ الـخـلـيجـ الـثـانـيـةـ،ـ بـعـدـ أـنـ تـمـعـنـواـ بـحـكـمـ شـبـهـ مـسـتـقـلـ بـدـعمـ غـرـبـيـ،ـ وـحـقـقـواـ مـكـاسبـ إـضافـيـةـ فيـ مـرـحلةـ كـاتـبـةـ دـسـتـورـ جـدـيدـ لـلـبـلـادـ وـإـقـرـارـ النـظـامـ «ـالـفـيـديـرـالـيـ»ـ فيـ أـعـقـابـ إـسـقـاطـ تـحـالـفـ قـادـتـهـ الـلـوـلـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ النـظـامـ وـمـنـ ثـمـ وـسـعـواـ حـدـودـهـمـ عـنـدـمـ سـيـطـرـوـاـ عـلـىـ «ـالـمـنـاطـقـ الـمـتـنـازـعـ عـلـىـهـاـ»ـ إـثرـ انـهـيـارـ الـقـوـاتـ الـاتـحادـيـةـ أـمـاـ اـجـتـياـحـ «ـدـاعـشـ»ـ ثـلـثـ مـسـاحـةـ الـبـلـادـ وـإـعـلـانـهـ «ـدـوـلـةـ الـخـلـافـةـ»ـ فيـ الـعـرـاقـ وـالـشـامـ.

وـزـادـتـ تـدـاعـيـاتـ الـاسـتـفـتـاءـ الـانـقـسـامـ السـيـاسـيـ الـمـزـمـنـ فيـ الإـقـليمـ،ـ وـأـعـلـنـ مـسـعـودـ بـارـزاـنيـ تـنـحـيـهـ مـنـ مـنـصبـ الرـئـاسـةـ،ـ مـعـلـناـ تـوزـيعـ صـلـاحـيـاتـهـ عـلـىـ الـحـكـومـةـ وـالـبـرـلـمانـ وـالـقـضـاءـ،ـ ليـتـولـيـ نـجـلـ شـقـيقـهـ نـيـجـيرـفـانـ بـارـزاـنيـ رـئـاسـةـ

الحكومة وعین قباد طالباني نائباً له بدعم غربي «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» وخوض مفاوضات لترميم العلاقة مع بغداد، واستعادة مكانة الإقليم لدى الحكومات الإقليمية والدولية.

ويرى مراقبون أن «الخطأ في توقيت إجراء الاستفتاء» من دون غطاء دولي وإقليمي أعاد الكرد إلى المربع الأول، ليؤجل حلمهم في الاستقلال، ربما إلى عقود إضافية، في وقت تتمسّك بغداد بشروط يعتبرونها «تعجيزية» للجلوس إلى طاولة الحوار، ومنها أن يعلنوا رسمياً «عبارة صريحة» إلغاء نتائج الاستفتاء، على رغم ترحيبهم بقرار المحكمة الاتحادية بإبطاله وما ترتب عليه من نتائج، وإكمال انسحاب «البيشمركة» إلى حدود ٢٠٠٣ وتسليم المعابر الحدودية والمطارات والإدارات إلى السلطة الاتحادية.

وعاد الأميركيون مع حلفائهم الفرنسيين والبريطانيين ليمارسوا الضغط وفق مبدأ «إقليم قوي في إطار العراق الفيدرالي الموحد» في ظل وساطات أممية ومحليّة لحضر أربيل وبغداد على فك عقدة المفاوضات وتجاوز القطيعة، في حين يعيش الشارع في الإقليم حالة غضب بسبب مخاوف من عجز حكومي عن تأمين رواتب الموظفين التي تم خفضها منذ نحو عامين إلى أقل من النصف، والتي تدفع في مواعيد متاخرة، بعدد موظفين يفوق المليون وربع مليون لسكان يتتجاوز تعدادهم خمسة ملايين نسمة، بينما تراجعت إيرادات الإقليم إثر سيطرة بغداد على القسم الأكبر من حقول النفط والخسائر الناجمة عن العقوبات.

ويواجه نيجيرفان صعوبات في رأس الصدع داخل البيت الكردي الذي اتسع بفعل تداعيات الاستفتاء، حول نظام الحكم القائم والدعوة إلى تقليل صلاحيات رئيس الإقليم والانتقال إلى نظام برلماني، وتشكيل حكومة انتقالية، والبدء بإجراء إصلاحات واسعة وسط إقرار بوجود «فراعنة الفساد» على هرم السلطة، واتهام الحزبين الرئيسيين بتقاسم الإيرادات النفطية، والتسبب في هدر الأموال وترامك الديون لتصل إلى ٢٠ بليون دولار، ما يشكل عقداً أمام توحيد الموقف الكردي قبل الدخول في مفاوضات مع بغداد.

في خضم هذه الأزمات تبرز تساؤلات حول مستقبل تجربة الحكم في الإقليم وما إذا كان سيشهد في العام الجديد اختلافاً أو تغيرات في المعادلة السياسية، وللإجابة استطاعت «الحياة» آراء عدد من النواب الكرد وقال رئيس كتلة «الديمقراطي الكردستاني» في البرلمان الاتحادي عرفات كرم: «ما زال أمامنا سبعة أشهر على موعد الانتخابات، كنا متحمسين لخوضها لكنها تأجلت بطلب من الإخوة في الاتحاد الوطني خصوصاً بعد وفاة رئيس الحزب (جلال طالباني) والانتقام الذي يعصف به»، وأضاف: «خلال هذه المدة ستظهر ملامح المعادلة، ومن المبكر إعطاء صورة واضحة الآن».

وقال النائب عن كتلة «التغيير» هوشيار عبدالله: «منطقياً يجب أن نشهد تغيرات جذرية في المعادلة، بناء على الفشل الذريع للحزبين في إدارة الحكم»، واستدرك: «إلا أنه في ظل احتفاظ الحزبين بالسلاح والأموال فإنه يصعب أن يطرأ تغير في موازين القوى، لا بل سيستمران في فرض سياسة الترهيب والتغريب بالأموال والتزوير كأعمدة لبقائهما على رأس السلطة سواء عبر الانتخابات أو من دونها، على رغم تراجع جماهيرية الحزبين إلى أبعد الحدود». من جهته، أكد النائب عن «الجماعة الإسلامية»، أن «الشارع الكردي يعيش إحباطاً كبيراً من القيادة السياسية جراء الأزمات المتتالية، ويحملها تداعيات الاستفتاء»، وأردف: «قد يطرأ بعض التغيير في المعادلة القائمة لمصلحة القوى المعارضة، إلا أنها تكون واسعة بالطبع».

وبدأت قوى «التغيير» و«الجماعة الإسلامية»، وحركتان تشكلتا حديثاً وهي «التحالف من أجل الديموقратية والعدالة» بزعامة برهم صالح المنشق عن حزب طالباني، و«الجيل الجديد» بزعامة رجل الأعمال شاسوار عبد الواحد، تتحدث عن «ثورة بيضاء» عبر تحريك الشارع لإجراء تغيرات جذرية، في حين يستبعد المراقبون أن يتحقق الحراك نتائج جراء سيطرة الحزبين المتنفذين على قوات البيشمركة والأجهزة الأمنية، ما يعني أن الإقليم سيحتاج إلى سنوات قبل أن يتعافى من أزماته المتراكمة.

# العراق وكردستان والمستقبل

\*كفاح محمود كريمة

صحيفة (الزمان) اللندنية : ٢٠١٨/١/٨

الخوض في بواطن التاريخ بقدر ما يطعلنا على بعض الحقائق لكنه أيضاً صورة قاتمة لما حصل على الأقل خلال قرن من الزمان، ومن هنا أريد أن استعرض وبسرعة لكي لا أثقل على القارئ بصفحات مؤذية من تاريخ هذه المنطقة، التي ما زالت تغلي وتندفع حمها من براكين وضعت أسسها عبر التاريخ، لحرق الأخضر واليابس لأقوام سكنت هذه المنطقة الموبوءة بالعقائد والإيديولوجيات والقبلية والعنصرية والطائفية المقيمة، حمم تحولت إلى حروب وماس و Kovarath كما وصفها أحد дипломاسيين الأمريكيين أبيان توقيع اتفاقية لوزان وراح ضحيتها ملايين البشر من مختلف الأقوام والأعراق والأديان والمذاهب، ولعل ما حصل للأرمن والكرد نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين بداية لتلك الكوارث والماسي، وما يؤكد إصرار العنصريين بكل أشكالهم القومية والدينية والمذهبية على الشمولية المقيمة هو تلك الحمم التي تندفع بضراوة وما تزال حرائقها مستعرة،وها هي داعش وردود أفعالها الطائفية تمثل آخر مبتكرات المأسى في العراق وسوريا.

وفي العراق وكردستان العراق ومنذ أكثر من مئة عام عمل الكردستانيون على إنشاء دولة مدنية متحضرية ديمقراطية مع شركائهم العرب وغيرهم من شعوب هذه المنطقة من العالم، دولة تعتمد أسس المواطنة في بنائها الاجتماعي والسياسي، وكانت الخطوة الأولى بعد اتفاقية سايكس بيكون سيئة الصيت، أن منحوا ولاية الموصل العثمانية هويتها العراقية في استفتاء عصبة الأمم بالربع الأول من القرن الماضي، أملاً في أن يحقق الشركاء الآخرون في المملكة العراقية (ولاية بغداد وولاية البصرة) وعودهم في تنفيذ مطالب شعب كردستان في شكل الدولة وأساسياتها وحيثياتها بما يضمن حقوقهم الإنسانية والثقافية والسياسية، وطيلة ما يقرب من ثمانين عاماً لم يتلق الكرد من وعود الحكومات المتعاقبة في بغداد وعلى مختلف مشاريبها وتوجهاتها، إلا الحروب المدمرة التي استخدمت فيها أبشع أنواع الأسلحة، بما في ذلك المحرمة دولياً كالأسلحة الكيماوية والعنقودية والنابالم، ناهيك عن عمليات الأرض المحروقة، التي أتت على أكثر من ثلث كردستان في عمليات الأنفال سيئة الصيت (ثمانينيات القرن العشرين)، والتي ذهب ضحيتها ما يقرب من ربع مليون إنسان، وتدمر خمسة آلاف قرية بما فيها من بساتين وينابيع ومنشآت، إضافة إلى قتل أكثر من ثمانينية ألف بارزاني وتغييب مئات الآلاف من الكرد الفيليين في وسط العراق، وإسقاط جنسياتهم العراقية وتهجير عوائلهم إلى إيران (سبعينات القرن العشرين)، وأتباع سياسة الصره القومي والتغيير الديموغرافي لسكان المدن الكردستانية المتاخمة لحدود العراق العربي مثل كركوك وسنجر وزمار ومندللي وسهل نينوى ومحمور والشيخان وعقرة وغيرها طيلة نصف قرن ١٩٥٨ - ٢٠١٤ وأخيراً تسهيل الاحتلال أجزاء من كردستان العراق من قبل منظمة داعش الإرهابية واقتراض واحدة من أبشع جرائم التاريخ بحق الإيزيديين والمسيحيين في كل من سنجر وسهل نينوى حزيران وآب ٢٠١٤.

## كوارث وماس

ورغم تلك الكوارث والماسي بقي الكرد يعملون ويناضلون من أجل تأسيس دولة مواطنة متحضرية ديمقراطية، تحفظ العراق موحداً بشراكة حقيقة وتوجه مخلص لمعالجة جروح الماضي وتعويض السكان عما أصابهم من ويلات، وبهذه الروح ذهبوا إلى بغداد في آذار ١٩٧٠ حينما تصوروا إن القائمين الجدد على الحكم ينونون التعامل مع القضية الكردية بجدية، وفعلوها قبل ذلك في السبعينيات مع عبد الرحمن البراز، لكن الحقيقة كانت غير ذلك لدى الطرف الثاني، حيث سياسة فرق تسد التي اتبعتها كل الأنظمة مع شعب كردستان وقياداته، وفرض مشاريع هزلية كما فعلوا في تجربتهم البائسة فيما سمي بعد ١٩٧٥ بقانون الحكم الذاتي الحكومي، الذي انهار وبدأت سلسلة جديدة من الكوارث والماسي والحروب التي راح ضحيتها خيرة أبناء كردستان وبناتها، وخيرة شباب العراق من

تورطوا في تلك الحروب القذرة مجبورين غير مخيرين، دونما أن تنتج تلك الصراعات إلا الدمار والتقهقر والخلف للبلاد، حتى اسقط التحالف الدولي مطلع الألفية الثالثة نظام صدام وحزبه الذي تسبب في معظم مأسى الشرق الأوسط حتى يومنا هذا.

لقد تخلى الكردستانيون عن استقلالهم الذاتي الذي فرضته اتفاقية الربيع ١٩٩١ وأقرته قرارات مجلس الأمن الدولي قرار ٦٨٨ وتسارعوا إلى بغداد حفاظاً على وحدة العراق وبناء دولة المواطنة والشراكة الحقيقية تحت خيمة ديمقراطية حقيقة ونظام مدني متحضر، والمساهمة في تأسيس دستور دائم يحفظ للبلاد وشعوبها كل الحقوق والامتيازات ويحترم خياراتها وتطلعاتها في دولة اتحادية اختيارية (من دون نعمة طائفية، ولا نزعجة عنصرية، ولا عقدة مناطقية، ولا تمييز، ولا إقصاء) وإن الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعباً وأرضاً وسيادة)\*.

### تشريع دستور

وبعد أكثر من عشر سنوات (بعد تشريع الدستور الدائم) من وضع هذه الوثيقة الجامحة وشروطها في الالتزام، ماذا حصل وماذا جنينا من يحكمون بغداد؟

- تحول النظام تدريجياً إلى نظام طائفي بحت، بعد أن اتفقنا على أن يكون بلداً ديمقراطياً مدنياً.
- الكتلة البرلمانية الكبرى (دولة القانون) تقود حملة لفرض نظام الأغلبية السياسية، مستخدمة ذات الأسلوب الذي استخدمه حزب البعث في صناعة مجتمع من العملاء داخل كردستان وبوصفهم ممثلي الشعب الكردستاني.
- محاصرة الإقليم اقتصادياً بحرمانه من حصته في الموازنة العامة منذ ٢٠١٤ - ٢٠١٧ مع قطع كافة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين، والبالغة أكثر من خمسين مليار دولار.
- إقصاء وتهميش بقية المكونات وإتباع سياسة الاحتواء والصهر على شاكلة ما كانت تفعله النظم السابقة في لملمة الانتهزيين والمرتزقة من المكونات المختلفة
- إلغاء كافة مكاتب تمثيل إقليم كردستان في السفارات العراقية مخالفة للدستور
- تصفية القوات المسلحة والأمن والاستخبارات من كل المكونات وتهميشهم وإبعادهم عن موقع القرار
- تأسيس مليشيات مسلحة خارج منظومة القوات المسلحة الوطنية على أساس طائفية، وتجميلها بإكسسوارات عشائرية وشخصية هزيلة من مكونات مختلفة لا تمثل إلا نفسها
- إشاعة الفساد وإدامته وإضاعة فرص التقدم وبناء دولة مدنية، بهدر مئات المليارات من موارد البلاد.
- تعطيل وإيقاف تطبيق معظم مواد الدستور وفي مقدمتها ما يتعلق بحقوق السكان في المحافظات من تأسيس الأقاليم، بل ومحاربتهم كما حصل مع مطالب شعب البصرة والأنبار وصلاح الدين ونينوى، وكذلك تعطيل قانون النفط والغاز وتطبيقاته والمادة ١٤٠ وعدم إجراء تعداد عام للسكان.

### قائمة خروقات

وقائمة الخروقات تطول وتمتد على كل مساحة العراق ومكوناته، حتى أصبح اليوم واحداً من أفشل دول العالم وأكثرها بؤساً ورغباً وفساداً، ناهيك عن إن سيادته في الأصل مثلومنة باختراقات دول الجوار وما بعد الجوار تحت مختلف التسميات والعنوانين، حتى غدت عاصمتها تحكمها عصابات وmafias مسلحة تستمد شرعيتها من الرب والدين والمذهب وفي كل حي وشارع، حيث المليشيات وحكم قرقوش والصراع الطائفي المقيت، لهذه الأسباب ولأن شعب كردستان يختلف كلياً عن شعب العراق عرقياً وقومياً وثقافياً وتاريخياً وحضارياً وجغرافياً، فإنه بعد أن فشل خلال قرن من الزمان في بناء دولة مواطنة، وأن يكون شريكاً حقيقياً في كيان مختلف وضد رغبة الشعبين، قال كلمته وطلب أن يكون الشعban شجرتين مثمرتين باستثنى، لا شجرة واحدة معلولة بثمار مشوهة، لكي يسود السلام بعيداً عن الصراعات الدموية والسياسات العنصرية والطائفية.

\* نص من ديباجة الدستور الدائم

# قراءة في كتاب دولة كردستان المستقلة للدكتور محمود زايد

٢٠١٨/١/٨: PUKmedia

لقمان علي: صدر في العاصمة المصرية القاهرة، كتاب جديد للدكتور محمود زايد يحمل عنوان "دولة كردستان المستقلة والمؤامرات الغربية والإقليمية لاجهاضها"

يتألف الكتاب، من ٣٥٦ صفحة عن دار الرواق الازهري، الطبعة الاولى عام ٢٠١٥، ويبحث تاريخ الشعب الكردي ومنطقة كردستان، مقسمة حالياً ضمن الحدود السياسية لكل من العراق وسوريا وتركيا وايران.

ويحاول الكاتب الاجابة على عدة تساؤلات، منها هل هناك شعب يسمى الكرد؟ وهل هناك ارض تدعى كردستان؟ واذا كان فعل من حق الكرد ان يكون لهم دولة مستقلة؟ وما هو واجب الكرد انفسهم، وواجب شعوب الدول الإقليمية والغربية تجاه ذلك؟ وما هو مستقبل منطقة الشرق الاوسط في ظل وجود دولة كردستان المستقلة؟

كما يفسر الكتاب للقاريء تكالب القوى الاستعمارية الكبرى بشراسة على احتلال كردستان في العصر الحديث، او على الأقل بقاوها بؤرة صراع مستدام من خلال تجزتها بين اربع دول إقليمية شكلت حكومتها بمبارة ودعم من القوى الاستعمارية الكبرى خلال الربع الأول من القرن العشرين.

وقد اقتضت طبيعة موضوعات وجزئيات هذا الكتاب ان يشتمل على ستة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد ويعقبها خاتمة وملحق.

يتناول مقدمة الكتاب خطة البحث ومنهجيته وتحليل لبعض المصادر والمراجع المهمة التي اعتمدت الكاتب عليها بشكل عام.

وفي تمهيد تطرق بصورة موجزة الى كردستان من حيث المحيط والجغرافيا (الموقع والمساحة والموارد والثروات)، كما تحدث ايضاً عن اصل الشعب الكردي ولغته ونفوسه وديانته وسماته ومجتمعه ومدى اسهاماته في الحضارة الإسلامية ثم عرج الى الخطوط العريضة للجانب السياسي في تاريخ الشعب الكردي حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى محاولاً إبراز الحركة الوطنية والقومية الكردية في جوانبها الفكرية والاجتماعية والسياسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.

و قبل عرض محتويات الفصول الستة من هذا الكتاب يجب الإشارة الى نقطة مهمة جديرة بالاهتمام، الا وهي ان الكاتب قد حدد موضوع كتابه بفترة زمنية محددة وهي فترة اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى وحتى انتهاء توسيتها بالتوقيع على معاهدة سيفر (١٩١٤ - ١٩٢٠م)، حيث اعلن الانتداب البريطاني على بلاد ما بين النهرين وجنوب كردستان في نيسان من عام ١٩٢٠م، وشكلت الحكومة العراقية في اكتوبر (تشرين الأولى) من العام نفسه.

ويفسر الكاتب اهمية تحديد هذه الفترة كلจذور للمشكلة الكردية المعاصرة من حيث المقدمات والأسباب في محاورها الإقليمية والدولية المختلفة.

وبما انه من الصعب تناول كل جوانب القضية الكردية في كتاب واحد فقد رأى الكاتب ان يمدد للقاريء اصول وجذور المشكلة الكردية خلال تلك الفترة الزمنية المحددة.

الفصل الأول من الكتاب يبرز نوعية و Mahmia الموقف الكردي في سنوات الحرب العالمية الأولى، واشر ذلك على مستقبله السياسي والهدف الذي يناضل من اجله وقد حمل عنوان "كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى" وتتناول فيه عدة نقاط مهمة مثل بداية الاطماع الأوروبية في كردستان وتسابق كل من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وبريطانيا للسيطرة على الأقليم، وسعى كل طرف من أطراف الحرب العالمية الأولى الى كسب الشعب الكردي باعتباره ورقة رابحة في تحديد نتيجة الحرب، وتحدث الكاتب في هذا الفصل ايضاً عن مدى تجاوب الشعب الكردي بين اعلان "الجهاد والمقدس" وبين اغراءات الحلفاء.

وحماهون الفصل الثاني، ان يوضح خيوط المؤامرة الغربية على كردستان واجهاض مشروع حق الشعب الكردي في الاستقلال وذلك من خلال ما دار بشكل سري في اروقة الدبلوماسية الغربية الكبرى، حيث جاء هذا الفصل تحت عنوان "الاتفاقات سرية" بين الدول الاوروبية لتقسيم كردستان وقد تحدث عن ذلك من خلال اتفاقية القسطنطينية وخطة بونسن تجاه كردستان عام ١٩١٥، ثم تناولت موقع كردستان من مراسلات الشريف حسين مكماهون، وفي مساعي جمال باشا السفاح الانفصالية عن الدولة العثمانية عامي (١٩١٥ - ١٩١٦) وتأتي اتفاقيتا سايكس بيكو ١٩١٦ وسان ريمو ١٩١٩ / ١٩٢٠ م لتقرير مصير كردستان بتجزئة ارضيه اقليمياً وتشتت شعبه اجتماعياً واقتصادياً.

اما الفصل الثالث فقد وضع التطبيق العملي من قبل الدولة الغربية في تنفيذ اتفاقوا عليه سراً تجاه أرض كردستان حيث حمل عنوان "الاحتلال البريطاني لجنوب كردستان و موقف الكرد منه" وتحدث في الكاتب عن الوضع في جنوب كردستان بعد سقوط بغداد والموقف البريطاني منه، ثم تابعت مراحل الاحتلال العسكري البريطاني لمدن ومناطق كردستان والموقف الكردي بين كل من قوات الاحتلال البريطاني والقوات التركية، ثم تحدث عن تشكيل الحكومة الكردية برئاسة الشيخ محمود الحميد في جنوب كردستان ومدى تجاوب زعماء وقادة القبائل الكردية معه وذيلت هذا الفصل بالحديث عن الأهداف البريطانية الحقيقة من وراء تشكيل هذه الحكومة الكردية في تلك الأونة.

اما الفصل الرابع، فقد جاء ليظهر الوجه الحقيقي لسلطات الاحتلال البريطاني تجاه كردستان من خلال ردة الفعل الكردية وتمثل ذلك في "الثورة محمود الحميد في السليمانية عام ١٩١٩ م والانتفاضات الكردية في منطقة بادينان في العام ذاته، وردود الشعب الكردي في ثورة العشرين الوطنية العراقية عام ١٩٢٠ م.

اما الفصل الخامس، فقد تناول مستقبل القضية الكردية وحق الكرد في دولتهم المستقلة على المستوى الدولي في خضم تسوييات الحرب العالمية الأولى حيث جاء هذا الفصل تحت عنوان "القضية الكردية في مؤتمر السلام الدولي" وتحدث فيه عن القضية الكردية في بداية المؤتمر وموقف الوفد التركي منها، والمساعي الكردية لترشيح وفد يمثلهم في المؤتمر وجهود هذا الوفد امام المؤتمرين، واوضح الكاتب ايضاً في هذا الفصل، كيف ان وضع القضية الكردية قد تأزم في المؤتمر بسبب الاطماع الاقليمية المتمثلة في الآتراك والأرمن والفرس والأشوريين ومطالب الأمير فيصل والاطماع الدولية المتمثلة في بريطانيا وفرنسا.

وفي الفصل السادس والأخير، اخذت القضية الكردية حيزاً واضحاً في اجتماعات ومؤتمرات الدوائر الرسمية البريطانية الكبرى في اعقاب الحرب، لا لإقرار حقوق وطنوهات الشعب الكردي السياسية على ارضه كردستان، وإنما لوضع الخطة الاحتلالية الملائمة التي يرجى من خلالها أمن واستقرار الأهداف الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في المنطقة وحل هذا الفصل عنوان "الأراء والمقترنات الأوروبية حول مستقبل كردستان السياسي في اعقاب الحرب العالمية الأولى حيث تناول الآراء والمحقرنات البريطانية المتمثلة في خطط المجيور نوئيل والعقيد ويلسون، وردود فعل المفوضيات السامية البريطانية في كل من القاهرة وأسطنبول وطهران وموقف فرنسا من جانب آخر باعتبارها القوة الأوروبية المنافسة لبريطانيا في بسط نفوذ اوسع على مناطق حيوية من كردستان واوضح الكاتب في هذا العام ايضاً الجهود السياسية الكردية في سبيل الدولة الكردية المرجوة ضد ما يحاك ضدها من مؤامرات وخطط استعمارية.

وفي خاتمة الكتاب رصد الكاتب بعض النتائج والنقاط المهمة التي توصلت اليها وأقترح بعض التوصيات التي تؤدي الى طرح حقيق موضوعي لقضية الشعب الكردي وحقه في الاستقلال، من خلال جسر ثقافي وعرفي.

اما الملحق فقد شملت بعض النماذج من الوثائق البريطانية والفرنسية التي تم الاعتماد عليها، على عدد من الخرائط التوضيحية وعلى بعض صور القادة الكرد وضباط البريطانيين الذين سارت على ايديهم مجريات احداث البحث.

هذا وقد اعتمد الكاتب في مادته على العديد من المصادر المتنوعة ذات الصلة المباشرة بالقضية الكردية وبال تاريخ العراقي والتركي والإيراني الحديث والمعاصر التي تم رصدها في ثبت المصادر والمراجع، وفي مقدمة هذه المصادر : الوثائق البريطانية غير المنشورة.

وشكلت المصادر والمراجع العربية والكردية والإنجليزية والروسية والتركية والفرنسية رافداً مهماً من روافد الدراسة بوجهات نظرها المتعددة والمتباعدة في اغلب الأحوال.

وأخيراً يجب القول بأن الكاتب قد نجح بآهراً فيما كان يصبوا اليه من بحثه في هذا الكاتب وفيما كان يتمناه ان لا يفلت الموضوعية من يده فقد وظفت الحقائق كما جاءت له لا وفق الهوى وان جهده هذا يملأ فراغاً مهماً في مجال الدراسات التاريخية والسياسية والتي كرس الباحث جهداً للبحث والتنقيب في الشؤون الكردية. انه بحق نافذة علمية اكاديمية محكمة، جديرة بالقراءة والتعمق الدقيق والبحث الدراسة من قبل الباحثين والمهتمين بقضية الشعب الكردي وتاريخ نضالاته المجيدة والمشروعية من اجل بناء دولته المستقلة.

# تجربة الحكم الذاتي الكردي في العراق... قراءة نقدية\*

\*فريد أسرد

بحث مشارك في مؤتمر «العرب والكرد: المصالح والمخاوف والمشتركات» المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة

٢٠١٧-١٤٣٨ نيسان-أيار ٢٩

المحلق العربي لصحيفة (كوردستاني نوي) ٢٠١٨/١/٩:

الملخص:

في بداية القرن العشرين انشأ الكرد العراقيون منطقة للحكم الذاتي في عام ١٩١٨، قبل قيام الدولة العراقية، وتحت اشراف بريطانيا. لكن تلك التجربة انهارت بسرعة بسبب تدهور العلاقة البريطانية- الكردية. وتكررت التجربة لاحقاً في عام ١٩٢٢ واستمرت لأقل من ستة أشهر. وفي عام ١٩٢٥ حسم مجلس عصبة الامم الجدل حول مصير ولاية الموصل التي يشكل الكرد خمسة اثمان سكانها والحقها بالعراق، وتضمن القرار ضرورة حصول الكرد على حقوق ثقافية وإدارية. لم يتضمن القرار ما من شأنه منع العراق من منح الحكم الذاتي لكردستان، لكن النخبة السياسية الحاكمة في العراق اكتفت بالاعتراف بالحقوق الثقافية مما جعل المشكلة قائمة دون حل.

## البداية الصعبة

في مطلع القرن العشرين لم تكن النزعات الانفصالية في الدولة العثمانية قوية ولم يكن ثمة توجس من تحول اية فكرة انفصالية الى قوة مادية. وبعد قرون متعاقبة من الحكم العثماني ترسخت عقيدة الجامعة الاسلامية (pan islamism) التي يقوم جوهرها على نظرية دولة واحدة وخليفة واحد لكل المسلمين. الى جانب هذه العقيدة، وبعيداً عن الاتجاهات التفكيكية، ظهرت افكار جديدة حول تطبيقات عملية (Applications practical) لضمان استمرار الدولة. هكذا بُرِزَت اولى التطلعات الرامية الى الحفاظ على الدولة العثمانية وضمان قدر مناسب من الحكم الذاتي للاقاليم. ساهم في انتشار هذه الافكار، الاوضاع السياسية التي سادت اثر انقلاب حزب الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨ والاطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني. وقد اقامت النخب المدينية المثقفة الكردية صلات وثيقة مع دعاة الاصلاح العثمانيين ودعموا التوجهات الليبرالية.

ليست هناك ادلة قوية على ان فكرة الحكم الذاتي بمعناها القانوني- السياسي كانت واضحة وراسخة في اذهان عموم الجماهير. لكن هذه الفكرة صارت بالتدريج اكثر وضوحاً في ذهن النخبة المثقفة الاكثر وعيّاً. وبحلول عام ١٩١٢ لم تعد الفكرة غريبة، الا انها لم تكن مدروسة بتحرك جماهيري واعي وقوى ومنذ البداية اصطدمت بفكرة المركزية الراسخة.

في عموم الدولة العثمانية، كانت الفكرة اكثر تجدراً بين العرب السوريين. ففي عام ١٩١٣ عقد القوميون العرب مؤتمراً في باريس لتداول هذا الموضوع. وفي الخطاب الذي القاه اسكندر عمون والذي افتتح به المؤتمر، تم رفض خيار الانفصال والتأكيد على تشكيل حكومة «يتتمتع فيها كافة العثمانيين بحقوق متساوية ويتحملون التزامات متساوية». عبر الخطاب عن ضرورة الحكومة الجامعة، المعبرة عن التعددية، حكومة «ليست تركية ولا عربية». كانقصد من ذلك هو ترك الشؤون الداخلية للاقاليم والدفاع والاقتصاد للمركز واشراك الاقاليم في الادارة المركزية. وعلى الرغم من انه لم يكن ممكناً استخدام تغيير اكثراً اعتدلاً من ذلك، فقد تم شجب ذلك المطلب بقوة، لدرجة ان شريف مكة حسين، الذي لم يكن قد نمت في ذهنه اذاك فكرة التمرد على العثمانيين، استنكر المؤتمر في برقيته الى الحكومة العثمانية واتهم اعضاءها بالخيانة واعتبرهم خدماً للاجنبي. وفي العراق العربي لم يكن الميل الى المطالبة بالحكم الذاتي قوياً. يعلل اكثراً الباحثين اسباب ذلك بضعف الوعي القومي. وما يرسخ هذا الرأي هو انه حتى المعارضون لحكم حزب الاتحاد والترقي في بغداد قصرّوا مطالباتهم السياسية على تحقيق المساواة وليس على الحكم الذاتي. يسري الشيء نفسه على الكرد العراقيين الذين قصرّوا في البداية مطالباتهم على المساواة والحقوق اللغوية.

وعلى العموم لم يقتصر بحث مسألة الحكم الذاتي في الدولة العثمانية على الداخل، ففي الخارج ايضاً ظهر اهتمام بهذه المسألة وكان للحرب العالمية الاولى دور في دفع الاطراف الدولية المناوئة للدولة العثمانية، للتفكير في جدوى الحكم الذاتي

بعد الحرب، لكن الفكرة كانت بحاجة إلى وقت أكثر للتوضيح بشكل أفضل. ابتداءً من عام ١٩١٥ صارت الرؤية البريطانية للشرق الأوسط الجديد الذي سيظهر بعد الحرب أكثر وضوحاً. وتضمنت تقارير واجتماعات ممثلية الادارة البريطانية في الهند ووزارات الحرب والخارجية والبحرية البريطانية مشتركات أكثر حول موضوع خلق وحدات متمتعة بالحكم الذاتي في الاراضي التي ستنتزع من الدولة العثمانية. واسفرت النقاشات التي جرت حول هذا الموضوع عن توافق بريطاني- فرنسي على ضرورة التنسيق بينهما. مهد ذلك التوافق للاتفاقات التي عرفت باتفاقات سايكس- بيكر.

في عام ١٩١٧، بعد ثلاث سنوات من اندلاع الحرب العالمية الأولى، دخلت القوات البريطانية بغداد. ابتداءً من ذلك، بدأ عهد جديد من تاريخ العراق. منذ البداية ادرك البريطانيون أهمية الكرد في المعادلة السياسية، فبدأوا اتصالاتهم بالقبائل الكردية بعد احتلال بغداد مباشرةً.

يشكل الشيخ محمود البرزنجي، الذي يمثل الارستقراطية الزراعية- الدينية وينتمي إلى اسرة دينية مرموقة تتبع طريقة التصوف القادرية، الشخصية المحورية الابرز في كردستان في هذه المرحلة. زعم استيلاء البريطانيين على بغداد وضع العثمانيين في ولاية الموصل. مع ذلك، حاول العثمانيون مقاومة التمدد البريطاني إلى ولاية الموصل، لكنهم فشلوا في ذلك. تشير أغلب الدراسات إلى اتصالات بين البريطانيين والشيخ محمود البرزنجي بعد سقوط كركوك بيد القوات البريطانية. يعد خروج كركوك من السيطرة العثمانية نقطة تحول كبيرة في علاقة بريطانيا بالكرد لأن انكسار هيبة العثمانيين حيث الكرد على التعامل بحرية مع القوة الجديدة التي ظهرت في المنطقة.

انشأ الشيخ محمود في نهاية عام ١٩١٨ ادارة محلية في السليمانية. كان القوميون الكرد يأملون في أن تتحول تلك الادارة إلى نواة لحكومة تشمل كل كردستان الجنوبية. تشكلت تلك الادارة بعد التوقيع على هدنة مو دروس بين الدولة العثمانية والخلفاء بيوم واحد، ولم يكن العثمانيون قد أخلوا الموصل، عاصمة ولاية الموصل، حتى ذلك الحين.

تعامل البريطانيون من منطلق الواقعية مع الشيخ محمود وادارته الذاتية في السليمانية. وانتدبوا الميجر نوئيل لتفاهم معه وزيارة المنطقة الواقعة بين الزاب الصغير ونهر ديالى، وهي عين المنطقة الممنوحة لبريطانيا بحسب اتفاقية سايكس- بيكر السرية. لم يعارض البريطانيون وجود سلطة كردية فيها.

في تقريرها الذي كتبته عن الحالة العراقية بشكل عام بناءً على طلب وكيل الحاكم الملكي العام في العراق ارنولد ويلسون، تشرح المس غيرترود بيل السياسة البريطانية في تلك الفترة تجاه الكرد. إن أحد النقاط الهامة في التقرير هو اصرارها على العامل الجغرافي في التعامل البريطاني مع كردستان، مؤكدة على أن الجغرافيا تفرض التعامل مع كردستان في تلك الفترة باعتبارها جزءاً من العراق. ذكرت كذلك أن كرد السليمانية وعدوا بموظفين محليين وجعل اللغة الكردية لغة رسمية وتشكيل حرس لحماية إقليمهم وتعديل القوانين بشكل يتلاءم مع عاداتهم وتشكيل جهاز لجباية الضرائب لسد الحاجات المحلية.

في الحقيقة لم يتعامل البريطانيون مع الحالة الكردية من منظور واضح، وطفت السمة البراغماتية على اسلوب تعاملهم مع الوضع في كردستان. تعامل الكرد أيضاً بالأسلوب نفسه، وهو أيضاً لم تكن لديهم رؤية واضحة وموحدة للوضع ولم يكونوا يدركون طبيعة اهداف السياسة البريطانية.

اعترف البريطانيون بالشيخ محمود حاكماً على كردستان وراج في تلك المرحلة استخدام مصطلح «حكمدار» لوصف الصفة الرسمية لرئيس الجهاز التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي. لم تحدد صلاحيات الحاكم وفق وثيقة قانونية ولم يتشكل جهاز اشتراكي معنى باصدار القوانين، لكن لا يمكن انكار ان السلطة التنفيذية حازت صلاحيات واسعة لادارة الشؤون الداخلية. تشكلت كذلك وحدات مسلحة يمكن اعتبارها جيشاً وطنياً بصرف النظر عن افتقارها إلى الانضباط العسكري المترافق عليه في الجيوش. كما جرى التعامل مع اللغة الكردية كلغة رسمية وحيدة في المنطقة. من جانب آخر، تشكل فريق استشاري بريطاني تألف من موظف سياسي رئيسي وعدد من المساعدين. عمل الميجر نوئيل مستشاراً للحاكم فيما يخص الشؤون الادارية والسياسية.

من الناحية القانونية ثمة التباس كبير في الموضوع. فالمناطق الكردية، وكذلك المناطق العربية من العراق، كانت بحكم القانون مناطق «محالة» ولم يكن العثمانيون قد تخلوا عن حقوقهم القانونية في هذه المناطق بعد. كذلك لم يكن العراق دولة قد تأسس بعد، ولم تكن بغداد سوى مركز لسلطة الاحتلال البريطاني ولم تكن قد تحولت بعد إلى عاصمة لدولة مستقلة.

اجتاحت موجة من الحماس والفرح المناطق التابعة لادارة الحكم الذاتي الكردي وساهم ذلك في تفشي الوعي القومي الكردي على اوسع نطاق. في كردستان لم يكن شئ ما يعرقل التعامل مع بريطانيا. وكان يدعم هذا التوجه ان اغلب المناطق الكردية في الحقبة العثمانية لم تكن تتبع بغداد، بل كانت تتبع كركوك ثم الموصل لاحقا. وبغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تحليل الوضع، فإن تجربة الحكم الذاتي في السليمانية لم تكن جديدة. كان البابانيون قد حكموا المنطقة في الحقبة العثمانية وهم الذين بنوا مدينة السليمانية كعاصمة لهم. لكن المستجد في الموضوع هو ان السليمانية لم تكن تروم الاكتفاء بمجرد حكم ذاتي في الجزء المحصور بين الزاب الصغير ونهر ديالى، بل كانت ترغب في تحويل الكيان المتمتع بالحكم الذاتي الى كيان قومي اكبر يشمل كل المناطق الكردية من ولاية الموصل، من الحدود الشمالية للولاية التي صارت تعرف لاحقا بالحدود العراقية- التركية، حتى منطقة خانقين.

على اية حال، لم ينجح الطرفان في اقامة علاقات مستقرة. ان سعي الشيخ محمود لتوسيع مناطق ادارته وتعامله بخشونة مع المسؤولين البريطانيين، عكر صفو العلاقات. كما ان عداوته القبلية عرقلت التمدد الذي كان يبتغيه. من جهتهم لم يكن البريطانيون مطمئنين من قدرتهم على ضبط سلوك الشيخ محمود وما انفكوا يبذلون جهودا مضنية لتقليل نفوذه بين القبائل. ولم يعد هناك مجال لتفادي المواجهة العسكرية. في عام ١٩١٩ وبعد ان خسر الشيخ محمود معركة دربند بازيان امام القوات البريطانية، انهارت اول تجربة للحكم الذاتي الكردي في العراق بعد سبعة اشهر من قيامها. وتم نفي الشيخ محمود الى الهند. على ان انهيار التجربة لم يكن مدعاة لتخلی البريطانيين عنها بشكل نهائي، لكنهم لم يكونوا يرغبون في توحيد المقاطعات الكردية في منطقة حكم ذاتي واحدة. هناك مماطلة وتسويف متعمدين من جانب بريطانيا في هذا الموضوع. والسبب هو ان بريطانيا كانت تنتظر معايدة سلام مع الدولة العثمانية.

في عام ١٩٢٠ ابرم الحلفاء معايدة سيفر مع الدولة العثمانية. مع سيفر، صار تفكك الدولة العثمانية موثقاً وفيها تخلى العثمانيون عن جميع الاراضي التي يقطنها ناطقون بغير اللغة التركية. بالنسبة للكرد، تبرز اهمية المعايدة من كونها قد نقلت المسألة الكردية الى ميدان العلاقات الدولية. تناولت المعايدة المسألة الكردية في المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ وفيها لم يتم التعامل مع قضية كرد ولاية الموصل كقضية مستقلة بل كقضية مرتبطة بمصير كرد تركيا. بحسب المادة ٦٢ منحت المعايدة كرد تركيا حق الحكم الذاتي المحلي (local autonomy) واعطتهم حق الاستقلال (independence) بحسب المادة ٦٤ اذا حصلوا على توصية بهذا الشأن من مجلس عصبة الامم. وفي هذا الاطار منح كرد ولاية الموصل حق الانضمام الى الدولة الكردية المستقلة اذا تشكلت.

الي جانب المواد الثلاث المتعلقة بكردستان في معايدة سيفر والتي دعمت قيام اقليم الحكم الذاتي قابل للتحول الى دولة مستقلة، سمحت وثيقة فرض الانتداب البريطاني على العراق في المادة ١٦ منها بتشكيل حكم ذاتي في المناطق الكردية من ولاية الموصل وجاء فيها بالنص «لا شيء في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس ادارة ذاتية في المناطق الكردية، كما يراه مناسبا». من غير شك لا يمكن تجاهل النجاحات التي حققتها بريطانيا فيما يخص المسألة الكردية ابتداء من عام ١٩٢٠، بيد ان عام ١٩٢٢ اظهر صعوبة تمكن بريطانيا من ضبط المناطق الكردية. ففي هذا العام ظهر الاتراك مجددا في راوندوز والتحق بهم عدد كبير من القبائل الكردية الناقمة على بريطانيا، فضلا عن تزايد نشاط انصار الشيخ محمود البرزنجي.

صار واضحا ان مخاطر عودة الاتراك الى كردستان وارتفاع قوة التيار الداعم للاتراك بين الكرد وتفاقم الازمة الامنية في كردستان كاف لحدث البريطانيين على التفكير في ايجاد حلول مناسبة. لم يكن مدعاه للدهشة ان يكون اول ما يفكرون فيه هو العودة الى احياء مشروع الحكم الذاتي واعادة الشيخ محمود من منفاه ليساعدهم في ضبط الامن وطرد الاتراك من راوندوز.

بدأت التجربة الثانية للحكم الذاتي، وهي من الناحية التاريخية اول تجربة للحكم الذاتي الكردي بعد تأسيس الدولة العراقية، على الرغم من ان الوضع القانوني لولاية الموصل لم يكن قد حسم بعد.

شكل الشيخ محمود حكومته الثانية في السليمانية وسرعان ما اعلن نفسه ملكا، ولم يكن ذلك ما اتفق عليه مع البريطانيين وال العراقيين في بغداد. وفي كانون الاول من نفس العام صدر عن الحكومتين البريطانية والعراقية بيان مشترك اقرتا فيه حق الكرد في اقامة «حكومة» ضمن الحدود العراقية واعربتا فيه عن رغبتهما في «ان تتوصل العناصر الكردية بأقرب وقت

ممكن الى اتفاق فيما بينها فيما يتعلق بالشكل الذي ستتخذه تلك الحكومة» وطالبت الكرد بارسال «مندوبي مخولين» الى بغداد «لمناقشة علاقتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحبة الجلة البريطانية وحكومة العراق». واذا كان البيان المشترك يفصح في ظاهره عن تأييد البريطانيين والحكومة العراقية لمشروع انشاء فضاء اوسع للحكم الذاتي الكردي، فإنه بالمقابل ثمة من يشك في صدق النوايا لدى الطرفين الذين اصدرا البيان، وبينهم مسؤولون بريطانيون مرموقون من امثال ادموندن، مستشار وزارة الداخلية العراقية في سنوات ١٩٣٥-١٩٤٥، الذي ادهشته الانعطافات الفجائية في سياسة الجانبين فكتب يقول ان استخدام البيان تعبر «حكومة كردية» بدلا من «ادارة كردية» وعدم تعين اية حدود جغرافية لتلك الحكومة «كان بعد بكثير مما توقعت». ان الطريقة التي تمت بها صياغة البيان تعطي الانطباع بأن البريطانيين وبغداد غير ملزمين بالتعامل مع الشيخ محمود البرزنجي كممثل اوحد للكرد وتتضمن ايهامات بامكانية قيام اكثر من منطقة حكم ذاتي بالاستناد على توافق «العناصر الكردية». وفي الحقيقة وجد بين الاستقرارية الزراعية- الدينية افراد، بينهم سيد طه نوري، من طالب بمنطقة حكم ذاتي على غرار السليمانية، وذلك بدمج راوندوز وعقرة والعمادية في وحدة ادارية واحدة. مهما يكن، لا يمكن انكار ان نص البيان، بغض النظر عن نية الطرفين الذين توليا اصداره، كان يمكن استغلاله لايصال العلاقة بين بغداد والكرد الى حالة افضل.

لم تستمر تجربة الحكم الذاتي الكردي الثانية سوى اقل من ستة اشهر. وبعد ان وصلت العلاقة بين البريطانيين والشيخ محمود الى طريق مسدود وتزايدت شكوك البريطانيين في محاولته اقامة علاقة مع الكماليين، قاد البريطانيون عملية عسكرية هدفها الاستيلاء على السليمانية. انهارت حكومة السليمانية وانسحب الشيخ محمود الى اطرافها. في اواخر ايار ١٩٢٣ توجه رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون الى السليمانية والتلقى بوجهاها ولم يقدم اية ضمانات بشأن استمرار الحكم الذاتي الكردي، وضغط لاحقا لاقناع البريطانيين بالتخلي عن دعم عودة الشيخ محمود الى السليمانية، واعتبر ان عودته كفيلة بعودة الفوضى الى المنطقة وطالب ببقاء القوات البريطانية في السليمانية لمدة لا تقل عن شهرين او ثلاثة لأن القوات العراقية لا يعتمد عليها لضبط الامن في المنطقة. لكن الشيخ محمود عاد الى السليمانية بعد خروج القوات البريطانية منها واستقر فيها لكن سلطته لم تتجاوز حدود المدينة ولم يعد للحكم الذاتي اي معنى حقيقي. في النهاية تم اخراجه منها بالقوة من جديد في عام ١٩٢٤.

### الحكم الذاتي في مواجهة المركزية

في النهاية لم يتوصلا الجانبان البريطاني والتركي الى توافق حول مصير ولاية الموصل، لكنهما عقدا العزم على بحث كل المشاكل في مؤتمر يعقد في لوزان بسويسرا. هناك توصل الفرقاء الى ضرورة تعين الحدود السياسية بين تركيا والعراق عن طريق المباحثات، واذا لم يتوصلا الى توافق بشأن الموضوع في غضون تسعه اشهر، تحال القضية الى عصبة الامم للبت فيها. لم تكن حظوظ التوصل الى توافق بهذا الشأن كبيرة لأن كلا الطرفين كانوا مصممين على موقفهما ولم يعرب اي منهما عن استعداده لتسوية من شأنها التوصل الى حل وسطي.

في ايلول ١٩٢٤ قرر مجلس عصبة الامم تأليف لجنة تحقيق وجمع حقائق عن المشكلة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان. استغرق عمل اللجنة حوالي ثمانية اشهر وفي تموز ١٩٢٥ قدمت اللجنة تقريرها المفصل الى مجلس عصبة الامم. ذكر التقرير ان غالبية السكان في ولاية الموصل التي يشكل الكرد فيها خمسة اثمان السكان، فضلوا العراق على تركيا وأشار الى ان وجود البريطانيين في العراق حفز اغلبية السكان على تفضيل العراق. في توصياته، لم يقترح التقرير وجوب منح الكرد حكما ذاتيا بشكل صريح لكنه اشترط عند ضم الولاية بكمالها الى العراق تعين موظفين من الكرد فيها «لادارة بلادهم» وتمشية الشؤون الادارية والقضائية والتعليمية وجعل اللغة الكردية لغة رسمية. ذكر التقرير ايضا ان الكرد «لو علموا انهم لم يعطوا ضمانات معينة في الادارة الذاتية» لما ايدوا خيار العراق وانهم كانوا سيفضلون الانضمام الى تركيا. جلي ان التقرير يخترل الحقوق الكردية في القضاء والادارة واللغة بشكل خاص، وهذه الصالحيات وان كانت تشكل جزءا هاما من صالحيات الحكومات المحلية التي تتشكل بحسب انماط الحكم الذاتي، فأنها في حد ذاتها اقرب الى انماط الادارة الالامركزرية منها الى انماط الحكم الذاتي، خصوصا ان الحكم الذاتي يتتجاوز مداه الاداري ويكتسب بعدا سياسيا واضحا ويعكس اقرارا رسميا وقانونيا بالخصوصيات الاثنية. بالنتيجة فإن مجلس عصبة الامم، باستناده على تقرير لجنة

التحقيق، لم يقر الحكم الذاتي للمناطق الكردية بشكل صريح، بل ترك المسألة معلقة على قرار بريطانيا والحكومة العراقية، ودعا الحكومة العراقية الى تقديم تدابير ادارية لتأمين الضمادات المقدمة الى الكرد، كما طالب بريطانيا بتطبيق توصيات اللجنة.

ليس من شك في ان الكرد حصلوا على جملة من الحقوق بالاستناد على توصيات لجنة التحقيق وقرار عصبة الامم، لكنها لم تكن كافية لحل كافة التعقيدات. وفي الحقيقة فإنه ليس في قرار عصبة الامم ما يمنع منح المناطق الكردية حكما ذاتيا. كما ان فشل تجربتي الحكم الذاتي السابقتين، دون الخوض في تفاصيل اسباب الفشل، ليس مبررا للتخلص عن الفكرة من اساسها. واذا كانت بغداد قد فقدت الثقة في الشیخ محمود البرزنجی، فإنه لم يكن صعبا احياء مشروع الحكم الذاتي وايجاد شخصية اخرى بين الكرد اكثر استعدادا للتعامل بشكل ديناميكي مع الدولة. ومن زاوية اکثر براغماتيكية، لم يكن ثمة عراقيل امام تشكيل مناطق للحكم الذاتي وليس منطقه حكم ذاتي واحدة، وكان من شأن ذلك ان يوسع هامش المناورة بالنسبة لبغداد في تعاملها مع الكرد. اما لماذا لم تتکلف بغداد عناء العودة الى مشروع الحكم الذاتي، فذاك لأن الاقرار بحق الكرد في الحكم الذاتي، اي بحقهم في تحديد مركبهم السياسي بحرية في مناطقهم في اطار القوانين السارية واعتماد طريق حر لتحقيق نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في اطار اقرار رسمي بخصوصية معترف بها، لم يكن جزءا من السياسة الرسمية للدولة.

و قبل ذلك لم يكن دستور ١٩٢٥ قد اقر اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية ولم يعترف بالكرد كمكون ااسي في العراق. في عام ١٩٣١ وكجزء من شروط انضمام العراق الى عصبة الامم، اصدرت بغداد قانون اللغات المحلية جعلت فيه اللغة الكردية لغة المحاكم في ٤ اقضية من الموصل و ٣ اقضية من اربيل وقضاءين من كركوك و ٣ اقضية من السليمانية، كما جعلتها لغة المحاكم باشتراط قرار من المحكمة في قضايع من الموصل وقضاءين من اربيل وقضاءين من كركوك. اما اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية مثلما كان يقتضي ان يكون بالاستناد الى قرار مجلس عصبة الامم، فلم يشمل المناطق الكردية كافة بل اقتصر على خمسة اقضية من الموصل وخمسة اقضية من اربيل وقضاءين من كركوك وثلاثة اقضية من السليمانية. ولم تصاغ مواد القانون بطريقة تفصح بدقة ما اذا كانت اللغة الكردية لغة رسمية في كركوك وكفرى ام لا وتسبب ذلك في ترجيح التعامل معها في المنطقتين المذكورتين كلغة غير رسمية. ومع ان القانون صدر باسم «قانون اللغات المحلية» فإنه لم يقدم اية توضيحات حول المراد من «اللغات المحلية» ولم يرد في المتن ذكر «اللغة المحلية» ولو لمرة واحدة. واذا كان اعتبار اللغتين الكردية والتركمانية لغتين محليتين ينسجم مع السياق العام لمعنى اللغة المحلية، فإن ضم اللغة العربية وهي لغة الاکثريّة في العراق الى صف اللغتين الكردية والتركمانية لم يكن يقتضي الحال. هناك خلط واضح في القانون بين مصطلح «اللغات المحلية» الذي يرد في العنوان ومصطلح «اللغة الرسمية» الذي يرد في المتن. ففي حين تعد اللغة الكردية ضمنا بحسب المادة الاولى لغة محلية في ١٨ قضاء، فإنها تعد لغة رسمية في ١٥ قضاء فقط بحسب المادة الخامسة من القانون. ومن اكبر مثالب القانون انه لم يرد فيه اي ذكر لاستخدام اللغة الكردية في اقضية كردية مثل سنجار وخانقين، لا كلغة تعليم ولا كلغة محاكم ولا كلغة رسمية، ما يعني ان بغداد لم تعتبرها مناطق كردية. اما حق التعليم باللغة الكردية فقد اقتصر بحسب المادة السادسة على المدارس الابتدائية فقط.

في سلوك الحكومة العراقية نوع من التحاليل. فعلى الرغم من اعتبارها لغة رسمية فإن اللغة الكردية لم تستخد ال على نطاق ضيق للغاية، ولم تصبح لغة التعليم في المدارس الثانوية الا بعد مرور ٤٥ عام على قرار عصبة الامم. وعلى الرغم من كل شيء، فإنه طوال هذه المدة لم تضع الحكومة اية عراقيل امام استخدام اللغة الكردية كلغة محكية ولغة نشر.

وفي التعهدات التي اعطتها العراق لعصبة الامم في عام ١٩٣٢ لاستكمال شروط قبوله عضوا في عصبة الامم، وهو ما كان يعني انتهاء الانتداب البريطاني الذي كان يفترض ان يمتد لمدة ٢٥ سنة، ثمة تطمئنات بالالتزام باحترام الحقوق الكردية ومنع التمييز ضد الكرد. لكن تلك التعهدات لم تأخذ بعين الاعتبار التقل الديموغرافي والجغرافي والثقافي للكرد، وهو ما لم يلقى قبولا لدى الرأي العام الكردي الذي كان يتنتظر خطوات متقدمة الى الامام. فالمادة الثامنة وهي خاصة بالتعليم العام في المدن والمناطق، تعهدت بمجرد توفير «تسهيلات مناسبة» للتعليم باللغة الكردية في المدارس الابتدائية فحسب ولم تمنع المادة التاسعة اية حقوق ادارية مثلما كان يطلب الكرد، وفيها جرى اخراج الحقوق الكردية كلها في تعين الموظفين العموميين في المناطق الكردية من يقفون على اللغة الكردية. ومع ان التصريح الرسمي الذي وردت فيه تلك التعهدات، يقر صراحة في المادة العاشرة على انها «تعهدات ذات شأن دولي وتوضع تحت ضمانة عصبة الامم، ولا يجري اي تعديل فيها الا بموافقة

اكثرية مجلس عصبة الامم» فأنها لم تغير من الواقع شيئاً، فلم تسهم في الاقل من الاحساس بالغبن لدى الكرد ولم تخفف من الطبيعة المركزية الصارمة للدولة.

مهما يكن، تكيف الكرد مع الاوضاع الجديدة. ومع تقلص حرية المناورة في بغداد المدعومة من بريطانيا، تركز نشاط النخبة المثقفة الكردية على الجوانب المدنية والثقافية بشكل خاص. على الرغم من ان ذلك لم يكن سوى تدبيرة محافظاً، فإنه على اية حال لم يكن مضرراً. وفي الحقيقة فإن تلك الحقبة شهدت تزايد تأثير النخبة المثقفة في المجتمع، وهي النخبة التي قررت نشاطاتها المدنية بنشاطات سياسية فعالة. ليس هناك ما يمكن اعتبار السنوات التي تلت قرار عصبة الامم سنوات تكامل الوعي القومي الكردي وبلغه أعلى مستوياته. هذه المرحلة اساسية بكل المعايير، وفيها راجت نظرية «الكافح المشترك» بين العرب والكرد، بحكم ارتباط كردستان سياسياً بالعراق، رواجاً عظيمًا. قطعاً لا يمكن فهم نظرية «الكافح المشترك» من وجهة النظر الكردية الا اذا اعتبرنا ان مضمونها يتوافق الى حد كبير مع النصف الآخر من النظرية وهو «التعايش الاخوي»، وهو الموضوع الذي يستدعي في النهاية وضع مضمون «التعايش» في اطار قانوني محدد.

في العقد الذي سبق الحرب العالمية الثانية انكمش الترويج لموضوع الحكم الذاتي بين الكرد الى حد كبير. ولهذا اسبابه. ان مفهوم «الحقوق» طغى على الشارع الكردي. لكن اقل ما يمكن ان يقال بشأن الترويج لتلك الحقوق هو انه لم يخرج من نطاق العموميات ولم يتحدد في اطار معين، لكنه اندمج في منظومة من العقائد القومية التي لم تفرق بين المراحل التكتيكية والستراتيجية والتي طغى عليها الوجдан القومي بشكل واضح، مختلطاً بشيء من التعصب، كردة فعل قوية للاحساس بالتهميش وانعدام المساواة الحقيقية.

في عام ١٩٣٧ وبالاستناد الى نظرية «الكافح المشترك» نشر المحامي ابراهيم احمد الذي سيصبح ابتداءً من عام ١٩٥١ سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني، كراسة بعنوان «الكرد والعرب» اظهر فيها ان استقرار العلاقة بين العرب والكرد دعامة للاستقرار في العراق ودعا الى «اعتراف كل شعب للأخر بحقه في الاستقلال» وفضل التنظيم «الاختياري» للعلاقة بين الشعوب بقصد «التعاون» على اساس «الحرية والمساواة». لم يرد في الكراسة كلمة واحدة عن الحكم الذاتي او حتى اشاره عابرة. وعلى الرغم من ان ابراهيم احمد انتقى كلماته بدقة متناهية حتى يتتجنب اية مضaiقات قانونية، فإن حنق السلطات على مضمون الكراسة افقدتها القدرة على كظم غيظها.

لكن موضوع الحكم الذاتي سرعان ما استعاد قوته بشكل مفاجيء بفعل التطورات السياسية في ايران. ففي عام ١٩٤١، وفي وقت كانت فيه الحرب العالمية الثانية تمر بمنعطف حساس، توصل البريطانيون والروس الى توافق بشأن انهاء حكم الشاه رضا بهلوي في ايران. لم يكن ذلك الخيار بمفرز عن الوضع العربي، فالشاه الايراني كان قد اقام علاقات وطيدة مع المانيا اعتبرها البريطانيون والسوفيت تهدد الجهد العسكري ضد المانيا. هكذا، دخلت القوات البريطانية ايران من الجنوب والروسية من الشمال الغربي وفرضت سيطرتها على الوضع السياسي في ايران.

ليس من شك في ان اهم ما في الموضوع بالنسبة للكرد الايرانيين هو ان ذلك التدخل الخارجي تسبب في عزل الشاه والاطاحة بحكمه الدكتاتوري، ما ادى الى فراغ كامل في السلطة في اقاليم مثل اذربیجان واجزاء من كردستان. وقد تعاظمت الحركة الديمقراطية في المناطق الكردية والاذربیجانية الخارجية عن سلطة الدولة الى درجة مكنتها في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ من تشكيل جمهوريتي كردستان واذربیجان المتمتعتين بالحكم الذاتي بدعم من السوفييت.

لقي ذلك الحدث غير المتوقع اصداءً واسعة في الجانب الاخر من الحدود حيث يعيش الكرد العراقيون. تحولت تلك الجمهورية الى ملهمة لـ«الكافح القومي الكردي» ونموذجاً يمكن ان يقتدي به في العراق في ظروف ملائمة. وعندما ندرس الاجواء التي تم فيها تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٤٦، لا يمكن الفصل بين تأسيسه وبين تجربة الحكم الذاتي لـ«الكرد الايرانيين». وفي ضوء تلك التجربة، بلغ اعجاب الكرد العراقيين بتجربة الحكم الذاتي الكردي في ايران انه استلهموا حتى اسم الحزب الذي اسسوا من اسماً الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني وجعلوا الحكم الذاتي لـ«كردستان العراق» هدفاً رئيسياً لـ«كافاهم».

يتوجب هنا الاشارة الى ان الحركة اليسارية في العراق بشقيها العربي والكردي اسهمت بشكل كبير في اشاعة ثقافة الحكم الذاتي والترويج له كحل قابل للتطبيق لتجسيد الحقوق القومية الكردية. وفي عام ١٩٤٤ شكلت العناصر الكردية اليسارية بقيادة صالح حيدري الحزب الشيوعي لـ«كردستان العراق» ودعا الحزب في برنامجه الى تعزيز «العلاقات الاخوية» بين العرب

والكرد و أكد على «تحرر» الشعبيين. واقتضت سياسة الحزب تشكيل حزب رديف باسم حزب رزكاري كرد (Rizgari kurd) لتسهيل نشر افكاره في المجتمع. اوضح ميثاق الحزب في المادة الاولى منه ان الحزب يهدف الى انشاء كردستان موحدة والحصول على حق تقرير المصير. ويمكن النظر الى هذا الهدف باعتباره هدفاً ستراتيجياً للحزب.اما في المادة الثانية فقد دعم الحزب حصول الكرد العراقيين على «الاستقلال الاداري» وهو يقصد به الحكم الذاتي.

اما الحزب الشيوعي العراقي فقد اقر في عام ١٩٥٣ في المادة الثانية عشرة من ميثاقه «حق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال للشعب الكردي». وفي عام ١٩٥٦ افصح الحزب الشيوعي العراقي بشكل اوضح عن موقفه ازاء الحلول المقترحة للمسألة الكردية ببعديها الآني وبعيد المدى، واقر في وثيقة كونفرنسه المنعقد في بغداد ان الحكم الذاتي «وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي، تدبر موقفه بظروفه، تقتضيه مصلحة الشعبين العربي والكردي، وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه، وهو بهذا المعنى ليس حلال نهائياً للمسألة الكردية، ولا يمكن ان يكون بديلاً عن حق تقرير المصير لامة الكردية».

اما عزيز شريف وهو مثقف يساري من بلدة عانة بالأنبار، فقد انبى لتحليل المسألة الكردية من منطلقات ايديولوجية، ومع انه لم يرفض الحكم الذاتي كحل، فإنه اعتبره حلاً اصلاحياً لا يفي بالغرض واعتبر «افلاس» الحلول الاصلاحية شيئاً بديهياً وايد منح الكرد فرصة لتقرير مصيرهم بأنفسهم بالطريقة التي يجدونها تناسباً لهم.

وفي عام ١٩٥٧ اقامت اربعة احزاب عراقية معارضة وهي الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، جبهة وطنية للاطاحة بحكومة نوري السعيد وحل البرلمان واخراج العراق من حلف بغداد الذي عد حلفاً يخدم مصلحة الغرب الاستعماري. من الصعب جداً التأكد من تأثير الجبهة على الوضع السياسي في العراق في تلك المرحلة، لكن تشكيل الجبهة كان في حد ذاته له معنى رمزي كبير. ومع ان الجبهة كانت بحاجة الى دعم الحزب الذي كان يمثل الكرد في تلك الفترة، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعلى الرغم من ان الاهداف المعلنة للجبهة لم تكن تتنافى مع سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد جرى استبعاده منها بميرات سياسية. وإذا كان استبعاد الكرد من الجبهة يعكس التوجهات العامة لثلاثة من الاطراف المؤتلفة فيها، فلن يكون غريباً ان لا يتضمن منهاج الجبهة اية تصورات عن المسألة الكردية. وفقط الاطراف الثلاثة ضد جهود الحزب الشيوعي العراقي لضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الى الجبهة. وفي النهاية بقي الحزب الديمقراطي الكردستاني خارج الجبهة على الرغم من ان ذلك لم يكن له اي معنى. ولبقاء الجسور مفتوحة مع الكرد، وقع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني اتفاقاً ثنائياً، غير ملزم للاطراف الأخرى، لم يختلف في جوهره عما ورد في منهاج الجبهة.

في عام ١٩٥٨ احدث السقوط المدوى للنظام الملكي في العراق اعمق الاثر في البنية السياسية والاجتماعية. والحقيقة هي ان النظام الملكي كان قد فقد تأييد الشعب منذ امد طويل. ولما لم يكن ارتكز في سياسته على اقناع مواطنيه، بكافة نحلهم واعراقتهم، بصواب سلوكه وصحة مبرراته، ولما لم يكن يعتوره احساس بال الحاجة الى تهدئة خصومه وارضاء منتقديه، فإن مسألة سقوطه لم يكن في الواقع سوى مسألة وقت. وقد ادى توسيع الجيش مقاليد السلطة الى موجة حماس عارمة عممت الشارع مؤيدة لتحرك الجيش وسقوط النظام.

يمكن القول ان القوى الاجتماعية وصلت الى شبه اجماع على ضرورة التغيير السياسي في العراق. لكن المشكلة تكمن في انه لم يكن هناك اجماع على اسباب الحاجة الى التغيير، لأن كل فريق كانت له مبررات مختلفة. ايد الكرد التغيير السياسي في العراق منذ اليوم الاول ومبررهم هو ان النظام الملكي عاملهم بخشونة وتحالف مع بريطانيا ضدتهم وحرمهم من حقوقهم السياسية.

بالنسبة للكرد شكل الحكم الذاتي، مجسداً في اطار تجربة سياسية مقبولة، مطلباً قومياً. والمعيار القومي لأية تجربة سياسية يمكن ان يمنحها قوة تتجاوز مداها. تتبدى اصالة هذا الوعي في ان اول جهد لتفعيل قضية الحكم الذاتي يعود الى الاسبوع الاول للانقلاب. ففي ١٧ تموز، اي بالتحديد بعد ثلاثة ايام فقط من سقوط الملكية واعلان الجمهورية، ترأس ابراهيم احمد سكريتير الحزب الديمقراطي الكردستاني وفداً رسمياً كردياً للتهنئة بنجاح الخطة الثورية وقابل رئيس الوزراء العراقي الجنرال عبد الكريم قاسم، الشخصية المحورية في تلك الحقبة. في هذا اللقاء، اشار ابراهيم احمد في خطابه الى الحكم الذاتي و أكد على اهميته في حياة الشعب الكردي. ولم يجد قاسم الوقت مناسباً للنقاش في هذا موضع. بالنسبة لقاسم لم تكن

المسألة مسألة وقت، بل كانت المسألة هي هل ان الحكم الذاتي شيء مستوجب ام لا. بالنسبة لشخص مثله، لم تكن المسألة مستوجبة. ويتأكد هذا الاعتقاد في انه رفض في عام ١٩٥٩ ورود نص في منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني يطالب بالحكم الذاتي. كان قاسم يخشى ان يثير حفيظة الشارع القومي اذا وافق على فتح الباب امام تناول موضوع الحكم الذاتي. اقترب الخضوع لمطلب قاسم حول حذف فقرة الحكم الذاتي بمسألة سعي الحزب لاستحسان الاجازة الرسمية للعمل السياسي. ووضعه طلب قاسم امام خيارين. فإذا رفض الاذعان للطلب، ضاعت منه الاجازة الرسمية. وإذا وافق، فإن عليه حذف فقرة الحكم الذاتي من النص الذي يتحدث عن اهداف الحزب. في النهاية تغلبت المتطلبات البراغماتية، فأرتضى الحزب حذف الفقرة من منهاجه. لكنه اعاد الفكرة الى المنهاج في المؤتمر الخامس المنعقد في عام ١٩٦٠ ببغداد.

استند الكرد في سجالهم مع حكومة قاسم الى المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت والقاضية باعتبار العرب والكرد «شركاء» في الوطن. اعتبر الكرد ان «الشراكة» محفزة لثارة موضوع الحكم الذاتي واتجه مقصدهم العميق لتفسیر معنی «الشراكة» منحى صارت فيه «الشراكة» مرادفة للمساواة الكاملة، او على الاقل حالة قريبة من المساواة الكاملة يمكن ان تعبر عن نفسها بحصول الكرد على الحكم الذاتي.

قطعا لم تعجب هذه الطروحات بغداد. تطورت الاحداث لاحقا وبلغت في عام ١٩٦١ حد الصدام المسلح بين الجيش والقبائل. لم يكن ذلك الصدام الا الخطوة الاولى نحو المزيد من التباعد والاحتراب بين الكرد وقاسم. ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على الوضع، فدخلت العلاقة بين بغداد والكرد مرحلة الصراع المسلح. وعلى الرغم من عدم امكان انكار اهمية مضمون المادة الثالثة من الدستور، الا انها ظلت مجرد اقرار نظري وكلمات مرصوقة ولم يصدر بعدها اي قانون يفسر معنی «الشراكة». في نظر الكرد، لا اهمية للكلمات اذا لم تكون قادرة على التعبير عن نفسها بالعمل، واعتبروا ان «الشراكة» اذا لم تقترب بعمل يعبر عنها، تظل مجرد كلمة جذابة من كلمات الدستور.

ابتداء من عام ١٩٦٣ دخل موضوع الحكم الذاتي مرحلة جديدة. فقبل سقوط حكومة قاسم، دارت مباحثات سرية بين الكرد وحزب البعث. يشار في هذا الصدد الى ان حزب البعث كان ينوي الاطاحة بالحكومة وكان الغرض من المفاوضات هو ايجاد تفاهم ضد حكومة قاسم. بالنسبة لحزب البعث، انصب الهدف الرئيسي من المفاوضات على تأييد الكرد للنظام الجديد. اكتفى حزب البعث بالتأييد ولم يتتجاوزه الى اشراك الكرد في عملية الاطاحة بالحكومة. اما بالنسبة للكرد فقد انصب اهتمامهم الرئيسي على التوصل الى توافق حول الحكم الذاتي لكردستان كشرط لتأييد العملية. ثمة تضارب حول موضوع التوافق المزعوم. فمصادر حزب البعث لا تجزم بتوافق الحزب مع الكرد على الحكم الذاتي. اما المصادر الكردية او بعضها، فتؤكد على حصول الكرد على وعد بالحكم الذاتي. لكن الارجح هو ان الطرفين تباينا في الموضوع دون ان يتوصلا الى توافق موثق. وتشير بعض المصادر الى ان الكرد حصلوا على وعد شفوي من حزب البعث. استفاد حزب البعث من مفاوضاته مع الكرد. بهذه المفاوضات هي التي جعلت قوات البيشمركة توقف عملياتها ضد القوات الحكومية وتمتنع عن الاستيلاء على المدن وقت حدوث الانقلاب العسكري ضد قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.

لم يكن البعشيون متخصصين لمنح كردستان حكما ذاتيا، لكنهم اكدوا في بيان رسمي انهم يتهددون «بضمان حقوق الكرد» دون ان يحددوا اطار تلك الحقوق ومعناها. ان تباهي وجهات النظر حول معنى الحكم الذاتي ومداه لم يمنع الطرفين من التباحث بشأنه. تعد تلك المباحثات اول مباحثات رسمية بين الكرد والحكومة العراقية حول موضوع الحكم الذاتي. لم يكن البعشيون مرتاحين لاستخدام مصطلح «الحكم الذاتي» واقتربوا استبداله بمصطلح اخر هو «اللامركزية». لا تكمن المشكلة في استخدام المصطلحات، بل في المعنى الذي تتضمنه. ولا ريب في ان الحكم الذاتي يتضمن معنى اللامركزية، لكنه يتتجاوزه الى معان سياسية اوضح واشمل. لو كان حزب البعث يقصد من اللامركزية نفس المعنى الذي يعطيه الحكم الذاتي فإن المشكلة تكون منطقية. اتضحت لاحقا ان الحكومة الجديدة لم تكن تقصد باللامركزية الا اضيق نوع من اللامركزية الادارية.

اصدرت الحكومة قانونا جديدا للمحافظات قررت فيه دمج الالوية بحيث يصبح العراق مؤلفا من ستة محافظات في اطار نظام اللامركزية الادارية. وتقرر دمج لواء السليمانية واربيل واربعة اقضية كردية من لواء الموصل وقضاء واحد من لواء كركوك في وحدة جديدة تسمى محافظة السليمانية. لم تضمن الحكومة للوحدة الجديدة اية صلاحيات حقيقة وهذا هو الجانب الاسوأ من الموضوع. ان اية مقارنة بين الصلاحيات الممنوحة للوحدات الجديدة بالاستناد الى قانون المحافظات لعام

١٩٦٢ والصلاحيات الممنوحة للمحافظات العراقية في عام ١٩٤٥، وهي صلاحيات اقترحها ادموندس المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية، تبين بجلاء ان صلاحيات عام ١٩٤٥ قد فاقت بشكل مذهل صلاحيات عام ١٩٦٣ الممنوحة للمحافظات. مع ذلك، فان القانون لم يطبق ابدا.

لم يظهر حزب البعث ما من شأنه ان يدل دلالة اكيدة على انه معنى بشكل كاف بحل المشاكل الداخلية. في الحقيقة، انصب اهتمام حزب البعث بدرجة اكبر على تحقيق الوحدة مع سوريا ومصر. وابدى الكرد تحفظا على هذا المشروع لأن من شأن ذلك ان يؤثر على مركزهم السياسي والقانوني في الدولة. وفي الوقت الذي كان فيه الكرد يشكلون ١٧٪ من مجموع عدد السكان في العراق بحسب احصاء عام ١٩٥٧، كان من شأن دمج العراق بسوريا ومصر ان يجعلهم اقلية صغيرة لا تتجاوز نسبة ٥٪ من مجموع عدد السكان. ومع كل المخاوف التي راودت الكرد، فأنهم لم يقفوا حجر عثرة امام وحدة الدول الثلاثة، لكنهم اشترطوا باعتبار انهم سيصبحون مكونا اساسيا في الدولة الجديدة، ان يشاركون في مباحثات الوحدة ضمن الوفد العراقي بوفد خاص في اجتماع القاهرة. رفضت بغداد ذلك. بالمقابل، بعث الحزب الديمقراطي الكردستاني مذكرة الى اجتماع القاهرة، كرر فيها المطالبة بضرورة اشتراك الكرد في مباحثات الوحدة. اقترحت المذكرة منح كردستان حكما ذاتيا في اطار العراق، في حال انشأت الدول الثلاث اتحادا فدراليا فيما بينها. في تلك الظروف لم يسفر الحماس السياسي في العراق عن اي شيء. فقانون الامرکزية لم يطبق ولم يتحقق الاتحاد الفدرالي بين العراق وسوريا ومصر، وظل العراق يعيش في دوامة المشاكل الداخلية، كما بدأت الجولة الثانية من الحرب في كردستان.

في تطور دراميكي آخر، اطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف بخلفائه البعثيين في انقلاب عسكري في تشرين الاول ١٩٦٣ وانفرد بالسلطة. كان عارف واعيا لحاجة حكومته الى فترة من الاستقرار، فبدأ اتصالاته مع الحركة الكردية لايقاف القتال والعودة الى المفاوضات. بدأ الجولة الاولى من المباحثات في بلدة رانية في كانون الثاني ١٩٦٤ وتوصل الطرفان الى اتفاقات اولية. اصدرت الحكومة بيانا في ١٠ شباط اكملت فيه على «اقرار الحقوق القومية» دون تحديد لمضمون تلك الحقوق. ولم يتضمن البيان وعد باقرار الحكم الذاتي او تبني الامرکزية الادارية. مع ذلك قبل جناح الملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مضمون البيان، بينما رفضه جناح المكتب السياسي.

ومع انه لم تكن هناك اية اشارات الى احتمال حصول الكرد على اية حقوق سياسية، فقد بدأ ايران قلقة من امكانية حصول الكرد العراقيين على الحكم الذاتي. يتضح ذلك من وثيقة رسمية عراقية تتضمن محضر اجتماع بين وزارتي الخارجية العراقية والایرانية. وبعد حوالي اسبوعين من اتفاق وقف العمليات الحربية في كردستان، زار وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية صبحي عبدالحميد طهران واجرى هناك مباحثات مع وزير الخارجية الایراناني عباس آرام. يشير محضر الاجتماع الى ان الایرانيين حاولوا التوثيق من صحة شكوكهم، بينما سعى الوفد العراقي الى طمانة الجانب الایراناني بأنه ليس لديه اية نية للتوصيل مع الكرد الى توافق بشأن الحكم الذاتي. اكمل الوفد العراقي على ان الكرد «لن يمنعوا اي حق جديد» وتفادى الاعتراف بأية خصوصية لكرد العراقين واوضح ان الحكومة اذا تبنت نظام الامرکزية فإنه لن يختص بالكرد فقط بل سيشمل العراق كله، واكمل بوضوح على ان المشكلة الكردية «مشكلة مشتركة» بين العراق وایران وان بغداد لن تقدم على اية خطوة من شأنها ايجاد كيان قومي لكرد داخل العراق دون استشارة جارتها ایران وتركيا.

تجنب الكرد المطالبة بالحكم الذاتي حتى لا تنهار المفاوضات. قدم الوفد الحكومي رؤيته لحل المشكلة في عشرة نقاط حاول فيها عدم التطرق الى جوهر المشكلة وركز على توظيف اعداد اكبر من الكرد في مؤسسات الدولة، وقدم مقترنات لم يكن الغرض منها سوى حل قوات البيشمركة الكردية، كما وافق على ان تكون الدراسة في المرحلة المتوسطة باللغة الكردية. اما مقترنات الوفد الكردي فقد كانت اكثر جدية وتركزت بشكل خاص على الجانب التقني. اقترح الوفد اعتبار اللغة الكردية لغة التعليم والدوائر والمحاكم في المنطقة الكردية وطالب بضمانت دستورية لحقوق الشعب الكردي «على اساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم» وتعويض المتضررين وحل الميليشيات الموالية للحكومة واستحداث محافظة جديدة من الاقضية الكردية التابعة لمحافظة الموصل او الحاقها بمحافظة اربيل. وقدم الوفد حلانا قانونيا لمسألة قوات البيشمركة واقتراح دمجها بالقوات المسلحة العراقية واعتبارها قوات حرس حدود او قوات درك.

لم يتم التوصل الى توافق. وفي النهاية بدأت الجولة الثالثة من الحرب عام ١٩٦٥ وفيها تعرض الجيش الى انتكasa قوية في القتال ضد القوات الكردية. ولهذا السبب اصبح الجنان العسكري المتشدد في الحكومة محشورا في زاوية ضيقة. وفي هذا

الاطار استغل رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن الباز في عام ١٩٦٦ الفرصة وبدأ سياسة سلمية لايجاد حل للمسألة الكردية عن طريق التوافق.

وعلى الرغم من انه كان اول رئيس وزراء مدنى في العهد الجمهوري، لم تظهر في سياسته اية دلائل على انه يدعم مطالب الكرد بالحكم الذاتي. لكنه بدا للكرد اكثراً مرونة من السياسيين الذين سبقوه واكثر استعداداً لتحقيق السلام، محاولاً في هذا المسعى اقامة مجتمع يتسع للجميع. وقد عبر عن ذلك في مؤتمر صحفى بقوله انه «يحترم القومية واللغة الكرديتين» وكذلك «يعترف بحقوق الكرد» لكنه «يرفض التخلص عن جزء من ارض الوطن». وهذا التصريح يستقيم في معناه اذا كان الغرض منه اظهار رفضه للانفصال. لكن الانفصالي لم يكن وارداً ولم يكن الكرد قد طالبوا به من قبل ولم يكونوا قد اقترحوه في تلك الايام، مما يعني انه لم يكن يقصد الاشارة الى «الانفصال» بل الى «الحكم الذاتي» الذي كان يطالب به الكرد. وهو في جوهره يفهم منه انه ساوى بين «المطالبة بالحكم الذاتي» وبين «التخلص عن جزء من ارض الوطن». وعلى هذا الاساس، لم تقم سياسته على دعم المطالبة بالحكم الذاتي، واقتصر ما سعى اليه هو جعل النظام الاداري في العراق لامركزياً.

بدأ الباز مباحثاته مع الكرد للتوصيل الى حل مقبول دون المرور بقناة الحكم الذاتي. وقد بدا متفائلاً جداً. في ١٥ حزيران ١٩٦٦ ذكر ان «التسوية النهائية» باتت وشيكة. وفي ٢٩ حزيران اقترح في بيان رسمي مؤلف من اثنين عشرة مادة قانوناً جديداً للمحافظات يقوم على اساس اللامركزية الادارية. والمراد منه ايجاد بدائل مقبول للحكم الذاتي. اقترح الباز منع المحافظات العراقية كلها، وليس الكردية فقط، صلاحيات اكثراً في شؤون التعليم والصحة والبلديات، واعترف بالقومية الكردية باعتبارها قومية «رئيسية» وكذلك باللغة الكردية «لغة رسمية» وايد التوسيع في توظيف الكرد في مؤسسات الدولة وتعهد بجريدة سياسية وصحافة حرة.

حاول الباز في مشروعه التوفيق بين المطالب المتعارضة. ابدى الكرد ارتياحاً للمشروع، على الرغم من انه لا يمنحهم حكماً ذاتياً ولا يعترف لهم بأية خصوصية اثنية، ونظروا اليه باعتباره يوفر حقوقاً ادارية في عدة مجالات. يعد هذا الموقف نوعاً من المحافظية والاعتدال ويرجح افضلية «السلام» على افضلية «الحقوق». لكنه لم يكن ينظر اليه كحل نهائى، بل كحل مقبول وافضل من خيار الحرب. اما الباز فلم يكن مطلقاً اليه، كان يعني ان السلام لا يتحقق مقابل لا شيء. وقد ادرك ان الحد الادنى من المطالبات الكردية يمكن تحقيقها دون الاقرار بالحكم الذاتي، وذلك عن طريق لامركزية ادارية ذات صلاحيات مقبولة. كان يعمل بحذر لانه اراد لمشروعه النجاح. ولم يكن ذلك ممكناً اذا لم يقدم للكرد ما من شأنه ان يضمن قبولهم. لكنه بالمقابل، كان عليه ان يرضي المؤسسة العسكرية المتشددة التي كان خيارها الوحيد هو الحل العسكري. وهذا ما جعله يتتجنب الخوض في موضوع الخصوصية الكردية. كذلك فإنه لم يفتح باب الحكم الذاتي واعتبر ان العراق كله وليس الكرد وحدهم بحاجة الى تخفيف مركزية الدولة. لكن حتى تلك الخطوة لم تكن محل رضى المؤسسة العسكرية. لهذا السبب اخذت الضغوط تشتد عليه، فأضطر بعد حوالي شهر من طرح مشروعه، الى تقديم استقالته. بذلك ضاعت فرصة اخرى للحل. ولم يقم اي من رئيسى الوزراء الذين خلفاه، وهما ناجي طالب وطاهر يحيى، وكلاهما جاءا من المؤسسة العسكرية، بآى خطوات لتنفيذ البيان الذي اعلنته الحكومة في زمن الباز. مع ذلك استمرت المهمة دون ان تكون هناك اية مفاوضات بين الجانبين.

في تموز ١٩٦٨ اطاح حزب البعث عن طريق انقلاب عسكري بحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف وعاد الى السلطة للمرة الثانية. ومنذ اللحظة التي وصل فيها البعشيين الى السلطة، انصب اهتمامهم الرئيسي على ايجاد طريقة فعالة لاستمرار الحكم وابعاد شبح الانقلابات العسكرية. ومع ان الحرب في كردستان اندلعت من جديد في عام ١٩٦٩، فإنها لم تتحقق اهدافها. ابتداءً من العام نفسه، اخذ حزب البعث يرسل اشارات يستشف منها استعداده لحل المسألة الكردية عبر التفاوض. توقف القتال وبدأت مفاوضات شاقة. ابدى حزب البعث تجاوباً لطلبية المطلب الرئيسي للكرد، وهو مطلب الحكم الذاتي. اسفرت المفاوضات عن اتفاق اعلنت مواده في صيغة بيان حكومي تلاه الرئيس احمد حسن البكر في ١١ آذار ١٩٧٠.

توافق الطرفان على جملة مسائل هامة. وافقت بغداد في الاتفاق على اعتبار اللغة الكردية «لغة رسمية» في كردستان وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت. وقصدت بغداد من قبول تثبيت ذلك في الدستور المؤقت اعطاء الكرد انطباعاً بأن هذه المسألة قد حسمت بشكل نهائي وانها تشكل ضمانة لعدم التراجع عنها. تضمن الاتفاق كذلك حقوقاً ادارية وثقافية. وحصل

الكرد على تعهد بمنحهم مناصب وزارية في الحكومة واقرارا بحقهم بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بهم، تكون في النهاية عضوا في المنظمات الوطنية العامة، واقرارا بكون القومية الكردية قومية «رئيسية» في العراق. وجاء اهم ما ورد في الاتفاق متوافقا مع المطلب الرئيسي للكرد، وهو تشكيل كيان قومي في العراق عن طريق «توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي تجري».

النقطة الجديرة بالتأمل هي انه على الرغم من ان الجانبين قد توافقا على خيار الحكم الذاتي، فأن البيان المعلن خلا من مادة خاصة تشرح مفهوم الحكم الذاتي. ورد مصطلح «الحكم الذاتي» في البيان المعلن مرتين في المادة الرابعة عشرة، وفي كلا المرتين لم يتعامل النص معه كحق قانوني ولم يتوضح في اي منها ماه السياطي. النقطة الاخرى الجديرة بالاهتمام هي ان البيان لم يشر على الاطلاق الى توافق الطرفين على تنفيذ الحكم الذاتي بعد اربعة سنوات. كان ذلك من البنود السرية التي لم تنص عليها الوثيقة المعلنة ولم يشر الحزب الديمقراطي الكردستاني الى ذلك بشكل رسمي الا بعد سنتين وسبعة اشهر، وذلك في مذكرة قدمها في ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٢ الى قيادة حزب البعث ردا على مذكرة كان حزب البعث قد ارسلها الى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في ٢٣ ايلول ١٩٧٢.

أنهى الاتفاق حالة الاحتراط لكنه لم ينهي الصراع السياسي بين الحزبين. بعد سنتين من التوقيع على الاتفاق، صارت الثقة مفقودة بين الجانبين. ان مطالعة المذكortين المشار اليهما من شأنها ان توضح شكوك الطرفين في بعضهما.

في مذكرة حزب البعث، اكد الحزب على التزامه بتعديل الدستور المؤقت للتأكيد على الوجود القومي للكرد، واوضح انه اتخذ تدابير ضمنت جعل اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان واكد على تطبيقه للبنود المتعلقة بالحقوق الثقافية والتعليمية وتعيين الموظفين من الكرد في الوحدات الكردية واسرار الكرد في الحكومة. اعتبرت المذكرة ان بنودا لم يتم تطبيقها، من بينها مساعدة الكرد في السلطة التشريعية وعزت ذلك الى انه ليس في العراق سلطة تشريعية وان هذا الموضوع يتطلب الاتفاق على ميثاق الجبهة الوطنية المقترن من جانب حزب البعث. وحول موضوع خلو منصب نائب رئيس الجمهورية الذي كان قد تم الاتفاق على ان يشغلة كردي، عزت المذكرة ذلك الى تفاسير الحزب الديمقراطي الكردستاني. اشارت المذكرة كذلك الى نقاط اخرى لم تنفذ، منها تعيين مدراء امن كرد في كردستان وتعديل قانون المحافظات واجراء الاحصاء لتحديد جغرافية المناطق الكردية.

انتقدت المذكرة استمرار علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع ايران، التي كانت لها علاقة سيئة يشوبها الكدر مع بغداد وطالبت بقطعها. وانتقدت كذلك تردد الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانضمام الى الجبهة الوطنية وشارت الى وجود مساع لاضعاف سلطة الحكومة في المنطقة الكردية ووضع عراقيل لمنع الدولة من فرض سلطتها، واقتصرت ربط قوات حرس الحدود، المشكلة اساسا من قوات البيشمركة، بوزارة الدفاع. وحول جغرافية الحكم الذاتي، اقترحت المذكرة استحداث وحدات ادارية اثنية جديدة وانشاء منطقة ادارية واحدة تكون مشمولة بالحكم الذاتي تضم المناطق التي يسكنها الكرد فقط. وكان القصد من الاقتراح اخراج اخراج مناطق تشكل تاريخيا وجغرافيا جزءا من المنطقة الكردية، لكنها ليست كردية خالصة، بل تقطنها الى جانب الكرد اثنيات اخرى، بينما كركوك وخانقين. وفي الحقيقة لم يكن ذلك مجرد اقتراح عادي، بل اشاره الى مشكلة مستعصية دفعت المتفاوضين في عام ١٩٧٠ الى تجنب الخوض فيها حتى لا تنهى المفاوضات، وهي مشكلة تعيين حدود اقليم كردستان. لكن هذه المشكلة كانت ستظهر، آجلا او عاجلا. وقد استبقت مذكرة حزب البعث الاحداث وأشارتها في وقت كانت فيه العلاقة بين الجانبين تمر بأزمة حادة. هذه المشكلة ظلت قائمة دون توافق، طوال عهد حزب البعث، الممتد من عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٣ واستمرت بعده كذلك.

في ٢٨ تشرين الاول، بعد اكثر من شهر، قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني رده على مذكرة حزب البعث. اعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني في مذكته ان الوقت ليس مناسبا للانتقاد وطعن في ممارسات الاجهزه الامنية ضد مقرات الحزب في عدة اماكن واتهم الحكومة بمحاولة تفتت الحركة الكردية ومارسة سياسة التغيير الديموغرافي في المناطق المختلطة. ردت المذكرة على الاتهام بتهرب الحزب من الانضمام الى الجبهة الوطنية بالقول انه كان يفترض، بحسب اتفاق سابق، ان تتم صياغة مشروع ميثاق الجبهة المقترن بصورة مشتركة بين الحزبين، لكن حزب البعث تهرب من ذلك وانفرد بصياغة مشروع ميثاق الجبهة بالشكل الذي يريد. اشارت المذكرة الى ان التحالف بين الحزبين صار شيئا مشكولا فيه ونددت بمحاولات الحكومة لتجريم دور الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وورد في المذكرة ان الحقوق الثقافية لم تطبق بشكل جيد وانه تمثليا مع ما ورد في بيان اذار ١٩٧٠ كان يجب اشراك الكرد في الحكومة لكن ذلك لا يعني مجرد تعين الوزراء، وذكرت ان الكرد مستبعدين من الوزارات المهمة مثل الخارجية والنفط والاقتصاد والتعليم العالي والتربية والمحت الى ان عدد الطلبة الكرد المقبولين في الكليات العسكرية وكلية الشرطة قليل جدا.

بررت المذكرة عدم تقديم مرشح لشغل منصب نائب رئيس الجمهورية بقولها ان صلاحيات المنصب صورية ومحدودة جدا لدرجة انها لا تسمح لنائب الرئيس بممارسة دور فعال في سياسة الدولة. واعربت المذكرة عن قلقها من عدم تعين حدود الاقليم الكردي واكدت على ان ذلك لو تم فإنه «سيساهم في حل الكثير من المشاكل بين الجانبيين». واستبعدت المذكرة قبول ربط حرس الحدود بوزارة الدفاع واعتبرت حرس الحدود «قوة محلية». وقدمت المذكرة تعريفا للحكم الذاتي باعتباره «اقامة كيان قومي ضمن الوحدة الوطنية» وذكرت انه كان يفترض بالاستناد الى ما تم الاتفاق عليه في عام ١٩٧٠، توحيد المناطق الكردية في وحدة ادارية في غضون عام واحد، لكن الحكومة لم تلتزم به، كما انتقدت عدم اجراء احصاء سكاني لتعيين حدود المنطقة الكردية.

من قراءة مضمون المذكرين، يتبيّن بجلاء ان كل طرف كان يشاطر الطرف الآخر في وجود ازمة ثقة عميقة بينهما. وقد اتسع الشقاق لاحقا ولم يتم التوصل الى توافق حول نقاط الخلاف. وفي عام ١٩٧٤ تجدد القتال في كردستان واعلنت الحكومة

قانونا للحكم الذاتي من طرف واحد كان قد تم فيه التضييق الى اقصى حد على صلاحيات الحكم الذاتي الاقليمي.

انهارت الحركة الكردية المسلحة في عام ١٩٧٥ بعد التوافق الذي حصل بين العراق وايران في الجزائر والذي تخلى العراق بموجبه عن حقوقه المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٣٧ المبرمة بين العراق وايران وتنازل عن نصف شط العرب لایران، مقابل تخلي ایران عن دعم الحركة الكردية المسلحة.

### نهاية المطالبة بالحكم الذاتي

عند البحث في مسألة الحكم الذاتي الكردي من وجهة نظر تاريخية، يتبيّن ان هذه المسألة قد فقدت بريقها في عام ١٩٧٥ وان المحنة التي تعرض لها الكرد مع الانهيار المفاجيء وغير المتوقع لثورتهم افقد الفكرة قيمتها وجعلها لا تت reconcile مع الوجود القومي.

في عام ١٩٧٦ خاص الكرد غمار تجربة ثورية جديدة في ظروف قاسية جدا. لم يكن من خيارات امامهم سوى انشاء تنظيمات سياسية سرية في المدن والبدء بحرب عصابات في الجبال. وخلال الفترة الواقعة بين انهيار الثورة في ربيع ١٩٧٥ والبدء بحرب العصابات في صيف ١٩٧٦ نشأت اربعة احزاب كردية كجزء من استراتيجية قومية بعيدة المدى لاستحسان الحقوق القومية. فأنشأ جلال طالباني الاتحاد الوطني الكردستاني، واعاد سامي عبد الرحمن بناء الحزب الديمقراطي الكردستاني وانشأ قيادة مؤقتة، بينما اسس صالح يوسفى الحركة الاشتراكية الكردستانية وانشأ الدكتور محمود عثمان اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني. لاحقا انضمت الحركة الاشتراكية الكردستانية الى الاتحاد الوطني الكردستاني. وإذا كانت تلك الاحزاب الاربعة قد رفعت في البداية شعار الحكم الذاتي، فذلك لأن الدواعي السياسية ومقتضيات التكيف مع المحيط الاقليمي قد استوجبت رفع الشعار القديم نفسه. ومن بين الاحزاب الاربعة، اجرى الاتحاد الوطني الكردستاني تعديلا طفيفا على الشعار دون المس بجوهره، وذلك بالإضافة كلمة «ال حقيقي» اليه فصار شعاره هو «الحكم الذاتي الحقيقي»، واستندت دعایته في البداية على المطالبة به.

لا يعني البقاء على الشعار القديم اعترافا بقوته وفعاليته. فإن ظروف ما بعد انهيار الثورة لم تضع امام الكرد خيارات كثيرة. والحال انهم عملوا في الحدود المسموح بها في تلك الحقبة. وإذا اعتبرنا ان الشرط الرئيسي لأية سياسة فعالة هو قدرتها على اجتذاب الرأي العام، فإن شعار الحكم الذاتي، الحقيقي وغير الحقيقي، لم يكن يمتلك القدرة على اجتذاب الرأي العام. لكن الكرد تعاملوا بواقعية مع المسألة، وهم قطعا لم يكونوا ضد الحكم الذاتي اذا تضمن صلاحيات حقيقية، لكنهم كانوا بحاجة الى تطوير افكارهم السياسية وايجاد محفزات اكثر انسجاما مع رؤاهم واكثر قدرة على تحريك الحس القومي.

ان احد اهم اسباب تشکك الكرد في جدوى الحكم الذاتي والفتور الذي اصاب علاقتهم به هو تلك الصورة السلبية التي اعطتها التجربة الرسمية للحكم الذاتي، المطبقة في كردستان العراق والمفروضة بالقوة. انصب الانتقاد في البداية على طريقة

تطبيق الحكم الذاتي، وفي النهاية تم الطعن في جوهر المبدأ وصلاحيته. استمر الحكم الذاتي الرسمي طوال ١٧ سنة، ابتداءً من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩١، وهي فترة كافية لتقييمه.

إذا كانت تجربة الحكم الذاتي الرسمية قد فشلت، فذلك لأنها لم تتمكن من تحقيق الغاية التي وضعت من أجلها باعتبارها حلاً مطروحاً للمسألة القومية، وذلك لأنها فشلت في الحد من المركزية ولم تحقق درجة مناسبة من المساواة والمشاركة الحقيقية في السلطة ولم تتمكن من تعزيز الاحساس بالمواطنة ولم يكن لها اي اثر في اسهام الكرد في عملية صنع القرار في العراق. ومن الناحية العملية، لم تمتلك هيئات الحكم الذاتي اية صلاحيات حقيقة وتحولت في المرحلة النهائية الى مجرد دعائية سياسية كاذبة. وابتداءً من عام ١٩٨٧ صارت مؤسسات الحكم الذاتي مرتبطة برئاسة الجمهورية بشكل مباشر بحسب القرار رقم ٤٨ الصادر في ٨ تموز ١٩٨٧.

حددت بغداد منطقة الحكم الذاتي بالاستناد الى رؤيتها الخاصة وامتنعت عن ضم كثير من المناطق اليها. وفي الحقيقة فإن المنطقة التي تحددت كمنطقة للحكم الذاتي الرسمي، هي نفس المنطقة التي تحددت في عام ١٩٦٣ كمنطقة لادارة الالامركية الكردية. وتقلصت هذه المنطقة لاحقاً، عندما سلخت بغداد قضاء عقرة عن منطقة الحكم الذاتي وربطتها بمحافظة نينوى. ادى ذلك الى ان تصبح منطقة الحكم الذاتي اصغر من المنطقة المشتملة بحق الادارة الالامركية لعام ١٩٦٣.

كما تقلص استخدام اللغة الكردية في العراق. فجواز انشاء مدارس لكرد القاطنين خارج منطقة الحكم الذاتي تم الغاؤه بالكامل. وفي عام ١٩٧٧ اتخذت اجراءات للحد من استخدام اللغة الكردية في مدارس منطقة الحكم الذاتي واصبحت المواد العلمية فقط تدرس باللغة الكردية. ولم تراجع بغداد عن هذا القرار الا في عام ١٩٨٢. كما لم تستخدم اللغة الكردية في الجامعات ابداً.

عموماً، قضت هذه الممارسات على صدقية الحكم الذاتي. وفي عقد الثمانينات اكثرت الاحزاب السياسية الكردية في ادبياتها من شرح مفاهيم اخرى غير الحكم الذاتي ودرست موضوع الفدرالية. في عام ١٩٨٣ تحول حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من رفع شعار «الحكم الذاتي الحقيقي» الى شعار «حق تقرير المصير». ولما كان الكرد يتحركون في بيئه غير متحمسة لفكرة حصولهم على حقوق قومية موسعة، فقد طرحوا اطروحة حق تقرير المصير بحذر شديد وروجوا لها معناه ان فكرة الحكم الذاتي نفسها مستمدة، في ظروف تاريخية معينة، من مبدأ حق تقرير المصير وان هذا الحق يعني الاتحاد بنفس القدر الذي يعني فيه الاستقلال، وجرى دائماً التأكيد على فضائل الاتحاد وترجيحه على الانفصال.

شهدت سنوات ١٩٧٦ - ١٩٩٠ ثلاث جولات مفاوضات بين الكرد والحكومة العراقية لم يسفر اي منها عن اية نتيجة. وفي عام ١٩٧٧ تفاوض الاتحاد الوطني الكردستاني مع بغداد، ومثله في تلك المفاوضات علي عسكري، ولكن سرعان ما تبين ان بغداد قد اغلقت الباب امام اي اقتراح بشأن اجراء تعديلات على قانون الحكم الذاتي المعلن من جانب واحد في عام ١٩٧٤. هكذا انهارت المفاوضات في غضون اقل من اسبوع. وفي عام ١٩٧٩ دخل الحزب الاشتراكي الكردستاني الموحد، الذي كان قد تشكل من دمج الحركة الاشتراكية الكردستانية واللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الكردستاني، جولة من المفاوضات مع بغداد لم تسفر هي الاخر عن اية نتيجة. خلال الحرب العراقية- الإيرانية توصل الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحكومة العراقية الى توافق بشأن هدنة طويلة الامد في كانون الاول ١٩٨٣، وجرت في العام التالي مفاوضات ثنائية لم تثمر عن اي شيء، فتجدد القتال في كانون الثاني ١٩٨٥.

جرت اخر جولة مفاوضات حول الحكم الذاتي بين بغداد والكرد في عام ١٩٩١ عقب حرب الخليج الثانية. برز تيار قوي في المجتمع الكردي رفض المفاوضات تماماً. لقد كانت ازمة الثقة بالحكومة العراقية قائمة ولم يكن ممكناً الوثوق بحكومة استخدمت الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ومارست عملية ابادة جماعية متكاملة في كردستان في عام ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٢، انهى الكرد الجدل حول الحكم الذاتي الى الابد، عندما اعلن البرلمان الكردستاني جعل الفدرالية صيغة لتنظيم العلاقة بين اقليم كردستان والمركز.

#### استنتاجات نهائية

يظهر من النموذج الكردستاني ان ميل الحكم الذاتي في مفهومها التاريخي مرتبطة بالعوامل الجغرافية بالدرجة الرئيسية، وهي عوامل افرزت مجتمعات محلية في المناطق الجبلية كونت مع بعضها بمرور الزمن تفاهمات حول معنى الضرورة. ان

حاجة المجتمعات الجبلية الى نظم سياسية غير معقدة قادرة على تلبية متطلبات توفير الامن وضمان عوامل الاستمرار، تشكل القوة المهيكلة لتحول الظاهرة الى ارث تاريخي. لم تظهر في تلك المجتمعات نزعة عسكرية توسيعية امبريالية فعالة الا في نطاق ضيق للغاية، ومحلي في اغلب الاحيان. وبدلا من ذلك، ظهرت نزعة دفاعية في الغالب مدرومة بديناميات مرنّة وقدرة على التأقلم والتكييف التكتيكي مع القوى ذات النزعة العسكرية التوسيعية الامبريالية.

لم يشكل الكرد دولة موحدة طوال تاريخهم. ان ذلك مرتبط بعاملين: داخلي وخارجي. يرتبط العامل الداخلي بعدم تمكن القوى الاجتماعية الكردية من تشكيل نزعة عسكرية توسيعية فعالة، ما ادى في النهاية الى عرقلة تمدد الكيانات السياسية الكردية على حساب الكيانات السياسية الاخرى ومنع ظهور كيانات قوية. في المحصلة النهائية، تسبب ذلك في ترسیخ الميل الى الحكم الذاتي المناطقي. اما العامل الخارجي فيرتبط بشكل رئيسي بالجيران الاقویاء وتفوقهم الحضاري وعمق تجاربهم التاريخية.

ابتداء من اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فكت ميول الحكم الذاتي ارتباطها التاريخي بالعوامل الجغرافية وارتبطت بشكل متزايد بالعوامل القومية، متخذة في مظهرها العام شكل تطبيقات او مطالبات قوية، وذلك بالاعتماد على توافقات اجتماعية محلية معبرة عن مبدأ الخصوصية وال الحاجة الى اطر سياسية تعكس متطلباتها المادية والثقافية.

وبمقدار ما يتعلق الامر بالعراق، فإنه بعد ان جمعت الظروف السياسية والمصالح العالمية العرب والكرد في دولة واحدة في بداية القرن العشرين، لم يتوصّل الطرفان الى عقد اجتماعي يعبر عن معنى المسؤولية. ظل العراق طوال عقود يواجه مشاكل كبيرة، كانت المسألة الكردية الاكثر عسرا وصعوبة وقد تسبّب عدم حلها في انقسام اجتماعي وسياسي كبير.

اعتبر الكرد في نظرتهم ان هويتهم القومية بحاجة الى اطار قانوني - سياسي يمكن ان يتجسد في كيان قومي داخل العراق. وقد بدد التشدد والتصلب اللذين اعربت عنهما النخبة السياسية الحاكمة في العراق، كل فرصة للتتوافق. ينطوي رفض المشروع القومي الكردي على معنى رمزي، وهو ان الدولة لا يفترض فيها ان تتنازل عن صلاحياتها لأي اقليم لمجرد ان شعب الاقليم يطالب بقدر من الاستقلالية. لهذا السبب صار رفض المشروع القومي الكردي بداية لفشل مشروع الدولة الوطنية التي تتسع للجميع بكل اختلافاتهم.

قامت نظرية رفض الاعتراف بالخصوصيات على مبدأ ثابت وهو ان اي تفريط بالمركزية لن يكون الا بداية للتفكك والتشتّذم. وادى هذا التفسير الى سلوك مؤسس على العنف ضد كل الجماعات المطالبة بالاعتراف بخصوصياتها وضرورة حصولها على قدر من الحرية في حياتها الخاصة. بالمقابل، أصبح استخدام العنف غير المؤطر في حدود معينة، يكتسب شرعية قانونية وصارت كل معارضة لتلك الشرعية تستحق ان تسحق.

ان الفشل في تحقيق الديمقراطية ادى الى تكريس النزاعات الاجتماعية لانه سد كل المنافذ امام العناصر المطالبة بحقوقها. اعتمد مبرر عدم حاجة الدولة الى الديمقراطية على ارث ثقافي ربط بين الامجاد التاريخية، القائمة في معظمها على العسكرياتية التوسيعية، وبين الحاكم القوي والمنتصر في حربه على الاعداء. ولم يكن ممكنا لقيم المواطننة ان تترسخ بدون توسيع اطار الحريات العامة. وادا كانت قيم المواطننة متزعزة في صفوف الاغلبية، فلن يكون غريبا ان تكون متزعزة اكثرا في صفوف الاقلية، مما جعل الدولة في المحصلة النهائية في مواجهة مع الاغلبية، وفي مواجهة اقوى مع الاقليات. ان اسوأ تطور بلغه العراق هو تحوله بالتدرج، ابتداء من اواسط السبعينيات، الى دولة الحزب الواحد والقائد الواحد بشكل كامل.

منذ تأسيس الدولة الوطنية في العراق في عام ١٩٢١، تعاملت الدولة مع مواطنها وفق مركزية صارمة واعتبرت ان اي تهاون في شأن المركزية يمس امنها بشكل كامل.

عندما يجري تقييم الاوضاع في العراق من وجها نظر تاريخية، يتبيّن ان السماح للكرد بانشاء اقليم للحكم الذاتي في اطار العراق الموحد، لم يكن عملا بالغ الصعوبة ابدا. والحقيقة هي انه لم يكن يتطلب سوى تحديد المنطقة الكردية جغرافيا وتتنازل المركز عن بعض صلاحياته لمؤسسات الحكم الذاتي التي لن تكون في النهاية وبحسب القانون سوى جزء من مؤسسات الدولة. وليست هناك اية ادلة على ان تشكيل كيان قومي كردي في العراق كان من شأنه ان يهدد امن الدولة العراقية. لقد جعلت طريقة التفكير المركزية منح الكرد صلاحيات اقليمية متعلقة بشؤون البلديات والتعليم والصحة خطرا على الامن القومي، في حين انها ليست سوى توزيع جديد للصلاحيات، يكون الغرض منه تيسير الادارة والخدمات. لو اتيح

للحكومة ان تتغلب على التشدد والتعصب، كان يمكن للعراق ان يتفادى الحروب الاهلية ويحصل على قدر مناسب من الاستقرار السياسي. ولو ان العراقيين، بكردهم وعربهم، توصلوا في مرحلة مبكرة الى توافق حول التدابير البداءة لتنظيم علاقتهم مع بعض، لكانوا تفادوا كثيرا من الضرر الذي اصابهم جميعا.

#### المصادر:

- فتح الله، جرجيس، يقظة الكرد تاريخ سياسي ١٩٢٥-١٩٠٠ (دار آراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢) ص ٧٦.
- نظمي، الدكتور وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكريّة والاجتماعية للحركة القوميّة العربيّة «الاستقلاليّة» في العراق، الطبعة الثانية (المكتبة العالميّة، بغداد، ١٩٨٥) ص ٩٨-٩٢.
- تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع في: جرجيس فتح الله، يقظة الكرد تاريخ سياسي ١٩٢٥-١٩٠٠، المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٢.
- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي ١٩٢٠-١٩١٤، الطبعة الثانية، ترجمة جعفر الخياط (دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد) ٢٠٠٤، ص ١٣٥.
- فتح الله، جرجيس، يقظة الكرد تاريخ سياسي ١٩٢٥-١٩٠٠، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- بيل، المس، المصدر السابق، ص ١٩٧.
- اسكندر، الدكتور سعد بشير، مراجعة سياسية للفدرالية والحل الفدرالي للمسألة الكردية في تاريخ العراق الحديث ١٩٢١-١٩٩٢ (مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٤) ص ١٥.
- حلمي، رفيق، المذكرات، الطبعة الثالثة (مؤسسة سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٣) ص ٦٨ (باللغة الكردية).
- سعد الله، صلاح الدين محمد، كردستان والحركة الوطنية الكردية، ضمن كتاب: كتابات في المسألة الكردية، تحرير رفيق صالح احمد، الجزء الثاني (مؤسسة زين لحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي، السليمانية، ٢٠٠٨) ص ١٠٢.
- انظر نص المواد الثلاث من المعاهدة باللغة الانجليزية في: هيستر ليهر واغنر، كردستان بين سيفر والحدود المصطنعة، ترجمة شفيق الحاج خضر (الاكاديمية الكردية، اربيل، ٢٠١٣) ص ١٤٦-١٤٧ (باللغة الكردية).
- ادموندن، سي. جي.، كرد وترك وعرب، الطبعة الثانية، ترجمة جرجيس فتح الله (دار آراس للطباعة والنشر، اربيل، ١٩٩٩) ص ٢٢٢-٢٢٤.
- انظر نص البيان في: اساسرد، فريد، المسألة الكردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤) ص ١١٧.
- سي. جي، ادموندن، المصدر السابق، ص ٢٨١.
- ملا، ربيين سعيد، سيد طه نهري ١٨٩٢-١٩٣٩: دوره السياسي والاداري (مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١٦) ص ١٩٧-١٩٨.
- عبد الله، لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون: دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨) ص ١٠٥-١٠٦.
- خورشيد، الدكتور فؤاد حمة وجزا توفيق طالب، مؤتمر لوزان مؤتمر تقسيم كردستان، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١، السنة التاسعة، شباط ٢٠٠١، السليمانية، ص ٢٠ (باللغة الكردية).
- للاطلاع على النص الكامل للتقرير لجنة التحقيق الدولي المشكّلة من جانب عصبة الامم لتعيين الحدود بين تركيا والعراق انظر: جرجيس فتح الله، يقظة الكرد تاريخ سياسي ١٩٢٥-١٩٠٠، المصدر السابق، ص ٦١-٦٧٧.
- للاطلاع على نص قانون اللغات المحلية لسنة ١٩٣١ انظر: شوروش حسن عمر، حقوق الشعب الكردي في الدساتير العراقية دراسة تحليلية مقارنة (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٥) ص ١٣٦-١٣٧.
- انظر النص الكامل للتصريح الرسمي حول التعهدات في: اساسرد، فريد، المسألة الكردية بعد قانون ادارة الدولة العراقية، المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٧.
- احمد، ابراهيم، الكرد والعرب، الطبعة الرابعة (مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٤) ص ٣٤.
- لمعرفة تفاصيل العلاقات الايرانية-الالمانية في عهد رضا شاه بهلوی، انظر: صابر، الدكتورة فرج، رضا شاه بهلوی: التطورات السياسية في ايران ١٩١٨-١٩٣٩ (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٢) ص ٣٢٨-٣٤٠.
- شمزياني، الدكتور عزيز، حركة التحرر الوطني الكردستاني، ترجمة فريد اساسرد، الطبعة الثالثة (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ١٩٩٨) ص ١٩٤-١٩٣ (باللغة الكردية).

- شيزاد، محمد، نضال الكرد، ضمن كتاب «كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الاول، تحرير رفيق صالح احمد (مؤسسة زين لاحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي، السليمانية، ٢٠٠٨) ص ١٠٩-١١٠.
- ربما تستدعي الضرورة الاشارة في هذا الصدد الى ان كتاب «نضال الكرد» قد نشر بالاصل في عام ١٩٤٦ في القاهرة، وثمة اتفاق لدى النخبة الكردية المثقفة على ان «محمد شيزاد» ليس الا اسما مستعارا، وهناك من يرى ان الكتاب من تأليف المحامي زيد احمد عثمان، كتبه ونشره عندما كان يدرس القانون في كلية الحقوق بجامعة الملك فؤاد في القاهرة.
- طالباني، جلال، الاشتراكية والقضية القومية والمسألة الكردية في العراق، ضمن كتاب «كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الثاني، تحرير رفيق صالح احمد (مؤسسة زين لاحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي، السليمانية، ٢٠٠٨) ص ١٦٨.
- يشار في هذا الصدد الى ان مقالة طالباني ورقة قدمت في عام ١٩٦٧ الى ندوة الاشتراكية في العالم العربي المنعقدة في الجزائر.
- اساسري، فريد، اتجاهات الفكر السياسي الكردي بعد الحرب العالمية الثانية، الطبعة الثانية (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٥) ص ٩٧.
- شريف، عزيز، المسألة الكردية في العراق، الطبعة الرابعة (مطبعة الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، ٢٠٠٤) ص ٥٥-٦٤.
- عمر، الدكتور شيريكو فتح الله، الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التحرر القومي الكردية في العراق ١٩٤٦-١٩٧٥ (المديرية العامة للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٤) ص ١٢٤-١٢٥.
- دان، اورييل، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله (دار آراس للطباعة والنشر ومنشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢) ص ١٨١-١٨٢.
- بارزانی، ایوب، الحركة التحريرية الكردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ١٩٠٨-١٩٧٥ (دار نشر حقائق المشرق، جنيف، ٢٠١١) ص ٥٤.
- دان، اورييل، المصدر السابق، ص ٤٤٦.
- شورش حسن عمر، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.
- الدونس، س. ج..، حرب الكرد في العراق وخطة لاحلال السلام، ضمن كتاب «كتابات في المسألة الكردية»، الجزء الاول، المصدر السابق، ص ١٩٠.
- عمر، الدكتور شيريكو فتح الله، المصدر السابق، ص ١٦٠.
- البوتاني، الدكتور عبدالفتاح علي وشيزاد زكريا محمد، اتفاقية ١٠ شباط ١٩٦٤ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكردية (الاسباب والنتائج) دراسة سياسية ووثائقية (مركز الابحاث العلمية والدراسات الكردية في جامعة دهوك، دهوك، ٢٠١٣) ص ١٥٧-١٦٣.
- المصدر السابق، انظر ملحق الوثائق، ص ٦٢٨-٦٣٠.
- عيسى، الدكتور حامد محمود، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي ١٩١٤-٢٠٠٤ (مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤) ص ٣٤٤.
- الدوري، سيف الدين، عبدالرحمن البزار اول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦) ص ١٠٦-١٠٧.
- انظر نص البيان في: الدكتور حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٦٢٥-٦٤٣.
- النص الكامل للمذکرتين منشور في: الدكتور حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ٦٤٤-٧١٣.
- الهاوندي، الدكتور محمد، قراءة قانونية لفكرة الحكم الذاتي وتطبيقاتها في كردستان العراق، مجلة دراسات كردية، العدد ٣، السنة الثامنة، المعهد الكردي، باريس، ١٩٩٢، ص ٢٨-٢٩.
- اساسري، فريد (المحرر)، موسوعة الاتحاد الوطني الكردستاني، الطبعة الثالثة (اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، ٢٠١٦) ص ١٠٤٠.

\* الملحق العربي لصحيفة (كوردستاني نوي)- كردستان الجديدة (عدد تجريبى)- الجمعة ١٥/٢٠١٨.

## المناطق المتنازع عليها.. خزان الصراعات الأزلية

### الكرد لن يسمحوا لانتخابات ٢٠١٨ بتغيير المعادلة السياسية في كركوك

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى : ٢٠١٨/١/١٣

**سعيد قاسم:** تقع اغلب المناطق المتنازع عليها ضمن الحدود الإدارية لمحافظة نينوى، وهي مناطق يتداخل فيها العمق "الكردي السنّي" مع "العربي السنّي" في منطقة ربوعة - زمار، وينقسم "عرب السنة" فيها، بين من يقف إلى جانب إقليم كردستان (عشائر الشمر والجبور) ضدّ الحشد الشعبي "الشيعي" فيما يؤيد القسم الآخر، ما يعتقد أنها جهود الدولة العراقية للحفاظ على وحدة العراق ضدّ إقامة دولة كردية مستقلة، مدفوعاً بالإرث البعثي. وقد أحدثت السياسات ذات الطابع العرقي أو الطائفي للقوى السياسية والعسكرية العراقية على مرّ العقود الماضية أضراراً كبيرة بالنسيج المجتمعي العراقي، الضرر الأكبر وقع على تلك المناطق المتنازع عليها ذات التنوع العرقي والديني، نتيجة عدم توصلّ أربيل وبغداد إلى حلول مشتركة لإدارتها. وللأسف نتيجة المقاربة الحالية التي يوظفها الساسة العراقيون في هذه المناطق، باتت تلك المناطق عرضه لانفجار المزيد من الصراعات.

في الجنوب والجنوب الغربي لا تزال الصور الدموية لصراعات الأمس ماثلة في مخيلة كلّ من "الكردي الإيزيدي" و"العربي السنّي" أي في المناطق المحيطة بجبل سنجار، وتلك الصراعات مزيج من القومي (الكردي - العربي) والديني (المسلم - الإيزيدي)، كما لا تزال حوادث اغتصاب الآلاف من النساء الإيزيديات ماثلة في أذهان أبناء تلك المنطقة، والتي جرت معها فيما بعد أحكاماً مضمرة من قبل "الكردي الإيزيدي" نحو "الكردي المسلم" وبوجه خاصّ قوات البيشمركة، حيث اتهمت بعض الأطراف قوات البيشمركة بالانسحاب من جبل سنجار وترك الإيزيديين لقمة سائفة بيد تنظيم "داعش" في آب ٢٠١٤ وارتُكَب بحقّهم مجازر وحشية.

فيما بعد، اتهمت بعض التقارير الإعلامية ما أسمته بعصابات إيزيدية بمحاجمة القرى العربية وارتكاب مجازر وعمليات سلب ونهب، وذلك على الرغم من أنها لم تستند إلى أي دلائل مؤكدة. أما في مناطق سهل نينوى فالصراعات بين "الكردي السنّي" و"الكردي الإيزيدي" والشعب" المختلط مع "العربي السنّي" و "العربي الشيعي" و "المسيحي". ويلاحظ أنّ الصراع الدائر بين بغداد وأربيل قد قسم الشعب الذين يسكنون مناطق (شيخان، بعشقة الحمدانية وبرطلي ومناطق أخرى في سهل نينوى) إلى قسمين منهم من يناصر البيشمركة انطلاقاً من هويته القومية، ومنهم من يناصر الحشد الشعبي على أساس الانتماء الطائفي.

تحتلّ أغلب هذه الصراعات داخل مدينة كركوك التي يتواجد فيها جميع الأعراق متلوّنين بجميع المذاهب والقوميات. وبعد هجمات الحشد الشعبي على كركوك، نزح سكان ٢٥ قرية تابعة لناحية زمار باتجاه مدينة زاخو خوفاً من التعرّض لأعمال انتقامية بعد دخول الحشد إلى ناحية زمار وقيامه بحرق مكاتب الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي هذا الصدد، تقول قمرى حسين إحدى أهالي قرية كلّي وهي امرأة في العقد السادس من عمرها: (هذه أرضنا، هُجرنا منها إبان فشل الثورة الكردية ١٩٧٥ وعدنا إليها بعد سقوط صدام حسين ٢٠٠٣، وها نحن في مدينة دهوك، وقد نزحنا من أرضنا للمرة الرابعة).

ويشير خليل ميرزا وهو عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى أن العشيرة الكردية الأبرز في ناحية زمار هي عشيرة الكركرية وهذه العشيرة اتبعت النهج القبلي للحفاظ على وجودها، فامتزجت كريديتها بالعربية، حيث أنها أوهنت الحكومات العراقية بأنّ لها أصولاً عربية، ولا تؤيد الأحزاب الكردية، ولكن ذلك ولد هوية غير واضحة

لأجيال اللاحقة في العشيرة، مضيّفاً لولا الجبال التي تحيط بمدينتي زاخو ودهوك وكانت هي أيضاً الآن مناطق متنازع عليها.

وقد أخذت التطورات في مدينة كركوك طابعاً طائفياً حيث قامت سرايا السلام التابعة لزعيم التيار الصدري مقتنى الصدر بفتح باب التطوع بعد أقلّ من يوم من وصولها إلى كركوك، وهي التي وصلت إلى المدينة ٢٠ أكتوبر على وقع نزوح أكثر من مئة وعشرين ألف كردي عن المدينة. كما جاء دخول سرايا القدس بعد إعلان انسحاب الحشد الشعبي من المدينة الأمر الذي اعتبره مراقبون مسعى إيرانياً لتشييع كركوك، في وقت كشفت فيه الاستخبارات الأمريكية عن تواجد قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني ومهندس الاتفاق الذي تم بين جناح عائلة طالباني وهادي العامري القيادي في الحشد الشعبي وقائد منظمة بدر واقتضى بموجبه تسلیم مدينة كركوك ومنشآتها الحيوية للحشد الشعبي.

أما المنطقة الممتدة بين محافظتي أربيل وكركوك فيضاف إليها العنصر التركماني وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين“ بين شيعي وسني وبين قومي صرف كما في طوزخورماتو، إذ أن النزاعات فيها تكتسب طابعاً عرقياً، بรزت بوضوح في الأيام الأولى لأزمة كركوك حيث قامت وحدات تركمانية مدعومة من الحشد الشعبي بحرق الممتلكات الكردية، وتحدّث تقارير وصلت نسخ منها إلى الأمم المتحدة تحدثت عن حرق ١٥٠ منزلاً ونزوح ١٨٧٥ عائلة.

اللافت في مناطق سهل الموصل وغربه غلبة الطابع الريفي إذ يتوزع السكان فيها على القرى والبلدات تفتقر إلى وجود بنية أساسية. بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية الهائلة التي لحقت بثروتها الحيوانية وإنماجها الزراعي، إذ إنّهما المصدران الرئيسيان للتنمية في ظل عدم وجود مصادر تنمية أخرى كالمعامل والشركات، الأمر الذي جعل فرصة العمل الأكثر انتشاراً هي الانضمام إلى تنظيم عسكري مثل تنظيم "داعش" والحسد البابلي والحسد التركماني وقوات حماية إيزيدخان ولواء الجزيرة. وعزّز من هذا الواقع تحولات الحالة السياسية العراقية خلال العقود الماضية والتي أنتجت بُعداً سياسياً طائفياً، وهو ما قدّص من فرص حضور فاعل لأبناء تلك المناطق على مستوى الحياة السياسية والمدنية في العراق كون أبناء تلك المناطق يتوزعون على أقلّيات دينية أو عرقية صغيرة معارضة.

تحدّث تقارير إعلامية عراقية إن تحرير محافظة نينوى من داعش كلفها أكثر من ٧٠٪ من بيتها التحتية ناهيك عن الآثار النفسية التي خلفها الحرب والنزوح“ وذكرت فضائية الشرقية في تقرير لها أن الفوضى والخراب الذي لحق بمحافظة نينوى سيؤثر بشكل كبير على نزاهة الانتخابات البرلمانية هناك. ليس هناك مؤشر لتخفيف حدة الانقسامات في المناطق المتنازع عليها سواء كان بسبب الصراع على التمثيل السياسي أو الصراع الحالي بين الحشد الشعبي وبين مؤسسة البيشمركة الكردية المتراافق مع الصراع السياسي بين بغداد وأربيل حول الحق بإدارة المناطق المتنازعه وهو صراع لن يتم سوي عن المزيد من الانقسامات. وحتى لو انتهى الصراع بالحل الأمثل وهو إدارة مشتركة لتلك المناطق فإن الإدارة المشتركة عبارة عن صراع من نوع آخر سيترافق بتجاذبات لن يستطيع أن يوفر معها البيئة المناسبة للاستقرار والتنمية.

من المهم الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقوم لوحدها بجميع المهام في العراق ثمة حاجة كبيرة لشركاء دوليين لمساعدتها في مسائل تحقيق الاستقرار وتوفير مناخات للتنمية وبالتالي إعادة الإعمار. وهذا يتطلب مشاركة المنظمات الدولية أيضاً، والعمل على دعم المجتمع المدني والمساهمة في وتنمية القدرات وبوجه خاص للمرأة والطفل يمكن أن تتحقّق البعد المشترك لتحقيق مصالح مستقبلية.

# تسع أمانی سیاسیة عن اقلیم کردستان للسنة الجديدة

\*جرجیس کولیزاده

ایلاف: ۲۰۱۸/۱/۱۳

بعینا عن الامانی الشخصية، نطرح الامانی السياسية لسنة ٢٠١٨ على صعيد اقلیم کردستان لعل تحقيق البعض منها يرسی بعض العدالة على ارض الاقلیم التي تفتقر اليها منذ عقود طويلة، والأمانی هي:

(١) ارسال رواتب موظفي الاقلیم من قبل الحكومة الاتحادية باسرع ما يمكن لدعاوى دستورية وضرورات وطنية وتتنفيذها للوعود التي قطعها رئيس الوزراء في بغداد، وان تطلب الامر التدقیق والتصحیح في القوائم.

(٢) تقديم مسعود بارزاني وزمرته الضاله الفاسدة من الحزبين الحاکمين الى القضاء لتحقيق العدالة والمحاکمة عن تسبیبه للازمات والمشاكل لکرد العراق، وتسبیبه للانتکاسة الحاصلة لاقلیم کردستان بعد اجراء الاستفتاء.

(٣) تقديم حکومة الاقلیم الحالية والحكومات السابقة برؤسائها ووزرائها للمحاکم الکردستانیة والعرقیة والدولیة، وذلك لارتكابها جرائم فساد رهيبة، ونهبها للموارد والثروات والممتلكات العامة للشعب الكردي، وخرقها لكل القوانین الکردستانیة والعرقیة والشراعیة الانسانیة والسماویة واللوائح القانونیة الدولیة، كما هو مبین في التعیینات الفضائیة وحالات التقاعد الخیالیة الحاصلة لحسابات حزبیة وعائیة وشخصیة وبعشرات ومئات الالوف لهدر المال العام للشعب.

(٤) اصدار ميثاق شرف سیاسي واجتماعی بالاقلیم من قبل الشخصیات المعنیة ورجال الدين والمنظمات المدنیة بتحريم التصویت لحزبی بارزاني والطالبانی في الانتخابات البرلمانیة المقبلة، وذلك للدور الرئیسي لكل منهما في التسبیب بالانتکاسات والازمات السیاسیة والاقتصادیة والمالیة والاجتماعیة والنفسیة والمعنیة الحاصلة لشعب الاقلیم منذ ربع قرن من الزمن، وخاصة في السنوات الاخیرة.

(٥) انتخاب برلمان فعال سیاسیا وقانونیا وتشریعیا، وقدر على فرض سلطة المراقبة والمتابعة والمسائلة بكل فعالية وفوة على الحكومة وسحب الثقة منها ومن رئيسها ووزرائها، وتشريع قوانین لصالح المواطنين.

(٦) تبني مبادرة وطنیة من قبل اصحاب الاموال (اصحاب الملايين والمليارات من الدولارات) في الاقلیم، وذلك بتأسيس صندوق برأسمال ٢٠-١٠ مليار دولار خاص لتصریف امور الشعب وادارة الاقلیم، على ان يعاد تلك الاموال عند تحسن الاحوال وتتوفر الاموال لدى ادارة حکومة الاقلیم.

(٧) وضع اللبنة الأساسية للتخطیط للتغییر النظم الصحی والتعلیمي وفق رؤیة عقلانیة وطنیة تخدم عامه الشعب، ووضع البرنامج الحكومي لتنفيذ الخطة في السنوات اللاحقة وفق خطة سنوية خماسیة لاصلاح الصحة والتربية والتعلیم في اقلیم کردستان، والفاء مدراس وكلیات التعليم الاهلي، والمستشفيات والمراکز الصحیة الاهلیة، لأن هاذین القطاعین الاهلین تحولا الى وحوش وديناصورات لاستنزاف جیوب المواطنين، لهذا ينبغي تحويلهما الى حکومة.

(٨) التفكیر باستغلال الموارد والاستثمارات لتوفیر فرص العمل لکافة المواطنين، والعمل الجاد على رفع القدرة الشرائیة لكل فرد وذلك وفق حسابات وبرامج وطنیة اقتصادیة تعمل على ضمان نمو فعال للاقلیم.

(٩) القضاء على مشاریع السکن السابقة والجاریة والمعدة لزيادة ثروات واموال الاغنیاء والمسؤولین بالفساد والاستغلال والاحتکار، وتحويل تلك المشاریع الى مساکن شعبیة وتوزیعها باقساط مریحة على المواطنين. نكتفي بهذا ونؤجل الباقیات الى السنة اللاحقة ان اطالت الله في عمرنا، وللجميع طول العمر والصحة والعافية والامنیات الطیبة مع بداية هذه السنة الجديدة، وللعراق كل الخیر، وللإقليم كل السلام، وللاتفاقیة الایرانیة النجاح، ولشعوب المنطقة السلام والامان والمحبة.

# ازمة كردستان نتيجة ستراتيجية فاشلة للبارزاني

\*أيمن جواد التميمي

يكمِن جذر الازمة في خطأ حسابات ارتكبه مسعود بارزاني، وحزبه الديمقراطي الكردستاني

مجلة "ذى أميريكان سبكتيير" ٢٠١٨/١/١٣:

**\*ترجمة/ أنيس الصفار- الصباح:** بعد انتهاء الحرب ضد «داعش»، بصفته ا كياناً محلاً للارض، في العراق برزت الى الواجهة مسألة السيطرة على الاراضي المتنازع عليها بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة اقليم كردستان العراق. فقد سيطرت القوات العراقية، وبضمها وحدات الحشد الشعبي المنضمرة اليها لنفس الغرض، على عدد من الواقع الحيوية المهمة المتنازع عليها كان من بينها محافظة كركوك ومدينة سنجر، التي كانت القوات الكردية تفرض سيطرتها عليها.

قد يبدو ل乍ل وهلة ان هدف العمليات ليس اكثراً من التأكيد على العودة الى الحدود كما كان عليه الوضع قبل هجوم «داعش» في ٢٠١٤، ولكن ثمة مؤشرات تدل على ان دفع الكرد الى الوراء قد يستمر الى حدود ٢٠٠٣. فما هو جذر هذه الازمة؟ وما هو الدور المطلوب من الولايات المتحدة، إن كان ثمة دور؟

بطبيعة الحال اصطبغت معظم التعليقات التي تناولت هذا الشأن بالصبغة الاخلاقية، بدءاً من التباكي على تخلي الولايات المتحدة المزعوم عن الكرد وتركهم لقمة سائفة للايرانيين واعوانهم وانتهاء بالدخول في حوارات ومناظرات بخصوص ما اذا كانت تلك المناطق، مثل كركوك، كردية اصلاً، ولكن المشكلة التي بين ايدينا لا تتعلق بالصواب والخطأ بشأن الطرف الذي يجب ان يتولى السيطرة على هذه المنطقة او تلك قدر تعلقها بفشل ستراتيجي وقع. يمكن جذر الازمة في خطأ حسابات ارتكبه مسعود بارزاني، وحزبه الديمقراطي الكردستاني الذي يتولى السلطة في اربيل عاصمة الاقليم، عندما اصر على المضي قدماً في اجراء عملية استفتاء على الاستقلال من جانب واحد في الشهر الماضي.

فقد كان واضحاً من اللحظة الاولى ان ثمة اسباباً تجعل من الاستفتاء مسألة اشكالية تحت الظروف الراهنة. مثلاً كان من المؤكد ان يستثير اجراء استفتاء من جانب واحد في المناطق المتنازع عليها طيفاً واسعاً من المعارضة العراقية المحلية التي تتخطى الحدود الطائفية، إذ انها لن تضم العرب من سنة وشيعة فقط، بل ايضاً تضم اطرافاً عديدة من اقليات العراق مثل التركمان والايزيديين.

هذا الرفض العراقي الداخلي للاستفتاء كان الباعث الادعى والاهم بالنسبة لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي كي يتحرك صوب اتخاذ اجراء، اخذها بنظر الاعتبار رغبته في اكتساب الشرعية السياسية لخوض الانتخابات البرلمانية في السنة المقبلة مع وجود محذور ان يحاول لاعبون آخرون تحبيده.

الى جانب المعارضة العراقية القوية في الداخل لم يكن هناك اجماع بأي شكل بين فصائل اقليم كردستان المختلفة بشأن اجراء الاستفتاء، وقد برزت التحفظات الاساسية من داخل المناطق المحسوبة تاريخياً على الفصيل السياسي الكبير الآخر (وهو الاتحاد الوطني الكردستاني المرتبط بعائلة طالباني والذي يتولى السيطرة على كركوك) وحركة كوران (التعيين) المعارضة.

فقد كانت هناك شكوك مثلاً بأن الاستفتاء ليس اكثراً من محاولة يقوم بها بارزاني، الذي انتهت فترة توليه المنصب كرئيس للاقليم الكردي في ٢٠١٥، لاستعادة شرعيته وتوطيد دعائم سلطته.

وقد استغلت ايران الانقسامات الكردية الداخلية في الازمة الراهنة من خلال علاقاتها مع الاتحاد الوطني الكردستاني على وجه الخصوص.

على المدى البعيد كانت هناك تساؤلات جدية بشأن قدرة (كردستان المستقلة) على تحقيق النجاح والاستمرار من خلال الاعتماد على نفسها فقط نظراً للمسار الذي كان الاقليم الكردي ماضياً عليه خلال السنوات الاخيرة.

فاقليم كردستان، وبسبب عجزه عن الاستمرار اذا ما اكتفى بنفسه مالياً، كان يعتمد عموماً على بغداد في جانب التمويل لاجل دفع رواتب العاملين في المالك الحكومي.

بني بارزاني حساباته على اساس ان الاقليم سوف يتمكن من اعالة نفسه من خلال التبعية الاقتصادية لتركيا والاعتماد على تصدير النفط اليها بقراره المنفرد واستغلال ذلك البلد للحصول على منفذ الى البحر ومنه الى الاسواق البعيدة.

كان هذا التطلع طبعاً هو الحافز الاقوى وراء سيطرة اقليم كردستان العراق على كركوك والمناطق المحيطة بها نظراً لما تتمتع به من موارد نفطية.

بيد ان تلك الموارد، رغم سيطرة اقليم كردستان الكاملة عليها وتنميتها، لم تفلح ابداً في ان تتحقق من الريع ما تتحقق حقول النفط العراقية الكبيرة الواقعة في الجنوب. اضف الى هذا ان اسعار النفط العالمية كانت تواصل هبوطها مع ارتفاع مستويات انتاج النفط في العالم. الى جانب ذلك كانت تركيا تعارض دائماً وجهاراً فكرة قيام دولة كردية مستقلة برغم الروابط الاقتصادية التي طورتها انقرة مع الاقليم الكردي العراقي مفضلة ابقاء هذا الاقليم زبوناً متکلاً عليها اقتصادياً مع بقائه جزءاً تابعاً للعراق من الناحية الرسمية.

فتركيما في نهاية المطاف شأنها شأن ايران تخشى سريان التأثيرات ووصولها الى الشريحة الكردية عندها.

مجمل القول ان بارزاني لم يكن لديه وسيلة ضغط مؤثرة مقابل المعارضة التي واجهه بها جيرانه وضعفه الاقتصادي والانقسام الداخلي.

لذا كان واضحاً ان الاستفتاء على الانفصال من جانب واحد في الوقت الراهن ما كان لينجح في تغيير هذا الواقع، وهذا ينافق ما كتبه «ديكتسر فلكرن» في مجلة «نيويوركر»، لأن الوضع بالنسبة للمراقب الواعي لم يبدُ وكأن حلم الدولة الكردية المستقلة قد أصبح «في متناول اليد وقرب المنال الى حدود مغربية» كما قال الكاتب.

تلك المشاكل المتنوعة جميعاً التي كان يواجهها الاقليم الكردي لم تثن داعميه الاجانب وجماعات الضغط التي تعمل لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني عن موافقة الاصرار على ان الاستفتاء «فرصة تاريخية» ورسم صور غير دقيقة للافاق الراهنة التي تنتظر اقتصاد اقليم كردستان.

كل الذي فعله هؤلاء الناصحون في حقيقة الامر هو انهم اعانوا الحزب الديمقراطي الكردستاني على اتخاذ قراره السياسي حين اسمعوه ما كان يريد سماعه. بل في الواقع انهم اسدووا الى من طلب النصيحة منهم اساءة بالغة وفشلوا في دورهم كناصحين ومستشارين.

فالناصح الصادق لا يكتفي بتقديم قضية موكله الاساسية، بل ينصحه ويقدم له المشورة على اسس استراتيجية سليمة.

كان احرى بهؤلاء ان يشجعوا حكومة اقليم كردستان على اجراء اصلاحات داخلية اساسية شاملة في الجانبين السياسي والاقتصادي كي تعطي هذا الكيان مستقبلاً فرصـة افضل عند الجلوس اخيراً للتفاوض مع بغداد بشأن المناطق المتنازع عليها، الامر الذي كان سيتيح فرصة انبثق كردستان المستقلة عبر انفصال سلمي ودي.

بيد ان ضرراً بليغاً قد وقع الان، ووضع اقليم كردستان العراق امسى اضعف عموماً مما كان عليه بعد ان خسر معظم المناطق المختلف عليها، واصبح محاطاً بعزلة اقتصادية فرضها عليه جيرانه مع استمرار الخلافات الداخلية في التعمق والتتوسيع.

كيف كان ينبغي ان تكون استجابة الولايات المتحدة؟

يعتقد النائجون على ما يصفونه بـ«التخلّي عن الكرد» ان الولايات المتحدة كان عليها اتخاذ موقف فعال الى جانب اقليم كردستان في مسألة المناطق المتنازع عليها ودعم الاستفتاء احادي الجانب الذي اجرأه على الاستقلال، ولكن هل سأل هؤلاء انفسهم كيف كان سيتمكن تحقيق هذه السياسات؟

هل عن طريق تسديد ضربات جوية الى قوات الحكومة العراقية مثلاً؟

على المستوى الاستراتيجي كثيراً ما يجاجق ناصحو الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن كردستان المستقلة المدعومة أمريكياً كانت ستشكل ثقلاً فعالاً في موازنة الكفة ضد ايران، بيد ان ما من دليل يدعم هذه الحجة.

فيحكم الموقع الجغرافي لمنطقة كردستان ما كان للدور الذي ستلعبه الدولة الكردية المرتبطة في السياسات الإقليمية الأوسع إلا ان يكون هامشياً لا اثر يذكر له على مسائل مثل التنافس القائم بين ايران وال سعودية او المسرح الذي تجري عليه تلك الاحداث.

كذلك فإن هذه الدولة الكردية ما كانت لتشكل عقبة بوجه تطلعات ايران للوصول الى البحر المتوسط، او تمتلك قدرة الضغط على الحكومة في بغداد.

حتى لو توفر الدعم الأمريكي الكامل تحت هذه الظروف فإن آفاق قيام (كردستان مستقلة) قادرة على المواصلة والحياة كانت ستبقى موضع شك لأن (كردستان المستقلة) هذه ستكون بحاجة الى الاحتضان من قبل واحد من جيرانها على الأقل كي يقوى اقتصادها على الوقوف والمواصلة، ولكن من الصعب تصور كيف كان سيتمكن التوصل الى مثل هذا الاحتضان بالدعم الأمريكي.

قد يجاجق البعض بأن تركيا هي المرشح الاقوى لتلبية المناشدة الأمريكية تلك، ولكن ما الذي سيدعو تركيا للالصياغة الى الولايات المتحدة؟

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تجاهلاً أمريكيّاً لدواعي القلق التركي عموماً من الدعم العسكري الذي يقدم الى وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا لتنتمكن من مواجهة تنظيم «داعش» رغم اعتبار تركيا وحدات حماية الشعب، المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، منظمة ارهابية.

لا نعني بقولنا هذا ان الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب اجراء خاطئ بالضرورة، حيث لم تكن هناك على الارض قوة فعالة اخرى في سوريا يمكن دعمها عندما ظهرت «داعش» في ٢٠١٤.

مع هذا يجب ان يكون مفهوماً ان ذلك الدعم كانت له مردوداته وآثاره على العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

السياسة المنطقية الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة اتباعها هي خط مسار في الوسط بين حكومة اقليم كردستان وبغداد.

هناك ايضاً مصلحة للولايات المتحدة في الحفاظ على علاقاتها باقليم كردستان، لذا يجب ان يكون الهدف الان هو العمل ك وسيط بين الجانبيين وتشجيعهما على العودة بسرعة الى التفاوض بشأن المناطق المتنازع عليها مع الاهتمام بأخذ مخاوف السكان المحليين في تلك المناطق بنظر الاعتبار بدلاً من اعطاء اي من الجانبيين دعماً غير مشروط، ضمنياً كان أو صريحاً معلناً.

قد تبدو هذه الكلمات اقرب الى الحديث النظري بينما بارزاني بالذات في اسوأ وضع تفاوضي، ولكن ما من بديل آخر في اليد صالح للتطبيق.

حسابات الولايات المتحدة بخصوص استعادة الحكومة العراقية مدينة كركوك كانت مفهومة، خاصة ان العبادي قد حتى الان ما يكفي لتعزيز شرعنته، لكن الولايات المتحدة قد تحثه على اعادة توجيه الجهود والقدرات البشرية العسكرية صوب انتزاع ما تبقى من المناطق الحدودية مع سوريا من قبضة «داعش» وتأمينها للقضاء على اي آمال تراود «داعش» بقيام حركة اخرى مستقبلة.

بمعنى اوضح ان ورقة الامن والاستقرار الداخلي قد تكون افضل ما يمكن لعبه الان لتشجيع العودة الى المفاوضات بخصوص المناطق المتنازع عليها.

\* ايمن جواد التميمي كاتب بريطاني متخصص بالحربين في العراق وسوريا وفي شؤون «داعش»

## مسعود بارزاني لعب بالنار فاحترق بها

\*قاسم محمد الحساني

### الرجل غارق في النرجسية وحب الذات والتسليط

٢٠١٨/١/١٣ : Alzawraapaper

منذ ان اعلن مسعود بارزاني الرئيس غير الشرعي لإقليم كردستان عن نيته باجراء استفتاء الانفصال عن العراق وحدد موعده في ٢٥/٩/٢٠١٧ والشارع العراقي يتربّى بخوف وتوجس ماستؤول اليه هذه الخطوة غير المدروسة وغير المحسوبة عواقبها وكيف ستكون نتائجها على الوضع العراقي العام وهل سيشهد العراق ماساة اخرى تضاف الى مأساته العديدة التي جلبها قسم من ابناءه عليه بالتعاون مع دولاقليمية تريد بالعراق شرا لاسباب متعدد، وقد نبه العديد من الكتاب والمثقفين الواعين والعارفين لحقيقة مايجري نبهوا مسعود بارزاني لخطى خطوطه المتسرعة وتوقيتها غير المناسب وانا منهم حتى القول انك يا مسعود تلقي نفسك بالتهلكة وستخسر نتيجة هذه الخطوة كل ماجنيته بالطرق الدستورية او الملتوية من الحكومة العراقية وستفقد حلفاءك الاقليميين والعالميين وعليه عليك ترك الامر والبقاء كما انت وان لا تنساق وراء رغبة السلطة والزعامة وتذكر ماجرى لا يبيك عندما حلم بما تحلم به الان، ولكن بدون جدو فالرجل غارق في النرجسية وحب الذات والسلطان والاسباب طبعاً كثيرة منها مايعتقد هو ان تسماح السلطة في بغداد معه ومنحه امتيازات اكثر من حقه اعتبره ضعفاً عليه استغلاله الى ابعد حد كذلك الاستشارة اليهودية الصهيونية له بان انفصالة سيلقى دعماً دولياً وستصبح كردستان قبلة انتظار العالم كما هو الحال مع دولة اسرائيل المنسوخ.

يضاف الى هذا كله اتفاقه السري مع داعش وادخالها العراق لاضعاف السلطة ليقوم هو اي بارزاني بالاستيلاء وسرقة الارضي من الدولة وفق مفهومه هو، كل هذه الامور دفعت مسعود الى القيام بمعاشرته الصبيانية وحتى عندما اقترب الموعد نصحه حلفاؤه بالكف عن خطوطه ولكن بلا فائدة فجرى الاستفتاء وتم اجبار الناس للذهاب الى الاستفتاء وتم تزوير البيانات علناً واما انظار العالم جميعاً واعلن النتائج، عندها فقط تحركت الدولة لتفرض اجراءاتها بالضد من رغبته وانذرته ودعنته الى الغاء نتائج الاستفتاء والعودة مجدداً الى حصن الوطن واستمر بارزاني بتعتنه ورفضه بل وصل الامر به الى اسكات الاصوات الكردية المعتدلة داخل الاقليم ومصادرة حرية الرأي معتقداً انه حق نصراً بفعلته غير المشروعة، عندها زادت الحكومة من اجراءاتها وهي حتى النفس الاخير كانت تعتقد بان لديه عقل سيسحب الامر ويعود الى رشه ولكن حصل العكس واستمر الرجل وجوقه المطلبين له بالتصعيد والاستفزاز، عندها فقط صدرت الاوامر بفرض سلطة الدولة على المناطق التي سرقها واعادتها الى الدولة وكان الجميع متذمّر من حرب وصدام سيق الا عارفين بحقيقة مايجري في كردستان من انشقاقات في الرؤية وعمق خلافات في الامر كانوا يعرفون ان الامر سينتهي بمثل ماانتهى عليه وهو عدم مقاومة الكرد كقوة عسكرية لقوات الدولة الامنية والانسحاب السريع امام الجيش وهكذا انتهى كل شيء وعادت سلطة الدولة على هذه المناطق اقوى من السابق ورب ضارة نافعة.

اصبح بارزاني اليوم ورقة محروقة لا يمكن اللعب بها بعد الان واصبح منبوداً من داخل الاقليم والعراق وحلفاء الامس الذين راهن عليهم وورطوه في ما قام به ثم بدون ان يعي سمح لخصمه التاريخي اللدود جناح الاتحاد الوطني (الطالباني) بان يكتسب شعبية كبيرة ورضا محلياً واقليمياً وحكومياً نتيجة تغليفه صوت العقل على المصالح والعنجهية، اصبح الرجل يعد خطواته الى قبره السياسي لأن الاحزاب الكردية الباقيه اصابها الملل والضجر من تصرفاته المتسلطة على الاقليم وعدم سماعه صوت العقل بل استمر بظلمه للناس وعدم دستوريته بل والغالئه البرلمان الشرعي وتفتيت الحكومة المنتخبة من الاقليم والتفرد بالقرارات كلها هذه الاحزاب اليوم بذات جدياً بالتفكير بتشكيل حكومة للإقليم غير الموجودة والمنسبة عنوة عليهم وان يكون الامر مشتركاً بين مكونات الإقليم وان تدار الامور بصورة مهنية ووطنية اكثر من الفترة السابقة وان يبقى حلم الدولة الكردية طي الكتمان لا يعلن عنه لانه لعنه تصيب كل من يتقرب منه ونار تحرق كل من يفكر به كمسعود بارزاني الذي احترق وضييع كل شيء.

# من المسؤول عن أزمة كرد العراق.. بارزاني أم طالباني؟

مجلة إيكونوميست: ٢٠١٨/١/١٣

يبدو أن حلم إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق أصبح بعيد المنال، بعدما هاجمت، قوات عراقية ضخمة قوات البشمركة الكردية، ما أجبرها على الانسحاب من مناطق استولت عليها منذ سنوات، ومن أهمها محافظة كركوك الغنية بالنفط، شمال العراق.

في ظل غياب وسائل ديمقراطية لاختبار زعيم بدلًا من بارزاني، أصبح الجيب الكردي معرضًا للتمزق إلى إقطاعيات متناحرة، كما جرى خلال الحرب الأهلية الكردية في تسعينيات القرن الماضي وتقول مجلة "إيكونوميست" إنه بعدما هزمت قوات عراقية جهادي داعش، التفت نحو كرد ساهموا في تحقيق ذلك الانتصار

## اتهامات بالخيانة

وبحسب المجلة، عندما يفقد زعيم ما نصف أرضه، ومصدر الموارد الرئيسية لحكومته، وتنهار أحلام شعبه بالاستقلال، في خلال يومين، يتوقع منه تقديم اعتذار. لكن مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، لم يعتذر، بل اتهم أنصار جلال طالباني بـ"الخيانة".

وفي وجه تقدم عراقي خاطف، انسحبت قوات كردية، في الأسبوع الماضي، من مناطق سيطرت عليها منذ سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣. ولكن بارزاني حمل "خونة" مسؤولية الهزيمة وقال بأنه سيقاتل في يوم آخر.

## وعود

وتقول "إيكونوميست" أن الانهيار المفاجئ لمقاتلي البشمركة، وما رافقه من تلاشي حلم الكرد بإقامة دولتهم المستقلة، يتناقض تماماً مع وعود مبالغ بها قدمها بارزاني، قبل شهر. فقد أصر على إجراء استفتاء على استقلال كردستان، لا ضمن حدود الإقليم الأصلي، بل أيضاً داخل مناطق استولت عليها قواته أثناء الحرب ضد داعش، منذ عام ٢٠١٤. وقد ضمت تلك المناطق محافظة كركوك الغنية بالنفط، والتي كانت بمثابة البقرة الحلوة للدولة الكردية.

## نداءات غربية وإقليمية

وتلفت المجلة إلى نداءات وجهها حلفاء غربيون، ودول مجاورة وأطراف كردية أخرى، من أجل الإحجام عن الاستفتاء. لكن بارزاني اقترب أكثر فأكثر من حافة الهاوية. فقد تعمد، في الأسبوع التالي للاستفتاء، إثناء جنازة جلال طالباني، الرئيس العراقي السابق، وخصمه الكردي سابقاً، عزف النشيد الوطني الكردي، وأهان شخصيات عراقية، حضرت من بغداد لتقديم العزاء، بوضفهم في صف متاخر. وعندما أرسلت كل من تركيا وإيران والعراق دباباتها إلى حدوده للضغط عليه للتراجع عن الاستفتاء، وصف تلك التحركات بأنها مجرد استعراضات. وقال: "ما كسبناه بالدم سندفع عنه بالدم، ولو قتل مئات الآلاف، ستولد الدولة الكردية".

ولكن، بحسب المجلة، تلاشت كلمات بارزاني بعد منتصف ليلة ١٦ أكتوبر (تشرين الأول)، عندما بدأت قوات عراقية تقدمها نحو كركوك. وبحلول الصباح تمكنت تلك القوات من السيطرة على مطار المدينة، وقادتها العسكرية الرئيسية، وحقولها النفطية. من ثم اقتحمت القوات العراقية مكتب محافظ كركوك في قلب المدينة، ومعها محافظ جديد معين، عربي. وفي اليوم التالي، تابعت القوات زحفها نحو مقار كردية أخرى، واستعادت السيطرة على مساحة ٣٦ ألف كيلومتر مربع. وبحلول ١٨ أكتوبر (تشرين الأول)، سيطرت القوات العراقية على الخاصرة الجنوبية الكردية، بالقرب من بلدة ربيعة عند الحدود السورية، عبر الهضاب стратегية لسنجر وسد الموصل على نهر دجلة، باتجاه خانقين عند الحدود الإيرانية.

وتقول "إيكونوميست" إن الضحايا في صفوف الكرد كانت قليلة جداً لأنهم لم يقاتلوا، بل انسحبوا البشمركة نحو الهضاب، مع قرابة ٦٠ ألف مدني. ومعهم تلاشت توقعات إقامة دولة، لأنه في غياب ٣٠٠ ألف برميل نفط تنتجه كركوك يومياً يعادل نصف عائدات الحكومة الكردية، لا تستطيع تلك الدولة البقاء.

وفي ظل غياب وسائل ديمقراطية لاختبار زعيم بدلًا من بارزاني، أصبح الجيب الكردي معرضًا للتمزق إلى إقطاعيات متناحرة، كما جرى خلال الحرب الأهلية الكردية في تسعينيات القرن الماضي. فقد اتهم زعماء عشائر كردية بعضهم البعض بالخيانة. وقال لاهور طالباني، زعيم إحدى وكالتي استخبارات في كردستان، ومرشح لخلافة عمه (جلال طالباني) كزعيم للقسم الشرقي من الإقليم: "قاتل بارزاني من أجل النفط، ونحن قاتلنا من أجل الأرض".

## لعنة (البرازنة)

\*جبار ياسين

٢٠١٨/١/١٣:

حينما فتح الأثاري البريطاني هوارد كارتر في العام ١٩٢٢ مقبرة الفرعون المصري توت عنخ آمون، فوجئ بما مكتوب على مدخل المقبرة "سيضرب الموت بجناحيه الساميين كل من يعكر صفو الملك". منذ ذلك انبثقت أسطورة لعنة الفراعنة في فضاء القرن العشرين وانجبت أدباً خيالياً عبرت عنه السينما في أفلام كثيرة ضخت سحرية التاريخ الفرعوني لمصر وجعلته معاصرنا لنا.

قبل ذلك بسنوات وفي خضم الحرب العالمية الأولى أشعل العُمّ، الأقطاعي الشیخ عبدالسلام البارازاني شرارة تمرد على الدولة العثمانية من مدينة عقرة الكردية. لم تمهده امبراطورية الرجل المريض، رغم احتضارها، غير بعض شهور فأسرته. حوكم الشیخ عبد السلام في الموصل وشنق بعد أيام من صدور الحكم. تولى القيادة بعده شقيقه الشیخ احمد بارزاني الذي تعاون مع المحتلين البريطانيين ثم تمرد عليهم حتى هزموه بطائراتهم التي قتلت المئات من اتباعه واضطرب للهروب حتى الحدود التركية. بعد ذلك، عفوا عنه، لكنه تمرد من جديد حتى جاء الانقلابي بكر صدقي في العام ١٩٣٢ ليضعه في اقامة اجبارية في السليمانية ليموت هناك، اسيراً لوحنته وعزلته عن شعبه الكردي.

لكن كما في لعبة شطرنج، بياذقها الشعب الكردي، لا تنتهي الا بـ "كش ملك" فقد أخذ زمام التمرد - الثورة الشقيق الآخر الملا مصطفى بارزاني الذي اندفع في نضاله، كما في رواية اسطورية، متنقلًا من جبل إلى جبل بين ايران والعراق في ملحمة لم تنته حتى بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها بمحرقه هيروشيما. فمن ولاية شهرزور حتى دولة مهاباد في ايران، حيث كان وزير دفاعها، والناجي الوحيد من قادتها بعد سقوطها المأساوي وتعليق قادتها على مشانق شاه ايران. بحركة التفاف عارف بتضاريس الجبال، خاض الملا مصطفى بارزاني ورفاقه مسيرة طويلة على اقدامهم، بين الجبال وممراتها، عابرين الجداول والأنهار حتى وصلوا للأراضي السوفيتية ليبقى الملا هناك، لاجئاً، لسبعة عشر عاماً في دولة ستالين الذي منحه لقب جنرال ووساماً سوفيتياً.

لم يبق من بارزاني في العراق غير صيته، وقصصاً خرافية عن بأسه وقدراته الخارقة كوريث للسلالة النقشبندية. وفي كردستان كان يخيم الحزن ورائحة الهزيمة رغم المصايف الفارهة التي بنتها الحكومة الملكية على منحدرات سرسنك وشقلاء وحاج عمران وغيرها كاماكن استجمام لل العراقيين.

اذكر حديثاً مع مسن شارك، كجندى، في قتال بارزانين في الأربعينيات من القرن المنصرم، كان يعتقد، كغيره من الجنود، ان الملا مصطفى لا يموت لأنّه يحمل "حرز" النقشبندية الصوفية. كان الرصاص يتتساقط على جسده كحبات المطر ولا ينفذ الى اللحم. هكذا قال لي المسن الذي تناول لحم الخيول النافقة لأسبوع كامل حينما حاصر ربوته مقاتلو الكرد.

لكن الملا مصطفى، الذي صار جنرالاً بأمر من ستالين، عاد الى العراق بعد الانقلاب - الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨، وعزّز وكرم من قبل "الزعيم الأوحد" عبد الكريم قاسم، بعد ان صار الكرد شركاء في الوطن دستورياً وخطابياً وسياسياً، لم يهدأ له بال. كأنه صار محترف ثورات وتمردات وراثية، اطلق شرارة ثورة جديدة في

ايلول ١٩٦١ ضد الحكم الجمهوري وسائد من انقلبوا عليه في ٨ شباط الدموي ثم انقلب عليهم وانقلبوا عليه. سنوات طويلة لم تخمد النيران في كردستان ولم يعم السلام الا شهور قليلة من التوتر الذي يحمل في ذبذباته حرباً جديدة؟ تلك السنوات، المريمة لشمال العراق وجنوبه في حرب الأخوة، كانت الجبال للكرد والمدن للجيش الحكومي في النهار.

كان الملا – الجنرال قد صار حاكماً مطلقاً، لا هو من اليسار ولا من اليمين في أيام كان اليسار واليمين هما بوصلة الشعوب والحكومات والثورات. حتى رفاق ثورته لم يفهموا تحالفاته التي تتغير بفضل الفصول السنوية على انغام الفصول الأربع؟ بل وحتى البعض من ابنائه الذين فروا من الجبل الأشم الى سهل بغداد وعذب دجلة؟ أما الملا فقد صار كلَّ يوم في شأن؟ من شركات النفط البريطانية الى الشاه الى اسرائيل الى موسكو الى واشنطن الى بغداد البزار وبغداد حزب البعث بل والقاهرة في روح من الزمن. على حصانه كان يتتجول، احياناً، بين المقاتلين، من البيشمركة، كنبي او حكيم، ليوقد فيهم نار الحماس ومن مغاراته كلاله، مملكته السرية، كانت تنطلق الأوامر لمسيرات الحرب او السلام. اسطورة حية تقود شعباً معذباً توهنه بالمستحيل. ولعله، كل اسطورة كان مؤمناً بما في احلامه، لكن، كل الخيوط التي تنسجها الأساطير، فأنها تبقى هيئنة، هشة. هكذا في ساعات انهارت الأسطورة بعد اتفاقية الجزائر، بين الشاه وصدام حسين. تقطعت الخيوط التي كانت تحمل الثورة ورمزاً لها وسقط الهيكل كله على رؤوس من كانوا يحملونه كأعمدة: الشعب الكردي وحقه في العيش الكريم بسلام.

لم يكن هناك بحر ليعبره كما عبر موسى واليهوديون الى ارض ميعاد او صحراء تيه مشترك. بل مرات جبلية قاسية بين ايران والعراق، عبرها الملا مصطفى، بالسيارات، مع ثلاثة قليلة من رجاله، تاركاً شعبه حاسراً من السلاح والأمل، مكرراً تفاصيل هزيمة قديمة، لكن هذه المرة ليست الى موسكو ستالين بل الى واشنطن.

توفي الملا بعد اربع سنوات بعد انفجار مرارة الهزيمة في جسده في صورة سلطان قاتل. مات منفياً في حاضرة العالم الجديد الذي ليس فيه رائحة كردي واحد بل بقايا هنود حمر. مات وحيداً، مخذولاً، لا سلطة له، وكل منفي يقضى الوقت في ذكرياته عن الوطن الأم. توفي بارزاني وطعم الهزيمة المر على لسانه لسنوات اربع عجاف.

رحل بارزاني الى عالم الغيب لكن القضية الكردية بقيت في عالم الشهادة كنار تحت الرماد. ثم اشتغلت من جديد تحت راية أخرى ليست ببرزانية. عاد الأمل الملطخ بالدم لذرى كردستان بعيداً عن مملكة كلاله وقوانينها الأقطاعية. شئ من حداثة القرن وافكاره هذه المرة دخلت في صلب المناضلين. لكن هذا لم يدم طويلاً اذ سرعان ما استقيظت السلالة بارزانية على لعلة الرصاص الذي اطلقه خصومهم التاريخيين من جديد: الجاليون، نسبة لجلال الطالباني. عاد ابناء بارزاني الى مملكة الآباء، لأن ذلك نهاية بخصوص الآباء القدامي، فلم يتركوا غيرهم لقيادة الثورة التي اصبحت ملكاً يرثه الابناء عن الآباء، ومعهم عادت القبائل الكردية، وعادت خيوط العنكبوت لتنسج بيوتاً واهنة بين دمشق وطهران وواشنطن ولندن وباريس وبغداد. لأن قضية الكرد محكوم عليها بسلالة واحدة، ابد الدهر. سلالة قدت من معدن القيادة للشعب الكردي لكنها تخطى كل مرة لأنها تعتقد السراب ماشاء؟

لكنكم هزيمة سيمني بها الكرد ليدركوا انهم متساوون جميعاً في جمهورية معاصرة، عادلة، بلا طبقات قبilia ولا سلالات لأن القدر او قلة الحكم وضعف البصيرة كتب عليها ان تعيش لعنة تشبه لعنة الفراعنة؟

# تمهيد الطريق للانتخابات في محافظة كركوك

\*مايكل نايتيس وبلال وهاب

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى : ٢٠١٨/١/١٤

في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر، وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، دخلت قوات الأمن العراقية - بقوة - مدينة كركوك المتنازع عليها والغنية بالنفط، وأنهت أربعة عشر عاماً من السيطرة الكردية هناك. والآن، أصبح الحكم المحلي في حالة جمود بسبب المقاطعة الكردية لمجلس المحافظة. وتدهورت الأوضاع الأمنية بسبب التمرد الكردي الذي تفشى بسرعة، وهو الأول من نوعه منذ عام ٢٠٠٣.

وتشهد مدينة كركوك كل أسبوع أكثر من ست هجمات يقوم بها الكرد ضدّ قوات الأمن العراقية، سواء بالقنابل الصاروخية أو القنابل المزروعة على جانب الطرق أو قذائف الهاون أو عمليات الاغتيال.

ومن المقرر أن تجري المحافظة انتخابات محلية في ١٢ أيار/مايو للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، غير أنّ كركوك المتعددة الأعراق والثقافات أصبحت - أكثر من أي وقت مضى - أشبه ببرميل من البارود. وللمحافظة عليها من "الانفجار"، يتعمّن على السلطات العراقية والكردية نزع فتيل التوترات بسرعة والتوصّل إلى توازن مستدام - وفي هذا الصدد، ستحتاج إلى بعض المساعدة من الخارج.

## إنهاء الوضع الراهن

منذ سقوط صدام حسين، أجرى العراق انتخابات إقليمية في ثلاث مناسبات في الأعوام: ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. بيد، إن محافظة كركوك، التي هي في موضع تنازع خاص بموجب قوانين الائتلاف والمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، لم تجرِ أي انتخابات منذ عام ٢٠٠٥. وقد الغيت عمليات الاقتراع المحلية اللاحقة هناك لأسباب عملية وسياسية مختلفة. وقد منعت الكتل الكردية في مجلس النواب الاتحادي مراراً وتكراراً مرور اللوائح الانتخابية في المحافظة التي من شأنها أن تسمح لكركوك بالمشاركة في الانتخابات. وعلى وجه التحديد، عارضت تلك الكتل فكرة تقسيم مجلس المحافظة بالتساوي بين المجتمعات العرقية الطائفية الرئيسية الثلاث في المنطقة، يحصل بموجبها كل من العرب والتركمان والكرد على ٣٢ في المائة من المقاعد ويحصل المسيحيون على النسبة المتبقية وهي ٤ في المائة (ويجدر بالذكر إن التركيبة العرقية الفعلية في كركوك هي موضوع جدل محتدم).

ونتيجةً لذلك، بقي الحكم في كركوك على الشكل الذي حدّته انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عندما قاطع العديد من العرب السنة الانتخابات وحصل ائتلاف الأحزاب الكردية على ٢٦ مقعداً من مقاعد المجلس الإقليمي البالغ عددها ٤١ مقعداً.

ومنذ ذلك الحين، حصل الكرد على أغلبية لا مجال للطعن فيها في المجلس. وأصبحت المحافظة تحت إشراف محافظ كردي ورئيس شرطة كردي طوال هذه المدة.

بيد، أصبح هذا الوضع الراهن مُعرضاً للتهديدات في الأشهر الأخيرة. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، طلب رئيس الوزراء حيدر العبادي من مجلس النواب توجيه التهم إلى محافظ كركوك نجم الدين كريم الذي أُجبر في ما بعد على الفرار من المحافظة عندما قامت القوات الاتحادية بطرد قوات البيشمركة الكردية بعد ذلك بشهر واحد.

ويواجه كل من نجم الدين وريبار طالباني - رئيس مجلس المحافظة الذي ينتمي إلى «الاتحاد الإسلامي الكردستاني» - دعاوى قضائية تتعلق بقرار «حكومة إقليم كردستان» بتوسيع نطاق التصويت على الاستقلال الذي جرى في أيلول/سبتمبر ليشمل كركوك المتنازع عليها أيضاً.

وقد تولى نائب حاكم المحافظة - الذي يشغل منصبه منذ مدة طويلة - السياسي العربي رakan سعيد الجبوري، منصب محافظ البنيابة منذ تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من أنه سيتم على الأرجح استبدال طالباني بالمرشحة الكردية جوان حسن.

ولم يتمكن المجلس من عقد اجتماعاته منذ انطلاق العمليات العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر، لعدم اكتمال النصاب القانوني الذي يتطلب حضور واحد وعشرين عضواً، إذ يقاطع اجتماعات المجلس جميع الأعضاء الكرد البالغ عددهم ستة وعشرين عضواً.

وقد صرّ بعضهم أنه لا يمكن للمجلس أن ينعقد في كركوك في الوقت الذي تعيش فيه تحت الاحتلال العسكري الاتحادي.

أما فيما يخص الوضع الأمني في المحافظة، فقد تم تنسيق هذه القضايا من خلال لجنة ترأسها المحافظ بعد انهيار قوات الجيش العراقي في حزيران/يونيو ٢٠١٤.

وتلقت اللجنة مساعمتاً أساسية من قادة البيشمركة وقائد شرطة المحافظة الكردي من مدينة كركوك العميد خطاب عمر عارف، في حين تولت السلطات الكردية السيطرة الكاملة على حقول النفط المحلية. ولكن منذ تشرين الأول/أكتوبر، أُنشئت "قيادة عمليات" جديدة في كركوك في القاعدة العسكرية الاتحادية القديمة "K-1" برئاسة اللواء علي فاضل عمران، وهو عضو عربي في «منظمة بدر» وقائد سابق للفرقة الخامسة التي مقرها في ديالى. وإلى جانب اللواء عمران، يُمارس اللواء الركن معن السعدي، قائد "اللواء الثاني" التابع له "قوات العمليات الخاصة العراقية"، عملية فرض القانون على القوات الاتحادية في المنطقة. ومع ذلك، ففي أغلب الأحيان، تم إبعاد قوات الجيش والشرطة الاتحادية عن مدينة كركوك منذ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهو الأمر بالنسبة لقوات الأمن الكردية.

### خيارات السياسة الأمريكية

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية بقوة جميع الأطراف بضرورة الحكم المشترك في كركوك وغيرها من المناطق الأخرى المتنازع عليها، إذ قالت: إن "إعادة تأكيد السلطة الفدرالية على المناطق المتنازع عليها لا يغير وضع هذه المناطق بأي شكل من الأشكال. فهي ستظل موضع نزاع إلى أن يتم إيجاد حل لها وفقاً للدستور العراقي". وإلى حين يتوصل الطرفان إلى اتفاق، نحث كل منهما على إجراء تنسيق كامل بغية ضمان الأمان وإدارة هذه المناطق". ومنذ ذلك الحين، حافظ الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة على بعثة استشارية عسكرية صغيرة في قاعدة "K-1". والآن، يتعين على واشنطن أن تضع الأسس البلاغية والعملية لسياسة أمريكية طويلة الأجل في كركوك.

وفي الوقت الراهن، يتتصدر الحفاظ على الحد الأدنى من الأمن كافة الأولويات. فاعتباراً من عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة بمحمود رائعاً للحد من مخاطر الصراع العرقي الحاد في كركوك، واستثمرت رئيس مال دبلوماسي وعسكري لوضع حد نهائي لمخاطر التصعيد.

وفي عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، أنشأ الجيش الأمريكي "الأالية الأمنية الثلاثية المشتركة" بين الولايات المتحدة والعراق والكرد للحد من التوترات خلال الانتخابات المحلية التي جرت في شهر آذار/مارس. وتطلبت "الأالية الأمنية المشتركة" قيام القوات الأمريكية بدوريات مشتركة وإبقاء نقاط التفتيش في الشوارع الخطيرة في كركوك.

أما الظروف الحالية فتختلف كثيراً عن الأيام التي كان يتواجد فيها أكثر من ١٠٠ ألف جندي أمريكي. ولكن ضرورة وجود مراقب عسكري دولي والحاجة إلى التنسيق في كركوك لم تتضاءل.

ومن ثم، ينبغي إنشاء "آلية أمنية مشتركة" مع فريق عمل رفيع المستوى يجمع مكتب المحافظ، ومجلس المحافظة، و"بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" ("يونامي"). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تواجد "مركز تنسيق مشترك" مع "مقر دائرة شرطة كركوك" في القاعدة الجوية الإقليمية في مدينة كركوك بهدف تضافر جهود القوات الاتحادية وقوات المحافظة والقوات الكردية. وسينصب التركيز الأولى لهذه الآلية الجديدة على تطوير تعاون أفضل قبل الانتخابات المزمع إجراؤها هذا العام.

أما المسألة الأكثر تعقيداً فهي إذا كان سيتم إجراء انتخابات في كركوك، ومتى وكيف سيتم ذلك.

وتماشياً مع (القانون) الذي يحدد عدد المقاعد وفقاً لعدد السكان، والذي تم تشييده على المستوى الوطني منذ عام ٢٠٠٥، ستؤدي الانتخابات الجديدة إلى خفض عدد المقاعد في مجلس محافظة كركوك من واحد وأربعين مقعداً إلى أقل من ثلثين. بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج الانتخابات الوطنية في كركوك في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ إلى أن الفصائل الكردية قد تفوز بالأكثرية أو بالأغلبية الضئيلة من هذه المقاعد، ومن المؤكد أنها لن تحظى بالمكانة القيادية التي تتمتع بها اليوم.

وفي هذا الإطار، قد يشعر بعض المراقبين بالقلق من أن تؤدي مثل هذه التغيرات السياسية الجذرية إلى قيام مناخ خطير من الانتخابات المحلية ذات القدرة التنافسية العالية التي قد يُنظر إليها كتعداد رسمي على الأساس العرقي. وإذا نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى، كانت هناك حاجة لتحديث نشاط مجلس كركوك منذ فترة طويلة، كما يمكن للعضوية الأكثر توازناً أن تقدم مرشحين بتوافق الآراء لرئاسة المحافظة والمجلس.

وإذا انطوت الانتخابات غير المنظمة على مخاطر شديدة، قد يعود قانون انتخابات المحافظات إلى التقسيم الذي سبق ذكره أي ٣٢ و ٣٢ و ٤ في المائة بين الكتل العرقية.

وأياً كان الأمر، يتعين على الولايات المتحدة و"بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق" أن يشجعوا المشرعين العراقيين على إدراج ترتيبات لكركوك في مشروع قانون انتخابات المحافظات الذي يقومون بتعديلاته حالياً. وقد طلب مجلس النواب العراقي من مجلس كركوك توفير مدخلات بشأن هذه المسألة، غير أنه لا يمكن استقاء أي مساهمات إلّا بعد استئناف الهيئة المحلية عملها.

وبالتالي، يُعد تفعيل مجلس كركوك أولوية أخرى بالنسبة لواشنطن ولـ "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق"، وهو أمر لن يحدث إلى أن يحصل الأعضاء الكرد على ضمانات بعدم اعتقالهم بسبب دورهم في استفتاء «حكومة إقليم كردستان» أو التهم ذات الصلة. وب مجرد انعقاد المجلس، فإمكانه أيضاً انتخاب محافظ جديد، سيكون كردياً على الأرجح. وستكون جميع هذه المهام أسهل لو رأى الكرد دلائل تشير إلى وجود تنسيق أمني تحت إشراف دولي.

وعلى المدى البعيد، يجب على الاختلاف إلّا ينسى الاتفاق العرقي الأساسي الوارد في المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، الذي دعا إلى حل النزاعات المتعلقة بالملكية ومقر الإقامة، وإجراء إحصاء سكاني، واستفتاء حول المستقبل الإداري لكركوك، فضلاً عن التغيرات المحتملة في الحدود.

كما ينص الدستور بوضوح على أن حقول النفط في كركوك يجب أن تدار من قبل الحكومة العراقية، لذا يتعين على جميع الأطراف الموافقة على هذا الشرط خلال المفاوضات التي تدعمها الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية خاصة، بصفتها المحتل السابق للبلاد وال وسيط الذي أسهم في ولادة الدستور، وذلك لكي تضمن وفاء العراقيين بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ١٤٠ عند معالجة النزاعات على كركوك وغيرها من المناطق.

و قبل الانسحاب العسكري الأمريكي في عام ٢٠١١، أقامت واشنطن قنصليّة في "قاعدة كركوك الجوية الإقليمية"، وقيمت خيار الاحتفاظ بمحطة دبلوماسية هناك فيما بعد، كما حصل في البصرة وأربيل. وقد يكون من المفيد إعادة النظر في هذا الخيار في ضوء التطورات المحورية في كركوك، حيث أنّ خطر معاودة ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» ونشوب صراع جديد بين القوات الاتحادية والكردية يبرر وجود بعثة مراقبة أمريكية مستمرة.

\*مايكل نايتس هو زميل "ليفربول" في معهد واشنطن، وقد عمل في جميع محافظات العراق.

\*بلال وهاب هو زميل "سوريف" في المعهد.

## الاستقلال وجع الكردي ومساته

\*آزاد عنز

صحيفة (الحياة) ٢٠١٨/١/١٤:

جغرافية الشمال الكردي الملحق بتراب العراق المركون في الجنوب الكردي الكلي تصرخ من باطن حنجرتها. تراب يصرخ. تاريخ يصرخ. كرد الجبال يصرخون ويقرعون ظاهر الطناجر بالحجارة في شوارع كردستان وأزقتها. إرث ثوري أيضاً يصرخ من كهوف الجبال الضامنة سلامه الكردي وعافيته. صرخ متضاد على عجل، وصيحات مطالبة برفع العلم الكردي ليهتز وحيداً على التراب الكردي، لا يخاصمه في ذلك علم الجار والشريك المنازع. صرخ لا لبس فيه ولا غموض. نعم صرخ مطالب باستقلال الكردي في طعامه وشرابه ولباسه وأبقاره وتبيغه وهزائمه ونومه على فراشه بعد الهزيمة. لا الصرخ يسعف الكردي في تيهه ولا الصيحة أيضاً. أي صيحة أطلقها بارزاني الابن كي تُعاقب عليها ملّة الكرد برمتها؟

أي جريمة نسجها الكردي في سرّه وعلنه كي يُعاقب عليها جماعة وأفراداً؟

نعم، إحقاق الحق الكردي جريمة لا تغتفر. هكذا لا يحق لك أن تنام وحيداً على فراشك وتنعم بالرخاء. أي باب من أبواب القيامة قرعها بارزاني لينقض عليه وعلى ملته من يدعى الجيرة والشراكة، وأحياناً الأخوة. عن أيأخوة يتحدثون هؤلاء الحمقى؟ أي باب قرعت ليستقبلك الجحيم من أوسع أبوابه ونوافذه؟ لا بأس...

أي قيامة عجل الكردي في إبرامها ليبقى وحيداً مرتبكاً لا خيال يسعفه ولا صواب؟ كيف للجار والشريك وللأخ العربي والتركي والفارسي أن يعاقبوا أخاهم الكردي على حق شرعي وقانوني؟ كيف لهم حرمان ملّة من الهواء والطعام والشراب لتموت جوعاً إلى أبد الآبدية؟ لا عليك. ولكن، يقيناً، كرد الجبال والكهوف سيدخنون لفافات التبغ ويطاردون دجاجاتهم بالحجارة بعد أن يملأوا بطونهم بتراب كردستان. هكذا هم الكرد سيأكلون التراب الكردي إلى حد الشبع.

لكن الكردي لم يكن يدرك أن خديعة الاقتراع على الاستقلال في طناجر الديموقراطية قد نسجت على الأرض الكردية لتكون مصيدة تنقض على الأجساد الكردية وتقدم مأدبة عشاء مليئة بالتوبيل لإيران وظلالها. خديعة ومصيدة تقابلتا لجرّ الكرد إلى مأساة أخرى بعد أن تم تفويضهم، نيابة عن العالم، لمحاربة الإرهاب المصطنع، إرهاب كان لا بد منه لتمزيق المنطقة الممزقة أصلاً، ففرق الكردي نفسه بنفسه بأيدي كردية.

كركوك يا وجع الكردي ومساته. تراب متنازع. هواء متنازع. ثروة متنازعه. قضية برمتها متنازعه. كل أمة مكلفة باسترئاجها إلى أصلها اللغوي، لكن الكرد لم يسترجعوها إلى بلاغتها الأصلية، وإنما أسلفو مراراً بأنها شريانهم النابض.

لكن، كيف لكردي أن يخدع كردياً آخر مثله شريكاً له في النعمة والبلاء؟ كيف له أن يطعن أخاه نيابة عن عدوه؟ طعنة الغريب في رئة الكردي اعتيادية تجرفها الرياح في هبوبها الأخير، لكن طعنة الكردي للكردي لا تلتئم. طعنة الكردي في خاصرة الكردي لا تلتئم. طعنات متتالية. طعنة هنا وطعنة هناك وطعنة بالوراثة ورثها الطاعن من أسلافه. نزيف مستمر يجرّ خلفه ويلات وصرخات لا تلأم.

\*كاتب كردي سوري

## الكرد مَطْيَّة العاطفة؟

\*غمكين محمد زكي مراد

صحيفة (الحياة) : ٢٠١٨/١/١٥

للكردي، عُرفاً، سِمة الصخر من الجبال. لمُحِيَّا الكردي أرق الحياة كلها. لروح الكردي فرح الولادة في الموت، كل ما للكردي من مشاعر وأحساس وملامح ليس بمقدورها أن تترجم طغيان العاطفة في كيانه! بها ومن ورائها وبتأثيرها، لا يقر للكردي قرار صائب في المحن وتقرير المصائر حين يحتاجه الجسم. عبر تاريخه الطويل جداً كان الكردي مَطْيَّة غيره، على حسان عاطفته، حيث يوصل هذا الغير إلى مُبتغاه وينسى الكردي نفسه، والأمر من ذلك انقلاب الواصل به عليه، ومن ثم إن تمكن جعله قرباناً لغاياته الدفينة في وسيلة سياسته.

ليس للكردي في خضم عاطفته أي غد، وهو يخوض ساحات الوجى على أرضه الآن وفي ما مضى وعلى جبهات شتى، ويسبح في بحر السياسة العالمية التي خذلته في كل مبادراتها واتفاقياتها المبرمة عبر هذا الولل العالمي، ما لم يطعن في قلبه خنجر التمرد على ذاته، مُجَسَّداً في عاطفته، ويقطع شريان حياتها.

الكرد شعب كأي شعب آخر، متتنوع في كينونته ومختلف ومشترب، في كل مناحي الحياة، وفي مجال السياسة كأي شعب أيضاً سيخرج منه: المناضل والعميل والخائن والقoward والسارق والصادق... بالتالي لا تستقيم قضية الكرد من دون طفو النسبة العظمى من الشعب فوق كل التصنيفات، والسير فقط وراء حلم راود صغير الكرد وكبيرهم، في وطن يلم شملهم، ولتأتي كل الخصال السابقة بعد ذلك، لكن، بصياغة شعورية أخرى غير العاطفة المستدامـة، لـمـاً في أي فاجعة أو نقاً في أي موقف أو فتنة لأـي حدث.

لا يمكن أن يكون للكردي أي غد، ما دام يستمد إيمانه من منبع لا مستقر له أبداً، أي الإحساس فقط، من دون الانغماـس في فعل واضح ونقي يتجاوز الأعيـب السياسيـين الدوليين ويتصدمـهم، -ولا أقصد القوة أبداً-، وذلك في التحكم بإرادتهم الضيقـة في إطارـها الخاصـ، كقادة أولاً، ثم كتيارات ثانيةـ، ولا بد من الخروج من أي صف أو جهة حزبيةـ شعارـها فقطـ: التعلمـ في كيفيةـ خدمةـ القضيةـ ومنـ ثمـ تجيـيدـهاـ فيـ إطارـ ضـيقـةـ وذلكـ بشـخصـنةـ المسـألـةـ بـحـكمـ الـحلـ والـرـيبـطـ فيـ يـدـ منـ يـبـتـغـونـ كـتمـ أـنـفـاسـ الكرـديـ، وإنـ كانـ رـهـيـناـ وـراءـ ستـارـ خـلـبيـ منـ الوـطـنـيةـ والنـضـالـ.

عبر كل التاريخ الكردي وكل تجارب الكرد، كان السيناريـو نفسه يتكرـرـ فيـ بـقـائـهمـ خـارـجـ الحـدـثـ التـارـيـخيـ،ـ الحـادـثـ فيـ آـنـهـ،ـ وـلـمـ تـكـنـ عـبـرـةـ لـرـسـمـ آـنـ أوـ غـدـ يـخـتـمـ فـيـهـ دـمـ الـكـرـديـ نـشـوـةـ،ـ دائـماـ كـانـ الـعـوبـةـ فيـ الـلحـظـاتـ الـحـاسـمةـ منـ الـحـدـثـ التـارـيـخيـ،ـ نـتـيـجةـ الـانـجـرـارـ وـراءـ عـاطـفـةـ أوـ حـتـىـ نـزـوـةـ الشـخـصـنـةـ الـلـعـيـنـةـ،ـ إـلـاـ فيـ مـاـ نـدرـ سـيـاسـيـاـ.

# إقليم كردستان مرتبط بروجافا وباكور كردستان قدرنا يجمعنا

\*عثمان بايدمير

## سيبقى مام جلال في قلوب الکرد وكردستان ملي الحياة

### أستطيع القول إن الحزب الوحيد المعارض داخل البرلمان هو حزب الشعوب الديمقراطي

صحيفة Buyerpress ٢٠١٨/١/١٥

#### - من هو عثمان بايدمير؟

ولدت في العام ١٩٧١ في إحدى قرى آمد، ولو سألتني عن هويتي لقلت أنا واحد من خدموا ويخدمون القضية الكردية، وكذلك - للأسف - فإن معظم مراحل حياتي قد قضيتها في قلب النضال، وأصبح لي على أقل تقدير أكثر من خمس وعشرين سنة من الخدمة والنضال في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة.

بدأت الدراسة الجامعية في العام ١٩٩٠ في جامعة "دجلة" كلية الحقوق، وبعد أن أنهيت دراسة الجامعة في العام ١٩٩٤ وبعد أيام أصبحت عضواً في لجنة حقوق الإنسان، وبعد ثلاثة عشر يوماً انضمت إلى إدارة اللجنة، ومن يومها وأنا في قلب النضال.

أستطيع القول: "أن حياتي السياسية بدأت تقريراً في بداية التسعينيات من القرن المنصرم" لأن الإنسان في الشرق الأوسط - وفي كردستان خاصة - يولد ويبداً حياته من قلب السياسة، وأن الطفل في كردستان يبلغ حدّ الوعي باكراً، على العكس من أوروبا، إذ على المرء أن يبلغ الثامنة عشرة حتى يعي ما حوله أما في كردستان فإنّ الطفل يعي ما حوله في سن الثامنة".

#### - ماذا عن حزب الشعوب الديمقراطي، البرامج، الأهداف، والمواقف؟

الآن، في جميع أنحاء تركيا، المشكلة الأكبر هي تسوية القضية الكردية، ويقيناً إذا لم تحل القضية الكردية في شمال كردستان فإن السلام والديمقراطية لن يتحققان، لذا فإنّ حزبنا يبني وجوده على تعدد اللغات والثقافات وكل المكونات والهويات تبني على المساواة فيما بينها، لذا نقول أنه في جميع الشرق الأوسط الشعوب مختلفة في كل شيء، لكنها متساوية في الحقوق. لو نظرنا بهذه النظرة وتعرّفنا على طبيعة كل شعب، فسيغدو ذلك أساساً للمساواة، وحزبنا طبعاً يمارس المساواة بين الرجل والمرأة، ويحمي حقوق الأقليات وحتى حقوق الطبيعة.

نطالب بالحرية للكرد، وندافع عن السلام والديمقراطية لبقية الشعوب من ترك وفرس وعرب، لأنّنا مؤمنون إنّ لم يتحرر الشعب الكردي فلن تهتم جميع الشعوب بالهدوء، لذا فأنتا في حل المشاكل تتبع نهج الحوار.

- يمر حزب الشعوب الآن في ظروف حساسة ولا سيما بعد اعتقال رئيسه، ترى لم وصلت الحالة بهم إلى هذا المستوى، وأين توقفت النقاشات بينكم وبين الحكومة؟

للأسف الشديد. أستطيع القول أنها المرة الأولى في تاريخ تركية التي تحوز فيها بمساندة الشعب الكردي على ثمانين كرسياً، وهذا خلق خوفاً لدى الدولة، لأنّها كانت تقول أن هذه الدولة قومية، ونحن كنا نقول ن هذه الدولة ليست دولة خاصة بقومية واحدة وإنما دول متعددة القوميات والاعتقادات والثقافات، وبعد أن دخلنا البرلمان بثمانين كرسياً، فإن الدولة التركية رأت ذلك تهديداً لها، وأرادت أن تنهي حزبنا، وفكرة لذا أرادوا أن يخلقوا المشاكل في تركيا.

طبعاً هناك سبب آخر، وهو أنّ أخوتنا الكرد في روجافا يمضون نحو إدارة أنفسهم ويتصدون لداعش في مقاومة كبيرة ومبركة، لذا رأت الحكومة في وجود حزب الشعوب وتقدم الكرد في كردستان روجافا تهديداً لها، ولذا أعلنوا مباشرةً أن روجافا بالنسبة لهم خط أحمر.

من جهتنا نحن حددنا موقفنا بأن مستقبل سوريا الديمقراطي لا يتحقق إلا بوجود وإرادة الشعب الكردي والإدارة حق جميع الشعوب ومنهم الشعب الكردي في روجافاي كردستان، وهذا أصبح سبباً لأن تبدأ الحكومة بالقتال في شمال كردستان، وكان من نتيجتها اعتقال خمسة آلاف مناضل من حزب الشعب الديمقراطي، وكذلك اعتقال ٧٥٠ ممثلاً للحزب من الإداريين، وزوج ثمانية وثمانون من رؤساء البلديات الذين تم انتخابهم من قبل الشعب في السجون، وكذلك اعتقال الرئيسيين المشتركين والناطق الرسمي للحزب، إضافة إلى اعتقال عشرة برلمانيين، وإبعاد وفصل ستة برلمانيين من البرلمان.

ومع ذلك ورغم كل التهديدات فإن مساندة الشعب لحزينا يزداد يوماً إثر يوم، لأنه لم يحقق أي دكتاتور أو نظام عن الظلم والتهديدات أهدافه، أقول بهذه الممارسات لن يتحقق الا "MHP" والـ "AKP" أهدافهما.

الخلاصة، إننا - كحزب الشعب الديمقراطي والشعب الكردي - نناضل في سبيل الحفاظ على ثلاثة أشياء في بلادنا "أولها المساواة لكل الشعوب، للرجل والمرأة، للأديان، ثانية الحرية للشعب الكردي، ونطالب بتحقيق العدالة لجميع شعوب الشرق الأوسط، بكرده، عربه، سريانه، وأرمنه، ولجميع الأقلية".

نطالب حكومة أنقرة الآن بحقوق التركمان في كركوك، ونحن نرحب بها، ونقول يجب أن تكون حقوق التركمان حقوق الكرد في كركوك، وحقوق السوريان، لا بأس بذلك، ولكن ماذا عن حقوق أربعين مليون كردي، حقوق خمسة وعشرين مليون كردي في شمال كردستان، حقوق الشعب الكردي في روجافا كردستان.. نحن نطالب لجميع الشعوب والأقلية بالعدالة والمساواة.

- حصلتم في الانتخابات الأولى على ثمانين مقعداً في البرلمان، وهذا ما لم يرق لأردوغان الذي أعاد إجراء الانتخابات حيث حصلتم في المرّة الثانية على أصوات وكراسي أقل في البرلمان، ماهي الأسباب يا ترى، أهي سياسات أردوغان، الشعب، سياسات حزبكم، أم هناك أسباب غير معروفة، نرجو توضيح الأمر؟

حينما خاض حزب الشعب الديمقراطي الانتخابات في العام ٢٠١٥، فإن حكومة أردوغان لجأت إلى أساليب كثيرة عدائية وتهديدات كثيرة، أستطيع القول إننا تعرضنا لهجمات في أكثر من أربعين منطقة، لجأوا إلى التفجير في مسيراتنا ولقاءاتنا في آمد، حيث استشهد خمسة أشخاص وجرح أكثر من أربعين شخص. حاولوا افتتاح وخلق صراع في مدينة أكري بين الجنود الأتراك والكريلا، فجعل الشعب من نفسه دروعاً بشريّة وحال بينهما، وكانت النتيجة استشهاد مدني. هاجموا مبانينا في أضنة وميرسین، حاولوا خلق معركة في ٧ حزيران ٢٠١٥ حتى يتهم حزب الشعب بذلك، ويسحب الشعب ثقته منه. كانت هذه خطّة الحكومة، لكن الشعب لم ينصاع لها، ولم ينجر إليها، ولم يتورّط في القتال، وكذلك أحزابنا الكردية، وهذا أضحى سبباً لفشل خطّة و لعبة الحكومة، وأستطيع القول أنه بسبب مشروع حزب الشعب الديمقراطي بين العامين ٢٠١٣ - ٢٠١٥ الذي دعا إلى السلام دون شروط ودون قتال استطاع دخول البرلمان بهذه القوّة. لأنه لم يكن هناك قتال، وصراعات، وقتل، فإن السياسات العنصرية لم تكن تؤثر على الشعب، وحتى يبقى حزيناً تحت الضغط ولا يحصل الشعب الكردي في روجافاي كردستان على مكاسبه وأهدافه فإن الحكومة أزالت مشروع السلام من سياستها، وقامت في الثاني والعشرين من شهر تموز من العام ٢٠١٥ بتغيير على حدود برسوس، وكانت النتيجة استشهاد ثلاث وثلاثين شاباً من كردستان وتركيا، كان هدفهم تقديم المساعدة الطبية والتعليمية لأطفال كوباني، بعد ذلك قتل شرطيان في مدينة ويرانشاه من قبل أيد الغدر الآثمة، وهذا كلّه كان أساساً للبدء بالقتال، وفي تلك الأثناء كانت الحكومة تريد تجريم حزب الشعب بذلك وتتنفذ جميع سياساتها العنصرية وتفشل من قوّة وعزيمة حزب الشعب، ورغم ذلك، ورغم كل الممارسات السابقة لم تستطع تحقيق ما كانت تصبو إليه، واستطاع حزيناً الحصول على ستين كرسياً في البرلمان.

طبعاً كان حزب "AKP" يهدف إلى خلق الاقتتال ثانية، وإلقاء التهمة على حزب الشعب وبالتالي إفشاله، ولكنه لم يستطع تحقيق ذلك.

- إن الخلاصة، ما هو سبب عدم حصول حزب الشعب على ثمانين كرسياً كما المرّة الأولى؟

السبب كان القتال والتهديد والهجمات، إذ روج لفكرة أنّ من يمنع صوته لحزب الشعب فهو يقوم بجريمة كبيرة، وتهمنه عظيمة. هكذا كان التقييم والترويج من قبلهم، ولكن مع ذلك ساند الشعب حزب الشعب ومنحه صوته.

– تغيير وضع أردوغان وسياساته المجنونة الآن ولا سيما تهدياته لإقليم كردستان بخصوص الاستفتاء، كيف تنتظرون لها.  
نود أن نعرف لماذا قاتلتم داخل البرلنار وما كان موقفكم؟  
قلتها بدايةً، ما قلناه ونقوله، أن كل الشعوب متساوية في الحقوق، حق الاستقلال، وتقدير المصير، حق دولي وشرعي وطبيعي، ونحن نقول من حق الشعب الكردي في باشور كردستان أن يعبر عن إرادته، وكذلك الشعب في روحاً فاي كردستان.

نـحن نـحـترـم ما يـقـرـرـه الشـعـب وـنـضـع هـذـه الإـرـادـة تـاجـاً فـوـق رـؤـوسـنـا، أـمـا حـكـومـة AKP الـتـي تـدـعـي أـنـهـا تـسـانـد الشـعـوب المـضـطـهـدة، وـتـسـانـد حـتـى حـقـ الشـعـب العـرـبـي في فـلـسـطـين، لـمـاـذا تـتـغـيـر مـوـاقـفـكـم إـذـا حـيـنـما يـتـعـلـق الـأـمـر بـالـشـعـب الـكـرـدي، وـكـذـلـك الـأـمـر بـالـنـسـبـة لـلـيـسـارـيـن الـذـيـن يـرـفـضـون حـقـ الشـعـب الـكـرـدي، لـذـا نـحـن نـنـظـر إـلـى الـأـمـر عـلـى أـنـهـا حـقـ شـرـعيـ.

للأسف، فإن موقف أحزاب "MHP- AKP- CHP" حول القضية الكردية وتسويتها وحلها - بكل تأكيد - متشابهة تماماً، تتحد مواقفهم حينما يتعلق الأمر بالكرد قضيتيهم، وتكون نظرتهم سلبية، وعدم تحمل للأمر الواقع. لذا أستطيع القول إن الحزب الوحيد المعارض داخل البرلمان هو حزب الشعوب الديمقراطي.

**– كيف كانت ردود أفعالهم حين أيدت الاستفتاء في إقليم كردستان داخل البرلمان؟**

لا أخفيك، أصابتهم حالة من الهisteria، لم يبق شيء حتى يلقي بي رئيس البرلمان خارجاً، كان على وشك ذلك صراحة، وطلب مني الاعتذار الفوري، فقلت له لا بأس، دعني أكمل حتى النهاية، لتعرف ما سأقوله.

أقولها ثانية، أنا مُصرّ على كلامي وموقفي، وأعيده، لأنها كانت الحقيقة، ليس بوسع المرء أن يدير ظهره لها، مهما كانت النتائج، علينا أن نمشي بموجبهما.

أقولها صراحة، لو أن هناك مطالبة بحقوق الشعب التركماني في باشور، فإن أنقرة كانت ستتصفح لهم، ولو أن استفتاء الأقلية كان متعلقاً بالشعب التركماني لصافت أنقرة لهم وساندتهم بكل قوتها، إذاً ماذا يعني ذلك؟ لا تفسير للحالة سوى أنها عداء للشعب الكردي. على الأقل في الخمس سنين الأخيرة فإن حزب AKP يعادي جميع الكرد، لا يهمها اسم الحزب أياً كان، ولا يهمها الكرد في أي جزء، فقط يكفي أن يكونوا كرداً حتى تعاديهم الـ " – AKP MHP" ، وهذه هي ستراتيجيتهم، لقد أزيل القناع الذي كان يغطي وجوههم، وهناك شيطان أسقطا ذلك القناع، أولهما معركة كوباني، وثانيهما استفتاء الأقلية.

الشعب الكردي لا يعادي أي شعب آخر، ولكنه لا يرى نفسه أقل شأنًا من أي شعب آخر، لن تكون سلطة على أي شعب، وكذلك لن نرضى أن تكون عبيداً لأي شعب. نحن فقط نطالب بالمساواة في الحياة والعيش، لهذا يحتاج الكرد الآن إلى وحدتهم وأن يتتفقوا على نقاط مشتركة، لا قوّة تستطيع صون إقليم كردستان سوى الاتفاق الكردي – الكردي، وكذلك روجافا. لا نطالب أن تتحد كل الأحزاب الكردية في حزب واحد، وإنما أن تتحد هذه الأحزاب قدر المستطاع في أحزاب عدّة.

عليها أن تكون كلمتنا واحدة في النقاط المشتركة، والمصالح القومية، كمثال يجب أن تكون للأحزاب الكردية في روجافا استراتيجية موحدة، تتتألف من عدة نقاط ومواد، ليسيروا على نهجها، وتكون هذه الاستراتيجية مشتركة بين الجميع، وكذلك في شمال وشرق كردستان، يجب بناء مؤسسة تجمع الأحزاب الكردية، ولنفسها بالمؤتمر القومي أو تحت أي مسمى آخر، توضح فيها النقاط والمطالب التي يتفق عليها الكرد في الشرق الأوسط، وكذلك مطالب الكرد في جميع أنحاء العالم.

ساندت جميع الأحزاب الكردية في باكور كردستان رأي الشعب في استفتاء الإقليم واحترمه، وكذلك تُولي هذه الأحزاب الأهمية والاحترام لرأي الشعب في روجافاي كردستان وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ الشعب الكردي واحد، وبقلب واحد، فلم تختلف الأحزاب على بعض في النقاط ولا تتفق؟

وَدْعَنَا بِالْأَمْسِ مَام جلال الذي أحنى له هامتي بكل احترام لأنه بذل جهداً كبيراً في سبيل القضية الكردية، ويجب  
الآن ننسى أنه كان له بصمة كبيرة في السعي للاتفاق الكردي - الكردي، بصراحة، رأيت أمس كيف يكون الموت سبباً

لحياة البعض مرة أخرى، لقد ولد مام جلال أمس مجدداً، في قلب أربعين مليون كردي مرة أخرى، وسيبقى في قلوب الكرد وكردستان مدى الحياة.

ناضل مام جلال بالأمس نضالاً كبيراً، تمثل في حضور كل الأحزاب الكردستانية معاً، جمعتهم نفس المشاعر والأحساس، علينا أن نحافظ على هذه الوحدة ونتابعها مستقبلاً، لو استطعنا أن نحافظ على هذه الوحدة، ثق تماماً أنه لا أحد يستطيع النيل من الكرد مهما كانت التهديدات قوية وخطرة.

#### – كيف تقيّمون وتتابعون الوضع السياسي في روجافا كردستان والمكتسبات التي حصل عليها الكرد؟

قبل كل شيء، أشكر جميع الشعب الكردي والمناضلين في روجافا، لأنهم يحمون وطنهم أولاً، ويحمون كرامة الإنسانية ثانية، وأنا واثق أن الكفاح المسلح على وشك الانتهاء، وسيبدأ الكفاح الدبلوماسي. وعلى الكرد في تلك المرحلة من الكفاح والنضال المسلح – فدتكم روحي ونفسي – أن يكونوا موحدين، يجب أن تكون الدبلوماسية مشتركة بينهم، حتى لا تذهب دماء الشهداء سدىًّا، لذا فهي أيام وأوقات لها خصوصية جداً في روجافا، أقولها بلهفة قلب كبيرة، لأن مستقبل وقدر باكور كردستان أيضاً مرتبط بمستقبل روجافا كردستان، وكذلك قدر إقليم كردستان أيضاً مرتبط بروجافا وبباكور كردستان، قدمنا يجمعنا.

اتفاقية سايكس – بيوكو قسمت جسمنا وحتى عقمنا إلى أربعة أجزاء، واليوم بعض الدول الاقليمية وبالأخص الدول المجاورة تحاول العمل على استمرار اتفاقية سايكس بيوكو.

#### – كيف تقيّمون مستقبل القضية الكردية في روجافا كردستان؟

القضية الكردية وصلت إلى المستوى الدبلوماسي، ومثلاً قلت إذا بنينا دبلوماسية مشتركة فإنها ستتحقق أهدافها وستبقى. طبعاً النجاح وحده لا يكفي، لكن يجب المحافظة على ذلك النجاح والاستمرار فيه، وهو النجاح بعينه.

برأيي، أنه سيبدأ العمل الدبلوماسي بعد فترة قصيرة وستظهر الشروط الدبلوماسية، وأعتقد أنه دون الكرد لن تكتمل مشاريع السلام في روجافي كردستان. كما نرى ويرى العالم أجمع أن المعادي الوحيد الأكثر شراسة للكرد الآن أنقرة، وإذا اتفق الكرد فهو سيعهم حينها إفشال مخططات أنقرة أيضاً.

#### – كيف تقيّمون سياسات حزب الاتحاد الديمقراطي في روجافا ولا سيما مع الأحزاب المعارضة؟

كحزب الشعوب نقترح أن لا نستخدم لغة التهديد والوعيد ضدّ بعضنا كأحزاب كردية، المعارضة حالة ديمقراطية، ولكن ليس من حق أي حزب كردي أن يعادي الحزب الآخر، الشعب لا يطلب منا هذا، إنما يطلب ويتمنّى العكس، ولو سألتني عن العداء بين الأحزاب الكردية في أي جزء كردستاني، لقلت أنه من المحرمات. واقتراح لي جميع إخوتي وأخواتي السياسيين في أجزاء كردستان الأربع أن نطور الديمقراطية فيما بيننا.

#### – ماذا عن المشروع الفدرالي في روجافا كردستان؟

رأي الشعب في روجافا كردستان موضع احترام وثقة لدينا ونحن نسانده، ما يهمّنا هو رأيهم، لأنّ أهل مكة أدرى بشعابها.

برأيي الفدرالية مناسبة لروجافا، وهو حلّ مقبول، لكن يجب أن تندرج، تكون ذات مضمون، لأنّ الشعب الكردي فشلت ثوراته عشرات المرات بينما كانت فارقة من محتواها.

#### – كلمة أخيرة للشعب الكردي والسياسيين الكرد في روجافا كردستان؟

أقولها لجميع الشعب الكردي وجميع السياسيين الكرد أن خلاصنا وخلاصكم في الاتفاق، الاتفاق، الاتفاق، وأقصد الاتفاق الكردي. توحدوا أيها الكرد، إن لم نتحد، كما قال الشاعر أحمد الخاني، سنفشل واحداً واحداً. سنتحد بإذن الله وستكون الحرية من نصيب الكرد، وسيكون الأمان والديمقراطية من نصيب جميع شعوب المنطقة.

\* أجرى الحوار: قادر عكيد - نشر هذا الحوار في العدد (٦٧) من صحفة Buyerpress

## إشكالية وجود كردستان تاريخياً

\*د. محمود عباس

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/١/١٥

في عام ١٩٨٦ كنا مجموعة من الطلاب الكرد، الدارسون في الاتحاد السوفياتي، نقاضي العطلة الصيفية على ساحل البحر الأسود، بالقرب من المنطقة المزمع عقد المؤتمر السوري فيها (سوتشي) بين قرابة مئتي طالب من معظم دول العالم. كان يشرف علينا المسؤول الروسي عن الأجانب من جامعة موسكو، التي كنت أحاضر فيها لنيل شهادة الدكتوراه، وكان لي معرفة به، لم أستسيغه يوماً.

بعد أسبوع من وصولنا تم التحضير لمسيرة طلابية ضمن المنتجع، بمناسبة يوم الشرق الأوسط. طلبنا من المسؤول، ككرد، أن تكون مجموعتنا مستقلة عن الدول المحتلة لكردستان، وبلافاتتنا الخاصة. وكانت الشعارات تطبع على اللافتات بعد الموافقة، فحينها برب جدال بيننا وبين المسؤول، وتتطور إلى أن سألنا وببسملة فيها مسحة من التهكم، السؤال الذي كثيراً ما نسمعه من المناهضين للقضية الكردستانية، ويلوحه العديد من السياسيين والمتقين العروبيين والأتراس والفرس، عندما تضعف الحجة عندهم أمام أحقيبة القضية الكردستانية، "هل كانت هناك دولة باسم كردستان في التاريخ؟" أي هل هناك وجود تاريخي لكردستان؟ وهل كان للكرد كيان سياسي سابقاً؟ عملياً السؤال وبشكل عام يضم معناً مغرياً فيه الكثير من الحقد قبل وبعد المعرفي. ولسان حال معادي الشعب الكردي يقول، هل الكرد شعب يستحق بأن تكون لهم دولة، أو هل هم يعرفون أو لهم القدرة على إدارة الدولة؟ تعكس في عمقه الصور النمطية الدونية عن الشعب الكردي، والتي رسختها الأنظمة الشمولية الفاسدة عنهم.

سؤال قد يؤدي إلى رد فعل غير منطقي من قبل شريحة من الإخوة الكرد، ولكن وعند التمعن سيتبادر إلى ذهننا في مواجهة هذا السؤال، عدة أوجه تعكسها السؤال بحد ذاته، بغض النظر عن الجواب، ومنها جهالة طارحها بتاريخ كردستان، أو التغاضي عنه عمداً، وتعمد الأعداء على فبركة تاريخنا وتاريخ المنطقة بشكل عام، وضعفنا مقابل ما نشروه عن الكرد من تاريخ مزور، وعدم قدرتنا على إعادة ما تم إتلافه وتضليله، أو إحياء الصفحات الحضارية لثقافة وأداب الكرد التي عبرت بها القبائل العربية الغازية أولاً والفارسية بدءاً من دولتهم السامانية ومن ثم الصفوية فيما بعد وأكملتها العثمانية، إلى أن أتممت عليهم فرنسا وبريطانيا.

من صفات الشعوب الضعيفة والمغلوبة على أمرها، ومن بينهم نحن الكرد، تجريم الإمبراطوريات والدول المهيمنة على ما هم عليه من الضعف، متناسين أنه هناك عوامل أخرى ساهمت على بقائنا تحت هذا المصير المؤلم، واستمرارية هذا القدر. والرد المباشر على ذاك السؤال سيكون خالياً من الحكمة، وهو ما ينتظره عادة الشخص الطارح، ومن الحكم معرفة فيما إذا كان لصاحبها أية خلفية تاريخية ليس فقط عن الشعب الكردي بل عن المنطقة كل؟

علينا أن ندرك حقيقة، وهي أن قضية الأمة الكردية، أو أية أمة، لا تتعلق بوجود كيان سياسي أو عدمه، وهناك العديد من الشعوب لها دول وأنظمة سياسية، لكنها تعيش المأساة، أو وفي عزلة عن أنظمتها، وبعضها تناضل من أجل قضايا وليس فقط قضية إثبات وجودها أو عدمه، وتعمل المستحيل لإسقاط سلطاتها،

فالحدود السياسية التي تشكلت في بدايات القرن الماضي أو على شاكلتها لم تقدم حلولاً مرضية لشعوبها، وهي ليست بالنماذج التي يجب أن تقاد عليها الجغرافيات الماضية للشعوب، فالشعب الكردي أو الأمازيغي أو غيرهم كانوا وعلى مر التاريخ ورغم مرور إمبراطوريات على جغرافيتهم، أصحاب أرض، هم مالكوها الأصلاء بأغلبية ديمغرافية ساحقة، قبل أن تظهر إلى الوجود الدول الحديثة بل وحتى الإمبراطوريات السابقة التي زالت أو التي بنيت على ركامها الدول الحاضرة، ونحن هنا لا ننوه إلى الدول والكيانات السياسية التي أسسها الكرد تحت أسماء مختلفة، أو شاركوا فيها، بل عن جغرافية كردستانية متكاملة العوامل قابل ليكون كيان سياسي قائم بذاته.

العودة إلى التنقيب عن صفحات التاريخ، وتذكر من يحتاج إلى تذكيره، سيكون عبثاً، فلو كانوا فعلاً يبحثون عن معرفة، لوجدوا المئات من الدراسات الأكاديمية التي تبين مدى العمق التاريخي للوجود الكردي في كردستان، حتى وإن كانت تعرف في الماضي السحيق بأسماء أخرى غير كردستان، والتنوع في الصفات والأسماء التي عرفت بها كياناتهم السياسية، إن كانت إمبراطوريات أو إمارات أو سلطנות، دلالة أخرى على شمالية عراقتهم الراسخة في التاريخ، وهي من أهم الأسباب التي ساندت الأمة الكردية بعدم ذوبان ديمغرافيتها، والحفاظ على لغتها ضمن جغرافيتها الكردستانية رغم الكوارث والمؤامرات التي خططت لها القوى المعادية، لإذابتهم أو تهجيرهم، وعدم الضياع أمام اجتياحات اللغة العربية عن طريق الإسلام والنص الإلهي، مثلما حدث للعديد من شعوب المنطقة واستعربوا، ولا داعي هنا إلى تذكير البعض بأسمائهم وأسماء الكيانات السياسية الكردية الماضية، والدخول في سجالات عقيمة مع من ينكرونها سلفاً لحق أو عن جهة.

كما وعدم ظهور كيان سياسي في بداية القرن الماضي أو على صفحة التاريخ باسم كردستان تيمماً بالدول التي أنشأها الاستعمار البريطاني- الفرنسي في المنطقة أو الماضية المسجلة لاحقاً تحت الصفة القومية، لا تلغي حق الشعب الكردي بإقامة كيانه السياسي الخاص به في هذه المرحلة أو اللاحقة، وعلى جغرافيته، وبالاسم الكردستاني، وسوف لن تكون كالكيانات اللقيطة التي لم تقدم ذاتها أو ترقى إلى الصفة القومية لشعوب تلك الدول، كدولة لبنان وقطر والبحرين والسودان وإيران وحتى السعودية وغيرها، وبرزت على الساحة بالصفات القبلية أو العائلية، أو تدعى الأمة مجازاً، وتستخدم الغطاء القومي لترسيخ مصالح شريحة على مصالح الأمة، أو كتلك التي تتحدث باسم قومية وهي ليست بأكثر من أنظمة استعمارية لشعوب الأصلية، أصحاب الأرض، كتركيا ودول شمال أفريقيا، ودول أخرى ومن بينها المحتلة لكردستان. وفي الفترة الأخيرة وبعدما التهبت الشرق الأوسط بدأ معظم هؤلاء يروجون للمفهوم الوطني للحفاظ على تماسك جغرافياتهم المتعارضة مع جغرافيات شعوب المنطقة، متخلين عن الاستنادات التاريخية لتشكل كياناتها السياسية، وتركوا التلويع بصفحات التاريخ المفبرك والمزور، خاصة بعد أن تعرت خدهم على أثر الثورة التكنولوجية الانترنتية.

ورغم كل هذا، وفي خضم الثقافات العنصرية المتلاطمeh والمهيمنة على شعوب المنطقة، وخاصة التي ترسخها الأنظمة الشمالية العنصرية، سيبقى السؤال المبطن حاضراً في لا شعور المعادين للقضية الكردية، دون انتظار الرد المناسب أو البحث عنه، مثل الجواب الذي لن يقنعهم مهما كان حكيماً ومنطقياً.

وبسبب الأحداث المتلاحقة، تم تجاوز هذا السؤال في هذه المرحلة، وزاد مخاوفهم لاقتراب فرصة الشعب الكردي بالظفر لحقوقه، فيكترون من الحديث عن الوطنية، ويلوحون بالدولة المدنية، لأنثناء الكرد عن هدفه.

## حرب باردة ضد كردستان العراق

\*رستم محمود

صحيفة الحياة : ٢٠١٨/١/٦

يبدو أن القوى السياسية العراقية المركزية تطبق قاعدة كانت مشهورة في إيران أوائل عهد الثورة الإسلامية، حيث كان الخميني وأنصاره وقتها يتبعون قاعدة «يجب أن نقول ما يجب قوله، وأن ن فعل ما يجب فعله». هذه القاعدة التي نقلها السياسي الإيراني صادق قطب زاده (قتل بالرصاص في ما بعد) عن تلك السنوات، كانت تقوم على ركيزتين: أولى خطابية ينادي عبرها أنصار الخميني بالمساواة والمواطنة ومحاربة الفساد والحرية وحقوق الإنسان، وأخرى تنفيذية تتمثل في اغتيالات وتصفيات ضمن الجيش وأجهزة الأمن والتيارات السياسية المنافسة. وهو سلوك سمح للخميني ومؤيديه بأن يقضوا على منافسيهم السياسيين الذين شاركوا في الثورة ضد الشاه، من يساريين وقوميين ولiberاليين وعرب وكرد، وأن ينشئوا مؤسسات حكم اقتصادية وأمنية وعسكرية بديلة، أكبر من مؤسسات الدولة الرسمية وأقوى نفوذاً منها.

منذ ستة أشهر تفعل الحكومة العراقية ذلك بالضبط. تماً الدنيا بالخطابات الرنانة عن الأخوة والشراكة والدستورية والوحدة الوطنية مع الكرد. لكنها في الوقت عينه تشن حرباً لكسر إرادة إقليم كردستان وكل المكون الكروي في البلاد. تغلق المطارات الجوية لقطع علاقه وتفاعل الإقليم مع العالم الخارجي، وحين ترد حكومة الإقليم بأنها تقبل بإشراف موظفين من الحكومة المركزية على إدارة هذه المطارات، لا تبالي الحكومة وتحمّل الملف طلبات أكبر، فتفرض على جميع زوار الإقليم أن يمرروا عبر بغداد، ثم تفرض عليهم غرامات مالية. تدفع المليشيات الطائفية إلى إثارة القلاقل بحق المواطنين الكرد في المناطق المتنازع عليها، وفي هذا السياق وصف تقرير لمنظمة العفو الدولية ما جرى في بلدة طوزخورماتو بأنه «تطهير عرقي»، ثم تماطل حد السأم في إعادة الكرد إلى مناطقهم. على أن كل تلك المضايقات تبقى تفصيلية مقارنة بأمررين جوهريين في «الحرب الباردة» التي تخوضها الحكومة المركزية ضد الإقليم:

أولاً، تقطع حقوق الإقليم المالية الدستورية، المتمثلة بنسبة ١٧ في المئة من الموازنة العامة. فمنذ الأزمة التي نشأت عام ٢٠١٤ عقب الخلاف الدستوري على حقوق الإقليم في تطوير بنية النفطية، قطعت الحكومة العراقية تلك النسبة، وعرقلت التدفقات المالية والمعاملات التجارية مع الإقليم. وعندما أعلن الإقليم أن صادراته النفطية ستذهب إلى الخزينة العامة، أصرت الحكومة المركزية على أنها الوحيدة المخولة إدارة شؤون النفط، وأنه ليس للإقليم سلطة على حقوله، وهو مبدأ محل خلاف دستوري، لأن الدستور العراقي ينص على أن استثمار الثروة النفطية تقوم به الحكومة المركزية بالتعاون مع الحكومات المحلية والإقليمية.

كانت الحكومة المركزية تدفع تلك النسبة بعدما تستقطع جزءاً وافراً منها (حوالى ٢٩ في المئة) تحت لافتة «المصاريف السيادية»، الأمر الذي كان يعني أن حصة الإقليم لم تكن تتجاوز فعلياً ١٣ في المئة من الموازنة العامة. في مشروع موازنة العام المقبل، تسعى الحكومة المركزية إلى خفض حصة الإقليم إلى ١٢,٧٦ في المئة،

وستقتطع منها المصارييف السيادية التي ارتفعت إلى ٣٩ في المئة من الموازنة العامة، أي أن الإقليم سيحصل على ٨ في المئة من الموازنة العامة. لكن هذه المصارييف السيادية لن تذهب لخدمة إقليم كردستان، فالكرد صاروا أقل من ١ في المئة من الجيش العراقي، وأقل من ٦٠ في المئة من الرتب القيادية فيه، وكذلك هي نسبتهم في قوات الحشد الشعبي ووزارة الخارجية، أي أن الكرد سوف يدفعون ثلث وارداتهم العامة لمؤسسات لا يشاركون فيها البتة. بل إن هذه النسبة الضئيلة لن تدفع إلا بعد تلبية شروط تعجيزية، منها مراجعة أعداد الموظفين العاملين في الإقليم، وخضوعه لشروط بغداد بشأن المطارات والمعابر الحدودية، وغيرها الكثير من الشروط التي تدرك السلطة استحالة تطبيقها.

تستخدم السلطة المركزية حقوقها وسلطتها الدستورية والقانونية عقاب ضد المجتمع الكردي، لا قواه السياسية. فما علاقة قطع الرواتب والتعجيز المالي بالخلاف السياسي؟ وهل يقدم الموظفون العاملون في الإقليم الخدمات للأحزاب والقوى السياسية الكردستانية المعارضة والمختلفة مع الحكومة المركزية أم للمجتمع الكردستاني الذي هو جزء من المجتمع العراقي؟

المسألة الأخرى تتمثل في رفض الحكومة المركزية الدخول في أي حوار مباشر مع الإقليم على رغم إعلان حكومة إقليم كردستان العراق التزامها قرار المحكمة الدستورية الذي لم يصدر إلا بعد إجراء الاستفتاء، وأعلن فيه أن الدستور العراقي لا يسمح لأي منطقة في العراق بإجراءات تخلوها الاستقلال، أيًّا كانت الظروف. لكن الحكومة العراقية لا تزال ترفض الحوار، أو فتح الملفات العالقة بين الإقليم والحكومة المركزية بطريقة شفافة، وعبر وسطاء دوليين.

ما تفعله القوى المركزية هو الاستغناء التام عن مبدأ الشراكة في الدولة العراقية، والذي نص عليه الدستور والعرف التأسيسي للدولة. فالكرد اليوم ليسوا أعضاء فاعلين في أي من المؤسسات المركزية للدولة. سحب موقع قائد أركان الجيش من الكرد، كذلك لم يعد للكرد إلا وزيران ثانويان في الحكومة المركزية، بعدهما سحب الثقة من وزير المال السيادي. وليس للكرد أي دور في مجلس الأمن الوطني أو المحكمة الدستورية. وقبل كل شيء ليس لهم أي رأي في القرار стратегي للدولة تجاه الملفات الداخلية والإقليمية.

\*كاتب سوري

# الأخطاء الاستراتيجية التاريخية لكرد العراق

\* جرجيس كوليزاده

ايلاف: ٢٠١٨/١/١٦

لو اجرينا تقييما واقعيا ومنطقيا للذات الكردية استنادا الى تحليل الاحداث التي مر بها اقليم كردستان خلال نصف القرن الاخير منذ اقامة النظام الجمهوري في العراق، سنخرج باستنتاجات قاسية لا تسرنا ولا تقوينا نحن الكرد بل تؤذينا في عمق نفوسنا المجرحة، ولكنها تساعدنا في دراسة شخصيتنا المجتمعية لنستند اليها في تأمين حاضرنا ورسم مستقبلنا، ولغرض تسهيل الفكرة والرؤية سنعرض اهم السمات التي تميزت بها الاحداث التي لها ارتباطات سياسية مصيرية خلال العقود الماضية وخاصة السنوات الاخيرة وذلك استنادا الى قراءة عملية وواقعية، وذلك لتحديد الاخطاء التاريخية الاستراتيجية لشعبنا الكردي في العراق، والذي بات يدفع ضرائب باهضة بالدم والنفيس والغالى عن هذه الاخطاء دون مبررات واقعية وعملية ودون اسباب موجبة، وطوال مرحلة تاريخية حديثة تقارب قرنا من الزمن لا يقدر الكرد على الخروج منها بسلامة وتأني، وذلك بسبب السياسات الفاشلة والنفسيات الانانية والطبائع المريضة والمصالح الشخصية والعائلية الفاسدة والممارقة التي تتصرف بها قادة الكرد بالرغم من تمعتهم بشعبية عفوية متسمة بجاہلیة لا اساس ولا قاعدة لها من المنطق والتفكير السليم، والاخفاء هي:

(١) ظهور حركات واحزاب سياسية فاشلة لقيادة الحركة التحريرية الكردية منذ بداية الحرب العالمية الاولى وامتدادا الى مرحلة ما بعد سقوط نظام البعث في العراق عام الفين وثلاثة، وانتهاء حركة التمرد الشوري في نهاية المطاف بترجيديا مأساوية مسببة المأساة والسويلات والکوارث للشعب الكردي بعشرات ومئات الالوف، ومسببة نزوحها وهجرا جماعيا باعداد كبيرة من العوائل والافراد الى الخارج والى دول جوار الاقليم.

(٢) تميز قيادات الحركات والاحزاب بالطابع الانفرادي والدكتاتوري والعشائري البحث على مستوى الافراد، وافتقارها الى الرؤية الفكرية والسياسية والاستراتيجية والامنية والمستقبلية في العمل السياسي والعسكري والميداني وعلى الصعيدين الشعبي والحزبي، وتواصل استمرارية التفرد بالقيادة والمسؤولية دون اي اعتبار للكفاءة والمهنية والخبرة، وعلى العكس الاستناد الى تقاليد التوريث البعيدة عن الشرعية والمشروعية مثل ما هو حاصل في عائلتي البرزاني والطالباني وبقية العوائل المتسلطة في كردستان.

(٣) تعرض الحركات الثورية الكردية الى انتكاسات مصيرية كاسحة فاقدة قدرتها على النهوض، مثل نكبات الثورة الكردية في السنوات (١٩٧٥) و (١٩٨٨) و (١٩٩١) من القرن الماضي، والانتكasaة الاستراتيجية في سنة (٢٠١٧) بسبب اجراء استفتاء غير منطقي ولا عقلاني بتاتا بعيدا عن الحكم والرؤية السياسية المستقبلية، وبسبب النكبة الاخيرة فقد الاقليم ٥١٪ من مساحة اراضيه ومواطنيه، وبسبب المغامرة والمقامرة والسياسة الرعناء التي انتهجهها الرئيس اللاشرعى للإقليم تعرض شعبنا الكردي الى الواقع اليم جدا حيث فقد من خلاله كل اوراقه السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية امام الحكومة الاتحادية في بغداد، وبات شعبنا الكردي يتعرض الى عقوبات جماعية معيشية وحياتية وصحية وتربوية من قبل السلطات العراقية وخاصة من قبل رئيس الوزراء حيدر عبادي، وبدل من فرض العقوبات على السلطة الحاكمة في الاقليم وتقديم مسؤوليتها وخاصة مسعود ونجيفران البرزاني الى المحاكم بسبب سياساتهم الفاشلة والفسدة المارقة لجأ السيد عبادي الى فرض عقوبات شديدة الواقع والتأثير الحيادي على شعبنا وهم مواطنون للدولة العراقية وليسوا غرباء وهم اصحاب الارض من بداية ظهور البشرية على كوكب الارض.

(٤) مرور احداث ومائسي النكبات والانتكاسات الحاصلة بسبب القيادات الفاشلة دون مراجعة او تدوين او تحليل او اعادة كتابة او حساب او مساعلة، والمؤلم جدا ان الشعب الكردي لا يملك ذاكرة حية عن طبيعة انتكاساته التاريخية المأساوية، وكأنها مجرد تسميات ماضية لا حضور لها بفعالية في وجدان وضمير الكرد وخاصة ساستهم ونخبهم الاجتماعية والثقافية والاكاديمية، وللاستدلال على ذلك بقوة نجد ان الاحداث المأساوية التي نتسببت عن الانتكasaة الجوهرية التي تعرض لها الاقليم بعد الاستفتاء المشؤوم لم تغير لها اي اهتمام لا من قبل الحكومة ولا من

قبل البرلمان ولا من قبل الاوساط الثقافية ولا من قبل المنظمات والجمعيات المدنية، ولم تقم اية جهة معنية او غير معنية رسمية او غير رسمية بإجراء دراسة ميدانية عملية او نظرية او علمية اكاديمية او استقصائية عن احداص ومرحلة ما بعد الاستفتاء، وذلك لاغراض التدوين التاريخي والتحليل السياسي والاجتماعي وتحديد الاسباب والمسببات للخروج منها بخلاصات واستنتاجات تفيد الكرد بصورة عامة وتتنفع الاقليم في ملامح حاضره ومستقبله.

(٥) عدم اجراء مساعلة كاملة ومحاسبة شاملة للقادة والمسؤولين عن فشل الحركات السياسية والنكبات والانتكاسات التي حصلت لكرد طوال العقود الماضية، والسكوت المخزي عن كل الاخطاء والجرائم التي ارتكبتها القيادات الحزبية والعسكرية والسياسية بحق الشعب وبحق الانتكاسات المصيرية التي تسببوا فيه، هذا السكوت تبقى وصمة عار بجيء كل كردي اذا لم تجري محاكمة تاريخية واستحقاقية وعادلة للقيادات الكردية، وخاصة المشترkin في انتكاسات سنتي (١٩٧٥) و (٢٠١٧) وعلى رأسهم الرئيس اللاشرعى الفاشل للاقليم والمنتхи عن الكرسي راعي الاستفتاء المسؤول.

(٦) قبول الكرد بالفساد المارق اللامحدود للسلطة الباغية وطوال اکثر من ربع قرن من الحكم القاروني المفروض على الاقليم، وعدم الوقوف بوجه هذا النظام الفاسد الذي داس تحت اقدامه كل القيم والمبادئ والشراع العسماوية والقانونية وسحق كل اللوائح المقررة للحقوق المدنية والسياسية الداعية الى تحقيق الحرية والكرامة والعدالة، وبالرغم من تعرض الاقليم الى انتكاسة عميقة سياسية واقتصادية وعسكرية بعد اجراء الاستفتاء لكن بقاء نفس النظام المتسلط الفاسد المارق في الحكم وصمة عار بحق الشعب الكردي، وخاصة على جيء الاحزاب الكردستانية التي تدعى الاصلاح والوئام، ويبدو ان كل الاحزاب المشاركة وغير المشاركة بالحكم مشتركة بالفساد القائم بالاقليم ومستفيدة من خلال مصالح وامتيازات مالية من السلطة الفاسدة القائمة، ولهذا لا نرى من تلك المكونات الحزبية اي موقف حاسم وجدي ضد السلطة.

(٧) السكوت الشنيع للنخب الاكاديمية والحقوقية والقانونية والمهنية والاجتماعية والدينية والمدنية عن الفساد العملاق القائم في الاقليم، وعن الخروقات الدستورية والقانونية والانسانية والمدنية للطغمة الحاكمة، ادت الى تمادي وغرور مطلق للحزبيين الحاكمين ولرجال السلطة في فرض اجواء سلطوية قرقوشية ظالمة شبيهة باجواء قراصنة البحر حيث لا شريعة ولا اخلاق ولا قانون لهم، والتعيينات الفضائية والمزورة الحاصلة باعداد خرافية هائلة بعشرات ومئات الالوف في الوظائف واوساط المتقاعدين دون استحقاقات قانونية وخدمية دليل فاضح على رعنونه وغضرسه وعنجهية السلطة القائمة، وصمة عار وخزي بجيء السلطة والحكومة ومسئوليها من رؤسائها وزرائها ومدرائها العامين ومدرائهما الى اصغر مسؤول فيهم.

(٨) الصمت المخزي لبعض رجال الدين والشخصيات الاجتماعية والمنظمات والجمعيات المدنية عن الاعمال والمارسات الفاسدة والمارقة للسلطة الحاكمة بالاقليم وازلامها، والسكوت المؤلم عن الحق الذي ينادي به كل الاديان السماوية والطوائف الدينية والمذهبية، والصم والبك الكامل الحاصل عن العدالة المفقودة والغائبية من المفردات والمكونات الحياتية للمواطنين، وذلك من خلال فرض ممارسات وقوانين واردات صاغرة لا شرعية وغير قانونية على افراد وشراط المجتمع مثلما هو حاصل في فرض رسومات وضرائب فضائية على مواطنى الاقليم وعدم فرضها على الاثرياء والاغنياء والمستثمرين الفاسدين المارقين، والمؤلم جدا ان هذه الحالة من السكوت الجماعي باتت تحول الى تقليد راسخ في اوساط المجتمع الكردي.

هذه باختصار رؤيتنا وقرائتنا المتواصعة لتحديد الاخطاء الاستراتيجية التي يتتصف بها شعبنا الكردي في واقعها السياسي والاجتماعي، وذلك من خلال قراءة وتحليل النكبات والانتكاسات الحاصلة لكرد العراق، وخاصة انتكاسة الاستفتاء التي تسببت بواقع مأساوي بفعل السياسة الرعناء لقيادة الاقليم وجهلهم لاصول الادارة والحكومة والسياسة العامة، ولهذا لابد من مراجعة للذات الكردية واعادة نظر شاملة بكل احوالنا للخروج من تلك الاخطاء القاتلة والمشاركة في اعداد مرحلة جديدة متسمة بالتعقل والفكر السليم للنهوض بشعب الاقليم بالسلامة والامان، ولتجديد الروحية الحيوية الفعالة لشعبنا الكردي، لكي نرسم ملامح مستقبل افضل لإقليم كردستان وللعراق معا.

\* كاتب صحفي

# دولة المواطنة بين العراق وكردستان؟

\*كفاح محمود كريمه

صحيفة (التاخي) : ٢٠١٨/١/١٦

منذ تأسيس المملكة العراقية في منطقة عرفت بالعراق تاريخياً واختلف المؤرخون في تسميتها وأصولها، لكنها رغم تلك الاختلافات احتضنت حضارات وأقوام سادت ثم بادت كما يقول طيب الذكر احمد زكي في مجلته (العربي الكوبيتي)، وكانت هذه المنطقة لتميزها الجغرافي ووقعها وسط عقدة مواصلات، تربط معظم القارات أرضاً وجواً وبحراً، محظوظة بأطماع كثيرة من الدول والإمبراطوريات وفي مقدمتهم آخر إمبراطوريات الزمن السيء الذي أنتج كيانات في هذه المنطقة وغيرها من مناطق الشرق الأوسط على حساب شعوبها ومكوناتها وخدمة لمصالحها فقط.

كردستان حالها حال عريستان (الوطن العربي) راحت (بالرجلين) كما يقولون، وتم تمزيقها إلى أربعة أقسام وشققتها العربية إلى أكثر من عشرين قسماً، حسب أمزجة العراقيين ومصالحهم، وبينما أراد المستفيدين أن تكون أقسام عريستان أكثر من عشرين دولة، ضمموا أجزاء كردستان إلى أربعة دول، مما ذكرت كردستان إلا وعنوان إلهاً ملتصق بها كما في كردستان العراق وأيران وتركيا وسوريا، وبينما حاول العرب خلال قرن من الزمان إنشاء وطن قومي يضمهم جميعاً ليكسروا طوق التجوزة ويلغوا تلك الكيانات التي أنشأها الاستعمار، ذهب الكرد إلى فكرة إنشاء الدولة وضم الأجزاء الأربع في حلم لا يختلف كثيراً عن الحلم العربي!

وكما فشل الحلم العربي في إنشاء أي وحدة حتى ولو بين كيانين من كيانات العرب، فشل الكرد أيضاً في مشروعهم لتوحيد الأجزاء الأربع في مشروع واحد، إلا اللهم تلك المشاعر التي تربط الشعوب ببعضها في اللغة والجغرافية والعقائد والعادات، ولذلك نشأت أطروحات أكثر واقعية في الجزء الذي ضمته اتفاقية سايكس بيكو للعراق، حيث المطالبة بحقوق المواطنة ومفرداتها في الثقافة والسياسة والشراكة، إلا أن النظم السياسية المتالية على حكم العراق لم تنجح بإقامة دولة المواطنة وفشلت بعد ذلك في إقناع الكرد بالتعايش الحر وأجبرتهم تحت الضغط العسكري والأمني والاقتصادي على التعايش القسري، مما تسبب في اندلاع الانتفاضات والثورات والحراب التي ما تزال مستعرة حتى الآن بأشكال مختلفة.

ما حصل في اجتياح القوات العراقية لكركوك وبقية المناطق المستقطعة من كردستان في ١٦ أكتوبر ٢٠١٧م يؤكّد استمرار ذات النهج الذي اتبعته كل النظم السياسية العراقية في فرض التعايش القسري على أكثر من خمسة ملايين إنسان ذهبوا في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧م إلى صناديق الاقتراع ليغروا عن رأيهم في التعايش مع العراق، فقادت الدنيا ولم تقدر، في بلد يحاول فيه الأميركيان إجراء عملية جراحية لفرض نظام سياسي ديمقراطي غربي على تركيباته الاجتماعية التي وصفها مؤسس مملكته فيصل الأول:

« باعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية، متتبعة بتعاليٍ وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماungan للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائمًا للاتفاق على أي حكومة كانت ». .

ورغم سلسلة الانقلابات الدموية التي بدأتها (ثورة) تموز ١٩٥٨م وادعى إنها تهدف إلى بناء دولة مواطنة عصرية، تشتهر فيها كل المكونات القومية وخاصة الشريkin الأساسين العرب والكرد، إلا أنها انتهت بمجازر وحروب إبادة اعتقد الكثير إنذروتها كانت في جرائم الأنفال وحلبجة، لكن الأحداث أثبتت إن ما ذهب إليه ملك العراق الأول كان حقاً خلاصة حضارة هذه التركيبات التي ما زال عنها حكم القانون حتى ساد نظام النهب والسلب والفرهود، ولعل الخلاصة الأكثر بؤساً لم يزال يعتقد أنها وريثة حضارات عظيمة، تلك المناظر التي شهدتها العالم أجمع في (الحواسم) التي بدأت بالمتاحف العراقي وانتهت اليوم بعمليات النهب والسلب والحرق لمواطنين في كركوك وطوزخورماتو فقط لأنهم كرداً

إن ما يجري اليوم من استقطابات مذهبية في تشكيل تكتلات لخوض انتخابات في مجتمع قبلي لا ولاء له إلا للعشيرة والمذهب والعرق، بعد أكثر من اثنين عشرة سنة من التطبيقات (الديمقراطية) الشكلية، والادعاءات بتأسيس دولة مواطنة من خلال شعارات أثبتت أحدها كركوك والمناطق المتنازع عليها، بأنها إكسسوارات لتزيين قباحة السلوك الطائفي والعنصري المتخلّس في ذهنية غالبية من يتسلط على حكم البلاد العراقية، هذه الأحداث والاستقطابات الأخيرة أثارت أي محاولة جدية من التيارات المدنية أو التقديمية لتأسيس هكذا نظام، ودفعـت إلى الأمام الخيار الفيدرالي الحقيقي أو الكونفدرالي لثلاث مكونات أساسية (كردستان والسنـة والشـيعة) لم ينجح سكان هذه البلاد وقيادـاتهم في إذابـتهم في بوتقة دولة المواطنة طيلة ما يقارب من مائة عام.

## إقليم كردستان.. المتنازع عليه!

\*عبدال Amir الجر

صحيفة (الصباح) البغدادية : ٢٠١٨/١/١٦

من يقرأ تاريخ الحركة الكردية، سيقف عند حقيقة مرّة، تتمثل في أن أية حركة مسلحة تفقد الغطاء الاستراتيجي، تفقد معه هدفها الاستراتيجي بالضرورة.. والمقصود بالغطاء الاستراتيجي، هو العمق اللوجستي الشامل، الذي يبدأ بالتلسيح وينتهي بالهدف السياسي المنشود.. الحركة الكردية، بدت بعد ان شعر الكرد بان (اتفاقية لوزان) في العام ١٩٢٣ ظلمتهم وافقدتهم فرصة الحصول على دولة، بعد الحرب العالمية الاولى، وهزيمة الدولة العثمانية فيها.. سبقت تلك الاتفاقية، (اتفاقية سيف) في العام ١٩٢٠ التي اقرت لهم بقيام منطقة للحكم الذاتي تستمر لعشر سنوات في مناطقهم تحت حكم الدولة العثمانية، لحين نضج مؤسساتهم وبعدها تعلن الدولة الكردية، الا ان تطورات كبرى في المنطقة والعالم، عصفت بالحلم الكردي.. لقد انتهت ثورة اكتوبر الاشتراكية في العام ١٩١٧ الى قيام دولة شيوعية (الاتحاد السوفيتي) مطلع العشرينات، اخرجت الغرب الرأسمالي وجعلته يعيد حساباته في اكثر من منطقة في العالم، ومنها الشرق الأوسط، مخزن الطاقة وعصب الاقتصاد العالمي.. وكان لابد من ايقاف تجدد تلك الثورة او عدواها الثقافية الى تلك البقعة باي ثمن.. تمرد الجنرال اتاتورك في العام ١٩٢٣ واطاح بدولة (الخلافة الاسلامية) العثمانية واعلن الجمهورية التركية، العلمانية، ليصبح مشهود الغرب.. بعده بمدة قصيرة اطاح الجنرال رضا خان بالعرش القاجاري المتهرئ وسار على طريق زميله اتاتورك، ليقيم امبراطورية موالية للغرب وسعى الى تغيير بلاده ايضا.. ترتب على هذا، الغاء البنود التي تتعلق بالكرد في (اتفاقية سيف)، وجعلهم مواطنين اتراكاً، او هكذا يجب ان يكونوا، حسب (اتفاقية لوزان) بعد ان قضى الكبار بذلك او قضت مصالحهم، وفي المقابل تم القضاء على الحركات المسلحة في ايران، بدءاً من حركة اسماعيل آغا (سمكو) مطلع العشرينات، على يد الجنرال رضا خان قبل اعتلائه العرش البهلوى، وصولاً الى (جمهورية مهاباد) التي قامت بالتتزامن مع (جمهورية اذربيجان) في العام ١٩٤٦ بصفتها جمهوريتين اشتراكيتين، في اطار الامبراطورية الايرانية! وهو ما لا يمكن ان يقبله الغرب ابداً، لتنتهي قصتهما بطريقة تراجيدية يعرفها الجميع.. العراق، له وضع خاص في علاقته بالكرد، فهو حينما كان ملكياً او مرتبطاً ببريطانيا، كان الكرد فيه يقمعون من قبلها، بدءاً من (مملكة كردستان) التي اقامها محمود الحفيدي في السليمانية في العام ١٩٢٠، مروراً بتمرد احمد البارزاني في الثلاثينيات، وانتهاء بالاربعينيات التي شهدت اخراجهم من العراق ولجوئهم الى ايران، حين تحركوا مرة اخرى بقيادة شقيقه الملا مصطفى البارزاني، الذي اصبح وزيراً لدفاع جمهورية مهاباد قبل تدميرها.. بعد العام ١٩٥٨ (تمرد) العراق على الارادة البريطانية، لم تجد بريطانياً افضل من مداعبة العواطف الكردية ووعدهم بالدولة، ليتمرسوا هذه المرة وبقيادة البارزاني نفسه، طريد البريطانيين السابق، على نظام عبد الكريم قاسم الذي دعاهم للعودة من منفاه الى بلده، ليدخل العراق منذ ذلك التاريخ في نفق من صراعات لا مآل في نهايتها، كون الاهداف الخارجية لاعلاقة لها بعلم الكرد الذين استخدموها لتصفية حسابات بريطانية ومن ثم امريكية مع الدولة العراقية.. هكذا اذن، صار الكرد يتحركون بلا غطاء استراتيجي حقيقي، وصارت مأسى الصراع تستخدم كوقود عاطفي لاستمراره منذ مطلع السبعينيات والى الاستفتاء الاخير في ايلول الماضي.. ايران وتركيا تمتلكان الغطاء الاستراتيجي، سابقاً وحالياً، من خلال قوتهم العسكرية والاقتصادية، وعلاقاتهما الدولية الواسعة، وتأثيرهما في المنطقة.. والعراق وان بدا ضعيفاً بعد احتلاله، لكنه يمتلك امكانية كبيرة للنهوض بسبب قدراته البشرية والاقتصادية، وهذا ما تجلّى في دحره لداعش بزمن قياسي.. وهو ما لم يقرأه قادة الاحزاب الكردية جيداً.. وبعد الاستفتاء اكتشف الغطاء الاستراتيجي الزائف عنهم، حين بدأ المواجهة، غير المعلنة، حقيقة بين العراق وتركيا وايران من جهة امريكياً واسرائيل من جهة اخرى، اذ ايقنت امريكا، ان رهانها سيكون خاسراً لعدم امتلاك الاقليم مقومات الصمود بوجه الثالثي المتحد بقوة! وهكذا تخلت عنهم، ووجدوا انفسهم بلا غطاء حقيقي يحميهم.

أمريكا تريد اليوم بقاء الاقليم على ما هو عليه وتعمل على ذلك، بعد ان ورطته من قبل باتباع سياسة انفصالية، بدت بالاستقلال الاقتصادي وتصديره للنفط خلافاً لرغبة بغداد.. وتركيا وايران تعاملن على تقويه وابقاءه مجرد منطقة ادارية بلا مخالب سياسية او عسكرية، لانهاء حلم الدولة الكردية.. اما العراق فتقسم القوى السياسية فيه الى فئتين، احداهما تذهب مذهب الایرانيين والاتراك، والآخر ترى ان الاقليماً بحدود غير متتجاوزة للمحافظات الثلاث لا يناس به.

المعركة السياسية هذه، جعلت اقليم كردستان متنازعًا عليه حقاً، وان ما يشهده الاقليم اليوم من ثورة جياع، هو معطى لهذا النزاع، يسبق ويزكيه بشكل اكيد، الفساد غير المسبوق الذي تقوم به العوائل الحاكمة هناك.. ولاندرى ان كانت هذه العوائل تدرك مسبقاً ان الذي كانت تقوم به منذ عقود ضد الدولة العراقية، هو من اجل اقامة دولة كردية مستحيلة التحقق، ام من اجل اقامة منطقة تفوق لتتعزيز وضعها الخاص، مالياً وسياسياً، على حساب الناس، التي كانت تحدّ باستمرار بفكرة بدت اليوم، طوباويتها اكثر وضوحاً من أي وقت مضى، لكل من كان غالباً او مستغلاً.

## الكرد ودفع ثمن الأخطاء

\*صادق ناشر

صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٨/١/٦:

التطورات الأخيرة في العلاقة بين الحكومة المركزية في العراق وإقليم كردستان، تكتب بداية لإنها الأزمة التي نشبت بين الجانبين منذ سبتمبر/أيلول الماضي، بسبب استفتاء الإقليم على الاستقلال عن الدولة العراقية، وهو ما جوبه برفض حكومي، كما أن خطوة الاستفتاء لقيت معارضة من أكثر من طرف إقليمي ودولي، ولم يفهم سبب إصرار القادة الكرد على تنظيمه رغم هذه المعارضه الواسعة.

بعد نتائج الاستفتاء، التي جاءت متوافقة مع رغبة الإقليم بالانفصال، بدأت أربيل تجني ثمار الأخطاء التي ارتكبها في العملية المثيرة للجدل، فقد فقدت ما كان يقع تحت سيطرتها من مؤسسات حكومية، سواء المنافذ البرية أو الجوية، التي تربطها بالعالم، كما فقدت الإشراف على حقول النفط، التي كانت تدر عليها أموالاً طائلة، وقبل كل ذلك فقد الإقليم الموازنة المخصصة له من الحكومة المركزية، التي كانت تعطي له أفضلية وعادت بغداد لتعامل الإقليم مثله مثل أي محافظة عراقية أخرى.

بعد العاصفة السياسية التي أحدثها الاستفتاء، عاد الكرد لمعالجة ما اقترفه القادة الذين لم يحسبوا حساباً لردة الفعل الحكومية، لكن الوقت قد تأخر، فعلى الرغم من انسحاب رئيس الإقليم السابق مسعود البرزاني من المشهد السياسي لإفساح المجال لتسوية شاملة مع بغداد، زادت الضغوط على قيادة الإقليم، وعرضت الحكومة الجديدة تجميد نتائج الاستفتاء لحين التوافق على حل شامل، إلا أن الحكومة العراقية رفضت العرض، وأصرت على إلغاء الاستفتاء وتنتأجه وكل ما تخوض عنه، انطلاقاً من الموقف الثابت للحكومة، المتمسك بوحدة الشعب العراقي، الذي لا يسمح دستوره بانفصال أي جزء من أراضيه.

كان من الواضح أن الحسابات التي أقدمت عليها حكومة إقليم كردستان عند إجرائها استفتاء يتعارض مع رؤية الحكومة العراقية ويهدد بنسف العلاقة معها ومع جيرانها" لم تراع الظروف التي يعيشها المنطقة ولا مواقف الدول الجارة للعراق، التي ترى في الانفصال تهديداً مباشراً لوجودها، وهو ما عبرت عنه بوضوح مواقف كل من تركيا وإيران.

اعتقد الكرد أن الظروف الصعبة التي يعيشها العراق منذ سنوات ستكون فرصة لتحقيق حلمهم في بناء دولة خاصة بهم، لكن هذه الحسابات كانت خاطئة، ودفعوا ثمناً لذلك بتراجع نصيب الإقليم من الموازنة المركزية، وإغلاق المطارات والمنافذ البرية، ناهيك عن الإجراءات العسكرية التي اتخذتها بغداد لاستعادة المناطق المتنازع عليها والإشراف على تصدير النفط من مناطق وجوده، والذي كان من نصيب حكومة أربيل قبل الأزمة، ووجد الكرد أنفسهم بين ليلة وضحاها غير قادرين على إدارة شؤونهم، كما كانت الحال سابقاً، وعادوا ليتفاوضوا مع بغداد، التي أبدت موقفاً متشددأً من خطوة الاستفتاء، الذي كان يهدد وحدة العراق وأمنه واستقراره.

الأخطاء التي ارتكبها القادة الكرد تدفع ثمنها النهضة الاقتصادية التي كانت بدأت تتبلور في الإقليم خلال السنوات القليلة الماضية، وتمثل درساً للأخرين يجب الاستفادة منه لإعادة ترتيب الأولويات في المستقبل.

## لا صديق للكرد إلا الجبال

\*غسان شربيل

رئيس تحرير صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/١/٢٢

كان ظهور «داعش» مصيبة كبرى ابتليت بها المنطقة. لكن انحسار هذا التنظيم الرهيب أعاد التذكير بحقيقة مرة، وهي أن مصائب المنطقة لم تبدأ مع «داعش» لتنحصر بانحساره. ولا مبالغة في القول إن «داعش» شكل بعماراته الدموية الهمجية ستاراً من الدخان أتاح لقوى كثيرة إخفاء الأسباب الحقيقة لحرصها على التسلل إلى الملعب السوري أو التدخل فيه علانية.

غياب «داعش» طرح على القوى التي تستبيح الأراضي السورية، بطلب أو من دون طلب، سؤالاً واضحاً: ماذا تفعل في سوريا؟ وإلى متى ستراقب هناك؟ وما برنامرك الحقيقى ومطالبك العميقة؟ وليس سراً أن إيران لم تتدخل في سوريا لمحاربة «داعش». وأن روسيا لم تتدخل هناك فقط لإبعاد خطر «داعش». ويمكن أن يقال الأمر نفسه عن الأمريكيين وعن كل هذه القافلة من الأعلام الغربية التي ترابط على الأرض السورية.

مؤلم للسوري والعربي معاً أن تتحول سوريا ساحة لتصفية الحسابات في كل أنواع الحروب المعلنة أو المستترة. وأن تتحول أجزاء من الأرض السورية والشعب السوري إلى مجرد أوراق يتم تحريكها من قبل قوى إقليمية أو دولية. كشفت المأساة السورية هشاشة هذا البلد الذي كانت له قبل اندلاع الأحداث فيه صورة القلعة محكمة الإقفال في وجه لاعبي الخارج. كشفت أيضاً هشاشة الدول المحيطة بسوريا وسعيها إلى تبديد مخاوفها عبر حجز موقع لها على أرض سوريا وإطلاق حروب بديلة هناك.

كان واضحاً في الشهور الماضية أن التطورات السورية بددت الأحلام السابقة للرئيس رجب طيب Erdogan وبينها حلم رؤية سوريا بلا الرئيس بشار الأسد. نجح فلاديمير بوتين في تحويل حادث إسقاط قاذفة روسية بصاروخ تركي إلى فرصة لتطبيع سياسات تركيا السورية. وهكذا انتهى الأمر بتركيا شريكة مع روسيا وإيران في رعاية مسار «سوتشي» الذي يهدف أساساً إلى حرف مسار «جنيف» والاتفاق عليه. من حزمة الأحلام السابقة احتفظ Erdogan بحلم وحيد هو نصف المكاسب التي حققها كرد سوريا على حدود بلاده. ولم يتزدد دبلوماسيون في القول في الشهور الماضية إن Erdogan يستطيع التعايش مع سوريا إيرانية - روسية يحكمها الأسد، لكنه لا يستطيع التعايش مع إقليم كردي في الجانب السوري من الحدود مع بلاده.

والحقيقة أن تطورات السنوات الثلاث الأخيرة أوقعت الكرد في مزيج من الأحلام والأوهام. اعتقادوا أن الدور البارز الذي لعبوه في مقاومة «داعش» في العراق وسوريا والذي كلفهمآلاف القتلى والجرحى أعطاهم شرعية لم توفرها لهم معاركهم السابقة سعياً إلى نيل حقوقهم واحترام تطلعاتهم. ولعلهم ذهبوا بعيداً في الاعتقاد أن دورهم في التصدي لـ«داعش» أعطاهم نوعاً من الحصانة ضد حملات التأديب التي كانت جيوش دول المنطقة أدمنت القيام بها ضدهم كلما انتفضوا معترضين على تكريس موقفهم كمواطنين من الدرجة الثانية داخل هذه الدولة أو تلك. وقد يكونون توهموا أن من مدّهم بالسلاح لمقاتلة «داعش» سيكون ملزماً بتوفير مظلة لهم تقىهم غضب الجيوش التي تعتبر خطر «داعش» عابراً وخطر الكرد مقيماً ودائماً.

إطباق الجيش التركي وحلفائه المحليين على منطقة عفرين أمس، ذكرني بقول سمعته مرات في السابق ومن كرد العراق وسوريا معاً، وهو أن «لا صديق للكرد إلا الجبال». وذكرتني خيبة الكرد السوريين أمس من روسيا بخيبة الكرد العراقيين سابقاً من أمريكا.

في ١٩ يونيو (حزيران) الماضي نشرت «الشرق الأوسط» حديثاً مع السفير الأمريكي الأخير لدى سوريا روبرت فورد، أجراه زميلنا إبراهيم حميدي، وتكررت بعده إطلالات فورد في صفحات الرأي في صحفتنا.

قال فورد: «أعتقد أن ما نقوم به مع الكرد ليس فقط غباءً سياسياً بل غير أخلاقي. الأمريكيون استخدمو الكرد لسنوات طويلة خلال حكم صدام حسين. هل تعتقد أن الأمريكيين سيعاملون (الاتحاد الديمقراطي) ووحدات حماية الشعب) في شكل مختلف مما عامل به (وزير الخارجية الأسبق) هنري كيسنجر الكرد العراقيين (عندما تخلى عنهم)؟ بصراحة. مسؤولون أمريكيون قالوا لي ذلك. الكرد السوريون يقومون بأكبر خطأ لدى ثقتهم بالأمريكيين». وأكد أن واشنطن ليست في وارد استخدام الجيش الأمريكي للدفاع عن إقليم كردي في سوريا.

دائماً يرجع الكرد بالخيبة من رهاناتهم. تتغير أشياء كثيرة ولا يتغير موقعهم في دائرة الخاسرين. ثمة حقائق جغرافية صارمة لا يخفى من وطأتها سقوط نظام أو ذهب حاكم ومجيء آخر. بعد انتصار الثورة الإيرانية ابتهج الكرد بغياب الشاه. شجعهم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على الاتصال بقيادة الثورة ورتب لهم موعداً. استقبل الخميني الوفد الكردي الرفيع الذي جاء للتهنئة. بعد التهنئة والمحاجلات أشار الوفد الكردي إلى الوضع الصعب لكرد إيران. ردّ الخميني أن المشكلة لن تكون مطروحة بعد التغيير الذي حصل، «فالثورة إسلامية وللجميع وليس لأبناء قومية أو عرق». ولا حاجة إلى سوق الأدلة على أن أوضاع الكرد في إيران لم تتغير. أكثر من ذلك. كانت بعض الأنظمة تلجأ أحياناً إلى دعم الكرد خارج حدودها وتحتفظ بسياسة كتم أنفاس الكرد داخل حدودها. فدعم النظام السوري لعبد الله أوجلان ضد السلطات التركية لم يدفع دمشق إلى تغيير سياستها حيال كردها. قبل سنوات، أطلق إردوغان من كردستان العراق تصريحاً استثنائياً قال فيه: «إن زمن تجاهل حقوق الكرد ولن إلى غير رجعة». اليوم تتقدم القوات التركية لإقامة حزام أمني داخل الأراضي السورية لإبعاد الكرد عن حدودها. تتناسي أنقرة أن هذا النوع من الانتصار على الكرد لا يفعل غير التأسيس لصدامات جديدة حين تتغير الظروف.

ذات يوم حاول الرئيس العراقي السابق جلال طالباني إقناع طارق عزيز وزير خارجية صدام أن للكرد حقوقاً قديمة في كركوك تجب مراعاتها، فجاءه الرد صاعقاً: «ليس لكم في كركوك غير حق البكاء عليها كما بكى العرب الأندلس ألف عام».

عبر عملية عفرين (وهي جزء من منطقة جبل الكرد) تشهد المنطقة فصلاً جديداً من فصول الحرب السورية. لا الحروب تلغي أسباب النزاع ولا تمزيق الخرائط يشكل حلّاً. انكسر «داعش» ووجدت المنطقة نفسها أمام نزاعات أخطر وأعمق. بعد شهور من تأديب كرد العراق لها هي تركياً تؤدب كرد سوريا. «لا صديق للكرد إلا الجبال».

# من الدوحة إلى أربيل: لماذا لا تنجح الحصارات؟

\*ونج علاء الدين

مركز بروكينجز: ٢٠١٨/١/٢٢

## ملاحظة المحرر:

النتيجة غير المقصودة التي تمَّتْ خارج عندها حصار قطر وخيار الدولة في تحديه، كانت تعزيز سيادة هذه الدولة الخليجية وأصطفاف أهاليها حول قادتهم، وتعزيز الوحدة الوطنية. تم نشر هذا المقال باللغة الانكليزية في موقع ميدل إيست آي.

في ١١ ينايير، انتقد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الحصار المستمر على دولة قطر والذي تقرضه ما سُمي بالدول الرباعية، أي السعودية والإمارات والبحرين ومصر، لطبيعته التعسفية وتأثيره السلبي على سكان قطر.

أتى هذا الانتقاد في أعقاب الإدانة التي أطلقتها منظمة العفو الدولية في يونيو ٢٠١٧ وانتقدت فيها دول الحصار لتلاءبها بأرواح آلاف البشر.

منذ اندلاع أزمة الخليج في يونيو الماضي، لم تظهر بوادر تشير إلى انفراج المواجهة في وقت قريب. وقد أثبتت قطر مرونة تجاه هذا الحصار، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى ثروتها الاقتصادية، واندماجها في النظام السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي.

فقط تشكّل مكوّناً مهمّاً في البنية الأمنية الغربية في المنطقة (إذ تحتضن، على سبيل المثال، قاعدة عسكرية أمريكية كبيرة) ولها علاقات وثيقة مع قوى إقليمية رئيسة في المنطقة مثل تركيا، التي كثفت وجودها العسكري في قطر وعزّزت علاقاتها الدبلوماسية معها فور اندلاع الأزمة.

ما حدث هو أنَّ أزمة الخليج وتحدي دولة قطر (التي حصل موقفها على دعم المجتمع الدولي بوجه العموم) قد عزّز السيادة القطرية. وهنا يمكن التأثير غير المقصود الذي يرافق الحصار، وهو الاصطفاف المحلي حول الدولة وعلمها الذي يقوّي الوحدة الوطنية داخل الدولة المستهدفة.

وقد اصطفَّ سكان قطر ونخبة رجال الأعمال فيها والمجتمع المدني حول الأسرة الحاكمة. وبهذا حصلت النخبة الحاكمة في البلاد على نعمة تتوّق حكومات كثيرة للحصول عليها، وتصارع من أجل تحقيقها، إلا وهي بروز هوية وطنية واضحة تؤسّس لوعي وطني موحد يعزّز العلاقات بين الدولة والمجتمع.

## تحمل أشد العقوبات

على غرار كل الحصارات الأخرى التي شهدتها التاريخ – وفي جميع أنحاء العالم – فإن تعزيز العلاقة بين المدنيين وبين تُحِبِّهم الحاكمة، الذي ينشأ عادةً عقب الحصارات، لا يقوّي شرعية النخبة فحسب، بل يؤهل البلد أيضاً لتحمل عقوبات أicker.

بالطبع ستتأدى قطر، خاصةً إذا أصبح الوضع الراهن هو الوضع الطبيعي الجديد. لكن إذا كان كافياً لتحقيق الأهداف السياسية المنشودة التي خطّط لها الحصار.

فقط دولة غنية بثروتها من الغاز، وما أثبتته التاريخ هو أنَّ الحصار يخلق دائماً ضرورةً ملحة للحدّ من الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية.

وبالعودة في التاريخ إلى الحروب النابليونية، نتذكر أنَّ فرنسا حاولت تجويع المملكة المتحدة لإجبارها على الاستسلام، لكنها فشلت بسبب قدرة المملكة المتزايدة على تعويض النقص في مخزوناتها الغذائية. ومن هنا نجد أنَّ الحصارات قد فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي حالة قطر، على الصعيد الجيوسياسي، وبسبب الدعم الثابت الذي تقدمه تركيا، ظهرت كتلة إضافية في المنطقة سمحت للدوحة بأن تعرّز سيادتها وألا تبقى محصورة بالضرورة في مدار العالم العربي.

وفي الواقع فإن دعم أنقرة منذ بدء الأزمة، إلى جانب رغبة إيران في تصدير منتجاتها لسدّ الفجوة التي خلفها حصار الرباعية، يثبتان أنَّ العقوبات الاقتصادية تنتج بحد ذاتها فراغاً، وتخلق فرصاً جيوسياسية واقتصادية يمكن لدول أخرى أن تستفيد منها.

## العوامل الكامنة

لكن ثروة البلد المحاصر وال العلاقات الدولية التي يتمتع بها ليست العامل الأساسي الكامن وراء قدرته على مقاومة الحصار الاقتصادي. ببساطة، نقول إنّ الحصار الاقتصادي غير مجدٍ. وتُظهر إحدى الدراسات المبتكرة التي أجرتها الأكاديمي في جامعة شيكاغو روبرت بيب، والتي لم يعرض عليها أحدٌ حتى تاريخه، أنّ حوالي ٥ في المئة فقط من العقوبات التي فرضت منذ الحرب العالمية الأولى كانت فعالة.

مع ظهور العولمة وتزايد الاعتماد المتباين داخل المجتمع العالمي، بات من غير المرجح أن ترقى العقوبات الاقتصادية إلى مستوى التوقعات بأن تصبح وسيلة ناجحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

تمتلك الدول الحديثة قدرةً ملحوظة على التكيف مع المحاولات الخارجية لقمعها، خاصةً عندما تكون لديها المقدرة الإدارية الحديثة لتحمل هذا النوع من الضغوط، كما هو الحال في قطر.

لكن ليست الدول الغنية والمزدهرة فقط هي التي تستطيع أن تعزل (تكفي) نفسها، فلدينا مثال حديث عن دولة الأمر الواقع في كردستان العراق. فإنّ قليم كردستان العراق أرض داخلية ليس لها منفذ على البحر، ومحاطة بجيران معادين، لطالما سعوا على مرّ التاريخ إلى القضاء على حكومتها المستقلة، لكن بدون جدوى.

وفي تسعينيات القرن الماضي، عانت كردستان حصاراً داخل العراق، وأيضاً حصاراً دولياً (بسبب نظام العقوباتالأممي الذي استهدف حزب البعث الحاكم).

وكما يظهر التاريخ، فإنّ تركيا وإيران سرعان ما ملأتا هذا الفراغ، بإنشاء علاقات اقتصادية تُترجمت بعد ما يقرب من عقدين من الزمن إلى علاقات جيوسياسية مهمة، كانت حاسمة لازدهار أربيل واستقرارها النسبي بعد العام ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من تراجع العلاقات بين كردستان العراق وجيرانها الأقوياء – تركيا وإيران – بعد رفض استفتاء ما بعد الاستقلال الكردستاني مؤخراً، إلا أنّ الحدود لا تزال مفتوحة وهناك تبادل تجاري قائم بين كردستان وجاراتها.

## دول صغيرة

في أكتوبر الماضي، وفي خطوة ذكرتّنا بهدّد البعث، فرضت بغداد حصار طيران دولي على الرحلات الجوية المباشرة إلى مدینتي أربيل والسليمانية، لكن الكرد ظلوا قادرين على الصمود أمام الضغط، إما بقيادة سياراتهم إلى تركيا ومتابعة رحلاتهم الجوية الدولية من هناك، أو بالمرور العابر في بغداد.

وفيها تمتلك قطر الثروة واللحفاء الدوليين الأقوياء – فضلاً عن المزايا الممنوحة للدول ذات السيادة – لحماية نفسها، فإنّ كرد العراق – بوصفهم طامحين لتأسيس دولة – لجأوا أيضاً إلى وسائل الإقناع من خلال إنشاء محاور قائمة على القيم، مثل مناصرة قضية الديمقراطية، وكذلك من خلال تبادل المعلومات والصادرات النفعية، وقدّموا أنفسهم كفاعلين مهمين ومتعاونين مع الغرب في الحرب العالمية ضد الإرهاب.

وبعبارة أخرى، فإنّ الدول تستطيع أن تصمد في وجه الضغوط الخارجية، وخاصة عندما تكون دولاً صغيرة. وكما كتب الكاتب التشيكـي ميلان كونديرا، فإنه لا يمكن للدول الصغيرة أن تعتبر وجودها أمراً بدبيهياً أو مسلماً به: “بالنسبة للدول الصغيرة، الوجود ليس يقيناً بدبيهياً، إنما هو قضية ورهان ومحاذفة” إنها دول متحفزة للدفاع ضد التاريخ”.

وعلى هذا النحو، تسعى الدول، من قطر والنرويج وسريلانكا إلى دول الأمر الواقع، مثل الدول ذات الحكم الذاتي أو تلك الطامحة بتشكيل دولة مثل كتالونيا وكردستان العراق، إلى الاحتماء بالمؤسسات وشبكات العلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإنه في هذا العالم الحالي المتعدد الأقطاب الجائع نحو الفوضى المتزايدة والذي يشهد تراجعاً في دور المؤسسات الدولية، يمكن للدول الصغيرة أيضاً اختيار نموذج “فنلندا” (مصطلح يستخدم لوصف التأثير الذي قد يكون لبلد قوي على سياسات بلد أصغر مجاور)، كبديل للفوضى وال الحرب من خلال المحافظة على موقف محايـد في الحروب الأوسع نطاقاً.

## هل انطلقت رحلة «التطبيع»... بين بغداد وإربيل؟

\* محمد خروب

صحيفة (الرأي) الأردنية : ٢٣/١/٢٠١٨

ليس صدفة هبوط نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة كردستان العراق في بغداد... فجأة، وبعد اربعة أشهر من اندلاع أزمة الاستفتاء الذي تم في ٢٥ أيلول الماضي، ليجتمع «لأول مرة» مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، الذي ما يزال منتسباً بالنصر الذي احرزه ضد زعيم الإقليم السابق مسعود بارزاني، معيناً الامور الى ما قبل الثاني عشر من حزيران ٢٠١٤ وسائلرا على طريق إعادة الإقليم الى حدوده السابقة، التي كان عليها في العام ٢٠٠٣ وهو عام الاحتلال الأميركي، في الوقت نفسه الذي يسعى فيه لاستثمار «الانتصارات».. الاول في كردستان والثاني ضد تنظيم داعش، في الانتخابات البرلمانية والحكم المحلي التي ستجري في الثاني عشر من ايار القريب، عبر كتلة انتخابية مماثلة للقائمة التي شكلها «منافسه» في الحزب نفسه نوري المالكي، وإن ليس باسم «حزب الدعوة» الذي يجمعهما في عضويته، لكن موازين القوى داخل الحزب ورغبة كل منهما في ان يكون «الرقم واحد» على قائمة الحزب، حالت دون نزولهما باسم الحزب في كتلة واحدة، ولكن قائمة كل منهما ستكون تحت «رایة» الحزب.

نيجيرفان بارزاني الذي اصطحب معه الى بغداد نائبه عن حزب الاتحاد الوطني... قوباد طالباني، (نجل الرئيس الراحل جلال طالباني شريك الحزب الديمقراطي الكرودي بزعامة مسعود بارزاني)، يسعى الى تقليل خسائر الإقليم الفادحة التي ترتب على اصرار عمه «كان مسعود» على إجراء الاستفتاء، ما ادى في النهاية الى واد حلم الاستقلال وانحسار الرقعة الجغرافية التي سيطر عليها الإقليم، وبخاصة عندما ضم كركوك واجزاء واسعة من محافظة نينوى الى حدوده، معتبراً ايها جزءاً من الإقليم بعد ان كانت في نظره مجرد مناطق متنازع عليها... قد عادت الى «اصحابها». امر رفضته الحكومة المركزية في بغداد، وقامت باستعادة تلك المناطق من خلال القوة العسكرية، ملحقة هزيمة ببيشمركة بارزاني، الذي ما يزال يصرّ على قانونية وضرورة الخطوة التي قام بها (الاستفتاء) فضلاً عن تحويله شريكه الرئيسي في حكومة الإقليم.. الاتحاد الوطني، مسؤولية خذلانه والتواطؤ من خلف ظهره مع حكومة العبادي، على تسهيل اجتياح الجيش العراقي لكركوك وجوارها.

ما سمعه نيجيرفان بارزاني من العبادي خلال لقائهما الأول في بغداد، لم يختلف عمّا اشترطه العبادي على حكومة اربيل لحل أزمة الثقة بينهما بعد ٢٥ أيلول الماضي، سواء في ما خص التزام حكومة الإقليم بوحدة وسيادة العراق على كامل اراضيه، وأن الإقليم جزء من العراق. ما رأاه المراقبون «تخريجة» لعدم إصرار بغداد، على إصدار حكومة اربيل اعلاناً بـ«إلغاء» نتائج الاستفتاء، ما سيسبب لها إحراجاً، وربما يُسقطها من قبل المتشددين في الحزب الديمقراطي الكرودي بزعامة كان مسعود، أم في إعادة تفعيل جميع السلطات في الإقليم وبضمها المنافذ الحدودية والمطارات ووضعها تحت السلطة الاتحادية، واستكمال جميع الاجراءات الخاصة بعودة كامل السلطات

والقوات الاتحادية لها. على ما نقلت وسائل الإعلام العراقية المختلفة.. اضافة بالطبع الى حصر تصدير النفط من الحقول التي تقع داخل الإقليم. في السلطات الاتحادية.

واذ لا تبدو حكومة بارزاني في وارد رفض مثل هذه المطالب/الشروط، بعد ان كانت اعلنت في شهر تشرين الأول الماضي «احترامها الدستور العراقي، والتزامها قرار المحكمة الاتحادية العليا في شأن وحدة الاراضي العراقية»، فإن السؤال الذي اثاره كثير من المراقبين هو «سرّ تراجع العبادي عن رفض الاجتماع بأي وفد «حكومي» كردي، قبل صدور اعلان إلغاء نتائج الاستفتاء»، حيث تبيّن لاحقا ان «الأمريكيين» دخلوا على خط «الواسطة» من خلال المبعوث الرئاسي الأمريكي للحرب على داعش في سوريا والعراق بريت ماكغورك، بزيارتة اربيل الأسبوع الماضي وحمله رسالة «شفوية» من ترمب، تحث الكرد على انهاء الازمة وتطبيق الدستور العراقي، وسط بروز مؤشرات ايجابية من بغداد، باستعدادها صرف رواتب موظفي الإقليم.

التفاؤل الذي ابداه الرئيس العراقي فؤاد معصوم ازاء اللقاء الذي تم بين العبادي وبارزاني، واعتباره «ان مؤشرات الاتفاق النهائي بين اربيل وبغداد بدأت تلوح في الافق»، تشي بأن ثمة ترتيبات وتوفقات «حتى لا نقول.. صفقات»، قد تمت في الخفاء، حيث تروج شائعات بان رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، سعى في الأثناء الى «مغازلة» حكومة وبعض قوى الإقليم في الشأن الانتخابي.. بالطبع، ما اثار شكوك العبادي ومخاوفه، وربما سرع في استجابته للضغوط والوساطاتإقليمية والدولية، التي لم تتوقف منذ انهيار مشروع الاستفتاء وتواصل تبعاته الكارثية، بعد ان اظهرت دول الجوار «الكردستاني» تناقضاً وتنسيقاً غير مسبوق في المسألة الكردية.

تحرك كردي في اتجاه طهران ايضاً، لفت انتظار المتابعين للشأن الكردي. وهو مواصلة نيجران رحلته البغدادية الاولى بعد الاستفتاء الى طهران، واجتماعه بالرئيس الايراني حسن روحاني، الذي أكد على ان «إقليم كردستان يشكل جزءاً مهماً من اراضي العراق، ويضطلع بدور ومسؤولية مهمة في تعزيز الاستقرار والامن هناك»، مشدداً على «ضرورة عدم السماح بتقويض الاستقرار والامن بأي ذريعة».

ما يشي بان ثمة رغبة مشتركة عراقية - ايرانية في تنفيس الاحتقان وتهيئة الاجواء لانتخابات برلمانية عراقية، قد تكون الاكثر سخونة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق.. قبل عقد ونصف، فضلاً عن تطلعهما لمتابعة التطورات الدرامية التي تجري على الساحة السورية، بعد الاجتياح التركي لمدينة عفرين العربية السورية. ذلك الاجتياح الذي حمل اسم «غصن الزيتون» والذي توعّد فيه اردوغان بأن «تواصِل قواته الإنداع، حتى الوصول الى الحدود العراقية».

[kharroub@jpf.com.jo](mailto:kharroub@jpf.com.jo)

# في الفobia الكردية من مسألة الخذلان التاريخي

\*سيهانوك ديبي

المركز الكردي للدراسات ٢٠١٨/١/٢٣:

**ملخص تنفيذي:** ليس للكردي إلّا الريح. لا أصدقاء للكرد سوى الجبال. يتامى المسلمين. أبناء الجن. حل القضية الكردية على أساس التفاهمات الدولية فقط. هل أنت كردي أم مسلم؟ استخدام مصطلح الكرد بدلاً من التوسيم الحقيقي لهم في أنهم الكرد أو الكرد. علمًا بأنّ التعنت في استخدام المصطلح الخاطئ ليس إلا محاولة بطح مصطلح الحل أرضًا. وبالتالي دوام الأزمة بما لها من استطلالات ومرئيات.

الكرد: الجمع الذي يدل على القلة كما يُسْتَدَلُ على التشكيك بالأصل التاريخي لهم. ويُراد به في مواضع معينة على التقليل من المكانة. وما المتفق من الشارحين للقرآن الكريم يؤكّد ذلك أيضًا بمثال مختلف. بما جاء عما في سورة التوبه: (الْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفْرًا وَنَفَاقًا... ) والفرق واضح ما بين العرب والأعراب أو الأعaries كما أكد ذلك القرطبي أيضًا. مع العلم بأنه يمكن القول بكرد لبنان والأردن وكرد أوروبا.. كِلْة أو أقلية عدديّة. لكن من الخطأ المتقدّد القول عن كرد في سوريا وكرد العراق ومثلهما كرد تركيا وكرد إيران. المصالحة تبدأ مصطلحًا. والحل الأفضل حينما يختار شعب ما - كما الكرد - ما يناسبه من المصطلحات التي تتوافق وحق في المعادلة الأكثر صعوبة وهي الأكثر بلسمًا للأزمات التي تهدّد الشرق الأوسط برمته على مدى قرن كامل من المطارات والمهدّات الممهّدة نحو التفتّت. إنهم الكرد في سوريا وفي العراق وفي تركيا وفي إيران. وبهذا يمكن الاعتبار بأن مدخلاً معرفياً للحل يبدأ بالخلق“ وخاصة حينما ندرك بأنّ أزمنتنا كشرق أو سطين هي معرفية وسوسيوثقافية أي بنوية بالدرجات الأولى القضية. كما أن الجمل الأولى لا يمكن أن تكون مجرد جمل“ هي صناعة معمول عليها ياتقان، وحرّضت عليها عقول سوداء وعيون حمراء أن تكون“ حتى تكون جزءً من الذاكرة المستجمعة وليس الجمعية“ وترتقي أن تكون أدبياتٍ تتأبّطها شخص وتكلّلات الثورة المضادة التي تحرّض قوى الأنظمة الاستبدادية أن تكون دائمًا لتنزّلها في وجه قوى وفلسفة الثورة الديموقراطية“ كما الحال وأحد الأحزاب الكردية الذي يدعو اليوم إلى تشكييل (منصة كردية مستقلة للتمثيل الكردي في المجتمعات المتعلقة بالأزمة السورية) وهذا الحزب نفسه من كان يذكر في أدبياته الحزبية بأن الكرد هم أقلية في سوريا وليسوا بالشعب“ بدليل أنهم الأقل عدداً! أما قوى الثورة الديموقراطية فتدرك تماماً بأنّ أمّاها خياران يتماشيان سوية، الواحد إلى جانب الثاني: إما الحرب الديموقراطية الشاملة أو السلم الديموقراطي الشامل. أحدهما يؤدي إلى الآخر وفي الوقت نفسه البديل للآخر“ على طول خط الثورة الديموقراطية. في ثورة روج آفا قالت -المكتسبات المتحققة حتى اليوم- ذلك مراراً وتكراراً.

فمسألة الحرية حتى تكون وحتى تتحقق لا بد من عدم الارتهان والاعتماد والتذاكّي على الخارج فقط، لأن مسألة الحرية متعلقة بالكونتوم المجتمعي، بـكلّ الأفراد في أي مجتمع يعني بالتغيير، بـكلّ المؤسسات في أي مجتمع ينحو إلى التحول“ بـكلّ العلاقات الناتجة بين الأفراد النديين وليسوا التابعين والمُسّيّرين والمُدارين وفق الذكاء التحليلي الناظر إليهم أنهم مجرد أفواه لا عقول. يمكن عبرها وعبر عناصرها (الأفراد) وعبر تفاعلاتها، من حيث أن (كلها) يؤدي بشكل منفرد أو مجتمع إلى مسائل الطاقة المجتمعية التغييرية“ وهذا ما يمكن تسميته بقوة الكونتوم التحولية. وأن هذه القوة تكمن بشكل متمايز في الكومون (الكومين)، وهذا هو السبب الأبرز في تنظيم مجتمع شمال سوريا وروج آفا وأسستها وتحوّلها إلى مجموعات هائلة من الكومونات بهدف الحفاظ على كافة أشكال الطاقة المجتمعية، ومنعها من الضياع والتشرّت.

إذا كان الكومين أبرز القيّوميات في المجتمعات، فـلأنّها أصغر الخلايا النوعية التي تجتمع بأدرية وبمعرفة من خلال ذهنية ثورية وليس بجمعها واحتشدادها، وإذا كان الكومين مصدر الطاقة نحو الحرية فـلأنّها تضمن تنظيم المجتمع وتنمنع في الوقت نفسه دخول ثقافات غريبة إلى المجتمع بعد فشلها إيجاد حاضنة لها. أن كلّ شيء في المجتمع الديموقراطي يتم وكأن القيّوميات (الكومونات) على اتصال آنيٍ و دائم بعضها مع بعض. وهذا المدخل الأساس لفهم ماهية الكونتوم المجتمعى، بل يجب خلق كومينات نوعية ومنتشرة، تتحرك بمسؤولية في الفراغ الحاصل في المجتمع والذي أحدثته السلطوية والاستبداد

(الخارجي والداخلي) في الكل الذي لا يتجزأ، وإن كان منفصلاً في المجتمع، فإنه في الواقع على اتصال أو (اتحاد) مع كل العناصر المجتمعية الأخرى.

وتتبدي رؤية الطاقة المتولدة عن الكواントوم المجتمعي من خلال مسألة التفاعل والارتباط بين القيّيمات (الكومبيّنات) في البحث عن مسألة الحرية بل من أجل تحقيقها. وبأن المسألة في رؤية الكواントوم حين تناول مسألتي الناظر والمنظور من جهة والنسبية المحكمة بينهما من جهة أخرى، وأن الذات والموضوع يامكانهما الوجود سوية بشكل تبادلي ”أي“ أن يقوم كل منهما بدور الآخر دون حدوث خلل في النتيجة ويغدو الفصل بينهما في حكم الملفى.

وفهم الكواントوم المجتمعي يمكن تعوييمه في الأزمة السورية التي نعيشها أيضاً، فإنّ اصرار بعض الرؤى غير الملبيّة بل المعتبرة في طريق التغيير” على اقصاء مكونات المجتمع السوري (القيّيمات) (الأجزاء) هي بمثابة احتجاز تلك الطاقات في كلياتيّة المجتمع السوري، وأما الاكتفاء – بالنسبة للكرد في سوريا – على حق المواطنة والحق الثقافي وحده، فهذا بمثابة احتجاز وتغييب لقوة الكواントوم المجتمعي للكرد كجزء من الكل السوري والكل الكردستاني في الوقت نفسه، وهذا بالضرورة يؤدي إلى المزيد من التحاجز، بل ومن المؤكد أنّ اصرار على النظر إلى القضية الكردية في سوريا بمطلب المواطنة والحق الثقافي هي بمثابة اصرار على حصارها، ومثل هذا الحصار ومثل ما شابهه من ممارسات استبدادية بحق عموم شعب سوريا، كان السبب في الحراك الشوري السوري، وما يزال هو السبب في اصرار الذي يقابلها على التغيير الذي تحتاجه، والتحول الذي ننشده وعلى أساس التأكيد على الجزء كمقدمة للتأكيد على الكل“ غير ذلك“ انتاج جديد للسلطوية والاستبداد وحيثها بانتظار انفجار جديد في الكواントوم المجتمعي السوري وبشكل كليّ.

لا يمكن للحظة التشكيك أو حتى مجرد التفكير السلبي بوطنية أو بالمستوى العالي من النضال في تحقيق حرية الشعب الكردستاني الذي كان يسكن الراحل الشهيد قاضي محمد والذي أُعلن عن جمهورية مهاباد في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ الجمهورية التي لم تدم سوى أحدى عشر شهراً. ولكن وفي الوقت نفسه من الاستحالة أو من الصعوبة بمكان ما أن نقول بأن جمهورية مهاباد مكتسب كردي محض“ نتج بجهد كردي صرف، وتأسس وفق ثورة كردية تملك بالأساس مقومات الثورة. بل يمكن فهم هذه (الجمهورية) ضمن السياق الذي وجدت فيه، ومضامين القوى المهيمنة في ذلك الوقت.

سياق الحرب العالمية الثانية التي أدت في جزئها الإيراني إلى نشوب الأزمة الإيرانية ما بين الاتحاد السوفيّيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وترجع إلى ستالين بداية الخيط ونهايته في إنهاء جمهوريتين للكرد في النصف الأول من القرن العشرين“ إضافة إلى جمهورية مهاباد“ أيضاً جمهورية كردستان الحمراء ١٩٢٢ - ١٩٢٩ / قسم من أذربيجان الحالية. وعلى قسم منها كانت جمهورية لاجين الكردية في ٢٠ مايو أيار ١٩٩٢. مع العلم بأنّ إنهاء كردستان الحمراء يعتبر نتيجة منطقية لاتفاقية لوزان غير المنطقية ١٩٢٣.

يبقى بيت القصيد بالنسبة لفوبيا الخلان التاريخي للكرد، ويبقى التفسير الأكثر واقعية في ذلك ولكل هزائم الكرد من خلال انتفاضاتهم أو ثوراتهم أو ممالكهم أو اماراتهم التاريخية والحديثة إلى شُح العامل الذاتي“ وبروز الذات المنفلعة أو الذات الكردية التي ت quam بشكل ارتجالي في الموضوعات الإقليمية والعالمية. كما له التفسير المتسللي لأكثر من ألف عام.

معركة ملاذ كرد عام ١٩٧١ بقيادة ألب أرسلان ضد استبداد بيزنطة. وأيضاً الدور الكردي الحاسم في معركتي عام ١٥١٤ تجاه الصفوين، وعام ١٥١٦ و ١٥١٧ تجاه المماليك، واللتين قادهما ياووز سليم. ولا ننسى دور صلاح الأيوبي. فلولا الدور الإيجابي للكرد في هذه الانتصارات لما حدثت هذه الانعطافات التاريخية وصولاً إلى اليوم. لكن يذكر التاريخ أيضاً بأنّ كبير قادة ديوان ياووز سليم إلى رؤساء ٢٨ عشيرة كردية ذات الشأن والمساهمة في النصر“ كان قد حمل لهم ورقة بيضاء موقعة / ممهورة من السلطان أن يحددوا أقصى المطالب / كردستان ويختاروا من بينهم رئيساً“ لكنهم لم يتفقوا فيما بينهم أو اتفقوا على أن يتم التعيين من (السلطان)! مثال لا يضاهيه ألمًا سوى خيانة هورباك لعمه الامبراطور البييبي حوالي ٥٥٠ ق.م، ويساهمهما كلّ من حضر في لوزان ١٩٢٣.

يقول الفيلسوف أوجلان هنا (إن زمرة الإدارة التركية والعربية، بل والفارسية أيضاً، تخدع ذاتها، عندما تنظر إلى الكردي الأبكم والبائس والفاشي المنهار بأنه يشكل حالة ملائمة لها. وإذا كان ثمة مشاركة ساهم فيها الكرد في أخرج أوقات تاريخ تركيا، فإن ذلك ينبع – فقط وفقط – من تحليهم بقيمة ما في تلك الأثناء. هل كان بمقدور الكرد الانخراط في حرب التحرير، لو لم تكن قيمهم تلك؟ لم تكن ثمة هوة شاسعة آنذاك بين الكرد والترك. بل كانوا يتشارطون المستقبل بآمال مشتركة معقودة على إحراز التطور).

بمزيد من الإسقاط على التاريخ المعاصر” نجد بأن أكبر الجهات التي حاولت التشويش على فحوى ثورة روج آفا ٢٠١٢ هي الذات والموضوع الكلاسيكيتان ذات الصلة مع أنظمة الاستبداد” الخائفة من الذات والموضوع المتكاملين بشكل ديمقراطي والظاهرتين حالة ثورية بديلة لها بشكل يسير والمتحققة في روج آفا. وإلا ماذا يعني أن يتم الإعلان من قبل قوات سوريا الديمقراطية في تحرير الرقة (عاصمة دولة الإرهاب) بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١٧ وبأقل من أربع وعشرين ساعة يتم الإعلان عن (استفتاء) استقلال كردستان في ٧ حزيران ٢٠١٧ ليتحدد من خلاله تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠١٧ موعداً له؟ ولكن ماذا يعني أن ينتظر العالم ب ملياراته السبعة تحرير الرقة في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ والقوة الرمزية العالمية التي يكتسبها الكرد في دحر الإرهاب ودورهم مع شركائهم في تحقيق الأمن والاستقرار وأحقية مطالبهم” ليسبق هذا اليوم العظيم هزيمة الانسحاب من كركوك في ١٦ تشرين الأول ٢٠١٧؟ وتتوالى من عندها فقدان أغلب المكتسبات السيادية التي تحصلت بتضحيات الشعب الكردستاني في العراق، واصلاً حال الهزيمة المزريّة إلى إلغاء نتيجة (الاستفتاء)؟

من المؤكد بأن العلاقة متينة ما بين هذه التواريف، كما علاقة التضاد والتناقض ما بين الثورة الديمقراطية والثورات المضادة. ولو حدث اصرار على أن أحداً ما ترك الكرد” فمن المهم القول بأن الكرد من تركوا حلفائهم. وعامل ضعف الذات الكردية في باشور/إقليم كردستان العراق، وعموم فحوى العامل الذاتي لم يكن مهياً لذلك” بل العكس في أسوأ حالاته المجتمعية والارتياح الحاصل عليه في الحياة السياسية في إقليم كردستان وعموم الحياة المجتمعية. أما حجج التوكز على الخذلان والمؤامرة فهي ليست سوى ذرائع تسويغية. يدرك الشعب الكردستاني بأنها متدرجة ما بين لا قيمة لها وصولاً بالضعف.

يقول الروائي السوري نبيل ملحم: وسألـاك أنتـ كرديـ، وعمرـ الأمـةـ الكرـديـ بعـمـرـ الجـبالـ، متـىـ كانـ لـهـوـيـةـ الكرـديـةـ مـالـهـاـ الآـنـ؟ أـظـنـ أـنـهـاـ مـاـ قـبـلـ أـوجـلـانـ هـيـ غـيرـ مـاـ بـعـدـهـ، هـنـاـ سـرـ الـحـكاـيـةـ.

سرـ الـحـكاـيـةـ” بأنـ أـوجـلـانـ يـبـحـثـ عـنـ كـرـدـسـتـانـ الـتـيـ تـلـدـ مـنـ صـلـبـ ذـاتـهاـ يـارـادـتـهاـ الـحـرـةـ وـلـاـ تـلـدـ مـنـ اـغـتصـابـ وـبـإـرـادـةـ الآـخـرـينـ. وـلـاـ يـرـبـطـ بـيـنـ مـفـهـومـ حـرـيـةـ كـرـدـسـتـانـ وـالـدـوـلـةـ الـقـوـمـيـةـ” إنـماـ الـتـيـ تـضـمـنـ كـوـنـفـيدـرـالـيـةـ شـعـوبـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ. نـسـأـلـ أحـدـ أـقـدـمـ الشـرـكـاءـ فـيـ التـارـيـخـ (الـشـعـبـ الـعـرـبـيـ): هلـ تـمـتـ الـحـرـيـةـ وـأـنـجـزـتـ فـيـ ظـلـ اـثـنـيـ وـعـشـرـيـنـ دـوـلـةـ عـرـيـةـ؟ هلـ اـسـتـطـاعـتـ هـذـهـ النـماـذـجـ أـنـ تـحـلـ الـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ؟ هلـ اـسـتـطـعـتـ شـعـوبـ هـذـهـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـمـذـاقـاتـ الـأـوـلـىـ لـلـحـرـيـةـ” عـلـىـ الـأـقـلـ؟ سـرـ الـحـكاـيـةـ” بأنـ أـوجـلـانـ يـعـرـفـ الشـرـقـ الـأـوـسـطـ عـلـىـ أـنـهـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الثـقـافـاتـ الـمـتـكـامـلـةـ وـلـيـسـ بـالـقـومـيـاتـ الـمـتـحـارـبةـ، مـعـ الـعـلـمـ بـأـنـ الـحـقـوقـ الـقـومـيـةـ هـيـ الـأـكـثـرـ ضـمـانـاـ فـيـ ظـلـ الـتـعـرـيفـ الـثـقـافـيـ للـشـرـقـ الـأـوـسـطـ.

سرـ الـحـكاـيـةـ” بأنـ أـوجـلـانـ وـسـعـ مـنـ سـجـنـهـ وـهـزـ السـجـانـيـنـ الـمـسـتـبـدـيـنـ، مـنـ بـعـدـ تصـوـيـبـ الـعـقـولـ فـيـ أـنـ الـأـنـظـمـةـ الـاـسـتـبـدـادـيـةـ الـتـيـ تـرـىـ فـيـ الـكـرـدـ لـيـسـ الـكـرـدـ الـموـتـىـ هـمـ الـأـفـضـلـ” لـيـسـتـ سـوـىـ الـخـضـدـ مـنـ شـعـوبـهاـ: الـعـرـبـ وـالـأـتـرـاـكـ وـالـفـرـسـ وـجـمـيـعـ الـثـقـافـاتـ وـلـيـسـ بـالـضـدـ مـنـ الـكـرـدـ وـحـدـهـ.

سرـ الـحـقـيقـةـ” بأنـ أـوجـلـانـ يـدـعـوـ إـلـىـ عـالـمـ مـكـامـلـ وـبـشـرـيـةـ مـتـواـزـنـةـ مـتـتـمـاـةـ مـنـ خـلـالـ مـجـتمـعـاتـ أـخـلـاقـيـةـ سـيـاسـيـةـ اـيـكـولـوـجـيـةـ مـتـحـرـرـةـ جـنـسـوـيـاـ، وـأـنـ الشـرـقـ لـيـسـ بـغـرـيمـ الـغـرـبـ” إنـماـ بـالـمـكـامـلـ لـهـ وـبـالـمـتـنـامـ. فـكـفىـ بـقـوـىـ الـهـيـمنـةـ هـذـاـ الـانتـقامـ. أـمـاـ تـهـمـ إـرـهـابـ حـزـبـ الـعـمـالـ الـكـرـدـسـتـانـيـ فـلـيـسـ سـوـىـ سـقـطـةـ تـارـيـخـيـةـ وـقـعـ فـيـهاـ كـلـ مـنـ قـبـلـ التـصـنـيـفـ. عـمـلـ غـيرـ أـخـلـاقـيـ قـبـلـ أـيـ شـيـءـ آخـرـ. الـفـرـصـةـ سـانـحةـ لـلـتـكـفـيرـ عـنـ هـذـهـ الـخـطـيـئـةـ، وـالـتـصـحـيـحـ الـفـعـلـيـ لـذـلـكـ. إـلـاـ كـيـفـ يـتـمـ تـفـسـيـرـ بـأـنـ أـبـنـاءـ وـبـنـاتـ أـوـجـلـانـ وـهـمـ بـالـمـلـاـيـنـ، وـأـنـ مـقـتـنـعـيـ الـفـكـرـ الـأـوـجـلـانـيـ الـذـيـ دـحـرـوـاـ الـإـرـهـابـ بـأـنـ يـتـمـ الـاسـتـمـارـ بـمـثـلـ هـذـهـ الـخـطـيـئـةـ؟ نـقـتـنـعـ كـثـيرـاـ بـأـنـ التـنـاقـضـ يـعـودـ إـلـيـهـ تـفـسـيـرـ حـرـكـيـةـ التـارـيـخـ، لـكـنـ” لـاـ يـمـكـنـ الـاقـتنـاعـ بـأـنـ الـمـنـاقـضـةـ هـيـ الـتـيـ أـحـدـثـتـ ذـلـكـ، وـالـاسـتـمـارـ فـيـ ذـلـكـ تـعـنـيـ الـمـنـاقـضـةـ الـتـيـ لـاـ قـيـمـةـ لـهـاـ وـغـيرـ الـمـقـبـولـةـ. وـيـبـقـىـ الـاقـتنـاعـ الـأـكـبـرـ فـيـ سـرـ الـحـقـيقـةـ وـلـفـهـمـ مـاـ يـعـنـيـ: لـاـ حـيـاةـ مـنـ دـوـنـ فـلـسـفـةـ الـقـائـدـ أـوـجـلـانـ.

## حلقة مفرغة من التشرذم الکردستانی

\*ستران عبدالله

سادہ درس : ۲۷/۱/۲۰۱۸

من جديد عدنا الى متلازمة التفرقة الكردية والتشرذم السياسي في مواجهة استحقاقات العملية السياسية في العراق. عدنا الى حرب داعس والغباء، رغم أن الأخوة العرب تخلوا عن هذا التراث، وهم إن كانوا متشرذمين فهم ليسوا على حبل الخطر كمشروع سياسي وكمكون الأغلبية العددية.

عدنا الى الحدية في التصارع باسم الذية بينما اختلافاتنا في الرؤى واختلافاتنا في سردية التراجع الكردي لا تتعدد الفاصل والفارزة، ولا تتجاوز تسلسل الرواية حول ما حدث في طول التجربة الكردستانية وفي منعطف استفتاء أيلول الماضي وتداعيات أحداث السادس عشر من أكتوبر من العام الماضي.

عدنا والعود هنا ليس أحmedاً إلى التنابذ بألقاب الفساد والخيانة وغيرها من الاتهامات الخطيرة التي لا يمكن اثبات صحتها من عدمها في أوقات المدح والتربيث، فما بالك في أحواء مؤيودة بالشك والتريص.

وتفرقتنا ليست فقط في اصنافات التسميات الحزبية والتشكيلات الانتخابية وما أكثرها في توقيتات الانتخابات، بل هو في السير في اتجاهات متصادمة فيما يخص الأولويات وادراك مخاطر وضع الطائفية الملتهبة في العراق ومخاطر الاستقطاب الاقليمي على مستقبل المشروع الوطني الكردستاني، واذ ننوهه كردياً الى ظاهرة فقر الدم السياسي فيما يخص المشروع لجهة تأمين الترابط بين الحاجة الديمقراطية واحتياطات مشروع التحرر الوطني فأنت لا نعلن عن اكتشاف عظيم بقدر ما نكرر الاشارة الى آلم عظيم ظل في السنوات الأخيرة يقض مضاجع السياسة الكردستانية يتم دفعه الى دائرة النسيان تيمناً باحتواه وتخفييف مضاره المدمرة على مستقبل اقليم Kurdistan.

نـحن قضيـنا شـطـراً عـظـيـماً مـن جـهـدـ الحـرـكـةـ الـقـومـيـةـ فـيـ التـنـابـذـ حـوـلـ أـولـويـةـ التـحرـرـ الـقـومـيـ وـثـانـويـةـ التـحرـرـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـديـمـقـراـطيـ وـقـضـيـناـ شـطـراًـ آخـرـ مـنـ النـشـاطـ الـفـكـريـ الـمـكـثـفـ فـيـ أـهـمـيـةـ الـاـخـتـيـارـ بـيـنـ الـانـخـراـطـ فـيـ الـمـشـرـوعـ الـوطـنـيـ العـرـاقـيـ أـوـ تـرـكـيـزـ الـجـهـودـ عـلـىـ الـمـلـفـ الـقـومـيـ وـشـطـراًـ آخـرـ فـيـ التـلاـسـنـ بـيـنـ الـطـبـقـيـةـ وـالـيـسـارـيـةـ وـبـيـنـ أـحـقـيـةـ الـمـشـرـوعـ الـكـرـدـسـتـانـيـ فـيـ التـحـقـقـ.

وفي كل مرحلة من مراحل تطور الحركة الكردستانية كانت تلك المفاهيم تتتصارع في جغرافيا كردستان حرباً أهلية طاحنة وصراعاً عنيفاً في أروقة الأحزاب والتيارات بدلاً من أن تتجذر في صراع فكري داخل منشور أو مجلة أو ندوة فكرية تخرج بطروحات جديدة تجمع بين ديناميكية الواقع وضرورة التأطير النظري لاحتياجات الحركة الوطنية وستراتيجياتها المتعددة نحو الهدف الأسمى: حق تقرير المصير. وظل البعض من فاعلي الحركة الوطنية الكردستانية (الكردياie تي) يصوروون هذا التص嗣اع العنيف الذي لا طائل من ورائه وكأنه حراك مجتمعي فاعل بينما المحصلة النهائية لمكاسب هذا الصراع يكشف عن عبئية مقاومة تشتت جهود الشعب الكردستاني مع استمرار الفقر النظري، وما يحيط بالمشروع الوطني من شوائب فكرية يسهل للأخر امكانية اختراق المشروع ودس السم بالعسل تحت مسمى تعدد الخيارات الى درجة أصبح فيه خيانة القضية وجهة نظر على حد قول الشهيد غسان كنفاني في وصفه لبعض تجليات القضية الفلسطينية.وها قد عدنا كردستانياً وفي غمرة التص嗣اع حول محطة الانتخابات القادمة الى الاتهام الرنان لبعضنا بعضاً من أجل شرعنة افتراقنا على قوائم تلعب على وتر اختلاف الاولويات بل وتصادمها وكأننا لم نكتف بهدر الوقت والجهد في القرن العشرين.

فِمْتَى نَتَعَظُ؟

## الكرد: الصورة الأكبر

\*حازم صاغية

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية : ٢٠١٨/١/٢٧

تبعد الخيارات المتاحة للكرد السوريين سيئة كلها: احتلال كردي أم احتلال أسدية. «عودة إلى حضن وطن» لم يكن مرةً وطناً لهم أم قفزات في الفراغ.

أخطأوا؟ بالتأكيد. وبعض الأخطاء كانت فادحة في سورية وقبلها في العراق. لكن لا بأس بالعودة إلى الأساسيات. هنا، حين نقول «الكرد» لا نغفل عن الفوارق في ما بينهم، ولا نتجاهل أنَّ أحداث عفرين محكومة بعوامل لا تطابق العوامل التي حكمت أحداث كركوك. مع هذا، ثمة الكثير مما يوحى أنَّ مشكلة الكرد توحدُهم لأنَّ العالم يوحدهم بصفتهم كرداً، قبل أن يطالبهم، إذا أرادوا الخلاص، بالتوقف عن أن يكونوا كرداً.

هذا يسمح بالقول إنَّ الأخطاء ليست ما يُنتج وضعهم السيء، بل هي ما يظهره ويزيده سوءاً. هذا الوصف ينطبق عليهم منذ الانقلاب على معايدة سيفر في ١٩٢٠ إلى معايدة لوزان في ١٩٢٣. المعايدة الأولى وعدتهم بدولة، الثانية، التي فرضتها انتصارات أتاتورك، انتزعت منهم هذا الوعد. لقد تأكَّدَ أنَّ نشأة الدولة القومية على جثة السلطنة العثمانية ستكون على حسابهم قبل أن تكون على حساب أي طرف آخر.

الآن: كرد العراق، الذين يعودون أكثر من ضعف الكرد السوريين، لم يحرزوا شيئاً مما صوتوا لأجله. حصدوا احتلال كركوك وهزيمة لم تتبيَّن حتى الآن كامل نتائجها الكارثية عليهم. فلماذا، إذًا، سيخرج الكرد السوريون الأضعف والأصغر بنتائج أفضل؟

يضاف إلى ذلك أنَّ كرد العراق متواصلون جغرافياً، فيما الكرد السوريون غير متواصلين. وكرد العراق غير متهمين بالأوجلانية. كرد سورية متهمون بقوَّة.

على ماذا التحويل إذا هنا وهناك؟ على الدعم الأميركي للكرد السوريين؟ لقد سبق أن رأينا مثل هذا الدعم لكرد العراق! يفسِّر هذا الواقع المؤلم أنَّ الكرد هم الآخر المطلق في المنطقة. منافسوهم على صفة الضحية الأولى في الشرق الأوسط، أي الفلسطينيون، أحسن حالاً. الفلسطينيون، قومية ولغة، عرب، ينتسرون إلى محيط هائل الضخامة قد لا يتحمَّس لخوض معاركهم، لكنَّه يرتكب حيال التملُّص منهم أو إزال الأذى بهم. سعود القوميات التي تسنَّى لها أن تنشئ دولاً طرد الكرد كلياً إلى الوحشة.

من ناحية أخرى، الإسلام السني، كهوية دينية، يجمع بين أكثرية الكرد وأكثرية الفلسطينيين. لكنَّ هنا أيضاً ثمة فارق بارز: حركة «حماس» ذات الأصول الإخوانية قوَّة بارزة وأساسية بين الفلسطينيين. إنَّها تحكم قطاع غربة. أمَّا الإخوان المسلمين فهم الطرف الذي قاتل ويقاتل الكرد، إلى جانب الأتراك، في عفرين. في المقابل، كان الكرد أكثر من حاربوا الصيغة الأشدَّ تطرفاً من الإسلام السياسي، أي «تنظيم الدولة». زعاماتهم العشائرية وطريقهم الصوفية لم تترك للإسلام الحركي والمسيئ مواطن قدم يعتقد بها. تأسيس الأتاتوركية لقومنة الإسلام، أو للتريكه، أضعف نسبة الكرد إلى الإسلام. إنَّهم كرد فحسب.

١٤ مليوناً في تركيا و٦ في إيران و٣ في العراق وقرابة ٥ ملايين في الدياسبورا... كلَّهم مجرد أعداد. مجرَّد غرباء. العالم يتَّفق بسهولة ضدَّهم، كما حصل في كركوك. كما هو حاصل، على الأرجح، في عفرين. كما حصل في العراق أواسط السبعينات. كما حصل مع انتفاضة الشيخ سعيد في تركيا عام ١٩٢٥ التي تعاونت عليها تركيا وفرنسا. كما حصل مع انتفاضة آرارات في ١٩٣٠ التي تواطأ ضدَّها، فضلاً عن تركيا، بريطانيا وإيران والاتحاد السوفيتي السابق...

ولأنَّ الكرد هم الآخر المطلق، والضدُّ المطلقي، نيط بهم، كما كتب حميد بوزرسلان، أنَّ «يكفُّوا عن الذنب» «الانفصالية» لبقية الشعوب». لقد أُعدَّم الشيخ سعيد في ١٩٢٥ لا لأنَّه انتفض فحسب، بل أيضاً لأنَّه دوافع وأسباب التمرُّد الأخير في المقاطعات الشرقية من الوطن التركيَّ الخالد مماثلة لتلك التي ثارت، في ماضٍ غير بعيد، في البوسنة والهرسك المحاطة من ثلاث جهات بأعرق ليست تركية ولا مسلمة، ولتلك التي دفعت الألبان، على رغم خمسة قرون من الإخاء، إلى طعن الأتراك في الظهر، وهم الذين لطالما أظهروا محبة كبيرة لمواطنيهم (...). إنَّ الهدف والغاية للذين ولدوا الثورة الكردية هما ذاتهما اللذان كانوا قد أفسدا سوريَّة وفلسطين...».

هذا النهج لا يزال معمولاً به، مرَّةً هنا ومرةً هناك، ودائماً ضدَّ الكرد، غالباً بدم كثير.

# أزمة الإسلام السياسي في كردستان

\*رستم محمود

صحيفة الحياة : ٢٠١٨/١/٢٧

في صيف عام ٢٠١٥ قدم حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني مشروعًا حول «استقلال الإقليم» لرئيس الإقليم مسعود بارزاني. واعتبر الحزب أن استقلال كُردستان هدف ستراتيجي للحزب بحسب البرنامج الذي طرحته في مؤتمر الحزب عام ٢٠١٢. ووفق رؤية الاتحاد الإسلامي، فإن الظروف الإقليمية والدولية، في ظل التحالف الدولي لمحاربة «داعش» وتمكن قوات البشمركة من السيطرة على قسم كبير من الأراضي المستقطعة من كردستان، توفر العامل الزمني المناسب للاستقلال. على أن الحزب كان يرى أنه ثمة شرطين ضروريين للانخراط الفعال في هذه العملية، يتضمن الأول تنشيط العملية السياسية ضمن الإقليم، والآخر أن يكون استقلال الإقليم عبر التفاوض مع القوى السياسية العراقية في بغداد.

منذ قُرابة عقدٍ وحتى الآن، فإن حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني، الذي يعتبر الامتداد الكردي لحركة الإخوان المسلمين، يحمل أجندة سياسية وخطابية وأيديولوجية قومية، تزاحم الأحزاب الكردية القومية التقليدية. كذلك صار حزبيًّا لا يستطيع أن يحيا خارج السلطة، بالذات الحكومة الإقليمية، فهو بتنظيماته وأجهزته الرديفة يعتمد على السلطة ومؤسساتها التي تعتبر أساس تنظيمات الحزب.

فوق ذلك، صار حزب الاتحاد الإسلامي، مثل بقية الأحزاب الإسلامية الكردية، يستشعر أن الدولة المركزية في العراق تُصبح «دولة شيعية» بقرارها المركزي وسلطتها الرمزية وخياراتها الإقليمية وأن الإقليم الكردستاني سيفتقد صبغته الـ«سنوية» بالتقادم، لأنه سيغدو خاضعاً للسلطة المركزية.

القومية والسلطوية والطائفية صارت من خصائص الأحزاب الإسلامية الكردستانية، وهي بهذا المعنى تغدو فاقدة لتمايزها عن بقية الأحزاب في كل دواعي المنطقة. من حيث نبذها للقومية وبقائها في المعارضة وخطابها الدينى الفوقي.

\*\*\*

تعتبر الأحزاب الإسلامية جزءاً من الحياة السياسية العامة في إقليم كُردستان العراق، وهي سارت في سياق تاريخي طويل إلى أن وصلت إلى حال الاندماج في الحياة السياسية العامة الراهنة بكل شروطها الخاصة، واحتاجت لوقت أقصر لتتخلص عن خصائصها، وتتحول إلى أحزاب تقليدية.

كانت الحركة الإسلامية بدأت بمُواجهة الحركة القومية الكردية منذ أواسط الثمانينيات، حين تأسست الحركة الإسلامية عام ١٩٨٧ وبدأت بخوض العمل المسلح ضد النظام العراقي، مُتخلية عن أفكار حركة الإخوان المسلمين في كُردستان العراق، التي كانت ترفض العمل المسلح. ثم مرت الحركة الإسلامية في مسارين تقليديين، تُمر بهما أغلب الحركات الإسلامية الجنينية عادة.

فمن جهة انفرزت عنها التيارات العنيفة المتطرفة، التي خاضت كل أشكال العنف المجتمعي والسياسي، كجماعة أنصار الإسلام. ومن جهة أخرى انشق تيار سياسي «سلميًّا» عن الحركة الإسلامية التي ما لبثت أن اندمجت بالحياة السياسية في الإقليم بأكثر من حزب، بعدها مرت بتحولات فكرية وأيديولوجية وسياسية عديدة. وهي تُشكل مجتمعة نموذجاً سياسياً مُتمايِزاً عن تجارب بقية الأحزاب الإسلامية في المنطقة.

على أن هذه الأحزاب الإسلامية الكردستانية كانت تمتاز عن نظيرتها القومية الكردية والأيديولوجية العمومية بثلاث خصائص تجعل دراستها والتوقعات بشأن رؤيتها ومستقبلها مختلفة تماماً عن بقية الدراسات التي تتناول الحركة السياسية الكردية.

لم تُسيطر الأحزاب الإسلامية الكردستانية على حيز جغرافي شاقولي، بل كانت التيارات السياسية الوحيدة المُمتدة بشكلٍ أفقى في كامل الجغرافيا الكردستانية. بقيت الأحزاب الإسلامية الكردستانية متوازنة في تمثيلها الجماهيري / المناطقي، فنسبة التأييد لاحزابها السياسية تكون متساوية في أي من المحافظات الثلاثة، وفي المناطق الكردية في محافظتي كركوك والموصل. بهذا المعنى فإن الأحزاب الإسلامية الكردستانية لم تكن مُستقطبة وغير خاضعة لفروض الهيمنة الجغرافية لأي من الأحزاب الكردستانية.

كذلك، لم يكن أي من الأحزاب الإسلامية الكردستانية «حزباً سلطوياً»، حتى قبل سنوات قليلة. فهي على رغم مشاركتها في الحياة السياسية الكردستانية منذ قرابة ربع قرن، ومشاركتها في البرلمان والعديد من الحكومات الإقليمية التي تشكلت، إلا أن أي منها لم ينل سمة «الحكم الحقيقية»، فجميع إشكال مشاركتها كانت نسبية للغاية، وذات سلطة ممنوحة من الأحزاب المركزية المسيطرة على الحياة العامة. ما نقصده هنا أن هذه الأحزاب الإسلامية لم تكن لها هيمنة على الحياة العسكرية والأمنية والاقتصادية والبيروقراطية التي لحزب السلطة، ولم تكن حتى كالتي لحركة التغيير الكردية، التي على رغم عدم هيمنتها العسكرية والأمنية على أي من القطاعات، إلا أنها تملك نفوذاً معنوياً وأدبياً داخل قطاعات البشمركة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

على أن هذه الأحزاب الإسلامية الكردستانية صارت تملك مواقف سياسية تتمتع بالحماية والاستقلالية الكاملة عن الحزبين المركزيين، ولها العديد من المؤسسات التنظيمية والإعلامية والاقتصادية والسياسية التي تتطلب تغطية شهرية ضخمة، وهو ما تطلب أن تغطيه من خلال اندماجها في مؤسسات الدولة، خصوصاً الاقتصادية والبيروقراطية في ظل اقتصادٍ نفطي ريعي مثل الذي لإقليم كردستان العراق، حيث للتضخم المرئي لأجهزة «الدولة» أن يغطي كل شيء.

أخيراً، فإن الأحزاب الإسلامية الكردستانية فقدت كل إمكانية وقدرة لما يمكن أن تقوم به الأحزاب الإسلامية التقليدية في منطقتنا، فيما خص استخدام العنف والانقلاب على الحياة العامة ونشر الأيديولوجيات والبرامج المُتطرفة على المجتمعات المحلية لأسباب كثيرة، على رأسها عدم ارتباط الإسلام السياسي الكردستاني بنظيره الإقليمي والدولي، فهي ليست ممثلاً محلياً لأية حركات أخرى، كتنظيمات الإخوان المسلمين والتيرات السلفية المُتطرفة. فالـأحزاب الإسلامية الكردستانية تملك علاقات عامة وتعاطفاً وجداً وسياسياً مع التنظيمات النظيرة لها في الدول الأخرى، إلا أنها مستقلة عنها سياسياً ومالياً وتنظيمياً، لأسباب معقدة، على رأسها بقاء الحركة القومية الكردية فاعلة وحيوية.

الأحزاب الإسلامية باتت تؤمن بأنها جزء من الحياة السياسية في الإقليم، وتعي تماماً طبيعة اللعبة السياسية في الإقليم، وكذلك موقع الإقليم وظروفه وموقعه الإقليمي والوطني، شواغله ومشكلاته، المركبة والمتدخلة بشكلٍ مُعقد للغاية، على كل المستويات والديناميكيات، لذا فإنها لا تستطيع أن تقدم نفسها كأحزاب معارضة ذات مظلومية، لأنها أساساً غارقة في كل تفاصيل الحكم، كذلك لا تستطيع أن تنقلب على الحياة السياسية وتتنزع عنها الشرعية. وفي المحصلة الأحزاب الإسلامية الكردستانية لا تستطيع أن تدعي أنها تملك أي شيء بديل من أية تيارٍ سياسي آخر.

\* كاتب سوري

# الأمم المتحدة أم الأنظمة المتحدة أم إتحاد المafيات ؟

\*أ.د. هوكر الشيخ محمود

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/١/٢٨

من ينظر بامان إلى الوضع الدولي الان خاصةً في العقد الثاني من مستهل الألفية الثالثة، يرى وبوضوح أن الانسانية والقيم الأخلاقية قد تهجر المجتمع الدولي رويداً رويداً، في حين تملأ صيحات وتجھيزات الحكام والأنظمة وما كانوا لهم الإعلامية الجبارية خاصةً في الدول العظمى حيث يتشددون بالتحدث عن الأخلاق والقيم وحقوق الإنسان والديمقراطية وما إلى ذلك من الكلام المسؤول ليجعلوا منها رماداً يذرونها في عيون الشعوب المغلوبة على أمرها، كي تبقى تنتظر غدوة ليخلصها من أنيابهم الفتاكـة ومن براثن الحكام المحليـين المفروضـة من قبلـهم على رقبـاهـم في الشرقـ الأوسطـ والدولـ المنكـوبةـ الآخـرىـ. الوضـعـ بـاتـ واضحـاًـ لـمـ يـتـقـصـيـ الحقـائقـ الشـاخـصـةـ عـلـىـ الـارـضـ وـلاـ يـتـحـاجـ إـلـىـ عـنـاءـ الـبـحـثـ وـالـدـرـاسـةـ العـمـيقـةـ كـيـ يـكـونـ عـلـىـ بـيـنـةـ مـاـ يـدورـ فـيـ الـعـالـمـ مـنـ تـحـركـاتـ الدـوـلـ الـعـظـمـىـ فـيـ تـصـنـيـعـ الـحـاكـمـ الـمـهـنـوزـينـ وـتـسـلـيـطـهـمـ عـلـىـ رـقـابـ شـعـوبـهـمـ وـالـاطـاحـةـ عـنـدـ الـحـاجـةـ بـمـنـ فـيـهـمـ يـفـكـرـ بـمـصـلـحةـ الـشـعـبـ خـارـجـ نـطـاقـ ماـ خـطـطـ لـهـاـ مـنـ لـدـنـهـمـ. بـمـعـنـىـ آخـرـ هـمـ يـبـقـونـ عـلـىـ بـؤـرـ الـصـرـاعـاتـ لـاـ بـلـ يـبـحـثـونـ عـنـ أـيـةـ فـجـوةـ كـيـ يـخـلـقـوـنـ مـنـهـاـ مـصـدـراـ لـنـزـاعـاتـ عـنـدـ الـطـلـبـ وـمـنـ ثـمـ يـلـعـبـونـ دـورـ حـالـ المـشاـكـلـ وـرـاعـيـ الـإـنـسـانـيـةـ وـمـمـولـ الـمـسـاعـدـاتـ الـتـيـ تـقـدـمـهـاـ أـمـمـهـ الـمـتـحـدـةـ (ـعـفـواـ يـدـهـمـ الـلـعـوبـ)ـ.

لـحدـ الـآنـ أـمـريـكاـ وـمـنـ وـرـائـهـ الدـوـلـ الـأـوـرـوـبـيـةـ وـرـوـسـيـاـ لـهـاـ باـعـ طـوـيلـ فـيـ إـسـتـغـالـ مـقـولاتـ حـقـوقـ إـلـاـنـسـانـ وـحـقـوقـ الـمـرـأـةـ وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ وـلـكـنـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـكـلـامـ فـقـطـ،ـ وـهـيـ طـرـيـقـةـ سـهـلـةـ كـيـ يـتـدـخـلـواـ مـنـ خـلـالـهـاـ فـيـ أـمـورـ الدـوـلـ وـالـشـعـوبـ الـأـخـرىـ،ـ وـهـمـ مـسـبـقاـ مـتـفـقـونـ عـلـىـ إـقـتـسـامـ الـكـعـكـةـ كـلـ حـسـبـ اـتـعـابـهـ فـيـ التـزـمـيرـ لـلـخـطـةـ الـتـيـ يـتـبـنـونـهـاـ فـيـ تـأـجـيجـ الـصـرـاعـاتـ فـيـ الدـوـلـ غـيرـ الـمـسـتـقـرـةـ سـيـاسـيـاـ.ـ فـالـرـوـسـ أـيـضاـ يـشـارـكـونـهـمـ فـيـ الـمـسـرـحـيـاتـ الـتـيـ تـعـمـلـ فـيـ هـذـاـ الـعـقـدـ وـلـكـنـ دـورـهـمـ مـخـتـلـفـ،ـ فـهـمـ يـلـعـبـونـ دـورـ الـطـرفـ الـآخـرـ،ـ أـيـ فـيـ الـعـلـنـ يـتـظـاهـرـ وـكـانـهـ عـلـىـ الـضـدـ مـاـ يـعـمـلـ عـلـىـ الـأـمـريـكـاـ وـشـرـكـاؤـهـ،ـ أـمـاـ فـيـ الـخـفـاءـ فـهـمـ مـمـثـلـوـنـ فـيـ كـلـ تـلـكـ الـمـسـرـحـيـاتـ،ـ الـتـيـ نـهـاـيـاتـهـاـ دـوـمـاـ تـرـاجـيـدـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـشـعـوبـ الـمـنـطـقـةـ الـتـيـ إـتـلـيـتـ بـبـلـاءـ مـنـ يـسـمـونـ أـنـفـسـهـمـ بـالـقـادـةـ فـيـ تـلـكـ الدـوـلـ الـمـنـكـوبـةـ،ـ وـهـمـ فـيـ الـحـقـيقـةـ بـيـادـقـ بـيـدـ أـصـحـابـ نـعـمـهـ الـذـيـنـ أـتـواـ بـهـمـ وـيـسـانـدـوـنـهـمـ كـيـ يـعـمـلـوـنـ عـلـىـ إـذـلـلـ شـعـوبـهـمـ وـيـكـونـوـنـاـ عـلـىـ أـهـبـةـ الـاـسـتـعـادـ كـيـ يـنـذـفـوـنـ دـوـنـ أـيـ تـفـكـيرـ بـمـاـ يـؤـولـ إـلـيـهـ مـصـيـرـ شـعـوبـهـمـ نـتـيـجـةـ مـاـ يـنـذـفـونـهـ،ـ فـالـنـماـذـجـ مـنـ هـذـاـ الـقـبـيلـ كـثـيرـةـ.ـ أـمـاـ الـصـينـ فـهـيـ مـلـتـهـيـةـ بـالـتـقـدـمـ عـلـىـ عـدـةـ مـحاـوـرـ مـنـهـاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـةـ وـخـاصـةـ فـيـ مـجـالـ التـصـنـيـعـ الـعـسـكـريـ بـحـيثـ هـنـالـكـ مـؤـشـراتـ بـأـنـهـاـ عـلـىـ طـرـيقـ التـقـدـمـ وـبـأـشـواـطـ مـاـ كـانـتـ تـحـلـ بـهـاـ سـابـقاـ وـهـذـاـ بـالـنـتـيـجـةـ يـفـتـحـ بـاـبـاـ آخـرـ لـلـصـرـاعـاتـ تـكـونـ سـاحـةـ حـسـمـهـاـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ بـالـدـرـجـةـ الـأـوـلـ،ـ أـيـ الـمـنـطـقـةـ وـالـعـالـمـ لـاـ يـخـرـجـ مـنـ مـأـزـقـ لـيـجـدـ نـفـسـهـ فـيـ آخـرـ.

عـلـيـهـ فـمـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـيـسـ إـلـاـ حـلـبـةـ أـوـ مـصـنـعـاـ كـيـ يـصـيـغـوـنـ فـيـهـاـ صـيـاغـةـ مـاـ يـرـتـأـوـنـهـ لـصـالـحـهـمـ وـيـصـبـغـوـنـ مـبـيـغـيـاتـهـمـ فـيـهـاـ بـالـصـيـغـةـ الـشـرـعـيـةـ كـيـ يـبـدـأـوـاـ بـتـنـفـذـ مـاـ يـحـسـ بـيـنـهـمـ كـاـلـأـعـضـاءـ الـخـمـسـةـ الـدـائـمـينـ،ـ وـعـنـدـمـاـ يـكـونـ أـحـدـ الـأـعـضـاءـ يـرـىـ بـأـنـ أـحـدـ الـقـرـاراتـ لـاـ يـصـبـ فـيـ مـصـلـحـتـهـ عـنـدـهـاـ يـسـتـغـلـ حـقـ الـفـيـتوـ لـيـسـكـتـ الـآخـرـونـ وـهـذـهـ لـعـبـةـ أـخـرـ بـيـنـهـمـ كـيـ يـتـخـذـوـنـ أـيـ قـرـارـ مـاـ لـمـ يـرـفـيـهـ أـحـدـ الـأـعـضـاءـ مـصـلـحـتـهـ،ـ حـتـىـ وـلـوـ الـقـرـارـ يـصـبـ فـيـ مـصـلـحـةـ شـعـبـ يـوـاجـهـ الـإـبـادـةـ عـلـىـ يـدـ حـاـكـمـ ظـالـمـ.ـ الـلـيـسـ مـنـ الـغـرـابـةـ وـمـفـارـقـةـ عـنـدـمـاـ لـتـسـانـدـ مـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ تـطـلـعـاتـ الـأـمـمـ فـيـ مـارـسـاتـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ مـنـهـاـ الـاستـفـتـاءـ وـحـقـ تـقـرـيرـ الـمـصـيـرـ،ـ وـهـيـ حـقـوقـ مـشـروـعـةـ تـؤـكـدـ عـلـيـهـاـ مـوـاـثـيقـهـمـ،ـ لـكـنـ تـلـكـ الـمـنـظـمـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـكـرـدـ تـقـفـ مـوقـعاـ مـنـاقـضاـ حـتـىـ مـعـ مـبـادـئـهـاـ هـذـهـ أـيـضاـ مـثـلـماـ جـرـتـ فـيـ كـرـدـسـتـانـ الـعـرـاقـ.ـ عـلـيـهـ أـلـيـسـ مـنـ الـحـقـ أـنـ تـسـمـيـ تـلـكـ الـمـنـظـمـةـ بـمـنـظـمـتـهـمـ أوـ بـمـنـظـمـةـ الـأـنـظـمـةـ أوـ...ـ لـذـاـ أـرـىـ بـأـنـ مـاسـطـرـهـ "ـوـلـيـمـ غـايـ كـارـ"ـ فـيـ كـتـابـهـ "ـأـحـجـارـ عـلـىـ رـقـعـةـ الشـطـرـنـجـ"ـ كـانـ صـائـباـ،ـ لـبـلـ مـاـ يـقـولـهـ "ـبـيرـكـيـنـزـ"ـ هـوـ أـيـضاـ يـوـضـحـ كـيـفـيـةـ تـعـاملـ الـدـوـلـ الـعـظـمـيـ،ـ بـحـيثـ نـشـكـ بـكـلـ مـاـيـقـولـونـهـ حـولـ الـقـيـمـ وـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ.

خـيرـ مـاـ نـأـتـيـ بـهـ كـمـثـالـ حـيـ فـيـ الـأـوـنـةـ الـأـخـيـرـةـ هـيـ كـيـفـيـةـ تـعـاملـ اـرـدـوـغـانـ كـيـ يـسـتـمـرـ فـيـ دـعـمـ وـتـسـهـيلـاتـ لـتـلـكـ الـمـنـظـمـةـ الـمـقـيـتـةـ.ـ كـلـ تـلـكـ الـدـوـلـ تـحـالـفـتـ ضـدـ تـلـكـ الـتـنـظـيمـ،ـ كـمـاـ انـ الـكـرـدـ فـيـ الـعـرـاقـ وـفـيـ سـوـرـيـاـ كـانـوـاـ ضـمـنـ ذـلـكـ التـحـالـفـ الـمـذـكـورـ وـقـاتـلـوـاـ بـبـسـالـةـ مـنـقـطـةـ النـظـيرـ ضـدـ قـوـاتـ دـاعـشـ،ـ وـهـذـهـ لـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ الشـوـاهـدـ،ـ مـعـ هـذـاـ فـالـكـرـدـ فـيـ سـوـرـيـاـ بـدـأـوـاـ بـمـمارـسـةـ الـحـكـمـ فـيـ مـنـاطـقـهـمـ حـكـماـ دـيمـقـراـطـيـاـ بـحـيثـ لـاـ يـوـجـدـ لـهـ مـثـيلـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـفـيـ جـمـيعـ الـنـواـحـيـ،ـ وـلـاـسـيـماـ مـنـ نـاحـيـةـ حـقـوقـ الـمـرـأـةـ،ـ فـهـمـ قـدـ شـرـعـوـنـ قـوـانـينـ لـاـ يـتـجـرـأـ أـيـ نـظـامـ مـتـبـحـجـ بـالـدـيمـقـراـطـيـةـ فـيـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـ أـنـ يـتـقـرـبـ مـنـهـاـ كـوـنـهـاـ تـتـنـاـقـضـ مـعـ مـاـ تـتـخـذـهـ الـأـنـظـمـةـ الـشـرـقـ الـأـوـسـطـيـةـ

على أنها مبادئ لا يجوز المساس بها. أما من ناحية التساوي بين المكونات العرقية والدينية في روج آفا، فهم بحق مثال يشهد له المواطنون، وأما من ناحية إيواء اللاجئين فهناك مئات الآلاف استوعبهم الادارة الذاتية هناك، علماً بأن الإمكانيات في أدنى مستوياتها. من ناحية أخرى فالكرد يؤكدون دوماً بأنهم لا يشكلون خطراً على أي من دول الجوار، كل ما هناك هو مطالبهم في العيش الكريم على ارض اجدادهم ونبذ العنصرية والارهاب.

مع هذا فالأنظمة والدول التي الحق بها وطن الكرد قسراً، لا يتوازنون عن وصف الكرد بالارهابي كونه لا يسكن عن الحق وفي المقدمة حقوقهم القومية التي لا ينكرها حتى أممهم المتحدة وكل الخيرين. فالنظام التركي بدأً ومنذ فترة بالتهديدات والوعيد وبالتحضيرات العسكرية، حيث حشد قواته من كل الصنوف على الحدود، كما هي لفعلته هذه الأجواء السياسية الدولية كي يضرب تطلعات الكرد و معهم سائر المكونات المتعايشة معهم، فالظاهر ان اردوغان قد يستحصل على الضوء الأخضر كي يدخل بقواته على مناطق روج آفا وعلى الأخص كانتون عفرين، لأن اردوغان ومعه باقي محلي وطن الكرد يخافون كل الخوف من أن يحصل الكرد على ممر مائي على المتوسط كونهم يرون أنه يكون بمثابة بداية لاحتلالهم وإذالهم للكرد. والأنكى من كل هذه الغطrasات فهم يستهزئون بمشاعر الإنسان في العالم كل كونهم سموا عملياتهم العدوانية (غضن الزيتون!) الآن قد دخلنا في اليوم التاسع على بدء الجيش التركي العضو في الناتو وحليف روسيا أيضاً عملياته العسكرية المجنونة على مرأى ومسمع كل المنظمات الدولية ومن ضمنها أممهم المتحدة دون أي رادع، والعالم ينظر وببرودة اعصاب كي يذبح هذا الشعب المسالم كما فعل صدام بكرد العراق في عملياته المسممة (الإنفال) السيئة الصيت وبالقصف الكيمياوي دون أن تنبس أممهم المتحدة ببنت شفة.

فأغرب وأهوج موقف من هذا العدوان التركي هو موقف تلك الدولتين اللتين قسمتا ارض كردستان بحسب إتفاقيتها المسؤومة "سايس-بيكو" التي مرت عليها مائة عام، والتي جعلت من وطن الكرد صليباً ومن الأمة الكردية مسيحاً مصلوباً ليتنزف من أطرافه الأربع دون أن يشفى غليل دراكولات السياسة الدولية، ولا تزال تلك الدولتين لا تكفان من إتخاذ المواقف المتعرجة بحق الكرد، خاصة بريطانيا حيث يتصدق حكامها حول ما يقوم به اردوغان على انه يصب ضمن ممارستهم لحقوقهم الشرعية الدولية، هذا تجاه روج آفا، أما بالنسبة ل موقفهم من كردستان العراق فكان موقفاً إنها وإن لم نقل عدوانياً حيث بدأت شركة بريتش بتروليوم بالاتفاق مع العراق حول نفط كركوك بعد يومين من إجتياح قوات الحشد الشعبي لكركوك وبباقي المناطق المستقطعة من كردستان العراق.

أما فرنسا فأظهرت موقفاً خجولاً في البداية ولكن بعد مقالمة هاتافية مع الأتراك صمت الأموات إن لم نقل تراجعوا عما بدا منهم. لكن الروس أي الحليف الحديث لأردوغان، فموقفهم صريح حول هجمة اردوغان على الكرد، بحيث سحبوا قواتهم من عفرين ليتسنى لجيش اردوغان أن يفعل ما يشاء من حمام دم بحق الكرد الذين كانوا والإيرالون يحاربون الدواعش ضمن التحالف الدولي، ولكن طالما الكرد ليسوا اصحاب دولة، وليسوا اعضاء في أممهم المتحدة، عليه لا ضير في إبادتهم وإتلافهم بالإرهابيين أيضاً.

أما أمريكا فتصویرها على أنها القوة العظمى وراعية حقوق الانسان وحقوق المرأة من جهة ومن جهة تصرح مراراً وتكراراً على ان قوات سوريا الديمقراطية هي حليفتها الموثوق بها في حربها ضد داعش، كما ان هذه التصريحات اثارت أداء الكرد أشد إثارة ضد تطلعاتهم بصورة جنونية أكثر من ذي قبل.

عليه فمن البديهي بأن أية هزيمة للكرد في هذه المعارك هي من دون أدنى شك هزيمة لأمريكا ومصالقيتها في المنطقة والعالم أيضاً. فالكرد قادرون على الدفاع عن وطنهم عندما يكون بحوزتهم وسائل الدفاع، كونهم لا الان ولا على طول تاريخهم ما كانوا يطمعون في اراضي الغير.

أما الماكنة الإعلامية للدول المحتلة لكردستان، العلنية منها وغير العلنية فبدأت هذه الأيام بتذكير الكرد على ان أمريكا لها باع طويلاً في الخيانة بحق القضية الكردية سابقاً، عليه لا تراهنوا على ما يقوله الأمريكيان الان: فهم لا تفهمهم الامم ولا قضيائهم، كل ما يفهمهم هو المصالح والمكاسب السريعة عن طريق الأنظمة التسلطية و حكامها الطغاة. ولا يجهدون أنفسهم بغير ذلك مهما كانت القضية مشروعةً. لذا فالعالم وبضمونها الكرد يتطلعون الى ما تتخذه أمريكا من المواقف الجادة تجاه هذه القضية كي يبرهنوا على مصالقيتهم في معاداتهم للارهاب بشقيه اي إرهاب داعش وإرهاب اردوغان تجاه الكرد. فمن يتطلع الى قيادة العالم مثلاً تدعى أمريكا عليه ان يعمل على الامم لا على الأنظمة المضطهدة لشعوبها، وإن غالباً لناظره قريب.

\*كاتب واستاذ جامعي - جامعة السليمانية

## سيناريو الحالة الكردية والبديل

\*حسني نصر

صحيفة (الحياة) : ٢٠١٨/١/٢٨

تبعد الحالة الكردية نموذجاً من نماذج حالات الانفصال عن الدولة الوطنية وتكوين كيانات سياسية جديدة على أساس عرقية أو طائفية أو دينية، وهي حالات عرفتها البشرية على مر تاريخها ونتجت عنها تغيرات في الخرائط الجغرافية والسياسية، كما أنها حالات لن تنتهي طالما استمرت الحياة على هذا الكوكب. ويكفي للدلالة على ذلك أن نشير إلى أن حمى الانفصال التي لا تعرف حدوداً امتدت أخيراً إلى القارة الأوروبية العجوز، كما حدث في إقليم كتالونيا في إسبانيا.

الانزعاج العراقي والإقليمي والدولي من انفصال الكرد عن جسم الدولة العراقية، وتكوين كيان مستقل لهم داخل العراق، يبدو مبرراً ومنطقياً، وبالتالي فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية في بغداد لنزع الشرعية عن الاستفتاء الذي تم من جانب واحد ومن دون موافقتها تبدو هي الأخرى مبررة ومنطقية. في هذا السياق أيضاً يمكن تفهم القلق الإقليمي، خصوصاً من جانب إيران وتركيا، من قيام دولة جديدة على حدودهما، وعزمهما، مع اختلاف دوافع كل منهما، الوقوف أمام ذلك بكل قوة، إضافة إلى القلق العالمي الذي عبرت عنه الولايات المتحدة وروسيا وبعض المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

تم الاستفتاء إذاً من دون موافقة الطرف الأصيل (حكومة العراق) والأطراف الإقليمية والدولية، وانتهتى أمره، لكن بقيت الخطوة الأهم، وهي تفعيل نتائج هذا الاستفتاء وإعلان الانفصال الفعلي وقيام الدولة. الواقع أن الفصل بين الاستفتاء وبين إعلان الدولة ربما كان مقصوداً من جانب الكرد لفتح المجال أمام المفاوضين من جميع الأطراف لتأخير أو ربما تجميد هذه النتائج، في ظل الرفض العراقي الصارم والعزلة المتوقعة للكيان الجديد، والتي بدأت بحظر الرحلات الجوية منه وإليه، والتي قد تطاول عمليات تصدير النفط.

إذا استخدمنا منهج السيناريو البديل لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الحالة الكردية، فإن السيناريو المتوقع لما بعد الاستفتاء لا يخرج عن احتمال واحد وهو أن ينتهي الأمر بالوقوف عند حد الاستفتاء ولا يتجاوزه إلى ما هو أبعد من ذلك. ويتوقف نجاح هذا السيناريو على حجم وفاعلية التهديدات العراقية والإقليمية والدولية واستمراريتها، والتي قد تدفع قادة الكرد إلى تجميد الوضع بشكل موقت، ووقف الحديث عن الانفصال، مع استخدام نتائج الاستفتاء كورقة ضغط على بغداد للحصول على مزايا وحقوق جديدة تدعم الحكم الذاتي القائم بالفعل للكرد، وانتظار آلية تغييرات جيوسياسية في المنطقة قد تعيد الاستفتاء إلى الواجهة وتنتقل نتائجه إلى فعل الانفصال في وقت لاحق وفي سياق ظروف دولية وإقليمية مختلفة.

والواقع أن هذا السيناريو يبدو الأقرب إلى التتحقق. خصوصاً أن ضريبة السيناريو البديل قد تكون مكلفة بشرياً ومادياً للكرد في ظل الرفض الدولي والعربي الشامل تقريباً للانفصال والنظر إليه على أنه قد يعرقل

جهود القضاء على تنظيم «داعش». إن اللجوء إلى هذا السيناريو، خصوصاً من جانب الكرد، سيكون الحل الأمثل، إذا استوعبوا الدروس المستفادة من حالات الانفصال السابقة.

فعلى مدى ربع القرن الأخير انفصلت تسع دول فقط عن الدول الأم التي يتجاوز عددها ٢٠٠ دولة في العالم، ولم تكن كل تجارب الانفصال ناجحة، بل إن بعضها تحقق عبر حروب أهلية ومجازر بشرية، ولا زال بعضها لم يحظ بالاعتراف الدولي، فيما لم يتحقق بعضها الآخر ما كان مرجواً من الاستقلال عن الدولة الأم. وعلى سبيل المثال فإن دولة جنوب السودان أعلنت انفصالها عن السودان في ٩ تموز (يوليو) ٢٠١١ بعد حرب أهلية دامية استمرت أكثر من عقدين من الزمن وراح ضحيتها نحو مليوني مواطن. وعلى رغم أن الاستفتاء جاء ضمن اتفاق دولي عبر الأمم المتحدة (اتفاق نيافاشا) ودعمته القوى العالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو ما تفتقده الحالة الكردية، وحاز على نسبة موافقة من سكان الدولة الوليدة بلغت ٩٩ في المئة، إلا أن الدولة الجديدة انضمت سريعاً إلى مجموعة الدول الفاشلة، وما زالت تعاني من العنف العرقي والمجاعة.

وأقرب من هذا النموذج نموذج دولة كوسوفو التي أعلنت استقلالها عن صربيا في ١٧ شباط (فبراير) ٢٠٠٨، ورغم الدعم الدولي لانفصالها ما زالت كوسوفو تعاني من عدم اعتراف نصف دول العالم تقريباً بها كدولة مستقلة، إذ لم تحظ سوى باعتراف ١٠٨ دول، وهناك خمس دول من الاتحاد الأوروبي لا تعرف بها، ولم تنضم حتى الآن للأمم المتحدة وتعاني من مشكلات اقتصادية كثيرة.

السيناريو البديل لتجميد نتائج الاستفتاء الكردي يتمثل في تمسك الكرد بما يرون حقاً وطنياً لهم وإعلانهم الانفصال عن العراق من جانب واحد وقيام دولتهم في المحافظات العراقية التي يسيطرون عليها. في هذا الحالة فإن حرياً ضرورياً يمكن أن تشعل المنطقة كلها، تجمع فيها الجيوش العراقية والإيرانية وربما التركية لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاستفتاء. وتبدو الأمور العسكرية محسومة في هذه الحرب لمصلحة بغداد المدعومة إقليمياً ودولياً، بالنظر إلى ضعف إمكانات قوات البيشمركة الكردية الأقرب إلى الميليشيات منها إلى الجيش، والتي لا تملك سلاحاً جوياً.

أما البديل الثاني فيتمثل في استبدال الحرب بالحصار الشامل، وهو حصار قد يؤدي إلى مجاعة في الأقاليم الكردية، وهو ما بدأ بالفعل بعيد الاستفتاء. هذا الحصار قد يطول وهو ما يضعف الدولة الجديدة وقد يدفع مواطنيها إلى التخلص من حلم الانفصال عن بغداد.

في هذا التوقيت الحرج يبدو من المهم للجانب الكردي في المعادلة أن يتعلم من دروس حالات الانفصال التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة، ومن أهم هذه الدروس أن الطريق إلى الانفصال ليس سهلاً، وأن نتائجه لا تصب في الغالب لمصلحة المنفصلين. في المقابل فإن على الحكومة الاتحادية في العراق أن تتعلم أيضاً من هذه الدروس وتدرك أن رغبة بعض أقاليم الدولة في الانفصال لها أسبابها التي يجب أن تعالج بسرعة، وأن نجاحها المتوقع، نتيجة ظروف دولية وإقليمية، في تجاوز هذه الأزمة لا يعفيها من مسؤوليتها في التعامل بشفافية وعدالة مع تطلعات أبناء هذه الأقاليم، حتى لا تُبقي نار الانفصال تحت الرماد.

## القضية الكردية بدلالة عفرين

\*عمر قدور

منبر الحرية: ٢٠١٨/١/٢٨

هناك الكثير مما جرى تداوله عن صفة تطلق يد تركيا في عفرين، مقابل تسليم قسم كبير من إدلب للنظام. في المقابل، هناك تكهنات تنوّس بين كون العداون التركي على عفرين فخاً لأردوغان أو كونه تحجيمًا للأوّلانيين، أو ربما حرب استنزاف للطرفين. هذا كلّه لا يلامس القضية الكردية في سوريا في مأزقها الحالي، أو في متأهّتها المزمنة، وقد لا نجاذب بالقول إن حجم الكراهية المتبادل بين الكرد والعرب على وسائل التواصل الاجتماعي يكشف عمق القضية الفعلية، ولا يجوز النظر إليه كرد فعل غرائزي مؤقت.

عندما تتحدث أنقرة عن محاربة الإرهاب الذي يحكم عفرين فهي لا تلقي كلاماً في الهواء، وإنما تخطّب في المقام الأول حلفاء غربيين يُدرجون حزب العمال الكردستاني على لواحة الإرهاب، هكذا هي الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وليس من باب تبرير العداون التركي التأكيد على أن من يقود عمليات وحدات الحماية الكردية في سوريا هم قادة أتراك من حزب العمال، والاستخبارات التركية لديها لواحة كاملة بأسمائهم ونشاطاتهم، وقد خرج إلى العلن استنكارها لقاء مستشارين عسكريين أمريكيين بهم على الأراضي السورية. كرد سوريا أنفسهم يعلمون أن القرار الفعلي هو لقيادات جبل قنديل، وأن وراء كل مسؤول رفيع في أيّ من الكانتونات المعلنة مسؤولاً كردياً تركياً هو بمثابة المسؤول الحقيقي.

مرة أخرى، الاعتراف بهذه الواقع المعروفة على نطاق واسع لا يهدف إلى تبرير العداون التركي على عفرين، ولننسَ في هذه المناسبة سورية الأخيرة بما أن هذه الرابطة مع وقف التنفيذ. الأمر إذا شئنا أم أبيينا يتعلق بالارتباط الوثيق بين القضيتين الكرديتين في تركيا وسوريا، بل بالأحرى اعتبارهما قضية واحدة من قبل شريحة واسعة من الكرد، وفهم ذلك على النحو ذاته من قبل شريعة واسعة من عرب سوريا.

وإذا كان للقضية الكردية في تركيا اكتفاءها الذاتي، بمعنى اشتغالها ضمن نطاق جغرافي وديموغرافي واضح ومحدد ومتصل، فنظيرتها السورية يعزّزها الاكتفاء بحكم الواقع الجغرافي وعدم وجود اتصال بين مناطق الوجود الكردي. هذا يجعل من القضية الكردية السورية مقطعة الأوصال مفهومياً أيضاً، فالغالبية مطالبات الأحزاب الكردية تنص على الحصول على الحقوق القومية بما فيها حق تقرير المصير، مع التأكيد على عدم رغبة الكرد في الانفصال.

المطالبات الكردية تُفهم على نطاق واسع على الشكل التالي: لا يستطيع كرد سوريا المطالبة بالانفصال، حتى إذا افترضنا موافقة بقية السوريين عليه. فالكيان الكردي الناشئ سيكون مقسوماً إلى قسمين تفصل بينهما مساحة شاسعة، عفرين بمفردها قسم منها، فضلاً عن المعاداة المحسومة سلفاً للجار التركي. لذا لا معنى للإصرار على حق تقرير المصير مع تعليق استخدامه سوى ترقب ما ستؤول إليه القضية الكردية في تركيا. وفق ذلك، لن تكون هناك دولة سورية بالمعنى الراسخ والمستدام، بالطبع إذا قامت هذه الدولة على أنقاض الصراع الحالي، ما دامت تنتظر مع جزء من مواطنيها مآل قضيتهم في بلد آخر.

للتحايل على معضلة التواصل الجغرافي، عمدت الميليشيات الكردية بعد الثورة إلى محاولة قضم الشمال السوري كله متضمناً مساحات واسعة ذات غالبية عربية خالصة، ولم تُجاهِه برفض شعبي كردي، بل حظيت بمبادرة شبه جماعية، بما في ذلك مباركة انتهاكات موصوفة مثل التغيير الديموغرافي وتكرير أسماء المدن والقرى وصولاً إلى التمثيل العلني بجثث الخصوم. سياسياً، تدلل المباركة على وعي للمأزق الكردي السوري، أكثر من دلالاتها على إطاحة العوامل الإنسانية والأخلاقية، واستحضار المظلومية الممتدة الكردية مقابل ارتکابات الميليشيات لا يحمل رغبة التأثير إلا على السطح فحسب.

حزب العمال الكردستاني الذي يعي أهدافه، ويعي الأحلام أو الأوهام القومية «سمّها ما شئت» لنسبة معتبرة من الكرد، يخوض معركته في إطار متكامل ووفق أدبياته التي تنص على مركبة القضية الكردية في تركيا. وقف الحزب ضد استقلال إقليم كردستان يمكن فهمه ضمن هذا الإطار، فاستقلال الإقليم لن يتحقق في النهاية إلا على أرضية حسن الجوار مع أنقرة، وذلك يتطلب إنهاء وجود حزب العمال في الإقليم بجناحيه العسكري والسياسي، مع عدم إهمال ما يمكن تسميته تنافساً بين البارزانية والأوجلانية في الوجود الكردي كان سيرجح كفة الأولى لو نجحت تجربة الانفصال، ومن المؤكد أن موقف أنقرة العدائى من الاستفتاء يصب في مصلحة خصمها الأوجلانى.

تقاذف الاتهامات اليوم، بين من يقولون «مرتزقة أردوغان» ومن يقولون «مرتزقة أوجلان»، لا يحظى بأية أحقيّة طالما أنه ينبع من رابطة وطنية غير معترف بها أصلاً، والأقرب إلى الواقع أن الطرفين يفهمان الصراع خارج تلك الرابطة الوهمية ولا تنطبق عليهما صفة الارتزاق التي يفترض بها التجدد عن المبادئ. تاليًا، ستكون مضيعة للوقت إيجاد صيغ تفاضل بينهما، فمن هو معتدٍ في مكان سيبزز معتدى عليه في مكان آخر. المظلوميات القديمة بدورها لم تعد معياراً يعتمد به، فالساحة السورية تزخر بأصحاب مظلوميات تحولوا إلى ظالمين، مثلما تزخر بمظلوميات جديدة نشأت أو قيد الولادة. وقد ثبت إضافة إلى هذا كله أن التاريخ القريب أو البعيد والميزان العددي ليس لهما أية أهمية راهنة، فالقوة أو الاستقواء يأتيان من قوة السنن الخارجية.

وإذا نحنينا جانبًا محمل الظروف الراهنة، يبقى حل المعضلة الكردية متوقفاً في المقام الأول على أصحاب القضية نفسها، ويتوقف تحديداً على تقديم مشروع واضح المعالم والأهداف، سواء تضمن البقاء ضمن سورية أو الانفصال عنها، ومن بعد يصبح المشروع محل تفاهم أو تصدام مع الآخر العربي. ويكاد يكون مستحيلاً تقديم تصورات متجانسة ومنسجمة من دون حل الاشتباك مع القضية الكردية في تركيا، أو اعتبار القضية الكردية في البلدين شأنًا واحدًا. بقاء حالة الالتباس التي يمثلها حزب العمال في البلدين ستفاقم المشكلات، لا على صعيد تسخين الحدود مع تركيا فقط وإنما أيضًا على الصعيد الكردي الداخلي وعلاقته بجواره العربي.

ما سبق لا يعفي بالتأكيد الحكومات التركية المتعاقبة من مسؤوليتها عن حل قضيتها الكردية، مثلما لا يعفي حكم البعث والأسد من مسؤولية مشابهة، مرة عن اضطهاد الكرد ومرة عن دعم حزب العمال.

## تركيا وفرازة الأمان القومي

\*شيرزاد شيخاني

٢٠١٨/١/٢٨

لو لم يكن الوضع السوري على ما هو عليه اليوم، هل كانت تركيا تتجه بانتهاك حدودها بهذه العنجوية والوقاحة وتستبيح لنفسها كل هذا القتل والدمار والتشريد تحت ذريعة حماية أمنها القومي؟ ثم بأي مسوغ قانوني دولي تبيح تركيا لنفسها أن ترسل دباباتها وطائراتها إلى داخل دولة ليست هي في حالة حرب معها لمجرد أن هناك قوة مدنية (غير نظامية) وهي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي تشتبه تركيا بأنها تحاول تهديداً مستقبلياً على أمنها القومي؟ وهل بإمكان تركيا أن تفعل الشيء ذاته مع إيران وعلى حدودها قوة مماثلة للقوة التي تحاربها تركيا اليوم في سوريا وهي "حزب الحياة الحرة الجديدة" التي يشتبه بنفس الحال بأنه جناح إيراني لحزب العمال الكردستاني؟ ثم أين ومتى أعلن هذان الحزبان بأنهما جناحان مرتبطان بحزب العمال الكردستاني حتى تبرر تركيا عدوانها عليهما؟

سؤال في السياق ذاته، هل يجيز القانون الدولي لدولة عربية أن ترسل طائراتها ودباباتها إلى داخل أراضي دولة جارك لضرب أقلية هناك باعتبارهم خصوماً يهددون أمنها القومي؟ أو أن تجتاز أراضي جارتها لأن فيها عدد من تلك الأقلية يهددون أمنها القومي مستقبلاً؟

لو كانت تركيا تعتبر كل الكرد أعداء لها ويشكلون تهديداً على أمنها القومي، فلماذا قبلت أساساً بالحاق الجزء الأكبر من كردستان الشمالية بحدودها عند تقسيم كردستان بداية القرن الماضي؟ ولماذا تعامل تركيا مع كرد العراق سياسياً وإقتصادياً، بل تخوض الحرب لصالح بعض أحزابهم، ولا تعتبر هؤلاء تهديداً لأمنها القومي، في حين أنها تهاجم كرد غربي كردستان (روج آفا) وتسعى إلى إبادتهم باعتبارهم أعداء لها؟ وأي أمن قومي يهدده كرد سوريا؟ وهم لم يجتازوا حدود تركيا يوماً ولا يطمعون أبداً بالهجوم ولو على المخافر الحدودية التركية القريبة منهم؟ وأين ومتى شكل كرد سوريا تهديداً لأمن تركيا وهم في حالة حرب عظمى مع القوى الإرهابية دفاعاً عن أرض بلدتهم؟ ولماذا تجيز تركيا لكرد العراق أن يتぬموا ليس بحكم ذاتي فحسب، بل بشبه دولة مستقلة بجوارها، وتمنع حق الإدارة الذاتية للقوى الكردية داخل أراضيهم القومية بسوريا؟

إن تركيا تستخدم هذه الفرازة لتبسيط وشرعنة سياساتها العنصرية البغيضة ضد الشعب الكردي، وأن رئيسها المصاب بالهستيريا يسعى لإستعادة جزء من كرامته المهدورة على الصعيدين الدولي والإقليمي على حساب شعب لا حول له ولا قوة سوى الإيمان بعدالة قضيتها القومية، فالعلمون أنه بعد أن أغلق الاتحاد الأوروبي جميع الأبواب أمام تركيا للإنضمام إلى عضوية النادي الأوروبي، وبعد الهزيمة المنكرة لحلفائها من جماعات داعش والنصرة والقوى الإرهابية الأخرى في سوح القتال بالعراق وسوريا، وبعد تغير مواقف دول العالم تجاه تركيا وتحجيم دورها على الساحة الإقليمية، يحاول أردوغان أن يستعيد دوره ببناء مجد مزيف عبر خوض حرب غير متكافئة مع شعب أعزل لا يمتلك سوى البنادق مقابل طائرات اف ١٦ ودبابات المانية متطرفة.

يريد أردوغان أن يقول للعالم والمنطقة بأنه ما زال موجوداً وعلى الآخرين أن يراعوا دوره في التخطيط لسياسة المنطقة، والثمن يدفعه الشعب الكردي في روزئافا دون أن يكون له يد في عزلة هذا النظام الفاشي.

لقد قلتها مراراً وتكراراً بأن كل الدكتاتوريين في العالم عبر التاريخ هم أغبياء، وبنتيجة غبائهم يرتكبون خطأ قاتلاً سيودي برؤوسهم كما شاهدنا ذلك عبر صفحات التاريخ، فلو لم يرتكب هتلر حماقة إجتياح الأرضي السوفياتية أثناء الحرب العالمية الثانية، لما ألب على نفسه قوة عظمى مثل الجيش الأحمر. ولو لا حماقة صدام حسين بإحتلال الكويت لما علقت رقبته بحبش المشنقة. ولو لا غباء الرئيس المصري حسني مبارك بتوریث السلطة لإبنه لما ثار خمسين مليون مواطن مصری ضده. ولو لا عنجهية أولاد القذافي وتهتكهم لما وصل الحال إلى إخراج أبيهم من داخل أنبوب المجرى. هكذا هي تصارييف القدر الذي يحكم على كل دكتاتور بمصير محظوظ. ولن يكون أردوغان إستثناءً، لأنه بالفعل تحول إلى دكتاتور قصير النظر لا يرى سوى مسافة شبر واحد أمامه، وبالتأكيد ستكون مغامراته الطائشة في سوريا وكردستانها هي القشة التي ستقصم ظهره وترمييه في مزيلة التاريخ.

## الحالة الكردية بين موقف أبنائها.. وموقف أشقاءها

\*د. عادل عبدالهادي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/١/٢٩

الشعب الكردي هو واحد من الشعوب الاربعة الكبرى التي تسكن منطقتنا مع بقية شعوبنا، والمنتشر اليوم في منطقة جغرافية واسعة في تركيا وايران والعراق وسوريا.. والذي اختلط تاريخه بتاريخ بقية الشعوب.. وعاش نهضاتها وتراجعاتها..

ويقف اليوم، كبقية شعوب المنطقة، في مفترق طرق لمواجهة التحديات وتلبية متطلبات المستقبل. فحقق نجاحات و تعرض لهزائم وانتكاسات.

وان اي حل يوضع لوضع مستقبل شعوب المنطقة، دون تصور الحل المناسب للشريك الرابع، سيبقي المنطقة ودولها مضطربة غير مستقرة.. واي حل يراه الكرد لأنفسهم دون موضعه بشكل صحيح مع شعوب المنطقة، لن يكون بداية حلول بل بداية ازمات، سواء في اطار الدول او في اطار تشكييلات اقليمية جديدة تنفتح عليها.

١- المسألة بالاساس تتعلق بالهوية السياسية والاطار السياسي الذي يرتكبيه الكرد وبقية الشعوب ايضاً، حيث يشعر الجميع حقاً وحقيقة انهم جزء طبيعي لا يتجرأ منه.. ف"فارس" طرحت رؤية الشعوب الايرانية.. و"العراق" طرح الفيدرالية.. و"تركيا" تتأرجح بين القبضة الحديدية والحلول الديمقراطية والدستورية..

و"سوريا" تطورت المسألة فيها من اعتراف بحقوق بسيطة لم تمنح في وقتها، الى قضية فرضتها اوضاع الحرب، لتصبح مناطق شاسعة من شرق وشمال سوريا تحت سيطرة "ادارة ذاتية" كردية.

٢- قضايا الهوية امور معقدة تختمر في النفوس لعوامل متعددة، ثم تنفجر في لحظة معينة، ما لم تعمل الاطراف على ارساعها على اسس ثابتة ومستدامة لدورات زمنية طويلة..

فهذه اوروبا التي قطعت شوطاً بعيداً في هذا المضمار، ما زالت تتفجر قضايا الهوية فيها بين اونة واخرى.. والاتحاد السوفيياتي، الدولة العظمى، الذي سعى لحل هذه القضايا عبر جمهوريات كاملة في اطار "الاتحاد"، ولدى بعضها مقاعد في الامم المتحدة، تفجرت وتفككت في مقطع تاريخي محدد.. خصوصاً واننا

لم نعد قارات منعزلة، او مجرد دول متظاهرة، بل في عالم تتدخله مصالحه. فهناك ضغوطات نحو الوحدة والتعاون والعيش المشترك، تقابلها ضغوطات نحو الصراع والتفاكر.

٣- تراوح الحلول نظرياً بين فكرة الدولة المستقلة، والتي حصلت محاولات تاريخية فيها، وكان اخرها مشروع الاستفتاء في ايلول ٢٠١٧ وحصول ما يعرفه الجميع.. وبين اشكال تبدأ بالكونفدرالية والفيدرالية والحكم الذاتي واللامركزية والحقوق الثقافية والسياسية وصولاً الى انكار حقوق الآخر بالالمطلق.

٤- اذا فكر البعض ان انكار حقوق الآخرين ممكن، فهناك طريقان..

١) القمع والحروب، وقد جُربت هذه الحلول ولم تنجح ولن تنجح.. او ٢) إنكار كل شيء لاي من الاطراف، لأن ينكر العرب عروبتهم، والاتراك تركيتهم، والفرس فارسيتهم، ليتساوی الجميع بدون هويات وعنوانين، وهذا طريق يخالف المقومات الحقيقية المطروحة.

٥- من المهم جداً تعريف ما يُرفض وحدود ما يُقبل، وهذا امر يخص الجميع. والكرد -مثلاً- عندما فعلوا ذلك تقدمت مكاسبهم، كما في "جبهة الاتحاد الوطني" و"الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان"، واعداد الدستور والفيدرالية.. لكن عندما تسيطر لغة التعميم وأحادية المطالب والرؤى والمواقوف وصلوا الى طريق مسدود، كما حصل مؤخراً.

وان تعريف ما يُرفض ويُقبل من كل الاطراف يتعلق بمشاريع حقيقة قابلة للتطبيق، وليس مجرد الكلام والتفكير بعد واحد، ومطالب او خرائط يضعها طرف واحد لنفسه، دون مقومات حقيقة تسندتها.

٦- لا يكفي ان تأتي الحلول من العواصم فقط.. فلقد علمتنا تجاربنا جميعاً الممكن والمستحيل في الظروف المحددة.. فصار علينا تجاوز افكار وثقافات ومفاهيم العشرينات والخمسينات والسبعينات والالفية الثانية التي فقدت الكثير من فاعليتها.. كما فقدت الكثير من فاعليتها سياسات الصراعات الاقليمية او الاعتماد على قوى خارجية لاي مشروع من مشاريع الهوية بعد انهيار الاستعمار وتراجع ادوار الدول العظمى في شؤون البلدان.

ففي العراق مثلاً لابد للحلول ان تنعقد في بغداد والأنبار والموصل والبصرة، وكذلك في اربيل والسليمانية وكركوك وغيرها.. حلول تستجيب للمتطلبات المشروعة للشعب العراقي بكل تلاوينه.. وكذلك تستجيب للمتطلبات المشروعة لعواصم وشعوب بلدان المنطقة الاخرى.

# إمكانية تسوية الأزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في ظل توافر عامل الثقة

مجلة اتجاهات / المركز الديمقراطي العربي - المانيا : ٢٠١٨/١/٣٠

مقدمة: من البديهي عند نشوء أزمة ما بين دولتين، أن تعمل دولة ما أو منظمة دولية وبقصد تقرير وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ومحاولة النجاح في مسعى التفاوض للوصول إلى تسوية تحقق الحد المعقول من الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، ولكن ظهرت خلافات داخل حدود الدولة الواحدة نتيجة عدة أسباب ومنها، انتشار النزاعات الإثنية والعرقية بشكل أصبح يهدد كيان تلك الدول، فتطلب الأمر أن تتدخل دول عدة نتيجة المصالح والأهداف مع تلك الكيانات داخل الدولة، فتطرح مبادرات لحل الأزمة بين الحكومة المركزية وبين تلك القوميات داخل الدولة الواحدة، ولعل ابرز تجلي لتلك الصورة ظهر في المبادرة الفرنسية لتسوية الأزمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان التي بدأت بالتصادع مع إعلان الطرف الكردي إجراء الاستفتاء لتقدير المصير لكردستان وانفصالها عن العراق وتكونين الدولة الكردية المستقلة، وعند الرجوع لأوليات الأزمة نجد بان الهدف الأساس من الاستفتاء الذي أجرته القيادة الكردية في الخامس والعشرين من أيلول ٢٠١٧ هو تحقيق ورقة ضغط على الحكومة المركزية في بغداد والعمل على البدء بمقابلات بينهما على أساس ما ستقرره نتيجة الاستفتاء التي من دون شك ستكون كبيرة جداً بسبب تزايد الدافع القومي للشعب الكردي لإجراء الاستفتاء وإعلان الانفصال، ومع إصرار الجانب الكردي على إجراء تلك الخطوة على الرغم من خطورتها على وحدة واستقرار العراق ككيان سيادي، توالت الردود الرافضة للاستفتاء في ظل الأوضاع غير المستقرة في المنطقة بفعل الحرب التي تشهدها الساحة العراقية مع عصابات داعش الإرهابية، لذا سناحول في هذه الورقة البحثية أن نتصور إمكانية تسوية الأزمة الناشبة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في ظل قراءة لدوافع الطرفين وما ستؤول إليه الأوضاع في المنطقة.

## دوافع الطرف الكردي من إجراء الاستفتاء

استند الطرف الكردي ممثلاً بحكومة الإقليم على عدة دوافع للمضي قدماً في مشروع حلم إقامة الدولة الكردية من خلال وقائع ملموسة على الأرض التي تمثلت بسيطرة كردية مطلقة على مساحات واسعة من الأرضي التي كانت متنازعه عليها مع الحكومة المركزية على الرغم من تضمين الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مواداً لحل الإشكالات التي تشيرها مسألة الأراضي موضوع البحث وأبرزها المادة (١٤٠) التي وضعت أساساً لتشمل الأراضي التي تضم خليطاً من السكان العراقيين الذين تعرضت مناطقهم لعمليات تغيير ديموغرافي منهجاً منذ تولي حزب البعث السلطة في العراق في تموز ١٩٦٨ ولغاية سقوطه في نيسان ٢٠٠٣، مما أفرز واقعاً جديداً تكتنفه العديد من الصعوبات في إمكانية التوصل إلى حلول مقبولة من كلا الطرفين، إذ تعد كركوك من ابرز تلك المناطق المتنازع عليها بسبب احتواها على آبار النفط ما يجعلها عصب الدولة الكردية إذا ما تمكنت من السيطرة عليها وفق ادعاءات كردية بكلونها كردستانية، مما جعلها قدس الأقداس على حد وصف الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، وإن حدود الدولة الكردية القادمة ستُبنى بالدم مثلما أصر رئيس الإقليم مسعود بارزاني، فحسب المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة الانتقالية، تمت إعادة تعريف للحدود الإدارية للمحافظات وتم إدراج ذلك في المادة (١٤٣) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، إذ عمد النظام العراقي السابق إلى انتهاج طرقاً للتعریب في تلك المناطق عن طريق الترحيل القسري لسكانها واستبدالهم بأخرين في عملية للتغيير الديموغرافي لطبيعة تلك المناطق لتكون قبلة مؤقتة في طريق بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وقد استغل الطرف الكردي الصالحيات التي تتمتع بها منذ أحداث حرب الخليج الثانية التي أفرزت حكماً ذاتياً وحكومة خاصة تدير شؤون المحافظات الثلاث، فأنشأ أجهزة أمنية وعسكرية ساعدته في ضبط السيطرة الفعلية على حدود مناطقه المعروفة قبل سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ليكون الإقليم وحكومته أمراً واقعاً تعاملت معه الحكومة العراقية وفقاً للمعطيات في تلك الفترة فتم إقرار ذلك في

الدستور العراقي بل وأعطى للحكومة الكردية إمكانية فتح القنصليات واستقبال المسؤولين الأجانب دون الرجوع إلى الحكومة المركزية ما يعني "سيادة محدودة للإقليم" معترف بها دولياً وخصوصاً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك التاريخ.

ساعدت تلك الظروف على تنضيج فكرة الدولة الكردية وإقامتها بحدود غير تلك المتعارف عليها لتكون نواة الدولة الكردية الكبرى مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود الكرد في جنوب شرقي تركيا وسوريا وإيران، إذ كانت المعادلة السياسية تخضع لموازين القوى بين الأحزاب والقوى السياسية المتنفذة ومن ثم استغلته القيادة الكردية في تأجيج المشاعر القومية في إمكانية تحقيق الحلم الكردي في إقامة الدولة الكردية مع ما استشعرته قيادة الإقليم من تأييد دولي لمثل تلك المطالب المشروعة حسب نظرها، ولغاية عام ٢٠١٤ وما تمخض عنه من تداعيات خطيرة على وحدة العراق بسيطرة الفواعل من غير الدول مثل تنظيم داعش الإرهابي على مساحات كبيرة جداً من العراق وسوريا مما أعطى دافعاً قوياً لحكومة الإقليم في استثمار تلك الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها العراق لتحقيق الهدف المنشود وهو الدولة الكردية، مع تزايد اعتماد الولايات المتحدة على قوات البيشمركة لصد أي هجوم متوقع لعصابات داعش على مدن ومحافظات الإقليم لاسيما بعد تهديدات جدية لاحتلال أربيل من قبل تلك الجماعات الإرهابية بعد تمكنتهم من احتلال ثانية مدينة كبرى في العراق، ليعلن رئيس الإقليم مسعود بارزاني عن نيته إجراء استفتاء لتقدير مصير كردستان ولكن من دون تحديد موعداً لذلك، ومع انشغال عراقي كامل بحرب التحرير لأراضيه واستعادتها من قبضة التنظيم المتشدد التي أشرت عن تعاون عسكري ميداني مشترك بين القوات العراقية وقوات البيشمركة، ساهم ذلك في تحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش، ولقرب انتهاء العمليات العسكرية المستمرة منذ عام ٢٠١٤ مع داعش واندحارها، أعلن رئيس الإقليم مسعود بارزاني في حزيران عام ٢٠١٧ عن تحديد الموعد النهائي لإجراء الاستفتاء في ٢٥-٩-٢٠١٧، ليكون هذا اليوم بداية عهد الدولة الكردية الجديدة، ومع تزايد الازمات الاقتصادية المتتالية التي شهدتها الإقليم وبالخصوص منذ عام ٢٠١٤ وتلويع بغداد بقطع الحصة المالية المقررة للإقليم وحسب الموازنة العامة للبلاد ما أدى إلى تقليص في رواتب الموظفين في الإقليم واعتماد سياسة الأدخار الإجباري.

ووجدت القيادة الكردية في إجراء الاستفتاء فرصة للخروج ولو قليلاً من تلك الأوضاع من خلال تحشيد الشعب الكردي لمسألة تقرير المصير له وإعلان انفصاله عن العراق، فبدأت تصريحات المسؤولين الكرد تصب في ذلك المنحني ومن أبرزها، ان نكون جيران جيدين للعراق واعتماد مبدأ اقرار الدولة بحكم الأمر الواقع، فضلاً عن تلك المبررات، نجد بأن سيطرة القوات الكردية على كركوك الغنية بالنفط وهي عصب الاقتصاد ومحركه وأساس الدولة الكردية إذا ما نجح الكرد في إعلانها، قد ساعد على المضي قدماً في ذلك، ولأننسى العامل والدافع الشخصي للرئيس مسعود بارزاني في تحقيق ذلك الحلم لاسيما وانه قد ولد في ظل دولة مهاباد وانه ظل وفياً لذلك الهدف وهاهي الفرصة قد جاءت فعليه استغلالها، فاحتلال الموصل من قبل داعش الإرهابي واستعادة كركوك بعد انسحاب القوات العراقية منها، عملت على التعجيل بمسألة إعلان الدولة الكردية وهي بمثابة طوق نجا من عدة تحديات واجهت الإقليم منها سياسية وأخرى اقتصادية، فالتحدي السياسي يبرز من خالل شرعية بقائه كرئيس للإقليم بعد انتهاء ولايته والتجديد له سنتين وهذا ما عدته بعض القوى الكردية الأخرى بمثابة تعدي على دستور الإقليم مما أدى إلى رفض تلك التوجهات واسهم في منع رئيس البرلمان الكردي وهو من حركة التغيير من دخول أربيل بأمر من بارزاني وبذلك تعطل البرلمان الكردي، فأدت تلك الأوضاع إلى تأزيم الوضع داخلياً في الإقليم مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على معيشة المواطنين، ونعتقد بأن إصرار القادة الكرد على إجراء الاستفتاء في موعده المقرر على الرغم من المطالبات الدولية والإقليمية بتأجيله على الأقل في الفترة الحالية نتيجة الحرب على داعش وهذا ما عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل علني، مع العرض إنها تعد من أبرز حلفاء الكرد هو بسبب ما ستسفر عنه الانتخابات التشريعية القادمة عام ٢٠١٨ من معطيات جديدة في الواقع السياسي العراقي لاسيما بعد

بروز الحشد الشعبي كقوة لا يُستهان بها في الداخل العراقي وإمكانية تحقيق نتائج كبيرة من خلال تمعته بشعبية جارفة مما يعطيها قوة لتغيير الوضع لصالح الحكومة الاتحادية ولاسيما فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها وبالخصوص كركوك، لذا يعني تأجيل الاستفتاء وفقاً لتلك الرؤية تراجع القيادة الكردية عن قرارها الذي اتخذته سابقاً في إجراء الاستفتاء ومن ثم اعتباره ورقة ضغط في المفاوضات التي سوف تقوم بإجرائها لاحقاً مع حكومة بغداد، وعليه يمكن إجمال الدوافع الكردية من إجراء الاستفتاء وكما يأتي:

١-إمكانية إعلان الدولة الكردية استناداً على نتيجة الاستفتاء، إذ تُعطى نتيجة الاستفتاء الكبيرة المتوقعة من خلال مشاركة أغلبية سكان الإقليم فيه، دافعاً معنويّاً باتجاه إعلان الاستقلال عن بغداد.

٢-استغلال الأوضاع المحيطة بالمنطقة، إذ تعاني من حرب مستمرة مع داعش، لذا فإن الوقت الحالي يُعد من أفضل الأوقات لإقامة الاستفتاء ومن ثم إعلان الانفصال.

٣-صرف النظر ولو مؤقتاً عن الأوضاع الاقتصادية التي يُعاني منها الإقليم نتيجة توتر العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد، ولذلك ساءت الأوضاع المعيشية داخل الإقليم بشكل كبير جداً مما اثر في القدرة الشرائية للمواطنين مع ازدياد في معدلات البطالة، عليه فقد سببت المشاكل الاقتصادية داخل الإقليم الانقسام في المواقف بشأن إجراء الاستفتاء في لوقت المحدد له، اذ تطالب حركة كوران والجماعة الإسلامية بتأجيل العملية لحين تحسن الأوضاع.

٤-الطموح الشخصي للسيد مسعود بارزاني رئيس الإقليم وذلك من خلال سعيه المحموم لإجراء الاستفتاء في وقته المحدد بغض النظر عن الدعوات التي تدعو إلى التريث مؤقتاً عن إجراء الاستفتاء في ظل الأوضاع المحيطة بالمنطقة وظروف الحرب مع داعش.

٥-اندفاع أغلبية الشعب الكردي إلى صناديق الاقتراع يُفسر بحالة واحدة وهي، بأن تلك الفئة التي لم تعايش وتعاني ما سببته الحكومات المتعاقبة في بغداد للشعب الكردي أعطى لها دافعاً قوياً لتحقيق حلم الدولة الكردية، وهذا يرجع إلى إحساس الكرد بأحقيتهم في تكوين دولة خاصة بهم.

٦-إن نتيجة الاستفتاء الكردي ستمنح المفاوض الكردي قدرًا كبيراً من القدرة على التفاوض مع الحكومة المركزية في بغداد بشأن حسم اغلب المواضيع ومن ضمنها الحدود والموارد النفطية وغيرها وفي هذا الصدد يُشير الرئيس مسعود بارزاني قبيل إجراء الاستفتاء بأن لا شيء ممكن أن يُعيد كردستان للعراق وإن التفاوض بعد الاستفتاء سيكون حول الانفصال عن العراق.

### دوافع الطرف العراقي من رفض الاستفتاء

مع إصرار الجانب الكردي على إجراء الاستفتاء في ٢٠١٧-٩-٢٥ على الرغم من الرفض المسبق للحكومة المركزية على إجراؤه نتيجة مخالفته للدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، ولذلك فقد شكلت عملية الاستفتاء على تقرير المصير انهاً للحالة التوافقية التي عرفها البلد منذ عام ٢٠٠٣ التي عدت العراق دولة اتحادية فيدرالية، إذ إن الكرد وهم جزءاً من الشعب العراقي قد شاركوا في كتابة الدستور ووافقو عليه، فحسب المادة (١١٧-أولاً) منه، عدت إقليم كردستان إقليماً اتحادياً وهو قائم بسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية منذ عام ١٩٩٢ وبذلك أصبحت تلك السلطات الموجودة في إقلي كردستان، سلطات دستورية، وعلى ذلك فان كل الطموحات الكردية في تأسيس دولة خاصة بهم تصطدم بالأوضاع في المنطقة، إذ يُشير الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني إلى ذلك الأمر بالقول بان الاستقلال خيال جميل، وعليه فان الحكومة المركزية في بغداد ترى في إجراء الاستفتاء وتوقيته في ظل ظروف الحرب مع داعش ومع عدم حسم المعركة واحتمالية تأثير ذلك على التنسيق اللوجستي والعسكري بين القوات

المسلحة العراقية وقوات البيشمركة الكردية بأنه عامل تهديد لوحدة العراق كدولة اتحادية ومن ثم تعطى مبرراً للدول في التدخل في الشأن العراقي الداخلي، وترى بغداد بأن اجراء الاستفتاء سواء في التوقيت المحدد له او في غير هذا التاريخ مخالفة صريحة للدستور العراقي، وفي هذا الصدد يقول السيد رئيس الوزراء العراقي بأن ذلك من شأنه ان يُعرض امن العراق والمنطقة للخطر، وكان مجلس النواب العراقي قد رفض الاستفتاء الكردي مانحاً رئيس الوزراء كافة الصلاحيات للحفاظ على وحدة العراق، وبالرغم من الرفض الحكومي لإقامة الاستفتاء، استندت حكومة بغداد على رأي صريح من المحكمة الاتحادية بشأن عدم دستورية وقانونية وشرعية الاستفتاء مما أعطى غطاءً قانونياً لما بعد تلك الفتوى والرأي القانوني، فتم تحريك القوات العراقية على طول حدود محافظة كركوك في خطوة استعادت فيها تلك القوات المحافظة التي انسحب منها على اثر احتلال داعش للموصل في عام ٢٠٠٤، منهية بذلك ملف مستعصي حله منذ عام ٢٠٠٣، فرجعت السلطة المركزية لتلك المدينة بعد تطورات شهدته لفترة طويلة من التأزم على أحقية كل من الحكومتين المركزية والكردية على إدارتها، إضافة إلى مطالبة المركز بإدارة ملف والمنفذ الحدودية والمطارات على الرغم من الرفض الكردي لتلك المطالب واعتبرتها تمعيق للازمة بين الطرفين، الان الحكومة العراقية تصر وقبل بدء أي حوار مع الإقليم أن تتمثل بربيل لإجراءات بغداد.

وفي ظل تلك الأوضاع نرى من الضروري البدء بإجراءات من شأنها إعادة بناء الثقة بين الطرفين ولاسيما في ظل قبول الجانب الكردي للمطالب الحكومية للوصول إلى حلول مرضية لكلا الطرفين، وفي حالة قبول الطرفين على البدء بمقاييس جدية من شأنها تثبيت الحقوق والواجبات لكليهما في ظل التزام دستوري،

من الممكن القول بأن تلك التعهدات التي سُفر في اتفاقية توضح حقوق وواجبات الطرف الكردي من خلال :

١-التزام القيادة الكردية بوحدة وسلامة العراق وعدم تعريض أمنه للخطر من خلال الامتثال للنصوص الدستورية التي تشير إلى تلك الحالة.

٢-جعل الدستور العراقي الحكم الفاصل في حل أي نزاعات مستقبلية من شأنها تهديد وحدة العراق وخصوصاً في المناطق المتنازع عليها.

٣-تحديد النسبة المئوية من الموازنة العامة للعراق على أساس عدد السكان لتلك المحافظات التي تشكل الإقليم ومن ثم يتم صرفها وفقاً لتلك النسبة وتقر وتحدد في اتفاقية موقعة.

٤-الالتزام الحكومية المركزية في بغداد بالحفاظ على امن واستقرار المحافظات الشمالية بعد الاتفاق مع القوات الكردية (البيشمركة) من خلال تعزيز التبادل اللوجستي والأمني لضمان امن وسلامة تلك المحافظات.

٥-العمل على حل الخلافات بين الحكومة المركزية والإقليم بشأن عوائد النفط والمنفذ الحدودية والمطارات عن طريق اللجان الفنية.

٦-تحديد جدول زمني متفق عليه لإقامة انتخابات لمحافظة كركوك.

وبذلك سنضمن إمكانية لتسوية الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في ظل توافر عامل الثقة بينهما.

\*إعداد الباحث السياسي: محمد كريم جبار الخاقاني

\*مجلة اتجاهات سياسية احدى اصدارات المركز الديمقراطي العربي - المانيا - برلين

# الربع الأول فبراير 2018

# أردوغان يواجه الكرد عسكرياً

\* د. مصطفى اللباد

صحيفة (القبس) الكويتية : ٢٠١٨/٢/١

اجتاحت القوات التركية الحدود الشمالية السورية باتجاه معاقل الكرد في عفرين، لتنمع اتصالاً جغرافياً وشيكاً بين المناطق المسيطر عليها كردياً، عفرين في الغرب وعين العرب والجزيرة في الشرق. وزادت أنقرة في الطنبور نغمة بالقول إن عملياتها في الشمال السوري ستستمر حتى عودة اللاجئين السوريين – حوالي ثلاثة ملايين لاجئ – إلى بلادهم، مما يعني أن العمليات التركية في مناطق الكرد ستبقى بلا مهلة زمنية حتى تحقيق أهدافها. ومن المعلوم أن تركيا نسقت عملياتها في الشمال السوري مع روسيا صاحبة النفوذ الكبير في سوريا منذ عام ٢٠١٥.

وبغض النظر عن الميول الأيديولوجية مع تركيا أو ضدها، تتبع أنقرة درس الاستراتيجية المعروفة والقائل إن فرض الواقع على الأرض أهم كثيراً من موائد التفاوض غير المستندة إلى نتائج عسكرية واضحة. بمعنى أن رسم التوازنات الجديدة في شمالي سوريا بالدم والسلاح سينعكس حكماً على موائد التفاوض لاحقاً في حين أن انعقاد جولات التفاوض في أستانة وغيرها من دون حسم على الأرض، سيعني جولات تفاوضية جديدة من دون نتيجة حاسمة تذكر.

وكانت التطورات على الأرض السورية منذ عام ٢٠١١، قد سمحت بتأسيس واستمرار منطقة إدارة محلية في المناطق ذات الأقلية الكردية في سوريا” تلك التي يطلق عليها روج آفا أو غرب كردستان، ويهيمن عليها حزب الوحدة الديمقراطي الكردي، أكبر الأحزاب الكردية نفوذاً في سوريا. ومنذ ذلك التأسيس فقد أمكن رؤية ترابط موضوعي بين الصراع في سوريا وموقع الكرد الملتبس فيه، وسياسات أنقرة الكردية عموماً، وتكلبات حكومة كردستان العراق، الأمر الذي يجعل الكرد رقمًا في المعادلات السورية والإقليمية لأول مرة منذ اتفاقية سايكس – بيكون الشهيرة قبل مئة عام.

يشكل الكرد أكبر قومية في العالم (٣٥ مليون نسمة) من دون دولة، حيث يتوزعون على تركيا وإيران والعراق وسوريا. استمر ذلك الوضع قائماً منذ اتفاقية سايكس – بيكون وحتى تأسيس منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق عام ١٩٩٢، تلك التي تم الاعتراف بها رسمياً في العراق عام ٢٠٠٥. من وقتها عرف الطموح القومي الكردي نقلة نوعية، حيث تشكلت سابقة تتمثل في كيان كردي لأول مرة منذ مئة عام – مهما اختلفنا حول ملابساته قيامه وصلاحياته في الدستور العراقي – ومع نجاح كرد سوريا في تأسيس روج آفا أو غرب كردستان نهاية عام ٢٠١٣، فقد شهدت طموحات الكرد مرحلتها النوعية الثانية. وجاء انتشار تنظيم داعش في العراق وسوريا وتوسعه في مناطق الكرد، ليظهر الحضور الكردي في المعادلات السورية أكثر فأكثر، حيث استدعت صورة المقاتلات الكرديات في مواجهة التنظيم الإرهابي في معركة عين العرب/ Kobani تعاطفاً إقليمياً ودولياً غير مسبوق مع الكرد. ومع امتناع تركيا عن تقديم يد المساعدة إلى الكرد المحاصرين في البداية، فقد اضطرت أنقرة لاحقاً بضغط أمريكي إلى السماح لمقاتلين من البشمركة التابعة لكرد العراق بالدخول إلى Kobani عبر الأراضي التركية، مدشنة – من حيث لم تتحسب – رابطاً موضوعياً بين الكرد في العراق وسوريا وتركيا.

ومع تنظيم استفتاء لاستقلال إقليم كردستان العراق نهاية عام ٢٠١٧ وتصدي القوى الإقليمية تركيا وإيران له، اعتقد كثير من الكرد في المنطقة أن اللحظة قد حانت لقطف ثمار نضالاتهم في القرن الأخير. ثم جاء تحالف الكرد مع الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا وتشكيل قوات قسد المدعومة أمريكيًا من الكرد وبعض العشائر العربية ليصعد بالطموحات الكردية إلى القمة.

الآن تت弟兄 الطموحات الكردية إلى حين بعد خطوة أردوغان العسكرية – لم تمنعها المناشدات الأمريكية وشجعها غض الطرف الروسي – تلك الخطوة التي تثبت مجدداً أن فرض الواقع على الأرض أصدق أنباء من جولات التفاوض المتكررة.

# رؤى مختلفة ومتصارعة إزاء حق الشعب الكردي في تقرير مصيره

\*البروفيسور كاظم حبيب

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٢/٣

كانت القضية الكردية بالعراق وما تزال تواجه وجهات نظر ومواقف متباعدة من الناحيتين الفكرية والسياسية. والحالة ذاتها يجدها المتبعون في كل من إيران وتركيا وسوريا، حيث جرى تقسيم أرض الشعب الكردي على هذه الدول الأربع منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، في حين كانت ذات الأرض قد قسمت على الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية في اعقاب انتصار قوات الدولة العثمانية بقيادة السلطان سليم الأول في معارك جالديران التي جرت في العام ١٥١٤ على قوات الدولة الفارسية بقيادة إسماعيل الأول الصفوي. ومنذ ذلك الحين وهذا الشعب يناضل بصيغ شتى من أجل التمتع بحقوقه المشروعة وحرفيته وكرامته على أرضه. ورغم إقامة عدد من الإمارات في فترات مختلفة، إلا إنها كانت تنتهي بالفشل بسبب الصراعات الداخلية بين العشائر الكردية أو بسبب سلطات الاحتلال.

لا شك في أن الأمل قد انتعش في صفوف قادة الشعب الكردي بتحقيق الوحدة وإقامة الدولة الكردية في اعقاب الحرب العالمية الأولى، بسبب الوعد الذي منح لممثلي الكرد من جانب ممثلي الدولتين الاستعماريتين اللتين خاضتا الحرب ضد الدولة العثمانية وحليفتها الإمبراطورية الألمانية، إذا ما انتصر الحلفاء في تلك الحرب. ولم يف المستعمرون بوعدهم، كما لم يفوا بوعدهم للعرب في إقامة الدولة العربية الموحدة. ولكن العرب، وبידلاً من تحقيق الوحدة، أقاموا ٢٢ دولة + دولة في الانتظار، هي الدولة الفلسطينية. كما أن كل القوميات في المنطقة أقامت دولها المستقلة، ولكن الشعب الكردي لم يسمح له بذلك. وهذا ينطبق على أتباع القومية واللغة السريانية المجزأة والمبعثرة، وهم الآشوريون والكلدان والسريان، الذين لا يطمحون في الحصول على دولة في الوقت الحاضر، بل على محافظة في شمال العراق أو على حكم ذاتي في إطار الجمهورية العراقية، تحفظ لهم حقوقهم وثقافتهم وتراثهم الحضاري ولغتهم السريانية، بدلاً من التجاوزات والانتهاكات المستمرة التي تعرضوا لها ولا زالوا يتعرضون لها بالعراق وعموم المنطقة.

وبصدق الشعب الكردي، حيث يقتصر الحديث هنا عن الكرد بكردستان العراق، فقد خاض مع العرب وقوميات أخرى، كل على انفراد وبشكل مشترك، نضالاً عنيداً وطويلاً من أجل حقوقهم العادلة والمشروعة وتنفيذ الوعيد الذي أعطي لقيادة الشعب الكردي السياسية في حينها بإقامة دولة المستقلة. وتجلى ذلك النضال في انتفاضاته وثوراته قبيل قيام الدولة العراقية بقليل (١٩١٠) بقيادة عبد السلام بارزاني، و(١٩١٩) بقيادة شيخ محمود الحفيid البرزنجي، أو بعدها، حين لم تكن الموصل قد أحقت بعد بالدولة العراقية الملكية الحديثة، التي تشكلت في عام ١٩٢١. وكانت الطموحات القومية للشعب قد تبرز لتوها على صعيد النضال الوطني وتأثر بشكل ملموس على حركة الجماهير. وكان الدور البارز في قيادة هذا النضال بيد شيوخ العشائر وعلماء الدين. وعندما أحقت ولاية الموصل، وبضمها كردستان الجنوبية، التي كانت تضم إلى جانب الموصل المناطق الكردية، إضافة إلى السليمانية وأربيل وكركوك، إلى الدولة العراقية في العام ١٩٢٦/١٩٢٥، لم يتوقف الشعب الكردي عن النضال في سبيل حقوقه المشروعة التي أقرت في حينها في عصبة الأمم، رغم تخلي إنكلترا وفرنسا عن وعدهما له. إذ لم يؤخذ رأي الشعب الكردي في الموقف من إقامة دولة الوطنية المستقلة، أو الاندماج بالقسم العربي من العراق وتكوين الدولة العراقية الملكية، أو إقامة الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية. وكان موقف الشعب الكردي واضحاً وصريحاً، إذ كان يريد إقامة دولته الوطنية أو إقامة الحكم الذاتي لكردستان. ولم يكن هذا ينسجم مع أهداف ومصالح بريطانيا، الدولة المنتدبة على المنطقة المستعمرة لها، كما لم يكن منسجماً أيضاً مع تصورات أو أطماء مجموعة من الحكام العراقيين حينذاك.

ومنذ تلك الفترة تقريراً سادت في صفوف السياسيين والمتقين والمهتمين في الشؤون العراقية العامة من العرب، وأغلبهم من خريجي المدارس والتربية العثمانية، رؤية قومية عروبية ضيقة إزاء الكرد وحقوقهم المشروعة والعادلة في إطار الدولة العراقية، رغم أنهم كانوا من أوائل من ناضل في سبيل الحقوق القومية العادلة للعرب بالعراق ضد سياسات التترىع العثمانية، ولكنهم لم يدركوا بعمق ومسؤولية مفهوم الحرية والديمقراطية التي يفترض أن تتمتع بها جميع الشعوب، ولأنهم أنفسهم لم يكونوا أحراراً فكراً وممارسة.

ومنذ أن تصاعد النضال الكردي وفرض وجوده في الساحة السياسية والاجتماعية العراقية، برزت رؤى أخرى لدى الأحزاب والقوى السياسية العربية إزاء الموقف من القوميات وحقوقها بالعراق.

منذ ثلاثينيات القرن العشرين تبلورت تدريجاً بالبلاد ثلاثة رؤى إزاء الحقوق القومية للشعب الكردي وللأقليات القومية وسبل معالجتها والحلول التي تسعى كل منها إلى ممارستها. ورغم مرور عشرات السنين على وجود وصراع بين هذه الرؤى، ورغم كثرة المحن والكوارث والمآسي التي عاشها العراق من جراء التعامل غير الوعي وغير العقلاني وغير المنصف مع هذه المسألة الحساسة والحيوية، فإن هذه الرؤى ما تزال تتصارع وكأن دروس الماضي لا قيمة لها أصلاً عند أصحاب الرؤية الأولى والثانية، وكان العراق بحاجة إلى مزيد من المحن والكوارث والمآسي والموت لمزيد من البشر، وكان الشعب الكردي لا حق له، كبقية الشعوب، في التطلع إلى الحرية والديمقراطية والوحدة القومية والتمتع بها. ونحاول هنا بلورة الرؤى الفكرية والسياسية الثلاث حول المسألة الكردية:

الرؤى الأولى: تبنت هذه الرؤية، التي سادت بالعراق في مختلف المراحل المنصرمة ومارسها الحكم بإصرار عجيب في العهدين الملكي والجمهوري، مبدأ رفض الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي، ومنها حقه الثابت في تقرير مصيره على أرض وطنه وإقامة دولته الوطنية المستقلة أو حقه في إقامة الحكم الذاتي أو قيام اتحاد فيدرالي للإقليميين العربي والكردي في إطار عراق جمهوري ديمقراطي موحد. وتبنت هذه الرؤية أسلوب ممارسة القوة والعنف والردع والتأديب وخوض المعارك وال الحرب ضد الشعب الكردي لحرمانه من تتمتعه بتلك الحقوق ومطالبته الملحة بالاستجابة لها. وتجلّى هذا الموقف، حتى بعد الاعتراف بوجود شعبين بالعراق، إضافة إلى وجود أقليات قومية، بعد أنساق الملكية وقيام الجمهورية، عندما سعى المشرع العراقي أن يكرس في الدستور المؤقت الرؤية التالية: يعتبر العراق جزءاً من الوطن العربي، جزءاً من الأمة العربية. وهذا يعني باختصار أن لا حقوق قومية خاصة ولا وجود لشعب كردي أو أمة كردية، وأن العراق كان وسيبقى جزءاً من الوطن العربي، وعلى الكرد أن يقبلوا بذلك، شاءوا ذلك أم أبوا، أن يقبلوا بالوحدة مع العراق العربي دون حقوق قومية خاصة. علماً بأن الدستور المؤقت الذي طرح بعد ثورة تموز أشار إلى إن العرب والكرد شركاء في هذا الوطن، الذي هو العراق. ولكن كان هذا نظرياً ودون أن يجد له الممارسة الفعلية.

واشتهدت هذه الوجهة الفكرية والسياسية بعد الانقلاب الفاشي في شباط/فبراير عام ١٩٦٣، وتبلور في مواقف الحكومات التي تشكلت في أعقابه. إذ اعتبرت القوى والأحزاب التي تناضل في سبيل الاعتراف بالحقوق القومية العادلة والمشروعة للشعب الكردي ومطالبته بالحكم الذاتي بمثابة قوى عميلة (جيـب عـمـيل!) ت يريد الانفصال عن العراق، وهي جريمة لا تغتفر! وكرس هذا النهج سياسة العنف وال الحرب لفرض الحل الأوحد الذي تراه وتربيده على الشعب الكردي. ولم تتبين هذا الموقف، سواء في العهد الملكي أم في العهد الجمهوري، القوى والأحزاب السياسية الحاكمة فحسب، بل بعض القوى والأحزاب التي كانت في المعارضة في هذين العهدين أيضاً، إذ أنها كانت وما تزال تعبر عن وجهة فكرية وسياسية قومية ذات طبيعة شوفينية بغض النظر عن وجود هذه القوى أو تلك في السلطة أم خارجها.

ولم يكن الموقف من المسألة الكردية وسبل معالجتها هي المسألة الوحيدة التي تختلف الرؤى حولها، بل كانت هناك قضايا أساسية أخرى، ومنها موقف التعامل غير المتساوي والتمييز إزاء الكرد بالعراق من جانب الحكومات

المختلفة والتي تتجلى في مختلف مجالات الحياة اليومية ابتداءً من حرمانهم من الدراسة بلغة الأم والقبول في الجامعات والمعاهد المختلفة، وخاصة العسكرية منها، أو التوظيف في الوزارات المختلفة، وخاصة الخارجية والداخلية والدفاع.. الخ، وكذلك التمييز البارز في مجال توظيف رؤوس أموال الدولة في عمليات التنمية في كردستان العراق، حيث كان نصيبها محدوداً بالقياس إلى مناطق معينة من العراق. وقد بدأ هذا واضحاً وصارخاً بعد انقلاب البصرة عام ١٩٦٣، تماماً كما كان نصيب بعض محافظات الوسط والجنوب المهملة من جانب الحكم البعثي القومي حينذاك. وكانت المشكلة تبرز أيضاً في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وخاصة المناطق الريفية أو إقامة "الطرق الاقتصادية" الخاصة بنقل السلع الزراعية وتأمين تخزينها وحفظها من التعفن وتسييقها. وهذه أمثلة محدودة على ممارسات كثيرة تعرض لها الشعب الكردي من النظم الحاكمة ببغداد. ولا شك في أن الرؤى كانت مختلفة أيضاً إزاء مفاهيم ومضامين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وأهمية التمتع بها وممارستها الفعلية.

الرؤية الثانية: بربت بشكل واضح في فترات لاحقة، ولكنها تنطلق من حيث المبدأ من الإيديولوجية الإسلامية السياسية التي يلورها شيوخ الشريعة القائلة بأن كل الشعوب والقبائل يشكلون جزءاً من الأمة الإسلامية، وأن القوميات لا بد لها أن تذوب في الإسلام، وبالتالي لا يجوز إقامة دولة على أساس قومي. هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية العملية فإن أي قومية كانت تصل إلى السلطة، كانت تفرض حكمها "الإسلامي! "القومي، وتمارس سياسة قومية شوفينية ضد القوميات الأخرى ولا تساوي بينها وتفرض إرادتها على بقية القوميات بكل السبل المتوفرة لها. ويمكن أن نتابع مثل هذه المواقف بشكل صارخ بإيران (فرس ٥١٪، وأذريين (أتراك) ٢٤٪، وجيلاك ومازندرانيون ٨٪، وكرد ٧٪، وعرب ٣٪، ولور ٢٪، وبلوش ٢٪، وتركمان ٢٪، وقوميات أخرى ١٪. (المصدر: كتاب حقائق العالم، وكذلك ويكيبيديا، الموسوعة الحرة عن السكان بإيران). وتركيا (الأتراك ٧٥٪، والكرد ٢٠٪، والعرب ٢٪، الأرمن، الآشوريين/السريان، الأذريين، الشيشان، والشركس). (المصدر ذاته)، وكذلك بالنسبة للأمازيغ في الدول المغاربية مثل... الخ. وسننطر إلى موقف القوى الإسلامية السياسية العراقية إزاء القضية الكردية في أعقاب عام ٢٠٠٣، أي بعد إسقاط دكتاتورية البصرة وصدام حسين.

الرؤية الثالثة: أما الرؤية الثالثة فقد عبرت عنها قوى وأحزاب وشخصيات سياسية يسارية وديمقراطية تقدمية، إضافة إلى مثقفين يساريين وديمقراطيين مهتمين بالشؤون العامة، وكانت في الغالب الأعم تسود في صفوف المعارضة بشكل عام، إذ كان أتباع هذه الرؤية وما زالوا يؤكدون ما يلي: إن الحل العملي والواقعي للمسألة الكردية يتم أولاً وقبل كل شيء على أساس الاعتراف المبدئي بوجود شعب كردي إلى جانب الشعب العربي إضافة إلى قوميات أخرى عديدة، تعتبر بحكم لوائح الأمم المتحدة أقلية قومية. ويتربّ على هذا الاعتراف ثانياً تمتع الشعوب بحقها في تقرير مصيرها و اختيار الوحدة مع بعضها في دولة واحدة أم الانفصال وإقامة دولتين مستقلتين على أرض القسم العربي من العراق وعلى القسم الكردي منه، كما أن وحدتهما الاختيارية يمكن أن تتم على أساس الحكم الذاتي أو الاتحاد الفيدرالي. وهذه القضية يقرّها كل شعب بمفرده ويتم الاتفاق بينهما على الشكل المناسب الذي ينص عليه بالدستور الدائم للبلاد. ومثل هذا الحل يتم عبر التفاوض الديمقراطي الإسلامي وفي ظل حكم دستوري ديمقراطي تعددي لا مكان للاستبداد والعنف والقسوة فيه. إنه الحل الوحيد الذي يرضي جميع الأطراف ويستند إلى قرارات الأمم المتحدة بحق الشعوب صغيرة وكبيرة في تقرير مصيرها. كما يفترض أن تتمتع بقية القوميات بحقوقها الإدارية والثقافية المشروعة التي تعتبر إغناء لثقافات البلاد وتلاقحها. ويلتزم الحزب الشيوعي العراقي وقوى يسارية وديمقراطية أخرى بهذا الرأي السديد بشأن القضايا القومية بالعراق.

## كوارث الرؤى والسياسات الشوفينية والإسلامية السياسية إزاء القضية الكردية

خلال العقود المنصرمة من القرن العشرين حتى العام ٢٠٠٣ مارست الرؤية الأولى (القومية الشوفينية) كل أساليب وأدوات ال欺辱 والذلة والعنف والقسوة وال الحرب والتخريب الاقتصادي والعماني والحضار الإنساني التي كانت متوفرة في أيدي النظام السياسي الفاشي، كما استعان بالغير أيضاً لكسر شوكة الشعب الكردي وفرض الحل الشوفيني عليه، كما مارس كل أساليب وأدوات الحقد والكراهية العنصرية في حملات الإبادة الجماعية بتنظيم مذابح الأنفال واستخدام الأسلحة الكيميائية لهذا الغرض، وكذلك التعريب والتطهير العرقي، ولكنها لم تفلح في الوصول إلى ما كان يبتغيه، قهر إرادة ومقاومة الشعب الكردي، كما إن القوى التي تمارس الأساليب والأدوات ذاتها لن تفلح الآن وفي المستقبل أيضاً.

حكومات العهد الملكي جربت ومارست سياسات تميزت بالشوفينية ورفضت منح الشعب الكردي حقه في ممارسة حقوقه القومية المشروعة والعادلة وشنَّت الحملات العسكرية ضده وخررت قراه وطاردت سكانه وفرضت الدمار والخراب عليه في فترات مختلفة، كما أعدمت أربعة من الضباط الكردي في العام ١٩٤٦، ولكنها لم تستطع لوي عنق هذا الشعب وفرض حلولها عليه، إذ واصل النضال في سبيل تلك الحقوق وكان أحد الأسباب المباشرة لاضعاف الملكية ونخراها من الداخل وإسقاطها أخيراً في العام ١٩٥٨، إضافة إلى الأسباب الأخرى، وخاصة غياب الديمقراطية وكبت الحرريات العامة وغياب العدالة الاجتماعية واعتقال وتعذيب السياسيين، ومنهم الكرد أيضاً، وسجنهما سنوات كثيرة وإعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي، والخضوع التام لإرادة المستعمر البريطاني. وقد أشار السياسي الكبير الفقيد الأستاذ عزيز شريف وهو يعرض المسألة الكردية بقوله: "ظاهرتان للمسألة الكردية في العراق:- الظاهرة الأولى تمثل الوجه السلبي للمسألة الكردية أي أثر السياسة الاستعمارية الرجعية التي قضت باستبعاد الشعب الكردي وتمزيق أوصاله وإبقاءه في مستوى من العيش البهيمى. أما الظاهرة الثانية للمسألة الكردية في العراق فإنها تمثل الوجه الإيجابي لهذه المسألة وهو كفاح الشعب الكردي في سبيل حررياته وفي سبيل تقرير مصيره." وكان يؤكد أيضاً: "لا يجوز للعرب، وليس في صالح قضيته أن يكون سوط العذاب بيدهم المستعمرین يلهبون به جلود الأقوام المضطهدة ويقطعنها على ظهورها". (راجع: عزيزى شريف، المسألة الكردية في العراق، ط ٤، مطبعة مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٤، ص ٢٩). إلا إن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت أبداً بيده المستعمر البريطاني لا ضد الشعب الكردي فحسب، بل ضد الشعب العراقي بأسره.

ثم جاءت الجمهورية الأولى التي ثبَّتت المادة الثالثة من دستورها المؤقت على ما يأتي:

"المادة (٣) يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حررياتهم ويعتبر العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية". إلا أن هذا الدستور قد أكد أيضاً على ما يأتي في مادته الثانية:

"المادة (٢) العراق جزء من الأمة العربية". والتي تتعارض مع رؤية الكرد والواقع، إذ أن إقليم كردستان العراق لا يشكل جزءاً من الوطن العربي أو الأمة العربية، بل إن العرب والقسم العربي من العراق يشكلان جزءاً من الأرض العربية والأمة العربية، في حين أن الكرد هم جزء من الأمة الكردية وأرضهم تعتبر جزءاً من أرض كردستان المجزأة والموزعة على أربع دول.

وحيث طرح موضوع الوحدة أو الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، اقترح الكرد أن يكون لكردستان العراق وضعًا خاصًا ضمن هذه الوحدة إن تحققت، أن يتمتع إقليم كردستان بحكم ذاتي داخل الدولة العربية الموحدة أو المتحدة، وأن يثبت ذلك في الدستور. ومن هنا بدأ الخلاف بين القيادة الكردستانية والقوى القومية التي بدأت تهاجم مقترن الكرد من منطلق قومي يميني شوفيني، ثم احتدم الصراع الفكري والسياسي وانتقل إلى الحكومة العراقية، ولاسيما تبلور في موقف عبد الكريم قاسم. فبدأت المشكلات تتفاقم بين الطرفين وحصلت مناوشات بالسلاح ضد الجماعات الكردية المناوئة للحركة الكردية المسلحة والمرتبطة مع الحكومة العراقية، مما دفع الحكومة إلى ممارسة

القوة المسلحة والطيران في مهاجمة موقع ملا مصطفى بارزاني بمنطقة بارزان، مما أدى إلى إعلان القيادة الكردية ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

رفض الحزب الشيوعي العراقي هذه الحرب ورفع شعار "الديمقراطية للعراق والسلام لكردستان" الذي وجد التأييد من جانب القوى الديمقراطية والتقدمية العراقية. واتخذ الحكم موقفاً مناهضاً لهذا الشعار واعتقل المزيد من الشيوعيين والديمقراطيين وصدرت أحكاماً قاسية بالسجن بحق المعتقلين. لم يستمع الطرفان إلى صوت العقل، إذ تحولت الحرب إلى عامل مهم وحاسم من عوامل تشكيل تحالف سياسي مناهض لحكومة عبد الكريم قاسم وإسقاطه في انقلاب شباط ١٩٦٣، حيث مارس الانقلابيون الأسلوب الفاشية الدموية في قتل المعارضين والمقاومين لهذا الانقلاب. لقد حظي الانقلابيون بتأييد ودعم ومساندة واسعة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكل الدول المجاورة، ولاسيما دول حلف بغداد (السنخو) وشركات النفط الاحتكارية.

لم يستمر تحالف القوى المتعارضة طويلاً، إذ سرعان ما بدأ البعثيون والقوميون حربهم ضد الشعب الكردي. وفي حينها صرحت صالح مهدي عماش، وكان وزيراً للدفاع، بأن الحرب ضد الكرد ليست سوى "نزة ربيعية"، وكانت وبالاً على الجميع. وعمد البعثيون إلى الاستعانت بمصر وسوريا، ولكن مصر رفضت تقديم العون في الحرب ضد الكرد في حين وافقت سوريا البعثية على ذلك، كما أيدت تركيا وإيران بشكل غير مباشر تلك الحرب ضد الكرد. وفشلت القوات العراقية وال السورية عن تحقيق أي نصر بل تعرضت لهزائم منكرة. وكانت القوات التي تصدت للعدوان مكونة من القوات الكردية من البيشمركة بقيادة الملا مصطفى بارزاني وحسو ميرخان وتشكيلات الأنصار الشيوعيين في بهدينان ومجموعة هرمز ملك جكو من المناضلين الاشوريين.. بالإضافة إلى العديد من الضباط الشيوعيين الذين فروا من الجيش العراقي بعد الانقلاب وفشل انتفاضة معسكر حركة فايدة ١٩٦٣. " (راجع: صباح كنجي، حملة فهد الشاعر..، الحوار المتمدن، العدد ٥٧٦٥، بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٢٢).

وفي التاسع من سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً صارماً ضد العدوان العسكري على الشعب الكردي "إذ قدم وزير الخارجية السوفياتي أندريله غروميكو مذكرة استنكار شديدة اللهجة إلى كل من سفراء العراق وإيران وتركيا وسوريا، للقمع الدموي ضد الكرد في العراق والتدخل في منطقة كردستان العراق". (المصدر السابق نفسه).

ما أن حل خريف عام ١٩٦٣ حتى اشتدت الخلافات بين البعثيين والقوميين. واستطاع القوميون الناصريون اليمينيون تنظيم انقلاب عسكري جديد ضد البعثيين وتسليموا حكم بالبلاد. ورغم إن القوى القومية حاولت التخفيف من إرهابها المشترك مع البعثيين ضد الشعب وقواته الديمقراطية، إلا إنها لم تتعلم من تجربة سابقاتها إزاء المسألة الكردية، إذ شنت الحرب مرة أخرى ضد الشعب الكردي، والتي قادت إلى المزيد من الدماء والدموع والخراب والخسائر الاقتصادية. وحين أصبح الدكتور عبد الرحمن البزار رئيساً للوزراء قبل وفاة عبد السلام عارف وفي فترة حكم أخيه عبد الرحمن عارف ١٩٦٥-١٩٦٦، وكان قومياً معتدلاً ومتزنًا، حاول معالجة المسألة الكردية بالطرق السلمية وطرح مشروع الإدارة المركزية، الذي لم يكن يلبي طموحات الكرد بالحكم الذاتي. وأخيراً قاد البعثيون اليمينيون المتطرفون أتباع ميشيل عفلق انقلاباً عسكرياً جديداً بالتعاون مع قيادة القوة العسكرية لحماية القصر الجمهوري ومع قيادة الاستخبارات العسكرية، إذ أطاحوا برئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨.

ومنذ ذلك الحين حتى يومنا هذا يعيش الشعب العراقي مأساة متلاحقة وكوارث لا نهاية لها، ولاسيما الشعب الكردي وبقية القوميات بالإقليم. وحين عجز النظام الجديد عن مواصلة الحرب ضد الشعب الكردي في العام ١٩٧٠/١٩٦٩، قرر الدخول في تفاوض واعترف بوجود الشعب الكردي أولاً، واقرَّ ببعض حقوقه في العام ١٩٧٠ على وفق بيان آذار ثانياً. ولكن لم تتم الفرحة بهذا المكسب طويلاً، إذ سرعان ما بدأت قيادة البعث ومجلس قيادة الثورة بالعمل المكثف لنصف اتفاقية آذار والتأمر على القيادة الكردية ومحاولة جادة لاغتيال الملا مصطفى بارزاني،

القائد الشعبي للكرد وقوات البيشمركة، وسعت إلى سلب الحكم الذاتي من محتواه لأساسي. وقادت هذه السياسة إلى المزيد من التوتر ومن ثم الحرب والخراب والدمار.

وأثناء ذلك تنسى للنظام البعثي، وبدعم مباشر من إيران والولايات المتحدة، على توجيه ضربة قاسية جداً للحركة الكردية المسلحة في العام ١٩٧٥، بعد أن تمكّن من عقد اتفاقية الجزائر التي تآمرت فيها ثلاث دول هي الولايات المتحدة وإيران والعراق، وحصلت على دعم من إسرائيل وبريطانيا ودول الجوار الأخرى. وكانت هذه واحدة من أكثر التجارب المريءة لحركة التحرر الوطني للشعب الكردي فيتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحدث عنها قادة الكرد فيما بعد بقولهم، علينا أن نتعلم من دروسنا في التحالفات الدولية، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل. والسؤال الآتي المهم يطرح نفسه بقوه: هل تعلم قادة الحركة التحررية الكردية حقاً من هذا الدرس؟

بعدها خاض النظام السياسي الفاشي الحروب الداخلية والخارجية ليبرهن على قوته وقدراته العسكرية مستجيناً لأطماعه التوسعية في المنطقة. وساعد الكثير من الدول المنتجة للسلاح على تسليحه بأسلحة دفاعية وهجومية متطرفة وحققت ارباحاً طائلة على حساب دماء وحياة الشعب العراقي. فكانت الكوارث والمصائب تتواتي والموت يحصد مئات الآلاف من العراقيين والعراقيات، والخراب يأتي على المدن ونيران المدافع والصواريخ تلتهم رؤوس الناس والنخيل الشامخة، وتزداد مديونية العراق الخارجية ويتدحرج الاقتصاد الوطني إلى الحضيض ويسقط الشعب العراقي ضحية الفاشية وال الحرب والحصار الاقتصادي.

ومع قرب نهاية الحرب العراقية الإيرانية نظم الحكام الفاشيون ونفذوا حملات ومجازر الأنفال واستخدمو الأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكردي وبقية سكان كردستان وقوات البيشمركة في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وأغسطس/آب من عام ١٩٨٨. وكانت العواقب كارثية ومريءة، حيث حصد الموت أرواح عشرات الآلاف من الناس الأبرياء، كما أن حياة عشرات الآلاف الأخرى من الكرد لا يعرف مصيرهم حتى الآن، رغم العثور على الكثير من القبور الجماعية التي دفن فيها ضحايا الإبادة الجماعية للسكان. لقد كانت أبشع مجرزة عنصرية ترتكب بحق شعب كردستان العراق في القرن العشرين. وهي التي نفذت بذلة وخشبة باسم العروبة والقومية وحماية الوحدة العراقية والعربية! ولم تنقطع سلسلة الاعتداءات على الشعب الكردي بل تواصلت في أعقاب انتفاضته وانتفاضة الشعب العراقي كله في ربيع عام ١٩٩١ في أعقاب الانكسار العسكري وهروب القتال المسلحة من الكويت والمحرقة التي تعرضوا لها في الصحراء الواقعة بين الكويت والبصرة. لقد أجبر أكثر من مليون إنسان كردي ومسحي وعشرون ألف عرب وغيرهم إلى الهروب وترك العراق والاعتماد بتركيا وإيران والسعودية. وكانت الحصيلة مأساوية.

في العام ٢٠٠٣ أسقط حماة النظام العراقي الفاشي من الدول الأجنبية، ومن ساعد على قيامه في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨، دكتاتورية البعث وصدام حسين، لا حباً في سواد عيون الشعب العراقي المقهور، ولا دفاعاً عن حقوق الإنسان وحقوق القوميات المفترضة، ولا توطيداً للأمن والسلام بالعراق والمنطقة، بل دفاعاً عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية بصيغة جديدة، وخاصة نفط العراق وموقعه стратегي وقربه من إيران والخليج، ولاسيما لدى الپنتاغون أكبر ترسانة للسلاح المتتطور في الشرق الأوسط بدولة قطر، وقربه من روسيا الاتحادية أيضاً، إضافة إلى مصالح الحليف الستراتيжи الثابت للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، دولة إسرائيل، الدولة المحتلة للضفة الغربية، في دولة فلسطين المرتبطة، والجولان السوري ومزارع شبعا اللبناني. ولكن هذا النظام الذي أُسقط على أيدي القوات الأجنبية، أقام المحتل الأمريكي والبريطاني على أنقاضه نظاماً سياسياً طائفياً مناهضاً لحقوق الإنسان وحقوق أتباع الديانات الأخرى وحقوق القوميات ومعارضاً مع مصالح الشعب العراقي ومستقبل أجياله واقتصاده. وهنا اعتبر قادة الكرد الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، والبعض منهم إيران، حلفاء مهمين لهم اعتمدوا عليهم في سياساتهم الداخلية والخارجية، ولم يستفيدوا من دروس الماضي ووضعوا، كما يقول

المثل الشعبي، كل بيضاتهم في سلال هذه الدول التي لها مطامع صارخة بإقليم كردستان وعموم العراق. وكانت العاقبة وخيمة!

ورغم إن القوى الإسلامية السياسية الطائفية التي تسلمت الحكم بالبلاد بتأييد من الولايات المتحدة وإيران، قد تحالفت مع القوى والأحزاب الكردستانية قبل إسقاط الدكتاتورية وشاركت في الحكم الطائفي المحاصلصي بعد إسقاط دكتاتورية البصرى، بدعوى مظلومية الكرد والشيعة، واعترفت تكتيكياً بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي أو الفيدرالية، ولكنها لم تعترف بأى حال بـ "حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه" ورفضت ادخال هذا الحق في الدستور العراقي الجديد الذي أقر في العام ٢٠٠٥.

خضع المتحالفون الكرد لهذه الإرادة غير الديمقراطيّة بتوصية من الولايات المتحدة. ولم يكف أصدقاء الشعب الكردي عن التنبيه إلى الحليف السياسي الشيعي الطائفي من جهة، وإلى الحليف الأمريكي بمصالحه التي تتصادم بمصالح الشعب العراقي كله من جهة ثانية. ولم يتم الإصغاء لذلك!

لقد تتمتع الكرد في الحكم الجديد بالفيدرالية التي أعلنت حتى قبل ذاك، أي في العام ١٩٩١/١٩٩٢، وثبتَّ هذا الحق لأول مرة في الدستور العراقي الجديد. ولكن لم توضع القوانين الضرورية المنظمة للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم الفيدرالية، باعتبار الإقليم جزءاً من الدولة العراقية وينظمها الدستور، بدعوى عدم وجود توافق. وبالتالي تصرف الطرفان كل على حسب هواه ورغباته واجتهاهاته دون أي اعتبار للدستور ولا حتى البدء بوضع القوانين المنظمة للعلاقات السياسية والإدارية والاقتصادية، بما فيها النفطية، والخارجية، مما تسبب في صراع دائم بين الحكومتين، مع اعتمادهما على المساومة المخلة بين الطرفين لمصالح ذاتية، كما حصل في العام ٢٠١٠ بطهران، دون اعتبار لمصالح الشعبين وبقية القوميات، مما أدى إلى المزيد من المشكلات، بسبب الحكم الفردي الذي ساد في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، إضافة إلى سيادة الفساد المالي والإداري في الحكومتين وعموم البلاد، وكذلك الإرهاب على صعيد العراق العربي، ومن ثم اجتياح الموصل وبقية مدن وأرياف محافظة نينوى.

وخلال هذه الفترة تصرفت القيادات الكردستانية، وهي في الحكم، التي تعرض شعبها قبل ذاك للكثير من التمييز والتهميش والإقصاء، والكثير من الحروب والموت والخراب على أيدي الحكومات العراقية المتعاقبة، بطريقة نمت عن وضع نفسي معقد ناتج عن تلك التركة الثقيلة من السياسات الاستبدادية والمخلة بروح المواطنة المتساوية، والشعور بأن التعامل مع الشعب الكردي لم يكن سوياً واعتباره شعوباً من الدرجة الثانية. ونتيجة لذلك برب الكثير من الاعتداد بالرأي والتعالي على الآخر ورفض الاستماع لرأي الآخرين من أصدقاء الشعب الكردي، الذين نبهوا بأن هذا الأسلوب يمكن أن يقود إلى عواقب غير سليمة. وقد أدى هذا النوع من السلوك إلى ردة فعل حادة لدى العرب عموماً في مناطق الوسط والجنوب وبغداد والموصل، وكذلك بين صفوف القوى اليسارية والديمقراطية العراقية. وإذا كان البصرى وصدام حسين قد بذلك المستحيل لتشويه سمعة الكرد وفشل في الغالب الأعم كثيراً، فإن الفترة التي أعقبت سقوط الدكتاتورية نجحت القوى الإسلامية السياسية الطائفية والشوفينية من جهة، وسلوك وسياسات القادة الكرد وأحزابهم السياسية من جهة أخرى، في الوصول إلى ما فشل في الوصول إليه حزب البصرى وصدام حسين. لقد تغير الموقف التضامني مع الكرد إلى نوع من الرفض محمولاً بشيء من الكراهية ومقتناً بالجهل العام أولاً، وبتأثير قوى الإسلام السياسي ثانياً. مما ساعد على توفير أجواء مناسبة غير صحيحة، لعمل رئيس الوزراء السابق أساساً، ومن ثم الحالي، في التصرف غير الحكيم والبعيد عن روح المواطنة والمسؤولية إزاء الشعب الكردي في أعقاب الاستفتاء.

وقد برب بوضوح كبير إن القوى الإسلامية السياسية دون استثناء لا تعترف بحق الشعب في تقرير مصيرها، ولا تعرف بالقوميات ما دامت هناك قوميتها هي المهيمنة على الحكم. وقد تجلى ذلك بشكل صارخ في سياسات رئيس الوزراء السابق المستبد بأمره، الذي يتهمه المجتمع صراحة بِإفساد الدولة العراقية بكل سلطاتها، وبالطائفية الجامحة والمتطรفة والشوفينية النتنة. كما تميز الحكم بِكردستان بضيق الأفق القومي وبممارسة سياسات فردية غير حكيمة، قادت بدورها إلى تعقيد العلاقة بين الطرفين.

لقد امتلك الحكم بالإقليم عملياً صيغة هي أقرب إلى الكونفدرالية منها إلى الفيدرالية قبل إجراء الاستفتاء. وعلى الباحث ألا يحمل ما حصل في العلاقة بين الحكومتين إلى عقدة الاستفتاء، إذ أن القوى الإسلامية السياسية كانت

تنتظر فرصة من هذا النوع لإنزال ضربتها بالقوى الكردستانية وتقليل المكاسب التي تحققها الكرد، وقد أبلغ القادة الكرد بهذا الاحتمال دون أن تتولد قناعة لديهم بما يمكن أن يحصل! وكان في هذا سذاجة وقلة خبرة وقلة حكمة.

قادت سياسة المالكي لا إلى تحرير العلاقة مع الكرد والإساعة للمجتمع وإدارة الحكم بالبلاد والخضوع التام للإرادة الإيرانية وولاية الفقيه الإيرانية، علي خامنئي، فحسب، بل ومارس سياسة عدوانية شديدة ضد السكان من أتباع المذهب الشيعي، وأفسد الجيش والإدارة الحكومية والقضاء أيضاً، مما أدى إلى اجتياح داعش للموصل ومن ثم نينوى وقبل ذاك تحقيق الهيمنة الفعلية له "داعش" على الأنبار وصلاح الدين والكثير من مناطق ديالي. وكانت الكارثة المريرة التي حلّت بالشعب العراقي كله، ولكن ما حصل، لبناء وأبناء الوطن من الإيزيديين والمسيحيين والشبك وتركمان تعفر كان بمثابة إبادة جماعية وتطهير عرقي وسببي واغتصاب وبيع النسوة الإيزيديات بسوق النخاسة الإسلامية، وكان تدميراً لجزء مهم وأصيل من تراث العراق الحضاري بمحافظة نينوى.

لقد شاركت البيشمركة الكردية مع القوات المسلحة العراقية بكل أصنافها، والتي أعيد تنظيمها، مع متطوعي جهاد الكفاية، والعشائر العربية، في تحرير المناطق التي احتلت من داعش بعد أكثر من ثلاث سنوات من احتلالها، وحصل الانتصار العسكري، ولكن الفكر الديني المتطرف والخلايا النائمة لداعش والتأييد الفكري والسياسي ما يزال فاعلاً، والذي يتجلّى بوضوح في العدد المتزايد من التفجيرات والقتل الجماعي ببغداد مثلاً.

خلال هذه الفترة لم تتحسن علاقة الحكومة لاتحادية برئاسة حيدر العبادي مع رئاسة وحكومة الإقليم، بل تعقدت أكثر، بسبب تصريحات مسؤولين كرد أكدوا فيها بأن قوات البيشمركة لن تنسحب من المناطق التي حررتها، سواء كان ذلك بكركوك أم بالمناطق الأخرى المتنازع عليها أولاً، واستمرار مشكلة استخراج وتصدير النفط بكركوك ومناطق أخرى بالإقليم، وعدم دفع رواتب البيشمركة من جانب الحكومة الاتحادية وقضايا أخرى عديدة. إن هذه العلاقات المتواترة قد ضيقت الخناق على الإقليم ودفعت برئيس الإقليم، مسعود بارزاني، إلى اعلان ممارسة الحق في الاستفتاء بشأن الموقف من "استقلال كردستان" بالإقليم (أي في أربيل والسليمانية ودهوك) وبالمناطق المتنازع عليها، ولاسيما كركوك وديالي وبعض مدن وأرياف محافظة نينوى مثل سنجر. علماً بأن الحرب ضد داعش كانت ما تزال مستمرة بالموصل وأقسام من نينوى والحوija، والتي أضعاهما والموقف منها لم تكن مناسبة لإجراء مثل هذا الاستفتاء، ولاسيما في المناطق المتنازع عليها. ورغم رفض الدول ذات العلاقة الطيبة برئاسة وحكومة الإقليم، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا وأستراليا، وبقية الدول الأوروبية والعالم، جداً حكومة إسرائيل، ورغم نصيحة الأصدقاء العرب والأحزاب الديمقراطيّة العراقية، بما فيها الحزب الشيوعي العراقي والتيار الديمقراطي، بأن الوقت غير مناسب لإجراء هذا الاستفتاء، رغم كونه من حيث المبدأ حق مشروع من حقوق الشعب الكردي، إلا أن رئيس الإقليم أصرَّ على إجراء الاستفتاء، الذيحظى بتأييد الأحزاب الكردستانية. وقد تحقق ما كان الجميع يتوقعه، إذ صوت ٩٣٪ من شاركوا في الاستفتاء إلى جانب الاستقلال، الذي لم يُحدد متى سيمارس هذا الحق. وفي الوقت الذي أشاعت نتائج الاستفتاء فرحة كبيرة في صفوف الشعب الكردي مصحوبةً بقلق مفهوم لما يمكن أن يكون عليه موقف الحكومة الاتحادية والدول المجاورة، أشارت غضب النظام السياسي الطائفي بالعراق والكثير من الأحزاب والقوى السياسية، ووجدوها فرصة ثمينة لانتزاع الكثير من المكاسب التي تحققت للشعب الكردي ولرئاسة وحكومة الإقليم، وبعضاها خارج إطار الدستور، وممارسة شتى أساليب الضغط السياسي والمالية على حكومة الإقليم لانتزاع الاعتراف بـالباء نتائجة الاستفتاء. وهو أمر لا يمكن تحقيقه، إذ من غير المعقول أن يقوم الشعب الكردي بإلغاء رأيه باستفتاء جديد. ولكن حكومة الإقليم أكدت احترامها لقرار صدر عن المحكمة الاتحادية قضى باعتبار الاستفتاء غير قانوني وت نتيجه باطلة. رفضت الحكومة الاتحادية ذلك حتى الآن، لأنها ترغب في تكريس مبدأ عدم حق الشعب الكردي في تقرير مصيره أو حتى حقه في الاستفتاء على ذلك. وهو أمر لا يجوز القبول به ولا التنازل عن هذا الحق المثبت دولياً.

إن هذا الموقف يؤكد طبيعة النهج الفكري والسياسي للقوى والأحزاب الإسلامية السياسية الرافضة لمبدأ حقوق الإنسان المصير للشعوب عموماً، ومنها الشعب الكردي بالعراق أو إيران أو تركيا أو سوريا. إنه موقف أيديولوجي

شوفيني وطائفي في آن واحد، ولا يختلف عن موقف الشوفينيين العرب، وهو موقف فكري وسياسي متطرف ويتعارض مع لوائح الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وحقوق القوميات.

## خلاصة التجارب المنصرمة مع النظم الشوفينية والإسلامية السياسية

إن تجارب تقرب من عشرة عقود من عمر الدولة العراقية في عهديها الملكي والجمهوري أكدت، على وفق متابعتي، ما يأتي:

١. إن الموقف السلبي العربي، دع عنك التركي والإيراني، من المسألة الكردية نشأ مع نشوء وتطور الدولة العراقية، هذا النشوء والتطور غير الديمقراطي في ظل الهيمنة الإمبريالية البريطانية على العراق، وبسبب التربية والتقاليد العثمانية الاستبدادية والرؤية القومية والدينية المتعصبة والقاسية والعنيفة في آن واحد. وانعكس في سلوك الحكام وأجزاء من المعارضة العراقية على امتداد الفترات السابقة. وزاد في الطين بلة موقف سلطات الاحتلال البريطاني الاستبدادي والاستعماري الاستغالي من القضية الكردية وسعيها لتهميشه الكرد في المنطقة ومنع إقامة دولتهم الوطنية المستقلة على أرض كردستان، والإصرار على تجزئتها وإخضاع "المتمردين الكرد" لهم ولحلفائهم بالمنطقة. فالمواقف غير الديمقراطية والشوفينية، وفيما بعد العنصرية، والاستبدادية من قضية الشعب الكردي، حملت وما تزال تحمل معها رؤية فكرية وسياسية مؤسسة غير عقلانية شاركت فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على امتداد العقود المنصرمة. وكانت حصيلة تلك المواقف مأساوية على الشعب الكردي وعلى بقية أبناء وبنات الشعب العراقي، كما كانت سبباً مهماً في إسقاط النظم غير الديمقراطية والمستبدة.

٢. وهذا لا يعني أن النظم السياسية التي وجدت بالعراق كانت كلها تسير على خط واحد إزاء المسألة الكردية، إذ برز بعض التباين عند النظم المختلفة، ولكن الموقف الجوهرى من حقوق الشعب الكردي ومن حقه في تقرير مصيره، كان في جوهره واحد لم يتغير. في الوقت الذي استخدم الجميع العنف لإخضاع الشعب الكردي، تباين في مدى وسعة العنف في فترات العهد الملكي عنها في العهد الجمهوري الأول، ومن ثم عنها في عهد البعث الأول وعهد القوميين، وكذلك في عهد البعث الثاني، وأخيراً في ظل الحكم الطائفي الحالي، من حيث العقيلة الحاكمة واستخدام اللغة وأساليب والأدوات. أي إن الاختلاف برز في شدة وقساوة العنف وفي أساليب تنفيذه لا في وجوده أصلاً. والجدير بالإشارة إلى أن النظم السياسية اللاحقة وضعـت سياساتها ومارست عنفها على وفق ما أرسى في العهد الملكي من سياسات ومواقف وأساليب التعامل مع قضية الشعب الكردي.

٣. أن الرؤية الأولى إزاء المسألة الكردية، التي أشرنا إليها، ليست قاصرة وعاجزة عن تحقيق الأهداف التي ترمي إليها فحسب، بل خاطئة وخطرة وتحمل معها خطاياها، وهي مليئة بروح الاستعلاء القومي والعدوانية والرغبة في الهيمنة والاستغلال، كما تعبـر عن سياسة شوفينية لا تحترم حتى قوميتها، وأنها لن تقود لاحقاً إلا كما أدت إليه في السابق، أي إلى المزيد من هدر الكرامات والدماء والدموع والخراب والدمار الواسع والخسائر البشرية والمادية، وأنها لن تحصد سوى الريح العاتية، لأنها لا تنسجم مع طبيعة الإنسان وحاجاته وحقوقه المشروعة في حضارة وعصر القرن الحادي والعشرين، فـ"من يزرع الريح يحصد العاصفة". ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن مجموعات من القوميين العراقيـن قد أدركوا هذه الحقيقة وتبـنوا رؤية أخرى أكثر ديمقراطية ووعياً بواقع العراق وحاجات الشعبين العربي والكردي والقوميات الأخرى. وهي وجهة سليمة ومنصفة وتندل على التعلم من دروس الماضي لصالح المستقبل. ونشير هنا إلى الحركة الاشتراكية العربية بالعراق التي يقودها عبد الإله النصراوي والدكتور قيس العزاوي. ويمكن الإشارة هنا إلى أن بعض المؤمنين والمؤمنات من المسلمين والمسلمات من المتنورين قد اتخذوا مواقف إيجابية إزاء القضية الكردية.

أما الرؤية الثانية، الإسلامية السياسية والطائفية، فلم تستبدل الشوفينية بالطائفية فحسب، بل أضافت إلى الموقف الشوفيني نهجها الطائفي المقيـت، الذي لا يختلف عن الرؤية الأولى بل يزيدـيها في المحصلة النهائية تميـزاً وتهميـشاً وعدوانية. وما شهدـه الشعب العراقي من اتباع هذه الرؤية في التعامل مع الكرد أنم مع الشعب العراقي عموماً أم مع المال العام والإرهاب الفكري والديني، فهو ما يزال في بدايته، وإذا ما تنسـى لهم البقاء في الحكم فستكون الطامة أكبر وأكثر فداحة، لاسيما وأن الحكم الظالم إن دام دمر، وعلى الشعب العراقي أن يعي ذلك من خلال تجاربه الذاتية خلال المئة عام المنصرمة.

ومن الجانب الآخر، فإن الرؤية الثالثة لم تتوفر لها حتى الآن أي فرصة فعلية لممارسة مسامين نهجها الديمقراطي التقديمي للقضية الكردية وسبل الحل السلمي واستخدام الآليات الديمقراطية الضرورية لتحقيق الغاية المنشودة. وهو ما يفترض التركيز عليه وتبنيه. فلو كان الشعب الكردي قد تمتع بحقوقه العادلة وبحرية وكرامة في ظل الدولة العراقية، رغم طموحه القومي بدولة مستقلة، لما رفض، في ظروف العراق الملمسة، البقاء ضمن الدولة العراقية.

إن عالمنا الجديد بحاجة إلى ممارسة القيم الإنسانية العامة والشاملة، قيم المواطنة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات، قيم العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، قيم الأمن والسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، تلك القيم التي تعرف للشعوب بحقوقها العادلة والمشروعة بما فيها حقها في الانفصال وإقامة دولها الوطنية المستقلة على أرض وطنها. الاعتراف والاحترام المتبادل بالحقوق والواجبات هو الطريق الوحيد المناسب للتعامل الدولي بين شعوب تعترف بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الجماعات وتحترم نفسها. وهذا الطريق هو الذي يمكن أن يقرر استمرار وجود أكثر من شعب في دولة واحدة، أم يقرر الانفصال بسبب سياسات التمييز والتهبيش والإقصاء. ولكن الواقع يقول بأن النظم السياسي القائمة بالعالم ما تزال بعيدة عن ممارسة هذه المبادئ والقيم الإنسانية. نشير هنا إلى واحد من النماذج الصارخة في هذا الصدد، إلى ما حصل، إلى جانب القضية الكردية بالعراق وإيران وتركيا وسوريا، بإسبانيا، حين قرر شعب كاتالونيا Catalunya، (تقع كاتالونيا في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة الإيبيرية وفي الجنوب الغربي من القارة الأوروبية، (الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، كاتالونيا)، إجراء الاستفتاء على الاستقلال عن إسبانيا. رفضت الحكومة والمجلس النيابي والحكومة الدستورية، وكذلك الملك الإسباني، إجراء هذا الاستفتاء. ولما أجرى فعلاً، أصدرت المحكمة قراراً بعدم شرعية الاستفتاء وحلت المجلس النيابي الذي أجرى الاستفتاء واعتقلت بعض المسؤولين عن الاستفتاء، في حين لجأ رئيس كاتالونيا إلى بلجيكاً تخلصاً من الاعتقال. وحين نظمت الحكومة الإسبانية انتخابات عامة جديدة بكاتالونيا وتحت إشرافها ورقابتها، صوت الشعب الكاتالوني إلى جانب القوى التي تريد الاستقلال وفاز حزب الاستقلال بأكثرية مقاعد المجلس النيابي. ومع ذلك لم تعرف الحكومة الإسبانية بذلك وواصلت اعتقال المسؤولين السابقين وملحقة الموجودين في بروكسل. ولم يعد الرئيس الذي انتخب ثانية إلى كاتالونيا لأن هناك قراراً باعتقاله وتقديمه للمحاكمة بذريعة خرق الدستور الإسباني. ومن هنا يمكن القول بأن الشعب الكردي ليس وحده فيما يعياني من إنكار لحقه في تقرير مصيره!

كان وما يزال نضال الشعب الكردي موجهاً صوب ثلاث مسائل جوهرية، وهي تتماشى مع اللوائح الدولية، إذ تشكل جزءاً من حقوقه المشروعة، وهي :

• الاعتراف له بحقه الكامل في تقرير مصيره على أرض وطنه بكل حرية وفي أجواء الديمقراطية وسيادة الشرعية، بما في ذلك حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة. إن هذا الحق ينبغي أن يعترف به من حيث المبدأ ويساند ويكرس في الدستور العراقي، ويكون له الحق في ممارسته متى شاء ذلك وفي ظروف يقررها وحده“

• الاعتراف الواقعي بأن الشعب الكردي بكردستان العراق هو جزءٌ من الأمة الكردية الموزعة على أرض كردستان الممتدة في دول المنطقة الأربع، إذ وزعت عليها دون اعتبار لإرادة ومصالح ورغبة الشعب الكردي“

• الاعتراف له بحقه في المشاركة المتساوية في إرساء دعائم دولة عراقية جمهورية اتحادية (فيدرالية) تستند إلى دستور ديمقراطي علماني وحياة حرة ومتعددة سياسية تحترم حقوق القوميات والأديان المختلفة وتعترف وتمارس حقوق الإنسان وتقييم علاقات صداقة وتعاون واعتراف متبادل مع الدول المجاورة واحترام الحدود الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب الأخرى، وتعالج المشكلات الداخلية والخارجية بالطرق السلمية ووفق الآليات الديمقراطية المعترف بها دولياً.

فهل في هذا ما يتناقض مع مصالح الشعب العربي بالعراق ومع بقية القوميات التي كانت وما تزال تعيش في هذه المنطقة من العالم؟ ليس في ذلك ما يتناقض مع هذه المصالح، بل فيها كل ما يتتطابق مع مصالح العرب وما يفترض في العرب أن يمارسوه إزاء أنفسهم وإزاء القوميات الأخرى التي تعيش على أرض العراق. أي أن من حق العرب الكامل أن يقيموا في المناطق العربية دولتهم الاتحادية أيضاً وتشكل الدولتان، الكردية والعربية الدولة الاتحادية، الدولة العراقية الاتحادية ذات الحقوق والواجبات المتساوية، والتي تحترم حقوق القوميات والجماعات الدينية المختلفة. وينظم هذه العلاقة دستور ديمقراطي علماني دائم وحياة برلمانية متعددة حرة ونزيهة.

العراق بلد متعدد القوميات لا يمكن أن تبنيه قوى لا تؤمن بحرية الشعوب والديمقراطية، بل تؤمن بقوة السلاح في حل المشكلات الداخلية والخارجية. وبرهن الحكم الاستبدادي والعنصري السابق والحكم السياسي الطائفي الحالي بالعراق على أنها غير مؤهلين بالقطع على ممارسة سياسات أخرى غير تلك التي مارستها إزاء الشعب الكردي بشكل خاص وإزاء الشعب العربي والقوميات الأخرى بشكل عام. ومن هنا تأتي الحاجة إلى ضرورة تغيير النظام السياسي الطائفي إلى نظام ديمقراطي في مجتمع مدني لتوفير المناخات الضرورية لبناء عراق ديمقراطي اتحادي علماني وتضامني جديد.

ويبدو لي أن الفيدرالية الكردستانية الراهنة، التي كان في مقدورها منذ قيامها، أن تقدم النموذج المطلوب إقامته في عراق المستقبل، عجزت عن ذلك، رغم كل الآمال التي عقدت عليها، وذلك للأسباب الآتية التي لا بد من تشخيصها والتي لا يمكن تداركها إلا من خلال التحولات الضرورية لواقع الاقتصاد وبنية المجتمع والعلاقات الاجتماعية، وهي عملية سيرة وصيورة اقتصادية واجتماعية ونفسية ذات بعد تاريخي في آن واحد:

\*\* ما تزال الذهنية الأبوية-البطيريكية، التي تجد تعبيرها في العقلية العشائرية والفلاحية السائدة في المجتمع الكردي، أو العراقي عموماً، وهو ما عبر عنه الأستاذ الدكتور إبراهيم الحيدري بصواب حين كتب "أن النظام الأبوى من الناحية البنوية يتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك ويرتبط بنمط معين من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي التقليدي السابق على الرأسمالية."، ثم واصل تشخيصه بقوله: "وعلى الصعيد الاجتماعي يهيمن النظام الأبوى على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتتماءات القبلية والطائفية والمحليّة، لأن المجتمع الأبوى هو نوع من المجتمعات التقليدية التي تسودها انماط معينة من القيم والسلوك وأشكال متميزة من التنظيم". (راجع: د. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوى/البطيريكى وتشكيل الشخصية العربية، في حلقتين، الحلقة الأولى، إيلاف، ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢).

وفي هذا لا يختلف المجتمع الكردي عن المجتمع العراقي في بقية مناطقه أو إقاليمه. والتي تجد تعبيرها في بنية الاقتصاد والمجتمع، تركيبه الطبقي، وفي العلاقات الاجتماعية وفي بنية أحزابها و العلاقات فيما بين القيادة والقاعدة التي لا تختلف عن علاقة الشيخ بأبناء العشيرة أو الإقطاعي أو المالك الكبير بالفلاحين العاملين على الأرض التي استحوذ عليها. وهذا الواقع لا يتعارض مع وجود جمهورة كبيرة من المثقفين والمتعلمين المدنيين بالإقليم، إلا أن تأثيرهم ودورهم في الحياة السياسية والاجتماعية ما يزال ضعيفاً و خاصعاً إلى حدود بعيدة للأحزاب الحاكمة.

\*\* وقد وجد هذا تعبيره الواضح في النهج الاقتصادي للإقليم، إذ توجهوا صوب إعمار المدن والطرق والجسور، وهو صحيح، ولكن الخطأ يبرز في إهمالهم الفعلي للتنمية الاقتصادية والبشرية، إذ لم يوجهوا الاستثمارات الضرورية لتحديث وتنويع الزراعة وتطويرها، وكذلك إقامة المشاريع الصناعية، بما يسهمان في تحقيق التراكم الرأسمالي وإغناء الشروة الاجتماعية وتنوع مصادر الدخل القومي وإيجاد فرص عمل وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة أو استيعاب البطالة المقنعة في دوائر الدولة، في حين ركزوا على استيراد كل شيء، فأغرقوا الأسواق بالسلع الجيدة والسيئة الضرورية والكمالية، ونمو الذهنية والتزعة الاستهلاكية لدى السكان، بما أسهم في استنزاف الدخل القومي المتحقق لكردستان خلال الفترة المنصرمة، ولاسيما بعد العام ٢٠٠٣ حتى بدء الأزمة المتفاقمة وتراجع الموارد المالية وارتفاع المديونية الخارجية للإقليم. ورغم ذلك فقد كانوا في هذا أفضل من حكام بغداد الذين لم يعمروا المدن بل زادوها رثاثة، ولم يهتموا أساساً بالتنمية الصناعية والزراعية ولا بالتنمية البشرية، فكان الاستيراد من إيران وتركيا سببهم و قبلتهم.

\*\* إن هذا الواقع ترك بصماته وتأثيره البالغين في السياسات الفردية التي مارسها وما زال يمارسها قادة القوى والأحزاب السياسية والأسر الكبيرة في الإقليم ورغبتهم الجامحة في البقاء على رأس السلطة وفي تأمين النفوذ الاجتماعي المهيمن والتحكم بالمالية، رغم تأكيد الجميع على التداول السلمي والديمقراطي للسلطة، الذي لا يأخذ طريقه إلى التطبيق الفعلي. إنه التجسيد الصارخ للصراع بين الذهنية البطيريكية، وبين تأثير المناخ الدولي وحضارة العصر ودور المثقفين على مفردات الدستور، دون وجود رغبة فعلية (أو) والقدرة على تجاوز الواقع الاجتماعي على الالتزام به وتطبيقه.

\*\* ضعف وفساد الإدارة الحكومية بسبب ضعف التقاليد الديمقراطية من جهة، ودور الأحزاب السياسية الحاكمة وتحكمها في سبل التوظيف والتأثير المباشر على قرارات الإدارة الحكومية وعلى القضاء في آن واحد.

\*\* ضعف الوعي الاجتماعي بسبب تخلف العملية التنموية وضعف أسس التربية والتعليم، وتأثير القوى الدينية على وجهة التربية المدرسية وفي المجتمع.

\*\* عدم الفصل بين السلطات الثلاث بالإقليم وخضوعها كلها لرئاسة الإقليم، مع نشوء معارضة جزئية في المجلس النيابي، أدت بالمحصلة النهائية إلى تعطيل المجلس قبل الاستفتاء بفترة طويلة.

\*\* وجود فساد مالي سائد، إضافة إلى فساد الإدارة والعمل بقاعدة المحسوبية والمنسوبيّة السيئة الصيت، يمارس بوضوح صارخ دون وجّل، ويجرّي الحديث عنه في الشارع ويشارك فيه الكثير من المسؤولين أولاً وقبل الآخرين.

\*\* تنامي الشعور القومي، أو ضيق الأفق القومي، بطريقة ليست عقلانية باستمرار، لكونها نشأت عن ردود فعل حادة لمعاناته الكرد قبل ذاك من قبل النظم السياسية التي قادها حكام عرب، وجرى تحفيزها بقوة.

\*\* ومع إن سياسات الحكومة الاتحادية كانت سبباً أساسياً وجوهرياً في تردّي العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، إلا إن سياسات حكومة الإقليم لعبت دورها السلبي الواضح في تشديد الصراع وتفاقمه.

\*\* ومارست الأحزاب الحاكمة بالإقليم سياسة خاطئة وخطيرة وبإصرار مخل تجلت في التركيز على التحالف مع الأحزاب الإسلامية السياسية الطائفية الشيعية في محاولة غير موفقة للتكتل ضد الأحزاب السنوية العربية، والابتعاد عن التحالف مع الحليف الطبيعي للشعب الكردي ونضاله المديد، مع الحركة والقوى والأحزاب الديمقراطية، مع عموم الشعب، بذرية غير مبررة هي أن القوى الديمقراطية ضعيفة!

\*\* الهيمنة العامة على الإعلام الرسمي، وضعف الإعلام المستقل ودوره في تصحيح مسارات العمل بالإقليم، إضافة إلى ضعف منظمات المجتمع وصعوبة تبنيها لمواقف مستقلة عن الأحزاب والقوى السياسية عموماً. هذه المشكلات وغيرها، التي يعاني منها الإقليم يجدها المتتبع بشكل أشد وأكثر ضرراً في الدولة الاتحادية والحكومة الاتحادية ومجلس النواب والقضاء، تستوجب التغيير الجذري والفصل بين الدين والدولة والسياسة، وبين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما إن المشكلات القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم يمكن معالجتها بطريقة سلمية وديمقراطية لو أمكن الوصول إلى إقامة حكومتين ديمقراطيتين ومستقلتين تملكان العزم والنية الصادقة على وجو هذا الدرب الإنساني، إذ لا توجد مشكلة مع كردستان العراق لا يمكن حلها بالطرق السلمية.

ويبدو لي أن القوى والأحزاب والشخصيات السياسية والثقافية ذات الاهتمام بالشؤون العراقية العامة قادرة لأن تلعب دوراً حيوياً وفعلاً في تأكيد مسالتين أساسيتين برهنت عليهما تجارب الفترة المنصرمة وهما:

\* أن الاستبداد وممارسة القوة والعنف والقسوة وال الحرب أساليب لا يمكنها تقديم حلول عملية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي، ولا سيما المسألة الكردية وقضايا القوميات الأخرى وأتباع الديانات، بل من شأن ذلك تعقيد الحالة وخلق مشكلات جديدة.

\* وأن الحل الوحيد والممكن هو الحكم الدستوري والديمقراطي التعددي وخوض الحوار الديمقراطي والحضاري الهدف إلى تحقيق الحلول العملية للمشكلات القائمة وفي مقدمتها القضية الكردية. وأن الاعتراف بحقوق الشعب الكردي العادلة والمشروعة وحقوق الأقليات القومية العديدة التي أشرنا إليها في الرؤية الثالثة هو الطريق المبدئي والوحيد الذي يوصلنا إلى بناء عراق دستوري ديمقراطي اتحادي علماني.

إن تبني ذلك من قبل المثقفين العراقيين والعرب والقوى والأحزاب السياسية المدنية والديمقراطية والبدء بخوض حوار عراقي واسع وعلني سيكون إسهاماً كبيراً على طريق التغيير الديمقراطي المنشود للعراق الغارق في وحل الفساد واستبداد الأحزاب الطائفية والشوفينية والكرامية والعنف والموت والخراب والخضوع لدول الجوار، وسيكون دفعاً جيداً للسياسات والسياسيين العراقيين الذين يتبنون الحلول الديمocratic والواقعية والعادلة للعراق الراهن.

## الموقف من القضية الكردية بتركيا وإيران وسوريا

تشير القراءة الواقعية والموضوعية لتاريخ العراق الحديث منذ بداية تأسيس الدولة العراقية إلى إن النضال المشترك للشعب الكردي مع الشعب العربي وبقية القوميات بالعراق، ولاسيما مع القوى اليسارية والديمقراطية التقدمية والمتذمرين، قد لعب دوراً مهماً وجوهرياً في انتزاع حقوق مهمة للشعب الكردي، والتي تشكل جزءاً أساسياً وحيوياً من حقوقه العادلة والمشروعة التي حرم منها قروناً طويلاً. لم تتحقق تلك المنجزات دون تضحيات هائلة من الشعب الكردي ذاته ومن الذين ناضلوا معه من بنات وأبناء القوميات الأخرى بالعراق. لم يتثن للشعب الكردي في بقية أجزاء كردستان، رغم نضاله البطولي والمليء بالتضحيات الغالية، في الوصول إلى ما تحقق له بإقليم كردستان العراق، بعد أن وجهت تلك الضربة القاسية لجمهورية مهاباد واعدام قائد الثورة ورئيسها الشهيد القاضي محمد.

وعلى وفق قناعتي، يعود هذا المنجز بالعراق إلى عوامل عدة، منها تلك اللحمة الوطنية والتضامن النضالي بين القوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية والتقدمية التي تحققت بالعراق، وهو الدرس الذي لا يجوز نسيانه من جانب العرب والكرد وبقية القوميات. وهذا الاستنتاج الذي تؤكد حقائق الوضع العراقي يختلف تماماً عن الاستنتاج الذي توصل إليه الإعلامي الكردي كفاح محمود كريم، المستشار الإعلامي لدى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، ورئيس الإقليم المستقبل، السيد مسعود البارزاني، الذي لم يجد ما يجمع بين الشعبين بالعراق، رغم عيشهم المديد لعشرين القرنين والتلاقي الثقافي والنضال المشترك والتضحيات المشتركة في مدن وجبال كردستان وفي كل الأرض العراقية، بسبب معاناة الكرد من الحكام الظالمين. ففي مقال له نشر بعنوان: "كردستان والعراق إلى أين؟" بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٢٢، وصلني منه بالبريد الإلكتروني، كتب ما يلي: "...، لهذه الأسباب ولأن شعب كردستان يختلف كلية عن شعب العراق عرقياً وقومياً وثقافياً وتاريخياً وحضارياً وجغرافياً، فإنه بعد أن فشل خلال قرن من الزمان في بناء دولة مواطنة، وأن يكون شريكاً حقيقياً في كيان مختلف غصباً عن الشعبين، قال كلمته بشكل سلمي متحضر، وطلب أن يكون الشعبين شجرتين مثمرتين باستقتن، لا شجرة واحدة معلولة بثمار مشوهة، لكي يسود السلام بعيداً عن الصراعات الدموية والسياسات العنصرية والطائفية، وحينما قرر الاستفتاء على مصيره انبرت العنصرية والشوفينية والمصالح لقمع توجهاته، فضرب الحصار عليه أرضاً وجواً لإذلاله وكسر إرادة شعبه وإيقائه تابعاً منقص الإرادة والحرية!". انتهى النص. (موقع العراق.نت)

إن في هذا المقطع خلط متعم للأوراق ووحيد الجانب، وفيه تشويه لبعض الحقائق حين لا يذكر الكاتب واقع التضامن مع الكرد بالعراق من جانب العرب وغيرهم، كما إنها تبدو وكأنها تريد صب المزيد من الزيت على النار التي يراد إخمادها لصالح الشعب الكردي أولاً ولبقية العراقيات والعراقيين ثانياً. فما ذكره عن موقف مسيئة للشعب الكردي قبل وبعد الاستفتاء كانت من صنع الحكام العرب، القوميين الشوفينيين والإسلاميين الطائفيين، ولاسيما من جانب نظام البغدادي الفاشي والقوى الإسلامية الطائفية الحاكمة بالعراق. لقد تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام ١٩٦٣ لإسقاط حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ولم تمض فترة طويلة حتى شن النظام البغدادي -

القومي العربي حرباً شعواء ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن قبل ذاك ضد كل القوى الديمقراطية العراقية وأعدم المئات من قادة وكوادر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي وقوى أخرى من بقية الأحزاب. إضافة إلى التحالف مع الأحزاب الشيعية الطائفية وإهمال الحركة الديمقراطية حليف الحركة التحررية الكردية منذ إسقاط دكتاتورية البغدادي في العراق في العام ٢٠٠٣.

لا يختلف مع الشطر الأول مما طرحة السيد كريم أي إنسان عراقي عاقل وشريف يحترم انسانيته وحريته وعاش أوضاع العراق طيلة العقود المنصرمة أو قرأ عنها بامعان. ولكن المشكلة في الشطر الثاني من الفكرة، إذ يؤكد بأنه لا يجد أي ثقافة وتاريخ وحضارة وجغرافية تجمع بين شعوب أو قوميات العراق! إن في هذا الكثير من الجحود، كما إنه بعيد كل البعد عن الحقيقة والتاريخ. ولا يتفق بالأساس مع موقف القوى اليسارية والتقدمية من حق الشعب الكردي في تقرير مصيره ومشاركتهم في النضال المجيد للشعب الكردي. إن مقالات من هذا النوع لا تنفع أحداً، ولن تقرب الكرد من تأمين الحقوق المنشودة، بل تبعي المزيد من البشر ضد هذه الأجواء المشحونة بالتوتر والكراهية، والتي يسعد لها المناهضون لحق الشعب الكردي في تقرير مصيره. إن من واجب الكاتب والإعلامي الوعي لمهمته والمدافع عن حقوق شعبه أن يسعى لكسب المزيد من البشر إلى جانب قضية الشعب الكردي، فالتاريخ لم ينته إلى هنا، بل ما يزال طويلاً، ولاسيما في هذه الأجواء المشحونة بالعداء للشعب الكردي من جانب حكومات الدول الأربع، التي وزّعت عليها الأمة الكردية والأرض الكردستانية قسراً، وهي أرض تشتهر فيها قوميات أخرى أيضاً، ومن جانب تلك الفئات الرجعية والقومية الشوفينية والطائفية المناهضة لحقوق الشعب الكردي وحريته واستقلاله. إن هذا الأسلوب في الكتابة لن يساهم في تعزيز وحدة النضال الملحة حالياً لصالح الخلاص من النظام السياسي الطائفي، الذي اعتُبر حليفاً للكرد سنوات غير قليلة انطلاقاً من التحالف الكردي-الشعبي تحت شعار المظلومية المشتركة، والتي نبهنا إلى خطأها وخطورتها كثيراً، ولم نجد أذاناً صاغية، إذ جرى التخلّي عن التحالف مع القوى الحليفة الفعلية للشعب الكردي وحقوقه العادلة والمشروعة، القوى اليسارية واللبرالية الديمقراطية بذريعة ضعفها! السياسة علم وفن، ومن واجبنا أن نفهم ذلك، وهو علم وفن الممكنات أيضاً.

إن الوقفة الوعائية والموضوعية المطلوبة حالياً ومن جانب كل المناضلين بالعراق هو التعرف على الأخطاء التي صاحبت المسيرة منذ إسقاط الدكتاتورية البعثية عبر القوات الأجنبية والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وبدون مثل هذا الاعتراف بالأخطاء يصعب انتهاج سياسة سليمة تدفع بنضال الشعب الكردي بالاتجاه الصحيح. فأمام النضال العراقي المشترك، العربي الكردي وبقية القوميات، الكثير الذي يستوجب القيام به لتحقيق ما يسعى إليه العراق من إقامة نظام ديمقراطي علماني حر يوفر المستلزمات الضرورية لممارسة الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره. فالشعب العراقي بأغلبيته وكل قومياته، ولاسيما العرب، ما يزال بعيداً عن وعي الحرية وعن التمتع بها، وبالتالي فهو ما يزال غير واعٍ لها، وبالتالي غير جاهز للنضال الفعلي من أجل منها لغيره من القوميات، إذ هو لا يتمتع بها! وفي هذه الأجواء يمكن للحكام المستبددين ممارسة ما يحلو لهم في اضطهاد أتباع القوميات الأخرى بذريعة الدفاع عن وحدة الوطن، وهو في ذات الوقت يضطهدون أبناء القومية التي يدعون تمثيلها زوراً!!

يجب ألا يصاب المناضلون بالجذع، فثمن الحرية غالٍ وطويلٌ ومليء بالتضحيات، وقد تعلمناه من الشعب الكردي وشعوب أخرى، وقد برهن على أنه لم ولن يصاب بالجذع، بل يواصل النضال لتحقيق المنشود، وعلى مثقفيه أن يعملوا على استئنافه باستمرار وبأسلوب لا يدفع إلى الإحباط من خلال ترديد العبارات الثورية في غير وقتها ومكانها.

نحن اليوم ومنذ سنوات كثيرة أمام واقع يؤكد تعرض الشعب الكردي في كل من إيران وتركيا وسوريا إلى هجوم شرس وعدواني من جانب النظم السياسية الاستبدادية والثيوقراطية في هذه الدول، ومن جانب الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية، الإسلامية السياسية والقومية الشوفينية. فكل هذه النظم بالدول الثلاث، تشن حرباً إعلامية وسياسية وعسكرية ضد النضال العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الكردي في هذه الدول، والتي ترفض الاعتراف بوجود أرض كردستانية فيها، أو للشعب الكردي الحق في تقرير مصيره بنفسه، أو حتى الحصول على أبسط مستويات الحقوق مثل الحكم الذاتي والحقوق الثقافية، دع عنك إقامة الفيدراليات الكردستانية فيها. وهي تتدخل بفظاظة وعدوانية في شؤون الشعب الكردي بالعراق ووقفت إلى جانب الحكومة العراقية التي تصدت للاستفتاء واعتبرته تجاوزاً على الدستور العراقي وأيدت الحصار وكل السياسات المسيئة والمؤذية للشعب الكردي، في حين يعتبر موقف الحكومة العراقية الحالي تجاوزاً على الحق الأصلي، الحق في تقرير المصير لكل شعب من شعوب العالم، بما في ذلك الشعب الكردي بكردستان العراق.

والليوم يعيش العالم غزو ببربرياً تمارسه الدولة التركية، ورئيسها الدكتاتور العثماني الجديد، رجب طيب أردوغان، إذ تقوم القوات العسكرية البرية والجوية منذ عشرة أيام باختراق الحدود السورية وضرب الشعب الكردي ووحدات حماية الشعب الكردي، وكذلك العرب، بمدينة عفرين الكردية السورية والمناطق الجبلية التابعة لها. ولا بد لصوت الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي أن يرتفع بالتنديد بالسياسة العدوانية والدموية لحكومة المستبد العثماني الجديد رجب طيب أردوغان، والحكومة الإيرانية المؤيدة لهذه السياسة المدمرة والمنسجمة مع سтратيجي القوى الإسلامية السياسية والقومية الشوفينية والعنصرية التي تستهدف تصفيه نضال الشعب الكردي وإيقاف مطالبته العادلة بحقوقه العادلة والمشروعة، ومنها حقه في تقرير مصيره. علينا أن ندين سياسة الولايات المتحدة التي دعمت الكرد للخلاص من عدو مجرم، هي التي خلقته قبل ذاك، للخلاص من داعش بالرقة وغيرها، ولكنها لا تمنع الدكتاتور التركي عن غزو سوريا وضرب المقاتلين الكرد والشعب الكردي في عفرين ومناطق أخرى من سوريا والإعلان عن استعداده للتتوغل حتى الأرضي العراقية، بل تتعهد له بوقف مد وحدات حماية الشعب الكردي بالسلاح دفاعاً عن نفسها! إنها السياسة الخاذلة والنذلة التي عرفت بها الولايات المتحدة دوماً إزاء المسألة الكردية ونضال الشعب الكردي في سبيل حقوقه المشروعة. فمتى نتعلم من الدروس التي تقدمها الحياة يومياً لنا جميعاً!!!

## الكرد رقماً صعباً في معادلات المنطقة

\*قصي الحسين

صحيفة (الحياة) ٢٠١٨/٥/٢

لم يعد الكرد بعد اجتياح العراق وبعد انحسار النظام عن شمال سوريا، لقمة سائفة، لا في حلق إيران ولا في حلق تركيا. فمنذ أواخر القرن الماضي، سلم النظام السوري عبدالله أو جلان إلى تركيا، ظناً منه أنه بذلك يستريح من شوكة في حلقه. غير أن تركيا غرّرت شوكة الكرد مجدداً في ظهر سوريا، فأصابت بذلك جهازها العصبي في الشمال خلف الفرات والجزيرة الفراتية، ولم تعد أنقرة قادرة على الحركة هناك، خصوصاً بعد تعاظم دورها مع الرياح السوري في عام ٢٠١١.

كذلك، لم يستطع النظام العراقي الذي أرساه الأميركيون بعد تسليمهم بدور إيران فيه، أن يجعل الكرد يطمئنون إلى غدهم في كنهه. فسارعوا إلى «النأي بالنفس» عن «النظام العراقي - الإيراني المشبوه»، فاستقلوا بأربيل والسليمانية وكركوك وجميع الحقول النفطية ومساقط الأنهر المائية ومحصون الجبال стратегية، ولو نددت بهم «بعشيقه»، فوّقعت عشيقة الأتراب في حضن معسكر تركيا هناك.

وتحاول الأخيرة أن تدرج الكرد وتجعلهم يدخلون في خدمتها على حدودها الطويلة مع سوريا، بعدما فتحت باباتها للإسلاميين والمعارضين الآخرين من الجيش الحر وغيره من الفصائل المسلحة السورية، كي يغزوا فيها ما صنع الحداد.وها هي اليوم تجد نفسها عاجزة عن جعل الكرد يصطافون خلفها، بعدما جعلت منهم الثورة السورية «رقماً صعباً» بعد معارك كوباني / عين عرب وعفرين وتلعفر والجزيرة الفراتية وصولاً إلى منبج وباب الهوى. وهي تحسب لذلك ألف حساب. وربما تهدد وتتوعد، وربما تنزلق إلى حرب، خصوصاً أن «السياسة الأمريكية - الكردية» في شمال سوريا غير نزيهة. بل هي ذات أطماء بالحقول وبالمحصون وبالقواعد العسكرية والأذرع الحربية والستراتيجية.

ها جس تركيا اليومي، هو بروز حلم الدولة الكردية المستقلة على الحدود مع سوريا. ولا تنظر تركيا إلى هذه المسألة على أنها خطر خارجي وحسب، وإنما تراها تمثل الخطر الداخلي بعينه. ولهذا تزعزع فكرة الإدارة الكردية الذاتية في شمال سوريا استقرار مناطق وجود الكرد في تركيا نفسها. وربما لهذا السبب أجهضت أنقرة عملية السلام في سوريا، غير أن ذلك لم يطوع الكرد، بل أمعنوا في عسكرة نزاعهم مع تركيا، وغدوا في مواجهتها بالاستناد إلى السياسات الأمريكية الجارية هناك رقماً صعباً.

تشير «وحدات حماية الشعب» الكردية مدعاومة من أمريكا، سخط تركيا. غير أن معالجتها تتجاوز الإقليم إلى ما وراءه من دول عظمى، ذات غالبية شعبية تتلاطف مع القضية الكردية. فلا أمريكا ولا روسيا ولا أوروبا، تستطيع بعد الآن، أن تعدم القضية الكردية أو فكرة الدولة الكردية الطامحة إلى المحافل الدولية.

وتزعم روسيا أنها تعمل على خط التهدئة وخفض التصعيد في الشمال السوري، وتعبيد الطريق أمام اتفاق سلام بين النظام ومجموعات الثوار. غير أن هذه الاتفاقيات سرعان ما تلقى مصير اتفاقيات سابقة، وافقت عليها روسيا

وتركييا والنظام، ثم انفضت عرها وانفرط عقدها، لأن عقدة الكرد في الشمال السوري، لم تحل بعد. بل هي تمثل الرقم الأصعب في المعادلات.

وعبّثاً تضل السياسة التركية الاحتوائية للإدارة الذاتية الكردية، عمليات السلام وال الحرب على حدودها. إذ لم يعد مقبولاً عند الكرد أي شكل من أشكال المساومة على قضيتهم، بل أصبحوا محكومين بالاستقلال الذاتي لدى شعوبهم وأحزابهم في جميع المناطق التي يوجدون فيها، والتي تقع على حدود أربع دول كبرى ذات أنظمة شمولية أو شبه شمولية هي: إيران والعراق وسوريا وتركيا.

وربما خسرت الولايات المتحدة مجدداً أمام روسيا في سوريا، غير أن نظام الأسد الذي يستميت في بسط لوبيته في الشمال السوري أيضاً، ماضٍ في سياساته لاستعادة سورية كاملة ولو بالقوة، مستنداً إلى سلاح الجو الروسي ولو جستتيه وأجهزته المحدثة. غير أن الكرد لن ينصاعوا إلى بيت الطاعة عند النظام مجدداً، مهما كانت كلفة ذلك باهظة عليهم.

وحاولت تركيا المراهنة على رحيل الأسد، الإمساك بالورقة الكردية من بعده. وعندما شعرت أنها تغامر بخسارة كاسحة، انعطفت إلى روسيا، وغدت تدور في فلكها سعيًا إلى تقليل أضرارها. وهذا ما أضر بها عند الأميركيين. وتحاول روسيا أن تكون « وسيطاً نزيهاً » بين الكرد من جهة وإيران وتركيا من جهة أخرى. غير أن الإيرانيين لا يجدون بديلاً عن النظام حتى الآن ولا عن روسيا، ولا هم في وارد التنازل عن أي شبر من سورية، خصوصاً في المناطق الشمالية، حيث أراضي الكرد ومناطقهم التاريخية المعهودة. والكرد يدركون ذلك بقوة خبرتهم في التاريخ والجغرافيا. ولهذا يتحصنون وراء قضيتهم بقوة ولا يساومون عليها، لا مع الروس ولا مع الإيرانيين. ولعل ذلك هو سر تتحققهم سياسياً وستراتيجياً كرقم صعب، لا يمكن تجاهله في معادلات الحرب والسلام الجارية بقوة في سوريا، خصوصاً في العامين الآخرين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

ويأمل الكرد بأن يضغط الكرملين على الإيرانيين لينسحبوا من سورية، أو لحملهم على أقل تقدير على عدم الانتشار في الشمال ومساندة النظام هناك. كذلك، هم يأملون بأن يضغط على الأتراك ليقبلوا بالإدارة الذاتية على حدودهم مع سورية. غير أن اهتمامات السياسة الروسية في مكان آخر، هو جعل الأميركيين يغادرون سورية الشمالية بالكامل، ولا يبقون على أي نوع من أنواع المعسكرات لهم هناك. وتظل السياسة الروسية كما السياسة الأميركيّة، نصاً غامضاً ملتسباً على الجميع، الإيرانيين والأتراك، ومعهم الكرد الذين غدوا بعد طول حرب في العراق وسوريا الرقم الصعب، خصوصاً وهو يغور إلى القعر في نص معادلات سياسية أميريكية - روسية مزدوجة، نص ملتبس بامتياز.

\* أستاذ في الجامعة اللبنانية

# في ذكرى المرافة التاريخية للرئيس مام جلال أمام مجلس الحكم حدود كردستان تبدأ من جبل حمرین

من ارشيف الانصات المركزي ٢٠١٨/٢/١٠:

في كلمة تأرخية له خلال اجتماع لمجلس الحكم يوم الثلاثاء ٢٠٠٤/٢/٩، دعا السيد جلال طالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم، الى إعادة الكرد والتركمان الذين رحلهم نظام صدام حسين من مدينة كركوك واجراء استفتاء لتحديد هويتها.

وأثبت الرئيس طالباني عبر الوثائق والخرائط بان مدينة كركوك جزء من اقليم كردستان لكنه اكذ مع ذلك انه لا يطالب بضمها الى الاقليم في الوقت الحاضر بل بشكل يحفظ التأخي بين مكوناتها وينصف التاريخ وحقوق الكرد المشروعة. وشدد طالباني على ضرورة تثبيت حقوق شعب كردستان في قانون ادارة الدولة الذي يناقشه المجلس حالياً مبتدئاً بعرض الحقائق عن وجود شعب باسم شعب كردستان منقسم على اربع دول وهي تركيا والعراق وايران وسوريا وقال انه تم الحق الشعب الكردستاني بالدولة العراقية عام ١٩٢٥ بقرار من عصبة الامم ونقل عن لسان ادمونز ممثل بريطانيا في لجنة عصبة الامم للنظر في مصير مستقبل ولاية الموصل الشمالية آنذاك قوله " تم الحق كردستان الجنوبية بالعراق بعدة شروط منها: ان يكون الاداريون في هذه المنطقة الكردستانية من الكرد وان يكون اللغة الكردية لغة رسمية وابقاء وضع كردستان على ما هو عليه واضاف بان ادمونز عمل على محو الصبغة الكردية من لواء كركوك ووصف ذلك بأنه انتهاك صارخ للتعهدات التي قطعت لعصبة الامم من قبل العراق وبريطانيا. واضاف ان التعهدات التي اعطيت للشعب الكردي لم تنفذ وانما تم انتهاها من قبل الحكومة العراقية وبريطانيا ووصل الامر الى التطهير العرقي وترحيل الكرد والتركمان من لواء كركوك وتوطين العرب مكانهم في زمن صدام حسين واكذ على حقوق التركمان والكرد " في عودة المرحليين منهم الى ديار آبائهم واجدادهم في المناطق التي تم ترحيلهم منها " كما نقل عنه موقع الاتحاد على الانترنت الاربعاء.

ومن جانب آخر من حديثه قرأ طالباني جانباً من اعلان لجنة عصبة الامم حول حدود العراق والتي يقول لم تتخط ابداً حدود العراق جبل حمرین وتبدأ حدود كردستان من جبل حمرین على الرغم من وجود بعض التركمان في مدنها، ومن ثم اشار مام جلال الى كتاب مشكلة الموصل والذي جاء فيه كردستان ليس جزءاً من العراق او من الاناضول. و Ashton اياضاً الى كتاب قاموس الاعلام وقرأ الفقرة التي تقول: بان ثلاثة ارباع كركوك من الكرد، ووضع خارطة تاريخية كبيرة للسلطات العثمانية على طاولة مجلس الحكم والتي تم تحديد موقع كركوك ضمن حدود كردستان في هذه الخارطة، وقال طالباني: نحن لا نطالب حالياً بضم كركوك الى كردستان العراق بل نطالب باعادة المرحليين من الكرد والتركمان الى اماكنهم الاصلية في كركوك وعودة العرب الذين استوطنهم النظام البائد في كركوك الى اماكنهم في وسط وجنوب العراق وبعدها يتم اجراء استفتاء بين اهالي كركوك من الكرد والتركمان والعرب الاصلاء على اساس احصاء دقيق يجري لتحديد مستقبل ومصير كركوك. وطالب بالاعتراف رسميًّا باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في العراق واعتبر ذلك حقاً شرعياً للكرد.

ونستذكر كل عام تلك المرافة التاريخية للرئيس مام جلال، حيث أثبت الرئيس طالباني في يوم التاسع من شباط ٢٠٠٤، كردستانية مدينة كركوك في اجتماع لأعضاء مجلس الحكم في العراق، ومن خلال عرض العديد من الوثائق والمصادر التاريخية التي قدمها لمجلس الحكم والرأي العام العالمي.

وبحسب المراقبين فإنه لحد الان لم يستطع احد اثبات عكس ما طرحته الرئيس مام جلال من وثائق وخرائط تثبت كردستانية كركوك.

## **التطهير العرقي ومخاذه على الوحدة الوطنية العراقية**

\*جلال طالباني

### **دافعنا وتمسكت بكركوك هو دفاع عن التعايش الأخوي وعن جميع المهجرين والمتضررين**

سياسة التطهير العرقي التي مارسها الدكتاتور صدام حسين بذكاء خبيث ونفذت خلال سنوات متواصلة. فالجدول المنشور في نهاية المقال يبين كيفية تنفيذ هذه السياسة خلال هذه السنوات. والغريب ان الدكتاتورية قد اوغلت في تحدي مشاعر الكرد والتركمان وفي خرق القوانين الدولية والتعهدات العراقية الرسمية لعصبة الامم حول قبولها ضم كردستان العراق الى الدولة العراقية. اذ حرم التغيير القومي وحتى اجراء أي تجاهل حول الوجود الكردي في كركوك :

يقول المندوب الانجليزي في لجنة تحرى الحقائق التي اقرت واوصت بالاحراق كردستان الجنوبية بالعراق حول شروط هذا الالحاق ما يأتي :

"وأعيدت قضية ولاية الموصل الى عصبة الامم مرة اخرى التي اعطتها للعراق مشروعًا بان يؤخذ بنظر الاعتبار مطاليب الكرد وان يعين موظفون من القومية الكردية او (العرق الكردي) لادارة بلادهم وتصريف الامور القضائية والتدريس في المدارس وان تكون اللغة الكردية لغة رسمية في كافة هذه الدوائر والمؤسسات، وفي سنة ١٩٣١ عندما كان العراق على وشك تقديم طلب الانضمام سنت الحكومة المركزية قانون اللغات المحلية الذي حدد المناطق المشمولة به تأكيدا لحسن نيتها تجاه الكرد وتنفيذها لشروط بروتوكول ولاية الموصل".

"وفي عام ١٩٣٢ عند انتهاء الانتداب البريطاني وقبول العراق في عصبة الامم اعلن العراق هذه المبادئ من جديد في بيان رسمي اعطى له قوة الدستور اودع الى المنظمة العالمية واعتبر ذلك وثيقة دولية".

"اضافة الى هذه الوثائق الدولية فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة والحكومة الملكية العراقية اصدرتا في فترات مختلفة بيانات رسمية متضمنة اعترافات بحقوق الكرد مقرونة بوعود قاطعة لتنفيذها ولكن مع الاسف ان اكثريتها هذه البيانات والوعود اعلنت وصرفت للتغلب على ظروف حرجية ومواقف صعبة سرعان ما طواها النسيان بمجرد انتفاء الحاجة الى المصالحة.

ولا اود ان اذكر هنا سوى بيان واحد من هذه البيانات اذيع عشية مفاوضات لوزان في كانون الاول عام ١٩٢٢ (ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق تعرفان وتقران بان للكرد حقوق المعايشة داخل الحدود العراقية ولهم الحق في تأسيس حكومة كردية داخل هذه الحدود وتأمل الحكومتان ان تتوصل الاطراف الكردية المعنية الى اتفاق فيما بينها على شكل هذه الحكومة والحدود التي يرغبون ان تمتد اليها وان يرسلوا مندوبيين مفوضين الى بغداد لمناقشة علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية).

وهذا على ما اعتقد بيان مهم واضح جازم واؤد ان استرجع انتباهمك الى :

**اولاً** : استعمال جملة (الحكومة الكردية) التي هي ابعد مدى عن الحكم الذاتي داخل الجمهورية العراقية الذي هو المطلب الرسمي للكرد في الوقت الحاضر (١٩٦٦).

**ثانياً** : جملة (الكرد الذين يعيشون ضمن الحدود العراقية) بدلا من (الكرد الذين يعيشون ضمن حدود ولاية الموصل العثمانية).

**ثالثاً** : دعوة الكرد الى تحديد الحدود التي يرونها مناسبة للحكومة الكردية.

ويستطرد الممثل البريطاني في لجنة عصبة الامم قائلا :

"بالاضافة الى ان كافة اقضية لواء كركوك كانت مشمولة بقانون اللغات المحلية فان تجاهل الصبغة الكردية لهذا اللواء (كركوك) يعد في حد ذاته خرقا خطيرا للتعهدات المقطوعة لعصبة الامم"، (المسترس ج ادمونز مندوب بريطانيا في لجنة عصبة الامم وممثلها السياسي في كركوك الى ان عين مستشارا لوزارة الداخلية العراقية) من حاضرة له في الجمعية الملكية لآسيا الوسطى في يوم ٢٥/١٠/١٩٦٦.

لاحظوا ايها السادة الاكارم كيف اعطيت كردستان الجنوبية الى العراق بشروط واضحة منها انه حتى مجرد انكار الصبغة الكردية للواء كركوك يعد في حد ذاته خرقا خطيرا للتعهدات المقطوعة لعصبة الامم. ناهيك عن التطهير العرقي فيها بطرد الكرد منها واسكان العرب المستوطنين بدلا منهم، فهذا يعتبر هدما لقرار عصبة الامم بالحق كردستان الجنوبية بالعراق، وبالتالي بطلانها والغاوها. وهذا يعني عمليا ان القائمين بهذه السياسة الاجرامية يفصلون كردستان عن العراق وبالتالي يهدمون الوحدة الوطنية العراقية قانونيا ودوليا. وحيث ان الامم المتحدة هي الوريثة الشرعية لعصبة الامم والتعهدات والقرارات المقدمة لها فان ذلك يعني ان الامم المتحدة تستطيع التدخل لاجبار الحكومة العراقية على احترام تعهداتها وتنفيذ شروط ضم كردستان الجنوبية اليها. وهذا يعني ان تخلي الحكومة العراقية عن هذه الشروط - اية حكومة عراقية - وعدم تنفيذها هو تخل عن الوحدة العراقية المؤسسة بموجب هذا القرار الدولي. لذلك علينا جميعا نحن الحريصين على الوحدة الوطنية العراقية تنفيذ هذه الشروط وهي شروط عادلة وشرعية والا فاننا قد نعطي المجال رحبا لتيار كردي انفصالي يراجع الامم المتحدة للمطالبة بفصيم الوحدة العراقية القائمة على اساس ضم كردستان الجنوبية الى العراق والمطالبة بحق تحرير المصير للشعب الكردي مجددا او نعطي المجال لدعوة ولاية الموصل بانها ضمها الى العراق.

دعونا ايها الاخوة الاكارم نحل مشاكلنا بيننا عربا وكردا ونقر للشعب الكردي حقوقه المشروعة بما فيها حق تحرير المصيره بنفسه ضمن الدولة العراقية. ولنحمد ربنا جميعا بان المجلس الوطني الكردستاني قد اقر باجماع الآراء ممارسة هذا الحق بشكل اتحادي اختياري (فردالي) مع شقيقه الشعب العربي في العراق.

ونود ان نضيف ان مخاطر التطهير العرقي لا تقتصر على الفصل القانوني بين كردستان الجنوبية وال伊拉克 بل تتعداها الى العديد من المخاطر الجدية منها :

## ١- التطهير العرقي يلغم الوحدة الوطنية

لا ريب ان الوحدة الوطنية الحقيقية لا تقام على اساس الرغبة المشتركة لاطرافها في العيش المشترك تحت ظل دولة واحدة وعلى اساس المساواة وانتفاء الاضطهادين القومي والطائفي واحترام الحقوق المشروعة للجميع. فاذا شعر طرف منها ان اراضيه تفتضي وان ابناءه يشردون منها ويرى بأم عينه اناسا غرباء عن منطقته يسكنون اجيالا بدلا من ابنائه المطرودين المشردين، وان حقوقه تنتهك فهو بطبيعة الامر لن يشعر بالمساواة بل يئن من آلام الاضطهاد القومي وييعاني من مظلمه، فهو لن يخلص لهذه الوحدة ولن يفرح بها ولن يدافع عنها ولن يقبل بها اذا استطاع، وبالتالي فان هذه الوحدة تكون وحدة ملغومة قابلة للانفجار في وقتها. فضلا عن انها تحمل بذور العداء والكراهية بين المواطنين في دفتها. ثم كيف تساند وتعزز وحدة تقوم على اغتصاب ملك المواطنين وتشريدهم من ارض الآباء وسكن الاجداد؟ وكما ان التاريخ قد برهن على ان الوحدة الوطنية لأية دولة لا يمكن ان تساند بدون الديمقراطية والمساواة بين المواطنين واحترام جميع حقوقهم، لذلك فان سياسة التطهير العرقي لغمت وبقائهاها تلغم الوحدة العراقية. وعليه يجب النضال للقضاء بسرعة عليها وعلى آثارها الأشنة.

## ٢- التطهير العرقي يخالف حقوق الانسان

يتعارض التطهير العرقي على نحو واضح مع مبادئ الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي وقعت عليه الحكومة العراقية واصبحت وثيقة دولية ملزمة للدول كافة بما فيها الدولة العراقية. من هنا فان تهجير قومية واقعة تحت سيطرة حكومة دكتاتورية من ارض آبائها واجدادها عملية اجرامية مخالفة لحق الانسان في العيش آمنا في بلده ووطنه، وقد تم التطهير العرقي في مناطق كردستان العراق بدءاً من سنجر ومروراً بشيخان ومخمور وكركوك وخورماتو الى خانقين ومندلي وبدرة وجصان.

وقد نشر كراس يتضمن (٥٠) وثيقة عراقية رسمية تنفيذاً لسياسة التطهير العرقي بحق الكرد والتركمان. ففي قرار لما يسمى مجلس قيادة الثورة ١٩٨١/١٠/٢٠ تقرر بناء المجمعات والوحدات السكنية للمهجرين الكرد من مناطق سكناهم في المحافظات الوسطى والجنوبية.

ففي الفقرة (١٦) تقرر نقل الموظفين والعمال الكرد بالدرجة الثانية والتركمان بالدرجة الاولى من محافظة كركوك الى جنوب العراق. ففي كتاب سري للغاية وشخصي بتوقيع الخائن طه الجزاوي الى محافظة كركوك يطلب ترحيل العوائل الكردية التي كانت تسكن في منطقة قره حسن وليلان وتازه ومدينة كركوك والتي ازيلت قراهم خلال عمليات الانفال الى المحافظات الوسطى والجنوبية عدا المحافظات (بغداد - صلاح الدين - ديالى) وفق خطة ينسبونها لتحقيق ذلك.

القرار رقم (١٤) (١٣٦٧/١٤) التاريخ ١٩٩٤/١٠/٣١.

وفي قرار لمحافظة كركوك بتوقيع الفريق الركن هشام صباح فخري العدد (٧٤٣١) في ١٩٩٥/٧/١٨ يطلب فسخ كافة العقود الزراعية للفلاحين غير العرب، من الكرد والتركمان، علماً با ان الاراضي الزراعية كلها قد اممت واصبحت ملك الدولة.

قرار رقم (س/١٧/٥٩٣٦) الصادر في ١٩٩٥/١١/٤ بتوقيع الفريق اياض فتيح الراوي محافظ التأميم (كركوك) يطلب ما يلي :  
توزيع جميع الاراضي الواقعة في المقاطعتين اعلاه (ناحية آلتون كوبري - مقاطعتا ٤٩، ٣٧ اللتان تقعان في سهل سالهبي - ريدار) على الفلاحين الوافدين من ابناء عشيرة (الزوبيعي) العربية ويخصص ثلاثة آلاف دونم لرئيس العشيرة (نجم قادر محمد) ومرحى للاشتراكية العفلقية الفاشية التي تبعث الاقطاعية خلاف جميع قوانين الاصلاح الزراعي حتى الصادرة بعد الانقلاب ١٩٦٨ الباعثي.

وكنموذج لترحيل الكرد والتركمان نقتبس من قرار العدد (٢١٦٥/٦/٣) الصادر من اللواء الركن نوفل اسماعيل خضير محافظ كركوك ما يلي :

ندرج لكم ادناه معلومات عن الترحيل " مواطنين الغير العرب من محافظة التأميم (كركوك) الى مناطق الحكم الذاتي او محافظة الانبار ... على ضوء التوجيهات (مركزية) اعتباراً من ١/١١ لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١ وكما يأتي :

- عدد العوائل الكردية المرحلة هو مائة واثنان وسبعون عائلة ...
- عدد العوائل التركمانية المرحلة هو سبع عشرة عائلة .

مجموع العوائل المرحلة (١٨٩) عائلة.

وفي كتاب صادر من رئاسة الجمهورية الى محافظة التأميم (كركوك) ان الرئيس قرر با ان العقود الزراعية ليست املاكاً وتستمر اجراءات توزيعها على العشائر العربية وفقاً للخطة "العدد (٢٠) ١٩٩٩/٣/٢٣-٧٢٢" وهناك عشرات القرارات الصادرة لتنفيذ خطة التطهير العرقي الاجرامية وكلها مخالفة لحقوق الانسان منها القرار المرقم (٩٣١/٧/٨) والمؤرخ ٢٠٠٠/١٨ القاضي بترحيل ثلاثمائة عائلة كردية وتركمانية والساكنين في مركز كركوك خلال عام ٢٠٠٠".

ومنها القرار (٧١٣/٩/٩) المؤرخ ٢٠٠٠/١٢٦ والذي ورد فيه انه تم تنفيذ الخطة الخمسية (١٩٩٥/١/١) - (١٩٩٩/١/١) بترحيل المواطنين غير العرب الى خارج محافظة كركوك.

## الجدول الذي يبين كيفية تنفيذ سياسة التطهير العرقي

السنة	عدد الذكور	عدد الاناث	مجموع الافراد	عدد الاسر
١٩٨١	١٥٣٠٣	١٤٧٠٣	٣٠٠٦	٤٥٩٠
١٩٨٢	٢١٠٣	٢١١٤	٤٢١٧	٦٥٨
١٩٨٣	٩٨٢	٩٦٠	١٩٤٣	٢٧٣
١٩٨٤	١٨٤٩	١٧٧٣	٣٦٢٢	٥٢٢
١٩٨٥	٨٥٤	٨٥١	١٧٠٥	٢٥٨
١٩٨٦	٦٤٧٤	٦٢١٩	١٢٦٩٣	١٩٧٤
١٩٨٧	١١٨٧٩	١١٣٢٣	٢٣٢٠٢	٤٩٠٦
١٩٨٨	١٢٤٧٣	١٢٠٦٥	٢٤٥٣٨	٥٣٤٦
١٩٨٩	١٤٥٦٠	١٣٩٣٧	٢٨٤٩٧	٥٨٤٦
١٩٩٠	١١٨٢٩	١١٢٧٣	٢٣١٠٢	٥٦٩١
١٩٩١	١٠٤٢	١٠٣٢	٢٠٧٤	٤١٥
١٩٩٢	٩٢٢	٨٥٥	١٧٧٧	٣٨٨
١٩٩٣	٣٢٧	٣٠٠	٦٢٧	١٢٢
١٩٩٤	٢٢٩	٢٥٥	٤٨٤	٦٢
١٩٩٥	١٨٣	١٧٢	٣٥٥	٢٨
١٩٩٦	٧٣٠	٧٣٣	١٤٦٣	١٨٨
١٩٩٧	١٦١٦	١٩٨٠	٣٥٩٦	٥٥١
١٩٩٨	٤٨٩١	٥١١٣	١٠٠٤	١٦٦٦
١٩٩٩	١٢٤٤	١١٠٩	٢٣٥٣	٤٤٨
٢٠٠٠	١١٦٤	١١١٧	٢٢٨١	٣٧٤
٢٠٠١	٢٥٤٢	٢٤٧٠	٥٠١٢	١٠٠٦
٢٠٠٢	٤٧٥٠	٤٨٥٧	٩٦٠٧	١٦٠٠
<b>المجموع</b>				
<b>٥,٢٣ فرد / الاسرة</b>				
<b>٣٦٩١٢</b>				

والتطهير العرقي يخالف حقوق الانسان من النواحي الثقافية والتعليمية كما نفذها العفالقة وكما يلي في كركوك (كمودج للمناطق الاخرى).

فقد ورد في قرار وزارة الداخلية (الشؤون الامنية) العدد (١٢١٣٦) التاريخ ١٩٩٩/٩/٢١ انه يجب "الزام كافة طلاب مدارس المحافظة (كركوك) بتطبيق التعليمات الآتية :

أولاً : التربية والتعليم والدراسة بجميع مراحلها (الروضة - الابتدائية - المتوسطة - من الاعدادية الاكاديمية والمهنية والمعاهد والكليات) باللغة العربية فقط ولذا يجب التقيد بما يلي :

أ- يمنع منعاً باتاً استعمال اللغة المحلية (الكردية - التركمانية - الآشورية - الكلدانية) من قبل الهيئة التعليمية والهيئة التدريسية لالقاء المحاضرات ومفردات الجمل المستعصية بغير العربية اثناء الدوام الرسمي.

ب- يمنع منعاً باتاً استعمال اللغات المشار اليها اعلاه في الفقرة اولاً من كتابنا من قبل الهيئة التعليمية والتدريسية مع الطلبة في فترة الاستراحة.

ج- يمنع منعاً باتاً استخدام اللغات المحلية عدا العربية من قبل طلاب المدارس فيما بينهم.  
وقليلاً من التدقيق في هذا القرار العنصري الفاشي يبين ان العفاليقية :

١- ألغت التزام العراق امام عصبة الامم والامم المتحدة وفي بيانات سابقة لها حق استعمال اللغات غير العربية في المدارس.

٢- تمنع المدرسين حتى من شرح الجمل المستعصية بغير العربية.

٣- تمنع المدرسين والمعلمين من استعمال اللغات غير العربية حتى اثناء الاستراحة.

٤- تمنع الطلاب من التكلم باللغة الام فيما بينهم في المدرسة".

وهذا النموذج للأمر الدكتاتوري المخالف لشروط ضم كردستان الجنوبية إلى العراق بقرار من عصبة الامم هو تعبير صارخ عن انتهاء الدكتاتورية للالتزامات العراقية الدولية واستهتارها بالعهود والوعود العراقية لهذه الهيئات الدولية.

وتتجاوز العفاليقيون كل الحدود والمدى، اذ منعوا بقرار الفريق الركن سعدون علوان المصلح و/وزير الداخلية للشؤون الأمنية المؤرخ ١٩٩٨/٨/٢١ والمرقم (١٠٨٥) حتى حمل العنوان للمواطن اذا كان كرديا او تركمانيا وهكذا نرى ان سياسة التطهير العرقي العنصرية تشمل التهجير والتعریب. التعريب حتى في الدراسة ومنع التكلم باللغة الام.

وهي لا تقتصر على ما تقدم بيانه بل تشمل اجياد الناس الكرد والتركمان على تغيير قوميتهم. ففي ما اعد تشريد عشرات الآلاف من العوائل الكردية والتركمانية من محافظة كركوك وخانقين واسكان العرب المستوردين من الجنوب مكانهم فاننا نرى في تغيير القومية بالالزام والاكره والتغريب والتهجير نتيجة خطيرة اخرى لهذه السياسة العنصرية المنافية للاخوة والمودة بين العراقيين كافة والمناقضة لحقوق الانسان والمجافية لأحكام الدين الاسلامي الحنيف الذي حرم على المسلم دم أخيه وما له وعرضه وارضه. فهذه السياسة العنصرية تتعارض مع الشرع الاسلامي وتعد خرقاً خطيراً للاخوة الاسلامية.

### ٣- اجياد الكرد والتركمان على تغيير قوميتهم إلى العربية

من الجرائم البشعة التي ارتكبتها الدكتاتورية في سياق تنفيذ سياستها العنصرية اجياد الكرد والتركمان على تغيير قوميتهم إلى العربية. والقرار رقم (١٩٩) الصادر في ٢٠٠١/٩/٦ باسم ما يسمى بمجلس قيادة الثورة الذي كان في الحقيقة مجلس قيادة الربدة والخيانة والاجرام يجسد العقلية العفالية الفاشية التي كانت الاساس الفكري للسياسة العنصرية الفاشستية التي مارسها البعض مزر堪ة بالعبارات التالية :

"وانسجاماً مع مبادئ حزب البعث العربي في ان العربي هو من عاش في الوطن العربي وتكلم العربية واختار العروبة قومية له واستناداً الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

"أولاً : لكل عراقي اتم الثامنة عشرة من العمر الحق في طلب تغيير قوميته الى القومية العربية".

الى هنا ليس لدينا اعتراض على حق الفرد مختاراً وبارادته الحرة في تعريب نفسه وتحويل كريديته الى العربية. وهناك العديد من الامثلة، فالدكتور وميض عمر نظمي سليل اسرة عريقة من كفري وحفييد وزير الداخلية الكردي عمر نظمي يعمل كأحد قادة القومية العربية وكان دوماً محل احترامنا وكذلك هناك اناس آخرون مثل السيد عوني القلمچي الكويسنجلقي الكردي الذي انتقل من الحركة القومية العربية الى الاشتراكية ثم الماركسية الليينية ثم المعارضة الشديدة لنظام البعث ثم العودة الى قاعده سالماً قومياً عربياً منادياً بالمحاسبة مع الحكومة الفاشستية الصدامية، وهو الان اشد المعارضين لحق شعب فلسطين له شرف الانتماء اليه في ابسط حقوق شعوب هذا العصر وهو الفدرالية.

نحن لسنا من المعارضين على تعريب الكردي لنفسه اختيارياً. ول يكن هؤلاء السادة هدية من شعب كردستان الىعروبة خيرهم وشريرهم من المجرم طه الجزاوي مروراً بالسيد القلمچي وصولاً الى الدكتور الاستاذ وميض عمر نظمي الذي مازال موضع احترامنا. ولكن ما جرى على ارض الواقع كان اجبار الناس التركمان والكرد بالاكراه والتهديد والوعيد على تغيير قوميتهم. فاذا رفض احدهم طرد من بيته في كركوك ويثير بين الذهاب الى الجنوب العربي حاملاً امتعته معه او الذهاب الى المنطقة المحررة بدون السماح له بنقل اثاث بيته او ممتلكاته المنقوله. وعدا ذلك فهناك قرارات جائزة ايضاً لاجبار المواطن الكردي او التركماني على قبول التعريب والتنازل عن قوميته. ورد في قرار محافظ كركوك اللواء الركن نوبل اسماعيل خضير العدد (٩٣١/٧/٨) والمؤرخ ٢٠٠٠/١/١٨ النص الآتي: يجب ارسال قائمة باسماء (٣٠٠) عائلة كردية وتركمانية الساكنين في حدود المحافظة (كركوك) بغية ترحيلهم خلال عام ٢٠٠٠ موضحاً الاسباب على وفق التوجيهات المركزية ويشتمل على الشرائح التالية :  
أولاً : المواطنين الكرد والتركمان الذين امتنعوا عن تصحيح قومياتهم مع التركيز على الذين لهم ممتلكات خاصة كالدور والعقارات.

وفي قرار آخر يحمل توقيع الفريق الركن سعدون علوان المصلح و/ وزارة الداخلية للشؤون الامنية الموجه الى محافظة كركوك (التأمين) المكتب الخاص ورد بالنص :

"يجب الالتزام منتسبي دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية من حدودكم الادارية بقانون تصحيح القومية على وفق الضوابط الخاصة. وتنفيذ ذلك خلال (ثلاثين) يوماً اعتباراً من ٢٠٠٠/٣/١ وبعكسه سيتم اتخاذ الاجراءات الخاصة بحقهم ولهم جميع الصلاحيات واعلامنا النتائج".

هكذا نرى الالزام واتخاذ الاجراءات الخاصة يحلان محل الحق في تغيير القومية وبالتالي تتوضح السياسة الحقيقية، السياسة العنصرية القائمة على الالزام والاجبار لتعريب الكرد والتركمان وهي جزء هام من سياسة التطهير العرقي الصدامية الفاشية.

ولم تقتصر الاجراءات العنصرية الصدامية على ما تقدم بل شملت حتى التعريب الكامل في المدارس وفصل الكرد والتركمان من الدوائر وتغيير الاسماء كما سنبي ذلك بالوثائق. كما بینا سابقاً.

وهناك قرار جائز آخر بمنع الاسماء الكردية في الاسواق والمحال ايضاً. ففي قرار العدد (٨١٢/١١/٨) المؤرخ ٢٠٠٠/١/١٢ يأمر محافظ كركوك اللواء الركن نوبل اسماعيل خضير بتنفيذ قرار وزارة الداخلية المرقم (٢١٣٦) والمؤرخ في ١٩٩٩/٩/٢١ الخاص بتعريب مدارس المحافظة.

"ثانياً : تبليغ لجنة الرقابة الداخلية في المحافظة بالالتزام جميع اصحاب المحال التجارية والصناعية بتغيير الاسماء والعناوين المسجلة والمكتوبة لمحالهم باللغة غير العربية كأسماء كردية وتركمانية ويشمل جميع المحال (المقاهي، الكماليات، الموبيليات، الكازينوهات، الحمامات، المساجد، التكايا، المقابر والاضرحة، الازقة، الشوارع، الاماكن

الاثارية، صالونات الحلاقة والعرائس والتجميل، أماكن اللعب والتسليه واللهو والرياضة الخ. وتغييرها الى اسماء وعنوانين عربية ذات الصفة الثورية الحزبية المعروفة".

هل شهد العراق طوال وجوده كملكة مثل هذا التجاوز الفظ والعنصري حتى على اسماء المساجد والتكايا ؟ على اسماء المقابر والاضرحة ؟ هل توجد عنصرية اعمى واشرس من هذه العنصرية الصدامية الوحشية ؟! أهكذا تبني وحدة عراقية ؟ او تدمر وتحطم بهذه الاجراءات العنصرية الموجلة في الرجعية والدكتاتورية ؟! لاحظوا ان الامر يتجاوز مدينة كركوك الى جميع احياء المحافظة. اوليس ذلك حرمانا للناس من ابسط حقوق المواطن ؟ اوليس ذلك استهانة بحق الانسان في اختيار اسم لدكانه ؟ ثم اوليس ذلك تجاوزا رهيبا على اسماء المساجد والتكايا ومنها مساجد بنيت في كركوك قبل مئات السنين وعندما كانت مركزا لولاية شهرزور لا رابطة ولا علاقة لها بولاية بغداد الا العلم العثماني المشترك.

ثم لاحظوا ايها الاعزاء قرار صدام حسين كرئيس لا سمي بمجلس قيادة الثورة في ٢٧/٢/٢٠٠٠ الذي يبين :

"أولا : يخول مدير شركة نفط الشمال او من يخوله صلاحية احالة المنتسبين من ابناء الاقليات الغير العربية (الكرد والتركمان) الى التقاعد لما يستوجبه الظروف الامنية.

ثانيا : الفقرة اعلاه يشمل الذين اقدموا على تصحيح قوميتهم على ضوء التوجيهات المركزية".

لنتمعن من هذا القرار القرقوشي الذي يبين :

١- ان "السيد الرئيس القائد لlama العربية" لا يجيد اللغة العربية حتى انه لا يفرق بين المذكر والمؤنث فبدلا من كتابة لما تستوجبه الظروف " يكتب لما يستوجبه وبدل من الفقرة - تشمل - يكتب يشمل .. وهكذا لا تخلو اية فقرة من غلطة لغوية قواعدية.

٢- يأمر بطرد حتى الذين تم تعريبهم فهو يعرف انه تعريب اجباري شكلي.

٣- يطرد المواطن من وظيفته فقط بسبب كونه كرديا او تركمانيا وليس هناك سبب آخر.

فكيف يستطيع ان يكون مثل هذا الوحش الدكتاتوري رئيسا لعراق العرب والكرد والتركمان والكلدوآشور؟ لذلك فعليه وفق مبدئه العقلي الفاشستي ان يقوم بالتطهير العرقي كواجب حزبي مفروض عليه.

ولذلك فعلى جميع الحرريين على الوحدة الوطنية العراقية ان يكافحوا ضد التطهير العرقي ومن اجل ازالة آثاره من تهجير وتعريب واسكان جبرى في محافظة كركوك كي يعيش مواطنوها التركمان والكرد والكلدوآشور والعرب الاصليون بسلام وامان واخوة ويتمتعوا جميعا بحقوق المواطن المتساوية ويشتراكوا جميعا في ادارة المحافظة وتطويرها وازدهارها.

اننا نريد ان نؤكد بان دفاعنا ليس محصورا على الدفاع المشروع والعادل عن كرد كركوك بل هو اولا دفاع عن تركمان كركوك وكلدوآشور بيتها الذين تعرضوا لأشد المظالم بما فيها انكار قوميتهم ومن ثم فدفاعنا هو دفاع جميع المهجرين والمتضررين بصرف النظر عن قوميتهم ومذهبهم.

وبجانب احقاق الحق فاننا نحرص على الوحدة الوطنية العراقية ونريد درء ودفع المخاطر عنها ومنها مخاطر سياسة التطهير العرقي التي - الى جانب ما بیناه - تشتمل اثارة العداوة والبغضاء بين الكرد والعرب الشيعة من جهة والتركمان والغاصبين لأرضهم من جهة اخرى، وبالتالي فانها تثير الفتنة والعداوة وحتى الاقتتال بين العرب والكرد والكلدوآشور وخاصة مخاطر مطالبة اللجنة المشكلة للمطالبة باسترجاع ولاية الموصل من العراق والتي تعمل منذ سنين عديدة في سويسرا واوروبا لاثارة مشكلة ولاية الموصل في المحافل الدولية وفي الامم المتحدة بالذات.

\*نشر هذا البحث في صحيفة (المدى) ٢٠٠٤/٢/١٧

## تركيا والكرد بين القوة والحكمة

\*الدكتور محمد نور الدين

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/٢/١١

تخطى تركيا إذا اعتقدت أنها تستطيع إنهاء التهديد الكردي من سوريا أو من داخلها أو حتى من شمالي العراق، حيث هناك تواجد لحزب العمال الكردستاني، من خلال استخدام القوة العسكرية. إذا افترضنا أن بداية التهديد الكردي العسكري على تركيا كانت في منتصف أغسطس/آب ١٩٨٤ مع تنفيذ حزب العمال الكردستاني أول عملية له ضد الجيش التركي في جنوب شرق تركيا فهذا يعني أنه بعد ٣٨ عاماً من ذلك لم تنجح تركيا في إنهاء هذا الخطر. بل يمكن القول إنه تفاقم واتسع وأصبح أكثر خطورة وتعقيداً.

يدخل الخطر الكردي من بوابة التعاطي مع قضايا الأقليات في المنطقة. وهي قضية مزمنة وقديمة ولا تعود بداياتها إلى العصر الحديث بل تدخل في صلب المنظومة الحاكمة في العالم العربي والإسلامي والتي تغلب منطق الأكثريات على الأقليات.

لكن الكرد عملياً ليسوا حرفياً أقلية. فهم مكون يتعدى الخمسة والعشرين مليوناً في الشرق الأوسط ولهم باع طويلة في تاريخ العرب والمسلمين. وجاءت اتفاقية سايكس- بيكيو وخرائط ما بعد الحرب العالمية الأولى لتضعهم وسط كمامشة من أربعة رؤوس هي تركيا وإيران والعراق وإيران. وبغياب أنظمة عمارتها العدل والاعتراف بهوية الآخر انفجرت المشكلة الكردية. وقبل أن يعترض أحد على كلامنا نقول إن الخارج الغربي وجد في المسألة الكردية فطيرة جاهزة لاستغلالها على قاعدة حاجة الكرد لأي مساعدة من أجل نيل مطالبهم.

وكانت تركيا من بين الدول التي نشطت فيها الدول الكبرى لمساعدة الكرد. ومن أبرز الدول التي وقفت إلى جانبهم كانت فرنسا وخصوصاً في عهد فرنسوا ميتران. وغالباً ما اتهمت تركيا ألمانيا وهولندا وفرنسا والسويد والنمسا وغيرها بفتح أبوابها أمام الجماعات الكردية المؤيدة لحزب العمال الكردستاني لجمع المال والقيام بنشاطات إعلامية منها البث من محطات تلفزيونية من أراضي بعض هذه الدول. وغالباً ما كانت هذه الدول تنتقد سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان والحريات الفكرية وفي رأسها التضييق على التوجهات الكردية. وأخيراً كان للكرد حصة بارزة في الاعتقالات التي طالت، إضافة إلى جماعة فتح الله غولين، قادة الحركة الكردية من نواب ورؤساء بلدان وجمعيات وإعلاميين. وقد اتبعت تركيا سياسات عنوانها التحذير من الخطر الكردي. فكانت تستهدف بغارات جوية وقصف مدفعي معاقل المقاتلين الكرد في جبال قنديل في شمال شرقي العراق.

وتذرعت تركيا بالخطر الكردي في سنجار لإقامة قواعد عسكرية في العديد من المناطق العراقية وأبرزها في بعشيقة حيث لا تزال قائمة. ومع إعلان كرد العراق رغبتهم إجراء استفتاء على الانفصال كان الموقف التركي قوياً في معارضة ذلك بل التهديد بما لا تحتم عقباه.

ولكن السياسات التركية تجاه الكرد في الميدان السوري تحديداً كانت غير مسبوقة في حدتها وعدائتها.

ومع أن أنقرة استقبلت في فترة سابقة رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري صالح مسلم في أنقرة بالذات، فإنها سرعان ما اعتبرته إرهابياً هو وحزبه على أساس أنه يوالى إيديولوجية زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل في تركيا عبدالله أوجلان.

وانطلقت لترجمة ذلك على أرض الواقع عبر اعتبار التواجد الكردي في سوريا تهديداً للأمن القومي التركي. وكان ذلك بداية لتورط دموي مباشر ليس في الأزمة السورية بل في المسألة الكردية خارج حدودها هذه المرة. فهي المرة الأولى التي تحارب فيها تركيا كرداً ليسوا أتراكاً.

واتخذ هذا التحرب الطابع الدموي مع بدء عملية عفرين ضد قوات الحماية الكردية منذ العشرين من يناير/ كانون الثاني من العام الحالي.

لا أحد يمكن أن يجزم بما ستنتهي إليه عملية عفرين.  
لكن برأينا أن تركيا أخطأـت بالقيام بها.

فإذا بقي الكرد عند تصميمهم على المقاومة في عفرين وهي منطقة وعرة وحتى الرمق الأخير فإن هذا سيمنحـهم صورة الشعب العنيـد المدافع عن وجودـه.

وسيسقطـ الكثير من القـتلى بين الجنـود الأـتراك وهذا يعني أن الدـم التركـي والـكردي قد أـريق غـزيـراً ما يعمـق الشرـخ والـعداء بـينـهما وهذا ليس في صالحـ تركيا خـصوصـاً أنـعندـها أكثرـ من 12 مـليـونـ كـرـديـ.

كـذلكـ سوفـ يـوسعـ دائـرةـ النـقـمةـ عـلـىـ تـرـكـياـ لـتـشـمـلـ كـلـ كـرـدـ المـنـطـقـةـ.

تحـتـاجـ الدـوـلـ إـلـىـ القـوـةـ لـلـدـافـاعـ عـنـ نـفـسـهـاـ وـأـمـنـهـاـ وـوـحدـةـ أـرـاضـيـهـاـ،ـ لـكـنـهاـ قـدـ تـحـتـاجـ إـلـىـ الـحـكـمـةـ أـكـثـرـ مـنـ القـوـةـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ،ـ وـهـذـاـ بـرـأـيـنـاـ مـاـ يـجـبـ أـنـ تـتـحـلـيـ بـهـ تـرـكـياـ فـيـ الـعـلـاقـةـ مـعـ الـكـرـدـ فـيـ دـاـخـلـهـاـ وـفـيـ خـارـجـهـاـ.

## ١٦ أكتوبر خيانة أم إعادة توازن لميزان مختل؟

\*شيرزاد شيخاني

ايلاف: ٢٠١٨/٢/١١

يتردد وصف "الخيانة" في وسائل الإعلام التابعة لحزب مسعود بارزاني بشكل يومي، بل في كل ساعة ودقائق تجاه ما حدث يوم ١٦ أكتوبر من العام الماضي، خاصة بعد أن أطلق بارزاني هذا الوصف على ما حدث في كركوك والمناطق المتنازعية، ومنذ ذلك الحين تردد قيادات وأعضاء هذا الحزب كالبيغاء وصم بعض أطراف الاتحاد الوطني بالخيانة. فماذا حدث، ولماذا حدث، ومن هم المسؤولون عما حدث؟.

حين أراد مسعود بارزاني أن ينصب نفسه دكتاتورا على إقليم كردستان عبر العزف على الوتر القومي بالإستقلال وإنشاء دولة كردية، وإتخاذ قراراً أحادياً بإجراء إستفتاء الإنفصال عن العراق، تدخلت قوى عديدة محلية ودولية لإثنائه عن هذه الفكرة، وإنبرى عشرات الكتاب والمتقين لإبداء النصح لبارزاني من خطورة هذا القرار وتداعياته على الشعب الكردي، ولكن للأسف لم يستمع بارزاني إلى كل هذه المناشدات بما فيها دعوة الولايات المتحدة عبر رسالة وزير خارجيتها لتأجيل الإستفتاء، عاند وكابر وواصل طريقه المحفوف بالمخاطر في محاولة منه لتنصيب نفسه قائداً ورمزاً قومياً للشعب الكردي.

بالمقابل كانت الحكومة الاتحادية التي خرجت منتصرة في حربها ضد داعش وتمكنت من تحرير الموصل، تستعد بدورها لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازعية وإنهاء نفوذ حزب بارزاني في تلك المناطق، خاصة بعد ظهور نوايا رئيسه بالإستحواذ الكامل على ثروات النفط في تلك المناطق ثم سلخها عن العراق نهائياً، فإتخذت بالشروع في هجمتها المبيتة للسيطرة على تلك المناطق.

قبل إجراء الإستفتاء بيومين، تداول عدد من أعضاء قيادة الإتحاد الوطني مع القيادات العسكرية للحزب والتي تنتشر قواته في مناطق كركوك التي هي ضمن النفوذ التاريخي للإتحاد الوطني، وطرحوا سؤالاً محدداً على تلك القيادات العسكرية وهو "إذا وقع القتال بين قوات الحشد والبيشمركة ماذا ياستطاعتنا أن نفعل، وهل أن البيشمركة قادرون على حسم المعركة لصالحنا"؟.

جاء الجواب الذي صدم الجميع "لأنستطيع الصمود سوى لنصف ساعة أمام قدرة وإمكانيات الحشد والجيش العراقي"!. وعزت تلك القيادات أسباب الهزيمة المتوقعة بتشرذم وتفرق القوات الكردية من جهة، وتفوق الجانب العراقي من الناحية اللوجستية، خصوصاً من ناحية الذخيرة والتجهيزات، أضف إلى كل ذلك مخاوف أهل كركوك والمناطق المتنازعة من تداعيات الإستفتاء وعدم تأجيله في تلك المناطق.

وبناءً عليه تقرر إبلاغ بارزاني وحزبه بكل هذه المخاوف، لكنه أصر وكابر وعائد دون أن يبالي بصرخات العالم وتحذيرات قوات البيشمركة وأجرى الإستفتاء.

ونظراً لأن القوات المواجهة للحشد والجيش العراقي في كركوك والمناطق المتنازعة في الخطوط الأمامية هي تابعة للإتحاد الوطني، وقوات حزب بارزاني تتجمع في الخطوط الخلفية، إستشعر قادة الإتحاد بالخطر المحدق بهم، ولذلك سعوا خلال عقد إجتماع دوكان تحت رعاية رئيس الجمهورية ومسعود بارزاني لإبلاغ المجتمعين هناك بتلك بالمخاوف، خاصة وأنه كانت هناك مهلة ٤٨ ساعة لسحب القوات الكردية من المناطق المتنازعة دون قتال والعودة إلى الخطوط التي حدها الدستور العراقي الذي وقعه الجانب الكردي أيضاً.

ولكن بحسب قيادات شاركت في الإجتماع أبلغهم بارزاني بأن القوات العراقية غير قادرة على مواجهة البيشمركة! ومرة أخرى مضى في عناده ومكابرته وإستهتر بقدرة الحشد والجيش العراقي اللذان حققا نجاحاً باهراً بتحرير الموصل من داعش. وهذا دليل على قصر نظر بارزاني وعدم خبرته بالجوانب العسكرية.

هناك تسريبات كشفتها أخيراً بعض أطراف قيادية بالاتحاد الوطني تشير إلى حدوث جريء بين أحد قادة الخطوط الخلفية لقوات بارزاني مع قياداته العليا، يقول بأنهم سيستغلون المعارك التي ستقع في كركوك واطرافها من أجل تصفيية قوات الإتحاد الوطني في تلك المناطق عبر دفعها لمواجهة قوات الحشد والجيش العراقي.

ورغم أن هذا الموضوع لا يمكن التأكيد منه، لكن هناك عدة نقاط يفترض أن ننتبه لها لـ«استجلاء الموقف والتي سوف تؤيد كما سنرى وجود هذه النية المبيتة من قبل حزب بارزاني منها»:

١- إن خطوط التماس المباشرة بين القوات الاتحادية والبيشمركة تقع ضمن نطاق تواجد قوات بيشمركة الاتحاد الوطني فقط، في حين أن قوات حزب بارزاني تبعد بعشرات الكيلومترات عن ساحة المواجهة، وبذلك فإن القوة التي ستتصدى للقوات الاتحادية ستكون حصرا هي قوات تابعة للاتحاد الوطني فحسب.

٢- تعتبر كركوك والمناطق المتنازعة حولها ضمن نفوذ الاتحاد الوطني تاريخيا، وفي حال تمت السيطرة على هذا المناطق من قبل القوات الاتحادية، فإن حزب بارزاني سوف لن يخسر شيئاً من قواته التي ستقف موقف المتفرج لحين إستجلاء المعارك، فإذا صمدت قوات الاتحاد الوطني أمام هجمات الحشد والجيش وحققت النصر، عندها يستطيع حزب بارزاني أن يجني ثمار ذلك النصر عبر الإمساك بالورقة العسكرية للضغط وفرض شروطه على الجانب العراقي، وإذا فشلت قوات الاتحاد في المواجهة فإن بيشمركة الاتحاد الوطني هم وحدهم من سيدفعون الضريبة بدمائهم.

٣- لقد أعلن حزب بارزاني بوضوح قبيل إجراء الإستفتاء، أن الهدف الأساسي من الإستفتاء هو لأجل الإمساك بورقة سياسية مؤثرة لتعزيز موقف إقليم كردستان ويقصد به "«حزب بارزاني»" في آية مفاوضات قادمة بين الإقليم والحكومة الاتحادية، وبعد فشل الإستفتاء بتحقيق أغراضه، حاول بارزاني أن يستخدم هذه المرة الورقة العسكرية لتحسين وضعه التفاوضي لمرحلة ما بعد عملية الإستفتاء، بمعنى أن يدفع بالاتحاد الوطني إلى شن حرب بالنيابة عنه، ثم بعد أن يقتل خلال تلك المعارك آلاف البيشمركة وتتدخل دول العالم لوقف الحرب وتدعوه للجلوس إلى مائدة المفاوضات، عندها سيدخل بارزاني بالمفاوضات دون أن يقدم آية تضحيات من قواته. وقد تبين لاحقاً كيف أن حزب بارزاني يسعى وبحماس كبير لدخول المفاوضات مع حكومة العبادي رغم خسارته المواجهة، ولكن الحكومة الاتحادية هي التي لا تستجيب لهذه الدعوات المتكررة والمهينة.

٤- كان الهدف الأساسي لحزب بارزاني في مواجهة القوات الاتحادية هو تكبيد الاتحاد الوطني خسائر فادحة في المعارك، لكي يتمكن لاحقاً من بسط سيطرته المطلقة على كركوك والمناطق المتنازعة،خصوصا وأن بعض القيادات العسكرية والسياسية بالاتحاد الوطني إنضم وبشكل مخجل لمساعي حزب بارزاني لإضعاف دور الاتحاد الوطني في المشهد السياسي. لقد استغل بارزاني الصراعات داخل الاتحاد الوطني لكسب عدد من قيادات هذا الحزب من أجل تحقيق مطامعه بالسيطرة الكاملة على الإقليم وفرض دكتاتوريته على الجميع من خلال إضعاف دور الاتحاد الوطني، لكنه فشل في تحقيق ذلك بسبب الموقف البطولي لعدد من القيادات الشابة بالاتحاد الوطني الذين رفضوا الإنصياع لهذا المخطط الخبيث، وحافظوا على أرواح البيشمركة المتواجدين بخطوط التماس عبر الاتفاق مع الجانب العراقي لإعادة الإنتشار بالمناطق المتنازعة دون قتال أو سفك أنهر من الدماء.

وعليه فإن ما يوصف بالخيانة في ١٦ أكتوبر إنما هو بالأساس موقف عقلاني من بعض قيادات الاتحاد الوطني ورفضهم الإنجرار إلى مخططات بارزاني وحزبه، ولذلك نرى اليوم بأن بارزاني وحزبه يتحدثون عن حصول الخيانة المزعومة بتسليم كركوك للحشد والجيش العراقي. ولكنهم لا يتحدثون عن الذل الذي لحق بهم وهم يسلمون بقية المناطق المتنازعة في مناطق نفوذهم بسهل أربيل ونينوى والمناطق الحدودية المحاذية لسوريا وتركيا إلى القوات الاتحادية دون طلقة رصاص، بل أنهم يستعدون حالياً لتسليم المنفذ الحدودية والحقول النفطية طواعية إلى الحكومة الاتحادية، فإذا كان الاتحاد الوطني مسؤولاً حسبما يزعمون بضياع ٥١ بالمائة من أراضي كردستان التاريخية، فإنهم اليوم يسلمون كامل التراب الكردستاني إلى الحكومة الاتحادية دون أي قتال أو مواجهة. لو كان بارزاني وحزبه صادقون في موقفهم لكان يفترض على الأقل أن يدافعوا عن المناطق الخاضعة لنفوذهم ولا يسلموها طواعية ودون قتال إلى القوات العراقية..

هذه الحقيقة يجب أن يعرفها الجميع ليستكشف المعدن الحقيقي لهذا الحزب وزعيمه الدكتاتوري الذي أرجع الكرد إلى عشرات السنين إلى الوراء بسبب إستفتائه الفاشل وقضى بذلك تماماً على الحلم الكردي بالإستقلال وبناء دولته المستقلة.

عبدالخالق عمر عبدالله\*: \*

## تحليل عسكري: بين الخيانة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه

الانصات المركزي :

نحن لسنا بصدده المسميات ندعها للقارئ بعد تحليل المعركة ما يشاء. كل عملية عسكرية حربية او ادارية تبدأ بتقدير الموقف وحتى القادة الكبار يوصون الضباط الاحادث ان يتزجونا تقدير الموقف الى حياتهم اليومية. ان تقدير الموقف يجبر القائد على اتخاذ الموقف الصحيح من العمليات سواء كانت دفاعية او هجومية او الانسحاب اذا لم يوافق ما ظهر في تحليل ساحة المعركة وفق معطيات تقدير الموقف مع موقف القيادة واصرت القيادة على موقفها تكون كارثة. القيادة السياسية والعسكرية لم تتوقع ان يهجم الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية بكل مسمياتها الاخرى على قوات البيشمركة لانهم بالامس كانوا رفاق الخندق الواحد ضد الدواعش العدو المشترك. ومن ثورة العشرين وليومنا هذا المرجعية الحكيمة وقفت مع الشعب الكردي المظلوم وبال مقابل كانت كردستان ملاداً مرحباً للثوار الشيعة.

ان القيادة لم تهيء البيشمركة ولم تخطط لمقاتلة القوات العراقية لأن الكرد شركاء في العراق الجديد عراق ما بعد (٢٠٠٣) الموقف في محور خورماتو كركوك قبل يوم (٧٢+ ساعة).

كان الموقف كما يأتي لقواتنا بالنسبة للقوات العراقية:

لديهم (٢٠٠) دبابة ولدينا (٢٠) دبابة... العجز ١٨٠ دبابة.

ثم ماذا؟

لديهم (٦٠) مدفعة مسحوباً و(٤٠) مدفعة ذاتي الحركة ولدينا ٤٠ مدفعة مسحوب التي شاركت في جميع فعاليات المنطقة.... العجز (٦٠) مدفعة بمختلف العيارات.

ثم ماذا؟

مجموع القوات العراقية المشاركة في العملية كانت عبارة عن قوة فيلق بتشكيلات مختلفة ونحن ندافع بفرقة مشاة فالعجز فرقتان والارض منبسطة وجميع المسالك مفتوحة والمبادرة بيد القوات العراقية المهاجمة ادامة الزخم والعمق الاستراتيجي والاحتياطي من القوات والاسلحة والمعدات والافراد الارجحية للقوات العراقية كان هذا تقديرها افتراضياً والواقع اكبر بكثير.

الموضع الدفاعية الموجودة كانت مصممة للدفاع عن مدينة كركوك باتجاه تواجد الدواعش بهذه الصورة في بعض المواقع مواضعنا بزاوية ١٨٠ درجة ظهرنا باتجاه القوات المهاجمة وفي مواقع اخرى من ٤٠ الى ١٨٠ درجة وغالبيتها على شكل رباعياً على التلولي والمرتفعات

الاستنتاج بعد التحليل استنتجنا ان القوات المهاجمة تتفوق علينا بالاسلحة والمعدة والافراد والاحتياطي بالقوات الجاهزة والمعدات والعلاقات الاقليمية والدولية التي توئيداً لها كان الموقف في الميدان كما يلي.

عجز الدبابات والمدفعية مع القوات المهاجمة ١٨٠ دبابة و٦٠ مدفعة بعيارات مختلفة بضمها ٤٠ مدفعة ذاتية الحركة ومن الافراد فرقتين بهذه العجوزات والمدينة على مرمي حجر وهي ساقطة عسكرياً.

اذاجمعنا افواه الدبابات والمدفعية "٣٤٠" فوهة نارية مدمرة موجهة الى الاحياء الكردية من مدينة كركوك ان الدفاع بهذا الوضع كان مستحيلاً. نفترض اننا على اثر الضغط الناري المدمر الكثيف اجبرنا على التراجع الى داخل مدينة كركوك التي مكوناتها السكانية من الكرد والعرب والتركمان والكلدو اشور العرب سنة والتركمان شيعة وسنة الشيعة التركمانية هم حشد شعبي ضمن نظام معركة الحشد الشعبي منهم ولائهم للمرجعيات العراقية ومنهم ولائهم لولاية الفقيه وهم يعلمون بساعة "س" ومناطق بواجبات ولديهم هاونات خفيفة وقناصين وهم متخصصون للمعركة وسرا ادخلوا اعداد من الحشد داخل المدينة للافظ وهذه ليست من شيم تركمان لنا معهم صلة مصاهرة وحياة مشتركة في سجون الحكومات السابقة وشركاء في المظلومية ونحن دافعنا عنهم طيلة هذه السنوات ونسوا شهداءنا الذين سقطوا دافعاً عن سلامتهم وعرضهم وممتلكاتهم.

هل خططنا للقتال والصمود داخل مدينة كركوك؟  
هل أخلينا المدينة من المدنيين والعجزة والمسنين؟  
هل وضعنا المتراريس والمعرقلات والسوارات والالغام على المسالك والمفترقات؟  
هل وزعنا القنابل داخل المدينة ومضادات الدروع والرشاشات الثقيلة؟  
هل افرزنا مفارز خلف خطوط القوات المهاجمة؟  
هل فكرنا اذاً طوقت المدينة ان نكسر الطوق ونقاتل في سواتر مهيأة للقتال؟  
ان ماجرى في كركوك خطيبة كبرى فالحرب ليست معركة والذين ارادوا من الحرب اللغة الاخيرة لجسم النزاع كان عليهم ان يخططوا لها.

الاخطاء التي وقعت فيها على المنظور هي كما يأتي:

١. الموضع الدفاعي لم تكن مهيأة لمقاتلة الجحافل المتقدمة من محور خورماتو كركوك،
  ٢. لم تفرز مفارز التعميق على طول محور حمرين كركوك لمشاغلة القوات المتقدمة وتأخيرها.
  ٣. لم تكن مضادات الدروع الموجودة لدى قواتنا مؤثرة لا يقف تقدم الدروع.
  ٤. لم تكن مدينة كركوك مهيأة للقتال فيها.
  ٥. الاعتمدة لم تكن تكفي للقتال لمدة ٧٢ ساعة قتالا مستمرا.
  ٦. الاحياء الكردية من مدينة كركوك كانت تتساوى مع الارض بما فيها من انسان جراء قصها.
- ان الصمود امام هذه الجحافل كان مستحيلاً لعدم تكافئ القوتين واصبحت القيادة امام خيارين الانتحار بالقوات والاحياء الكردية او وقف المتنطع السليم يجب ان تتحاشى التماس وخاصة المعركة ليست معركة الانفصال ونحن لم نزل جزء من العراق ونحتكم الى الدستور.
- سان تيزو مفكر ومنظر صيني قبل "٥٠٠" عام من الميلاد قال – ليست البراعة في ان تنتصر في مائة معركة ولكن البراعة ان تخضع العدو دون قتال – هذا قيل قبل "٢٥١٨" عام بعدما الت اليها المعارك من ويلات و مأساة بدلًا من اجماع الاحزاب على موقف واحد للعمل على عودة الامور الى ما قبل ١٦ اكتوبر نرى تحالفات وتجمعات واتهامات. جميع الشعوب عندما يتعرض الوطن للخطر تجتمع الاحزاب في خندق واحد اقصى اليمين مع اقصى اليسار للدفاع عن شرف المواطن والوطن.

ان ماكتبته تحليل من الناحية العسكرية عن توازن القوى ولكن في بعض الاحيان هذا التحليل لا يكون حاسماً ويمكن تغيير مسار القتال بوسائل اخرى مثل وحدة النضال الشعبي ووحدة الصف الكردي والتهيئة النفسية والاقتصادية والسياسية احياناً تغير مسار المعارك حتى هذا لم يكن متوفراً في الاقليم ورغم الاختلاف في تقييم ما حصل في كركوك.

ان صالح الشعب في كردستان والرؤية المستقبلية اهم من اي تحليل حزبي وظروف الحركة التحريرية الكردستانية وتاريخها حافل باحداث مماثلة علينا ان نستخلص الدروس والعبر منها وايجاد الحلول والعمل المشترك للتواصل معاً وفق المعطيات الممكنة وهي في الوقت الحاضر تكمن في التاكيد على استرجاع حقوق شعبنا وفق ما جاء في الدستور العراقي وتطبيق المادة "١٤٠" والعمل لتحسين الوضع المعاشي للمواطن.

ان الذي يهدينا الى طريق الصواب هو الدستور ان يكون لنا دستوراً يراعي حقوق جميع الكردستانيين ومصالحهم ويحدد حقوق وواجبات الافراد ويحدد الصالحيات ويكون لنا جيشاً واحداً "هيزى بىشمه ركه نشتمنى" وتكون لنا رئاسة اركان واحدة تدير وتقود قوات البيشمركة الوطنية في السلم والحرب تحت امرة القائد العام المخول دستورياً والمحدد صلاحياته وفق الدستور. ويكون دخول الحرب وايقاف القتال بقرار من البرلمان.

ارجو ان اكون خدمت الحقيقة من منظار عسكري بعض الشيء.

ويؤسفني بعض من الاحزاب والتجمعات التي تسعى للحصول على نسبة اكبر من كراسى البرلمان متجاهلين ان مصير الوطن والشعب اكبر بكثير من كراسى البرلمان فاذا ضاع الوطن لا تكون هناك كراسى لاحد...

\* خبير عسكري ولواء مشاة متقاعد

## بعد انشطار خريطتهم الانتخابية... ثقل الكرد في المعادلة العراقية مهدّد

صحيفة (الحياة) ٢٠١٨/٢/١١:

أربيل- باسم فرنسيس: يخيم على الإقليم الكردي قلق من فقدان لقب «بيضة القبان» الذي اكتسبه بعد سقوط نظام الحزب البعث عام ٢٠٠٣، على مستوى المعادلة السياسية في النظام الاتحادي، إثر إخفاق قواه السياسية في تشكيل ائتلاف موحد لخوض الانتخابات المقررة منتصف أيار(مايو) المقبل.

«التحالف الكردستاني» شكل منذ أول انتخابات شهدتها العراق عام ٢٠٠٥، أحد الأركان الرئيسية في رسم ملامح الحكومات الائتلافية السابقة وحسم المرشحين لرئاستها، نتيجةً للمكاسب التي حققتها الإقليم ككيان شبه المستقل عن بغداد منذ عام ١٩٩١، قبل أن يواجه انقساماً سياسياً حاداً في السنوات الأربع الأخيرة، حول نظام الحكم وملفات تتعلق بسوء الإدارة والفساد.

وأُخْفِقَ الحزب «الديمقراطي» بزعامة الرئيس السابق للإقليم مسعود بارزاني في إقناع الأطراف بتشكيل الأئتلاف، على الأقل في المناطق المتنازع عليها مع بغداد، واضطُرَ للذهاب بقائمة منفردة، بيد أنه قرر مقاطعة الانتخابات في محافظة كركوك بصفتها «محالة» من السلطة الاتحادية، كما اتَّخذَ حليفه «الاتحاد الوطني» الذي كان يتزعمه رئيس الجمهورية السابق طالباني قراراً مماثلاً، في وقت تخشى أوساط في الحزبين من أن يفقدا آلاف الأصوات جراء تراجع شعبيتها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية المتتالية التي ضربت حكومتهما، فضلاً عن تبعات الخطوة الانفصالية المتمثلة بالإجراءات العقابية التي فرضته بغداد على الإقليم.

وتحمل قوى سياسية حزب بارزاني مسؤولية تداعيات الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان في أيلول (سبتمبر) الماضي وخوضه «من دون ضمانات دولية»، بينما الأخير يحمل قادة في أحد جناحه حزب طالباني بـ«الخيانة» لتعاونهم مع بغداد لسحب قوات البيشمركة من محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها ليتعقد الصراع الذي يعصف بقيادة الأخير منذ أواخر عام ٢٠١٢ بعد غياب طالباني عن الساحة السياسية ل تعرضه لجلطة دماغية، كما يواجه الحزبان تهماً بهدر الأموال و«الفساد» في الإدارة، تحديداً في الملف النفطي.

وتصدعت أخيراً التشكيلة الحكومية للحزبين إثر انسحاب ثلاثة قوى بعد سلسلة احتجاجات شعبية أواخر العام الماضي، إلا أنها يؤكدان أن الجميع يتقاسم المسؤولية لما آلت إليه الأوضاع، كل وفق نفوذه في السلطة.

وفي خضم هذا الانعطاف برزت مجدداً تكتلات معارضة، إحداها تقوده حركة «التغيير» التي اكتسبت لقب أول حركة معارضة في الإقليم في انتخابات عام ٢٠٠٩، قبل أن تشارك في التشكيلة الحكومية في آخر دورة انتخابية، باتفاق مع «الجماعة الإسلامية» وأخيراً ظهر «التحالف من أجل الديمقراطي والعدالة» بزعامة برهام صالح ليقرر خوض الانتخابات بقائمة مشتركة في المناطق المتنازع عليها ومنفردة على صعيد الإقليم.

وفي حين لم تتضح بعد وجهة «الاتحاد الإسلامي» المنسحب من الحكومة والمدرج ضمن التيار «الوسطي» على مستوى الانقسامات، تطمَّح حركة «الجيل الجديد» التي أسسها أخيراً رجل الأعمال شاسوار عبد الواحد بحصد مكاسب، «ثمرة» لمواقفها الرافضة لـ«توقيت» الاستفتاء وتداعياته ودعم الاحتجاجات ضد الحكومة واتهام الحزبين بالتسويف في حسم موعد الانتخابات لخشيتهما من النتائج.

وتراهن القوى المعاشرة على حصد مكاسب انتخابية للتغيير المعادلة السياسية، على تنظيف سجل الناخرين من الخروقات، وأسماء مشكوك فيها لنحو نصف مليون ناخب من مواطنين كردستان، منها المكررة والوفيات ومواطنون

كرد من تركيا وإيران وسوريا، وتشكل تلك الأصوات نحو ٣٠ مقعداً في حال احتساب ١٨ ألف صوت لكل مقعد.

وأفاد المحلل الكردي ياسين طه بأن «الأطراف الكردية كانت تُعرف بوحدة خطابها في المصلحة المتعلقة بالبعد القومي، لكن خطوة الاستفتاء نسفت هذه الوحدة وألحقت خسارة كبيرة بالمكاسب الكردية، خصوصاً فقدان مدينة كركوك التي كانت تعد ضمن القضايا المصيرية، كما أدى إلى فشلها في تشكيل تحالف انتخابي في المناطق المتنازع عليها، التي كانت تتمتع فيها بثقل نيابي أكثر من الأطراف في خارج البيت الكردي».

وأضاف أن «الخلافات اتسعت بين الحزبين الرئيسيين، فالديموقراطي يتهم أحد قطبي حليفه الاتحاد الوطني وتحديداً بافل طالباني (نجل مؤسس الحزب وزعيمه الراحل جلال طالباني)، بالخيانة في تسليم كركوك، بينما يحمل قادة في الاتحاد مسؤولية ما ارتكبه من أخطاء».

وتذهب بعض التوقعات إلى تشكيل تحالفات ما بعد الانتخابات، لرغبة القوى بأن تحدد النتائج الرصيدة الجماهيري لكل كيان، في وقت تعرقل الخلافات الاتفاق على موعد للانتخابات في الإقليم قبل الانتخابات العامة في العراق، مع عدم رغبة «الاتحاد الوطني» وقوى أخرى في إجرائها، وتقول مفوضية الانتخابات في الإقليم إنها بحاجة إلى ١٠٥ أيام على الأقل لإنجاز مهامها.

لكن هناك أصواتاً داخل القوى حتى لدى حركة «التغيير»، التي تعد من أشد المعارضين لسياسة الحزبين، تقلل من قعر الخريطة الانتخابية، بناء على تجارب سابقة أجمعـت الأطـراف في اللحظـات الحاسـمة، كلـما تعلـق الأمـر بالقرارات التي يُنظر إليها من بـاب القضايا ذات «البعد القومي» أو «المصالـح العـليـا للإقليم».

فاح محمود المستشار في المكتب الإعلامي لزعيم «الديموقراطي» أكد أن تأثير هذه الخلافات سيكون محدوداً على القرار الكردي في بغداد، وقال له «الحياة» إن «نقل الإقليم على صعيد القرار في بغداد لن يتراجع بغياب وجود ائتلاف كردي-ستانلي موحد، لأن عدد المقادير التي سيشغلها هي التي ستتحكم، معلوم أن الأمر ذاته اختلف كلياً حتى داخل التحالف الوطني الشيعي ولم تعد الأمور كما كانت في الدورة السابقة».

وأضاف: «قد نشهد أيضاً تحالفات ما بعد الانتخابات، وأنا واثق من أن جميع القوى الكردستانية، خصوصاً الخمسة الرئيسة ستحترم الثوابت لحماية مصالح الإقليم العليا، وهذا سبق وأن ترجم في بغداد بأكثر من موقف». وتتابع: «للتذكر أنه على رغم خلافات حركة التغيير الحادة مع الديموقراطي لكن كتلتها النيابية لم تخرج عن الثوابت في ما يتعلق بحصة الإقليم في الموازنة ومنع النواب المشاركين في الاستفتاء من دخول البرلمان، واعتقد أن الثوابت ما زالت تحكم كل الفعاليات السياسية لأن هذا امتحان عسير أمام ناخبيهم، وأي خروج عن هذه الثوابت المعروفة والمتعلقة بكيان الإقليم السياسي والدستوري وحصته في الموازنة ومؤسساته العسكرية ورواتب الموظفين، والخلافات في الرؤى السياسية لا شك قائمة في شأن النظام في الإقليم وغيرها من الخلافات داخل البيت الكردي، لكن في النهاية الجميع سينضوي تحت خيمة مصالح الإقليم العليا».

واستبعد محمود أن تطرأ تغيرات في التوازنات السياسية في المعادلة الكردية قائلاً إن «تجربة حركة التغيير فشلت، ولم تتبليور بعد فكرة المعارضة في الثقافة السياسية، وما زالت أمام الحزبين فرصة لاستكمال مشروع الإقليم، لكونهما يشكلان داخل التركيبة الاجتماعية مؤسستين، وأن قيام جهة بينهما سينفذ الإقليم من أزماته».

من جهة، اعتبر النائب عن «التحير» هوشيار عبدالله أن خسارة بعض المقاعد لن تؤثر في التغلق الكردي في بغداد، وقال له «الحياة» إن «الكرد هم أحوج إلى خطاب ورؤيه جديدة في التعاطي مع العملية السياسية في العراق»، وعن انعكاسات غياب تحالف كردي على دور الإقليم في القرار السياسي العراقي قال: «ذلك التحالف يعكس وحدة كاذبة، منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١٤، كان هناك تحالف كردستانى، لكنه لم يكن فعالاً واقعياً لمصلحة الكرد، كان هناك فساد مستشر وكان النواب الكرد يتسترون، ووحدة الصف الكردي كانت تعنى الصمت والكتمان عن الإخفاقات والفشل، لذا فإن حركة التغيير ارتأت أن تغادر هذه المعادلة أو بالأحرى القوقة، واقتنتع بأنه آن الأوان لترك حقبة الديموقراطي والاتحاد الوطنى، وبقناعة جديدة ليس من منظر أنصار أخاك ظالماً أو مظلوماً، بل من خلال رؤية بعيدة عن النعرات الطائفية والقومية والمذهبية من أجل المصالح العامة سواء في الإقليم أو العراق».

وفي شأن ما إذا كان الكرد سينقسمون إلى كتلتين، أكد أنه «من الواضح أن كل البيوت منقسمة على بعضها، السنة والشيعة والكرد، لكن طبيعة التوازنات والخريطة السياسية في الإقليم المقبلة تعتمد على مدى نزاهة الانتخابات التي ستجري سواء على صعيد الإقليم أو العراق عموماً، وإذا ما أجريت انتخابات بعيدة عن الترهيب والترغيب من قبل الحزبين الحاكمين في الإقليم، ستتشكل نتائجها كارثة بالنسبة إليهما بعدهما تراجعت شعبيتها إلى أبعد الحدود، لكن المشكلة أن الإقليم يفتقر إلى انتخابات نزيهة، وهناك مطالب ملحة من قبل العديد من القوى لتنظيم سجل الناخبين من الشوائب، في ما يتعلق بأسماء المتوفين وتلك المكررة وغيرها».

## لماذا تستعيد بغداد علاقاتها الاقتصادية مع كردستان؟

### لم تلتزم حكومة بغداد بتحويل أية مبالغ مالية لدفع رواتب الموظفين بإقليم كردستان حتى الآن

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المقدمة: ٢٠١٨/٢/١٢

يبدو أن العلاقات الاقتصادية بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان تعود تدريجياً إلى مسارها الطبيعي، وهو ما سوف يمثل تحولاً إيجابياً في مسار المبادرات الاقتصادية بين الطرفين، والتي تأثرت سلبياً عقب إجراء الاستفتاء على الانفصال في سبتمبر ٢٠١٧.

وفيما يبدو، فإن التطورات السابقة سوف تصب في مصلحة كلا الطرفين. إذ تمثل بالنسبة لحكومة بغداد خطوة مهمة في احتواء تطلعات كردستان للاستقلال، كما قد تعزز من التنسيق العسكري بينهما لمواجهة بقايا خلايا تنظيم "داعش" في شرق كركوك. فضلاً عن أنها تكتسب أهمية خاصة لإقليم كردستان في الوقت الراهن تتمثل في دعم قطاع النفط وتقليل حدة الضغوط المالية التي يتعرض لها حالياً.

ورغم ذلك، تظل هناك العديد من الملفات العالقة بين الطرفين، خاصة فيما يرتبط بأحقية إدارة حقول نفط كركوك، بالإضافة إلى الوصول لتفاهمات حول تسليم نفط كردستان لحكومة بغداد مقابل تحويل المستحقات المالية للإقليم.

#### خطوات متعددة:

في تحول مفاجئ، وافق البرلمان العراقي، في ٢٩ يناير ٢٠١٨، على عودة التعاملات المصرفية مع المؤسسات المالية في إقليم كردستان، بعدما أوقف البنك المركزي العراقي تداول الدولار مع مصارف الإقليم الأربع الرئيسية في أكتوبر الماضي كإجراء عقابي ضد الإقليم عقب تنظيمه الاستفتاء.

وامتدت حزمة الإجراءات العقابية التي فرضت على إقليم كردستان لتشمل حظر عبور طائرات من وإلى الإقليم تستخدم المجال الجوي العراقي، بجانب غلق المنفذ البرية بين الطرفين، فضلاً عن السيطرة على معظم حقول النفط بكركوك والموصل والتي كانت تهيمن عليها ميليشيا "البشمركة" الكردية منذ عام ٢٠١٤.

وفي محاولة لتجاوز ضعف الثقة مع إقليم كردستان، كثفت الحكومة العراقية من مباحثاتها مؤخراً مع مسؤولي الإقليم للتوصيل إلى تفاهمات حول بعض القضايا الخلافية الرئيسية التي تمثل في تحويل المستحقات المالية لحكومة الإقليم وبالنسبة ١٧٪ من قيمة الموازنة العراقية بموجب الدستور، إلى جانب فتح المنفذ الحدودية والجوية بينهما.

وفي تطور إيجابي، أبدى رئيس الوزراء حيدر العبادي التزامه بدفع رواتب موظفي إقليم كردستان عبر تأكيده، في ٢ يناير الماضي، على أن الحكومة بدأت في تدقيق أعداد الموظفين في الإقليم تمهيداً لدفع رواتبهم، مشيراً إلى أن "البداية ستكون بموظفي التربية والصحة". كما التقى العبادي، في أول فبراير الجاري، بمجموعة من نواب الكتل الكردية في البرلمان العراقي لمناقشة مقترناتهم حول الموازنة المالية الاتحادية لعام ٢٠١٨ وتسريع الخطوات التدقيقية المطلوبة لدفع رواتب موظفي الإقليم.

وبالتزامن مع هذه التطورات، تعزز أيضاً وزارة النفط العراقية زيادة تدفق النفط الخام من كركوك إلى مصافي إقليم كردستان رغم معارضة البرلمان هذه الخطوة، من أجل تلبية احتياجات الإقليم من المشتقات النفطية من البنزين والديزل، وهو مؤشر آخر على تطور التعاون بين الطرفين.

#### أسباب مختلفة:

تدرك كل من حكومة بغداد وإقليم كردستان أن توثر العلاقات فيما بينهما سوف يفرض تداعيات سلبية، ولذا كان من الضروري، وفقاً لرؤية اتجاهات عديدة، استعادة الحد الأدنى من العلاقات فيما بينهما. وفيما يتعلق بحكومة إقليم كردستان، فإنها تحتاج، من دون شك، للدعم المالي المخصص لها في الموازنة الاتحادية لسداد أجور موظفي القطاع العام.

وفي فبراير الجاري، تظاهر نحو ألفي مدرس من السليمانية احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم منذ نحو ٤ أشهر، لتمثل امتداداً لاحتجاجات شهدتها المدينة نفسها في ديسمبر الماضي، للمطالبة بصرف الرواتب المتأخرة. وقد تراجعت القدرة التصديرية للإقليم من النفط بأكثر من النصف في ظل التوترات مع حكومة بغداد عقب إجراء الاستفتاء، بما عرّضها لمزيد من الضغوط المالية.

فضلاً عن ذلك، تحتاج حكومة الإقليم لدعم من قبل حكومة بغداد لتعزيز احتمالات استمرار أعمال الشركات الأجنبية في أراضي كردستان بعد توقف عدد منها عقب إجراء الاستفتاء، حيث لن يكون بمقدورها، فيما يبدو، العمل مجدداً بالإقليم دون الحصول على موافقة حكومة بغداد، وهو ما يفسر اتجاه شركات أجنبية عديدة لتأجيل استئنافها عمليات التنقيب عن الغاز والنفط.

أما بالنسبة للحكومة العراقية، فإنها تسعى، في الغالب، إلى احتواء تطلعات قيادات إقليم كردستان للاستقلال، خاصة بعد تنظيم الاستفتاء. وقد كان لافتاً في هذا السياق أن ثمة مؤشرات تكشف عن جهود تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز فرص توصل الطرفين إلى حلول للقضايا الخلافية فيما بينهما، وهو ما انعكس في تأكيد نائب وزير الخارجية الأمريكي جون سوليفان، خلال زيارته إلى بغداد وأربيل في يناير الماضي، على ضرورة تواافق الطرفين حول القضايا الخلافية مثل دفع الرواتب وإعادة فتح المطارات في كردستان العراق للرحلات الدولية.

وفي الوقت نفسه، تدرك الحكومة العراقية أن التعاون مع ميليشيا "البشمركة" لمواجهة بعض خلايا تنظيم "داعش" المتطرفة، طبقاً لتقارير عديدة، في بعض نواحي كركوك بات يكتسب أهمية خاصة، وهو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش العراقي للعمليات الفريق الركن عبد الأمير يار الله يشارته، في فبراير الجاري، إلى استعداد القوات المسلحة للقيام بعمليات مشتركة مع ميليشيا "البشمركة" لتعقب تنظيمي "الرياحيات البيضاء" و"داعش" في مناطق شرق محافظة كركوك.

#### قضايا عالقة:

لكن رغم التطورات الإيجابية السابقة، يبدو أن استعادة الثقة بين الطرفين تحتاج إلى مزيد من الوقت وخاصة في ظل استمرار عدم توصل الجانبين لتفاهمات حول القضايا المحورية الناجمة عن ضعف الثقة بينهما، ويتصل أبرزها بإدارة حقول نفط كركوك، والتي تسيطر عليها القوات العراقية بالتزامن مع حظر البرلمان العراقي عمل الشركات الكردية مثل "مجموعة كار الهندسية" في تشغيل حقول النفط في كركوك وتسلیمها لـ"شركة نفط الشمال" العراقية.

وف فيما يبدو، فإن الحكومة العراقية تسعى إلى تقويض سلطة إقليم كردستان في التعاقد مباشرة مع الشركاء الأجانب في مجال النفط، وهو ما أكدت عليه في أكثر من مناسبة بتحذير الشركات الدولية من العمل في الإقليم دون موافقتها، كما أن مشروعات الشركات الروسية في الإقليم ودور الحكومة المركزية فيها سوف تكون محوراً رئيسياً في المباحثات التي سوف يجريها وزير النفط العراقي جبار اللعيبي في روسيا خلال زيارته المتوقعة قريباً إلى موسكو.

إلى جانب ذلك، فإن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق حتى الآن حول تسليم المنتج بالإقليم لحكومة بغداد من أجل تسويقه، وهو ما يشير إليه تصريح رئيس حكومة إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني، في ٢٨ يناير الماضي، ينفي فيه التوصل إلى اتفاق مع رئيس الوزراء حيدر العبادي حول هذه القضية.

وفي الوقت نفسه، تتجه السلطات العراقية نحو تعزيز سيطرتها على موارد الإقليم من النفط، إذ طالب البرلمان بتشكيل لجنة للتدقيق في النفط المنتج والمُصدر من قبل إقليم كردستان منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ الحالي، كما ستشارك اللجنة، عبر البنك المركزي، في تعقب الأموال العائدة من صادرات النفط الكردي والمودعة في بنوك خارج العراق.

وبالتوازي مع ذلك، لم تلتزم حكومة بغداد، وفقاً لرؤيه بعض الاتجاهات، بتحويل أية مبالغ مالية لدفع رواتب الموظفين بإقليم كردستان حتى الآن، بالرغم من أن ثمة تقارير أشارت إلى تحويلها ٢٥٠ مليون دولار كتمويل مؤقت لسلطات إقليم كردستان لتسديد رواتب موظفي وزارته الصحة والتربية لمدة شهر واحد. ومن المتوقع أيضاً أن تتقلص حصة كردستان بالموازنة الاتحادية إلى ١٢٪، بدلاً من ١٧٪، وهي النسبة المقررة بموجب الدستور العراقي، حسبما أشارت الكتلة الكردية بالبرلمان العراقي مؤخراً.

ومن هنا، يمكن القول إنه رغم اتجاه العلاقات الاقتصادية بين حكومة بغداد وإقليم كردستان إلى التحسن تدريجياً، بشكل قد يفرض تداعيات إيجابية على الطرفين، إلا أن ذلك لا ينفي أن الخلافات العالقة قد تمثل عقبة أمام استمرار ذلك، خاصة أن بعض الأطراف باتت ترى أن الجانب العراقي نجح، حتى الآن، في تحقيق مكاسب أكبر يتمثل أهمها في الحد من سيطرة حكومة الإقليم على موارده المالية والنفطية.

## عن الشرخ بين العرب والكرد

\*حسن شامي

صحيفة الحياة (الحياة) ٢٠١٨/٢/١٢:

هناك شرخ آخر في الاتساع بين العرب والكرد، في سورية خصوصاً. للوهلة الأولى يبدو للمراقب أن التدخل العسكري التركي، المدعوم من فصائل سورية معارضة للنظام، للسيطرة على مدينة عفرين هو ما يشكل الخلفية الكبرى للشرخ. وقد لاحظنا في الأيام الأخيرة ارتفاع منسوب الحدة السجالية حول هذه المسألة داخل المعارضة السورية، مما يشي بإمكانية أن يتحول الشرخ إلى هوة عميقه.

نسارع إلى القول إن معركة عفرين وما يصاحبها من تبادل الاتهامات بارتكاب جرائم فظيعة كالتمثيل بجثة المقاتلة الكردية بارين كوباني، ليست سوى الإشمار الحدثي لهذا الشرخ وإدراجه في السياق الظري للعبة الصراع على النفوذ والموقع الإقليمية والدولية في سورية. أما الخلفية الحقيقية للشرخ المرشح لاستقبال المزيد من ضربات المعاول الغاضبة فتعود إلى انهيار الإطار الوطني الناشئ بعد الاستقلال. في هذا المعنى يقع الشرخ في مدار التاريخ الحافل بالتباسات ومقارنات الفكر القومية الموروثة عن القرن التاسع عشر الأوروبي.

سنضع جانباً النظام السوري وجماعته، إذ قد يكون صحيحاً أن حساباته وتوظيفاته في المسألة تخضع، في نهاية المطاف، لاعتبارات سلطوية ضيقة. ثمة في المعارضة السورية من أدان التدخل التركي لأنّه سيدفع بالكرد إلى الارتفاع في حضن النظام. وكان قسم معتبر من المعارضة ينظر بارتياح إلى صعود القوة الكردية منذ بداية سنوات الجمر المست السورية ويتهمها، بحسب رواية تخوينية شائعة، بالتواطؤ مع النظام، وباللعب على حبال التناقضات لمصلحة أجندّة خاصة لا تفصح صراحة عن مضمونها، بحسب رواية تكتفي باراتياح من نهج كردي لا يعي أهمية كبيرة لتطورات غالبية العرب السوريين.

قد يكون مفيداً أن نركز اهتمامنا على الماظرة الدائرة بين مركزين يفترض كل منهما تمثيل الفكرة الوطنية كما يفهمها. سنفترض أيضاً أن القوتين المذكورتين، أي الكردية المختلفة حول وحدات حماية الشعب والعربية بالأحرى العربية. الإسلامية الموزعة على فصائل ومجموعات متعددة تمثلان قطاعات عريضة من المجتمع السوري. فنحن نعلم أن القوة الميدانية ليست بالضرورة قوة تمثيل نهائي وناجز.

القاسم المشترك بين سردية الطرفين هو الشعور بالمظلومية. لكن تشخيص مقدمات وحيثيات هذه المظلومية يبقى فضاء افتراق شاسع يمكن بسهولة أن ترعى فيه غزلان التباسات ومقارنات كبيرة.

لنقل إننا حيال سجال بين مظلوميتين لا تنتميان إلى مدار تاريخي واحد. فمظلومية الكتلة العربية السورية تقوم على اعتبار النظام الأسدية قوة عصبية فئوية أقليوية تضطهد الأكثريّة السنيّة وتستولي بالقبضة الأمنية على الوطن السوري كله، دولة وبشراً وثروات. الحديث عن أكثريّة سنية لا يعني بالضرورة أن أبناءها مجتمعون على تعريف واحد لهذه الصفة. أما المظلومية الكردية فهي ترقى إلى وضعية تسبق بكثير وتنعدى، في الزمان والمكان، تاريخ سورية القريب العهد وسلطنة البعث وانقلاباته. الصراع الدائر في سورية الآن ليس صراعاً على الحاضر بقدر ما هو صراع على ما ينبغي لهذا الحاضر أن يستأنفه ويسترشد بمقتضياته. إنه صراع على الماضي.

لنقل بشيء من الاختزال إن المظلومية الكردية وسردياتها الموزعة على أربع دول نصفها عربي ونصفها الثاني غير عربي تتركز على اعتقاد مؤلم بفارقته أنجتها أزمة القومية الحديثة، وهي أن الكرد أمة ممنوعة من الصرف السياسي ومن التحقق في دولة أو في جسم سياسي مستقل. ولأن المظلومية لا تخلي من وعي شقي ترتسم مقابل المفارقة الكردية مفارقة عربية معكوسه. فالعرب ينضوون في أكثر من دزينة ونصف من الدول القطرية أو الوطنية لكنهم لا يشكلون أمة في المعنى السياسي الحديث. هناك نادٍ لهذه الدول اسمه الجامعة العربية لكن العرب لم يتحولوا إلى فاعل سياسي. ينبغي القول هنا إن نشأة هذه الدول لم تكن تتويجاً لسيرة اندماجات وطنية قادتهاعروبة السياسية. حاولت الناصرية أن تفعل شيئاً من هذا القبيل وأخفقت لأسباب يطول شرحها.

لا حاجة للتذكير بأن الفكرة العربية نشأت على أرضية تفكيك السلطنة العثمانية إلى ولايات تديرها نخب عائلية نافذة وملتحقة بالقوة الأوروبية الأكثر سطوة، أي بريطانيا. ولا حاجة أيضاً للتذكير بالاضطراب اللغوي والدلالي لمفهوم الأمة واستخدام صفة نسبة إليه مأخوذة من مصطلح آخر هو «القوم». ولكن هناك حاجة للتذكير بأن عملية التسريع الأوروبي لإيقاع التاريخ في العالم كله، لاعتبارات تتعلق بالتطور الداخلي للمجتمعات الأوروبية وحروبها القومية، أفضت في العديد من الحالات إلى نتائج تختلف عن التوقعات وفيها التباسات كثيرة لا نزال نتighbط في رمالها المتحركة.

وقد تكون الأتاتوركية انعكاساً لعملية التسريع هذه. الإقرار بوجود مسألة كردية وخصوصية ثقافية لغوية تستحق الاهتمام لا يمنعنا من ملاحظة أن بعض وجوه النزعـة القومية الكردية ينطوي على نوع من الأتاتوركية المقلوبة. فمؤسس الجمهورية العلمانية لم يرم فقط من نافذة قطـاره القومي السريع خمسة قرون عثمانية بعجرها وبجرها بل عطف ذلك على نزعة استعلاء حيال ديانة حملها قوم عـرب أقرب إلى البدـاوـة. العروبة ليست هوية إثنية وإن كان البعض يـجـنـحـ إلى اعتبارها كذلك مـتأـبـطاـً كـتبـ الأـنـسـابـ. فـغالـبيـةـ العـربـ هـمـ مـنـ كـانـ يـطـلـقـ عـلـيـهـمـ اـسـمـ أـبـنـاءـ الـعـربـ، أيـ المـنـهـدـرـوـنـ مـنـ تـقـاطـعـاتـ وـزـيـجـاتـ مـخـلـطـةـ. وـقـدـ سـبـقـ لـلـمـؤـرـخـ التـونـسـيـ هـشـامـ جـعـيـطـ أـنـ وـصـفـ العـرـوـبـةـ بـحـقـ أـنـهـ مـصـهـرـ أـوـ مـجـرـىـ تـلـاقـتـ فـيـهـاـ روـافـدـ كـثـيـرـةـ مـنـ جـنـسـيـاتـ وـإـتـنـيـاتـ مـخـلـفـةـ بـحـيـثـ تـحـولـتـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ بـقـوـةـ الـاـنـتـشـارـ وـالـتوـسـعـ إـلـىـ إـسـلـامـيـيـنـ إـلـىـ لـغـةـ الـمـعـرـفـةـ وـالـإـنـتـاجـ الـمـعـرـفـيـ فـيـ شـتـىـ الـحـقـوـلـ. وـلـمـ يـكـنـ الـوـافـدـوـنـ مـنـ أـصـوـلـ إـتـنـيـةـ أـخـرـىـ يـشـعـرـوـنـ بـالـاستـلـابـ حـيـالـ الـعـرـبـ. بـالـمـنـاسـبـةـ يـمـكـنـ لـفـتـ نـظـرـ الـمـصـرـيـنـ عـلـىـ اـعـتـارـ النـسـبـ مـعـيـارـاـ لـلـعـرـوـبـةـ إـلـىـ أـنـهـ قـدـ يـصـدـمـوـنـ حـيـنـ يـتـفـطـنـوـنـ إـلـىـ أـنـ فـئـةـ السـادـةـ وـالـأـشـرـافـ الـذـيـنـ اـحـتـلـوـ مـكـانـةـ مـعـتـبـرـةـ فـيـ الـمـجـتمـعـاتـ إـسـلـامـيـةـ كـلـهـاـ هـمـ مـنـ الـعـربـ مـاـ دـامـ نـسـبـهـ يـرـقـيـ إـلـىـ عـاـثـلـةـ النـبـيـ، عـلـمـاـ بـأـنـهـ سـوـسـيـولـوـجـيـاـ أـتـرـاـكـ وـإـيـرـانـيـوـنـ وـهـنـودـ وـكـرـدـ...ـ

ما نقوله يصح على العروبة الثقافية أو الحضارية. لكن من الصعب أن نفصل بالكامل بين العروبة والإسلام. وهنا العقدة الأكبر. شطب أتاتورك الماضي العثماني والإسلامي ليصل إلى أصل أسطوري يتطابق مع مستقبل تركيا. يستحق الماضي بعض التواضع. فالتاريخ لا يرحم. أهم في الناتو، تضع الآن حلف الأطلسي عند مفترق طرق جراء حملة أردوغان في سوريا.

## حصة كردستان من الموازنة وتحذيرات صندوق النقد الدولي

\*تسفي برئيل

العبادي يتحدث عن فساد في سجلات رواتب كردستان ويتجاهل أن العراق نفسه يقع في المكان الـ ١٥٥  
من بين الـ ١٧٥ في سلم الفساد الدولي

صحيفة "هارتس" الاسرائيلية : ٢٠١٨/٢/١٣

هناك من يقولون إن المنطقة الكردية في العراق تمر بمسيرة "الربيع العربي". وأخرون يشيرون إليها وكأنها ميت يمشي. متلقّلون يقدّرون أن الأموال ستحل المشكلات، والمتّشائمون يتوقّعون حرب اهلية جديدة. منذ أكثر من أسبوع تجري في الإقليم، ولا سيما في السليمانية وحلبجة، مظاهرات يشارك فيها مئات من المواطنين.

المعلمون في السليمانية تمت دعوتهم من قبل رئيس ادارة التعليم للأضراب لأن الحكومة لا تقوم بدفع كامل الرواتب، ولا يدفعون ببساطة لآخرين.

والإقليم الذي اعتبر أكثر المناطق أمناً في العراق، يبدو أنه يقف على شفا الانهيار السياسي. السمعة الدولية التي حظيت بها قيادة الإقليم برئاسة مسعود بارزاني منذ احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في ٢٠٠٣ وحتى الحرب ضد داعش، والتي ساهمت بشكل حاسم في هزيمة داعش في العراق، يتم استبدالها بسمعة من نوع آخر.

الفساد المتّفشي حول شريحة صغيرة من الأشخاص إلى مليونيات يعيشون في القصور ويركبون في سيارات فاخرة، وتمييز الأقارب – أحد هؤلاء الأثرياء الجدد هو ابن الرئيس مسعود بارزاني، الذي هو رئيس الاستخبارات، وإبن شقيقه نيجيروان بارزاني، الذي هو رئيس الحكومة – الاقتطاعات التي يأخذها كبار الادارة وعلى رأسهم عائلة بارزاني من كل صفة يتم عقدها في الإقليم، مطاردة كل وسائل الاعلام الانتقادية وحتى قتل صحافيين، التردد في اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، هي فقط جزء من تذمرات المواطنين واحزاب المعارضة ضد الادارة الكردية. وقد قررت ثلاثة احزاب في الائتلاف الحاكم الانسحاب من الائتلاف من أجل الضغط على الحكومة للموافقة على اقامة حكومة انتقالية لا يقف على رأسها نيجيروان، ابن شقيق الرئيس يعارض ذلك، وفقط يتعهد بتسریع اجراء الانتخابات التي يتوقع ان تجرى في بداية ٢٠١٨.

ايضاً في "القسم الشرقي" من الإقليم الذي تسيطر فيه عائلة الرئيس المتوفى جلال طالباني الذي كان شريكاً لبرزاني، وبعد ذلك حارب ضده في الحرب الاهلية الكردية في ١٩٩٤، وبعد ذلك تعاون معه – الوضع ليس جيداً. عقبة طالباني، هيو ابراهيم، وابنها بافل وقوباد، تولوا زمام الامور وهم يجرون اتصالات مستقلة مع حكومة العراق ومع ايران من أجل الحصول على مصادر تمويل مقابل الدعم السياسي سيزعزع ما يعتبر في نظرهم ديناتورية عائلة بارزاني.

رئيس الحكومة العراقي، حيدر العبادي، الذي يحظى بمكانته المنتصر الاكبر على داعش، يستغل الان مكانته والعداء الكردي الداخلي من اجل تصفيه الحسابات مع القيادة الكردية، التي تجرأت على اجراء استفتاء شعبي على استقلال الإقليم في ٢٥ ايلول الماضي.

وبهذا تحدث وحدة العراق. بعد وقت قصير من الاستفتاء أمر العبادي قواته بالسيطرة على مدينة النفط كركوك، وطرد القوات الكردية منها.

رجال برباني يتهمون مؤيدي طالباني بأنهم سيطروا على المدينة بتعاون خياني مع حكومة العراق وبانسحاب مخطط له نقلت المدينة الى حكم النظام العراقي، والآن مطلوب من الاقليم العيش مع النتائج القاسية. بدلاً من ٦٦٠ ألف برميل نفط استخرجها وصدرها قبل المعركة على كركوك، يقوم الآن باستخراج وتصدير فقط النصف.

الإقليم يضطر الى أخذ قروض بشروط صعبة من شركات النفط ومن مؤسسات تمويل دولي من أجل أن يستطيع دفع رواتب تبلغ ٧٠٠ مليون دولار شهرياً لموظفي الدولة، من بينهم عشرات الآلاف المعلمين. ولكن شركات النفط ليست متسرعة في منح القروض له بسبب دين يبلغ ٢٠ مليار دولار، واحتياطي من العملة الصعبة، حوالي ٢ مليار دولار، آخذ في الاختفاء بسبب استغلاله في الصيانة الدورية.

حسب الدستور يمكن أن يحصل الاقليم على ١٧٪ في المئة من دخل الدولة، كنسبة المقدرة من السكان. ولكن منذ العام ٢٠١٤ لا تقوم الحكومة بارسال كامل المبلغ، والإقليم من ناحيته لا يقوم بارسال كامل المداخيل من النفط المستخرج في ارضه، كما هو ملزم بالقيام بذلك حسب الاتفاق مع الحكومة العراقية. بناء على ذلك، يتوقع أن يخفض النظام العراقي المخصصات المخصصة للإقليم من ١٧٪ في المئة الى ١٢,٥٪ في المئة.

تحذيرات صندوق النقد الدولي التي تقول إن هذه الميزانية لا يمكنها تغطية احتياجات الاقليم وأن النتيجة ستكون مواجهة بين الحكومة والإقليم، لا تؤثر على رئيس الحكومة العراقي الذي قال إن الحكومة لن ترسل الاموال لدفع الرواتب بسبب الفساد في الاقليم. لقد نسي كما يبدو أن العراق نفسه يقع في المكان الـ ١٥٥ من بين الـ ١٧٥ في سلم الفساد الدولي.

ولكن ايضاً يجب النظر الى تصميم العبادي بدرجة من الشك لأن نتيجة وقف الميزانيات يمكن أن تكون صراع عنيف في الاقليم الكردي، الذي يمكن أن يتطور الى حرب اهلية والانتقال ايضاً الى مناطق اخرى في العراق، التي يعيش فيها كرد.

من المشكوك فيه اذا كانت حكومة العراق التي تستعد هي ايضاً للانتخابات التي ستجرى في أيار، بحاجة الى مواجهة اخرى بهذه، بالذات بعد أن تحررت من داعش.

العراق فهم جيداً أن المواجهة مع الاقليات، سواء القبائل السنوية أو الكرد، تستدعي "صيادين" من الخارج. ايضاً في الغرب يدركون هشاشة الوضع وقابلية للانفجار في المنطقة الكردية وتدعياته على التطورات في المنطقة.

السؤال هو من سيكون مستعداً لدفع الاموال المطلوبة من أجل اغلاق فم الاقليم الكردي.

# بروين بولدان وسزاي تمللي.. من هما الزعيمان الجديدان لحزب الشعوب الديمقراطي؟

رويترز، ٢٠١٨/٢/١٣ : Buyerpress

عقد حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد مؤتمره العام يوم الأحد، وسط أجواء مشحونة بالضغوط والتحديات إذ لم يكن من السهل على الحزب خوض غمار السياسة التركية منذ أن حقق مفاجأة كبرى في أولى مشاركاته في الانتخابات البرلمانية في ٥ يونيو ٢٠١٥ بعدها تجاوزت نسبة الـ ١٠٪ ودخل البرلمان للمرة الأولى، ناهيك عن إعلان زعيم الحزب صلاح الدين دميرتاش أن الحزب “لن يسمح لرجب طيب أردوغان بأن يصبح رئيساً لتركيا”.

وفي حين لم يتعرض الحزب للخطر والإغلاق كسابقيه، واجه ما هو أسوأ من ذلك مع تعرض دميرتاش وشريكه في قيادة الحزب فييغن يوكسيكاداغ للاعتقال برفقة سبعة نواب من الحزب والمئات من الأعضاء، من بينهم العديد من رؤساء البلديات المنتخبين.

ومع تطلع أعضاء الحزب إلى انتخاب رئاسة مشتركة جديدة تسهم في قيادة دفة الحزب في خضم هذه الأوقات العصيبة، لم يكن هناك مجال يذكر لحدوث أي مفاجآت، حيث تم تشكيل لجنة خاصة لاختيار المرشحين لخلافة دميرتاش وأعلنت بالفعل الرئيسة المشتركة للحزب سريل كمال باي انتخاب المشرعة بروين بولدان لتشغل منصب الرئيسة المشاركة للحزب مع سزاي تمللي كشريك لها في زعامة الحزب.

و قبل وقت قصير من المؤتمر، أصدرت السلطات الحكومية قرار احتجاز بحق كمال باي و ١٧ عضواً آخرين بالحزب للإجهاز بمعارضتهم لعملية “غضن الزيتون” التي تنفذها القوات المسلحة التركية في بلدة عفرين السورية بالقرب من الحدود بين البلدين. وكان قد تم اختيار كمال باي لتتولى المنصب أساساً خلفاً ليوكسيكاداغ التي أمرت السلطات باعتقالها وشطب عضويتها في كل من الحزب والبرلمان.

وبالإضافة إلى منصبها الجديد، تشغله بولدان حالياً مركزياً نائباً لرئيس البرلمان ونائباً لرئيس الهيئة البرلمانية لحزب الشعوب الديمقراطي بعد أن تم انتخابها لتمثيل الحزب عن بلدة أغدير الحودية الشرقية. أما تمللي فقد كان نائباً برلمانياً عن إسطنبول من يونيو إلى نوفمبر ٢٠١٥ وكان يشغل أيضاً منصب نائب رئيس الحزب المسؤول عن وضع السياسة الاقتصادية للحزب.

وبينما تمثل بولدان التيار “المؤيد للكرد” في الحزب، يميل تمللي أكثر إلى تيار “اليسار التركي”.

لكنها قبل أن تصبح الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي، كانت بولدان إحدى المؤسسات لحركة “أمهات السبت” التي تنظم مظاهرات أسبوعية للمطالبة بالقصاص لضحايا عمليات الإعدام خارج نطاق القانون خلال فترة الانقلاب العسكري في الثمانينيات من القرن الماضي وحالة الطوارئ في التسعينيات بعدها.

وكان زوج بولدان رجل الأعمال سافاش بولدان قد اختطف وقتل عام ١٩٩٤ على أيدي مجرمين، وقبلها أصدرت رئيسة الوزراء آنذاك تانسو تشيلر التصريح التالي في ٤ نوفمبر ١٩٩٣:

“لدينا قائمة من رجال الأعمال الكرد الذين يساعدون حزب العمال الكردستاني، وت تكون القائمة من حوالي ستين اسماء، وستستخدم الدولة كل الوسائل لمحاربة هؤلاء الذين يقدمون الدعم المالي لحزب العمال الكردستاني بنفس الطريقة التي تحارب بها حزب العمال الكردستاني نفسه”.

وقبيل العثور على جثمانه وعليها آثار تعذيب في بلدة بولوغربي مرمرة، كان سافاش بولدان قد اختطف من قبل مجموعة من مسؤولي الامن، وتحديداً في ٢ يونيو عام ١٩٩٤ في إسطنبول.

بعدها بخمس سنوات، دخلت بولدان عالم السياسة بخوضها الانتخابات البرلمانية في إسطنبول بدعم من حزب (ديمقراطي الشعب)، وهو أحد الأحزاب التي شكلت نواة ما يعرف الآن بحزب الشعوب الديمقراطي. ولم تنجح بولدان في محاولتها الأولى لدخول البرلمان نظراً لأن حزب (ديمقراطي الشعب) لم يتمكن من تخطي نسبة الـ ١٠٪ آنذاك. وكررت بولدان التجربة مرة أخرى عام ٢٠٠٢، لكن هذه المرة عن حزب (الشعب الديمقراطي) بسبب تعرض حزب (ديمقراطي الشعب) للحظر وقتها. ومرة أخرى، لم يتمكن الحزب من تجاوز العتبة الانتخابية.

وأخيراً، تمكنت بولدان من دخول البرلمان بعد فوزها في انتخابات ٢٠٠٧ التي دخلتها كمرشحة مستقلة ضمن قائمة (كتلة العمل والديمقراطية والحرية) التي كانت تحظى بدعم من حزب (المجتمع الديمقراطي)، وهو أيضاً أحد مكونات النواة التي تحولت لاحقاً إلى حزب الشعوب الديمقراطي. ومنذ ذلك الحين، فازت بولدان بالمقعد البرلماني عن أغدير في انتخابات عام ٢٠١٥ وكذلك في جولتي الانتخابات عام ٢٠١١ وهي أول امرأة تتمثل هذه البلدة الحدودية التي تعاني التهميش والحرمان منذ فترة طويلة.

لكنها في الحقيقة لا تنحدر من أغدير وإنما ولدت وترعرعت في بلدة هكاري بالقرب من الحدود مع إيران والعراق في جنوب شرق البلاد. وقبل دخولها إلى معركة السياسة، كانت بولدان ربة منزل وأم تعيش في كنف أسرة تقليدية جداً. وبعد إكمال دراستها في المرحلة الثانوية، تزوجت في عمر التاسعة عشر من ابن عمها سافاش وانتقلت إلى إسطنبول. وفي عام ١٩٩١، أنجبت أول طفل لها وأسمته نيتشيرفان وبعدها رزقت بابنتها زلال في نفس يوم مقتل زوجها، ما حدا بها للاعتراف يوماً أنها لم تختلف بعيداً ميلاد زلال قط.

وتنشط بولدان كذلك في مجال المجتمع المدني، حيث أسست جمعية التضامن وتقديم المساعدة لأسر المفقودين (ياكاي-دير) وهي ترأس مجلس إدارتها حالياً. وفي عام ٢٠٠٥، رشحتها مبادرة نسائية سويسرية للحصول على جائزة نوبل للسلام إلى جانب مجموعة تضم ١٠٠٠ امرأة ينشطن في مجالات تعزيز الحقوق السياسية ونشر السلام وتحسين قطاعات الصحة والتعليم والبيئة وحقوق الطفل ونبذ العنف. كما سعت بولدان إلى أن تصبح "صانعة سلام" بحق، حيث كانت ضمن الشخصيات الرئيسية التي شاركت في إطلاق عملية السلام وإجراء مفاوضات بين زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجلان والدولة التركية بشأن خطوات إلقاء السلاح.

وفي إطار هذه العملية، اجتمع فريق من حزب (السلام والديمقراطية)، وهو أيضاً أحد الأحزاب التي شكلت رافداً لحزب الشعوب الديمقراطي، بشكل شبه أسبوعي مع أوجلان طوال عام ٢٠١٣. واضطرب الفريق، الذي كانت بولدان إحدى أعضائه، إلى التنقل ذهاباً وإياباً من وإلى سجن جزيرة إمرالي حيث يقضى زعيم حزب العمال الكردستاني حكماً بالسجن المؤبد. ومنذ ذلك الحين، تغيرت الظروف بشكل جذري فيما يتعلق بالمسألة الكردية. وواجهت بولدان عدة دعاوى قضائية ضدها، لكن لم يسبق أن تم إلقاء القبض عليها أو احتجازها.

وعوضاً عن ذلك، كانت من بين عدد قليل من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان ممن عولموا "بشكل إيجابي ومحترم" من قبل أعضاء حزب العدالة والتنمية بينما كانت تشغل منصب نائب رئيس البرلمان. وفي مايو ٢٠١٦، زعم رئيس البرلمان إسماعيل كهرمان أن بولدان طلبت مساعدته بشكل ودي للذهاب للحج، وكانت هذه لحظة نادرة من التعاطف تجاه عضو في حزب الشعوب الديمقراطي من جانب دوائر السلطة بعد بدء حملة أمنية ضد الحزب.

وعلى النقيض من السيرة الذاتية الحافلة لبولدان، يغلب على شخصية سزاي تمللي الطابع الأكاديمي كما أنه أقل في الظهور كسياسي في المناسبات العامة.

وولد تمللي في إسطنبول في عام ١٩٦٣ وهو نفس العام الذي ولدت فيه بولдан، وتخرج من قسم المالية في كلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول وحصل على درجة الدكتوراه من نفس الجامعة.

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦، وجد تمللي اسمه ضمن قائمة الأشخاص الذين فصلوا من وظائفهم بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٧٥ الصادر عقب إعلان حالة الطوارئ، ليفقد وظيفته كمدرس في قسم العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة إسطنبول.

وقيل إن عدداً من المرشحين الآخرين لتولي الرئاسة المشتركة للحزب رفضوا طرح اسمائهم لهذا المنصب لتجنب أن يتم النظر إليهم باعتبارهم منشقين يسعون إلى الإطاحة بدميرتاش الذي يتمتع بشعبية كبيرة حتى بالرغم من وجوده قيد الاحتياز منذ نوفمبر ٢٠١٦. كما أن طرح اسم تمللي لتولي المنصب أثار جدلاً كبيراً داخل دوائر الحزب لأن تاريخه يستند أكثر إلى خلفيته اليسارية عوضاً عن أي صلة ملموسة بالمسألة الكردية.

## **بأيديمير: انعقاد مؤتمرنا في أنقرة أقوى رد للهجوم التركي على عفرين**

من جهته قال عثمان بأيديمير البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP في تصريح له لقناة k24 أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للحزب في أنقرة، قال بأيديمير: “أشكر كل من تمسّك بقيم الحرية والديمقراطية والمساوة، وشارك في المؤتمر الثالث لحزينا، إنّ انعقاد هذا المؤتمر وفي هذه الظروف الحرجية التي يمرّ بها الحزب هو أقوى رد على الهجوم التركي الهجمي على إقليم عفرين، وهذا المؤتمر سيصبح أساساً لتمسّك الشعب الكردي بقوميته وأرضه ولغته، ويُعتبر تجديداً للواقع، وتطلعاً لمستقبل زاهرٍ من خلال الحماس والهيجان اللذين أبداهما الحضور.”.

وتتابع بأيديمير: المسافة بين جولمرك وتطوان هي ٣٠٠ كم، والقادمون إلى المؤتمر خرجن من جولمرك صباحاً واستغرق وصولهم ١٢ ساعة، بسبب الحاجز وطلب الهويات والتصرفات المزعجة من قبل السلطات التركية لإحباطهم وثنائهم عن حضور المؤتمر، ولكنّهم كانوا مصرّين على الحضور، وإصرارهم دليلٌ على الشعور بالمسؤولية ودليلٌ على اتفاق القرار.

ونوّه بأيديمير إلى أنَّ كلَّ المرشّحين لرئاسة الحزب غايتهم وهدفهم هو خدمة الكرد، والتضال من أجل القضية الكردية، وكلَّ الوظائف في الحزب سواء، فليس شرطاً أن تكون رئيساً حتى تخدم شعبك، ونحن فخورون بثقة الشعب بنا، والرّاية التي سلمها الشعب لنا ستبقيها مرفوعة للأبد، ونحن لا نعتبر أنفسنا أحراراً حتى ينال رفاقنا المعتقلون في السّجون حريةَهم، وأهم أهداف هذا المؤتمر هو حريةِ الرفاق المعتقلين.

واختتم بأيديمير حديثه قائلاً: “إذا توحّدنا نحن كأحزاب كردية سياسياً وفكرياً في أجزاء كردستان الأربعة، سوف ننال الحرية وسنحقق أهداف وطلبات الشعب الكردي”.

## **تركيا تفتح تحقيقاً بشأن بروين بولدان**

في هذه الاثناء بدأ النائب العام التركي تحقيقاً يتعلق بالإرهاب بشأن بروين بولدان زعيمة المشاركة الجديدة لحزب الشعوب الديمقراطي يوم الاثنين بعد يوم من انتخابها، متهمها إليها بمعارضة الهجوم التركي في سوريا.

واثتهم النائب العام في أنقرة بروين بولدان بوصف العملية ضد جماعة كردية مسلحة في سوريا بأنها هجوم على مدنيين كرد في كلمة أدلت بها في مؤتمر الحزب الذي انتخبها مع سزاي تمللي زعيمين مشاركيين جديدين له.

وقال النائب العام إن تحقيقاً مماثلاً بدأ أيضاً بحق سري سوريا أوندر العضو البارز في البرلمان التركي عن الحزب.

وقالت وثيقة صادرة عن مكتب النيابة “فتح النائب العام تحقيقاً بشأن المشرعين بروين بولدان وسري سوريا أوندر في جرائم تتعلق بنشر دعاية إرهابية والتحريض على الكراهية”.

وفتح النائب العام لتحقيق هو الخطوة الأولى في جمع الأدلة من أجل توجيه اتهام وقد يؤدي إلى اعتقال المتهمين.

وتقول السلطات إنها ستحاكم أي من يعارض أو ينتقد العملية العسكرية وإنه تم اعتقال نحو ٦٦ شخصاً حتى الآن.

# قواعد عسكرية تركية تحتل جهاراً أرضي جنوب كردستان منذ ٢٣ عاماً

روج نيوز: ٢٠١٨/٢/١٣

ادخلت الدولة التركية منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠١٥ وبموافقة ادارة اقليل كردستان، ١٨ قاعدة عسكرية واستخباراتية (MIT)، وتسعي الدولة التركية خلال الهجمات الاخيرة الى تعزيز قواعدها وتشكيل اخرى، علماً ان برلمان الاقليم قد اصدر قراراً بعدم السماح لتوارد قوات اجنبية على اراضيها.

ازداد توغل القوى الاجنبية داخل اراضي جنوب كردستان مع ازيد من مشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما النظام السياسي المقسم في جنوب كردستان زاده تقسيماً، ولاحقاً الهجمات على كركوك وكربلا.

الحكومتان التركية والایرانية لديهما حساباتهما واجنداتها في اقليل كردستان كما ان الحكومة العراقية تريد ان تستفيد من المشاكل الموجودة داخل الاقليم والنيل من مكتسبات الشعب الكردي. كما ان الحكومة العراقية تحاول الاستيلاء على جميع الموارد الاقتصادية للإقليم، وإلغاء النظام الفدرالي ومن جهة اخرى تحاول الدولة التركية تعزيز اجنداتها في الاقليم.

## الهجمات الاخيرة

من الواضح انه وبعد لقاءات بين قادة الدولة التركية (حكومة حزب العدالة والتنمية التي يقودها اردوغان)، ومسؤولي حزبي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الاسلامي، توغل عناصر من الجيش التركي الى اراضي جنوب كردستان من جهة منطقة شمزينان في اقليل كردستان وجولمرك في شمال كردستان مؤخراً بتاريخ ١٤ كانون الاول الجاري، كما قامت بنشر جنودها عبر المرحوميات في كل رش (الوايي الاسود) وجبل سيريو وجبل افدل كوفي ومنطقة افا حجي بك، وبحسب المصادر المحلية فان الجيش التركي استقدم الذخائر والأسلحة الثقيلة الى هذه المناطق ويريد الاستقرار في هذه المناطق. بينما التزمت حكومة اقليل كردستان الصمت حيال الهجمات والتحركات العسكرية.

## المقرات التركية في جنوب كردستان

الدولة التركية تشن هجومها على حركة التحرر الكردستانية وانجازاتها باساليب وحشية، فمنذ عام ١٩٩٤ تركزت قواتها في جنوب كردستان واسس قواعدها العسكرية، وبحسب وسائل الاعلام التركية الرسمية فانه توجد في اقليل كردستان ١٨ قاعدة عسكرية و استخباراتية تركية.

## بموافقة من الادارة الكردية في جنوب كردستان

بحسب القوانين والاعراف الدولية لا تستطيع ارسال جنودها الى دولة او اداره اخرى من دون موافقة الاخرية، ما يعني ان قيام تركيا بوضع قواعد عسكرية لها في جنوب كردستان (اقليم كردستان- العراق) جاء بموافقة قادة المنطقة، وعندما اثير موضوع القاعدة العسكرية التركية في بشاشة ٢٠١٥، اعلنت حكومة اقليل كردستان ان القوات التركية تتواجد هناك بعلمها وتعلم الحكومة العراقية.

## اول قاعدة تركية في اقليل كردستان

بحسب المصادر التركية فان اول نقطة عسكرية تركية تم انشاؤها كان في عام ١٩٩٤ في قضاء صلاح الدين التابعة لاربيل والتي تبعد عن مركز المحافظة نحو ٢٥ كم، وتوجد فيها سرية (tim) من القوات العسكرية الخاصة، والمثير للاهتمام هو ان تلك القاعدة توجد في منطقة تعتبر المعلم الرئيسي لقيادة حزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه مسعود بارزانى.

## المقرات الأخرى

بعد قاعدة صلاح الدين (بيرمام)، قامت الدولة التركية وفي عام ١٩٩٧ بنشر وحداتها العسكرية في كل من اربيل وزاخو والسليمانية ودهوك وديانا وباطوفا وبامرفني وآميدي وکانی ماسی.

في غضون ٢٣ سنة الماضية وضعت الدولة التركية القواعد الآتية في جنوب كردستان: باتوفا، كانى ماسى (كيري باروخا)، مقر عسكري ولوجستيكي ومطار في منطقة بامرنى، سنكى، بيكوفا (كري بىي)، زاخو، سيري (شيلازى)، سيري (شيرتى)، كوبكى، قيرمرى برواري، كوخى سبى، درىي داوتىا، جبل سرزىرى، ناحية زيلكان ومؤخراً في بعشيقه (شمال شرق الموصل). في هذه القواعد يوجد حوالي ٥ آلاف عسكري بينهم ضباط من الوحدات الخاصة ومدججة بالأسلحة الثقيلة ومطارات عسكرية للحوامات.

جرت في بعض هذه القواعد دورات تدريبية لقوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي ٢٠١٥ زار رئيس الوزراء السابق احمد داود اوغلو تلك القاعدة في منطقة سوران، ونشر خبر وتقرير زيارة علناً في الاعلام.

مقرات الاستخبارات التركية

بالاضافة الى القواعد العسكرية توجد مقرات للاستخبارات التركية على اراضي جنوب كردستان. واكثراها في دهوك وبحسب المصادر المحلية في مدينة باطوفا التابعة لزاخو توجد مقرات للاستخبارات التركية في مركز مدينتي زاخو ودهوك.

الهجوم على المدنين

الجند الذين استقروا في هذه القواعد قاموا باعتداءات كثيرة على الاهالي من اختطاف وقتل. كما انها تتحين الفرص للهجوم على حركة التحرر الكردستانية، وتثير تلك القواعد غضب الاهالي ويكررون المطالبة برحيلها وانسحابها من اراضيهم، في عام ٢٠٠٨ اثناء الهجوم الكبير الذي شنه جيش الاحتلال التركي على منطقة الراز، حاصر الاهالي القاعدة العسكرية في قضاء آمدي ولم يسمع الاهالي بخروج الجنود الذين ارادوا استخدام الاسلحة الثقيلة في الهجوم. وفشل الهجوم آنذاك على يد الكريلا الكردستانية في ٢٩ شباط ٢٠٠٨.

مؤخراً وبتاريخ ١٤ كانون الاول الجاري قصفت المدفعية التركية الموجودة في محيط قضاء آمبيدي منطقة متينا. كما سعد الجيش التركي هجماته على قرى ومناطق مأهولة، وأخرها كان خلال شهر كانون الاول الجاري في منطقة بهدينان.

مخطط احتلال الشريط الحدودي

من الواضح ان القواعد العسكرية التابعة لجيش الاحتلال التركي تمتد على طول الحدود بداية من حدود شرق كردستان الى حدود غرب كردستان.

**النشطاء السياسيون والعسكريون** يرون ان الدولة التركية ت يريد انشاء منطقة تخضع لسيطرته والقضاء على اي مكتسب كردي الذي تعتبره الدولة التركية تهديداً لها. وانها من خلال الهجمات الاخيرة تحاول الاستيلاء على المساحات الممتدة بين مناطقها.

اتخذ برلمان كردستان من خلال جلسة له قراراً برحيل القوات الاجنبية و من ضمنها القواعد العسكرية التركية المتواجدة في اراضي جنوب كردستان، ولكن لم يتم تطبيق هذا القرار.

## هجمات تركية تخلف عشرات الضحايا المدنيين

وسط صمت حكومة اقليم كردستان، تصاعدت هجمات جيش الاحتلال التركي على اراضي الاقليم. وقامت الطائرات التركية بشن هجمات جوية متكررة على مداره عام ٢٠١٧ على مناطق عدة في الاقليم كما انها لاول مرة بخلاف السنين الماضية قصفت جبل آسوس الذي يبعد عن حدود الدولة التركية قرابة ٢٠٠ كم ويقع على حدود شرق كردستان مستهدفة القرى وقد ادت هذه الهجمات الى استشهاد عشرة مواطنين والحقت الكثير من الاضرار بممتلكات المواطنين، هذا وشنت قصفاً على جبل شنكال في فجر ٢٥ نيسان ٢٠١٧ واسفر عن استشهاد ٥ مقاتلين في البيشمركة الا ان السلطات العسكرية والادارية في الاقليم لم تكشف اية حقيقة حول ذلك الهجوم.

الصمت

# لابد من ضمان حقوق متساوية للكرد ضمن الحدود الحالية للدول حوار مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف

يورونيوز: ٢٠١٨/٢/١٧:

غالينا بولونسكايا، مراسلة يورونيوز من العاصمة الروسية موسكو : “في أي مرحلة تمر العلاقات بين موسكو وواشنطن؟ وأية تسويةٍ ممكنة بعد التعاون بين روسيا وإيران وتركيا في المسألة السورية؟ وهل هناك ما يدعوه الاتحاد الأوروبي لاعتبار روسيا بمثابة تهديد؟ أسئلة كثيرة سأوجه بها إلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف”.

من الضروري التفكير في كيفية ضمان حقوق متساوية للكرد ضمن الحدود الحالية للدول التي يتواجدون فيها، وعدم توسيع المنطقة بأكملها، كما فعل زملاؤنا الغربيون في القرن الماضي.

يورونيوز: سؤالي الأول عن العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة. بعد عام من وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية أصبحت العلاقات متوتة أكثر من أي وقت مضى، هل تتوقع روسيا المزيد من تراثم؟

لافروف: لن أقول إننا كنا أسرى تصوراتٍ معينة. كان هناك الكثير من التكهنات بأن روسيا راهنت على ترامب، لكن رهانها خسر. بالفعل، صدرت تصريحات تأييد انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لكنها كانت من قبل سياسيين وشخصيات عامة وبعض نواب البرلمان.

لكن جميع المسؤولين بدءاً من الرئيس إلى وزير الخارجية، والأشخاص الآخرين المسؤولين عن السياسة الخارجية لم يكن لديهم أي رهان. قالوا بوضوح تم إن روسيا، في جميع الحالات وكل البلدان، مستعدة للعمل مع الرئيس أو الحكومة التي يختارها الشعب في بلد معين.

هذا هو واقع الأمر، فنحن لا نستطيع أن نخمن، لا نستطيع التدخل ولم نتدخل. ما زال هناك حديث عن تدخل من قبل الدولة في مرحلة ما قبل الانتخابات، لكن لم نرَ حقيقة واحدة إلى الآن.

يحدوني أمل كبير أن تختفي هذه الاتجاهات التي نلاحظ أنها تهيمن في واشنطن. رغم حاجة الرئيس إلى تقديم بعض التنازلات، ومراعاة مزاج الكونغرس، لكنه ما يزال ينتهج خطه الخاص. لقد أكد مراراً عزمه على الوفاء بما قاله خلال حملته الانتخابية، من تطوير علاقات طبيعية في الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة مع روسيا.

يورونيوز: لكن لم يجبه أحد على توقيع قانون العقوبات أو لإعطاء أسلحة لأوكارانيا!

لافروف: يتبعن عليه التوصل إلى تفاهمات، آخذنا بعين الاعتبار العلاقات في الكونغرس، خصوصاً عندما يتم اعتماد القانون بعدد كبير من الأصوات يعطى إمكانية الفيتو الرئاسي، وفي هذه الحالة تصبح قواعد السياسة الداخلية نافذة المفعول، وتتدخل علاقات الرئيس مع الكونغرس في مسائل أكثر شمولية.

هذه هي الحياة، من المحزن بالطبع أن علاقتنا لم تتحسن بعد سنة من رئاسة ترامب، بالمقارنة مع ما كانت عليه خلال فترة الإدارة الديمقراطية، بل إنها ساءت إلى حدّ ما، أعني بالطبع المصادرات غير المشروعة لممتلكاتنا الدبلوماسية، الأمر الذي يتناقض مع اتفاقيات فيينا، وجميع المبادئ التي يستند إليها الدستور الأمريكي والمجتمع الأمريكي، لأن الملكية الخاصة مقدسة. لكن تم تجاهل هذا الأمر. كما قلنا سابقاً، نحن الآن بصدور قوانين في الولايات المتحدة الأمريكية.

يورونيوز: لقد تأملتم بعلاقات أكثر واقعية، فلتم إنكم تنتظرون علاقات أكثر واقعية؟

لافروف: الواقعية تبيّن بحسب السياق، وقد ذكرت أمثلة على ذلك: إذ لم يتوقف تعاوننا في مجال الفضاء، ولم يتوقف تعاوننا في سوريا، رغم الصعوبات الناجمة عن تداخل المصالح. تم إرساء منطقة خفض تصعيد في الجنوب بمشاركة الولايات المتحدة والأردن، والأمر يسير على ما يرام.

ولابد من تنفيذ الاتفاques التي تم التوصل إليها، وذلك بسحب جميع القوات غير السورية في هذه المنطقة.

## الكرد.. السؤال الشائك في الشرق الأوسط

يورونيوز: تتبّع دول حلف شمال الأطلسي بشكل كبير، في سوريا، وأخص الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشأن عملية عفرين. ومن الواضح أن الأتراك لن يتوقفوا عند عفرين. هل تأخذ روسيا هذا في الاعتبار؟

لافروف :منذ بداية انشطتهم في سوريا، اعتمد الأميركيون على الكرد متجاهلين استياء تركيا. هذا بالطبع موقف حقيقي ولم يكن يخفى على أحد. فتركيا تعتبر بعض الفصائل في سوريا امتدادا لحزب العمال الكردستاني، الذي تضنه تركيا، بالإضافة إلى عدد آخر من البلدان، ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. وهذا كان معروفا للجميع.

الأتراك قالوا مارا وتكراها إنهم سيمعنون الكرد بكل السبيل من السيطرة على الحدود بين سوريا وتركيا. لكن الأميركيين دأبوا على تسليح القوات الكردية طول هذه الفترة، متجاهلين الموقف التركي.

الubit في مسألة الكرد الذي تظهره الولايات المتحدة الأميركيه ضمن فهم ضيق للتبعات الجيوسياسية في هذا الجزء الصغير من المنطقة، يشكل لعبة خطيرة، ويمكن أن تؤدي إلى مشكلات كبيرة في عدد من البلدان الأخرى التي تُطرح فيها قضية الكرد، حيث يعيش سكان كرد.

من الضروري التفكير في كيفية ضمان حقوق متساوية لكرد ضمن الحدود الحالية للدول التي يتواجدون فيها، وعدم توسيع المنطقة بأكملها، كما فعل زملاؤنا الغربيون في القرن الماضي.

**يورونيوز :في ظل رئاسة ترامب، الوجود الأميركي على الساحة الدولية أخذ في التراجع، هل تتفق على هذه المقوله؟ أم ترى أن أمريكا مازالت تشارك في القضايا العالمية مثل السابق؟**

لافروف :لا أتفق على أن الحضور الأميركي يتقلص في الشؤون الدولية. نعم، الرئيس ترامب قال بأنه يريد أن يعيد أمريكا عظيمة مجددا، وأن أمريكا أولاً وقبل كل شيء. لكن من فهموا هذه الشعارات على أنها دعوة للانعزالية والتخلي عن المشاريع الخارجية كانوا مخطئين.

الوجود الدولي الأميركي ليس في حالة تراجع أبدا، ولا يتتوسع فحسب، بل إنه يتتوسع أكثر فأكثر مع بعد عسكري. وهذا ما نراه في سوريا، حيث لم يدعهم أحد للتدخل، وكذلك في أفغانستان، حيث تمت دعوته للمشاركة، لكن حضورهم على مدى خمسة عشر أو ستة عشر عاما، لم يجلب أي خير. إذ لم ينته التهديد الإرهابي، وازداد إنتاج المخدرات إلى أكثر من عشرة أضعاف. الأمر يثير قلق الولايات المتحدة الأميركيه وحلفائنا في آسيا الوسطى، ولابد من أنه يقلق الأوروبيين أيضا، لأن المخدرات تذهب إليهم، وكذلك الإرهابيون ينتشرون عبر العالم، دون أي اعتبار للحدود. الأمر نفسه بالنسبة للعراق، لقد أعلنوا انسحابا كاملا من العراق في ظل حكم أوباما، وهو هم يعيدون تواجدهم هناك، وسوف ينمو وجودهم. ولن أتحدث عن تدعيم الاستعدادات العسكرية الأميركيه في جنوب شرق آسيا بحجة المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فنطاق الدعم يتجاوز ما هو ضروري من أجل احتواء التهديد الذي يراه الأميركيون من كوريا الشمالية. من الواضح أن هذا يتم من أجل إيجاد موطئ قدم لهم في بحر الصين، في سياق نزاعات الصين الإقليمية مع دول رابطة جنوب شرق آسيا. ولدى الحديث عن القضايا العالمية حيث يثير الوجود الأميركي العديد من التساؤلات، لابد من التطرق إلى الدرع الصاروخى العالمي، الذي يجري بالفعل إنشاؤه بفاعلية على الجزء الأوروبي، في رومانيا وبولندا، وفي شرق آسيا، في كوريا الجنوبية، وتظهر اليابان الآن اهتماما بهذا الأمر. واتضح أن هذا النظام الدفاعي الصاروخى العالمي يسبب مشكلة ليس بالنسبة لنا فقط، بل للصين أيضا. كما ترون، الوجود الأميركي يتزايد، وبطريقة لا يمكن اعتبارها أبدا غير مؤذية.

### **روسيا لا ترى أوروبا ضعيفة**

**يورونيوز :في العام الماضي اتهمت البلدان الأوروبية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة روسيا بالترويج ودعم الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة. هل إضعاف أوروبا وزعزعة استقرارها يصب في المصلحة الاستراتيجية الروسية؟**

لافروف: بالطبع لا!

لقد قلنا هذا سابقا، وقاله الرئيس، من مصلحتنا أن تتوقف حالة الارتباك والتراجح الحاصلة في الاتحاد الأوروبي. نريد أن نرى أوروبا قوية ومستقرة، لأنها أكبر شريك تجاري واقتصادي لنا. على الرغم من العواقب السلبية

للسنوات الثلاث الأخيرة، تبقى أوروبا أكبر شركائنا، بما في ذلك على مستوى الاستثمارات. لهذا نريد لهذا الهيكل الأوروبي أن يتطور بشكل ثابت كما هو متوقع. تزايد الحاجة لزيادة موارد للطاقة في أوروبا، وبالإمكان تلبية تلك الاحتياجات من خلال المشاريع التي نناقشها حالياً مع نظائرتنا الأوروبيين، و”نورد ستريم ٢“، و”توركش ستريم“.

بالمناسبة، لقد حفظت غاز بروم رقماً قياسياً العام الماضي في مجال التوريد إلى أوروبا، حجم غير مسبوق، لهذا فكل ما يدور من حديث حول ضرورة تجنب الاعتماد على الغاز الروسي، ليس أكثر من لعبة سياسية، الهدف منها التدمير المصطنع للشراكة الاقتصادية الطبيعية بيننا.

#### يورونيوز :ما مصلحة روسيا في البلقان؟ وكيف ترون تطور هذا الجزء من أوروبا؟

لافروف :البلقان شريكنا التاريخي، لقد قمنا بالكثير من أجل ضمانِ أمن وإرساءِ العديد من دول البلقان، خلال الحروب الروسية التركية، في الحرب العالمية الأولى والثانية. جذورنا التاريخية، الروحية والدينية، (إذ توجد أغلبية من الأرثوذكس في البلقان)، تشكل بالتأكيد علاقات جيدة بين شعوب روسيا والدول الموجدة في شبه جزيرة البلقان.

لدينا علاقات جيدة مع صربيا وسلوفينيا، ويمكنني القول إن الحوار مع مقدونيا يدور بشكل جيد. مؤخراً توقفت حالة جمود العلاقات مع كرواتيا، وزار الرئيس الكرواتي روسيا، وقد التقى نظيري الكرواتي. بالطبع الوضع في الجبل الأسود مثير للقلق، وهناك محاولات لاستخدامه كورقة في معركة معاداة روسيا، لقد فرضوا عليهم عضوية حلف شمال الأطلسي. مع ذلك لدينا علاقات جيدة مع الجبل الأسود. من غير المفهوم لماذا كان عليهم الانخراط بهذه الحملة العدائية ضد روسيا. لكن حسناً.. هذا يعود لضميرهم.

يرجى مقارنة الحقائق، لا يوجد بلد واحد في البلقان لم يطلب منه سفير الولايات المتحدة الأمريكية، بمساعدة سفراء الأوروبيين، إنهاء الصداقات مع روسيا. لقد قاموا بذلك بشكل شبه علني في صربيا. لابد من مقارنة هذا مع ما نقوم به في البلقان، كل ما نعرضه ببساطة هو مشاريع مفيدة للطرفين. لم نطلب أبداً من شركائنا، في البلقان أو في أي مكان آخر، أن يوقفوا تطوير علاقتهم مع هذا البلد أو ذاك. هذا هو الفارق الجوهرى بين سياستنا الخارجية والسياسة الخارجية للغرب.

عندما يقولون إن روسيا تتدخل في الشؤون الداخلية دون امتلاك أي دليل على ذلك.. حسناً هذا أمر منفصل. أظن أن وسائل الإعلام المستقلة والموضوعية، وأنا أضع يورونيوز في هذه الخانة، يجب أن تظهر هذه الأفعال التي تقوم بها الدول الغربية علينا في البلقان، والمطالب العلنية التي تقدمها لوقف الصداقات مع روسيا. هذا المبدأ، بأن عليك الاختيار، إما ان تكون مع روسيا أو مع الغرب، هذه عقلية القرون الوسطى.

يورونيوز :البرلن الأوكراني تبني قانوناً يعرف باسم ”إعادة إدماج“ منطقة دونباس، الذي يعتبر أن روسيا بلد ”معتد“، وأن الأرض في شرق أوكرانيا ”محتللة“. وزارتكم اعتبرت هذا بمثابة إعلان حرب جديدة. هل ما زال اتفاق مينسك ساري المفعول من وجهة نظر روسيا؟ وكيف ترون الحل لهذا الصراع؟

لافروف :تبقي اتفاقيات مينسك سارية من وجهة نظر القانون الدولي، لأنها تمت الموافقة عليها من خلال قرار الأمم المتحدة الواجب التنفيذ، ولا يمكن لأي قانون أوكراني أن يعلو فوق مجلس الأمن الدولي. يؤكّد جميع شركائنا، من أوروبا الشرقية والغربية، والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة تنفيذ اتفاقيات مينسك. لدى قانون الإدماج هذا، اسم مختلف رسمياً، لأنه يدعى قانون الإدماج، لكنه لا يذكر في الواقع اتفاقيات مينسك بأي شكل من الأشكال. في الواقع، يمكنني القول إنه قانون التفكيك، لأنه في مجمله موجه ضد منطق اتفاقيات مينسك التي تتطلب حيزاً سياسياً عاماً واحداً يتشكل من خلال الحوار بين السلطات في كيفية وهذا الجزء من الدولة الأوكرانية. فضلاً عن كونه قانوناً مثيراً للقلق للغاية. وسوف نتحدث مع زملائنا ومع مساعدي الزعماء ضمن مجموعة النورماندي، ومن خلال فريق الاتصال، وأنا مقتنع بأننا لن نتراجع في وجه الساععين إلى دفن اتفاقيات مينسك.

# الأزمة بين بغداد وأربيل على أبواب الانتخابات

\*خورشيد دلي

الجزيرة/ المعرفة : ٢٠١٨/٢/١٨

بعد أشهر من مراوحة الأزمة بين أربيل وبغداد مكانها على خلفية الاستفتاء الذي أجراه إقليم كردستان العراق على الانفصال” ثمة مؤشرات وتطورات توحى بإمكانية التوصل إلى اتفاق إطار، في بغداد - التي رفعت سقف شروطها عالياً للعودة إلى الحوار مع أربيل - باتت منخرطة في هذا الحوار، وأربيل الراغبة فيه تأمل عودة الدفع للعلاقة مع بغداد والجوار الإقليمي.

ويأتي موقف أربيل هذا بعد أن وجدت أن الاستفتاء على انفصال كردستان لم يجلب سوى الحصار وتفاقم الأزمة المالية والمعيشية في الإقليم، لكن ما سبق قد لا يعني التوصل إلى حل مستدام للأزمة المتداخلة الأبعاد، خاصة في ظل غياب الثقة بين الطرفين.

## الحوار الصعب

بعد سيطرتها على كركوك” كثيراً ما تصرفت بغداد بلغة المنتصر، ولذلك لم تتوقف عن التحدث مع أربيل بلغة التهديد والوعيد، ما لم تنفذ سلسلة الشروط التي أعلنتها حكومة حيدر العبادي، وقد أذعن الكرد لبعض هذه الشروط مثل نشر القوات الاتحادية في المناطق المتنازع عليها، وفي معظم المعابر الحدودية والسدود والمنشآت النفطية والمطارات.

كما أعلنا تجميد نتائج الاستفتاء، بل وتنحى مسعود بارزاني عن رئاسة الإقليم تحت وطأة هذه الظروف، إلا أن كل ذلك لم يرض بغداد التي طلبت أن تعلن حكومة الإقليم صراحة تخليها عن نتائج الاستفتاء. ومع أن المحكمة الاتحادية العليا ألغت الاستفتاء عملياً بوصفه عملية غير دستورية تهدف للانفصال، والكرد وافقوا على قرار المحكمة” فإن بغداد واصلت إجراءاتها تجاه الإقليم، إذ باتت تتحدث عن التخلص من حكومته بوصفها غير مؤهلة سياسياً، وتصف إقليم كردستان بإقليم الشمال خلافاً للدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ والذي أقر هذه التسمية.

كما اقترحت بغداد خفض حصة الإقليم من الموازنة العامة للدولة من ١٧٪ إلى نحو ١٢٪. كل ذلك وضع الإقليم أمام ظرف صعب وهو لا يجد أمامه سوى الدعوة إلى الحوار، ويطالع الدول الكبرى بالضغط على بغداد لإعادة النظر في سياستها تجاه أربيل.

ولعل المتضرر الأكبر من كل ما سبق هو المواطن الكردي الذي وجد نفسه في أزمة معيشية غير مسبوقة، أجبرته على الخروج في مظاهرات واحتجاجات عارمة كادت تتحول إلى ثورة ضد السلطات السياسية في الإقليم. غاية القول مما سبق، هي أن ذهاب أربيل إلى الاستفتاء بعيداً عن موافقة بغداد والدول الإقليمية والمؤثرة في السياسة العالمية، ومن ثم سلسلة الإجراءات والخطوات التي اتخذتها بغداد” جعلت الحوار بين الجانبين صعباً، خاصة أن الملفات الخلافية كثيرة، والاتهامات المتبادلة أكثر، في ظل غياب الثقة وعدم وجود إرادة حقيقية للتوصل إلى حل حقيقي للأزمة.

ومع مطلع العام الحالي” بدا وكأن ثمة ظروف وتطورات واستحقاقات تدفع مجتمعة نحو ذوبان الجليد بين الجانبين، وتفتح الباب أمامهما للدخول في الحوار، ولعل من أهم هذه الظروف والاستحقاقات:

١- أن الخطوات التصعيدية لبغداد أدت دورها عملياً في تحجيم التطلعات السياسية للإقليم، ومع وصول هذه الخطوات إلى ما يشبه الذروة بات عملياً الحوار مخرجاً مناسباً لإعادة ترتيب العلاقة بين الجانبين.

- ٢- سلسلة المبادرات الداخلية التي طرحت وقدمت أبرزها من الرئيس العراقي فؤاد معصوم وإياد علاوي وأسامه النجيفي، وغيرهم من الشخصيات العراقية التي تتميز بالوسطية، وقد كان لهذه المبادرات مجتمعة دور في التهدئة وعدم وصول الأمور إلى الخيار العسكري.
- ٣- سلسلة الوساطات الخارجية التي قدمت، بدءاً بمبادرة الأمم المتحدة إلى الدور الأمريكي، وصولاً إلى إعلان كل من تركيا وإيران استعدادها للقيام بوساطة بين الجانبين. وجميعها ساهمت نوعاً ما – إلى جانب المبادرات الداخلية – في فتح أبواب الحوار واحتراق جدران الأزمة.
- ٤- لعل التطور الأهم في هذا المجال هو قرب الاستحقاق الانتخابي” فمع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقررة في شهر مايو/أيار القادم، بدت حاجة الكتل والقوى السياسية إلى بناء تحالفات سياسية للفوز بالأغلبية البرلمانية.

### **بوصلة الانتخابات**

والثابت أنه رغم كل الخلافات” فإن التحالف الشيعي/الكردستاني المجمد حالياً يظل يحظى بأهمية كبيرة لدى القوى المتصارعة على المشهد السياسي العراقي، ولعل هذا ما يفسر الدافع الأساسي وراء التحول الذي يقوم به نوري المالكي تجاه الكرد، وكذلك المرونة التي حكمت سلوك العبادي مؤخراً.

فقبل أسابيع قليلة فقط” كان المالكي يصف الكرد وتحديداً الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني بأبشع الصفات واللّثم، وكان أقليها تهمة التحالف مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والمؤامرة ضد العراق، والعمل لصالح المشروع الإسرائيلي/الأمريكي ضد ”محور المقاومة“.

لكن اليوم – ومع إحساس المالكي بصعود نجم منافسه العبادي على وقع معركة الموصل وواقعة السيطرة على كركوك – نجد خطاباً مختلفاً لدى المالكي” فالرجل ظهر قبل فترة على قناة ”روداو“ الكردية التي تتبع لرئيسحكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، وببدأ يتحدث عن ”الإخوة الكرد“ وعن ضرورة دفع كامل المستحقات المالية للإقليم.

وأضاف المالكي – في مقابلته مع قناة روداو – أن ”الكرد سيعودون شركاء وإخواناً في العراق“. وفي انتقاد ضمني لمنافسه العبادي، أكد أن ”معاقبة الشعب الكردي لنيل أصوات أكثر في الانتخابات منطق معيب، وغير جائز من الناحية الأخلاقية والوطنية والشرعية“. لكن المالكي نفسه اتخذ خلال فترة حكمه (٢٠٠٦-٢٠١٤) مواقف متشددة من الكرد وأوقف دعم المستحقات المالية للإقليم، بل وهددتهم مراراً بالمواجهة العسكرية!

والواقع أنه إذا كان المالكي اتجه إلى التقارب من الكرد وغازلتهم من بوابة توتر علاقتهم مع العبادي، فإن تحركه هذا نبه العبادي إلى أهمية مغارات الكرد أيضاً.

وعليه” فإن العبادي – الذي أرسل قواته إلى كركوك لانتزاعها من قوات البشمركة الكردية، ثم وضع سلسلة شروط تعجيزية للحوار مع أربيل – التقى عدة وفود كردية ببغداد، توجهاً باستقباله رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني (يوم ٢٠ يناير/كانون الثاني) في زيارة لم يُعلن عنها، وهي الأولى من نوعها منذ نشوء أزمة الأستفتاء الكردي.

ويبدى العبادي استعداده لدفع رواتب موظفي الإقليم بعد تقديم قائمة بأسمائهم، وكان المشكلة كانت في القائمة! فيما السبب الأساسي هو البحث عن تحالف يحقق له الأغلبية في البرلمان تطلعها إلى ولاية ثانية.

وفي المقابل” فإن – الكرد الذين كانت علاقتهم سيئة جداً بالمالكي، ويعتبرون أن سياسته كانت هي السبب الرئيسي في تفاقم أزمات الإقليم – وجدوا في تقريره منهم فرصة لوضع قواعد جديدة لإدارة الأزمة مع بغداد، خاصة وأنهم أصيروا بحالة من الإحباط من سياسة العبادي وشروطه التعجيزية.

وهكذا” فإن محاولة المالكي التقرب من الكرد واستغلال أربيل هذه المحاولة تحولاً إلى ما يشبه فرصة أمام الكرد لدفع العبادي إلى مراجعة سياسته، أو على الأقل طريقة إدارته للأزمة مع أربيل، عبر تذويب جبل الجليد بينهما. ومع أنه لم يقع اختراق حقيقي - حتى الآن - في اللقاءات التي جرت بين الوفود الكردية والحكومة العراقية، إلا أنه من الواضح أن العامل الانتخابي بات يشكل قوة دفع حقيقية للتوصل إلى تسوية مقبولة للأزمة، وإعادة صياغة العلاقة بين بغداد وأربيل.

فالأنظار الآن تتجه إلى جهود الرئيس معصوم لترتيب الحوار بين الجانبين برعاية الأمم المتحدة، بالتوالي مع إعلان تركيا استعدادها للقيام بوساطة بين الطرفين. ولعل ما قد يقرب هذه المحاولات من النجاح هو تراجع حدة التصريحات لصالح التهدئة، حيث تشكل البوصلة الانتخابية جسراً لتحقيق تطورات مهمة في هذا المسار خلال الفترة المقبلة.

انقسامات و تحالفات

ومن مفارقات ما سبق، أن المنافسة بين العبادي والماليكي على التحالف مع الكرد تحولت إلى الضرب المتبادل من تحت الطاولة“ فالعبادي لا يترك مناسبة إلا وحمل فيها الماليكي مسؤولية أخطاء المرحلة السابقة، وكأنه يقول - بطريقة غير مباشرة- إن الماليكي كان وراء ما جرى بالموصل من سيطرة “داعش” عليها. والماليكي بدوره يستغل كل مناسبة لاتهام العبادي بأنه المشكلة.

ومع أن شمة من يرى أن هذه الاتهامات المتبادلة بين العبادي والمالكي أمر عادي ويندرج في إطار الخصومة الانتخابية، وأنه في العمق لدى كل طرف قناعة ثابتة بأنه لا يستطيع إلغاء الآخر، وربما يحس بأهميته إذا وصل الأمر إلى التفكير في المكونات الشيعية الأخرى، ولا سيما التيار الصدري.

ذلك أن ثمة من يرى أن تطلع المالكي لولاية ثلاثة وعدم قدرته على تصور نفسه خارج السلطة، مقابل تطلع العبادي لولاية ثانية“ كفیلان بدفع الأزمة مع أربيل نحو الحلحلة، وأن طريق ذلك يمر بالتحالف مع الكرد ولو بصيغة مختلفة عن التحالف الشيعي/الكرديستاني السابق، خاصة أن المالكي قد لا يجد قوى لها شعبية يمكنه التحالف معها في الساحة الشيعية، في ظل خصوماته السياسية الكثيرة.

إذا كان التنافس بين العبادي والماليكي تحول إلى انقسام كبير في حزب الدعوة، فإن الانقسامات الكردية تترسخ على وقع هذا الانقسام الشيعي” إذ يبدو أن في الأفق تحالفاً قادماً بين الماليكي والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني.

وفي مقابل هذا الفريق“ هناك تحالف بين العبادي والأحزاب التي تتخذ من السليمانية مقرا لها، أي الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير وتحالف الديمقراطي والعدالة بزعامة برهم صالح. وهو ما يرسم صورة جديدة للتحالفات الانتخابية وسط توقعات بأنّا يحصل أي حزب أو تحالف على الأغلبية.

وفي الواقع، وبغض النظر عن مآل التنافس بين العبادي والماليكي على التحالف مع الكرد، فإنه مع اقتراب موعد الانتخابات قد نجد انشطاراً في حزب الدعوة الشيعي، مقابل انشطار أكبر لدى الأحزاب الكردية، إذ ثمة سيناريو بدأ يلوح في الأفق سيسفر عن قائمة للماليكي تتحالف مع حزب بارزاني، وأخرى للعبادي تتحالف مع أحزاب السليمانية. فالماليكي يريد ولادة ثالثة بأي ثمن، ومثله يريد العبادي ولادة ثانية، فيما الانقسام الكردي يعكس صورة الحياة الحزبية في كردستان. إنها صورة للوحدة والانقسام في العراق، إنها المعادلة الجديدة لعلاقة إقليم كردستان ببغداد، وهي معادلة قد تطيح بالتوافقات التي حضرت رئاسة الجمهورية في الكرد والحكومة في الشيعة والبرلمان في السنة.

## ظلم ذوي القربي

\*فاضل ميراني

صحيفة (الزمان) اللندنية : ٢٠١٨/٢/١٨

لا تحتاج قضية الصراع الذي تفجرت لأجله ثورة ايلول بقيادة الراحل مصطفى بارزاني، فلسفة تنظير تبين حقوق الكرد التي تقرضها عقلية الحكم الذي طبع عليه عراقيون وصلوا للسلطة، بل وكاد تطبعهم ضد المختلف عنهم قوميا يزحف لعقول حتى المشتكين المظلومين من عامة الشعب الذين لا يعانون قوميا، بل تنحصر معاناتهم - وهي كبيرة وحقيقية، بما يمارسه الرئيس من تجاهل لمتطلبات الحياة، عيشا وتعلينا وامنا، بما للكلمات من معان متترجمة، تعكس حركة الهجرة للخارج او الانتفاض والثورة في الداخل.

الهوية الوطنية التي هي رابطة تنتجها قوانين الدولة السياسية ولا تتدخل فيها ارادات دول اخرى مخافة مس سيادتها، اخرجت منذ بروز الدولة القومية في اوروبا، الجنسية الوطنية وتراجح الرأي بين انها عقد بين الدولة والفرد وبين كونها صيغة من شروط ترقي طائفة الاذعان لا ارادة للفرد فيها، لكن هذه الرابطة تأثرت بما جلبه التقدم الحضاري او بمعنى ادق بات مخجلا التأخر المقصود عن الموافقة ولو كان المكان في قائمة الموافقة في الذيل!

لذا تسعى الانظمة لترتيب صورتها حيث تكشف اصوات المجتمع المدني والدواوير السياسية الكبرى نقاط الضعف والتشوهات في الانظمة وبخاصة شرق الاوسطية منها، وتكون حجة احيانا للتدخل او تحريك اخرين للضغط الذي يقلق السلطات الحاكمة، وقد شهدنا امثلة كثيرة على الضغط المفضي للتبدل او مسرعة انظمة لتدارك ما قد يشكل مأخذا دوليا ضدها، فجرى سن وتعديل والغا تشيريات كانت لسنوات خطوطا حمرا في المجتمعات الحاكمة في منطقتنا.

عراقيا، نحن الكردستانيون وجدنا وما زلنا نلمس الموقف الاستباقي المشكك في وطنيتنا، لدرجة ان يصار الى الكيل ضدنا بمكييل وليس بمكياليين، ربما او اكيدا لاننا من عرق اخر ومن مذهب اخر، رغم ان عرقنا ومذهبنا لم يكونا يوما عائقا ولا اداة هجوم عند احزاب المعارضة العراقية يوم كانوا في خندق بجبل او بسهل، بل كانوا يشتمون وبهدون اركان نظام يقتلنا لأن عرقنا طلب الحرية، وكانت رابطتنا بالإضافة للجنسية الورق رابطة اقوى هي الحياة النضالية والدم المسفوح شهادة.

لم تخل المراحل النضالية الاربعة التي عايشها جيلنا من دورنا ودور الثلة ذات العزم التي اختارت الكفاح كما اخترناه طريقا واسلوب حياة وكنا له مرجعية عقائدية تجتمعان عند مرجعية وطن، والمعروف ان نزف البارود يكشف كل مجاملة او مناورة، فطريق النضال الوعر القاسي لا يترك مجالا وصنوه الموت المفاجئ بحيث تغطي الوجوه بغير قناع الغاز - وقد شح قناعه يوم ارداده، اقول، ان فصل الاعداد للثورة وسنوات اندلاعها وسنوات بعدها من نكسة الربيع ثم الطريق لانتفاضة الربيع فسفح سنوات قبل حرب ٢٠٠٣، كلها وبما فيها لنا وعليينا ولاخوة نضالنا وعليهم، لم يكن في معجم العمل فصل يصل فيه طريق الاساءة اليانا ان يجري تحويل مشاكلنا التي افرزها عقل يقصر عن حكم العراق ليجعل منا مشروع وداعية انتخاب، وهذا جمع من اشد ذكريات سيضمها التاريخ الذي تحمله اجيالنا، التي ستردد بعد ان تستوعب شروحات بلا رتوش وتغيير او تلاعب، ان منهج العقل يفصح في اخر لحظات وربما في مفصل ما عن غاية الفرد وان حمل السلاح وان خسر عمرا وبني مجدا لكنه اثر وسيلة واخفي غاية، هي باختصار انه اراد السلطة ليس الا.

والمؤلم ان الذين عرفونا في النضال انكرتنا امام بويات القصور، وانهم احبوا عدوى السلطة فزافت ابصارهم. "فما عدا ما بدا" هذه المقوله التي اطلقها علي بن ابي طالب يوم الجمل لمن ارادوا قتله، فليتفكر بها المحرضون ضدنا وليدركوا وليدركوا معنى قول طرفة بن العبد عن ظلم ذوي القربي.

\* سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

# "تركو" ووراثة مثلازمة التعدي على الكرد

\*براء صبري

صحيفة النهار اللبنانيّة : ٢٠١٨/٢/١٨

لا تزال الصور القاتمة القادمة من "عفرين" تُؤرق مضاجع الكرد في عموم سوريا، وبباقي مناطق انتشارهم في الدول الأربع التي قسمت جغرافيتها اتفاقية "سايكس بيكو" الشهيرة، وهو جزء من متاليات لا متناهية من صور سابقة لمحن الكرد مع السلطات التركية منذ عقود. الأجيال الكردية المتعاقبة ترث تلك المحن، وتعيشها، وتترثها إلى الأبناء من دون فهم لمسبباتها أكثر من أنها مجرد عقاب لولادتهم في مناطقهم الجغرافية الخشنة الطبيعية، والمريرة، والجوار، والكثيفة الطعنات الداخلية.

## مسيرة العقاب

الحراك التركي في أقصى الشمال الغربي السوري لا مبر له لدى كل مراقب سوى أنه جزء من مسيرة العقاب المتوارثة لدى الدولة التركية تجاه أحد الأقوام في المنطقة التي كانت في يوم من الأيام جزءاً من سلطنة متهالكة الداخل.

العملية في "عفرين" جزء من عقاب على عدم أخطاء ارتكبت تجاه حدودها الحالية من الضالين القابعين وراء الحدود الجنوبية لها. لسان حال الدولة التركية التي لا ترضى للاستكانة لحدودها الحالية التي تجدها صغيرة عليها يقول: نعاقبكم لأنكم لم تخطئوا في إدارة الحدود معنا! كانت الدول ذات الأطماع الخارجية تصنع الحروب مع جوارها الأضعف منها من مسببات تافهة، ولكنها على الأقل كانت تجد المبر للانطلاق، ولكن، العداء العرقي للدولة التركية للكرد كسر القاعدة لمصلحة الهجوم لأجل الهجوم لا أكثر ولا أقل.

## التمويل والسيطرة

بلغ الحقد مبلغاً يليق بالهجوم وتحمّل التنديد الدولي لإشعاع الغريزة العدائية للذات تجاه الآخر. هذا النوع من البغضاء قلل نظيره حالياً في معيار تعامل الدول مع الآخر، وإن وجد شبيه له بتصرفات جماعات متطرفة عابرة للحدود، و مليشيات تائهة تبحث عن التمويل والسيطرة كما في حال جماعة درع الفرات التي تقاتل مع تركيا ضد قوات سورية الديموقراطية المحاصرة من كل الجهات في "عفرين" منذ أيام تحت مسمى الجيش السوري الحر، والذي لا تملك من اسمه شيء فهو لا حر، ولا سوري، ولا جيش.

التصاريح التي تصدر من أنقرة على أهمية عملية التحرك في "عفرين" لحماية الأمن القومي مدعاة للضحك لدى العديد من الدول ذات الثقل في العالم، والتي وإن لم تتحرك بقوة لردع أنقرة لمسببات أخرى متعلقة بالعلاقات الدولية، والمصالح الجيوسياسية، غير أنها ترى تركيا الحالية في قمة العقل السياسي البغيض والطفولي.

كان الساسة الترك يمنون النفس بقيام الكرد وحلفائهم من العرب والمسيحيين ببعض الاختراقات لحدودها كل هذه السنين الساخنة من الحرب السورية للتحرك الشامل والمفرط ضدهم، ولكنهم ملوا، ولم يعد هناك صبر لانتظار قيام هؤلاء الصغار بالخطأ المنتظر فتحركوا دونما مسبب ضدهم بشراسة.

## الحدود الرصينة

الحدود الرصينة والصعبه الاختراق كانت سبباً للكثير من اللغط والتنديد في الشارع الكردي ضد السلطات المحلية والذي كان يضطر الكثير من أبنائه للتحرك إلى إقليم كردستان العراق ومنها إلى تركيا وبعدها لأوروبا. ظل الناس متزعجين من تشديد تلك السلطات إغفال تلك الحدود في وجههم. في حين كان رجال آخرون ذوي لحى وغباء يتحركون بسهولة جيئة وذهباءاً في المناطق التي تقع خارج السلطات الكردية.

كانت الحدود التي تتبع إدارة الكرد مغلقة في وجه العسكري والمدني، وكانت ذات الحدود التي تتبع إدارة الجهات المعارضة المذهبية الهوى في شمال سوريا مفتوحة للمسلحين، والمهربيين، والمتطرفين القادمين من جميع أصقاع العالم لتأسيس دولة الخلافة المنتشرة. ساندت تركيا أصحاب الحدود المفتوحة على مرأى العالم وعاقبت

حراس الحدود المحترمين لجوارها. احترام الجوار في ما يبدو لا يشفي غليل تركيا. المحق والاستسلام التام هما ديدن ذهنية كهذه تأسست عليها دولة قومية صرفة تحاول تعطيم ذاتها من خلال حزب العدالة والتنمية بهوى السيادة المذهبية لعالم السنة، ومن خلال الذكرة وتمجيدها وتوريثها من خلال التجديد الحاصل في المناهج التعليمية التركية للأبناء.

هو رفض تام وعلني للسلطات الحالية لتنقيح الذاكرة السوداء للدولة وتنقيتها من كوارث حلت بالشعوب التي كانت تحت حكمها كالآرمن، والعرب، والكرد، والأقوام المسيحية على يديها.

ذاكرة التمدد

تتمسّك أنقرة فقط بذاكرة التمدد، والنفوذ، وترسيم الطريق إلى المحيط الذي تبتغي العودة إليه ببعض المساجد، والخطب المعادية للصليبيين والصهاينة، ومن خلال قوافل من التائبين إلى غزة، ورسائل إعلامية منافية عن اهتمامها بمظلومية شر سايق من ثغورها هو غزة.

حرس الحدود الصامدين في "عفرين" حالياً لم يسمحوا لخطة مهندس العثمانة الجديدة أن تتحقق. كان داود أوغلو يخطط لإرسال بعض الجنود لداخل سوريا ليطلقوا بعض الصواريخ لداخل تركيا، وتقوم تركيا حينها بالهجوم على السلطات الكردية هناك تحت شعار الدفاع عن النفس. طرد أوغلو من مشروع السلطة التي يتخيّلها على يد سيدها، وتسرّبت التفاصيل للإعلام، وفشل المخطط. ولكن، الهجوم تم دون كل ما ذكر معتمداً على الحقد العرقي لرجل كان ولا يزال يجد في حكم العالم القديم مبتغاه، وكانت حدود عالمه ذاك تمتد من مصراته في ليبيا إلى دابق في شمال حلب. ألم يستهزئ السيد أردوغان علنیة من الترسيم الحالي للحدود في بحر ايجية مطالباً بالجزر المقابلة لشواطئ تركيا من اليونان؟!

الصمود غير المتصور للمدافعين عن حصن "عفرين" كان مصدراً في وجه اندفاعه حشود السلطنة، والكتائب المحلية التي بدأ يظهر الشناق بينهم ذات التبعية للباب العالي المفترض منهم دخوله بلمحات عين. التوتر الذي يصاحب صمود أبناء المقاطعة الشبيه معزولة هرزاً مخيّلة أنقرة عن وقائع العالم الحالي، وكانت وخزة من وخرزات الاستفادة من عالم الخيال الذي لا يجلب سوى الموت والدمار للمحيط منهك أصلاً. تركيا الغاضبة من واشنطن المتتمدة في معظم المعمورة بدلًا عنها على خطتها على جعل قوات سوريا الديمقراطية قوات نظامية، وجعل تشكيلات منها حرساً للحدود لم تسمع في ما يبدو ما صدر من حقيقة أكيدة من واشنطن عن أن المنطقة التي تستهدفها العمليات التركية، وكانت تقصد "عفرين" هي واحدة من المناطق القلائل الآمنة في سوريا الصالحة. تذكير كان لا بد منه للاستفادة المطلوبة. ولكن دسائس بقاء الحكومية لعائلة السلطان في إسطنبول تحتوي بجوفها الحروب والانتهاكات.

وارثو الكلمة

في الجغرافية التي جئت منها كان العجائز والعديد منهم قدموه أو قدم آباؤهم من الحدود الشمالية لسوريا التي تسمى منذ قرن بـ "تركيا الحديثة" يرددون عند ذكر أحد الأشخاص العنيفي التصرف بكلمة (تركو) وكانوا يقصدون بها أنه شبيه للأتراك في ظلمه وتعديه، وكان هؤلاء الوارثون للكلمة والتصور لا يفرقون بين السلطة والمجتمع في تركيا لكونهم أميين، ولكنهم كانوا واضحين القصد (السلطات والجنود الأتراك)، وهم كانوا يورثون تلك الكلمة للأبناء من جيلنا والجيل الذي قبلنا، ورغم أننا نتجاهل استخدامها وتعيمها، ونرفض البعض غير المقصود من عميقها التمييزي، ولكن، بفضل التصرفات التركية العدائبة تجاه أبناء هؤلاء العجائز وأقربائهم على جانبي الحدود نجدها تطفح مجدداً على السطح لدى البعض، وهو جزء من حروب أخرى محزنة في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرافق للحروب التركية غير المتناهية تجاه الكرد. والخوف كل الخوف ان سيل توريثها الى الأجيال القادمة في قمة دفتها، وخصوصاً أن عمليات عدائبة شبيهة لعملية "عفرين" في كل حديث يتحدث به سلطان هذا الزمان الذي يرفض أن يرى ان العالم لم يعد يعترف ببعضه مدافع وفرمانات يحتمي وراءها تلوح في الأفق إضافة الى أن شريط صور الضحايا المدنيين في "عفرين" على يد طائراته في تعدد.

[baraasabry@gmail.com](mailto:baraasabry@gmail.com)

# ما هذا يا قداسة البابا فرنسيس؟!

\*أ.د. هوكر الشيخ محمود

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٢/١٨

قبل أيام استقبل البابا فرنسيس في الفاتيكان السلطان أردوغان! بحفاوة لا تليق إلا بالرؤساء والقادة من الذين يجاهدون ويحضون بالغالي والنفيس في سبيل رفع راية الياسوع عيسى بن مريم الذي ضحي بنفسه في سبيل رفع الخطايا والظلم عن العباد ليعم السلام والطمأنينة في الأرض. وليس هذا السلطان الذي لو استطاع ان يأخذ بزمام الأمور كما كان متاحاً لسلطان آل العثمان الغابرين لاسمح الله، لكن لا يتردد من ان يحمل على مقامكم في قلب اوروبا ليأخذ البنات والنسوان وحتى الراهبات كسبايا مثلما جرى في القرون الماضية، وعلى نفس الطريقة التي طبقتها الدواعش بحق امهاتنا و اخواتنا اليزيديات في السنجر والمناطق الاخرى المستقطعة من جنوبى كردستان، لكي تكون المرة الرابع والسبعون في التاريخ القاتم كرايتهم السوداء منذ فرض وجودهم في الشرق الاوسط بقوه الحديد والنار. يا قداسة البابا أرجو المعذرة من حضرتكم و من جميع الكرادلة والأساقفة، عندما أقول بأنك خبئت ظلتنا، باستقبالك هذا لأردوغان، كوننا كفرد نرى في شخصكم راعيا للسلم والوئام في العالم أجمع. كيف لا ونحن نسمع بدعواتكم دوما لنصرة الحق ونبذ العنصرية و هضم حقوق الشعوب المظلومة.

ليس بخاف على مقامكم بأننا كفرد قاسينا من نظام البعث بشقيه العراقي والسوسي لعشرات السنين، و ما ان رأينا بصيص أمل، حتى طلع علينا مرة أخرى اصحاب رايات السود الذين كانوا ولا يزالون يرون في تقتيل الكرد بكافة اطيافه الدينية والمذهبية على انه جهاد في سبيل الله، ولا أتصور بأنكم لستم على إطلاع تام بما جرى لنا سابقا في التاريخ وما يجري الان. كما ولا أشك بأنك ترى الناس على اختلاف مللهم ونحلهم على انهم خلق الله و لهم أن يعيشوا في الأرض بسلام، كما يؤكّد عليه الأديان و الأنبياء، لذا ياحضرة البابا أستميحك عذرا لو قلت بأن هذا الاستقبال خاصة في هذه الأيام، إن دل على شيء فإنما يدل على إنكم تكافؤون أردوغان على ما يفعله بالكرد في كردستان سوريا كما فعلوا بجثة الشابة الشهيدة (بارين كوباني) من التمثيل والتمزيق.

وهذا بطبيعة الحال يصب في خانة تشجيع أردوغان ليستمر في عدوانه على الكرد، كما ويؤول على انه نوعا من الخلط في الأوراق، كون الكرد في سوريا كانوا يقاتلون الدواعش و الدواعش كانوا يتذذون من تركيا كمحطة ليتجهوا منها الى سوريا، لابل كانوا يساعدونهم بكل ما يحتاجونه من وسائل الادامة بعملياتهم اللا إنسانية، كما كانوا يهياون المأوى لجرحائهم في المستشفيات التركية. تلك المعلومات تؤكد عليها قنوات عدة، بحث أصبحت شيئاً من الروتين، علاوة على هذا كانت تجارة تلك المنظمة الإرهابية مع دولة تركيا الأردوغانية، خاصة "تجارة النفط" قبل أن تردهم وتكسر شوكتهم قوات سوريا الديمقراطية، أي تلك القوات التي لا يكفي أردوغان من أن ينعتهم بالارهابيين. شر البلية ما يضحك يا ساحة البابا، كون الناس تبعوا من هذه الالاعيب السياسية التي تستهين بالانسان وكرامته، بحيث يلعبون حتى بمعانٍ الكلمات و المصطلحات ويجرونها من دلالاتها الأصلية، خير مثال على مانقوله هو ما يروج له أردوغان على ان الكرد هم الارهابيون، في حين الكرد هم الذين صدوا الدواعش و من هم على شاكلتهم. هذه الأقاويل من قبل أردوغان وإعلامه الغوبليزية، شيء طفح آذاننا منها، لذا ليس عليه أي عتاب، كونه هو وأزلامه لا يتواون عن القول بأنهم يعادون أي كيان للكرد، حتى إذا كانت في أفريقيا! انظر يابا إلى ما آل إليه العنصرية من لدن نظام أردوغان!.

ولكن يا قداسة البابا الشيء الذي ما كان يخطر ببالنا كفرد هو ذلك الإحتفاء والإستقبال الذي إستقبلتموه لأردوغان، لابل إهدائه ميدالا يجسد السلام، وكأنه هو حامي السلام في هذه البقعة المنكوبة من العالم!.

لست أدرى يا قداسة البابا هل هي صدفة أم هل كانت تلك المراسيم بمحضر إرادتك البابوية؟! أم هي مفروضة، ومدرسة مسبقا بحسب مقتضيات السياسة اللعينة التي يقرها الجبارة من الذين لا يتذذون عن فعل كل ما هو عار على الإنسانية في هذا القرن؟! و الأنكى من هذا يا حضرة البابا هو إقدام أردوغان على تسمية حملته العدوانية على الكرد بغصن الزيتون، في حين تقوم جلالتكم بإهدائه تلك الشارة على انه هو رجل من رجالات صنع السلام في العالم!.

عليه يا حضرة البابا أناشدك باسم الملائكة من الكرد الذين يئنون تحت وطأة الحكام المستبددين الشرق الاوسيطين، ان لا تكون عضيدا للطغاة وان تكون لكم كلمة بحق الكرد في المحافل الدولية وأن لا تحرمنا من الدعاء في صلواتك. واخيرا ادعو الله العلي القدير أن يحفظكم ويرحمكم شعبي المغدور والعالم أجمع من كيد الطغاة الظالمين أينما كانوا، دمتם لنصرة الحق والسلام.

\* استاذ بروفيسور في جامعة السليمانية

## وعود العبادي

\* عبدالستار رمضان

ما نراه على الأرض هو عكس ذلك ولا تتعذر كونها للاستهلاك الإعلامي فقط

صحيفة (الزمان) اللندنية : ٢٠١٨/٢/١٩

وعود كثيرة وكبيرة يطلقها المسؤولون والسياسيون من مختلف الدرجات والمناصب والالوان بحيث لم تقتصر على هذا الشخص او المسؤول، وانما أصبحت حالة عامة تتكرر في الاحداث والتصريحات التي لم يعد يهتم بها المواطن او يبني عليها اي شئ، لكن اسوأ واطهر هذه الوعود عندما تصدر من هم في موقع المسؤولية واصحاب القرار ينتظرون منهم الناس قرارات او اجراءات هي بالاساس حق شرعي وقانوني للناس الى ان ظروفها او اسبابها معينة جعلتهم في موقع المنتظر لهذا الامر والقرار لتصف لهم حقوقهم ورواتبهم.

رواتب موظفي اقليم كردستان مثال واضح للوعود التي طالما سمعها الموظفون وكل من له راتب تقاعدي من العمال والمستخدمين والعسكريين والبيشمركة والمعوقين والارامل وذوي الاحتياجات الخاصة ومختلف طبقات وفئات المجتمع، الذين لا مورد ولا مصدر لهم للعيش سوى الراتب الذي ربوا ونظموا حياتهم للعيش فيه، وهم بالمناسبة ليسوا بالضرورة ان يكونوا كردا او من دين او قومية معينة بل ان كثيرا منهم عوائل العسكريين والاساتذة والموظفين العراقيين من مختلف المحافظات والذين استقروا ونقلوا رواتبهم الى مصارف وتقاعد اقليم كردستان.

هذه المشكلة بدأت من عام ٢٠١٤ عندما تم قطع ميزانية الاقليم من حكومة المالكي ولم يتم تسليم الا ما نسبته اقل من ١٣ بالمئة مما اثر على الحياة الاقتصادية ومشاريع البناء والخدمات والكهرباء والماء، حتى وصلت من بداية عام ٢٠١٦ الى التلاؤ وتأخير مواعيد تسليم الرواتب التي جعلت الموظف لا يستلم الا ٨ او ٩ تسعينات رواتب في السنة ليصل عام ٢٠١٧ فيتهم استقطاع وادخار اجباري وصل الى ٤٠ او ٥٠ بالمئة من اصحاب الرواتب.

هذه باختصار مشكلة الرواتب ما من سببها فهو موضوع طويل وعربيض من الاتهامات المتبادلة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية.

وإذا أرادوا حل الموضوع فانهم يستطيعون حله بكل بساطة، لأن كل الموظفين في الأقليم تم جردهم وتدقيق اسمائهم حسب نظام بارومترى حديث يعتمد على البصمات وبصمة العين والاسم الرباعي واسم الام والزوجة وفصيلة الدم وتم ادخال كل المعلومات المثبتة وصور الوثائق الرسمية (هوية الاحوال المدنية والجنسية العراقية وبطاقة السكن وهوية موظفي في الدولة).

ولم يبق حسب قول البعض الا ان تطلب الحكومة الاتحادية ولجان تدقيقها فحص دي ان أي للتبث من شخصية كل الموظفين.

وعود الدكتور حيدر العبادي كثيرة وفي مختلف المناسبات وسنوات حكمه التي لم تختلف عن سابقه الا بكثرة الوعود وعدم تنفيذها،

وهو ما دفع الكثيرين ومنهم احد اعضاء مجلس النواب العراقي الى القول ان الاليات المتبعه ضمن اللجان المعينة من قبل رئيس الوزراء العبادي لتدقيق اسماء موظفي وزارة التربية والصحة باقليم كردستان معقدة وممتلئة بالروتين ومعناها ان الرواتب لن تصرف بعد عام او اكثر.

وان العبادي واثناء كل مؤتمر صحفي اسبوعي يتحدث عن حرصه على صرف رواتب موظفي الاقليم وانهم جزء من الشعب العراقي، لكن ما نراه على الارض هو عكس ذلك وكل ما يطلق من وعود لا تتعدي كونها للاستهلاك الاعلامي فقط.

كما انه من الضروري النظر بعين الإنصاف والمسؤولية للظرف المعاشي الصعب الذي يعيشه مواطنو الأقليم وابعادهم عن العقوبات الجماعية وإطلاق رواتب الموظفين بالتزامن مع عمليات التدقيق وتقليل الروتين واحتزال الوقت الذي تتطلب لجان التدقيق، وتنفيذ ما يردده العبادي في كل تصريحاته من ان الحكومة ماضية بتأمين رواتب موظفي كردستان بصورة واضحة وعادلة لأن هذه الوعود التي يسمعها ويطلع عليها الناس دون فعل اسوأ من الرفض، فالرفض يضعهم بمواجهة الواقع.

اما الوعد غير المنفذ فيقتل الامل و المصداقية والمروءة، وهذا ينطبق على الكثير من المسؤولين في العراق الذين فقدوا مصداقيتهم أمام الناس لكثرة وعودهم.

# يجب طرد القوات التركية من أراضي إقليم جنوب كردستان

يني أوزغور بوليتيكا: ٢٠١٨/٢/١٩

ما لا شك فيه ان الدولة التركية تعادي مصالح الشعب الكردي أينما كان وهذا أثبت مرة أخرى من خلال هجماتها على الشعب الكردي في عفرين. ومنذ بداية ثورة روج آفا الموقف التركي لم يتغير من الكرد في شمال سوريا وتركيا بكل ما أتيت من قوة تعلن عداءها للكرد و تهاجم كرد روج آفا. شنكال أيضاً لم تسلم من الهجمات التركية ولم ينسى أحد قصف الطائرات التركية لشنكال. ولا تزال تركيا تحاور الحكومة العراقية و PDK لشن هجوم على شنكال. وهناك مصادر تؤكد ان تركيا توصلت إلى اتفاق مع الحكومة العراقية في هذا المجال. كذلك تركيا ت يريد التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن شنكال. كما أنها دعمت الجيش العراقي و الحشد الشعبي أثناء الاحتلال كركوك. أثناء الاستفتاء في جنوب كردستان تركيا هددت الإقليم وفي هذا لاطار أجريت مناورات عسكرية تركية عراقية مشتركة على الحدود المشتركة. وفي محصلة الهجوم العراقي و الحشد الشعبي على كركوك قتل المئات، و شرد الآلاف من النساء والأطفال هذا بصرف النظر عن نهب و سلب الممتلكات الخاصة لأبناء الشعب الكردي و تدمير و حرق منازلهم.

إلى اليوم لا تزال هناك المئات من المقرات العسكرية التركية و مراكز للمخابرات التركية تنتشر في جنوب كردستان. وبمعنى آخر نستطيع القول ان جنوب كردستان ومن خلال هذا التواجد للجنود و المخابرات محتلة من قبل تركيا. اذا ما عدنا بالتاريخ قليلاً إلى الوراء سنجد ان تركيا و عند إعلان الاستفتاء في جنوب كردستان بدأت بمناورات عسكرية مشتركة مع الجيش العراقي و حينها اعلن حزب الحرقة القومية MHP انه سيرسل الآلاف من المقاتلين إلى كركوك. وبحبها تبين ان وجود هذه القوات على أراضي كردستان يشكل تهديداً لها. وبالتحليل جزء من كردستان ينتشر على أرضه هذا الكم الهائل من القوات العسكرية المعادية للشعب الكردي إلى أي درجة يستطيع ان يقول انه محرر من العدو؟. بالنسبة لجنوب كردستان هذا التواجد العسكري التركي على أرضه إلى اليوم بالفعل خطر و ضعف كبير. برلمان حكومة إقليم جنوب كردستان و إلى اليوم لم يناقش هذه القضية ولم يتخذ قرار يلزك تركيا بسحب قواتها و مخابراتها من أراضي جنوب كردستان وهذا دليل ضعف الإرادة.

ذلك دخول هذه القوات العسكرية و تواجدها على أراضي جنوب كردستان لم يكن عبر قرار صادر عن برلمان حكومة إقليم جنوب كردستان. إنما هذه القوات وفي عام ٢٠٠٣ دخلت و تمركت في جنوب كردستان بموافقة حزبي PDK و YNK والحقيقة ان هذه القوات أدخلت إلى هناك من أجل محاربة حزب PKK. وبحسب القوانين العراقية وجود هذه القوات في إقليم جنوب كردستان غير شرعية. وهذا أيضاً وبحسب القوانين ليس من صلاحية الأحزاب و حتى الحكومة ان توافق على تواجد عسكري لقوات بلد آخر على أرضها.

اليوم وجود هذه القوات التركية في جنوب كردستان و مخابراتها يعتبر احتلالاً. وإذا ما ادعت حكومة الإقليم انه إقليم فدرالي ومستقل وبرلمانها مستقل فالواجب ان يجتمع هذا البرلمان و يصدر قرار يلزم هذه القوات الخروج من أرضها. في جنوب كردستان القوات الوحيدة المشروعة تواجدها هي القوات الكردية وتواجد اي قوات أخرى يعتبر احتلال. بهاذ نستطيع ان نقول ان تركيا ليست عدوه لجنوب كردستان إنما عدوه لكل الكرد. وأينما تمكّن الكرد من تحقيق نظام إداري حر تركيأ تستهدفهم ولا داعي ان نستذكر مواقف تركيا من شنكال و حكومة إقليم جنوب كردستان أثناء قبل و بعد الاستفتاء فقد ظهر الوجه الحقيقي لتركي بالنسبة للشعب الكردي. رغم هذا العداء هناك ضعف كبير من الجانب الكردي حيال بقاء هذه القوات التركية في أراضي إقليم جنوب كردستان. كيف يمكن الحديث عن الحرية اذا ما كنت عاجزاً عن إعلان موقف من تواجد هذه القوات التركية على أرضك؟ وبقاء هذه القوات هو دليل ان جنوب كردستان يعيش في ظل احتلال و ضغوطات تركية رهيبة، وهذا بالجملة خطير كبير يهدد الإقليم فكيف لهذا الإقليم ان ينعم بالحرية و الاستقلال؟

بالنسبة لجنوب كردستان فالخطر يكمن من الجانب التركي و من ناحية أخرى ايران وليس الحكومة العراقية مع ان العراق أيضاً والى اليوم لم ترتقي إلى تلك العقلية الديمقراطية ولا تزال تفك في بناء نظام الحكم المركزي. لكن وفي إطار مقاومة و نضال كبير خلال سنوات طويلة تمكنت الكرد من تحقيق الكثير من المكتسبات و ضمان حقوقهم في دستور البلاد. و الواجب تفعيل هذه المكتسبات و العمل على تطويرها بالشكل الديمقراطي. هذا لأن في مكان تendum فيه الديمقراطية لا قيمة و أمان للمكتسبات المدونة في الاتفاقيات. على هذا أيضاً وخلا السنوات الأخيرة تبين ان تركيا عدوة للديمقراطية ليس فقط في تركيا إنما للديمقراطية في عموم الشرق الأوسط وما محاولاتاحتلال عفرين و الهجوم على ثورة روج آفا إلا بهدف تدمير المشروع الديمقراطي. تركيا لا ترغب في بناء نظام ديمقراطي في العراق و سوريا ولهذا اليوم تدعم جميع القوى المناهضة للديمقراطية وهذا واضح جداً بالنظر إلى السياسة التركية. فيما معناه اذا لم تنته تركيا سياسة الديمقراطية فأنا الشعب الكردي في شمال كردستان لن ينال حقوقه المشروعة وهذا سيؤثر سلباً على الديمقراطية في باقي أجزاء كردستان التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية.

الواجب اليوم ان يكون هناك قرار إخراج هذه القوات من جنوب كردستان، وحتى ذلك الحين لا يكون بمقدور الكرد ان يتلكوا تلك الإرادة الحرة. بقاء هذه القوات يعني إرادة ضعيفة وحتى يمتلك المجتمع الكردي الإرادة الحرة فيجب إخراج هذه القوات من الإقليم. دون هذا لن تظهر إرادة المقاومة الحقيقية في جنوب كردستان لهذا على الشعب الكردي وفي الطليعة الشبيبة الكردية العمل من أجل إخراج هذه القوات التركية من أرضة. يجب البدء بحملات تطالب بإخراج هذه القوات التركية وعلى شعب بهدينان البدء بالتحرك فوراً.

لا شك ان حزب PDK سيرفض اي حركة في هذا الاتجاه بسبب علاقاته القوية مع تركيا لهذا على الشبيبة و حركات المرأة ان تشارك في هذه الحملات بشكل قوي والمطالبة بإخراج هذه القوات من جنوب كردستان. كذلك طلاب جامعة هولير و السليمانية عليهم الضغط بهذا الاتجاه و رفض تواجد تركيا على أرضهم و واجبهم أيضاً قيادة هذا الحراك اذا ما كانوا فعلاً يکالبون بحرية و استقلال كردستان.

الكريلا تنفذ عمليات هجومية ضد موقع الجيش التركي المتواجدة في جنوب كردستان، لكن وقبل كل شيء على الشبيبة و حركات المرأة و شعب جنوب كردستان التحرك في هذا الاتجاه. دون تحقيق هذا الهدف لن يستطيع احد من شباب، نساء و سياسيين كرد العيش في عزة و كرامة. هذه الأرض ارض كردستان و الشعب الكردي و تركيا التي تعادي الشعب الكردي و ترفض الاعتراف بالشعب الكردي و حقوقه المشروعة لا يحق لها التواجد على هذه الأرض. وليس بمقدور اي قوة سياسية او حزب دعم بقاء تواجد هذه القوات في جنوب كردستان. تركيا اليوم تحاول احتلال عفرين أيضاً و تعلن عداءها لثورة روج آفا، في شمال كردستان أيضاً ارتكبت المجازر و شنت هجمات وحشية ببربرية على أبناء شعبنا وبالنظر إلى عموم هذه الأسباب لا يمكن قبول الوجود التركي على أراضي كردستان. واي موقف داعم للتواجد التركي في الإقليم مرتفوق تماماً.

بقاء هذه القوات العسكرية و المخابرات التركية في جنوب كردستان اليوم باتت مسألة كرامة و شرف. تركيا التي تعادي الشعب الكردي و تهاجم مكتسباته في كل مكان بقائعاً على ارض كردستان لهذا فالواجب اليوم على جميع أبناء الشعب الكردي في جنوب كردستان ان ينتفض و يطالب بطرد هذه القوات من على أرضها. ومهمة برلمان إقليم جنوب كردستان أيضاً اليوم هو الاجتماع و اتخاذ القرار القاضي بإخراج هذه القوات من ارض كردستان.

\*الترجمة: خضر علي شنكال - ANF

# هل عملية الاستفتاء هي التي فتحت أبواب ضغوطات بغداد على كردستان؟

\*عماد علي

الحوار المتمدن: ٢٤٢٠١٨/٢

لا اريد هنا ان اسرد الخلافات التي ادت الى سد كافة الطرق امام المباحثات المصيرية بين اقليم كردستان والحكومة العراقية والفشل الدائم فيها دون الاعلان عنه في كل لقاء، ولم يتمتعن احد الى مدى تاثير عدم تمرير القوانين المهمة الخاصة بالشعوب العراقية وبالاخص الكرد، و ما ادى التلاعيب و التماطل و التملص من السير على طريق الحل الجذري للخلافات و المشكل المترافق بين الطرفين في جو انعدم فيه الصفاء و التصالح الدائم، نتيجة العقلية السائدة على ادارة العراق منذ تأسيسه بالشكل غير الطبيعي المعلوم، و عدم تلاؤم قيادة الثورات الكردستانية الحاكمة و ضعف امكانياتهم السياسية للسير و التقرب من الحل مع هكذا حكم و سلطة موجودة في بغداد التي تتصرف دائمًا بانفة و ترفع و غرور مع الكرد و تتنازل دائمًا عن كل شيء للجوار و العالم اجمع في كافة المراحل.

غرور السلطة في بغداد و اقليم كردستان على حد سواء، مع عدم قراءة المرحلة و ما يجري في المنطقة بشكل عام، و المصالح الكبيرة للقوى الكبرى التي تحرك المسيرة السياسية و ما وصلت اليه المنطقة، و ما يجري وفق متطلبات العصر دون الرجوع الى المعسكرات السابقة التي لازالت مستقرة في عقول قادة الشرق و منهم الكرد على غير ما هو موجود في الدول صاحبة الشأن بأنفسهم، مع عدم الاتخاذ من سلوك و توجهات القوى الكبرى في هذه المرحلة بالذات، ادى كل هذا الى الواقع في اخطاء و تجاذبات و مشاكل كبيرة لم يكن بعض من الاطراف يراه كما هو” سواء نتيجة عدم تفهمه لما يجري ”او سذاجته السياسية“ او قلة خبرته و ممارساته في ادارة ولو كيان صغير. انهم وصلوا المنطقة كم اجل انفسهم و بشكل جديد و بنفس اهداف الاستعمار القديم، و انتنا هنا لم نكن اصحاب معرفة، بالاخص في شؤون العلاقات العامة للشعوب كما هي الموجودة في الكيان العراقي و التي فرضت عليها الدولة العراقية قسرا و التي وصلت الى الحضيض. اضافة الى العقول والتوجهات و الافكار التي تتمسك بها السلطة العراقية الجديدة بمواصفاتها المتختلفة و قادتها التابعين اساسا و ما يتصرفون بها تختلف كثيرا عما كانت سائدة من قبل، و يعتبر ما حدث اكبر تراجع حتى على ما كانت موجودة اصلا.

لا يهم تلك البلدان التي تسيطر امورها على مدى الاعتماد على النفعية من تحركاتها، لا يهم ما يهم المغلوب على امره في مسيرته و سياسته و تاريخه. انهم نادوا، و سايسوا و لم يمنعوا حدوث اخطاء و ربما دفعوا سوريا الى ما يجعل فيما يضر الشعوب بشكل يقع لمصلحتهم البعيدة المدى، كما نعتقد لما اداروا العملية الطويلة المدى لما سارت عليه المنطقة قبل عملية الاستفتاء، و عدم جديتهم في توضيح الامور امام المتعنتين، و تماطلهم بما يمكن ان يؤدّبوا بها من خرج قليلا عن مشورتهم او اوامرهم، يوضح لدينا مدى ل OEMهم.

المنطقة ستبقى على ما هي عليه او تتجه نحو الاسوأ حسب كل المعطيات، تركزت الصراعات الكبرى في هذه البقعة، سواء قصدا من قبل هؤلاء او نتيجة ما تجتمع هنا من العوامل لامكانهم في ادامة ما يهمهم و يستفيدون منه طويلا بسهولة“ القادة المراهقين في السياسة و يحكمون بلدان لها اهميتها للعالم، القادة السذج الذي لا يعلم

ما يجري و يخطوا وفق ما يراه عينيه بشكل قصير الامد جدا، القادة الدكتاتوريين الذي لا يهتمون الا لادامة سلطتهم باي ثمن كان، و الشعب هو الذي يدفع الثمن في كل هذا باستمرار.

هذا بشكل عام، اما ما وصلت حال كردستان اليه، فانهم القادة هم و عدم تلائمهم فكرا و عقلا اوصلنا الى ما نحن فيه الان مع ما يجري في هذه المرحلة، لانهم يسيرون على ارضية الثورات السابقة فقط والتي تمسكونا بزمام الامور فيها على الرغم من فشلهم الدائم، دون ان يتعلموا خفايا ادارة الكيان المستقل خلال هذه العقود.

و عليه، فان النوايا لخراب المنطقة موجودة، و القادة بعلمهم او دون ذلك” و كانوا عبقرى الزمن يتصرفون بما يضعون البيضة في سلة الاعداء، او نتيجة تحايل القوى الكبرى بما لديهم من الامكانية و العقليات، او ما يحمل هؤلاء قادتنا السذج من عقائد نفت مدة صلاحياتها و وفر هذا المساحة كي يتلاعب كل من هب و دب بأمورنا و بما يقتضي في نهاية الامر ما يقع لصالحهم فقط، ادى هذا الى التراجع و تضررت الشعوب الموجودة بمختلف اعراقهم و مشاربهم، اي باجمعهم و كل بنسبة خاصة من المسيرة الخاطئة. فان المنطقة لم تشهد خلال هذه المدة التي يمكن ان نعتبرها طويلا بروز قائد كبير ملائم مخلص عالم بخفايا الامور و مبصر لكل ما يجري و له القدرة على استشراف او استدلال ما يحدث ولو قليلا، و لم تشهد المرحلة اية حركة سياسية مقدرة على التأثير على الرأي العام و توجيه المسيرة بعيدا عن المخططات الجهنمية للاعداء، فان الشعوب دفعت و ستدفع لمدة اطول ضرائب هذه العقليات و ما يجري نتيجة عمل ايديهم.

الاستفتاء كان مفتاحا لبروز كل ما كان كامنا من الاساس في عقول القادة من الجانبيين، و لم نجد من لا يتصرف وفق موقعه المرحلي، فان الاوراق هي التي تحرك هذه القوى دون اي نظر الى المصلحة العامة، المكانة التي توجد فيها هذه القادة هي التي تدفعهم الى السلوك و التعامل مع كافة القضايا و ان كانت تمس ما يعتبرونه من شعوبهم الخاصة بهم، و يسلكون استنادا على ما يؤمنون به مدفوعا من ايمانهم بدائمة ضيقه و هي عروقهم وطوابئهم و حتى مجموعاتهم الخاصة من الحلقات الضيقة التي يعتمدون عليها لتسخير امورهم السياسية. وعليه ما يجري لما بعد الاستفتاء كان من المتوقع ان يحصل لو سنتحت فرصة بعيدا عن الاستفتاء نفسها، بعد الانتهاء من داعش، و ان كانت بشكل ابطا او يمكن ان تتوقع بجرعات، من الضغوطات التي يمكن ان يكسب بها القائد الذي يتزعم بعقلية الراعي البدوي و بادعاءات واهية من الناحية الثقافية او الفكرية او الفلسفية في بغداد قبل اربيل.

فإن كان القائد محبا لشعبه او الانسانية لا يمكنه ان يستغل خطأ الآخر المقابل ان كان يعتبره خطأ، من اجل تمرير اهداف كان يضمّنها منذ مدة طويلة بناءا على توجهاته و عقليته، و كان من المفترض ان يتعامل مع المستجدات وفق ما يهم الشعوب، و هذا لم نلمسه عند العبادي و البرزاني على حد سواء. و عليه لم تكن عملية الاستفتاء انعطافة لفتح ابواب الخلافات الكبيرة بقدر ما هي عملية او نتيجة لما تراكمت من افرازات ما لم يحل من قبل وهي الانعطافة التي فسحت المجال امام بغداد لما كان يكتبه امام الكرد. و الحل موجود في وحدة الشعب الكردي قبل ان يعتمدوا على تغيير العقلية العراقية التي لم تتغير منذ قرن تقريبا مهما تغيرت الوجود و ما يحملون.

## هل فعلاً العراق فيدرالي ديمقراطي؟

\*كفاح محمود كريمة

### رئيس الحكومة العراقية يفصل نظاماً دكتاتورياً خاصاً للتعامل مع الكرد

ميدل ايست أوليانز : ٢٤/٢/٢٠١٨

منذ اجتياح كركوك والمناطق المتنازع عليها في خرق خطير للدستور باستخدام القوات المسلحة في حل المنازعات بين الأقاليم والمركز ورئيس الحكومة الاتحادية يعمل على خرق النظام الفيدرالي بمجموعة قرارات تعسفية ضد الإقليم الذي يتمتع حسب الدستور بصلاحيات ونظام فيدرالي تم تنظيمها بمجموعة من المواد والقرارات التي يحاول رئيس الحكومة الاتحادية اختراقها بحجج واهية لا أصل لها في الحقيقة.

وآخر تلك التصريحات التي اعتدنا على سماعها في مناسبة وغير مناسبة خاصة حول مرتبتات الموظفين التي يستخدمها كوسيلة انتخابية دعائية للوصول إلى سدة الحكم الثانية، حيث يقول انه يدقق قوائم أسماء موظفي الإقليم علماً بأن ذلك ليس من صلاحياته وهي حصرياً من صلاحيات الإقليم، مدعياً في تصريحه إن الكثير منها يذهب إلى الأحزاب وليس إلى الموظفين!

حقاً غدت تصريحاته مثيرة خاصة تلك التي تتحدث عن الدستور الذي خرقه في أكثر من ٥٥ مادة، وصنع منه شماعة ليعلق عليها إخفاقاته في حل ديمقراطي وطني للمشاكل مع الإقليم، خاصة تلك التي تتعلق بأرزاق أكثر من مليون موظف في كردستان، حيث يشك رئيس الحكومة بأنها تذهب إلى الأحزاب، متناسياً أعداد الموظفين على مستوى العراق خارج كردستان يقترب من ثمانية ملايين، وان مؤسساته تعج بالفساد خاصة حزبه الذي استحوذ على كل مصادر المال والطاقة والإعلام في البلاد، والذي دفع مؤسسة الشفافية العالمية إلى اعتباره واحداً من أفسد عشرة دول في العالم، بمشاريعه وموظفيه الفضائيين وفي كل مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وحتى الدبلوماسية، ناهيك عن ما يتعلق بحقوق الإنسان وعشرات الآلاف من المعتقلين والمفقودين خارج منابر القضاء.

يتضح جلياً من مجموعة تصريحاته وسلوكياته في التعامل مع الأحداث والتي تعكس نمط تفكيره وإيديولوجيته بأنه ليس فقط ضد النظام الفيدرالي (المواد ٦، ٥، ٣، ١ من الدستور) بل ضد فكرة الأحزاب أيضاً، خاصة بعد اجتياح كركوك وايهامات الميليشيات بأنه قادر على بلوغ نظام فردي دكتاتوري جديد من خلال تعامله مع الإقليم، متناسياً إن هذه الأحزاب حركات تاريخية تمت لعشرات السنين وتتمثل إرادة شعب اختار النظام الديمقراطي ودفع من أجله أرواحاً من الشهداء، وليس مثله جاء بقضاء وقدر وبصفقة

لترضية الأطراف المتصارعة.

[kmkinfo@gmail.com](mailto:kmkinfo@gmail.com)

## فائدة حكم ذاتي كردي في سوريا

\*زارا صالح

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٨/٢/٢٤:

على الرغم من التحركات التكتيكية الحالية التي تقوم بها قوات نظام الأسد المتبقية بغرض "حماية" الكرد في مقاطعة عفرين شمال غرب سوريا، تزايد التهديدات التي يطلقها النظام السوري تجاه كرد سوريا" والتلويع بإعادة الوضع لسابق عهده واستعاده كل ما حققه الكرد من فيدرالية وإدارة ذاتية لمناطقهم، بما في ذلك ما استعادوه من تنظيم "داعش". ويتزامن كل هذا مع رفض تركيا لفكرة إقامة دولة كردية على حدودها، إذ قامت مؤخرًا، بشن حملة عسكرية، قصفت من خلالها مدينة "عفرين" التي تسيطر عليها قوات حماية الشعب الكردية. ومن شأن هذه العملية العسكرية فتح جبهة جديدة في الحرب التي تدور رحاتها داخل سوريا، ووضع أنقرة في مواجهة مع الكرد الذين تدعهم الولايات المتحدة.

وتأتي ردود الأفعال التركية على خلفية مراهنة أنقرة على هشاشة التحالف القائم بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، إذ تتوقع انحيازه بمجرد نوال تنظيم "داعش"، وتؤمن بحتمية تخلي الولايات المتحدة عن الكرد لتتشبثها بعلاقتها المتينة مع تركيا، حليفها الثابت في إطار حلف الناتو.

ويعتقد البعض عن طريق الخطأ، أن الولايات المتحدة قد تتخلّى عن مساندة كرد سوريا، مثلما فعلت مع كرد العراق، حين رفض كرد العراق تأجيل عملية الاستفتاء. وفي حقيقة الأمر، لم تتخلّ الولايات المتحدة عن كرد العراق، بقدر ما اتخذت موقفاً واضحاً، لم تستوعبه القيادة الكردية، حيث أنها رأت بكل بساطة عدم ملائمة الوقت الحالي لإجراء الاستفتاء، لأنه سيصب في مصلحة المتشددين وإيران، ولأن الإقليم ما زال يفتقر إلى العوامل التي يمكنها أن تصنع منه دولة مستقلة.

ومع ذلك، فإن الواقع على الأرض في سوريا لا تعكس تلك الرؤية، خاصة إذا نظرنا إلى التصريحات التي ردت بها أمريكا على التهديدات الصادرة عن النظام السوري، وتمسك واشنطن بحماية حليفها الكردي والعمل معه بثقة عقب النجاحات التي أثمرت عن هزيمة تنظيم "داعش". دون أن ننسى تأكيد الولايات المتحدة على حماية تلك المناطق التي تسيطر قوات سوريا الديمقراطية الكردية، بعد ضم مناطق "الرقة" و"شرق الفرات" إلى فيدرالية الشمال - روجافا، وبعدما عزّمت الإدارة الأمريكية على البقاء هناك والبدء ببناء جيش وطني لحماية حدود الفيدرالية، وتقديم الدعم العسكري والدبلوماسي، إضافة إلى عزّتها على تطوير المجالس المحلية بعد الإشراف على انتخاباتها، وكذلك التحضير للانتخابات البرلمانية للأفدرالية الكردية بمشاركة باقي المكونات من العرب والمسيحيين.

بالإضافة إلى هذه السياسة الأمريكية الحالية، يمكن للولايات المتحدة المساهمة في إرساء نظام فيدرالي في عموم سوريا وإقامة حكم ذاتي كردي، على غرار إقليم كردستان العراق بالمناطق الكردية، في الشمال والشمال الشرقي ضمن إقليم اتحادي "لن يصب فقط، في مصلحة الولايات المتحدة والكرد" بل سيصب أيضًا، في مصلحة المكونات العرقية الأخرى (الكلعلويين والدروز والمسيحيين)، والتي ستتمتع بحكم ذاتي، يضمن عدم عودة الديكتاتورية وسلطة الدولة المركزية. كما أن وجود إقليم كردي قوي اقتصاديًا، سيوفر للشركات الأمريكية استثمارات جديدة بالمنطقة الكردية الغنية بالنفط، والغاز، ومصادر المياه والطاقة، والزراعة. فالمنطقة الواقعة شرق الفرات إلى منطقة الرميلان منطقة غنية بالنفط والغاز.

وأما على المستوى العسكري، فإن الشمال السوري يمثل أهمية استراتيجية كبيرة لواشنطن، إذ تدرك هذه الأخيرة أهمية مرحلة ما بعد "داعش"، وترى فيها تحدياً قوياً، يتطلب استمرار الدعم العسكري، خاصة في ظل حركة عودة النازحين واستمرار الجيوب "الداعشية"، وكذا مواجهة طموح النظمتين السوري والإيراني في الاستيلاء على مناطق الكرد. لذلك، فإن وجود كيان كردي قوي "سيساهم في تعزيز الوجود العسكري والاستراتيجي الأمريكي، وفي تشكيل جيش محل قوى يستطيع حماية إقليم الفيدرالي، بل ويكون قوة رادعة للقاعدة وحصناً منيعاً ضد عودة "داعش" وغيرها من قوى الإرهاب. وأكثر من ذلك ستكون تلك المنطقة بمثابة حائل صد، يحبط المشروع الإيراني ويمنع تمدده، فطهران أرادت السيطرة على الحدود السورية (دير الزور - المناطق الكردية) لتشكيل كاريبيور من العراق مروراً بكردستان سوريا ونحو الحدود اللبنانيّة" ولكن سيطرة القوات الكردية على المنطقة واستمرارية الدعم الأمريكي "سيحطم تلك الأهداف الإيرانية، وسيضع حزب الله وطهران في عزلة وتباعد جغرافي.

ومع ذلك فإن تركيا تعمل بكل ما أوتيت من قوة لمنع إقامة كيان لكرد في شمالي سوريا، كما استمرت في تحدي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، واتهمت واشنطن بدعم الإرهاب، ودخلت في معاهدات مع أعداء الولايات المتحدة مثل إيران وروسيا. ومع ذلك، تدرك الولايات المتحدة جيداً أن تراجع الدعم أو توقيفه سوف يفتح الباب أمام القوى المناوئة للولايات المتحدة هناك لملء الفراغ الذي قد تركه الولايات المتحدة. وهذا الاحتمال لا يصب في مصلحة واشنطن ولا أنقرة على المدى الطويل. وبالتالي، سيكون توفير بعض المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لكرد ضروري في المستقبل المنظور.

\*زارا صالح هو كاتب وباحث كردي سوري مقيم في بريطانيا.

## **مؤتمر ميونخ ومعادلة عراق إتحادي وإقليم قوي**

**عبدالستار رمضان\***

**صحيفة (الزمان) اللندنية : ٢٥/٢/٢٠١٨**

بانتظار ما ستؤول اليه الاوضاع في مدينة عفرين السورية والاختلاط الكبير للاوراق والملفات المتشابكة والمعقدة في سوريا، ربما ستتووضع الصورة اكثر وتلمع خطوات الحل او تعليمات الخروج من النفق المسدود وعملية الانتحار الجماعية التي جرت في كلا البلدين الجارين العراق وسوريا وما يجري في ليببيا واليمن ليس ببعيد عن الجميع، هذه الصور ليست قائمة او نظرة متشائمة بقدر ما هي توصيف للواقع الذي آلت اليه الامور في الشرق الاوسط الغارق في مشكلات وازمات يتحمل قسطها او سببها الرئيسي ابناءه وجيرانه والعالم القريب والبعيد ايضا.

ان ما تم نشره وتداوله عن حالة الشرق الاوسط بعد مؤتمر ميونخ للأمن في دورته الـ٤٥ الذي عقد ايام ١٦-١٨ فبراير ٢٠١٨ وهو من أهم المؤتمرات التي تم فيها تناول القضايا الأمنية الدولية والإقليمية وشارك فيه نحو ٦٠٠ شخص في مناقشة السياسات الأمنية والدفاعية في العالم بينهم ٢١ رئيس دولة وحكومة، و٧٥ وزير خارجية ودفاع، وشارك فيه العراق بوفد رسمي برئاسة الدكتور حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء كما شارك اقليم كردستان بوفد حكومي وامي برئاسة نيجفان بارزانی رئيس وزراء اقليم كردستان ومسرور بارزانی مستشار امن الاقليم، يدق ناقوس الخطر ويحذر من انسداد أفق الأزمات، فالنظام الدولي بلغ حافة الهاوية بفعل التوتر وانسداد آفاق الأزمات المعقدة والمتدخلة في الشرق الأوسط، وتراجع الغرب نسبياً والتوتر مع روسيا، وتصاعد دور الصين والتنافس بينها وبين الولايات المتحدة من أجل السيطرة على أسواق العالم.

تصريحات رئيس المؤتمر (ولفغانغ ايشينغر) أن التحسن في العديد من المناطق لم يتجسد في تعزيز الديمقراطية والحرية اللتان تواجهان التحديات والتهديدات لأن الغرب أضعف مما كان عليه، وتهدهد أزمات اللاجئين والمشردين”， وامام تراجع النظام الدولي، تبدو الأمم المتحدة عاجزة عن التأثير على الأزمات الحادة في شبه جزيرة كوريا الشمالية والشرق الأوسط.

كما رسم الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريس) صورة قائمة للأزمات التي تهز استقرار منطقة الشرق الأوسط. ورأى أنها “أزمات معقدة ومتداخلة، وأي تصعيد في أي منها قد يؤدي إلى عواقب كارثية”

وأبدى تشاوئه بالنسبة لأزمة اليمن، حيث اعتبر أن “لا حل في الأفق القريب”， وأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني “في مأزق”， كما حذر خبراء الشؤون الدولية من أن “تراجع النظام الدولي يخلق فراغاً خطيراً قد تملأه قوى صاعدة ومتنافسة في ما بينها، وأن تراجع النظام الدولي قد يعني أيضاً تقلص مساحات الحرية والقانون الدولي.

ان عرض كل هذه المخاطر والمشاكل المتعلقة بالأمن وفي العالم وكل الأمور المتصلة به، دون أن يطرحوا حلولاً كافية أو خطوات عملية يمكن أن “تؤدي لتحسين في وجهات النظر القائمة للعالم”， وهو ما يضع الجميع أمام مهمة عاجلة و مهمة وهي ضرورة البحث عن السلام وضرورات العيش المشترك بما يبعد عنا شبح الحرب الشاملة او حتى مقدمات حرب عالمية جديدة تهدم وتحطم ما بقي من بناء وجسور ومدن يفقد ابنائها يوميا كل بوادر الامل ومقومات الحياة البسيطة والاساسية وهم مع كل ذلك راضون بالحد الادنى من المعيشة والبقاء لأنهم يخشون ما هو اقسى واسوء.

في العراق واقليم كردستان علينا جميعا البدء بمراجعة حقيقية للذات والافكار والمعتقدات بل وحتى المسلمات التي نظن احيانا انها ثوابت لا يجوز العدول او التحرك بعيدا منها، فلا يوجد اقسى واعظم من الانسان والحفاظ على حياته وحريته كرامته وسلامته وامنه واستقراره وديمومة حياته في الوطن.

العراق اولاً ليس شعاراً نريد طرحه او رفعه بقدر ما هو واقع علينا السعي اليه وتقديمه على كل الشعارات بعد ان تبين ان كل الهويات والانتماءات اذا ما تم التسمك بها وتقديمها فانها لا بد ان تؤدي الى بذر عوامل الصراع وال الحرب.

Iraq اتحادي يحكمه دستور دائم يتافق ابناوه على الالتزام به وتنفيذ مواده من دون انتقائية او تهميش او اهمال بعض مواده عن اخرى وهو كما عرفته المادة(١) دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ”برلماني“ ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق، واقليم قوي حسبما قررته المواد (١١٦ و ١١٧ و ١٢١) يحتفظ بكيانه الدستوري وخصوصيته القومية المنفتح على غيرها من مكونات العراق بحيث يعود كما كان نموذجاً للاقليم الآمن المستقر والمتقدم والتعايش والمتسامح مع نفسه ومع الآخرين.

## نتائج استفتاء كردستان... فتنه نائمه؟

\*أحمد الميالي

صحيفة (الحياة) ٢٥/٢/٢٠١٨

تعاملت الحكومة الاتحادية في بغداد والقوى السياسية مع الاستفتاء في إقليم كردستان في بادئ الأمر على أنه مشكلة سياسية تحتاج إلى حل، واتخذت سيارات عدة، إذ تعاطت مع القادة الكرد سياسياً وطلبت التوصل قبل فوات الأوان إلى تسوية للوضع في الإقليم الذي أجرت حكومته المحلية استفتاء على الانفصال، ولم تستطع بغداد حل المشكلة، على رغم اتخاذها خطوات من جانب مجلس النواب الاتحادي بإصدار قرار برفض الاستفتاء وتكليف رئيس الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ على وحدة العراق، إضافة إلى تصويت المجلس على إعفاء محافظ كركوك من منصبه كإجراء عقابي لضم كركوك للاستفتاء ورفعه علم الإقليم فوق مباني المحافظة، إضافة إلى ملفات أخرى.

وكي تترسخ هذه القرارات طلبت الحكومة من المحكمة الاتحادية أن تفصل بين الطرفين، وفقاً للمادة ٩٤ من الدستور وإصدار المحكمة الاتحادية أمراً ولائياً برفض هذا الإجراء والطعن في دستوريته، إضافة إلى اتخاذ قرارات من مجلس النواب في يوم الاستفتاء بخصوص إرسال قوات عسكرية إلى كركوك والمناطق المتنازع عليها، إضافة إلى انعقاد المجلس الوزاري للأمن الوطني وإقراره حزمة خيارات وإجراءات أمنية داخلية وخارجية، فضلاً عن تحرك الحكومة بخصوص المطارات والمنافذ الحدودية والنفط وطلب تسليمها لبغداد من إقليم كردستان.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التوجهات العامة للرأي العام داخل الإقليم تكشف أن معظم الناخبين والفاعلين السياسيين من الممكن أن يقبلوا حلاً وسطياً، إذا حصل الإقليم على مزيد من الاستقلال المالي.

صحيح أن هناك توجهات انفصالية محدودة في الإقليم، دلل عنها تفعيل البرلمان المعطل منذ سنتين واتخاذه قراراً محدوداً بالانفصال، وفي الوقت ذاته تسيطر على الحكومة الكردية شرائح حزبية محددة متمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني ونسبة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن يبدو أن هذه الحكومة وزعامات المحاور الإقليمية والدولية المعانعة. والواضح أن الناخبين أيدوا الاستقلال والانفصال وهم يعتقدون بأن النتيجة ستكون ملزمة لبغداد والمجتمع الدولي، أيًّا كانت العواقب وهي تضييف لهم قوة أكبر للتفاوض على مستقبل الإقليم.

كان من البدهي أن الحكومة ستكتسب النزاع مع الإقليم دستورياً، فالمحكمة الاتحادية ستقر بأن الاستفتاء غير قانوني بموجب دستور العام ٢٠٠٥، ومن ثم يتم حظر نتائج الاستفتاء وتضطلع السلطة القضائية بمقاضاة جميع من شارك فيها وروج لها.

وفي الواقع أفضى الاستفتاء إلى انقسام داخل الإقليم نفسه إضافة إلى انقسام في بغداد على السواء، فالكرد، بلغتهم وثقافتهم المميزة، يعتبرون أنفسهم دولة، لكن على رغم أن التوقعات واستبصار المشهد داخل الإقليم تؤكد أن معظم سكان إقليم كردستان يؤمنون ويحلمون بدولة مستقلة لكن ليس في ظل هذه الظروف الصعبة، وذلك لا يعني أن نتائج الاستفتاء مستقبلاً ستكون في غير مصلحة الكرد بالإجمال.

الجدير بالذكر أن مسعود بارزاني الذي لا يبدي مرونة حتى الآن في التفاهم مع بغداد أشار إلى إمكان عقد حوار جديد مع القيادات السياسية داخل الإقليم، لمناقشة مستقبل الكرد ما بعد الاستفتاء وليس قبله.

أما القوى السياسية في بغداد فهي منقسمة في رؤيتها لما بعد الاستفتاء، فمنهم من يرى الأمر باعتباره مشكلة سياسية تحتاج إلى حل، ومنهم من يراها فتنة يجب سحقها وهذا يعُد المشكلة أكثر، لاسيما أنه تم رفض التوصل إلى حلول وسطية بين الطرفين (الإقليم والمركز) في أكثر من وفـد متـبـادـلـ بينـهـماـ.

لكن إذا بحثنا عن جوهر المشكلة سنجدـهاـ مشـكـلةـ اقـتصـاديـةـ وـسـيـاسـيـةـ وـليـسـ فـتـنـةـ،ـ عـلـىـ الأـقـلـ ضـمـنـ منـظـورـ بـغـدـادـ.ـ فـعـلـىـ الـمـسـتـوـيـ السـيـاسـيـ،ـ دـاـخـلـ الإـقـلـيمـ تـرـاـوـحـ المـشـكـلـةـ بـيـنـ الصـرـاعـاتـ وـالـتجـاذـبـاتـ بـيـنـ الـقوـيـ السـيـاسـيـةـ،ـ خـصـوصـاـ رـئـاسـةـ الإـقـلـيمـ وـالـإـنتـخـابـاتـ وـالـحـكـومـةـ وـمـسـتـقـبـلـ الإـقـلـيمـ.ـ وـعـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـاقـتصـاديـ يـعـيـشـ الإـقـلـيمـ أـزـمـةـ مـالـيـةـ خـانـقـةـ قـدـ تـؤـدـيـ إـلـىـ إـضـطـرـابـاتـ اـجـتمـاعـيـةـ تـضـرـبـ الـاستـقـرـارـ وـالـتعـاـيشـ،ـ وـلـهـذـاـ عـلـيـهـ أـنـ يـسـعـىـ إـلـىـ الـاتـفـاقـ عـلـىـ حـلـ الـمـشـاـكـلـ الدـاخـلـيـةـ بـيـنـ قـوـاـهـ السـيـاسـيـةـ ثـمـ يـنـتـقـلـ إـلـىـ بـغـدـادـ لـلـاتـفـاقـ عـلـىـ الـمـشـكـلـةـ الـاقـتصـاديـةـ،ـ وـمـنـ الـواـضـحـ أـنـ أـفـضـلـ الـحـلـوـلـ هـوـ إـعـطـاءـ الـكـرـدـ مـزـيدـاـ مـنـ الـاستـقـلـالـ الـمـالـيـ،ـ مـثـلـ الـكـثـيرـ مـنـ الـتـجـارـبـ الـاتـحـادـيـةـ،ـ كـإـقـلـيمـ الـبـاسـكـ فـيـ إـسـبـانـيـاـ الـذـيـ يـحـصـلـ ضـرـائـبـهـ وـيـدـفـعـ حـصـتـهـ الـمـتـفـقـ عـلـيـهـاـ لـلـخـزانـةـ الـإـسـبـانـيـةـ.

لكن بوادر وجود حلول وسط حول الاستقلال المالي بين الطرفين لا تبدو قريبة، فهناك انقسام داخل بغداد وداخل الإقليم، وأيضاً ضواطـ إقـلـيمـيـةـ وـدـوـلـيـةـ حـوـلـ الـانـفـصالـ وـشـرـعـيـتـهـ وـكـيـفـيـةـ اـحـتوـائـهـ.ـ وـنـقـطـةـ الـبـداـيـةـ سـتـكـونـ بـالـتـأـكـيدـ لـلـكـرـدـ أـنـ التـهـيـدـ بـالـانـفـصالـ لـمـ يـعـدـ وـرـقـةـ تـسـاوـيـةـ نـاجـزـةـ عـلـىـ الدـوـامـ،ـ لـأـنـ هـنـاكـ تـسـاؤـلـاـ مـطـرـوـحـاـ عـنـوـانـهـ مـاـذـاـ بـعـدـ الـاسـتـفـتـاءـ؟ـ وـهـلـ يـمـلـكـ الـكـرـدـ مـقـومـاتـ دـوـلـةـ؟ـ وـهـلـ سـيـحـصـلـوـنـ عـلـىـ الـاعـتـرـافـ الـدـوـلـيـ وـإـقـلـيمـيـ؟ـ

قد لا يتبقى لبغداد بعد تجربـ الـخـيـارـاتـ وـالـبـدـائـلـ السـيـاسـيـةـ،ـ إـلـاـ تـتـجـهـ لـلـتـعـاـمـلـ مـعـ الـانـفـصالـ وـنـتـائـجـ الـاسـتـفـتـاءـ عـلـىـ أـنـ فـتـنـةـ يـجـبـ سـحـقـهاـ بـاـسـتـخـادـ الـقـوـةـ بـمـفـهـومـهـاـ الشـامـلـ،ـ وـمـنـهـ الـخـيـارـ الـأـمـنـيـ لـتـثـبـيـتـ الـحـقـائـقـ وـالـمـوـاـقـفـ،ـ لـكـنـ هـذـاـ يـحـتـاجـ تـفـاهـمـاتـ إـقـلـيمـيـةـ وـدـوـلـيـةـ وـأـمـمـيـةـ،ـ كـيـ يـتـشـرـعـنـ،ـ لـكـنـ هـنـاكـ التـبـاسـ حـيـالـ هـذـاـ الـأـمـرـ،ـ إـذـ انـ الرـفـضـ الـتـرـكـيـ وـالـأـمـرـيـكـيـ وـالـخـلـيجـيـ لـمـ يـتـضـحـ أـنـهـ حـقـيـقـيـ وـفـاعـلـ،ـ بـلـ قـدـ يـتـمـ اـحـتوـائـهـ وـاسـتـيـعـابـ الـاسـتـفـتـاءـ وـالـتـعـاطـيـ مـعـهـ كـوـاـقـعـ حـالـ،ـ وـأـيـضـاـ قـدـ يـوـظـفـ فـيـ مـوـاجـهـةـ إـيـرـانـ وـالـحـكـومـةـ الـاتـحـادـيـةـ وـبعـضـ الـقـوـيـ السـيـاسـيـةـ الـمـعـانـعـةـ لـهـذـهـ الـمـحاـورـ.

لقد تعاملـ الـطـرـفـانـ،ـ بـغـدـادـ وـإـقـلـيمـ،ـ معـ الـدـسـتـورـ الـعـرـاقـيـ باـعـتـبـارـهـ حـجـراـ صـلـباـ وـلـيـسـ وـثـيقـةـ حـيـةـ تـخـدـمـ الـدـوـلـةـ الـمـعاـصـرـةـ الـدـيـنـامـيـكـيـةـ.ـ إـذـاـ اـسـتـمـرـ ذـلـكـ فـإـنـ وـقـتـ الـمـنـطـقـ سـرـعـانـ مـاـ سـيـنـتـهـيـ وـتـتـحـولـ كـلـ الـمـشاـكـلـ السـيـاسـيـةـ إـلـىـ فـتـنـةـ تـتـسـارـعـ الـأـطـرـافـ الـوـاقـعـةـ فـيـهـاـ إـلـىـ سـحـقـ بـعـضـهـاـ بـعـضـاـ.ـ وـفـيـ هـذـهـ الـحـالـ يـجـبـ أـلـاـ نـنـتـظـرـ لـتـأـتـيـ الـمـشاـكـلـ إـلـيـنـاـ كـيـ تـنـصـدـيـ لـهـاـ،ـ وـلـاـ بـدـ أـنـ تـسـودـ عـقـلـيـةـ الـتـشـاـورـ ثـمـ الـحـسـمـ بـدـلـاـ مـنـ عـقـلـيـةـ الـتـأـجـيلـ وـالـتـرـحـيلـ،ـ وـالـكـلـمـاتـ وـالـخـطـابـاتـ الـإـعـلـامـيـةـ وـحـدـهـاـ لـيـسـ كـافـيـةـ بـلـ يـتـعـينـ وـضـعـ سـيـاسـاتـ جـدـيـدةـ تـسـتـنـدـ إـلـىـ اـحـتوـائـهـ الـجـمـيعـ وـمـنـهـمـ الـحـقـوقـ وـالـفـرـصـ.

وـمـنـ غـيرـ الـمـقـبـولـ اـدـانـةـ التـطـرـفـ وـالـعـنـفـ وـالـإـرـهـابـ وـالـتـقـسـيـمـ فـيـمـاـ هـنـاكـ نـوـاقـصـ لـلـوـحـدـةـ،ـ إـذـ لـاـ زـالـتـ هـنـالـكـ مـوـاصـلـةـ نـسـبـيـةـ مـنـ الـجـمـيعـ لـسـيـاسـاتـ تـشـجـعـ عـلـىـ السـلـبـيـةـ وـالـمـشـاـكـسـةـ وـعـدـمـ اـحـترـامـ الـقـانـونـ وـالـدـسـتـورـ.

## يغطون فساد العراق بتحرشهم بكردستان

\*عماد علي

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٢/٢٦

نحن ندرك وننتقد ما يعيشه أقليم كردستان من عدم النزاهة والبعد عن المؤسساتية، ونريد إعادة بنائه على أسس سليمة وفق ما يخدم الإنسان الكردستاني.

نقول كل شيء عن كردستان دون أي حذر أو خجل، و الكثير مما يتجاوز الخط الأحمر و لا ثلث زمبابوي من الثوابت التي من المفروض ان تكون حدا لنا دون أي ضغوطات من أحد.

اننا بنسينا دون ان ننتظر احدا نوصل الحال الى السوداوية بحيث يعتقد البعيد غير المتعايشه لظروفنا و لاسيما من لا يودنا اننا نعيش في الجحيم و نحن السبب فقط فيما نحن فيه و ليس لتدخلات و ظلم الاخرين اي اثر علينا.

اننا نحتك ببعضنا و نسب و نشتمن و نلعن و لم نبق على شيء حتى للعدو ان يتکأ عليه و يتذبذب حجة في محاربتنا، و هو ينتظر من بعيد و يرى كيف نصارع البعض للنهاية.

هكذا كنا و الان، و سنكون كما نحن لو لم نتعجب و نعيid النظر في مسيرتنا و ان فات الاوان، و هذا يحتاج لمعجزة وفق كل المعطيات للطريقة التي نتخذها في ادارة ذاتنا.

هكذا نحن الكرد، و من ثم ناتي و نذهب حظنا و نلطم و نعيط و لا احد يسمعنا. اننا لا نضع خط رجعة كي لا ندع ان يلعب الآخر المناويء او العدو ب نقاط ضعفنا و لن نتمكن من ردده او منعه على الاقل.

تحذثنا كثيرا عن الفساد في كردستان و حتى عن القادة و تدخلنا في خصوصياتهم بكل وضوح و صراحة و انتقدنا دون ننتظر عقبا.

عندما نقيم حالنا هذا لا يعني بان مركز العراق و العملية السياسية و لاقادة هناك نزيهون و خالون من الفساد ان لم يكن اكثر و اصح و اضخم من كردستان من جميع الجوانب.

وانما تفوقنا في خدمة الآخر بحيث أصبح التملق و التزلف للآخر الذي يتمنى سقوطنا امرا طبيعيا، و ان كان عند المخلص الشريف ليس عملا مروعا فقط و انما عمالة و خذلان بعينه.

اعترف العبادي بحجم الفساد المغول في العراق و ذكر الكثير بالارقام بداية تسليم زمام الامور بعد تعينه رئيسا للوزراء نتيجة التوافق الدولي و المنطقه و تاثيراتهم على السلطة في العراق.

وبعد ان سُنحت الفرصة سكت عن كل شيء لانه لقى ما يشغل نفسه و العالم به و هو لم يتتجاوز بعد او لم يحل ما ذكره و لازالت ذاكرة الناس تذكر ما اعلنه من وجود الفضائيين العراقيين بالأعداد الضخمة في السلوك العسكري و المدني.

ما زالت مؤسسات كانت يجب ان تكون تحت سلطة العبادي الذي لم يقدر على ذلك بل يضغط من اجل السيطرة على المطارات والمنافذ الحدودية في كردستان اليوم، وهو لم يتمكن من بسط سلطته حتى على مطار النجف والجزء الاكبر من الناصرية و البصرة و ما فيها على الرغم من انهم تابعين لمركز و ليس لاي اقليم لهم ليكون له صلاحياته كما يجب ان تكون لإقليم كردستان دستوريها.

من يتتابع ما يسير عليه العبادي في خطواته يرى انه يتكلم و بسرعة كبيرة جدا (هذه حالة نفسية يعلمها المهتمين) و من دون ان يعطي لكل ذي حق حقه، اي انه يعطي ما لا يقدر عليه بما يقدر عليه و ما يسهل له المهمة و ان كان على حساب الحق و العدل، يعبر الامر ليشغل الناس بأنه يهتم بالامر، يهرب الى الوراء من اجل يعبر ما امامه من العقبات التي يريد ان يضع راسه في الرمال لكي يراه الناس في تلك الامور و معتقدا بان الناس لا تراه على حقيقته. انه هكذا، يستغل التساهل و المسماومة التي تلعبه المخابرات العالمية التي لها الدور في رفعه، و يريد ان يراوغ على حساب الضعف. انه يلعب بالالفاظ من اجل خداع الناس في الامور الملحة التي تتطلب الحلول، و انه يريد جملا و كلمات من اجل ان لا يخطو خطوات مهمة ملحة لصالح الشعب من اجل امور خاصة به.

اليوم وكما نرى ومنذ عملية الاستفتاء التي صوت فيها حوالي ٩٣٪ من الشعب الكردي لاستقلال كردستان، اتخذها فرصة وحجة لما يمكنه من تغطية ما هو اصعب عليه ولم يتمكن من المرور فيه او السير عليه في العراق، ونراه يتملص ويتناصل من المهام الرئيسية التي تقع على عاتقه كي يحلها وهي تمس حياة الناس و معيشتهم. يلعب كمن بيده المطاط بالمواضيع، و هو بنفسه يتمدد و يتقلص يوما بعد اخر و امره مكشف و ربما لا يعلم بنفسه. انه يؤكّد على تصدير مشاكله بتوجيهه

الانتظار على كردستان و كانه يتمكن من حل اموره بالتجاهيل والتباطوء والتجاوز على امور سيلقاه امامه وجها لوجه مهما حاول التخفي او التملص منه.

نعم العراق غارق حتى الانف في الفساد ولا يمكن ان يخرج منه بسهولة، والعملية السياسية كما هي معلومة وبعد حوالي عقدین بعد سقوط الدكتاتورية والسيادة ناقصة بشكل كبير، ويدعى العبادي فرض السيادة في العراق ويعلم بان سيادته لم تفرض حتى على المطارات والمنافذ الحدودية في العراق وانه يريد لها في اقلیم كردستان، نعم انه لحد اليوم لم يسيطر على اي منفذ و تمرر يوميا اطنان من المخدرات التي تحول جراءه الشباب العراقي الى مجموعات من الحثالى ولم ير العراق في اية مرحلة من تاريخه ما يعيشه من الفوضى والتسبيب والتدخلات التي فرضت ان تكون السلطة بايدي خارج الحدود الا في العقد والنيل ما بعد سقوط الدكتاتورية.

انه يستغل الفرصة التي ستحت لها بعد عملية الاستفتاء و يريد ان يغطي على كل مساويء الامر الذي يعيشه، و يريد ان يلتمس العذر من الشعب بتحريضهم على الكرد و هذا ما نراه من خطواته و ليس من اقواله و الفاظه العسلية التي لا تحوي الى على العلقم في محتواها.

وعليه لا يمكن ان تنطلي هذه المناورات السياسية التي لا تغدو الا على من يقف وراء العبادي من القوى الخارجية التي تفرض العقود النفطية الاعظم و الذي استبعد بسببه حتى تأميم النفط" و أصبح نفط العراق متاح لمن يعتبر انه صاحبه و من ممتلكاته لانه كشفه في العراق، اي العبادي وفر للبلدان الهدافة في العراق الامر الذي كانوا ينونونه منذ مدة طويلة، و كل ذلك من اجل بقاءه على كرسيه كما هو حال سلفه. فانهم اثروا سلبا على ابناء العراق قبل كردستان، و لم يبسطوا ايادي القوى الضامرة للشر في السر على العراق فقط، وكذلك لم يجدوا طريقة اسهل من اشغال العراقيين الا بتوجيهه الى ما حدث في اقلیم كردستان فقط. والا اين العبادي من الفوضى في محافظة البصرة و ما تجري فيها و المنافذ العراقية مع دول الجوار التي تعتبر تحت سيطرته الا انه نائم و لم يعلم ما يجري تحت ظهرانيه. اين العبادي مما يجري من المطارات التي تحت سيطرته. اين هو من اموال و واردات العتبات المقدسة التي تعتبر اكبر من النفط، اين العبادي من المسماوات التي تجري في دوائر الدولة و الفساد المستشري العلني قبل السري و لم ينقطع يتكلم عن ما يجري في كردستان و نحن بانفسنا لم نذكر ما موجود اصلا، اين هو من المحافظات التي تحررت من داعش، اين هو من يلعب بما يمس السيادة العراقية و شريهم عرض الحائط الارض و العرض، و لكن مقارنة الفساد الموجود هنا في كردستان اقل كثيرا جدا لو قورن بما الموجود تحت ابطه في العراق.

اين العبادي من الفضائيين الذي اعترف بنفسه ولم ينبع ببنية شفة بمصيرهم وكيف عالجهم، بعدما تأكد بأنه لن يتمكن من استئصالهم. اين هو من المقايسات والمسماوات و التلاعب بشرف العراقيين و العراقيات في المنطقة جميعا و حتى في العالم، اين هو من الحالات والمشاريع الوهمية، اين هو من التجارة وما يجري تحتها وكيف تدخلت السياسة والتجارة في العراق ووفر الأرضية الصلبة للفساد، اين هو من الهروب من المستحقات المالية على الكثرين وكيف يتبربون منها.

اين العبادي من الفوضى من رئاسة مجلسه التي تصل اليانا القصص والمحاصصات حتى القبلية والحزبية والكتلية لما تنقسم عليهم المناصب حتى الدنيا؟

فهل نقول اكثر من هذا الذي عندنا الكثير منه، و هو يدلل يوميا بذله على كردستان دون ان يتكلم ولو بما لديه من الفساد والفوضى ولقد اقترب من نهاية مرحلة حكمه ولم يقدم ما انتظر منه حتى اعداؤه ان يقدم الكثير او اكثر من سلفه، بل لم يتقدم خطوة.

المصيبة في امره انه متسلط اللسان ويفطي ما يحدث دون ان يتكلم عن فشله ولو نسبيا يوما واحدا و يدعى بأنه يؤمن بالشفافية، بينما يضع ما يجري في غير محله واصبح منبعا للفساد على الاخرين لكي يغطي ما عليه. وسؤال أخيرا: هل ينجح العبادي في انقاد نفسه وحكومته بما يتعامل به مع اقلیم كردستان؟

وهنا لا بد ان نذكر باننا سنبقى ننتقد ونقييم ما يجري في كردستان وما موجود من الفساد بشفافية مطلقة، من اجل المستقبل الزاهر لنا وكي نبعد الابيدين الفاسدة الخبيثة عن سلطة كردستان بشكل كامل يوما ما، دون ان نخاف من استغلال ما نقوم به من قبل من يعادي الكرد ولا يريد الخير له.

# الربع الاول 2018

## صراع بين أولاد العم لخلافة بارزاني "الأكبر": من سيترعى الحزب والإقليم

صحيفة (العرب) اللندنية : ٢٠١٨/٣/٣

منذ حوالي أربعين عاماً، وتحديداً منذ عام ١٩٧٩، اعتلى مسعود بارزاني هرم السلطة في الحزب الديمقراطي وتمكن من الحفاظ على مركزيته. إلا أن الأعوام الأخيرة شهدت صراعاً خفيّاً بين ابنه مسعود بارزاني وابن أخيه نيجيرفان بارزاني.

ظهرت خيوط هذا الصراع بشكل أكثر وضوحاً منذ استفتاء الاستقلال الذي أجراه الحزب الديمقراطي في سبتمبر من العام الماضي والذي كان من تداعياته استقالة مسعود بارزاني من رئاسة إقليم كردستان العراق. ويرصد هونر حمه رشي، في تقرير على موقع نقاش، ملامح صراع خفيّ بين ابني العم لخلافة "بارزاني الأكبر"، مشيراً إلى أن كل طرف يملك مجموعة قوية يسعى عبرها إلى ترسيخ دوره.

وينص القانون الصادر عن برلمان كردستان على نقل معظم سلطات مسعود بارزاني إلى رئيس الحكومة، ويشغل هذا المنصب حالياً نيجيرفان بارزاني. لكن يبدو أن رئيس الحكومة لا يمكنه ممارسة جميع سلطاته، فضلاً عن وجود معادين له داخل الأحزاب الأخرى، يصطدم داخلياً بجدار ابن عمه مسعود بارزاني الذي يتحكم في المفاصل الأمنية لكردستان.

ويتولى نيجيرفان، إلى جانب رئاسته لحكومة إقليم كردستان، منصب نائب رئيس الحزب الديمقراطي، أما مسعود فهو مستشار مجلس الأمن وعضو المكتب السياسي في الحزب. ويحتفظ كل واحد بقوة وسلطة كبيرتين داخل الحزب وخارجيه ومن الصعب معرفة أيهما أكثر نفوذاً من الآخر.

وينشر كل واحد منهما يومياً عبر موقع التواصل الاجتماعي نشاطاتهما المتعددة من زيارات واستقبال للوفود. وفي قطاع الإعلام يملك نيجيرفان بارزاني قناة "روداو" التلفزيونية وهي أكبر قناة كردية، فضلاً عن صحيفة أسبوعية ومؤسسة ثقافية أخرى. في المقابل يملك مسعود قناة بارزة وهي كردستان ٢٤ مع صحيفة أسبوعية ومؤسسات إعلامية وثقافية أيضاً.

ويملك نيجيرفان كذلك جامعة كردستان فيما يملك مسعود الجامعة الأمريكية في دهوك، كما يملك نيجيرفان مؤسسة روانكة الخيرية ويمثل مسعود بارزاني مؤسسة بارزاني الخيرية. وكذلك الحال بالنسبة للمجالات الأخرى، وقد يكون أبرزها المجال الأمني والعسكري الذي يبدو أن مسعود بارزاني أكثر نفوذاً فيه، إذ له السلطة على أجهزة الأسماش (قوات الأمن الداخلي الكردية) ومكافحة الإرهاب وقوات الزيرفاني والعديد من الألوية في قوات ٨٠ التابعة للحزب الديمقراطي، أما نيجيرفان فله السلطة على عدد من الألوية في قوات البيشمركة عن طريق أخيه روان إدريس بارزاني.

وقال عبدالله حوين، الباحث في دراسات الشرق الأوسط في جامعة كينغز كولج في لندن، إن "وجود إعلام وجامعات ومؤسسات وشركات استثمارية مختلفة يشير إلى وجود أجنة مختلفة داخل الحزب الديمقراطي".

ونقل "نقاش" عن عبدالله حوين، الذي يتبع الشؤون الداخلية للحزب الديمقراطي بدقة، أن "نيجيرفان ومسرور يختلفان من حيث الرؤية والأسلوب السياسي ما يزيد من الصراع بينهما". وأضاف أن جماعة مسرور بارزاني "قوميون متشددون وتقليديون وأكثر تنظيماً وتأسيساً، فهم عسكريون ويؤمنون باللغة المتشددة ومدعومون من الأكثريات بين أعضاء الحزب الديمقراطي"، وعلى العكس منهم فإن جماعة نيجيرفان بارزاني ليبراليون وييتازون باللين وقربابون من تركيا وينصب اهتمامهم أكثر على التجارة".

وكما هو حال باقي الأحزاب في كردستان، إذ يندر الحديث عن الخليفة في ظل حضور الشخص الأول، يشهد الحزب الديمقراطي الأمر نفسه، ولكن بعد انسحاب مسعود بارزاني يرى الكثيرون أن تحركات ابن العم الداخلية والدولية هي من أجل إظهار نفسهما ك الخليفة لا "بارزاني الأكبر".

وكان أحدث ظهور لنيجيرفان بارزاني ومسرور بارزاني على المستوى الدولي ومعاملتهما بدلاً عن مسعود بارزاني، عندما تمت دعوتها لمؤتمر ميونيخ للأمن في ألمانيا الذي عقد في أواسط شهر فبراير ٢٠١٨. ولا يرى علي عوني، القيادي في الحزب الديمقراطي، أي حالة غير طبيعية في عدم ظهور مسعود بارزاني ويقول "كان الرئيس بارزاني يشغل منصب رئيس الإقليم في السابق، أما الآن فلم يعد له هذا المنصب، لذلك تجتمع الوفود مع المسؤولين الآخرين في الإقليم مثل رئيس الحكومة وغيره من المسؤولين".

حدثت توترات واشتباكات عسكرية بين البيشمركة والقوات العراقية منذ شهر أكتوبر الماضي، ويزّ آنذاك دور نيجيرفان بارزاني من خلال محاولاته لفتح الأبواب الموصلة على الإقليم" إذ زار بغداد ودول الجوار وأوروبا أكثر من مرة. ولم تمر هذه التحركات الدبلوماسية دون رد مقابل من ابن العم، فقد قام مسعود بارزاني في الثاني والعشرين من فبراير بزيارة غير متوقعة إلى الولايات المتحدة واجتمع مع مسؤولين أمريكيين في البيت الأبيض.

ويرى هيمن هورامي، المستشار السياسي لمسعود بارزاني، أن التحركات الدبلوماسية لنيجيرفان ومسرور هي "تحركات طبيعية" وقال "إنها يسعين فقط إلى افتتاح الإقليم بوجه العالم بعد ردود الأفعال ضد الإقليم بعد عملية الاستفتاء".

ولكن كامران منتك، الأستاذ في جامعة أربيل والمحلل السياسي، رأى عكس ذلك، واعتبر أن تلك التحركات غير طبيعية، مشيراً إلى أن "المشكلات والصراعات بين نيجيرفان ومسرور بارزاني قديمة وقد استمرت على مدى تاريخ الحزب الديمقراطي". وأضاف أن "تراجع دور بارزاني على المستويات المختلفة مهد الطريق لتشتد الصراعات أكثر ومن المحتمل تزايد الخلافات مستقبلاً، ولا سيما إذا لم يعود مسعود بارزاني إلى الساحة".

وأكّد هورامي "أن جميع تحركات نيجيرفان ومسرور الداخلية والخارجية هي لخلافة مسعود بارزاني وبناء علاقات أكثر لأنها ستكون دعماً قوياً لهما ليصبح أحدهما الشخص الأول في الإقليم مستقبلاً".

وكان القياديان البارزان يختلفان حتى في موضوع إجراء الاستفتاء، فقد كان مسعود بارزاني يؤيد إجراءه بقوة، فيما كان نيجيرفان ينأى بنفسه عن الأمر بعيداً. ومع أن صراع ابن العم واضح في مختلف المستويات، إلا أنهما لا يزالان متمسكين بالمركزية في الحزب الديمقراطي الذي يتقدم على الأحزاب الأخرى في تماسه و قد يتفقان مستقبلاً وبخلاف الأحزاب الأخرى على نوع من تقاسم السلطة يحافظ على مصالحهما.

# "إقليم كردستان بين الاتهامات والحقيقة!"

\*كفال محمود

صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٠١٨/٣/٣:

عودنا رئيس الحكومة الاتحادية في بغداد على تصريحاته التي تتدفق منذ إجراء الاستفتاء في كردستان وحتى تصريحاته الأخيرة التي تضمنت سيلاً من الوعود التي لم يتحقق منها أي شيء، حيث أكد هذه المرة على إن الحوار مستمرة رغم وجود من يبعدها عن بعضها، ومن هذا التصريح يفهم المرء خيوط اللعبة سواء بين التحالف الوطني أو في ما بين كتلة القانون وأجنحتها مع إقليم كردستان.

في معظم تصريحاته يحاول الانتقاد من الإقليم بل وي يعمل على إقصائه وتشويه سمعته وتسطيح الرأي العام بمعلومات غير دقيقة ومشوهة، ولعل تصريحاته المكررة حول الحدود والمنافذ والمطارات والمعاشات ومنذ عدة أشهر خير دليل على عدم مصداقية ما يذهبون إليه في أنها غير خاضعة للسيادة الاتحادية، حيث يخفي من خلال هذا التكرار المستمر حقيقة أخرى تتقاطع تماماً مع أطروحته، وهي إن السيطرة على كل الحدود العراقية التركية والعراقية الإيرانية من جهة كردستان لقوات حرس الحدود الاتحادية المشكلة منذ عام ٢٠٠٥ وهي تتبع وزارة الداخلية الاتحادية تجهيزاً وتسلیحاً وأمراً، أما موضوع مرتبات الموظفين وحاجته بأنها يجب أن تخضع للتدقيق فإنها فرية أخرى إذا ما قارنا ما موجود في إقليم كردستان وبالبالغ مليون وربع مليون موظف بضمهم المتقاعدين ومنتسبي الرعاية الاجتماعية، مع الأجزاء الأخرى من العراق حيث يقترب عدد الموظفين من ثمانية ملايين موظف ما بين حقيقي وفضائي، ناهيك عن المخالفات الكبيرة في موضوع التعيينات الوهمية في المؤسسات العسكرية والأمنية وغيرها من المؤسسات الخاصة، ولم نسمع بان الحكومة الاتحادية طلبت من أي من محافظات العراق إخضاع موظفيها للتدقيق، علماً بأن الإقليم يستخدم عبر شركات عالمية غاية في الدقة والتطور أسلوب البايومترى لتحديد وكشف أي خلل أو تجاوز أو تكرار هنا أو هناك.

ويدرك العراقيون قبل الكردستانيين مدى تطور مطار اربيل الدولي ودقة توقيتاته وخدماته ونظافته قياساً حتى بمطار بغداد الدولي وبشهادة سلطة الطيران الاتحادية والدولية، وهو يرتبط منذ افتتاحه مع سلطة الطيران الاتحادي، بل ولا تقع منه أو تهبط فيه طائرة إلا بموافقة الحكومة الاتحادية، وما يفعله رئيس الحكومة الاتحادية مجرد قرار سياسي يتم استثماره دعائية انتخابية بعد أن نجحت وسائل الدعاية التي يسيطر عليها هو وحزبه من إشاعة الكراهية والحق ضد الكرد وكردستان، مما يزيد في شعبنته وصولاً للولاية الثانية!

أما تصريحه حول طموحات الكرد ومنها الاستقلال التي تطرق إليها حينما قال لصحيفة اليوم السابع المصرية: (البعض لا يريد حل الأزمة ويصر على إقامة وطن قومي للكرد وهذا حلم وطموح، لكننا نرفض ذلك بشكل كامل)، فيذكرنا هذا التصريح بتصرفات قادة العراق من سبقوه وأخرهم الرئيس الأسبق صدام حسين الذي كان يؤمن بحقوق الكرد ودولتهم لكنه يريدوها فوق كوكب آخر(!)، وهكذا حال كل من تسلم مسؤولية هذه البلاد المنكوبة بحكمها، حيث اختارت تلك الحكومات الطريق الأكثر سهولة والأعظم همجية في التعاطي مع القضية الكردية، وشهدنا جميعاً نهاياتها المأساوية وما خلفته للعراق من دمار وتخلف وفقر وتدحرج.

إن هذه الحقوق والطموحات والأعمال لا توقفها عمليات الحصار وحظر الطيران وقطع الموازنة والرواتب والتصريحات النارية واللثيمية، فقد جرب نظام البعث كل أسلحة الدمار الشامل، وكانت النتائج منذ ١٩٥٨ وحتى يومنا هذا سقوط تلو سقوط، وفشل ذريع في كل مجالات الحياة، حتى غدت دولة العراق واحدة من أفشل وأفسد دول العالم، في الوقت الذي كان يفترض أن تكون عكس ذلك تماماً بعد إسقاط نظام البعث.

وأخيراً ربما يستطيع رئيس الحكومة الاتحادية أو أغلبيته في البرلمان أن تؤثر على خيارات شعب كردستان حينما تتباهى حكومته بما تقدمه للمواطنين وتقنعهم باتحاد اختياري حقيقي ومشاركة فعلية نقية تابعة من الإيمان بأننا شركاء أصلاء في هذا الوطن، لا أن يعمل من أجل إفراغ الإقليم من مفهوم الفيدرالية والعودة إلى الحكم المركزي الشمولي، وتهيئة الطريق لأغلبية تتمكن من تعديل الدستور وإلغاء الفيدرالية وتكريس مفاهيم أخرى تم إسقاطها بإسقاط نظام صدام حسين، وإزاء ذلك تمنينا لو قارن بين ما يفعله منذ اختيار الحل العسكري واختياح كركوك، وكيف تصرفت بريطانيا العظمى مع شعب قيادة اسكتلندا حينما قررا الاستفتاء على الاستقلال، وأن لم تفعل تصريحاته الكثيفة فعلتها في مسح الذاكرة نرجو أن يتذكر كيف تصرفت هذه الدولة العظمى مع جزء من شعبها!

التأثير على الخيارات ليست بفرض الحصار وخذق الشعب وغلق المطارات وإيقاف التعامل مع البنوك وإشاعة الكراهية والتشكيك في كل أمر يتعلق بالإقليم ومحاولة غلق المنافذ لتوجيه شعب من خمسة ملايين إنسان، واستقدام الأجانب والاستعانة بهم لإذلالهم؟!

أم تفعل كل ذلك (لشعبك العزيز في شمالك الحبيب!) وما تزال!

## الاعلام الكردي.. تختبط وتسييس وضياع الهوية

\*سوران علي

٢٠١٨/٣/٤ : ELAPH

وضع متدهون وآهل للسقوط يشهده الاعلام الكردي عموماً هذه الأيام، التختبط واختلاف الرؤى والتوجهات، تجاوز المباديء والاعراف الصحفية، غياب المهنية وفقدان التأثير وضياع الهوية، هي ابرز سماته، تاهيك عن التسييس الذي اصبع على المؤسسات الاعلامية حتى طالما كانت تفخر باستقلاليتها وتعتبرها فارقاً يميزها عن غيرها.

قد تكون القنوات والوسائل الاعلامية التي عرفت نفسها بالمستقلة أو الاهلية هي المعنية بهذه الحالة المتهالكة أكثر من غيرها من القنوات الحزبية التي حسمت مسبقاً امر هويتها ونهجها المتبعة منذ انطلاقها، فهذه الاخرية لم تخف سعيها لهدف سياسي نابع من رؤية و برنامجه الحزب والكيان السياسي الممول لها كما لم تتوان في تسخير جل عملها الصناعي خدمة لذلك النهج دون استحياء باعتبار أنها تتبنى نوعاً اعلامياً معيناً يفرض عليها ذلك، والامثلة في هذا المضمون كثيرة في بلدان العالم وفي الحقب التاريخية المختلفة وحتى الان.

أما النوع الاول فهو الذي يواجه اكثراً الانتقادات واثدتها حدة، اذ يعبر اكاديميون واعلاميون مخضرون بل وحتى بعض الصحفيين الشباب، يعبرون باستمرار عن استيائهم لما آلت اليه هذه القنوات خلال الاعوام الاخيرة تحديداً من فقدان للمصداقية وتراجع الثقة بمحطواها، كما يستهجنون سعيها وراء زيادة عدد المتابعين على حساب المضمون بل وحتى عبر الاخلاقيات الاجتماعية والتربوية والمفاهيم العلمية المتبعة.

ومع ان الصحافة الكردية فتية ( اول صحفة كردية صدرت في ٢٢ نيسان ١٩٩٨ )، الا انها شهدت انفتاحاً ملفتاً ونقلة نوعية منذ عام ١٩٩١ بعد انتفاضة شعب كردستان ضد النظام الدكتاتوري السابق، ومنذ ذلك الحين تدرجت على التطور والنمو مستفيدة من توفر هامش الحرية التي كانت معدومة في مناطق العراق الأخرى على مدى ١٢ عاماً وحتى سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، فبدأت الصحافة المكتوبة تزدهر وتعددت الصحف والمجلات والدوريات وفي شتى المجالات والاختصاصات حتى التي كانت محظوظة في السابق.

ولم يقتصر النمو على الصحافة المكتوبة فحسب، بل شمل المسموعة والمرئية والالكترونية ايضاً، كما افتتحت كليات الاعلام والصحافة والمعاهد المتخصصة التي تخرج سنوياً المئات من الطلبة الذين يدخلون بدورهم المجال الاعلامي من اوسع ابوابه. كما انشئت نقابة للصحفيين تضمآلاف الاعضاء من الصحفيين ومن جميع التوجهات والأيديولوجيات الفكرية والسياسية، فيما توسيع دائرة نشاطات المنظمات المدافعة عن الصحافة والصحافيين وحرية التعبير وهي ترصد باستمرار جميع الانتهاكات التي ترتكب في هذا المجال.

اما تشريعياً فقد صادق برلمان كردستان عام ٢٠٠٧ على قانون تنظيم العمل الصناعي الذي يكفل حق الاعلاميين ويحظر اعتقال اي صحافي تحت اية ذريعة كانت، وان كانت السلطات تعامل بخلاف القانون في بعض القضايا بدوعي واهية لاتمت الى الواقع بصلة فيما اعربت المنظمات الدولية مراراً وتكراراً عن قلقها من وضع حرية التعبير والصحافة في تقاريرها المختلفة محذرة من التأثيرات السلبية والعواقب المرتبطة على تلك الانتهاكات.

الانفتاح والنمو الاعلامي لم يسعف الصحافة الكردية ففضلاً عن الانتهاكات الفاضحة بحق الصحفيين من اغتيالات واعتقالات وكتم للافواه وتقييد لحرية التعبير وتعرض القنوات المختلفة للحرق والاغلاق والتخريب وخلال الاعوام الاخيرة تحديداً، كان الصحفيون والقائمون على القنوات الاعلامية الكبرى انفسهم سبباً آخر في تردي الوضع، فمعظمهم وباعتراف المختصين يجهلون او يتاجرون برسالة الصحافة الحقيقة ولا يلتزمون بما تمليه عليهم هذه المهنة المقدسة من مهام جسام ومسؤوليات والتزامات كبيرة. فتراهم يقعون او يوقعون في اخطاء وهفوات لا يقرفها الا الهاوي المبتديء، وبالجملة تنعكس تلك التصرفات على آداء الصحافة في هذه المنطقة كما ونوعاً ما يؤدي بدوره الى انحراف الصحافة عن الطريق القويم وتراجع المضمون الصناعي.

ومن المفارقات ان اغلب القائمين على هذه القنوات هم ممن يدعون انهم منظرو الاعلام والصحافة الكردية وكثيرا ما يتشاركون خلال مقابلات صحافية او متلقيها بالحديث عن الدور التوعوي للاعلام ومهام الصحافي ومسؤولياته الوطنية والمجتمعية، بينما لا تجد منهمن يلتزم قيد انملة بما يتغوفه به حتى من باب درء التهم والشبهات.

وسائل اعلام كردية كبرى تدعي الاستقلالية والحياد بدأت في الاونة الاخيرة تستسلم كليا لاهواء مالكيها ومموليها دون ان تبقى للعمل الصحفي معنى، فهي لاتنشر خبرا دون ان يصب بشكل من الاشكال في مصلحة من يقفون خلفها، وان نشرت شيئا خارج ارادتها، فستحاول جاهدة ان يجعله نقطة قوة ووسيلة لدعم توجه المالك والممول، او تحوله الى اداة لضرب المنافسين (سياسييا او اقتصاديا او اجتماعيا) ووسيلة لأظهار مساوئهم والتقليل من شأنهم.

كما يشكل التحرير السلبي احد الانماط المتتبعة في عمل هذه القنوات وغالبا ما تأخذ قالبا شعبيا يؤدي دورا سياسيا بعد ما يكون عن الصحافة، وكل ذلك من اجل تغليب التصورات التي تؤمن بها هي او من يقفون وراءها والترويج لافكار ومعتقدات ليس من شأنها ولا تصب في خانة نشاطاتها. والامثلة على ذلك كثيرة في احداث لعبت فيها وسائل الاعلام دور المحرك والمحرض باتجاه معين ولاسيما خلال الاعوام القليلة الماضية.

هذه القنوات كل هما هو نشر ما تحبها وتفضلها هي وليس ما تتطلبها المهنة او ما هو ضروري لايصال حقيقة الواقع الى المتلقى، لقد اعملاها حب التمركز في المقدمة خلال الاستطلاعات غير آبهة بما تحتاجها مهمتها الحقيقية من رصانة واتزان وواقعية، فتجدها رغم وجود كل الادوات الحديثة في متناولها، تفتقر الى الدقة والمصداقية، اذ من الطبيعي ان ترى او تقرأ خبرا عن وقوع هزة ارضية مثلا بروايات مختلفة وبدرجات قوة متباعدة واضرار متفاوتة الحجم في قنوات تمول بمبالغ طائلة توازي ميزانيات القنوات العالمية الكبرى.

لعبة اخرى خطيرة تلعبها هذه القنوات بمحاولتها اظهار مدن وبلدات ومناطق معينة لا يستسيغها مالكونها وكأنها جحيم لا يطاق، محاولة التركيز على كل ما هو سلبي فيها مهما كان صغير الحجم بل وحتى تافها في بعض الحالات، وهي لا تتردد في اتباع التضخيم وحتى التحرير في سبيل الوصول الى مبتغاها، فيما تغض الطرف عن امور اسوء واقع تحدث امام مرأى وسمع الجميع متفاديا ذكرها لا لسبب سوى انها واقعة في منطقة محددة.

اما سياسيا فيغلب على هذا النوع من القنوات طريقة مبتذلة في تناول القضايا الحساسة من خلال محاولتها ارضاء جهة سياسية على حساب جهة اخرى، فضلا عن الاسلوب المستفز الذي تتبعه في تغطيتها الاحداث الاقليمية ولاسيما المتعلقة بشكل من الاشكال باقليم كردستان، فتراها تحابي وفي منتهى السذاجة دولة اقليمية مجاورة وتويد سياساتها من خلال نشرها كل ما يخدم مصالحها وبرامجها، في حين تعادي وبالدرجة نفسها من السذاجة دولة اخرى اقليمية مجاورة لا لسبب سوى ان سياساتها لا تتفق مع ما يريد المالك او الممول، دون ان تأبه بما سيختلفها هذا الاسلوب من تاثيرات سلبية على الاقليم في المدى البعيد.

وفي السياق ذاته ابعد انشغال هذه القنوات بالمنافسة فيما بينها اهتمامها عن امور اساسية في العمل الصحفي كالتحرير واللغة، فقد غابت على محرريها الركاكة واللحن والخطاء المهني الفاضحة، دون ان يبالى المسؤولون فيها بأصلاح الخل والاتفاق فيما بينهمعلى اتباع لغة تحريرية شبه موحدة تفاديا للوقوع في حالات تربك المتلقى بسبب الاختلاف الكبير في التعابير والمصطلحات والسبك اللغوي فيما بينها.

وفي ظل هذا الواقع السيء ليس من المؤمل ان ينجز الاعلام ما يقع على عاته كسلطة رابعة في هذه المرحلة على الاقل، فهو بعيد تماما عن دوره الرقابي والتوعوي المعهود سيمما وان احد اسباب هذا التقاус والتقصير يكمن في من يديرون القنوات الاعلامية انفسهم سواء اكان ذلك غير مقصود او ناتجا عن سبق اصرار وترصد، وعليه فان الاعلام الكردي في هذه المرحلة احوج ما يكون لتدخل المختصين من اصحاب الشأن وتحشيد كل الطاقات للضغط من اجل تغيير الوضع وتخلص الصحافة من شوائبها واعادة الروح اليها، والى ذلك الحين تبقى الآمال معقودة على القلة القليلة من القنواتغير المسيرة التي لم تنزلق الى الهاوية لتحدث فرقا وتحفظ ماء الوجه معيدة للمهنة بعضا مما خسرته.

\* صحفي من اقليم كردستان

## إتفاقية كالجزائر

\*فاضل ميراني

صحيفة (الزمان) اللندنية ٢٠١٨/٣/٤:

ثلاث واربعون سنة تمر على تنازلات العراق لایران الشاه، الكرد مقابل الحدود، لكن الذين اشتركا في الاتفاق "صدام و رضا بلهوي" انتهيا الى مخلوعين، لجا الاول الى مصر ونفذ في الثاني حكم الاعدام!  
خسر الكرد جولة سياسية يومها، وعادوا لتنظيم الصيف الوطني، وربع الاحزان لمدة قصيرة و خسرا الحكم و الحياة وحلت بهما لعنة التاريخ المنصف.

كنت قد كتبت عن بغداد ذات المكاتبتين، بغداد الاصلية و بغداد المستنسخة للقسوة، بغداد الملاذ و بغداد الظلم، بغداد التي لم تعد تشكل غير منجم للاثراء و الافقار في عين الوقت، العاصمة التي انتهت دور منتهي يتصارع فيه متتنفذوها الجدد للتغطية على الحقائق بدعاية اقل ما يقال عنها انها تنافي السلوك الوعي القويم، فهي لم تعد تتلفت الى اي من واجباتها تجاه مسؤولياتها السيادية واخذت تشرب الحجج لخنق قطاعات الشعب بحججة ان في كردستان ما لا يرضي مشاعرها السياسية!

كما انه لا غرابة ان تلقى حملاتها ضدنا قبولا في الداخل، ونحن لا نتعجب على من جرى تجهيله بحقه مواطننا في بلاد هي الاغنى بكل طاقتها البشرية و الطبيعية، كما انه لا عتب عندنا على طواقم الوصoliين من بطانات تلتحف بكل من يصل للقصر، فقد شخصنا ذلك يوم كان بعض من حكام بغداد يلبسون مثلاً و تتقاسم مع من حمل منهم السلاح جنبنا رصاصات الدفاع العزيزة، وحتى على هؤلاء لم يعد لدينا عتب، فوهج التسلط يفوق دفع الصداقة، وسلطة القرار والحاجة للتجليل مرض يطول علاجه واحياناً لا شفاء منه!

نحن نفهم الاصرار على لغة الضغط، فورثة صدام اخذوا نصيبهم من اسوأ ما كان فيه بالكامل وزادوا عليه من مخزون سوئهم، وما كان الاستفتاء الا حجة، و الا فممارساتهم قبل الاستفتاء كانت بنفس الروح و ان تبدل جسم منفذها، وربما يفهم من لم يفهم اننا بالاستفتاء اردنا مغادرة العقل البعمي الذي يحمله بعض من يدعى معارضه البعض حزباً و عقيدة دين، فكيف لمن يحارب صدام للخلاص منه لا يحمل نفس الشيء لشبيه او لنقل لشبيه الاسوا بصدام؟

موضوعياً نعرف كل شيء عن اللعبة غير البريئة التي يلعبها كبار لم يردهم مصير من لعب بنار الخنق و التجويع وغضي على النهب و تحويل البلاد لضيعة تحكمها خيوط وحبال من خلف الحدود تسهم بتهريب المنقول لتقاعد مخز ينتظرهم وهدم غير المنقول او الاستحواذ عليه، والا فان استولى هؤلاء على شبكات الاعلام و الصحافة للحديث الم الممل عن مخالفات تسجل علينا، فليطلعوا الناس على مصادر تمويل و لو حملاتهم الدعائية التي لا يتمكن منها شخص هو في الحقيقة ليس اكثر من راس للجهاز التنفيذي ولا اعتقاد انه خلال سنوات تمكن من ادخار جزء من مرتبه بحيث يغطي خطط احلاف سياسية!

التجهيز الذي تتفق عليه اموال و خبرات تفوق مئات الملايين اموال التعليم و الصحة و الامن الهزيل، يجعلنا لا نطيل صمت الحكام عن فعل مثين يتعرض له شعبنا على يد و بتفكير ثلاثة المصالح التي قطعت العراق ليكونوا و اشباههم امراء حروب لنقل ميكروبات غرف تجنيدتهم في الثمانينات لخدمة مصالح دول باتت تصدر فتاوى الموت وتصدر معها سلعها ليبتلعوا سوق العراق تحت شعار حلف جديد تكون فيه خاسرين لكل حق و يربح الاخرون من جراء طاعة وولاء فريق لا يريد بشعبنا خيراً ابداً.

اقول لمن لم يدرك معنى اتفاقية اذار اذار اذار بسنوات قليلة عدنا، شعباً و قيادة، تبدلت بعض الاسماء لكن الروح و الهدف لم يتغيرا، ووجدنا انكم ايضاً لم تتغيروا، اتفاقية اذار شردت شعبنا و من صفق لها شنقه البعض بعدها ومن سلم منهم شنقته العدالة لاحقاً. اوجه خطابي لمن يقرأ او يقرأ لينقل، اترك تناول مرتاح الضمير و انت تتفاخر بقتل شعب كان من قدره ان تصل لحكمه وقد اعنك؟

فإن لم تهبي جواباً أو تحايلت لقذف الكلام من مقا للناس، افتراك تقدر عليه مع الله؟

\* سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

## تمديد حظر الطيران في كردستان وسياسة كسر العظم

\*رياض علي

المركز الكردي للدراسات: ٢٠١٨/٣/٥

يعتبر حق التنقل والسفر من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان في أي بقعة من الأرض، وقد تم التاكيد على هذا الحق في الكثير من العهود والمواثيق الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومن المفترض قانونياً وأخلاقياً أن لا يتم وضع أية عراقيل أو صعوبات أمام ممارسة هذا الحق، وإن أصبح غير ذي جدوى، الا ان حكومة بغداد برئاسة السيد العبادي قد ضربت بهذا الحق عرض الحائط وطوله، وسخرته لممارسة اجنداتها السياسية المتمثلة بالرغبة في الانتقام من حكومة إقليم كردستان على خلفية الاستفتاء الذي تم بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٧، وعبر فيه حوالي ٩٢٪ من المصوتيين عن رغبتهم بالاستقلال، وعلى هذا الأساس فرضت حظراً تاماً على حركة الملاحة الجوية من وإلى الأقليم منذ نهاية شهر أيلول ٢٠١٧ وحتى الان، بل واجتهدت حكومة المركز بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٧ وقامت بتمديد الحظر إلى تاريخ ٢٨ شباط ٢٠١٨ وذلك عبر ايميل مرسلي من قبل وزارة النقل العراقية الى مطاري اربيل والسليمانية، دون ان تكلف نفسها عناء تبرير القرار وبيان مسبباته !!!.

ثم ما الغاية من إغلاق المطارات الموجودة في الأقليم ومنع الملاحة الجوية منه وإليه؟ اذا ان تلك المطارات هي مطارات مدنية لا عسكرية تنقل البشر والبضاعة من وإلى الأقليم، وإذا كانت غاية حكومة بغداد هي استلام ادارة المطارات والاشراف عليها كما تزعم، كان من المفترض بها قبول الحوار مع حكومة الأقليم وفتح قنوات التواصل معها، لا ان تكتفي بالرفض لكل ما يمكن ان يكون مفتاحاً للحل، اذ اكدت السيدة تالار توفيق رئيسة مطار اربيل في اكثرب من مقابلة تلفزيونية، "بانها حاولت اكثرب من مرة التواصل مع وزارة النقل العراقية عن طريق حكومة الأقليم، كي تفهم منهم ما هو المطلوب وما هي الاجراءات المتوجبة اتباعها لرفع الحظر الا ان السادة في حكومة بغداد رفضوا التعاون بهذا الخصوص"، مما يؤكد بان حكومة السيد العبادي اتخذت قرارها في معاقبة شعب الأقليم، لانه عبر عن حقه في تقرير مصيره باسلوب ديمقراطي حضاري، وهذا الحق (تقرير المصير) ليس اختراعاً كردياً كما يتوهם البعض، بل تم النص عليه في ميثاق الامم المتحدة وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

والاكثر لفتاً للانتباه هو ان السيد العبادي قد تمرس خلف الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في ممارسة هذا الاجراء العقابي بحق شعب الأقليم، وهو يعلم يقيناً بان إقليم كردستان لم يلجاً إلى الاستفتاء الا كخيار آخر بعد ان انتهكت حكومة بغداد الدستور نفسه، من خلال قطع ميزانية الأقليم وعدم دفع رواتب الموظفين وعدم تطبيق المادة ١٤٠ منه (الخاصة بضرورة اجراء الاستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها لتحديد تبعيتها في مدة اقصاها ٣١/١٢/٢٠٠٧)، زد على ذلك فان تكرار الحديث من قبل البعض، ولا سيما حكومة المركز عن ضرورة الالتزام بالدستور، قد يوحي للبعض بان الدستور يلزم ببقاء العراق دولة اتحادية وهذا غير صحيح، لأن الدستور هو بالمحصلة عقد اجتماعي و"العقد شريعة المتعاقدين" وبالتالي فان اخلال أي طرف به يتبيح للطرف الآخر التخلص من مسؤولياته وواجباته المنصوص عليها في العقد انطلاقاً من مبدأ

المعاملة بالمثل، وقد ورد في ديباجة الدستور العراقي ان "العراق بكل مكوناته واطيافه يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه.. وان الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر" وبالاستنتاج بمفهوم المخالفة فان عدم الالتزام بالدستور لن يحفظ للعراق اتحاده الحر، وعليه فان انتهاك حكومة بغداد للدستور يعطي الحق دستوريا للاقليم بالتنصل من هذا العقد (الدستور) واتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة، ومع ذلك اعربت حكومة الاقليم اكثر من مرة عن التزامها بالدستور.

ولم تكتف حكومة بغداد باغلاق المطارات امام حركة الملاحة الجوية بل استخدمت كل ما هو متاح لديها من خبث سياسي للانتقام من الشعب الكردي، اذ انه قام بمنعه من الاستيراد والتصدير ولا سيما بمادة النفط من خلال السيطرة على المنافذ البرية، والسيطرة عسكريا على مدينة كركوك الغنية بالنفط تحت امرة قاسم سليماني وبمساعدة الحشد الشعبي المدعوم ايرانيا، كما وقام البنك المركزي العراقي بناء على القرار رقم ٥٨ تاريخ ٢٠١٧/١٠/١٢ الصادر عن مجلس النواب بوقف جميع التعاملات المالية مع كردستان، ومنع البنوك وشركات الحالات المالية العاملة في بغداد والمحافظات الاخرى من تحويل المبالغ بالعملة الصعبة للاقليم، ليزيد ذلك من تفاقم الازمة المعيشية للمواطنين ويحرمهم من استيراد الاحتياجات اليومية من المواد الغذائية والاحتياجات الضرورية من دول الجوار.

اما لاشك فيه ان مثل هذه القرارات والاجراءات ستؤدي الى نتائج غير محمودة، حيث توقفت الكثير من الاستثمارات الاجنبية في الاقليم، وكذلك توقفت اكثرا من اربعينية شركة سياحية عن العمل وازدادت نسبة البطالة بين مواطني الاقليم بدرجة كبيرة، وهذا خلق بدوره نوعا من الشرخ بين الحكومة والمواطن، ولا سيما مع تلقي الحكومة في دفع رواتب الموظفين عدة أشهر، وقد ظهرت نتائج هذا الاحتقان من خلال المظاهرات التي جرت في مدينة رانية في السليمانية.

مع تعنت حكومة العبادي واصرارها على الاستمرار بسياسة كسر العظم، مستغلة الغضب الاقليمي ضد كردستان والسكوت الدولي والانتصار الاخير على تنظيم داعش، والانقسام والتشرذمي السياسي الكردي، ووضع كل ذلك في خدمة السيد العبادي وتحقيق مصالحه الشخصية باظهاره كبطل قومي عراقي يرضى عواطف البعض من القوميين الراغبين بعودة الحكومة المركزية في العراق، وبالتالي التعامل مع الكرد على غرار حكومات البصرى السابقة، فان ذلك قد يعمق فجوة الخلاف بين الطرفين، ويقوض العوامل المشتركة بينهما وقد يجر العراق الى مواجهات غير محسوبة النتائج سيكون الشعب العراقي بعربيه وكرده هو الخاسر الاكبر فيها، سيما وان الكثير من الدكتاتوريات السابقة قد لجأت الى سياسة القوة في التعامل مع القضية الكردية، والتي وصل بها الامر الى استخدام الاسلحه الكيميائية وغيرها من الاسلحه المحرمه دوليا ولم تنجح في ابادة هذا الشعب او اركاعه وجعله مسلوب الصوت والارادة.

ولكن أليس من الممكن ان تكون هذه السياسات غير المسؤولة سبباً في نفور المجتمع الدولي والقوى المحلية من حكومة بغداد، وأن تُكسي الاقليم تعاطفاً دولياً واقليمياً وينقلب السحر على الساحر، لانه وكما يقال اذا زاد الشيء عن حدّه انقلب الى ضده، سيما وان حكومة الاقليم تبدي تجاوباً أكبر نحو الحوار والتعاون مع حكومة المركز؟

\* كاتب وباحث

## زمن الاقتاص من الكرد

\*فاروق يوسف (عربي سني)

ميدل ايست اونلاين : ٢٠١٨/٣/٥

لعب الكرد، أقصد زعماءهم السياسيين، دورا هاما في تكريس مفهوم الدولة الطائفية في العراق. كان من مصلحتهم أن يتوزع عرب العراق بين فئتين متناحرتين. شيعة وسنة وهو ما ينهي سلطة العراق العربي. من المعروف أنهم كانوا من صناع دستور لا يقر بعروبة العراق.

أكانوا يخططون لهدم العراق الموحد لكي تسهل عملية الفرار منه؟

لا أحد في إمكانه أن يلومهم على ذلك المخطط الذي وجدوه مناسبا لأحلامهم.

لن تقوم دولتهم القومية إلا على حطام العراق، سواء كان النظام الحاكم قوميا أم دينيا. تلك حقيقة لا تقبل الجدل. لذلك فإنهم رحبوا بالاحتلال الأمريكي لا لأنه أسقط نظام الرئيس صدام حسين بل لأنه حطم الدولة العراقية التي جرى تأسيسها في عشرينيات القرن العشرين.

لقد شعر الكرد يومها أنهما في حل من الالتزام بما يملئه عليهم الانتفاء إلى تلك الدولة من شروط وطنية. العراق لم يعد وطنهم. وهذا ما عبروا عنه بلسان صريح في الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام ٢٠١٧.

هنا شعب يرغب في الانفصال عن الدولة التي اضطهدته عبر عقود من الزمن. بل هو لا يجد ما يناسبه في العراق الجديد الذي ساهم زعماؤه في صياغته، ضعيفاً، مفككاً وقابل للضياع في أية لحظة.

لقد حامت شبّهات كثيرة على الدور الصامت الذي لعبه الزعماء الكرد في مسألة دخول التنظيم الإرهابي "داعش" إلى الأراضي العراقية واحتلال الموصل وقد قيل إن لجوء قادة الجيش العراقي المهزوم إلى كردستان كان متفقا عليه بين نوري المالكي، رئيس الحكومة العراقية يومها والزعماء الكرد لكي تفشل عملية مساعتهم وتقديمهم إلى المحاكمة.

لقد يسر الكرد لحكومة بغداد سبل تطبيق قرارها بانهاء التمرد السني من خلال تسليم المدن الثائرة لداعش ومن ثم الاطباق عليها وتدميرها وقتل أكبر عدد ممكن من سكانها بمسوغ محاربة الإرهاب.

لقد اعتقد الكرد أنهم سيكونون الطرف المستفيد من أية حرب طائفية، يكون العرب حطب نارها متناسين حقيقة أن إيران التي تناصيهم العداء هي التي كانت تدير تلك الحرب برعاية أمريكية.

لقد خسرت المدن السنوية حربا لم تكن طرفا فيها. يومها خسر الكرد سندًا حقيقيا في صراعهم من أجل أن لا تنتقل حكومة بغداد إلى مرحلة السلطة المطلقة وهو ما تخطط له الأحزاب الشيعية الحاكمية حين تطالب بقيام حكومة الأغلبية السياسية وهي تقصد الأغلبية الطائفية.

ما حدث بعد انهاء التمرد السني والاقتاص من سكان المدن التي كانت مسرحا للحرب لم يكن ضمن توقعات الزعماء الكرد الذين قادوا الدعوة إلى الانفصال عن العراق. لقد تخلت عنهم الولايات المتحدة في خطوة تعد مكملة لدعهما حكومة بغداد في ما سمي بجريها على الإرهاب.

حينها تحولت إبرة البوصلة الشيعية في اتجاههم وصاروا هدفا ضعيفا مثلما كان حال السنة قبل أن تتولى شأنهم آلات الحرب بمختلف أنواعها والجهات التي تقف وراءها.

لقد أخطأ الكرد حين راهنوا على حرب طائفية كان هدفها معروفا من قبلهم وهو اسكات الأصوات المطالبة بالحقوق المدنية وأولها حق المواطنة. وكما يبدو فإن ذلك الخطأ جاء منسجما مع رفضهم التفكير في الحصول على ذلك الحق باعتبارهم مواطنين عراقيين. لم يكن يخطر في بالهم أن أحلامهم في الانفصال ستذروها الرياح ويكونون في حاجة إلى أن يطالبوا بحقهم في العدالة الاجتماعية مثلما طالب قبل سنوات السنة تماما.

الكرد اليوم يبحثون عن يقبل بهم شركاء في العملية السياسية لا أتباعا. وليس من المتوقع أن يلتفت إليهم أحد. لقد ضيعوا فرصة ذهبية يوم تخلوا عن السنة بل وغدرروا بها. وهام اليوم يدفعون الثمن.

\* كاتب عراقي من العرب السنة

# الكرد و اسرائيل و تلقيقات العنصريين العرب

\* عماد علي

الحوار المتمدن ٢٠١٨/٣/٥

هنا اقصد بالعنصريين العرب من القوميين والاسلامويين على حد سواء مقابل الشعب الكردي بشكل عام وليس سلطته او قياداته فقط. ذنب الكرد في بيان سبب اتهمهم بكثير من التلقيقات فيما تخص ادعائات علاقاته مع اسرائيل انهم شعب مغلوب على امره، فقط يريدون تحقيق طموحاتهم واهدافهم وامنيياتهم التي ليست على حساب احد او ضد اي كيان او قومية او امة اخرى، فقط انها امة فاقدة لحقوقها التاريخية التي اخافت نفسها في نيلها او لاسباب موضوعية و ذاتي منعتها من تحقيقها.

كل الدول بما تحوي من الاعراق والمكونات المختلفة او مكونات تتمتع بجريتها في اختيار ما يهمها في مسیرتها السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وكل منها تجهد لنيل كل ما تصبو اليه من كافة الجوانب وبالاخص الحقوق الاساسية لشعوبها من منطلق انسانيتهم على الاقل، و تستخدم كل ما لديها من ان تنتفع من امكانياتها لتحقيق السعادة ولو نسبة لشعوبها. لا يمكن ان يستند اي مكون على ما ينظر و يفكر به غيره ليرسم سياساته المختلفة وفقه، و انما الاكثري وبالاخص القوية منهم في هذا العالم المتناقض تدفع لتحقيق ما يهمها على حساب الآخر الضعيف، و الانفعالية هي الاساس التي يعتمدون في كل مراحلهم. الا انه المعلوم في هذه المنطقة بالذات، ان الامم الخاضعة و المنطوبة والمستغلة والتي تعيش تحت سطوة الآخر لا تتمتع بحرية الاختيار في اي جانب من حياتها. من المتناقضات في هذا الجانب اي ما يخص موضوعنا. نرى ان الدول العربية بذاتها او الاكثريتهم على الاقل، ان كانت بسرية او علنية تتمتع بعلاقات واسعة مع اسرائيل، و منها ترفرف اعلامها في عواصمهم عدا المكاتب و المؤسسات المشتركة و النوادي السرية التي تقوم مقام السفارات و القنصليات، عدا التبادل التجاري و الاقتصادي المعتمد بينهم، و لم نر يوما من يلومهم على العلن بل اكثريتهم تتلهف لبناء ما يدفع بهم الى الامام، الا ان الكرد و ان تكلم احد من بعيد على ان اسرائيل سوف تدعم بناء الكيان الكردي لهم، او بتصریح مصلحي سياسي اسرائيلي من جانب واحد ازاء القضية الكردية، نرى تاجيحا و تهريجا و حتى سبا و شتما ضد الكرد من قبل من يتعلق بالقضية الفلسطينية و يتبع و يتحجج فقط لغرض سياسي في غير محله، انهم يتقدمون خطوات نحو اورشليم و حيفا و تل ابيب سرا و يلعنون اسرائيل علينا، يتغدون في المكة و الدوحة و القاهرة و عمان و يتعشون في اورشليم و حيفا في اليوم ذاته.

انهم ينتقدون الكرد بصوت عال بينما هم ينسون او يتناسون اقرب حادث ما بدر من ايدي اسرائيل ضد الكرد و هو المساعدة على تسليم القائد الكردي البارز عبدالله او جلان لتركيا التي تتshedق وتعلن وقوفها ضد اسرائيل و تريد كسب عطف المجموعة العربية من خلال المضادات السطحية فقط لاسرائيل دون اية خطوة تكون ضد مصالح اسرائيل في المنطقة من جهة، بينما ترفرف علم اسرائيل فوق كل بيت تركي من جهة اخرى. و المشكلة ان القوميين والاسلامويين العرب لم يتبسو ببنت شفة ازاء تلك السياسات التضليلية و يدعون ما يؤدي الى تلقيق ادعاءات كاذبة لما هو ضد تحقيق طموحات الكرد من اجل ارضاء تركيا، و انهم يتناسون بان السلطة التركية الوريثة للحكم العثماني لازالت على علاقة علنية مصلحية مع اسرائيل و انهم تتعاملان مع البعض وفق المصالح المشتركة كدولتين دون اي اهتمام بظموحات و مصالح اي مكون او دولة اخرى و ليس الكرد او الامازيغ او اي شعب يعني من الاحتلال. طالما نرى السياسات بشكل واضح و امام الاعين فاننا نخدع انفسنا بادعاءات التيارين القومي و الاسلاموي فيما يخص الكرد و اسرائيل و الجميع على دراية بما يمران به اي التياران القومي العربي و الاسلاموي من التخبط وما وصلوا اليه في هذه المرحلة وهم في اضعف احوالهما.

وان قلنا ما يدعوه البعض من علاقة الكرد التاريخية مع اسرائيل و التي لم تفهم بشيء ولو قليلا، لا بل على العكس انهم تضرروا من بعض الدعايات في هذا الشأن. و على الافتراض ان تكون هذه التلقيقات التي يدعوها هذان التياران صحيحا، فهل يمكن ان يتطلب من الغريق ان لا يتثبت بقشة لمنع غرقه، فالكور يقدمون تضحيات كبيرة جدا لنيل حقوقهم البسيطة، فان كانت العلاقة مع اسرائيل تحقق ولو نسبة قليلة من حقوقهم التاريخية و ان كان من باب ادعائهما، فلما يلوموننا هؤلاء، و نحن ضحية ايديهم طوال التاريخ.

كان من المفترض عليهم (هذين التياريين المتلاقيين) و من باب ما يدعانه بذاتها ازاء حقوق الشعوب، كان عليهما ان يطالبا تحقيق مصير الكرد قبل الاخرين، ومع ذلك على العكس انهم ينعتون خطواته و ينتقدون ربما حتى بعض تكتيكاته في هذا الاطار. لماذا لا يذكرون التضامن و التعاون و التواصل الكردي مع الحركة التحررية الفلسطينية طوال مراحل نضالها، و من قبل جميع الفئات و اصحاب الافكار اليسارية واليمينية من الكرد، على الرغم من مدى تضرره من جوانب اخرى من هذا التقارب. انهم ينسون ما تسير عليه اسرائيل و هو صراع الدول في المنطقة و هي تعتمد على المعادلات التي تتمكن بواسطتها ان تكسب الدول و ليس الكرد ككيان قومي يفتقد للدولة التي هي اساس كل العلاقات بين الشعوب لحد الان و للمستقبل البعيد جدا ايضا. فلا يمكن ان تتحرك اسرائيل على المسار التي يمكن ان تضرها في هذا الشأن ويمكن ان تمثل الى الكرد على العكس من المفترض، الا اذا كانت هذه الحركات المرحلية النفعية من خلال تصريحات و كلام لا فعل او دعم مباشر من اجل لفت نظر هذا و ذاك.

ربما من جانب سياسي مرحل يبحث فقط يمكن ان يقع بناء كيان او دولة جديدة تشغله المنطقة و لمدة قصيرة و لفترة مؤقتة لصالح اسرائيل في جوانب عديدة، و منها انبثاق توجهات مختلفة عديدة يمكن ان تدخل في صالح اسرائيل و تحف عنها المضایقات و الضفوطات او توفر لها الطريق للمصالحة مع الكثرين من خلال تشتت القوى المضادة لها و اللعب على المستجدات بعد بناء الكيان الكردي، الا انها تعلم الخير في ان كانت لم تضخ بالستراتيجية من اجل تكتيك او عمل غير مضمون المستقبلي.

ان الدول الريعية النفطية ربما هي الاكثر الدول المنتفعه من اتخاذ اسرائيل شعاعه لمصالح تدخل في سياساتها الداخلية و في المنطقة، و هي تلعب اكثرا من غيرها على وتر اسرائيل علينا بشكل مناقض تمام مع ما تفعل سرا. انهم يتلهفون بترضية اسرائيل نتيجة الصراعات الكبيرة بينهم استنادا على ايديولوجيات قصيرة الافق و اعتمادا على الافكار و العقائد و بالاخص الدينية المذهبية التي تصب في منفعة اسرائيل اكثرا من اللعب على وتر مصالح الكرد الذي يتثبت به القوميين و الاسلامويين عند شعورهم بضعف موقفهم و تهابي ادعائاتهم المضللة المزيفة.

لو كانت اسرائيل جدية و تذكر في بناء كيان اخر غير الموجود، لثبتت عمليا بما ترددت في الاعلام من تقديم العون الى الكرد في انجاح عملية الاستفتاء التي اجروها اخيرا بكل ما يملكون من الامكانيه و دفعوا مجموعات الضغط لديهم عند الولايات المتحدة لدعمها، الا اننا شاهدنا موقفهم المخزي و طرح كلمات و تصاريح لبناء عراقيل امام عمليتهم. انهم درسوا العملية بما يفيدهم و تواصلوا في ادعائهم البراغماتية الفوضوية غير الصادقة المضللة من اجل مصالح مرحلية ذاتية من جهة، و انهم لا يريدون من الجانب الستراتيجي ان يبني كيان اخر في المنطقة ومن غير الموجود اصلا ينافسهم في كسب دعم امريكا باعتبارهم الابن المدلل من جهة اخرى، و به يمكن ان يقلل هذا نسبة ما يدعم و يثبت كيانهم و تطاولاتهم على المنطقة بشكل دائم من قبل امريكا، واخيرا ببقاءهم وحيدا لما يفيده امريكا تمكنا من نزع موقف نقل السفاره الى القدس بناء على وحدانيتهم التي تعتمده امريكا في بقاء سطوطها في المنطقة، و من اجل عدم استقدام قوة اخر غيرها يمكن ان تتنافسها في هذا الامر، اي المصلحة تقع الى جانبها ان تكون اسرائيل وحيدة و امريكا تستند عليها و تكون وحيدة لمنعها من التحرك باتجاه معاكس او يمكن ان يتنافس كيان اخر اسرائيل و يتوجه بعكس ما يفهم امريكا ايضا. هذا ما لا يمكن ان تبقى هذه المعادلة على حالها مدى الدهر، وبالاخص بعدما تنهي اسرائيل تحقيق اهدافها متوسطة المدى و هي بذاتها تحتاج لكيان اخر وكذلك لامريكا و تحتاج امريكا لهم ايضا، و خصوصا بعد ان بزرت روسيا بسرعة و هي تريد ان تضغط لتكون قوة تسيطر على منطقة نفوذ امريكا لأول مرة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. و امريكا تعتمد الان على الاناركية وفرض قدرتها في تحقيق نواليها من اجل بقائها من خلال صنع قرارات تفید تحقيق استراتيجيتها، والاهم ما يفهمها هو ان تبقى منافسة في فرض نفوذها و ان كانت لا تريد ان تبعد الاخرين، و لكن بشرط عدم تقرب اي منهم الى منطقة ومستوى نفوذها الثابتة و هي اوروبا الغربية و منطقتها المنقطعة التنافس اي بين المحبيتين من امريكا الشمالية و الجنوبية و من ثم اوروبا الغربية و فرض جانب من هيبيتها على اسيا لاشغال روسيا و الصين دون فرض هيمنتهم و هيبيتهم في اقليمهم. هكذا تتحرك اسرائيل و امريكا في هذه المنطقة التي يقع فيها الكرد المغبون و المهمضوم الحقوق. و لم يمر يوم و الا تسمع من هذين التياريين القومي و الاسلاموي تهمما دون ان يتفهمما ما يحصل تسمع منهما عمالة الكرد لاسرائيل!!.

و المهم لدى اسرائيل و امريكا ولم يتبه اليه احد، هو ان يبقى الخوف هو المسيطر على هذه المنطقة من اجل عدم تفكير منافسيهم في التدخل في مناطق نفوذ امريكا الآمنة بعيدة عنهم ويبقىوا متلاصقين بهذه المنطقة وينشغلوا بها، وهي التي تبني سياساتها على هذا التوجه، وليس لمصلحة اي احد آخر وليس الكرد فقط اية اهمية لديها ولدى اسرائيل.

# **منجزات كردستان ستبقى في خطر طالما لم تتحقق الديمقراطية في الشرق الأوسط ولم يتحرر الكرد في أجزاء كردستان جميعها**

## **منظومة المجتمع الكردستاني تحيي الذكرى الـ ٢٧ لانتفاضة جنوب كردستان**

**٢٠١٨/٣/٦ : ANF**

اصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منظومة المجتمع الكردستاني KCK بياناً وذكرت: "بدأ شعبنا في جنوب كردستان بتاريخ ٥ آذار من عام ١٩٩١ بانتفاضة في رانيه ضد النظام البعشي المحتل." و جاء في بيان KCK: "انتقلت الانتفاضة التي بدأت في رانيه إلى عموم أراضي جنوب كردستان. ولهذا السبب أطلق اسم "مدينة الانتفاضة" على رانيه. مدينة رانيه كانت طليعية دوماً في جميع الانتفاضات وفي عام ١٩٩١ أيضاً أظهرت جانبها الطليعي. وب المناسبة الذكرى السنوية لانتفاضة نحيي رواد الانتفاضة ونستذكر الشهداء باحترام كبير."

وأوضحت منظومة المجتمع الكردستاني KCK أن انتفاضة ٥ آذار من عام ١٩٩١ كانت خطوة مهمة على طريق المنجزات التي تحققت في جنوب كردستان وتتابعت قائلة: "انتفاضة ٥ آذار من عام ١٩٩١ هي التي حققت الإنجازات. انتفاضة ٥ آذار أكدت أن الشعب الكردي هو من يصنع حريته بيده. هذه الانتفاضة ستكون على الدوام مثلاً لجنوب كردستان. انتفاضة ٥ آذار هي كذلك إحدى أهم الخطوات على طريق الثورة الديمقراطية في جنوب كردستان. لهذا السبب فإن جميع الخطوات الثورية الديمقراطية والنضال الديمقراطي تبني على أساس انتفاضة ٥ آذار."

وقالت KCK: "لقد أصبح هذا الشيء واضحاً أن منجزات كردستان ستبقى في خطر طالما لم تتحقق الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط ولم يتحرر الكرد في أجزاء كردستان جميعها" وتابعت قائلة: "لهذا السبب فإن الفكر الديمقراطي والحر وفكراً الانتفاضة مهمة جداً من أجل الشعب الكردي. الهجوم على عفرين أظهر مرة أخرى مستوى الهجوم وارتكاب الجرائم التي يمتلكها العدو. الدولة التركية التي تهاجم عفرين بهدف احتلالها لديها ١٥ - ٢٠ قاعدة عسكرية في جنوب كردستان وهي بذلك تعتبر قوة احتلال في هذه المنطقة. وهذه الحقيقة تظهر أن النضال من أجل تحرير جنوب كردستان الذي بدأ بانتفاضة ٥ آذار لم ينته بعد. الدولة التركية التي هي قوة احتلال في جنوب كردستان تقول كل مرة" لن نسمح بتكرار الخطأ الذي اقرفناه في شمال العراق في شمال سوريا" وهي تكشف بذلك أنها ستفرض على المنجزات في جنوب كردستان عندما تجد فرصة مناسبة."

الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منظومة المجتمع الكردستاني KCK وفي ختام بيانها قالت: " موقف الدولة التركية والأحداث التي تحصل في جميع أرجاء كردستان تظهر أهمية بقاء فكر الانتفاضة حياً على الدوام. شعب جنوب كردستان وعن طريق دعمه لمقاومة عفرين أظهر مرة أخرى مستوى فكر الانتفاضة التي يمتلكها. نحن على ثقة في الذكرى السنوية الـ ٢٧ لانتفاضة ٥ آذار أن روح الانتفاضة هذه ستنقل الحياة الديمقراطية والحرية إلى عموم أراضي كردستان. شعبنا سوف ينتصر بهذه الروح في عفرين وفي كل مناطق كردستان."

## في ثناء تجربة يلماز غوني

ستران عبدالله:

٢٠١٨/٣/٦

بعض الكبار يرحلون ويتركون في القلب حسراً تتعلق بالمنجز غير المكتمل الذي يحمل في صورته الجنينية ملامح مشروع ابداعي عظيم، لم تتنسن له نهاية سعيدة، بسبب غدر الزمان وغفلة المنية.

وتتحول الحسراً نفسها الى مجال خصب للتخيل وتقليل الاحتمالات حول ما كان سيكون الامر عليه لو أن الزمن كان رؤوفاً بالابداع، فأطالت في عمر المبدع وسمح له بانجاز المقدر له أن ينجز، وأحسب أن سجل المبدع الكبير الراحل يلماز غوني هو من النوع الذي ينطبق عليه التشخيص الأنف الذكر مما يطلق في القلب الف حسراً وحسراً.

العمر الإبداعي ليلماز غوني لم يتجاوز العشرين سنة، ولكن المنجز من حيث النوع والصدى يعادل عمراً بأكمله.

وما كان في أجندته الابداعية، لو أجرينا حسبة زمنية بسيطة، كان سيكون أعظم وهنا مبعث الحسراً. ولكن هل عظمة وكبر المخرج الكبير يقاد بالعددية أم أن المسيرة البهية لمناضل أدواته السينما والفن الراقي تشكل خصائص جوهرية في التعريف وحفظ المكانة، هل يكفي أن نقول أن يلماز غوني كان ثورياً يسارياً لكي يمنحه ذلك جواز المرور نحو الخلود؟ وهل كان عدد اليساريين الملتزمين قليلاً في عهده حتى تكون الهوية الفكرية تمايزاً في عالم الفن؟ هل يكفي أن نقول أن غوني كان مخرجاً كردياً قدم السينما باسم شعب مضطهد منع من تحقيق ذاته؟ حيث منع من تطوير ثقافته القومية ومن غير الكرد وبعض أصدقائهم، كان سيفحقق لنتاجات غوني السينمائية حين يسدل الستار عن الشاشة الفضية؟

كانت نهضة يلماز غوني ووعيه بقضية شعبه القومية بعد عهود من السراب اليساري التركي ايذاناً بنهاية أمة، علامة من علامات السعة الثورية، حيث تتم استعادة الوعي بحقيقة وجود شعب متميز عن الترك وعربيق في وجوده على أرضه، ترك غوني لعبة الاشارة والغمز الى قضية شعبه القومية مذ وطأت قدماه أرض باريس، بلد الكومونة وعاصمة ثورة الحرية والمساواة والاخاء، اذ كانت هذه سمة أفلامه العظيمة في رحلته الايطالية نسبة الى (خصائص السينما الايطالية الواقعية) وانتقل الى الحديث المباشر عن كردستان، والام ومعاناة الشعب في رحلة الاستعمار الداخلي تحت نير الفاشية العسكرية التركية، سواء في أفلامه الكثيرة مثل الطريق والقطيع وسيديخان والجدار أو في حديثه المباشر أثناء عقد الندوات عن ضرورة تكثيف الجهود الثورية من أجل درء مخاطر التطبيع والتبع بحسب أهواء الانقلابيين برئاسة كنعان أيفرین.

كانت "باريس" محطة تكثيف الوعي بالمسألة القومية ومنصة اطلاق لرغبة دفنية بالكردوسية نسبة الى الهوية الكردية، كردوسية قمعها الانكار الكمالى طوال عقود من الحكم الجمهوري، أخذ غوني يصل ويتحول في التعبير عن هذه الرغبة الكردية دون أن يكون ذلك على حساب آخر نتاج فني له، وهو فيلمه "الجدار" كان الجدار علامه مضيئة في

تاریخ سینما غونی، وأيضاً كان تأکیداً على الفصل الدقيق الذي كان غوني يحرص عليه بين سطحية المباشرة السياسية وبين عمق الفنية من حيث اتكاله على البعد الجمالي.

هرب يلماز غوني من السجن الكبير، كما هرب ناظم حکمت ضمن سيناريو محکم كرره زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، ذهب حکمت الى الاتحاد السوفياتي وذهب غوني الى باريس، بينما واجه أوجلان قدره السیزيفي، حيث دار دورة طويلة من سوريا الى روسيا واليونان ونيروبي الى أن انفردا به في سجن "ایمرالى" مکبل اليدين ومحصوراً في سجن هرب منه طويلاً، هل كان هذا قدرًا معاكساً أن يقضى ناظم حکمت مدة من محکوميته كما قضى يلماز غوني وأن يفلت أوجلان (جوبان) الواقع الكردستاني من السجن لينتهی به القدر المعاكس مسجوناً بعد دورة طويلة من الهجرة والنضال؟

وماذا عن قدر أحمد کایا، الفنان، الشبيه بقدر يلماز غوني في هجرته من واقع الترکوية الى الوعي بالذات الكردية؟ وماذا عن تجربة نظام الدين أریج الفنان المتمكن الذي أشتهر بلقب فقی طیران.

خاض کایا جولة من الاصرار على حقيقته الكردية، فقاطعه الوسط الفني المستشرب بالافكار الشوفينية وصوروه إرهابياً منبوذاً بعد أن كان بطلهم المفضل، حيث كان جزءاً من المشهد الغنائي التركي.

تقبل الوسط الفني المحملي يسارية کایا وخصوصيته ولكنه لم يتقبل ولو لحظة كرديته، فأستقر مثل يلماز غوني في باريس، حيث قضى ربيعاً قاسياً لينتهي مثله، مثل ابطال الحرية من أحرار كومونة الى الدكتور عبدالرحمن قاسملو ويلماز غوني، كان اللفظ القاسي للوسط الفني جرحاً عميقاً في قلب کایا وظل يستذكره كلما قدم كونسيرتاً أو حفلاً غنائياً في منفاه الأوروبي، صحيح أن الكرد والترك والأوروبيين احتفوا به وأحاطوه بحب وتقدير مثل الذي أحبط بها غوني، ولكن جرح کایا ظل ينزع الى أن صرעה لأن کایا كان ضحية الفاشية الفنية ومناويتها كان من وسط يفترض أن يعاد إلى الفن رغم اختلاف مناهج القيمين عليه، بينما كان غوني ضحية الفاشية العسكرية والنظام الناكر للحقيقة الكردية، واللافت أن قصة کایا وهجرته الاضطرارية تكشفان عن واقع التراجع الذي أصيب به المجتمع التركي ونخبته الثقافية والفكرية، ورغم افتتاح التسعينيات كان يفترض أن يقضي الى جرعة من الشجاعة في اوردة النخبة التركية في التعاطي مع الحقيقة الكردية، إلا أن العلاقة الجنتلمانية في الوسط الفني لتركيا السبعينيات أفضل بما لا يقاس، اذا ما قورن بقصة أحمد کایا مع شلة الفنان عدنان شانسيز الذين هاجموا أو شتموا الفنان کایا لمجرد انه أعرب عن رغبته في الغناء باللغة الكردية، يتذكر متابعي محطات غوني في السينما التركية انه عندما فاز بجائزة أفضل فيلم في مهرجان السينما التركية منتجع قر انقلابي ١٩٧١ أن يحجبوا عنه الجائزة وقررها منحه للفنان التركي المشهور جنيد أركان الذي عرف عراقياً وتركيّاً بلقب "البطل الغازي".

كان جنيد حبيب السينما الرسمية حيث داعب مخيلة القوميين الأتراك بأفلامه عن القائد "التركي" صلاح الدين الايوبي وعن شمس التحرير التي ستشرق يوماً ما من بلاد الطوران في آسيا الوسطى حيث تنكسر أغلال العبودية. ومع هذا فإن أخلاقه الرفيعة منعته من أن يكون البطل البديل الذي سيحظى بجائزة هو ليس أهل لها، فقال جنيد بشجاعة وأباء "إن الذي يستحق الجائزة هو غوني وفيلمه، وهو يرفض أن يتقدّد وساماً يستحقه زميل له في المهنة.. فتأملوا.

## الانصاف مطلوب في احتساب حصة الاقليم

\*صلاح مندلاوي

٢٠١٨/٣/٦ : PUKmedia

نشأت الدولة العراقية اثر ثورة عارمة شملت كل العراقيين على الرغم من انهم لم يكونوا اكثرا من ثلاثة ملايين وقيل ثلثين الطك الها دينا وثلث الطك لكافه احمد ورجاله.

ولما انجلت الغمامه واذا بدبابات ( افرم ) في شوارع بغداد، عام ٢٠٠٣ لم يكن من يحفظ الامن سوى رجال الكاكه احمد حموا العوائل وداعبوا الاطفال وخاضوا القتال الى ان ظهرت ( العنتيكة ) يحسدونا ( كاكه احمد ورجاله ) على نصف الثلث فلما كان الطك ثلث الكاكه احمد بعد انتهائها صارت نصف الثلث ١٧٪ واليوم يبدو اننا نتجه الى نصف النصف.

كن منصفا سيدى القاضي ان الذي امامك لم يشبعوكم ظلماً وعدواناً بل انتم يا اخوة الدين فمهلا سرات القوم ومهلا سلو الشعب وماذا يريد كان يريد وطننا حراً وشعب سعيد ولحد اليوم لا وطن حر ولا شعب سعيد بعد قرن لان نبوخذ نصر على بيت وناولها صدام حسين فكانت المصائب على الكل ان واردات الدولة العراقية مائة مليار ونحن ثلاثون مليون فحصة الفرد ثلاثين الف دولار سنوياً ونحن الكرد خمسة ملايين اتصور اننا نتجاوز ١٧٪.

انها ليست جلسات الفصلية يا اخوان فإننا في دوحة السلطان لا نتفرق الا السيادة ميزتكم فإنني أنا عازل منها وانت مطوق

قولوا قوله أمتنا العادلين فأنظروا ما الذي فعله الفرع وما الذي فعله الاصل مدن كردستان اتسعت مائة مرة ومدن الجنوب اتسعت مزابلها وخرائبها مائة مرة فهل ان مثلك الصديق يوسف (ع) ام اخوه فما نسمعه من اعلام بغداد هو اراء اخوة يوسف الذين لا هم لهم سوى ان يخلوا لهم وجه ابيهم ولو ان الامثال لا تتشابه ولكنها كالمثلثات تتتطابق فماذا ستخسرون لو اننا ببنينا لكم منازل لقضاء الصيف على الاقل مشاعر الياباني الذي كان يطلب الى السائق في شقلة وهو يصبح انها تشبه مدینتي في اليابان لابل انها اليابان !!!!!

وسلام على هادينا الذي قيل فيه الشعر الذي اسلفته  
ثلاثين الطك الها دينا (ميرزا تقى الشيرازي) وثلث لكافه احمد ورجاله (ضريحه في السليمانية- المسجد الكبير).

## لدغة بارزاني

\*صلاح بابان

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية ٢٠١٨/٣/٦

مضى أكثر من أربعة أشهر على تنحي مسعود بارزاني (رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني) عن رئاسة الإقليم الذي شغله منذ العام ٢٠٠٥ وهذا ما يعتبر انجازاً كبيراً تحقق للسياسة الكردية على اعتبار ان وجود بارزاني لعقد ونصف من الزمن في منصب واحد يعتبر كابوساً مزعجاً للكثير من الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، لاسيما الجديدة منها وكذلك العراقية والشيعية المعاصرة له، بفعل النهج العائلي الذي يتخذه كمسار لحزبه المسيطر على أغلب منافذ وواردات الإقليم منذ ثلاثة عقود تقريباً أي بعد الانتفاضة ضد النظام البعثي عام ١٩٩١، إلا أن ما يخفيه بارزاني بعد ازالته أكبر وأخطر وأعظم بكثير من فرحة خصومه السياسيين، والعبادي في مقدمتهم.

المعجزة التي أجرت بارزاني على التنحي جاءت نتيجة الضغوطات الدولية والإقليمية والمحلية التي تعرض لها وهي لاختلف كثيراً عن مثيلتها التي أزاحت المالكي عن منصب رئاسة الوزراء بعد أكثر من ثمانى سنوات على تسنميه للمنصب المذكور، إلا أن الفرق بينهما أن المالكي عُرض خسارته بالحصول على منصب آخر، وهو نائب رئيس الجمهورية بالتوافق السياسي لحمايته من الملاحقة القانونية والقضائية بعد تورطه بملفات خطيرة أبرزها سقوط الوصل، وإهدار مليارات الدولارات، فضلاً عن عقود الفساد الكبيرة، وبารزاني كذلك متهم بالكثير من عمليات الفساد لاسيما ملفات بيع النفط وعدم معرفة أين تذهب واردات الإقليم من بيع النفط وتعطيل برلمان الإقليم لعامين تقريباً، وطرد رئيسه ومنعه من دخول أربيل في شهر أكتوبر من العام ٢٠١٥ وغيرها من الملفات الأخرى التي لاتقل خطورة عن ملفات بيع النفط، لكنه بقيَّ وحيداً بعد التنحي، ولم يستعد تحالفاته السابقة الداخلية أو الخارجية خصوصاً تركيا، على عكس المالكي الذي حافظ على بعض من حلفائه الستراتيجيين في الداخل، وكذلك مع ايران التي مازالت تدعمه في الكثير من المواقف السياسية ضد خصمه العبادي.

أكاد أجزم أن زوال حكم مسعود بارزاني بعد حكم امتد لنحو ١٣ عاماً أي نصف الفترة الزمنية التي حكم فيها صدام، لا يختلف كثيراً عن زوال حكم الدكتاتور صدام حسين في ظل حكم لربع قرن، وسلسلة جرائم ضد أبناء شعبنا "المكرود" والأشقاء الكويتيين، وهذا اعتقاد الغالبية العظمى من الشعب الكروي الذي عانى وما زال يعاني من السياسة الخاطئة لعائلة بارزاني وبعض المؤيدون له من الأحزاب والاطراف السياسية الأخرى، لكن مخطئ جداً من يعتقد أن بارزاني سيبقى ساكتاً أو صامتاً أمام ما تعرّض له بعد أجرائه الاستفتاء وإزاحتة من المشهد السياسي، فهو يمر الآن بفترة نقاهة، ويحضر لـ"مصالحة" قوي جداً يلدفع به كل الذين وقفوا ضده وفي مقدمتهم الأحزاب الكردية الأخرى، والعبادي وأطراف شيعية عديدة، والأيام كفيلة باثبات ذلك. إزاحة بارزاني من رئاسة الإقليم، وتجميده سياسياً بتدخل إقليمي ودولي، كانت ضربة موجعة جداً لعائلة بارزاني وحزبه، إذ لم يكن ذلك متوقعاً أبداً، باعتباره حليفاً ستراتيجياً لتركيا وبعض الدول الخليجية التي تقف بالضد من التدخل الايراني في العراق، لكن الديمقراطي الكردستاني وبحسب طبيعته، يفكر بعقلية ثأرية، لذلك سيعمل على إعادة هيبة رئيسه بخيارات مفتوحة أبرزها مناهضة الأطراف التي وقفت ضده في الانتخابات المقبلة لاسيما في قضية الإستفتاء، خصوصاً العبادي وحركة التغيير وغيرها، لمنعها من الحصول على مناصب عليا في الحكومة الاتحادية، إلا أن مفعول لدغة بارزاني سيظهر بعد الانتخابات العراقية، ومع الحاجة إليه للدخول في تفاوضات سياسية لتشكيل الحكومة القادمة، إذ ستكون الساحة مهيأة للبارزاني من أجل تنفيذ خططه الرامية لإشعال فتنة وحرب سياسية تنافسية بين الأحزاب الشيعية خصوصاً بين القطبين المتنافرين المالكي والعبادي، وكذلك بين الأحزاب الكردية المعاصرة، ومنها التغيير وحزب برهم صالح وحرك الجيل الجديد الذي يرأسه رجل الأعمال الكردي المثير للجدل شاسوار عبد الواحد من طرف، والإتحاد الوطني من طرف آخر خصوصاً فيما يتعلق بالمناصب العليا في بغداد والتي تعتبر من حصّة الكرد ومنها رئاسة الجمهورية والوزارات السيادية والمناصب الأخرى على مستويات مختلفة.

المعطيات السياسية تشير إلى استحالة عودة بارزاني إلى رئاسة الإقليم لغاية الآن، والديمقراطي الكردستاني مقتنع بذلك من الناحية السياسية، إلا أن بارزاني وحزبه سيعوّضان ذلك بضربة موجعة ولربما قاضية لكل من يقف بالضد من الأمر، وسيعمل جاهداً على إلغاء أو تجميد منصب رئاسة الإقليم لفترة زمنية معينة لحين اكمال الخطة واعادة الهيبة للبارزاني بشكل أو باخر. سيعتمد بارزاني وحزبه في تنفيذ ما يخطط له ضد خصومه على الإعلام بالدرجة الاولى، عكس المرات السابقة التي تمثلت بالترهيب واستخدام القوة العسكرية كأهم وسائل لانتقام من خصومه مهما كلفه الأمر، ويوم ٣١ آب من العام ١٩٩٦ خير دليل على ذلك عندما اتفق مع صدام حسين على ضرب قوات الاتحاد الوطني الكردستاني التي فرضت سيطرتها على أربيل وألحقت هزيمة كبيرة بقوات الديمقراطي، ما دفع ببارزاني إلى الموافقة على دخول قوات صدام حسين لأربيل، ومعها عشرات الدبابات والمدرعات العسكرية والجنود لمطاردة بيشمركة الوطني الكردستاني وملحقتهم إلى الحدود الايرانية، وهو بمثابة يوم أسود في صفحات تاريخ الكرد.

## ازدواجية موقف العبادي ازاء الحشد والبيشمركة

\*عماد علي

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٣/١٠

من هنا لا يتذكر من كلمة العبادي بعد اعلانه عن انتهاء حرب داعش (رغم عدم انتهائه لحد اليوم) ومن سلسلة فلتاته، كان عدم ذكر اسم البيشمركة في خطابه ولم يشكرهم رغم تقديم التضحيات الجسام و اكثر من الف وستمائة من الشهداء وحوالي عشرة الاف جريح. الا انه مدح بملء فمه الحشد الشعبي لا بل اقرب من ذكرهم من انهم المنقذين الوحيدين للعراق، ناسيا او متناسيا حقا من انه ذكر خروقات انسانية لهم و ما شابت تحركاتهم بصراعات طائفية لا صلة لها بداعش و تحركاتهم وكل ما ادللي به كان من منظور مصلحته الشخصية و من اجل ما يضفي اليه من الشعبية فقط، لأن الحشد كان ولايزال تحت تأثير غريميه المالكي فقط. و فيما خص البيشمركة تلقى رد فعل كثيرا و لكنه لم يعلم كيف يردع خطاه و تراجع قليلا فيما بعد بحركة و حاول تغطية ما اقدم عليه، والملاحظ انه كان لا يكل ولا يمل في محاولاته المتتالية كلما لقي اية فرصة اراد بها ان يخرج الحشد من ايدي غريميه المالكي، كي يستطيع ان يميلهم اليه قوة او صوتا انتخابيا و من ثم ينهي بهم توازن القوة السياسية بينه وبين سلفه، و حتى في تحالفه مع القوى المنضوية في الحشد والبدر للانتخابات المقبلة كان الهدف منه هو تمرير ما يريد و تثبت احقيته و اماملة القوة الى اعادته الى كرسي الرئاسة، ولكن انسحاب الحشد والقوى القريبة من ايران من تحالفه كان ضربة قوية له، ولم يخرج من الاحراج الذي وقع فيه، بحيث ذهب كما يقول المثل العراقي(لي Kelvinها عمها) خسر الحليف التقليدي المناوي لل المالكي مقتدى الصدر عند تحالفه مع الحشد و بعد انسحابهم لم يتمكن من كسب السيد ايضا، اي خسر و تراجع شعبيته و خسر قدرته و كذلك لحيته بين الحانة و المانة.

اراد من خلال وقوفه ضد تطلعات الكرد و تعصبه و تطرفه في التعامل مع نتائج الاستفتاء ان يكسب الشارع العربي الذي اثر هو وامثاله عليه في وقوفه ضد طموحات الكرد بسياساتهم و عدم توازنهم، في الوقت الذي تمكّن فيه اقليم كردستان لمدة معينة التقدّم خطوات، و بدلا من التنافس اتجهوا الى التصارع و الحيل عليه مع الفساد الموجود فيه هو و عدم نزاهة قيادته من اجل وضع العراقيين امامه لمنعه من تحقيق اهدافه. و اراد العبادي ان يعيّد شعبيته خلال هذه المدة من وقوفه ضد الكرد و اراد ان يقلد الاخرين الذين حصلوا على اصوات كبيرة في الانتخابات نتيجة عدائهم للكرد!!! و فعل بكل ما تمكّن باسم الدستور و القانون و هو يخرق الكثير من بنوده في قراراته التنفيذية. و عليه، بعد ما تغيرت المعادلات كثيرا عند انسحاب الحشد الشعبي من تحالفه (ربما كانت هذه الحركة لعبة سياسية قوية من ايران كي تضعه في موقعه الصحيح) اصبح العبادي تحت رحمة الواقع الاقليمية و الداخلية الكثيرة و تخريب في اللعبة التي لم يتقنها كثيرا مع المعسكرين الاقليميين الذي سار عليها لمدة ليست بقليلة.

خضع العبادي للامر الواقع وتوجه للحركات الشعبية كلما اقترب اكثر من الانتخابات و على حساب الشعب بجميع مكوناته، بعدما خدع من قبل قادة الحشد و تلقى ضربة قوية منهم كما قلنا سابقا سواء كان ذلك من صلب فعلهم الذاتي او باوامر متبنيهم من الاقليم، فاثروا كثيرا على مسيرة العبادي و اعادوه الى موقعه و وزنه عندما اغترى بانتهاء معركة داعش و لم يكن هو و الجيش الا جانبا منها على الرغم من محاولته سرقة جهود الاخرين.

لقد راوغ العبادي بين امريكا و معسكرها و ايران و التابعين لها عراقيا لكي يبقى على مساحة ارضاء الجانبيين، لحين تراجع الحشد من تحالفه، فاقترب و لازال يحاول من السعودية و الدول المقابلة لايران محاولة منه للمناورة الا انه لم يستطع ان يدوم للنهاية، فان هناك محطات تكشف نواياه، و يفرض تحديد مساره اما مع هذا الجانب او ذاك و لا ثالث بينهما. و الانتخابات النيابية هي اخر المطاف لما يمكن ان تحسن نتائجه ما يكون عليه او كيف يكون موقعه.

و من هذا المنظور تعامل مع البيشمركة و مستحقاته على الرغم من انه لم يكن يتمكن من داعش لولا التضحيات التي قدمتها و التعاون الجاد لإقليم كردستان في هذا الامر، ولم يف لهم، بل حنث عهده بعدم ذكرهم في خطابه تعتننا و حقدا لازال وصمة في جبينه لآخر يوم في حياته السياسية و حتى الشخصية، لانه كان لهم موقفا ذهبت ضحيته دماء شباب الكرد و يُئْمِنُ كثير من الاطفال على ايدي من اراد ان يقضي على ماضي العبادي او ارقه كثيرا و لم ينقذه الا هذه القوى جميعهم. و كان هذا الجواب الذي كان المقيمين العقلانيين لا يختلفون فيه لتلقى من العبادي و امثاله المتبين في كتف من تربى على الوقوف ضد طموحات و تطلعات الاخر من اجل الذات، و قد اكد اصله و يعود اليه و يعرف به القاصي و الداني و في مقدمتهم ايران المؤثرة على حال العراق.

اليوم و نرى كيف يتعامل العبادي مع البيشمركة و نظرته اليهم و موقفه من مستحقاتهم التي هي حقهم و دفعوا من اجلها دمائهم، و يقطع عنهم قوتهم هم و عائلاتهم من اجل حفنة من الاصوات من المتعصبين العرب الذين تربوا على سياسات و مواقف امثاله و منهم التفلاوي و الصيادي وغيرهم و اكثريتهم المعروف عنهم التعصب العرقي القومي الغاشم. اليوم ايضا نرا العبادي بعد ان لم يلقي الاذن الصاغية من اطراف، قد دمج رسميا الحشد لصفوف الجيش و ساوي مستحقاتهم بالقوات العسكرية العراقية بلا اي جدل او نقاش، و نحن هنا لا نهتم و لا ننتقص من قدرة الحشد و ما يستحقه، و لكن كلامنا على التساوي في الرؤية على الاقل لكل من دافع عن الانسانية من خلال محاربة داعش، فهل يصح ان تسييس بتناقض ازاء كل من ضحي بدماءه امام داعش الذي لم يفرق بين عرق و مذهب و مكون و اخر.

هذه الخطوات تدلنا على مدى ضيق فكر و نظرة العبادي الذي انتظر الجميع منه الخير بعد ازاحة سلفه، و لم ينجح في اقتناع المكونات و الفئات العراقية، و عليه يحاول بكل اتجاهات من فرض مجموعة من الاوتاد لينجح استنادا عليها في تثبيت نفسه باحداها على الاقل للحصول على الدورة الجديدة لرئاسته، و لا يعلم احد بانه ربما يخسر الجميع و تنقطع الاوتاد جميعا بعاصفة ما بعد الانتخابات و ما تفرضه المصالح الاقليمية و العالمية الكثيرة التي تحدد المسار دائما.

عندما ترى بان اهمال ما يهم البيشمركة لا يؤثر على موقعك، و يكون على حساب الشعب الكردي و تضحياته، وعندما تضطر و تخضع للامر الواقع لما تفرضه مصالحك ازاء الحشد و تنفذ ما يفرضون، و تريده ان تكون النتائج التي يمكن ان تحصل عليها على حساب فئة معينة، فهذا لا يدعمك بل سوف تلقى ضربة قوية و سدا منيعا لتوافقك، ونتائج الانتخابات القادمة و المعادلات هي التي ستكون دليلا لما نتكلم به هنا، وفي حينه لا يفيض الندم كما لم يف لمن كان قبلك.

## إستحقاقات مرحلة ما بعد الاستفتاء

\*د. عبداللطيف جمال رشيد

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٣/١١

تجاوزنا مرحلة الاستفتاء وأصبحت وراء ظهورنا، ودخلنا في فترة الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في آيار القادم، وهي مرحلة تفرض علينا جميعاً التفكير والسعى الحثيث لاجاد علاقات متوازنة بين مختلف أطياف الشعب العراقي، خصوصاً بعد مختلف التداعيات التي شهدتها إقليم كردستان وعلى جميع الأصعدة بعد يوم ٢٥ أيلول الماضي.

صحيح أن الإستفتاء هو حق مشروع للشعب الكردي كما لغيره من الشعوب، وكان مؤيداً من قبل الجماهير الكردية، ولكن المشكلة كانت تكمن في الآليات والظروف الموضوعية التي كان ينبغي أن تتوفر لإنعامه، وقد نبهنا إلى هذا الأمر المهم في مقال سابق نشرناه قبل إجرائه بنحو شهرين وقلنا في حينه "لا ينبغي إضاعة فرصة تاريخية أخرى بدون أخذ الأسباب الضامنة للوصول إلى ما يتناء الشعب الكردي منذ أمد بعيد لمجرد تحقيق أمجاد حزبية أو طموحات شخصية لفرد أو مجموعة على حساب شعب كردستان وحلمه المشروع" .. ولكن حصل الذي حصل، وأدت القرارات الفردية لبعض القوى السياسية إلى ما نحن عليه اليوم من ضياع شبهه تمام لحقوق شعب كردستان وتراجع الثقل الكردي في الساحة العراقية. وأشارنا في مراتٍ سابقة كذلك إلى أن هذه الحقوق هي مستغلةً من قبل أطراف في حكومة الإقليم وبعض الأحزاب السياسية ولم يتنعم بها الشعب الكردي كما ينبغي.

وللأسف الشديد ما زالت نفس هذه الأطراف تعمل على أن تبقى كثير من الأمور معلقةً مثل واردات النفط وإنعدام الشفافية والتنحيل من تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية وعدم انتخاب مجلس محافظة لكركوك لسنوات عديدة واستغلال ظروف المدينة من قبل بعض الشخصيات السياسية، وقطع الرواتب وسحب أموال التجار والمصارف المحلية والخارجية، فضلاً عن تقييد حرية القضاء والصحافة والهجوم على الإعلاميين والشخصيات التي تنادي بالشفافية.. كل هذا أدى إلى ضغط اقتصادي واجتماعي ونفسي كبير على الشعب الكردي وأساعته إلى سمعة الإقليم. يقع اللوم على جميع الأطراف السياسية سواء في الإقليم أو في العراق" لإفساحهم المجال لكثير من الشخصيات في القيام بالأعمال غير القانونية وترك المجال لهم كل هذه المدة الطويلة. وقد كان الأولى بالحكومة الاتحادية "المركزية" اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تردع الفاسدين وسالبي حقوق الناس، ولكن الوجوه بقت هي نفسها، والأمور بقت بيد نفس الأشخاص المسببين لهذه الفوضى العارمة.

كان من المفترض بعد انتهاء مرحلة الاستفتاء أن يكون تجأب الحكومة الاتحادية مع مطالبات الناس المشروعة بجدية أكبر وبوتيرة أكثر سرعةً، تتناسب مع ما يمرّ به الشعب الذي قطعت الرواتب عن معظمها ومنذ شهور عديدة، وما سبب ذلك من معاناة حقيقة لشريحة كبيرة من المجتمع، خصوصاً وأن ذريعة "الإنفصال" قد انتهت، وأصبحنا في وقت يحتم على أصحاب القرار التفكير بجدية أكبر في إستحقاقات هذه المرحلة التاريخية المهمة في شكل ونوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

نحن اليوم فعلاً في مرحلة أسوأ مما كنا نتوقعه، وقواعد الانتخابات بشكلها الحالي لا تؤشر على تفاؤل مرجو في المستقبل، وخاصة في إقليم كردستان وكركوك، وقد بدأت الصراعات الشخصية والمادية داخل الأحزاب الكردية

والمسؤولين الحكوميين. وسيكون المستقبل أكثر سوءاً إذا ما لم يتم محاسبة الفاسدين وبكل وضوح، لا أن يترك الفاسدون ليكونوا هم من يحاسب الفاسدين! يجب أن يتم إفراز قيادات مسؤولة جديدة ونظيفة من خلال عقد مؤتمرات للأحزاب وهذه مهمة وطنية ملحة وضرورية، وبغير هذا ستكون الأمور أخطر وأصعب على الشعب الكردي. ويجب على الحكومة الاتحادية أن تقوم بالدفاع عن حقوق العراقيين جميعاً والكرد منهم، واحترام هذه الحقوق حسب الدستور. وإذا تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات على الدستور من أجل توطيد التوافق الوطني بين العراقيين، فليكن. يجب عدم استغلال أخطاء المسؤولين لمعاقبة الشعب الكردي، وإنها الحصار على الجماهير في إقليم كردستان ودفع رواتب الموظفين" خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع داعش وانتعاش أسعار النفط مما لا يبقى معه أيّ مبرر لاستمرار مثل هكذا سياسات.

إن العمل الوطني الحقيقي هو الضامن الأكيد لحقوق العراقيين جميعاً دون تمييز، وهو ما يجعلنا نؤكّد ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والبرلمان بالعمل على النقاط التالية - وسوها كثير - التي تشكل في رأينا اللبننة الأساسية في بناء مشروع وطني يسهم في توطيد دولة المؤسسات التي نظمها جميعاً، دون أن تقصي أحداً أو تضيّع حقوق أيّ من مكونات الشعب العراقي:

- وضع خطة فنية جدية لتشكيل جيش عراقي وطني حسب معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة" يعمل على حماية أمن العراق في كافة أنحاءه.

- تشريع قانون تفصيلي للنفط والغاز (Hydrocarbon) يوضع من قبل متخصصين لمصلحة الشعب العراقي وحسب الدستور، وإناظة عمل المؤسسات النفطية بيد ذوي الإختصاصات الفنية والإقتصادية حصراً وعدم ترك القرارات الخاصة بهذا الحقل المهم للأحزاب السياسية التي دائماً ما يستغلونها لمصالحهم الفئوية.

- الشروع بتقوية المؤسسات الحكومية والاعتماد على النزيهين من الكفاءات والحد من سطوة الأحزاب السياسية على مقدرات الدولة، ومحاربة الفساد الذي يجب أن يتحول من مرحلة الشعارات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي وعلى مختلف الأصعدة بدءاً من سوء الأداء إلى الإستغلال الوظيفي وليس انتهاءً بهدر أموال الشعب.

- العمل على ان تكون الانتخابات القادمة شفافة وأن يتم فسح المجال أمام القدرات الكفوءة والمخلصة لتحمل المسؤولية في بناء البلد، وهنا نستغرب عدم تقديم أيّ من الاطراف السياسية برنامجها الإنتحابي، كما أننا نلاحظ الدفع بالشخصيات المحسوبة على بعض القيادات أو الأحزاب فقط لملء الفراغ وليس لمصلحة البلد.

لن تتمكن حكومةإقليم بوضعها الحالي من القيام بدورها كسلطة قانونية أو فعلية" بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني عليها. وقيام بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة بسحب يد وزرائها من الإئتلاف. وكذلك عدم حضور معظم الوزراء في مكاتبهم لمباشرة مهامهم. وتفييد بعض المعلومات بأن هناك وزراء ممن تسلّموا حقائب حساسة ليسوا موجودين لا في أربيل ولا في بغداد ولفترات طويلة.

يحدث هذا في ظل أجواء من (التخادم السياسي) بين المتطرفين الحزبيين في السلطة، ببغداد وأربيل. فكلُّ منها يفكّر بأنَّ المزيد من التشدد ضد الطرف الآخر يساعدُه ويستفيد منه انتخابياً، وبهذا فإنَّ المتطرفين يخدمون بعضهم البعض على حساب معاناة الملايين من الكرد، وعلى حساب البناء الوطني للسلطة في العراق.

# هل يجب على الكرد الاعتماد على حلفاء غير مؤكدين؟

\*ماحسنوس نوريل وكردو باكسي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ٢٠١٨/٣/١١:

كان لدى غالبية الكرد أمل كبير في أن كرد العراق وسوريا سيتمكنون بمستقبل سياسي أفضل بعد هزيمة تنظيم "داعش" في الموصل والرقة، حيث نجح الكرد في منع الكرد الإرهاب العالمي من الانتشار. ولم ينتظروا شيئاً في المقابل، بل أملوا في أن تُحترم حقوقهم الأساسية كامة. وقد أشيد بجهود قوات البشمركة و"وحدات حماية الشعب". وأمل كل كردي ولا يزال يأمل في ألا يغدره المجتمع الدولي. فهل سيتم التخلّي عن الكرد بالرغم من كل كفاحهم ضد الإرهاب العالمي حتى يتمكن الناس من التنقل في المتزو والرقص في حفلة موسيقية أو التمتع بمباراة كرة القدم في لندن وباريس وواشنطن أو ستوكهولم؟

ومع ذلك، أخشى أن يكون لدى الكرد أسباب للخوف من حصول ذلك مرة أخرى. وبعد أربع سنوات من الحرب ضد "داعش"، لم يحقق الكرد أحالمهم، بل يشعر كل كردي بقلق كبير الآن على كرد سوريا لأن كارثة استفتاء إقليم كردستان لا تزال حاضرة في أذهانهم. وإذا كان الكرد لا يستطيعون الاعتماد على الدعم الخارجي، ربما ينبغي أن يعتمدوا أكثر على مفتربيهم للحصول على مشورة حكيمية في التعامل مع العديد من المعضلات الأجنبية والمحليّة.

عاد بعض الخريجين والسياسيين والمثقفين الكرد المندثرين في الشتات إلى إقليم كردستان بعد عام ١٩٩٢ لأنهم رأوا إمكانية للمساعدة في بناء دولة كردية. ولكن عندما عادوا، بدأت الحقائق تتجلى. فإن وجودهم في "أرض المعركة" يختلف كلّياً عن العمل من أجل كردستان من الخارج وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصراعات التي قد يتحمل حدوثها. واشتكى الكثيرون من هؤلاء المتطوعين من أن لا أحد أصفع إليهم أو أخذ بمشورتهم، وقرر قسم كبير منهم العودة.

إلا أنه اليوم، يدرك الجميع أن هناك حاجة إلى كل القوى الجيدة أن تمنع التحديات الحقيقية التي يواجهها الكرد، وبخاصة الحرب التركية ضدهم في سوريا. وقد تكون كل من المعرفة والعلم المكتسب في الشتات مفيداً جداً في أجزاء كردستان المختلفة. ويمكن أن يسهموا في بناء هيكل ديمقراطية أكثر عمقاً، وتحقيق حرية التعبير والمساواة ونظام قانوني مستقل بكل الكلمة من معنى. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت القيادة الكردية الحالية (والمستقبلية) ستدرك أهمية الشتات وتستفيد منه بالكامل.

## الحسابات الكردية العراقية على كل جبهة

ومما يؤسف له أن الأحداث الأخيرة ليست مشجعة جداً في هذا الصدد، حيث تجاهلت "حكومة إقليم كردستان" النصائح الخارجية وسارعت بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. لكن الفرحة لم تدم طويلاً. ففي ١٦ أكتوبر/تشرين الأول، استولى الجيش العراقي المدعوم من الميليشيا الشيعية العراقية وقوات مستشارين عسكريين إيرانيين على مدينة كركوك الغنية بالنفط. وقد أصبّب الكرد بالصدمة حين خسرت "حكومة إقليم كردستان" كل المناطق المتنازع عليها التي استعادوها من "داعش" على مدى السنوات القليلة الماضية. لقد عشت هذا النوع من الحزن مرتين في حياتي: في عام ١٩٧٥ وفي عام ١٩٩١ عندما غدر كرد العراق من قبل إدارتين أمريكيتين مختلفتين.

فبعد الصدمة والحزن، طرحت أسئلة كثيرة. كيف يمكن للرئيس مسعود بارزاني في إقليم كردستان أن يسيء الحكم على صعيد رأي المجتمعين الدولي والمحلي ودعمهما عندما قرر إجراء الاستفتاء؟ كيف كان بإمكانه، وبدون دعم من أي قوى عظمى مثل الولايات المتحدة، أن يتحدى الدول المجاورة مثل العراق وإيران وتركيا وسوريا؟

وقد كتب وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون رسالةً وديةًّا للغاية إلى الرئيس الكردي بارزاني عن الدولة الكردية المستقلة. وطالب تيلرسون "حكومة إقليم كردستان" بتأجيل الاستفتاء لمدة عام واحد فقط بسبب الحرب ضد "داعش". ومن المحتمل أن بارزاني إما لم يقرأ أو أنه لم يفسر هذه الرسالة بالطريقة الصحيحة. وإذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة لدعم استفتاء الكرد، كان ينبغي أن يأخذ بارزاني ذلك في عين الاعتبار.

وكان تقييم حكومة إقليم كردستان لتركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان غير صحيح أيضاً. ولأسباب اقتصادية، ولتجنب الصراعات مع قوى دولية عدة، تظاهر أردوغان بأنه صديق للرئيس بارزاني ولـ"حكومة إقليم كردستان". وبعد محاولة الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٦، ألغى أردوغان معظم الحقوق الممنوحة للكرد أو استرجعها في بداية رئاسته في عام ٢٠٠٢. إن العلاقة الأمريكية مع أردوغان – التي يعروها الجمود – لا تعني بالضرورة أن الولايات المتحدة ستخاطر بعلاقاتها مع تركيا، حلية للناتو، ولا ترغب الولايات المتحدة في أن تضطر إلى الاختيار بين تركيا والكرد.

وحتى العلاقات بين الولايات المتحدة وال العراق لم يتم التفكير فيها ملياً من قبل الكرد. فحقيقة أن بغداد هي دمية في أيدي آيات الله في طهران لا يعني أن الولايات المتحدة ستدعيم الكرد تلقائياً في صراعهم مع بغداد. فشئنا أم أبينا، تملك الولايات المتحدة أجندة خاصة بها وتريد أن يعاد انتخاب رئيس الوزراء العراقي الحالي حيدر العبادي في أبريل/نيسان ٢٠١٨ لأن منافسه نوري المالكي يميل أكثر إلى تلبية رغبات إيران من العبادي. فكيف يمكن لسياسي شيعي عراقي الفوز في الانتخابات بعد أن كان قد قبل بدولة كردية مستقلة قبل أشهر قليلة؟

لم تكن أيضاً الاستعدادات المحلية جاهزة لإجراء الاستفتاء الكردي، وحتى في العاصمة السويدية ستوكهولم، حيث أعيش، كنت أسمع يومياً أن الأعضاء الرئيسيين في "الاتحاد الوطني الكردستاني" وحزب "كوران" (التغيير) لم يقدموا دعمهم الكامل للاستقلال الكردي. ولم يكن سراً أن "الاتحاد الوطني الكردستاني" قد عقد اجتماعات عدة مع ممثلي عراقيين وإيرانيين، وكانت النتيجة أن قوات البشمركة التابعة لـ "حزب الاتحاد الوطني الكردستاني" لم تطلق رصاصةً واحدة في كركوك عندما وصلت الميليشيات الشيعية إلى هناك. وعندما رأيت قوات البشمركة الكردية تبكي خارج كركوك، فهمت أن حلم استقلال كردستان قد تم تأجيله.

ومن أهم تداعيات الاستفتاء الكردي أنه تم تقليل حجم إقليم كردستان بشكل كبير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدخل الناشئ عن صادرات النفط. ويفترض أن ميزانية بغداد المخصصة للكرد انخفضت إلى ١٢ في المئة، وتم منحها للمحافظات الكردية، وليس لحكومة كردستان الاتحادية. وما من إجماع يذكر في إقليم كردستان، إذ تأتي مصالح الحزب قبل المصالح الوطنية. وبطبيعة الحال، في السياسة المفاجأة واردة. ولكنني أعتقد أن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً لكي يصبح كرد العراق شركاء أقوياء في التفاوض مع بغداد.

أولاً، يجب أن ينتهي كل من الفساد والمحسوبيّة في "حكومة إقليم كردستان".

ثانياً، يتبعن على الحكومة بناءً مؤسسات ديمقراطية وتطوير الديمقراطية بنظام متعدد الأحزاب والالتزام بالدستور.

### التشابه مع موقف الكرد في سوريا

وهناك مشاكل مماثلة، حيث كان للاعتماد المفرط وغير الجدير بالثقة على القوى الخارجية، اثاره السلبية على الكرد في سوريا المجاورة اليوم. كما أن "حزب الاتحاد الديمقراطي"، وهو أكبر وأقوى حزب، والذي يسيطر على جزء كبير من سوريا، لم يسمح له بعد بالمشاركة في محادثات السلام السورية في جنيف. والأسواء من ذلك، أزعجت النجاحات الكردية في سوريا أردوغان الذي يهدد الكرد في سوريا كل يوم تقريباً، حتى أنه شنَّ عمليات عسكرية ضد "وحدات حماية الشعب" (الفرع العسكري لـ "حزب الاتحاد الديمقراطي") في محافظة عفرين شمال سوريا. لكن ما يريد الكرد في سوريا أكثر من أي شيء آخر هو اعتبارهم جهة سياسية فاعلة، وليس جنوداً في انتظار الأوامر فحسب. ومع ذلك، فإن المصير النهائي للكرد في سوريا هو بين أيدي روسيا والولايات المتحدة، ولا يستطيع سواهما التوصل إلى اتفاق يسمح ببناء دولة فدرالية كردية في سوريا. وإذا أراد الكرد في سوريا تأسيس دولة اتحادية أو أن يصبحوا دولة مستقلة، يتبعن عليهم بناءً مؤسساتهم وإرساء الديمقراطية من خلال نظام متعدد الأحزاب. كما هو الحال في العراق.

### التغيرات المنتظرة في إيران والمسألة الكردية

ومع ذلك، وعلى المدى الطويل، قد تقدم التغيرات في إيران بعض الأمل للكرد هناك، وكذلك في العراق وسوريا المجاورتين، حيث اندلعت احتجاجات ومظاهرات عدّة في كل مدينة وبلدة في إيران في ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني من هذا العام. ولم يحتج المتظاهرون على أسعار المواد الغذائية أو المشاكل الاقتصادية أو حقوق الإنسان الأساسية فحسب. فقد أظهروا علينا كراهيتهم تجاه إدارة آية الله. كما طالبوا بإصلاح سياسي في إيران يقوم على نظام علماني. وقد خفتت الاحتجاجات في الوقت الحاضر ولكن قد تتشدد مرةً أخرى بسبب الاستياء العام.

فإذا أخذت السياسة المنحى العلماني، قد تتغير موازين القوى في جميع أنحاء الشرق الأوسط وبين المنافسة الشيعية السنوية. وفي حال حصل هذا التغيير، سيسير القادة السياسيين في إقليم كردستان والمناطق الكردية في سوريا، فضلاً عن سكانها. وإذا ضعفت إيران ستضعف العراق وسوريا أيضاً. وستزداد احتمالات استعادة كركوك والمناطق المتنازع عليها في كردستان العراق بشكل كبير. وقد يعني ذلك أيضاً أن الكرد في سوريا سيصبحون قادرين على أن يكونوا دولة اتحادية من دون سفك الدماء. ومع ذلك، فإن هذا الأمل بعيد، الذي يعتمد على احتمالات هشة وبعيدة عن التغيير الجوهري داخل إيران، بمثابة شهادة على المصير المزمع جداً للكرد في كلاً من سوريا والعراق اليوم.

\*كردو باكسي، كاتب وصحافي وخبير في علم الاجتماع، وهو كردي يحمل الجنسية السويدية. وفاز بجائزة "أولوف بالمه" عام ١٩٩٩. ماغنوس نوريل، هو أحد خبراء الشرق الأوسط الرائد़ين في السويد، وأخر مؤلفاته كتاب بعنوان "عودة الخلافة: الأسباب والعواقب."

## الحالة الكردية.. حلول "فوق سيادية"

\*د. عادل عبدالهادي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٣/١٧

يشكل الكرد في منطقتنا واحد من المكونات الرئيسية لشعوبها ومنظوماتها وتاريخها وجغرaviاتها ومصالحها وسياساتها. وسواء اخطأنا في التعامل مع الكرد، او اخطأ الكرد في التعامل معنا، او اخطأ الكرد في التعامل فيما بينهم، او اخطأنا في التعامل فيما بيننا، لكن الكرد سيبقون هنا، وسنبقى نحن هنا، ولابد في النهاية من تنظيم العلاقات المشتركة والمتضادة، باستباق الاحداث او عندما تفرض نفسها علينا.

فالحالة الكردية ستبقى ضاغطة على بلداننا وشعوبنا كل على حدة وعلى المنطقة ككل، كما ستبقى الدول والمنطقة وشعوبها ضاغطة على الكرد، ككل وفي كل دولة على حدة.

١- ما يجري في "عفرين" يلخص المشترك والمتضاد في آن واحد. فقبل اسابيع كان هناك مشتركاً ومتضاداً بين الكرد والنظام السوري.. يتمثل المشترك في مقاتلة "داعش" و"النصرة"، بينما يتمثل المتضاد في سعي الكرد مدعومين امريكياً، وسعى الجيش السوري مدعوماً من القوى الرديفة وايران وروسياً للوصول الى شرق الفرات ووضع اليدين على الرقة ودير الزور والحدود العراقية السورية كجزء من ستراتيجية موازين القوى المستقبلية.

لكن البوصلة تغيرت كلياً بعد التدخل التركي فتغيرت المتضادات الى مشتركات، والمشتركات الى متضادات.. مما يبين ان تنظيم المصالح يقوم على اسس ومرتكزات ظرفية ووقتية، وليس على اسس ومرتكزات عميقة وثابتة.

٢- لا يكفي للكرد البقاء على مستوى اطروحة الفكرة القومية مجردة عما عادها من حقائق تواجهها مع شعوب المنطقة بل وبين الكرد انفسهم.. كما لا يكفي الاخرين التعامل مع الكرد وكأنهم مجرد حالة موجودة في بلدانهم.

فالعرب والاتراك والايرانيون يتعاملون فيما بينهم كأمم ودول وقوميات تختلف وتفتق وفق معايير تنظمها هذه المسميات.. فهل يبقى تعامل هؤلاء مع الكرد على صعيد وطني ك مجرد مواطنين وشخصيات واحزاب وحركات، وعلى صعيد المنطقة يتحولون لقضية يراد استثمارها في مشاريع لا تحمل مصالحهم بالضرورة بل غالباً ما تحمل مصالح اخرى بعيدة عنهم.. لذلك يشتكي الكرد من كثرة الغدر بهم.

٣- من الواضح ان حصر الحالة القومية الكردية بكل دولة لا يكفي، خصوصاً واننا لم نستقر بعد على حلول مستدامة حتى على الصعيد الوطني.. ففي العراق – وهو حالة متقدمة في التعامل مع الحالة الكردية- ورغم الاتفاق على النظام الفيدرالي، لكن التطبيقات الخاطئة سواء من هذا الطرف او ذاك، يغذي حالة خطيرة من الخصومة بين الشعوب نفسها وليس مع النظام او الحكومة فقط، كما كان سابقاً.. وان ما يؤسف له ان الكثير من السياسيين والقرارات تضع اولوية الامور الجزئية والفرعية والجدليات والخلافات اليومية والخطابات الانتخابية، على حساب المصالح الكلية والاستراتيجية لكافة الاطراف، بما في ذلك الكرد انفسهم.

٤- كما ان تعليمي الحالة الكردية بدون اطارات متوافق عليها بين مختلف الاطراف، سيمثل حالة تفكيكية ضد الدول القائمة، ليصطدم مباشرة ليس بالدول والشعوب الاخرى فقط، خصوصاً عندما يتكلم كل طرف عن حقوق تاريخية تتصادم مع حقوق تاريخية لآخرين، بل ايضاً بالمشروع الكردي نفسه، الذي وان جمعته مشاعر قومية مشتركة عامة، لكنه يعاني من انقسامات داخلية جدية لم توضع لها الحلول ايضاً.

٥- الفكرة القومية بمفرداتها لا تكفي، كما لا تكفي فكرة الدولة رغم اهمية هذه وتلك. فنحن بحاجة لعقول قيادية مسؤولة تمتلك رؤى تاريخية ومستقبلية لتخريج المنطقة من هذه الدوامة التي جعلت شعوبنا ودولنا اوراقاً للصراعات الوطنية والإقليمية والدولية.

قيادات قوية وشجاعة ومن مختلف الاطراف.. تستطيع ان ترسم خارطة العلاقات داخل البلد الواحد، وبين البلدان والشعوب، لتقوم بعملية توحيد/تفكيك توحيد بما يحقق المطامح المشروعة من جهة ووحدة الشعوب والبلدان والتكوينات والقوميات من جهة اخرى.

حلول ترى سلبيات وايجابيات التجربة الاسلامية القديمة او الاوروبية الحديثة في بناء وحدة فوق سيادية، تستظل بها وحدات سيادية باشكال مختلفة تحفظ في آن واحد الحقوق المشروعة للشعوب، ووحدة مصيرها.

## من كركوك إلى عفرين.. فتنـة الانفصال

\*د. محمد نور الدين

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/٣/١٧

انتهى الاستفتاء على الانفصال والاستقلال في كردستان العراق في ٢٥ سبتمبر/أيلول الماضي إلى خيبةأمل كردية كبيرة. النتائج الرسمية للاستفتاء، التي كادت تكون بالإجماع لم تعن شيئاً على الأرض. فتحركت المؤسسات الدستورية والتشريعية والسياسية والعسكرية للدولة العراقية“لتطرّم محاولات الانفصال، وكانت السيطرة على كركوك مرّبط خيل التحرّك. سار الكرد في العراق في خط بياني تصاعدي على امتداد العقود الماضية.

من الاعتراف بهويتهم في دستور ١٩٥٨ وصولاً إلى الاعتراف بحكم ذاتي في عام ١٩٧٠ ومن ثم هيأكل غير رسمية لفيدرالية في التسعينات، فتوسيع الجهود بإقامة فيدرالية في عام ٢٠٠٥. وهي لم تكن مجرد فيدرالية“ حيث كانت عبارة عن دولة ضمن دولة ومشاركة في الدولة الأم والتّوسيع في مناطق «متنازع عليها».

عاش الحلم الكردي عصره الذهبي بين ٢٠٠٥ و٢٠١٧، وظهرت كردستان العراق، كما لو أنها جنة اقتصادية وأمنية وسياحية لل العراقيين وغير العراقيين.

انهارت أحلام ما كان لها أن تكون أفضل مما كان موجوداً، وخسر الكرد جولة أساسية. لم تُنهِ الخسارة الحرب“ لكن ما كان لها أن تنكسر لولا رهانات خاطئة وغبية على نجدة أمريكية و«إسرائيلية». نفع الأميركيون و«الإسرائيليون» في نار الانفصال والفتنة، ومن ثم تركوا الكرد تائهين يتلقون ضربة قاسية في مسار حلمهم الموعود. بالكاد مرت أربعة أشهر على استفتاء الانفصال في العراق حتى واجه الكرد كابوساً آخر“ لكن هذه المرة في سوريا.

كل شيء مختلف بين الحالة الكردية في سوريا، وتلك التي في العراق“ لكن النتائج وال عبر تكاد تكون نفسها.

بدأ الكرد السوريون حركتهم بعد اندلاع الاضطرابات في سوريا عام ٢٠١١. كانت الفكرة الأولى حماية مناطق تواجدتهم من خطر «داعش».

فتسلحوا ونحووا في ذلك“ لكن كانت الولايات المتحدة تمتلك رأياً آخر“ حيث قدمت الدعم لـ«قوات الحماية الكردية»، وشجعتها على التّوسيع خارج مناطقها الصافية.

كان يمكن لهذا أن يكون توسيعاً لحزام الأمان حول المناطق ذات الغالبية الكردية، وكان مغرياً لكنه بالضبط كان نقطة ضعف الكرد” حيث إن العمل على ربط الكانتونات الكردية عبر مناطق غير كردية كان يخدم أهدافاً خارج السيطرة.

الفخ الأميركي كان جاهزاً، واستخدام الكرد أداة للتوسيع نحو مناطق بعيدة عن الكانتونات لم يكن بحسب ما ظهر لاحقاً سوى لتحقيق هدف أمريكي” هو إيجاد موطن قدم أمريكية في سوريا للمرة الأولى منذ تفكك الدولة العثمانية في إطار الصراع مع روسيا وفي إطار السيطرة على الثروات الطبيعية، ولا سيما في محيط دير الزور، كما العمل على تقسيم سوريا والمنطقة. المفارقة هنا هي أن زعيمة «الإمبريالية» العالمية تقدم الدعم لرمز البروليتاريا الكردية في تركيا والمنطقة أي حزب العمال الكردستاني. كيف يمكن تفسير ذلك؟

وكيف يمكن تفسير قبول الحزب الماركسي الكردي دعماً من الدولة العدو لقضايا التحرر العالمي، التي كانت شريكاً أساسياً في توجيهه ضربة قاسية للشعب الكردي عندما خطفت زعيم الحزب عبدالله أوجلان عام ١٩٩٩ وقدمته على طبق من ذهب للدولة التركية؟.

اليوم عفرين تلفظ أنفاسها الأخيرة، الخطة التي وضعتها تركيا تنفذ كما وضعت. اليوم يحاصر الجيش التركي مدينة عفرين” ليعمل على إسقاطها لاحقاً” وليعمل على تطهير عرقي مؤكد للمنطقة لتخلو من الوجود الكردي ولإسكان سوريين غير كرد هناك.. خسارة موجعة للكرد. لكن النتائج مشابهة مع كركوك” حيث دعم الأميركيون الكرد وعندما بدأت عملية عفرين صرّح الأميركيون بأن عفرين لا تدخل ضمن نطاق عمليات التحالف.. تركت عفرين لقدرها. عفرين هي أوجلان الثاني. أمريكا تتخلى عن أحد أدواتها. أمريكا لا صديق لها ولا حليف” بل مستعدة للتخلّي عن المتعاونين معها ولو كانوا أشداء مثل الكرد.

عفرين درس آخر للكرد بعد خطف أوجلان وبعد سقوط كركوك وبعد سقوط أمريكا على تدمير قرى وأحياء في مدن بكردستان تركيا. وكما تركت عفرين لقدرها سوف تترك منبج لقدرها، ولن يكون من المستبعد أن تترك كرد شمال شرق الفرات لقدرهم.

لا يمكن أن يستمر الكرد في تركيا وفي سوريا وفي العراق في هذا التخبّط في سياساتهم الذي يجلب لهم الخسائر. والمطلوب منهم إعادة النظر في كل ما جرى ويجري منذ اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ وحتى الآن.. الكرد يستحقون ما هو أفضل والمسؤولية تقع عليهم أولاً وأخيراً.

## ماذا بعد التطبيع بين أربيل وبغداد؟

\*عماد علي

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٣/١٧

منذ عملية الاستفتاء في كردستان وتعيش الحكومتان في حرب باردة علنية وخفية و تستعمل كل منهما ما يمكنها من الحيل والمحاولات السياسية والعلاقات الكثيرة ومنها الملتوية لفرض ما ت يريد و حتى وصلت الحال للخصام المباشر والتعلل الى صفوف الشعب وقد انتظر الكثيرون الاخطر، ولم يكن الاجحاف بحق الكرد شعبا بعيدا عن كل تلك المناوشات من قبل المناوئين سياسيا او عقليا و عقيديا. و ان كان من الاجدر ان كانوا حقا يهتمون بمالح الشعب جميعا كان من المفوض و لابد ان يبعدوا الشعب عن صراعاتهم التي لم ينالوا منها الا الضرر بأنفسهم والمكونات جميعا دون استثناء.

توصل الجانبان او بالاحرى اجبروا على التوصل الى نقاط اتفاق كان بالامكان التوصل اليها في وقت قصير جدا، ومن لم يعلم عن خفايا الامور التي فرضت الكثير على الجانبين وبالاخص المركز الذي انصاع متاخرا للضغوطات الخارجية الكثيرة استوضحة لديه الكثر الذي يجعله ان لا يصدق الادعاءات العسلية التي نطق بها العبداوي، ولم يكن مقتنعا اساسا و استغل الوضع بينما لم يتمكن من التواصل فانه خضع للامر الواقع و لكنه للأسف يريد ان يبيعه للشعب الكردي بالاحسان. و حكومة الاقليم التي لا تعترف لحد الان بانها الان رجعت الى ما قبل المربي الاول ايضا لولا خذلانها ل كانت مدعية بالخير وهي تريد ان تمن على الشعب و كانوا حصلت على مكتسبات تاريخية له و تريد ان تبيع الرخيص بالغالي له ايضا، اي الجانبان بائعان سياسيان ماهران للبضائع الرخيصة للشعب وعلى حساب الشعب نفسه.

دعنا ان لا ندخل في ماوراء الستار كثيرا و ما ظهر على الملا من التحركات و الطلبات و الضغوطات السياسية العديدة في هذه الفترة التي فرضتها الدول المهتمة نتيجة لكثير من الدوافع الخاصة بهم التي فرضت السير في اعادة الوئام بين الطرفين لاغراض في انفسهم ايضا و لم يكن العامل الانساني واحدا منها من قريب او بعيد.

لم تحل اية مشكلة كبيرة عالقة من اي جانب كان بين الطرفين، لازالت الخلافات القومية و السياسية و التاريخية و الاقتصادية و الثقافية موجودة و المؤشرات النفسية السلبية لازالت فاصلة و لم ي عمل احد على اي تقارب من اية ناحية في تلك المسائل التي تعد عائقا كبيرا بين الطرفين و الذي يبعد التصالح الدائمي.

ان كانت عملية الاستفتاء هي الشارة التي اوقدت ما كانت مخفية بين المكونين فان الضغوطات السياسية الاقليمية و المواقف العالمية التي منعت اقليم كردستان من السير في الاتجاه الذي يطمح اليه الشعب الكردي، فان الجذوة ستبقى متقدة من تحت الرماد مهما كان الغطاء ثخينا و قويما و منع ما يمكن ان تكتب النار من جديد. فان لم يصل الشعب الكردي الى قناعة بان بقاءه تحت سقف واحد مع المكونات الاخرى ( و هذا ما لا يمكن ان تتوقعه لاسباب موضوعية و ذاتية) فان التعايش يكون غير سليم او هش في كل الاحوال. القناعة المزيفة التي لا يمكن ان تفرضها القوة الغاشمة التي جربتها السلطات السابقة بكل مالديها، او القناعة الهشة و من اجل مجموعة فئات متواضعة صغيرة لفئات بالسياسة التضليلية التي جربتها ايضا بعض السلطات باشكال مختلفة، او القناعة السطحية بعرض المصالح المختلفة للقوى المؤثرة و هذه ايضا سارت عليه السلطات من قبل و لم تنجح ولو نسبيا فيها، و انما القناعة الذاتية الخالصة و هي تقنع الجميع بان التعايش و المصالحة العامة المشتركة و السلام هو الحل الذي لا يمكن تصوره الا في حال تجسدت المواطنة الحقيقة المبنية على الحرية و الديموقратية و العدالة الاجتماعية و القناعة الفردية الذاتية بحقيقة الامر و ليس من فعل ايدي مصلحية مفترضة لاجل مصلحة قصيرة المدى، و هذا لا يمكن الا في واقع يتمتع بوجود الخصائص التي تدفع الى تحقيق المراد من الاهداف من اجل سلامه وسعادة الجميع. فان كانت العقلية المسيطرة مستندة على السياسات الطائفية و العرقية و الدينية المذهبية

والعنصرية القائمة لحد اليوم كما هي مثبتة بالدلائل الملموسة التي توضحها نتائج الانتخابات و الادعاءات والتويجات و مواقف المرشحين و كيفية حصولهم على الاصوات، قبل اي شيء اخر، فاننا لا يمكن ان نعتقد بوصولنا الى الحلول المقنعة.

ان كانت المصالحة و التقارب و النزرة الى البعض بعقلانية و من اجل استراتيجية راسخة في نظرتنا الى مستقبل العراق كبلد يمكن ان يعيش على مجموعة من المباديء الاساسية العصرية، فانهم يجب ان يكونوا واقعيين ويحسبوا لما هو موجود على الارض و تحتها و كيف يتعامل الجميع و ما في عقولهم مع الواقع، ولكن كل الاشارات تدل على ان الوصول الى الحلول الجذرية لازال بعيد المنال، لكون التقارب المرحلي اليوم هو من صنع الضغوطات الاقليمية و العالمية قبل القناعة الذاتية بالبعض من قبل الطرفين. اي، ان كانت الحلول الترقيعية من نتاج الاخرين فانها ستبتذل في اقرب وقت، و ستعود حتى الارضية التي بنيت عليها التوجهات الانية الى التفسخ و سيعاود الطرفان الكرّ مرة اخرى دون ان نحصل على اية نتيجة في المستقبل القريب.

اما اذا كانت النيات صافية حقيقة، فانها ستبيان في الخطوات و السلوك الذي يتم وفقه العمل. فالعمل الصحيح من هذا الجانب و في اطار القناعات التي يدعى بها الطرفان تثبتها الخطوات العملية الصحيحة في التقارب و الوصول الى الحلول النهائية التي يقتضي بها الجميع شعبا و حكومة. لا يمكن ان ندعى الوصول الى الحلول في جو من التشنج الواضح المبين بين المكونات و بمثل هذه العقليات و النظارات و الافكار التي تحملها من جانب، ولا يمكن ابعاد اي طرف او مكون عن العملية السياسية من اجل مكون واحد او اثنين من جانب اخر، فتجربة مابعد سقوط النظام السابق و مواقف الاطراف و كيفية التعامل مع الموجود وفق مصالح ضيقة اثبتت عدم نجاح المواقف و لا جدوى له في الوصول الى المبتغي.

الآن امام الكرد و السلطة العراقية اعمال شاقة مرحلية و استراتيجية (الا انني غير متفائل لما اراه من عقول غير متمكنة من العمل بها للوصول الى حلول مقنعة للمسائل التاريخية العالقة و منها القضية الكردية) و هو التفاهم العقلاني المبني على مصالح ملحة للاطراف ذات العلاقة جميعا، و بعيدا عن الایدي الاقليمية والعالمية المصلحية (و هنا ايضا غير متفائل لما لا تتصف به السلطة العراقية من الاستقلالية المطلوبة)، و عليه فانني على ثقة بأن الحلول جميعها ستكون مرحلية ترقيعية غير مجده على المدى البعيد و ستكرر المأساة على الجميع كما يوضحه التاريخ لنا و ما مررنا به و ما سنراه مستقبلا. ان كانت النيات صادقة و بعيدة عن متطلبات المرحلة فلابد من:

\*تشكيل لجان دائمة لبحث و ايجاد طرق سليمة لحل القضايا و بنفس عصري و بعقلية نموذجية بعيدة عن كل المعوقات التي تفرض نفسها اليوم على الاطراف العراقية جميعها و صنعتها العوامل الذاتية و الموضوعية التي فرضت نفسها طوال التاريخ على المكونات و بالاخص منذ تأسيس الدولة العراقية بالشكل المعلوم لدينا و التي كانت الایدي الخارجية هي المفصل في تثبيت الامر كما كان و لحد اليوم.

\*اختيار اللجان اصعب من عملهم، اي يمكن الاستناد على سيرة الكثير من المثقفين الذين لا يظهروا انفسهم لاي غرض كان و لهم عقلية خارج عصرهم او في مقدمته من الايجابية و النزرة العقلانية الى الاخر في صفوف جميع الاطراف و بالاخص بين العرب و الكرد انفسهم، لتكون ارائهم موضوعية و انسانية اكثر من ان تكون سياسية او مبنية على الاراء المسبقة او الفكر و العقيدة التي اوصلت العراق الى هذه الحال.

\*يجب ان تلجم اللجان المنتسبة من المستقرين بمعنى الكلمة الى كل الحلول الممكنة و منها الممنوعة سياسيا كي يستأصلوا المشاكل من جذورها و ان وقعت على حساب مصالح احد الاطراف.

\*دراسة تاريخ العراق و قضاياه و توفير الارضية لعمل اللجان و منح السلطات المطلوبة لهم لعرض اي حل مهما كان ضربا للطابوات المفروضة لحد الان.

وعليه لا يمكن ان نشق باي اقتراب كردي عربي سياسي بين السلطات الا بعد ان يقتضي المكونين بان النيات صافية و ناوية للحلول التي تبعد العودة الى الوراء كما حدث و يحدث الان. و لا حلول نهائية الا بقناعة الاطراف اي المكونات بما يطرح و يفضل من قبل الجميع و ما يكون لصالح الجميع بعيدا عن السياسة و مصالح الخارجيين من الدول الاقليمية و العالمية الذين يمتلكون زمام الامور لحد اليوم.

# رسالة مفتوحة إلى دولة رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي

\*أ.د. هوكر الشيخ محمود

## اذكر لوجه الله يا أبا كرار...

الحوار المتمدن: ٢٠١٨/٣/١٧

تحية طيبة، أما بعد.. فأنا كردي عراقي أرجو من سيادتكم أن يتسع صدركم مثل حكام تلك الدول المتقدمة التي آوتكم رحماً من الزمن لكي تكون آمناً من بطش صدام قائد الضرورة و حامي البوابة الشرقية وعبد الله المؤمن و...و...، أي كل تلك الألقاب التي كان يحلو له أن تذيل إسمه،أرجو يتسع صدركم معى من ناحية حقوق الإنسان وإحترام آراء الآخرين،لما اطّرحته من الآراء النابعة من الإخلاص لتلك الإخوة التي كنت كثيرون من بنى جلدتي نؤمن بها مع كل معارضي النظام وعلى وجه الخصوص الإخوة الشيعة منهم أيام حكم البعث، حيث كنّا نتكلّم عن عريباتهم الصبيانية من الحروب ومن البطش بالكرد والشيعة، دون وجل، وهذا بطبيعة الحال كان ثابعاً من الثقة بالإخوة التي كانت بيننا،ولإ مثلاً تعرف فأقل إخبارية عن ما كان يدور بيننا كانت كافية لإيصالنا إلى أعداء المشانق مثل كوبكية من أقربائي الأعزاء ومثل شقيقك أنت. كنّا نتصور بأن الشيعة يؤمنون بحقوق الكرد ويعرفون ويعرفون بما لدينا من الحق على أرض أجدادنا، ولكن يا أبا كرار ما تلمستاه من أيديكم وألسنتكم ما كان يبشر بالخير،لابل يbedo بأنكم لو تتمتعون بما كان صدام يتمتع به من الاستناد الدولي ومن القوة العسكرية والاجهزة القمعية،لكان الوضع بالنسبة للكرد أصعب بكثير،كيف لا فصدام مع كل عنجهيته كان يصرف نصف الراتب لعوائل أولائك الموظفين الذين يزجهم في المعتقلات،ولكن يا سيادة العبادي أنت ورفيق دربك في حزب الدعوه أي السيد المالكي تقطعن أرزاق الموظفين وعوائلهم وهم في الخدمة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على اتباع سياسة التجويع لكي يرضخ الشعب الكردي. وتلك السياسة كانت من الوسائل القديمة الجديدة، لو كانت بمحض إرادتك فهي جريمة،وان كانت إستجابة لطلبات الدول الخارجية التي تتماشى مع خططهم في تجويع الامم،فالجريمة ايش.

ليس هذا فقط بل تنتهك أغراض الكرد وتهدم دورهم من على أيدي حشدهم الشعبي في خورماتو، وأنتم تتتكلمون عن الحق والدستور، في حين تفتخر إحدى عزيزاتكم على شاشات التلفاز كونها وقفت إحدى عشرة سنة كحجر عشرة أيام أهم مواد الدستور، إلا وهي المادة المئة وأربعون اللتي لولها لما كنّا نشارك في إحياء دولة العراق وحكوماتها المتسلكة بعد السقوط،تلك الحكومات اللتي تتحين الفرص للإنقضاض على كردستاننا. بالمناسبة يا سيادة العبادي أنا شخصياً عندما رأيتكم لأبساً الرئيسي العسكري،قلت يا حافظ ! فصاحبنا يجدد مكان صدام يستهويه في أن يوسف بجنرا ومهيب الركن وب الرجل المهمات الصعبة والتي كانت تتجلّى نزواته تلك في ضرب الكرد ومحاولة إبادتنا بشتى الوسائل، و كنتيجة لعدم إعترافه بحقوق الكرد والتنصل من إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ والتي كانت وقتها موضع إستحسان كل العراقيين من البصرة إلى راخو،ولكن الذي ما كنّا نتصوره هو ان صدام وحزبه كانوا يتذدون من تلك الاتفاقية كإستراحة محارب، كي يتقدوا ويفسروا العناصر التي يحسبونها خارج أهواء جوّتهم في المؤسسات الحكومية وبينوا علاقاتهم الدولية مع سراسرة السياسة الدوليين،ثم يبدعوا بجولة أخرى من الحرب ضد الكرد على أمل أن يتخلصوا من الكرد و قضيّتهم،ولكن حربهم تلك ولدت لهم حرباً أشد وقعاً وأشرس دماراً لا وهي حرب الثمانين سنوات، لتخلف حرباً أخرى بإغتصابه دولة الكويت،لتراجُع العراق إلى مربعه الاول الذي رسمته بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وبقيت القضية الكردية بشرعيتها ومشروعيتها أيضاً. يا أبا كرار أريد أن أذكرك بإحدى مقولات علي صالح السعدي، حيث قال بأنهم في ١٩٥٨ جاءوا إلى الحكم بالقطار الانجلو أمريكي، عليه ما كان ما يقوم به البعض محط العتاب،لذا فهم كانوا ينفذون ما يؤمرون وما كانوا يتددون من كل فعل شنيع بحق الكرد والعراقيين أجمع،ولكن أنتم جئتم بعد أن أطاح الحلفاء بالصنم وأزاحوا نظامه المقيت،لذا كنّا نتصور على أن عقلية من يعتلي كرسي الحكم بعد كل تلك السنين العجاف في العراق، يكون قد أخذ العبرة مما آل إليه مصير الحكام السابقين،ولكن واحسّرتنا فالعقلية هي نفسها،لا بل في بعض النواحي تجاوزت وجود الفساد وسوء

إستعمال السلطة كل الحدود بحيث أصبح العراق من أوائل الدول الفاسدة ما بين الدول. وروح العداء و اليأس بين أطياف الشعب أصبحت في أوجها وأيادي الدول الإقليمية وغيرها تنبش بالعراق دون أي رادع،والأنكى من كل هذا فتصريحات المتنفذين في الحكم ضد تطلعات الكرد،جعلت من عرب العراق خاصة الشيعة أن يصوتوا في الانتخابات لصالح الشخص الذي يعادى الكرد و تطلعاتهم المشروعة بصورة علنية، وهذا طبعاً أحد منجزاتكم بالنسبة للشعب،بحيث بات واضحأ بأنكم رغم كل الوعود التي قطعتموها للكرد على أن تفرجوا عن رواتب موظفي الإقليم وفتح المطارات، ولكن فقط على مستوى الكلام لا العمل،لذا يقال بأن سيادتكم تؤجلون تنفيذ هذه

الوعود كي تحسدوا من ورائه أصوات الناخين  
الذين شحنت اذهانهم بالكراهية تجاه حقوق الأمة الكردية. والحق يقال يا سيادة العبادي هذه الكراهية تجاه الكرد ما كانت موجودة أيام البعث

وحتى قبلهم، ولكن يا سيادة العبادي الآن في حقبة حكم اخوتنا الشيعة بات الوضع لا يحسد عليه، روح العداء بين أبناء الشعب شيء واضح للعيان، مع ان الكرد لا ولم يكونوا يوماً يكن العداء تجاه إخوتهم العرب سنة كانوا أم الشيعة، خير مثال على هذا هو

تلك المعاملة الأخوية التي أبدتها أمتي الكردية مع فيلقين من الجنود العراقيين الذين استسلموا لقوات البيشمركة أثناء الانتفاضة الشعبية في ١٩٩١، مع العلم ان عملية الانفال قد ارتكت بأيديهم كونهم ضمن جيش صدام، مع ذلك كذا نداوي جراحهم و نطعمهم ونأويهم في بيوتنا إلى أن رجعوا إلى محافظاتهم في الوسط و الجنوب. انظر يادولة رئيس الوزراء وقارن بين ما بدأ من حشدمكم الشعبي في خورماتو و ما عمله

الكرد. أتذكر يا سيادة العبادي أيام الاولى للإنتفاضة كيف كان الشعب يهجم على دائرة الأمن و دهاليزها الباستيلية التي كانت مجرزة لمناضلينا، ومكاناً لإهانة و لهتك أغراض طاهراتنا فيها، أملاً في إنقاذ السجناء، ولكن جلاوزة صدام كانوا يرثون الشعب بكل الأسلحة كونهم كانوا متأكدين من أن مصرير من يهتك عرض الناس عند الكرد هو السحق، ومع هذا

كان الكثيرون منهم أصحاب عوائل، ولكن أتحدى أي شخص يقول بأن أحداً من تلك العوائل عولم من قبل الكرد بمثل ما قام رجالهم الأنجلوس بها، لابل آوينناهم إلى أن رجعنهم إلى ذويهم في محافظاتهم. هذه المعاملة من قبل الكرد، جعلت حتى الطاغية صدام الذي كان حاقداً على الكرد، مع كل ذلك الحقد لم ينس ذكر ذلك الموقف من قبل الكرد مع ذوي جلاديه من الأمن والاجهزة القمعية الأخرى. فما رأيك بهذا وماذا كانت إجراءاتك مع من هتك أغراضنا في خورماتو؟!

هل يعقل بأنك لم تسمع به، وأن كنت ساماً، فيماذا تبرر سكوتك عن ظلم إقترافه قوات تعلم بإمرتكم؟!. سيادة العبادي لا

أخفي عليكم ياذهني بعد سقوط الطاغية و ولادة الحكومة الأولى

و مشاركة أشخاص قضوا سنين من عمرهم في الدول التي فيها الدين و الدولة شيئاً مفترقاً أي سكولاريزم يتبع و فيها مؤسسات و تحكمها قوانين وضعية، تصون كرامة الإنسان و حقوقه، لذا قلنا وأخيراً تخلص العراق من كابوس عشرات السنين من الوليات، ولكن ومع كل الأسف مارأينا في هذه الحقبة هو أشد قسوة من كل الحقب حيث لا يتمتع لا الشيعي ولا السندي ولا الكردي بأمان ولا بضمان مستقبله، أما حال اليزيديين و المسيحيين فحدث ولا حرج. سيادة رئيس الوزراء، إن كنت ناوياً أن تخدم العراق بحق لتحقيق دوله المواطنة

فوالله ما يجري على الأرض فهو مغاير لنواياك، فإن كنت لا تدرى فهي مصيبة و إن كنت تدرى، فال المصيبة أعظم للشعب وكل أيضاً، كوني متطلعاً

على ما آلت إليه مصرير من سبقوك من الحكم في العراق وفي الدول الإقليمية الأخرى، وعلى سبيل المثال ذكر بمصرير نوري باشا السعيد الذي كان ثعلباً في السياسة و مقرياً من بريطانيا و ساهراً على مصالحهم، ومع هذا تخلوا عنه عندما استوجب الإيتان بالأخرين. نفس اللعبة تكررت مع الشاه محمد رضا البهلوى الذي كان شرطي الخليج بحق، ومع هذا عندما أرادوا تغييراً في قواعد اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، رأينا بين عشية وضحاها ذلك التاج و ما تحته بات مزاحاً من ايران و مطروداً من على الاراضي الغربية أيضاً. لذا أتصور وإن كنت عائشاً في أوروبا و عملت أكاديمياً هناك، مع هذا تعذرني لو قلت بأنك لا تتمتع بما كان نوري السعيد و شاه إيران يتمتعان به من المعرفة السياسية و الأعيبها الجهنمية، مع هذا ما كانت خدماتهم تشفع لهم عندما هب ريح تغيير الارقام، عليه أرجو من سيادتكم أن تشملون سعادك في تطبيق الدستور ونبذ الانتقائية في التعامل معه، واعرف بأن العراق دولة مصطنعة بمشيئة الغرب لا أهلها، وهي متكونة من كردستان أي ولاية الموصل و عراق العرب كي تكون دولة غير مستقرة بحيث يكون اللعب بها سهلاً، وهذا طبعاً من بعد دراسات نفسية لشعبينا العربي و الكردي و جيوسياسية للمنطقة كل، فالتأريخ يشهد لقرن من الزمن من الوليات والحروب نتيجةً لهذه التاحيمية الجبرية لدولة العراق. مع كل هذا، لو كذا نفك بعقلانية و بالتجدد من النزاع المتخلفة في النفوس، نستطيع أن نأخذ العبر من الماضي وأن نتخذ من التجارب الدولية ونظمهم المتقدمة من ناحية التعايش السلمي بين أقاليمها المختلفة وأطيافها المغایرة. سوف يكون باستطاعتنا أن نخلص البلد من كل المأساة التي تدقق بنا. من يروم تحقيق ما سبق، عليه أن ينزع منظار الغزو والاستيلاء على أراضي الغير، وأن يكون الدستور والقانون نصب عينيه، ليكون السيد والفيصل فيما بين المواطنين و الأقاليم. في الختام لك مني كل التمنيات في ان تتحقق ما تتوقع اليه العقول النيرة لا المريضة.

# ثلاثون عاماً على الإبادة الجماعية في حلبجة والعراق لا يزال يعاقب الكرد

\*يرينان سعيد

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى : ٢٠١٨/٣/١٨

يمتزج طعم المرارة بالحلوة في شهر مارس/آذار بالنسبة إلى الكرد. إنه شهر الاحتفال بالانتفاضة الكردية ضد العراق في العام ١٩٩١، وإعلان الحكم الذاتي الكردي في العام ١٩٧٠، والأبرز أنه الشهر الذي يشهد عيد النوروز الذي يعتبره الكرد يومهم الوطني للحرية والترحيب بالربيع. ولكن شهر مارس/آذار هو أيضاً شهر الحداد. في مثل هذا الشهر شنَّ الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين حملة الإبادة الجماعية ضد الكرد، بما في ذلك هجومه عليهم بالغاز في حلبجة، مسقط رأسه، في ١٦ مارس/آذار ١٩٨٨. تسبب هذا الهجوم بمقتل آلاف المدنيين في غضون ثوانٍ، وبينهم نساء وأطفال.

مرّ ثلاثون عاماً على الهجوم الكيميائي، وما زالت حلبجة والناجون الجرحى يعانون من عواقبه. وقد تفاقمت هذه المعاناة بسبب الحرب النفسية والاقتصادية الحالية التي تقودها الحكومة العراقية حالياً ضد الكرد. حظر العراق الرحلات الجوية الدولية من مطارات كردستان وإليها منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧. كما احتفظ بالموازنات الكردية الوطنية منذ العام ٢٠١٤، وقد سعى البرلمان الذي يهيمن عليه الشيعة إلى سن قوانين تخنق كردستان مالياً أكثر من الآن.

لا يزال لكل هذه التدابير العقابية آثار ضارة على الناجين من الهجوم الكيميائي في حلبجة، من النواحي الجسدية والنفسية والمالية. ما من أدوية كافية في مستشفيات حلبجة، وقد أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الطبية للعديد من الناجين من الهجوم والذين يحتاجون إلى رعاية طبية ودعم مستمر. ومن الناحية النفسية، فرض العراق ضغوطاً كبيرة على صحتهم العقلية. ومن الناحية المالية، لا يستطيع هؤلاء الضحايا إعالة أنفسهم وعائلاتهم لأن بغداد رفضت الإفراج عن الحصة الكردية من الميزانية الوطنية العراقية.

وشكّل إغلاق المطارات الدولية إشكالية أيضاً بالنسبة إلى الناجين. أولاً، أدى ذلك إلى فرض قيود على المساعدات الدولية لكردستان، بما في ذلك الإمدادات الطبية. ثانياً، يواجه الناجون المصابون صعوبة بالغة للسفر إلى خارج كردستان لتلقي الرعاية الطبية. وبسبب نظام التأشيرات الليبرالي الذي كان مطبقاً في كردستان، تمكّن أخصائيون طبيون أجانب في السابق من زيارة حلبجة ورؤية المرضى. ولكن لم يعد الحال كذلك الآن لأن الرحلات الجوية محظورة وباتت الحكومة العراقية تطلب تأشيرة دخول من الأجانب الذين يرغبون في الدخول إلى كردستان.

وبالإضافة إلى التأثير الكارثي لإجراءات العراق ضد كردستان، أضرَّت الحرب الاقتصادية التي تقودها بغداد على الكرد بقطاع التعليم إلى درجة بعيدة، فأكثر من نصف مدارس كردستان مغلقة. لا يذهب المدرسون إلى المدارس لأنهم ما عادوا يتلقون أجراً، مما ترك الطلاب الكرد في حالة من الفوضى. في الواقع، إذا كان العراق يعتبر الكرد مواطنين متساوين، لا ينبغي أن يترك قطاعي الصحة والتعليم يتآثران بخلاف سياسي مع حكومة إقليم كردستان. العقاب الجماعي للكرد دليل على أن عقلية الحكام في بغداد لم تتغير، فهم ينظرون إلى الكرد من منظار الأمن والتهديد.

اتخذ العراق هذه الإجراءات الانتقامية ضد الكرد في أعقاب استفتاء سلمي وديمقراطي في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ لتحديد مصيرهم في العراق، الذي تسبّب بکوارث غير محدودة للكرد، بما في ذلك الإبادة الجماعية. على المستوى الشخصي، أصبحت لاجئاً أربع مرات، بما فيها ثلاثة مرات قبل أن يبلغ الحادية عشرة من عمره. فقدت أمي والدها في الهجوم الكيميائي الذي نفذه العراق في العام ١٩٨٨. وقد والدي أكثر من ٢٠ من أفراد عائلته،

بما في ذلك عماته ومعظم أبناء أعمامه. واحتنق العديد من زملائي في روضة أطفال والمدرسة الابتدائية بفعل القنابل الكيميائية التي أسقطتها الطائرات الحربية العراقية على حلبجة. وجُرح أبناء أعمامي وما زال العديد من أشخاص آخرين أعرفهم يعانون من آثار الهجوم. أنا مدين لحياتي اليوم للكهوف في جبال كردستان.

ولكن من المؤلم أن يبقى المرء على قيد الحياة عندما يواجه رفض العراق الاعتذار عن جرائمه. لم يقدم العراق أي تعويضات إلى حلبجة وملايين الكرد. لا شك في أن الاعتذار والتعويض لن يعيدها الحياة لمن قضوا نحبهم، ولكن إنكار العدالة أكثر إيلاماً بكثير من ارتكاب الجريمة لأن هذا الإنكار يرافقك في كل لحظة من حياتك.

قبل ثلاثين عاماً، أشاح المجتمع الدولي بناظريه وأغلق أذنيه عما حدث للكرد في العراق، ولكنه يدرك تماماً إجراءات العراق الظالمة والخاطئة لمعاقبة الكرد. الصمت هو موافقة ضمنية على ما تقوم به بغداد. لا ينبغي أن يصمتوا، فالصمت يجعلهم شركاء في الجريمة.

وبينما لا تزال حلبجة تنتظر العدالة، لم يتلق الناجون من الهجوم عليها الرعاية الطبية بعد. بهدف تحقيق السلام والاستقرار، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لتهويم الكرد من جانب العراق، فالبدليل هو دورة متواصلة من العنف الوحشي ستنهار عند قدميه ثلاثة عقود من جهود بناء الدولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. يصبح التطرف جذباً مع ازدياد الفقر وتحل النزعة القومية العنيفة محل المصالحة التي تشتد الحاجة إليها.

لا أقصد أن أقي اللوم كله على الجانب العراقي، ولكن تتحمل بغداد مسؤولية أكبر كونها الحكومة الاتحادية. إذا لم تكن بغداد ترغب في استقلال الكرد، فعليها أن تسعى لمعالجة مظلومها السياسية والقانونية والاقتصادية. وكخطوة نحو بناء الثقة، يمكن للعراق اتخاذ خطوات تصالحية من خلال الإفراج عن بعض التمويل لموظفي الخدمة المدنية الكرد كعلامة على حسن النية.

وفي الوقت عينه، ينبغي أن تكون حكومة إقليم كردستان مستعدة لاتخاذ إجراءات تتوافق مع الدستور العراقي، والذي يشتمل على التعاون بشأن الحدود والمطارات. ومع ذلك، لا ينبغي أن ينطبق تنفيذ الدستور على أمور محددة وليس على أمور أخرى. وينبغي أن يشتمل ذلك أيضاً على وضع كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها.

لم تؤد الخلافات والاختلافات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية إلا إلى العداء والاستياء لكل من الحكومتين والنخب السياسية. ربما أملت بغداد في أن ينتفض المواطنون الكرد ضد الحكومة الكردية التي ترعرع تحت عباء الفساد والمحسوبيّة. ولكن في الواقع، من غير المحتمل أن يستبدل الكرد حكومة فاسدة كردية بحكومة اتحادية فاسدة غير كردية، وهي أيضاً حكومة غريبة بالنسبة إليهم، أقله في الوقت الحالي. وبالتالي، حان الوقت ليضع الطرفان حدأً للألعاب السياسية بما يتسبب بسقوط المزيد من الضحايا، بل أجدى بهما التركيز على الحكم بدلاً من ذلك.

\*يريفان سعيد هو باحث مشارك في معهد بحوث الشرق الأوسط. هو طالب دكتوراه في قسم تحليل النزاعات وحلها بجامعة جورج ميسون، ومراسل سابق بالبيت الأبيض لتلفزيون "روداو" الكردي، وصحفي ومتجمِّل لدى العديد من الوكالات منها: نيويورك تايمز، والإذاعة العامة الوطنية، وصحيفة وول ستريت جورنال، وبوسطون غلوب، و"بي بي سي"، وصحيفة الغارديان .

# حلبجة وعفرين بين وحشية الأنظمة والتجاهل الدولي

\*شمال عادل سليم

ايلاف: ٢٠١٨/٣/١٨

تعد مجزرة حلبجة إحدى أفظع المجازر الدموية في تاريخ الشعب الكردي والمنطقة برمتها ، والتي قال عنها المراقبون بأنها كانت إبادة جماعية للشعب الكردي ، ففي ١٦ آذار ١٩٨٨، قتل خمسة آلاف مواطن معظمهم من النساء والأطفال بغارات كيميائية ألقتها طائرات الجيش العراقي بأمر من صدام حسين على مدينة حلبجة ، وحسب افاده الناجين من المجزرة إن الغاز الكيميائي الذي ألقى على مدينة حلبجة المغدورة كان يفوح منه رائحة التفاح(راجع ملف قضية حلبجة في المحكمة الجنائية العراقية ) ، الأمر الذي زاد من فضولهم للخروج من البيوت ومعرفة مصدر تلك الرائحة الطيبة التي زادت من أعداد الضحايا خنقاً معظمهم من النساء والأطفال بغارات كيميائية قاتلة مصنوعة من شركات عالمية منها شركات (المانية) زودت النظام العراقي وشاركت في تطوير برنامج الأسلحة الكيماوية العراقي في الثمانينات من القرن الماضي ، ولكن الصمت الدولي على هذه الجريمة ادى إلى طمس وتحريف الحقائق وليس ابرازها ، حيث كان صدام حسين يحظى بدعم الغرب و الغالبية المطلقة من الدول العربية .

## حلبجة الجريحة لاتزال تعاني من مخلفات السموم البعثية :

بعد مرور٣ عقود على جريمة العصر ، تؤكد إحصاءات رسمية صادرة من الجهات الدولية والمحلية ان هناك عبوات غير متفجرة تحت مبان تم إنشاؤها حديثاً وفي مزارع على اطراف المدينة ، اضافة الى ان مدينة حلبجة تأتي في إحصائيات وزارة الصحة العراقية لكل عام على قمة قائمة المناطق التي أصيب أبناؤها بمرض السرطان.وان هناك أعداد كبيرة من الأطفال حديثي الولادة يعانون من تشوهات لدى ولادتهم ، اضافة الى انتشار امراض خطيرة ومتعددة على سبيل المثال : العقم والأمراض الجلدية ومشاكل في التنفس والرئو ومشاكل في البصر والإضطرابات العصبية والتخلُّف العقلي واعراض مرضية مزمنة كثيرة اخرى ...

التاريخ يعيد نفسه (الغاز الألماني في حلبجة والدبابة الألمانية في عفرين) : في ذكرى مرور ٣ عقود على مجزرة حلبجة ، تتعرض عفرين اليوم لمجازر مماثلة على يد الفاشية التركية ، وان الصمت حيال عفرين اليوم هو ذات الموقف المشين الذي اتخذه المجتمع الدولي و الدول العظمى في العالم حيال حلبجة المغدورة ، في حلبجة استخدمت غازات المانيا قاتلة واليوم يؤكد خبير عسكري في الجيش الألماني، أن الجيش التركي يستخدم في عملياته العسكرية في منطقة عفرين شمالي سوريا (دبابات المانيا) .

إن صورغزة غصن الزيتون تظهر فيها دبابات من طراز (ليوبارد ٢ إيه ٤) المنتجة في ألمانيا، وان تصريح وزير الخارجية الألماني (زيغمار غابريل) قبل بدء غزوة عصب الزيتون تثبت تورط المانيا في قتل الابرياء في عفرين حيث قال غابريل : - أن الحكومة الألمانية تدرس طلباً لأنقرة بتزويد الدبابات الألمانية في القوات المسلحة التركية بجهاز للحماية من الألغام ، مضيقاً أنه لا يرى سبباً وجيناً (لرفض تزويد تركيا ، الشريك في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، بمثل هذا الأسلحة) !!!

## استخدام النظام التركي غاز الكلور لقتل المدنيين في عفرين :

اجرى المخبر المركزي في عفرين بتاريخ ١٨ شباط ٢٠١٨ تحاليل لعينات التربة المقدمة من مشفى عفرين والعائد لقرية (ارندة) في ناحية (شيخ الحديد) (العينات الماخوذة من مكان القصف التركي) تبين بنتيجة التحليل ان عينات التربة تحوي تراكيز عالية من (الكلور) ، علما انه تم تحليل عينات اخرى من التربة من مناطق اخرى من نفس القرية ولم يلاحظ اثر الكلور (وثيقة التحاليل محفوظة في ارشيف الكاتب) ، وعلى الرغم من اثبات استخدام غاز الكلور السام من قبل النظام التركي ضد المدنيين في روزافا ، الا ان المجتمع الدولي لايزال يتخذ الصمت حيال جريمة اردوغان بحق اهالي روزافا (غرب كردستان) ... في ذكرى مجزرة حلبجة وانا واقف في حضرة شهداء سموم البعثية اقول : ان المجتمع الدولي ليس فقط يغمض عينه عن انتهاكات الدولة التركية ، بل يساند الاحتلال التركي وجرائمها المشين كما فعل مع الدكتاتور صدام حسين في ذروة جرائمها بحق الشعب العراقي والكردستاني تحديداً في عام الانفال ....

إن العالم لايرى ولا يسمع بما يحدث الان في عفرين ويركز فقط على الأحداث هنا وهناك ولكن بعد مرور٣ عقود على مجزرة عفرين اوربما اكثر ، لعل ضميره يستيقظ من سباته ليذرف دموع التماسخ لاطفال عفرين وهمجية النظام التركي ، بالضبط كما يفعل اليوم بعد مرور٣ عقود على جريمة العصر( حلبجة ) المغدورة ...

# حوار عربي كردي

\*عبدالحسين شعبان

صحيفة (الخليج) الاماراتية ٢٠١٨/٣/١٨:

تأتي مبادرة الحوار العربي - الكردي، التي دعا إليها الأمير الحسن بن طلال في عمان، كجزء من جهد غير حكومي لنخب فكرية وثقافية وأكademية، وكأنها عكس التيار السائد، ففي حين يرتفع منسوب العنف ويستشرى الإرهاب ويتفشى التعصب وينتشر التطرف، وتندلع حروب أهلية ونزاعات مسلحة في العديد من البلدان العربية، هناك من لديه رؤية مغايرة استشرافية ونقدية.

وتنطلق الفكرة من رصد إيجابي للعلاقة الاستراتيجية التاريخية البعيدة المدى بين العرب والكرد، تلك التي تحتاج إلى وعي ضروري لتعزيز «الجوامع» وتقليل «الفوارق» واحترامها، من خلال المصالحة وصواباً للمصالحة، سواء بما يتعلق بحل الخلافات بين بغداد وأربيل، من جهة أم التنبية إلى مخاطر التداخل الإقليمي، التركي والإيراني من جهة ثانية، دون نسيان العامل الدولي المؤثر في الأحداث الراهنة ومستقبل المنطقة، وخصوصاً النفوذين الأمريكي والروسي.

وفي الوقت الذي كان الحوار يعتمد حول القيم والمبادئ والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، كانت الغوطة تتعرض لمساعدة إنسانية، بالتزافق مع توغل الجيش التركي في عفرين السورية وجبل قنديل في العراق، بزعم ملاحقة حزب العمال الكردستاني، لكن ذلك لم يمنع بعض المثقفين المؤمنين بالحوار من التصميم على مواصلته والافتتاح على الآخر والبحث عن المشترك الإنساني.

وتعود حكاية الحوار العربي - الكردي الذي انطلق قبل أكثر من ربع قرن إلى العام ١٩٩٢، حيث تم تنظيم أول حوار في لندن من جانب المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ولكنه تعذر بسبب اندلاع القتال الكردي - الكردي ١٩٩٤-١٩٩٨، ثم بوشر به في العام ١٩٩٨ في القاهرة، ونشأت تحت هذه المظلة جمعيات ومنظمات دعت إلى استمراره، لكن الخلاف بين بغداد وأربيل، طفى على صوت الحوار والعقل، لاسيما حين تأزمت العلاقة، التي نجمت عن إقدام أربيل على إجراء استفتاء للاستقلال في ٢٥ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧، اعتبرته بغداد مخالفًا للدستور واتخذت خطوات عديدة للضغط عليها، أولاً لثنائها عن الاستمرار فيه، وثانياً لردعها من اعتماد نتائجه.

ولم يكن ذلك بمعزل عن التدخلات الإقليمية، حين انضمت طهران وأنقرة إلى بغداد في ردود فعلها العملية، سياسياً وإعلامياً واقتصادياً وتجارياً، فضلاً عن دعمهما لاستعادة المنفذ الحدودية والمطارات التي كانت بغداد تطالب بها، إضافة إلى قضايا عقدية معنقة مثل كركوك وبعض المناطق التي تسمى «متنازع عليها».

وامتنعت بغداد بسبب الخلافات من دفع رواتب الموظفين في إقليم كردستان، إلا إذا أعادت أربيل واردات تصديرها للنفط البالغ ٣٠٠ ألف برميل يومياً، أي نحو ١٠٪ من الإنتاج العراقي للنفط.

إن واحداً من تجليات الحوار هو التفكير بصوت عالٍ وتبادل الرأي والاستئناس بوجهات النظر، لتكوين تصور يمكن أن يفيد أصحاب القرار ويسهم في تخفيف حدة التوترات، وتلك أحد أهداف «منتدى الفكر العربي»، منظم هذا الحوار، الأمر الذي يستحسن مأسسته وتوسيعه بإشراك نخب سياسية وثقافية عربية وكردية فاعلة فيه. كما أن الحوار يمكن أن يكون نواة لحوار مثقفين من دول الإقليم عرباً وتركاً وفرنساً وكروناً، يأخذ بنظر الاعتبار حسن الجوار واحترام الخصوصيات وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وعلى أساس المصالح المشتركة.

لم يشعر المتحاورون أنهم فريقان متناحران، لكي يتثبت كل منهما برأيه على أساس المغالبة، بل اجتمعوا كمثقفين جمعتهم هموم إنسانية مشتركة، أساسها الحرية والعدالة وحق تقرير المصير، دون أن يعني ذلك عدم وجود اختلاف بينهم حول التاريخ واللحظة الراهنة والمستقبل، وهذا أمر طبيعي ونكرانه هو الذي قاد إلى الاحتراز والاقتتال، سواء محاولات فرض الهيمنة والاستتباع بزعم الأغلبية والاستعلاء أحياناً أو التفلت والانقسام بزعم المظلومة وضيق الأفق أحياناً أخرى.

وإذا كانت الدعوة قد وجّهت بالأساس إلى عدد محدود من العراقيين العرب والكرد، وعدد آخر من المثقفين من غير العراق، ومن البلد المضيف (الأردن)، فإن الهدف منها أيضاً هو فتح قناة للتواصل، بحيث يكون الحوار مجسداً من مجسدات العلاقة، يمكن تطويره للمعرفة الفعلية وال المباشرة لما يفكّر به الطرفان، وهو العنوان الذي اجتمع تحت لوائه المتحاورون، والموسوم بـ«سؤالين متقابلين»: ماذا يريد العرب من الكرد؟ وماذا يريد الكرد من العرب؟ والأمر لا يتعلّق بالسياسة وتعقيداتها وتقاطعاتها فحسب، حتى وإن كانت محورية وأساسية، بل بالاقتصاد والتجارة والثقافة والأدب والفن والتاريخ واللغة وغيرها، بما يسمح بإقامة علاقات متكافئة، أساسها الاحترام المتبادل للخصوصيات، مع مراعاة الهوية العامة الجامعة والمواطنة المتكافئة والمتساوية، دون إقصاء أو تهميش.

إن القصد من الحوار المعرفي- الثقافي، هو التواصل والتفاعل والترابط، وليس التراوح والتناحر والتدافع، وإنما التفكير بحلول عقلانية وسلمية وإنسانية، لإدراك حقيقة أن أي احتراز سينعكس سلباً على الطرفين، ولن يستفيد منه سوى أعداء الأمتين العريقتين العربية والكردية وعلى أمم الإقليم، وهو ما حمل الأمير الحسن إلى الدعوة للبحث عن كيفية استئناف المسار الذي يؤدي إلى «عصبة أمم شرقية».

drhussainshaban21@gmail.com

# القومية الكردية بحاجة إلى بداية جديدة

\*بلال وهاب

معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى : ٢٤/٣/٢٠١٨

في الأسبوع الثالث من آذار/مارس الحالي، أحيا الكرد أحد أسوأ الأيام في تاريخنا الحديث، لا وهو الهجوم بالأسلحة الكيميائية على مدينة حلبجة الذي نفذه الدكتاتور العراقي صدام حسين انتقاماً من المقاومة الكردية لنظامه. إن ذكرى مثل هذه الفظائع التي لا تنفك ترتكبها ضدنا حكومات البلدان التي نعيش فيها هي التي تجعل الكرد تواقين إلى السعي وراء تحقيق الحلم الذي لطالما راودنا بأن تكون لنا دولة خاصة بنا. وحمل هذا التوقي المتقد بوطن كردي نتائج عكسية كبيرة في العام الماضي. ففي أيلول/سبتمبر، رأت «حكومة إقليم كردستان» فرصةً يمكن اغتنامها لدفع مساعها إلى الاستقلال قدمًا من خلال إجراء استفتاءً متوجّحةً بنجاحها في بناء مؤسساتها الخاصة وتنميتها علاقات جيدة مع دول الجوار. وقد صوّتت الأغلبية الساحقة من كرد العراق الذين شاركوا في الاستفتاء لصالح الاستقلال.

إلا أنَّ هذا العرض الواعد انتهى بكارثة. فقد تصدّت له الحكومة في بغداد بقوَّةٍ حرصاً منها على منع الانفصال الفعلي لجزء من أراضيها – بمبادرة تركيا وإيران والموافقة الضمنية للولايات المتحدة. وبموجب صفقة أجرتها مع فصيل كردي محلي، أرسلت بغداد جنودها الذين سرعان ما سيطروا على نصف أراضي «إقليم كردستان» وصادرات نفطه. وضيّقت الحكومة المركزية الخناق على الحكومة الكردية من الناحية الاقتصادية ومنعت الرحلات الدولية إلى مطاراتها. (﴿ولا شك في﴾) أن الدرس كان قاسياً ولكن واضحًا: إن الحدود الشرق أوسطية التي رسمتها القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية قبل أكثر من قرن من الزمن هي أكثر ترسخاً مما قد يرغبه الكرد. إنه أمرٌ مُجحف، لكن على الكرد أن يسلّموا بهذا الواقع المرير. ومع ذلك، ثمة آفاق مستقبلية. لقد حان الوقت للقادة الكرد لكي يحددوا مسار بديل نحو تقرير المصير، إذ يتعمّن عليهم اعتماد شكل واقعي من النزعة القومية يضعون فيه أولوياتهم على أمن مواطنיהם وحربيتهم ورفاهيتهم، وعدم تعريضهم للخطر. وقد يقتضي ذلك قبول ما هو أقل من دولة رسمية. غير أن الحكومة الجيدة والديمقراطية الحقيقية يجب أن تثبتا أنها تعويض وافر.

فقبل بضع سنوات فقط ، كان «إقليم كردستان» نموذجاً يُحتذى به للعراق والشرق الأوسط برمتها. فسياسة الباب المفتوح في الإقليم استقطبت الشركات والصحفيين والأكاديميين. كما أن «إقليم كردستان العراق» يضم الجامعات الأمريكية الوحيدة في العراق وكذلك اثنتين من شركات الهاتف النقال الثلاث في البلاد. وحتى قبل بضعة أشهر، كان الإقليم يصدر أكثر من نصف مليون برميل من النفط يومياً. فضلاً عن ذلك، لم يساهم الجيش الكردي، أي قوات "البيشمركة" المتوجّحة، في حماية كردستان فحسب، بل في تحرير الموصل من تنظيم «الدولة الإسلامية».

لكن هذا النجاح حمل بذور الهزيمة المقبلة. ففي الوقت الذي ازدادت فيه ثقة كرد العراق في قدرتهم على الصمود بمفردهم، قلّ اهتمامهم في الحفاظ على حصتهم في حكومة بغداد، حيث لطالما مارسوا نفوذاً كبيراً منذ انهيار نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. وكان هذا الابتعاد ميراً ومفهوماً بالكامل، نظراً إلى خيبة أملهم من العجز المستمر للحكومة المركزية عن التقييد بالتزاماتها الدستورية تجاه «إقليم كردستان».

والآن، يتعمّن على كرد العراق مواجهة الواقع من خلال إعادة تأكيد دورهم كفاعلين مهمين في بغداد. يجب على الأحزاب الكردية العراقية اختيار أقوى مرشحيها لخوض الانتخابات العراقية في أيار/مايو ويتعيّن على هؤلاء المرشحين بذل قصارى جهدهم للدفاع عن حقوقهم الدستورية. إن قاعدة الحكم ذات الأغلبية الشيعية تشكّل خطراً حقيقياً على التعددية السياسية في العراق، لكن الردّ الكردي يجب أن يتمثل بالانخراط وليس التهرب. صحيح أن الديمقراطية في العراق شائبة، لكن الانتخابات لا تزال تكتسي أهمية كبيرة.

ويتعيّن على الكرد أيضاً انتهاز الفرصة لترتيب وإصلاح الجبهة الداخلية. ويبقى التحرّب ورأسمالية المحسوبية والفساد آفات «إقليم كردستان». وعليه، يجب أن يكون الإصلاح الأولوية الجديدة للكرد.

وإذا كان الاستقلال بعيد المنال، مهما كانت هذه الخطوة جائرة، فيتعيّن على الكرد التركيز على جعل إقليمهم مثابة للديمقراطية وقصة نجاح اقتصادي (من ضمنها أساساً جعل كردستان ملاداً لرواد الأعمال من جميع أنحاء البلاد). إن هذا الهدف سامي ولا يختلف كثيراً عن هدف أي دولة رسمية – ويمكن تحقيقه بالكامل.

ورغم أن واشنطن تعارض استقلال كردستان، تلتزم الولايات المتحدة بإقليم كردي قوي في عراق قوي. وغالباً ما اعتبرت حكومتا بغداد وكردستان هاتين الفكرتين متعارضتين تماماً. وقد لا يكون المجتمع الدولي راغباً في دعم دولة كردية، لكنه رحب بإقليم كردي عراقي يتمتع بحكم ذاتي ووفر الحماية له، أي دولة مستقلة في كل شيء إلا بالاسم.

إن مساعدة كردستان هذه تخدم المصالح العراقية والأمريكية على حد سواء. ولا يمكن لبغداد كبح الطموحات الكردية بالقوة – فقد سبق أن باعـت كافة محاولات الأنظمة العراقية بالفشل. وعليه، من مصلحة بغداد – وأنقرة ودمشق وطهران، في هذا الصدد – أن يركّز الكرد طاقتهم من خلال حكم إقليمهم وتطويره بدلاً من حملهم السلاح. وبإمكان الولايات المتحدة المساعدة عبر حثّ الحكومة في بغداد على بناء المؤسسات المنصوص عليها في الدستور واحترامها، ولا سيما تحقيق فدرالية كاملة وتقاسم نسبي لإيرادات النفط.

ومرة أخرى، نجد أنفسنا نحن الكرد نكرر القول المأثور القديم "لا أصدقاء لنا سوى الجبال". ومع ذلك، علينا اعتبار هذا الواقع تحدٍ من أجل تأسيس مجتمع جديد فقط ضمن الحدود التي يفرضها الواقع السياسي. وفي عالم خالٍ من العدالة، يحتاج نضال القومية الكردية القائم منذ قرن من الزمن إلى رؤية جديدة.

\*زميل "ناثان واستيريك. واغنر" في معهد واشنطن

# بغداد واربيل.. تفعيل المشتريات أم حل الخلافات؟

\*د. عادل عبدالهادي

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٣/٢٤

لابد للعلاقة بين اربيل وبغداد ان تخرج من النمط الجاري. فالمؤكد ان المصلحة المتبادلة هي بالاتفاق، وان الضرر المتبادل هو بالاختلاف. وذلك بغض النظر عن طبيعة القضايا، وهل ان الطرفين على صواب، او خطأ، او بين وبين؟ فاذا كنا مختلفين في اللسان والثقافات والطموحات والعقائد والمواقف، لكننا نعيش على مركب واحد، او اتنا عربستان او عربات في طريق واحد. من يتفق مع هذه الرؤية سيُضيّع الخلافات في اطاراتها الصحيحة كمركب او مسار واحد، ومن يختلف معها سيبني بناءات، ستبرهن له الايام، انه يستهلك نفسه قبل ان يستهلك غيره. فقد قاطع الشيعة "المجلس التأسيسي" في العشرينات واخطأوا، وقاطع السنة الدستور واخطأوا، وان دعوات بعض الكرد للمقاطعة ستختفيء. فقدرنا - شئنا ام ابینا - اتنا في مركب واحد او في طريق واحد، وهو ما يشكل مرتكزات سياساتنا وستراتيجياتنا، وتشخيص خلافاتنا، ومضمون حلولنا.

١- وقف الطرفان سوية كلما هددهما عدو مشترك..

(ا) ففي مرحلة الدكتاتورية حصلت الكثير من الغارات والتصورات الخاطئة ان بالامكان تحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، لكن المحصلة جاءت ان المكاسب اما ان تتحقق للجميع او ستكون خسائر يدفعها الجميع.. فانتصر مفهوم "الاخوة" و"الجيرة" والتضحيات المتبادلة والمواقف المشتركة في السراء والضراء.. خسر الجميع من قصف "حلبة" بالكيماوي، او اذابة "البرازينين" بـ"التيزاب" او حامض التريك، او من حملات "الانفال"... كما خسر الجميع من اغتيال آل الصدر وآل الحكيم وآل البدرى والعاصى، ومن قتل العلماء واعدام الشباب وتجميف الارض والمياه وتهجير مئات الالاف واسقاط الجنسية، وفي الحالتين بكت البصرة وبغداد والموصل، كما بكت اربيل والسليمانية ودهوك..

(ب) وعندما اجتاحت "داعش" البلاد، وقف الجميع مع انفسهم ومع اخوانهم، وقدموا الكثير من التنازلات والتضحيات، دون اية حسابات اخرى سوى الانتصار في المعركة النهائية، التي فيها انتصار الجميع..

(ج) بل ظهر هذا الموقف حتى عندما طُرِح موضوع الاستفتاء، فمن عارضه قال انه مخالف للدستور وانه يهدد وحدة البلاد.. ومن ايده قال انه يتصرف وفق الدستور، وان كل الامر يجب ان يبحث مع بغداد، فهي خيارنا стратегي. بل لولا الاحساس بان المصلحة المشتركة اقوى من المصلحة الانية وتأزم النفوس، لما تم الانسحاب من مناطق مختلف عليها، سابقاً او لاحقاً، بدون اقتتال حقيقي.. في بغداد ترى انها يجب ان تكون بادارتها وفق الدستور، ويرى الاقليم ان الحكومة تأخرت عن حل النزاع وفق الدستور. فالجميع يعترف - صراحة او ضمناً - بأنه في مشترك واحد مع الآخر ولا حل للخلافات الا بتفعيل المشترك لا بالقفز عليه.

٢- تم دفع بعض الرواتب، واعيد فتح المطارات، وجاءت وفود من الاقليم الى بغداد ، وحصل العكس.. لكنها جميعها بقت خارج الدائرة النوعية لعلاقات الاخوة والجيرة والمصير المشترك.

فالطرفان يسعian في احسن الحالات لحل الخلافات، وليس تفعيل المشتريات، التي تفوق اوزانها ومكاسبها النوعية والمادية اضعاف النتائج اذا ما حللت الخلافات. بل ان حل الخلافات غير ممكن، وستزداد وتتعقد ويزداد التعصب المتبادل، دون تفعيل المشتريات. في بغداد ترفض التقسيم والانفصال لكنها تتعامل مع الاقليم وكأنه بلد اخر.. والاقليم يقول ان بغداد هي الخيار стратегي، لكنه يتعامل مع بغداد، كعاصمة لبلد وشعب اخر.

فمهما كانت الاخطاء او الخلافات، بل لان الاخطاء والخلافات غير قليلة، ومنها حول قضايا النفط والموازنة والمناطق المتنازع عليها، الخ، فانها تتطلب تفعيل كل المشتريات لتوفير ارضية صلبة واحدة تسمح بتفكيك الخلافات وتقديم حلول ارقى لبناء مستقبل مشترك.. سواء بقينا على مركب واحد او سرتنا في طريق واحد.

لابد ان نغادر سياسة ان تحقيق الربح والمصلحة في جانب لا بد ان يكون على حساب الخسارة وضياع المصلحة في الجانب الآخر. هذا المنطق لن يحافظ لا على وحدة البلاد، ولا على وحدة المسار.. ولن ينصف اي منا، ولن يحقق اية حقوق او مطامع خاصة او عامة.

# العادي يلعب بذيله مع الكرد عن طريق رواتب الموظفين

\* عماد علي

الحوار المتمدن: ٢٤٣/٢٠١٨

تأكد للجميع بأن العادي يلعب و يتحايل وأخيراً كشف عن نياته الحقيقية، يبدو أنه لم يسر خطوة واحدة إلا بأمر و ضغط من أمريكا و الدول الغربية التي أوصلته إلى سدة الحكم من أجل مصالحهم، و لكنه ينسى أحياناً موقعه و امكانياته و حريرته المقيدة من قبل دول الأقليم و هؤلاء و ما تفرضه عليه طبيعة الحكم في العراق و يتناهى تاريخه و ما جرى في العراق، و يبدو أنه يفكر ببطنه و قدميه و ليس بمخه!

انه يعد و ينسى قوله، يتكلم و لا يتذكر، تلعب به ايران من جهة، و تضغط عليه بريطانيا من جهة أخرى، تسايس معه فرنسا هنا و لم يدعوا له مساحة حرية و هم يعلبون على ثغراته و نقاط ضعفه و لا هذا الا القليلين. يميل نحو دول من أجل ارضاء راعيه و يأن تحت ضغوطات المناوئين و ما يعدون له من قبل من يرعاهم و يتراجع بعد مدة قليلة من تسليمه للأمر الواقع، يبدو غير ثابت على توجهاته، فإنه لم يعد محل اية ثقة لا من اهل الوسط و الجنوب و لا المنطقة الغربية و لا كردستان التي فقد شعبها كل ما يمت بشارة بعادي و شلته التي لا يختلف كثيراً عن ما سبقوه، بل انه يتخطى في مكانه، يوم يريد ان يفرض سيطرة السلطة المركزية على كردستان في خطواته و يريد ان يكون الحاكم المطلق ومن ثم يفرضون عليه الوقوف مكانه كما حصل بعد عملية الاستفتاء، و من ثم يتراجع بتهديد و عين حمراء من قبل أمريكا و بريطانيا من جهة و ايران من جهة أخرى.

قال بعزمته لسانه ولمرات عديدة وكرر انه يرسل رواتب موظفي وزارتي التربية و الصحة لاقليم كردستان قبل نوروز، ولم يذكر بأنه يرسل رواتب جميع وزارات الأقليم. ان عملية خلط الاوراق سواء كان من جانبه لوحده او بتعاون مع حكومة الأقليم التي لا يختلف احد في رأي على انها افسد من المركز سيسقط على راسه هو دون غيره. فكيف يرضى بأن توزع رواتب الوزارتين على الوزارات الأخرى ان لم يمكن متوافقاً و يتراجع عن كلامه و من ثم يقول بأنه يرسل الميزانية التي تخص رواتب جميع موظفي كردستان مع قوات البيشمركة ايضاً وفق احصائياته و راييه. انه ينافق سياسياً و اخلاقياً على كل ما يسير عليه، و ان سياسته هذه لا تمت بما يدعوه من خلفيته الاسلامية بشيء، فيكشف بما يعمل كذبه الكبير و نفاقه و شراكته مع المفسدين في العراق و كردستان، و اين وعوده بمحاربة الفساد في العراق و اين وعوده في انهاء الفضائيين و الخلل الموجود في الحياة السياسية و الادارية في جميع مفاصل الدولة العراقية. و عليه فإنه يخسر كل ما تبقى لديه من النسبة الصغيرة من المصداقية، لأنه بدا يشارك حكومة الأقليم في حيلهم و فسادهم بعد ان نبذه الحشد الشعبي و تراجعوا عن قائمته و يتعاون من اجل التحالف مع قوى اقليم كردستان لنصبه كرئيس للوزراء في دورة جديدة، و عليه بدا شريكاً للسارق و يتعاون مع اللص و يخلف وعده و يحيث عهده دون ان يرف له الجفن من اجل كرسيه فقط.

ولا يخفى على احد بأنه وضع نفسه في الدائرة التي تجعله منبوذاً، و كلما ذكر من قبل اي احد فقد كان التصور بعدم مصداقيته وكذبه الفاحش ونفاقه حاضرا الى الاذهان اكثر من اي قائد اخر. وان قارناته مع المالكي من نواح معينة، فإنه اكثر حيلة وخداعاً لا بل له صفات لا يمكن ان نعتقد بأن سلفه يملكونها. فان الصفة التي يعتبرها الكثيرون مميزة في المالكي بأنه يقول و يبرر و ينفذ دون حيل او القول المخالف او المراوغة، فإنه قطع الميزانية وقاله بكل صلافة ويدعو الى نظام الاغلبية في الحكم ولا يجامل المكونات بادعاء التوافق على عكس العادي و الذي يدعي التوافق وي فعل عكس القول، اي انه يسير الان وفق الاكثريّة في حكمه و يدعى العكس، و غالباً لا يكون اصدق من اليوم، فان لم يكن القائد صادقاً فإنه يفعل كل شيء ولا يحتزز او يتحاشى من اي امر لصالحه ومصلحته. فإنه يكشف يوماً بعد اخر ما يكن صدره وآخره ما لعب به حول رواتب الموظفين في كردستان وكان على حساب الطبقة الكادحة، وسوف يندم عليه في خطواته المماثلة التي من المؤكد بأنه سيكون مستمراً عليها مادام لم يتعظ من تدني شعبيته في المرحلة الاخيرة.

# خسارة كرد سوريا هي ضربة أخرى لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٤/٣/٢٠١٨

تبعد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يوم الأحد، قائلًا إن قوات الجيش التركي والمجموعات المتمردة "حررت" مدينة عفرين السورية وإن قواتهم "تسيطر بشكل كامل" على عفرين ومحيطها. بعد شهرين من القتال العنيف، تمكن الجيش التركي من إخراج مقاتلين تابعين لوحدات حماية الشعب، وهي قوات كردية ترفضها أنقرة بسبب ارتباطها بحزب العمل الكردستاني المحظوظ على الأراضي التركية.

وغادر عشرات الآلاف من المدنيين المدينة بعد انسحاب القوات الكردية منها. وقال أحد المواطنين الكرد للصحفيين: "كنا هناك نراقب لسبع سنوات. لم نتعرض لأحد واكتفينا بالمشاهدة. بعدها جاء الأتراك لأجلنا".

وتشير التقارير إلى أن الميليشيات المتمردة المتحالفة مع تركيا تقوم بنهب المتاجر والمنازل المهجورة في عفرين. هناك مخاوف من هجمات انتقامية وموجات تدفق جديدة للمتشددين الإسلاميين بحماية التقدم التركي الجديد. الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تعهد بدوره بمزيد من التقدم ضد موقع الكرد السوريين إلى الشرق. وفي هذا الصدد يقول مسؤول غربي متواجد في الشرق الأوسط لصحيفة الغارديان البريطانية بعد السيطرة على عفرين: "كل شيء وارد. النظام العالمي يموت تحت أنقاض سوريا".

بيد أن سقوط عفرين بشكل خاص يقدم صورة قائمة لدور واشنطن المرتبط في الحرب السورية. توددت الإدارتان الأمريكيةتان بقيادة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، والحاالي، دونالد ترامب، إلى وحدات حماية الشعب ودعمتها في القتال ضد تنظيم "داعش" – وهو أكثر ما أثار غضب تركيا. وتعتبر وحدات حماية الشعب القوة الأكثر أهمية في تحالف ما يعرف بقوات سوريا الديمقراطية SDF، الذي يقود الحرب ضد الجهاديين في شرق وشمال شرق سوريا وتتمكن من دحر تنظيم "داعش" من عاصمته في الرقة.

وكسبت الوحدات تعاطف الطرفين المتمثلين بالكونغرس كما ويدعمها المثقفون وبعض الشيوخ في الغرب باعتبارها جناح علماني "ليبرالي" يعمل في عالم من الرجعيين والمتطرفين. (ويشير المنتقدون إلى انتهاكات وجرائم ارتكبتها الوحدات).

في غضون ذلك، ترى تركيا مثل هذه التحركات دعماً ضمنياً لإقامة دولة حكم واقع كردية على حدودها، وهذا الخلاف ساعد في تأجيج تدهور العلاقات الأمريكية – التركية على مدار السنوات الخمس الماضية. وعندما بدأت تركيا عملية "غضن الزيتون"، لم تتمكن واشنطن من إيقافها كما أن مناشدات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، التي حثت تركيا إلى ضرورة "خفض التصعيد"، لم تلقى آذاناً صاغية. تركيا التي كانت في وقت سابق على خلاف مع روسيا، تمكن من اكتساب التعاون الروسي قبل شن الهجوم.

وعندما باتت الأمور صعبة، أدرك الكرد في عفرين – مثل أخوتهم الكرد في لحظات تاريخية سابقة في الشرق الأوسط – أنهم وحيدون. وأشارت تقارير إلى أنه حتى عندما شجب ترامب الهجوم التركي، أرسل مسؤولون أمريكيون إشارات إلى تركيا بأن واشنطن سوف تعيد النظر في دعمها لوحدات حماية الشعب.

وقال الباحث الأميركي من معهد دراسات واشنطن لسياسة أميريكية أمنية جديدة، نيكولاوس هيراس، لزميلتي (ليز سلي) أواخر شهر كانون الثاني الفائت: "أزمة عفرين تظهر مدى الصعوبة التي يواجهها صناع السياسة الأميركيّة في القدرة على أداء عدة مهام في آن واحد عندما يتعلق الأمر بسوريا". وأضاف: "هذه سياسة متسرعة". وبعد مدة شهر وعدة أيام، تحدثت زميلتي (سلي)، عن آثار هذه السياسة ، مشيرة إلى تقارير تفيد بأن قوات سوريا الديمقراطية انسحبوا من معارك ضد تنظيم "داعش" لتعزيز موقع رفاقهم المحاصرين في عفرين. وقال المسؤول الكردي، آلدار خليل، في مقابلة على سكايب: "التحالف الدولي حَذَّلَنَا. لم يفعلوا ما توقعنا أن يفعلوه بعد شراكة طويلة جداً".

وفي هذا السياق، قال الزميل الباحث في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، حسان حسان، لموقع (Today's World view) إنه "هناك تاكل في الثقة بالقدرة الأميركيّة على حماية حلفائها في سوريا". وجادل حسان قائلاً إن الولايات المتحدة كان من الممكن أن تتغلب على هذه الأزمة الأخيرة من خلال التعامل بدقة أكثر مع المظالم التركية.

لكن ذلك يتطلب براعة ورؤية متماسكة وهما الأمران اللذان يفتقدهما البيت الأبيض بشكل واضح، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بسوريا. ويقول زميلي إن البيت الأبيض يشهد انقسامات واسعة داخل إدارة ترامب حيال الالتزامات الأميركيّة المتعلقة بالجهاد الحربي. ترامب نفسه يائس ويريد الخروج بعد أن "سحق تنظيم داعش"، في حين أن مسؤولين أمريكيين آخرين متحمسون لزيادة الحضور الأميركي في سوريا، على أمل إجبار الأسد للخروج من السلطة في نهاية المطاف وكبح نفوذ إيران وروسيا.

وذكر صحفيان من صحيفة واشنطن بوست (Paul Sonne and Karen DeYoung)، إن مسؤول أمريكي رفيع المستوى قال: "إنه على قوات سوريا الديمقراطية أن تعقد صفقة مع النظام السوري، باعتباره في مرحلة سعود وليس هناك رغبة أميريكية جدية في توسيع حضورها العسكري في سوريا. قوات سوريا الديمقراطية تشارك مع الأسد في هدف التخلص من المعارضة وداعش والجيش التركي". في حين أن مسؤول أمريكي آخر رفيع المستوى رفض بشكل تام فكرة انتصار الأسد قائلاً إن "النظام في أضعف حالاته وبالتالي في هذا الجزء من الحرب الأهلية".

هذه الانقسامات سوف تعيق جهود الإدارة الأميركيّة، حيث كتب الصحفي (Seth Frantzman) في موقع (National Interest) إن "الولايات المتحدة الأميركيّة تواجه أزمة ثقة في سوريا". حيث أن سياسة واشنطن التي بدت أنها تسير على ما يرام في خريف عام ٢٠١٧ مع تحرك عمليات مكافحة داعش نحو مرحلة الاستقرار، إلا أنهااليوم معرضة للخطر". وأضاف قائلاً: "الخطط الأميركيّة الرامية إلى زيادة الحضور الدبلوماسي والدعم وإزالة العبوات الناسفة وتدريب القوات الأمنية غير واضحة الآن. تركيا، روسيا، والنظام السوري وإيران يريدون أن تلملم الولايات المتحدة أغراضها وتخرج من سوريا".

حتى لو لم يكن الأمر يتعلق بخروجها من سوريا، فإن موقف واشنطن في حالة تراجع ثابت ومستمر في حين أن قوى إقليمية أخرى تأخذ زمام المبادرة في سوريا. "يقول حسان إن "تركيا رمت حجراً في البحيرة. بيد أن تأثير التموج لن يتوقف قريباً".

\* الترجمة: المركز الكردي للدراسات

## واشنطن تتخلى عن الكرد.. مجدداً

مجلة "ذا أمريكان كونسروفاتيف" ٢٤٣/٢٠١٨

نجحت تركيا وحلفاؤها في طرد قوات كردية من مدينة عفرين المحاذية للحدود التركية - السورية. وفيما تشن أنقره حرباً وحشية ضد مدنيين ومقاتلين كرد، في حربها المزعومة ضد إرهابيين، لم تحرك إدارة ترامب ساكناً، سوى عبر تذمرها مما يجري في الشمال السوري. تعاملت تركيا دوماً بوحشية مع الكرد، وهو توجه طبقيه أردوغان عندما بدأ في قتالهم من جديد، في عام ٢٠١٥ بهدف تحقيق مكاسب سياسية وتهدد أنقرة حالياً بالتقدم شرقاً نحو مدينة منبج، حيث تت مواضع قوات أمريكية إلى جانب مقاتلين كرد، اعتمدت عليهم أمريكا لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش.

وكتب في مجلة "ذا أمريكان كونسروفاتيف"، دوغ باندو، زميل رفيع لدى معهد كاتو، ومساعد خاص للرئيس الأسبق رونالد ريغان، أن واشنطن وافقت ضملياً على خروج كرد من مناطقهم، والاتجاه نحو الضفة الأخرى من نهر الفرات، بما يعني تصفيية أخرى للحلفاء الوحيدين المتبقين لأمريكا في سوريا.

ولكن قد يمثل التخلي عن قدموا مساعدات جليلة إحراجاً أقل لواشنطن من الاعتراف بحقيقة مثل ذلك التراجع. فقد كان من الخطأ أن تدعم الولايات المتحدة دولية وقوة عسكرية كردية على طول الحدود التركية. كما لم يكن يفترض بالكرد أن يأملوا بأن يحل قلق أمريكا الأخلاقي حيالهم محل أهدافها السياسة الخارجية الأوسع نطاقاً.

وبرأي كاتب المقال، صدرت مؤشرات توحى بهذه النتيجة. ففي الخريف الماضي، أدركت سلطات كردية بأن أمريكا لن تتحدى حكومات إيران أو العراق وتركيا من أجل حماية كردستان بعد إجرائه استفتاء على استقلال الإقليم. وقبل سنوات، سلحت واشنطن أنقرة (التي لم تكن حتى تعرف بالكرد كشعب منفصل)، لكي تشن حملة وحشية ضد انفصاليين كرد. ويقول باندو إن القضاء على داعش وفر فرصة للإدارة لكي تعلن النصر، وتعيد القوات الأمريكية إلى موطنها. فإن سوريا لم تكن تمثل قط أهمية بالنسبة لأمريكا، وهي اليوم هامة أكثر لجيانتها ولوسيها. وفيما تمثل الحرب الأهلية في سوريا مأساة إنسانية، لن تؤثر الترتيبات بشأنها على توازن القوة في الشرق الأوسط، الذي تهيمن عليه واشنطن وحلفاؤها. ولذا يرى كاتب المقال أنه من الأفضل لأمريكا أن تكف عن تبديد موارد لا لهدف محدد ومفيد، سوى من أجل ضخ أسلحة وقوات في الهوة السورية البعيدة.

وعوضاً عنه، قررت إدارة ترامب الاحتفاظ بقراة ٢٠٠٠ جندي في شمال سوريا. وقد برر الرئيس الأمريكي تلك الخطط بأنها تفي في تشكيل قوة حدودية ضرورية لمنع انتشار داعش مجدداً، ولكن يبدو أنها قوة غير ضرورية في ظل وجود قوات سورية وتركية وإيرانية وروسية وقوات معارضة. ومن المستبعد أن يتحول داعش لما يشبه القاعدة، تنظيم إرهابي عابر للحدود، وخاصة أنه لم يكن سوى دولة مزيفة. وخلافاً لما يقوله الرئيس الأمريكي، يشير باندو لاعترافات مسؤولين أمريكيين بأنهم كانوا يشعرون بتنفيذ مهام أخرى تبين أنها خالية وغير شرعية، وتقوم على احتلال قرابة ربع مساحة سوريا لـإجبار الأسد على التخلص من السلطة، ولطرد الإيرانيين خارج البلاد، والضغط على روسيا لدعم أهداف أمريكا السياسية. وكان عmad واشنطن من أجل تفويت تلك الخطة الطموحة، هي وحدات حماية الشعب الكردي، أو YPG، والتي كانت أساس قوات سوريا الديمقراطية.

وبحسب الكاتب، ظلت واشنطن أن أنقره سوف تذعن لإنشاء دولة كردية جيدة التسلح عند حدودها. ولكن ذلك كان من صنع الخيال. فقد تعاملت تركيا دوماً بوحشية مع الكرد، وهو توجه طبقيه أردوغان عندما بدأ في قتالهم من جديد، في عام ٢٠١٥ بهدف تحقيق مكاسب سياسية. وفي الخريف الماضي، عاقبت أنقرة كردستان بسبب إجراء حكومته استفتاء على استقلال الإقليم. وبرأي باندو، بعدما أيقن الكرد أن واشنطن سوف تتخلى عنهم إثر الغزو التركي لسوريا، سعوا للتقارب مع دمشق، التي أرسلت قواتها لمساعدةهم في محاربة الأتراك.

ولذا يدعو الكاتب الإدارة الأمريكية إلى سحب قواتها من سوريا، عوضاً عن السعي لتنفيذ خطة محكوم عليها بالفشل، وخاصة بعدما أعلن الرئيس ترامب الانتصار في الحرب على داعش.

## سنجار.. بعد عفرين!

\*د. محمد نور الدين

صحيفة الخليج (الاماراتية) ٢٤/٣/٢٠١٨

منذ بداية ما سمي بـ«الربيع العربي» وتركيا تنطلق في هجوم واسع على المنطقة العربية، من أجل توسيع نفوذها. وقد اشتغلت ليل نهار من أجل تغيير الأنظمة في سوريا والعراق ومصر وتونس واليمن والمغرب.

وقد نجحت في البداية في بعضها مثل مصر وتونس وفشل في غيرها، لكن في المحصلة اللاحقة فشل المشروع التركي في المنطقة بسقوط حكم «الإخوان» في مصر وتونس، وتعرضه لأنكسار كبير بسبب الخلاف مع موسكو بعد إسقاط الطائرة الروسية في نهاية العام ٢٠١٥. وبدأ أن تركيا في طريقها لهزيمة كبيرة، خصوصاً أن التقدم الكردي يتحقق على الأرض في شمالي سوريا، والولايات المتحدة تدعم هذا التقدم، ما أثار شرخاً عميقاً في العلاقات التركية الأمريكية. تعدل المشهد المذكور بقوة بعد التطبيع بين روسيا وتركيا. لم تكن روسيا بحاجة لمثل هذا التطبيع لتطبيع تركيا، لكن الاستراتيجية الروسية كانت على موعد مع رهان جديد يتمثل في استغلال الخلافات التركية مع الغرب، ولا سيما بعد محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ضد رجب طيب أردوغان. الرهان الروسي هو في إحداث تغيير استراتيجي في العلاقات الدولية، وسحب تركيا من حلف شمال الأطلسي وتقريبها قدر الإمكان من روسيا.

هذا الرهان الروسي أثار لتركيا استغلال التطورات فتبادلت المنافع مع روسيا. كانت عملية درع الفرات بضوء أخضر روسي، واحتلال مثلث جرابلس - اعزاز - الباب في الشمال السوري، ومن ثم احتلال منطقة عفرين كذلك بضوء أخضر روسي. التصريحات التركية عشيّة عملية عفرين كانت تلحظ توسيعاً لمسرح العمليات في المستقبل. اليوم عفرين ومن بعدها منبع ومن ثم شمال سوريا، الواقع شمال شرق نهر الفرات» أي حيث توجد قوات الحماية الكردية، ومن بعدها شمال العراق، حيث توجد عناصر لحزب العمال الكردستاني.

عندما طالبت بغداد بانسحاب القوات التركية من معسكر بعشيشة شمال شرق الموصل، كانت أنقرة ترفض، معتبرة أن هذه القوات موجودة لمقاتلة «داعش» في مدينة الموصل. وبعد تحرير الموصل من دون القوات التركية، جاء وزير الخارجية التركي إلى بغداد وصرّح قائلاً: إن معسكر بعشيشة سيبقى إلى أن يتم تنظيف مناطق سنجار من مقاتلي حزب العمال الكردستاني. لم تعترض الحكومة العراقية على هذه التصريحات، وإن أبدت تحفظها عليها بخجل.

بعد سقوط عفرين أعلنت أنقرة أن القوات التركية يمكن أن تدخل «فجأة وفي أي لحظة» من منطقة سنجار، لتنظيفها من مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وعبارة «الدخول المفاجئ وفي أي لحظة»، عبارة كانت تكررها أنقرة عشيّة عملية عفرين وقبلها تواجدهم في سوريا، فأي ضوء أخضر يمكن أن يُمنح لتركيا في العراق لدخول سنجار وممن؟ هل الحكومة المركزية مستعدة لذلك وتوبيه؟ أم أن تركيا ستتحدى وتتدخل بمفردها في سنجار؟

يمكن للمسألة أن تذهب أبعد من ذلك، وهي بالفعل كذلك. فالدخول التركي إلى سوريا كما إلى سنجار في حال حصوله، مرتبط علينا بكسر «الكوريدور» الكردي الذي تعتبره تركيا تهديداً لأمنها القومي، لكن هل تنتهي المسألة هنا؟ بالتأكيد لا.

أولاً: هناك مساومات ما بعد انتهاء الحرب في سوريا كما في العراق. فتركيا تريد أن تكون شريكاً قوياً على طاولة المفاوضات، وأن يكون لها لاحقاً حضور مباشر في سوريا والعراق، أو في أسوأ الأحوال شريط نفوذ بمثابة حزام داخل البلدين.

ثانياً: الأخطر وهو ما يفترض التنبّه له وهو أن تركيا لا تزال تذكر بأن حدودها الأصلية هي التي نص عليها «الميثاق الملي» في ٢٨ يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٠، غالباً ما كان يردد القادة الأتراك بأن «الموصل كانت لنا»، وبأن تكون «العين على حلب». وحدود الميثاق الملي حينها كانت تضم شمال سوريا من الإسكندرية وحلب، وصولاً إلى دير الزور وشمال العراق، حيث الموصل وكردستان العراق بما فيها كركوك.

في ظل القضم التدريجي الحالي والمحتمل لاحقاً من جانب الجيش التركي لأراضٍ كانت ضمن «الميثاق الملي» في سوريا كما في العراق، وفي ظل ضعف وارتباك الدولة في البلدين، فإن التوجّس حقيقي من المطامع التركية في العالم العربي. أما مسؤولية تيسير ذلك فتقع علينا أولاً وأخيراً، عندما فشلنا في بناء دولة حديثة وقوية تردع العدو كما الطامعين.

## بغداد وكردستان والعودة الى الطريق الصحيح

\*عبدالستار رمضان

صحيفة (الزمان) اللندنية : ٢٠١٨/٣/٢٦

استئناف الرحلات الدولية من مطارات اقليم كردستان بعد صدور أمر الدكتور حيدر العبادي الذي نص "بموجب صلاحياته الدستورية، إعادة افتتاح مطاري أربيل والسليمانية للرحلات الدولية بعد استجابة السلطات المحلية في إقليم كردستان لإعادة السلطة الاتحادية إلى المطارين المذكورين"، والترحيب والاشادة الكبيرة بهذا الاجراء لم تقتصر على الاقليم فقط بل تعداها الى عموم العراق والمجتمع الدولي والامم المتحدة عبر الكثير من المواقف والتصريحات التي اعقبت القرار المذكور والتي وصفته بأنه خطوة على الطريق الصحيح.

وهذا الامر أكدته رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بقوله في مؤتمر صحفي "اننا نرحب برفع الحظر عن مطاري اقليم كردستان، واذا ما واصلنا العمل مع بغداد بهذه الروحية فسنتمكن من تسوية كافة المشكلات العالقة".

لكننا نعتقد ان هذا القرار هو عودة للطريق الصحيح، اي طريق الدستور والقانون الذي من المفترض ان يكون المنظم والضابط والحاكم للعلاقة القائمة بين اي حكومة اتحادية موجوده في بغداد بغض النظر عن شخصية رئيس الوزراء في بغداد او في اربيل، اي ان تقوم على اساس ما قررته المادة الاولى من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي "برلماني" ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).

عليه يجب عدم التركيز كثيراً على هذا القرار او الاجراء على الرغم من اهميته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لعموم الناس الذين تضرروا اساساً من قرار الحظر الجوي المفروض على مطاري الاقليم من يوم ٢٩ ايلول ٢٠١٧ واعتراف العبادي نفسه بقوله ( لا نريد أن نظلم أحداً وقد أمرنا أمس بفتح مطارات إقليم كردستان ونأمل أن نتعاون لإيصال رواتب موظفي الإقليم لمستحقها) وهو ما يعني صراحة ان قرار الحظر كان ظالماً وغير دستوري وغير قانوني وعقوبة جماعية لعموم المواطنين.

وبالتالي فان رفع الحظر ليس انجازاً او مكرمة او مكسباً بقدر ما هو عودة للطريق الصحيح الذي يجب ان يسير عليه العراق بحوكمه الاتحادية وحكومة الاقليم، والذي كان سيكون سهلاً وسالكاً لو تشكل في العراق اقليم او اقاليم اخرى مثل (إقليم البصرة او إقليم صلاح الدين او إقليم الانبار) عند ذاك كانت الامور سوف تتوضّح اكثر ويعرف الشعب العراقي بشكل عملي واقعي ماذا يعني النظام الاتحادي (الفيدرالي) وماذا تعني الاختصاصات الحصرية الخاصة بالسلطات الاتحادية والتي نصت عليها المادة (١١٠)؟ وماذا تعني الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم التي نصت عليها المادة(١١٤)؟ وان كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، والصلاحيات الاصغر المشتركة(بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما) حسبما قررته المادة(١١٥).

ان هذه المواد الدستورية واضحة وضوح الشمس وبلسان عربي مبين، لكن مع ذلك فان تم خرق الدستور وانتهاك مواده وما زال ذلك مستمراً باكثر من ٥٠ مادة دستورية من قبل الحكومة الاتحادية.

لكن لكل مرحلة ظروفها ولكل حالة استحقاقاتها وان كل ما اتخذ من قرارات واجراءات بعد الاستفتاء، ليست هي عودة للدستور او فرض لسلطة القانون بل هي عقاب جماعي لشعب عبر وقرر بحرية وشفافية عن ارادته ورغبتة، ومن المهم ان يتبع هذا القرار ان تكون لدى حكومة بغداد رؤية واضحة بشأن حل كل المشاكل العالقة مع أربيل، فقضية الكرد لا يمكن اختصارها ابداً في فتح المطارات او اعادة توزيع رواتب الموظفين، لأن هذه الامور من ابسط حقوق الانسان بشكل عام وحقوق الموظفين والمتقاعدين بشكل خاص.

ان الطريق الصحيح الذي يجب ان يسلكه الفريقان (الحكومة الاتحادية وحكومة الانقليز) هو وضع حلول ومعالجات سريعة او محددة بتوقيت زمني لا يتجاوز سنة او سنتين وبضمانة وتدخل دولي وبرعاية الامم المتحدة لحل كل الملفات والمشكلات القديمة والمزمنة والتي كانت دائماً سبب كل الحروب والنزاعات والخلافات التي بدأت من اول يوم ولد فيه العراق في القرن الماضي ولم تفلح كل الاتفاقيات وبيانات الاخوة والحروب والانفال والتي كلفت ودفع العراق والانقليز ثمناً باهضاً ولم ينتهي الطرفان كما لم يتوصلا الى حل حقيقي وصحيح، غير ان ما ورد من مواد وحقوق في الدستور العراقي يمكن ان يحل او يقرب الطرفين الى السلام والمشاركة والتعايش لو تم تطبيق مواد الدستور وبشكله رئيسي واساسي في المواضيع التالية:

- ١- مراعاة احكام المادة(٩) من الدستور في تكوين القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي بما يوازي وتماثلها دون تمييز لو اقصاء.
- ٢- اجراء الاحصاء والتعداد العام للسكان في العراق.
- ٣- تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية وما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها.
- ٤- تشريع قانون النفط والغاز حسبما قررته المادة(١٢/أولاً).
- ٥- تشريع القوانين التي نص الدستور على وجوب تشرعيتها بقانون مثل قانون المحكمة الاتحادية وقانون مجلس الاتحاد م ٦٥ وغيرها.

واخيراً يامكان اي شخص او حكومة في اي بلد في العالم ان تقطع كل الورود لكنها لن تستطيع ان تمنع الربيع من أن يأتي، عليه فان من المهم والاساس في كل خطوة او اجراء ان تؤسس لحلول مستقبلية وعلاج لازمات ومشاكل قائمة تمنع الحروب والنزوح والتهجير والطائفية والتغيير الديموغرافي والفوضى وانعدام الامن والسلام، ورغم التحديات والملفات الكثيرة والكبيرة والمتباينة لكن الارادة والنيات السليمة والايادي المفتوحة للمصالحة والحوار والتعايش والتسامح والمشاركة التي تؤدي الى الاتفاقيات الصريحة والعادلة والتنفيذ السليم لها وفق الدستور وقرارات المحكمة الاتحادية العليا يمكن ان يجعلنا نعود الى السير في الطريق الصحيح.

# آفاق المصالحة وحل الأزمات في العراق: حوار كردي-شيعي في النجف الأشرف

مركز MERI للدراسات : ٢٦/٣/٢٠١٨

مع إلحاقي الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في الموصل والمناطق الأخرى، تمضي الحكومة العراقية قدماً في خططها الرامية إلى تحقيق الإستقرار وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة وإستعادة الخدمات الحيوية في الأماكن المحررة. من المهم أيضاً العمل على تطوير استراتيجية للمصالحة الوطنية بين مختلف المجاميع العرقية والدينية والاجتماعية في البلاد من خلال آليات بناء للحوار وبناء الثقة.

وفي ضوء علاقاتهم التاريخية المتينة وتأثيرهم السياسي البارز، تُعد المصالحة بين الكرد والشيعة في العراق أمراً في غاية الأهمية لتحقيق الإستقرار الدائم في البلاد. فالواقع يقول إن التناقض بين بغداد وأربيل ستجعل من عملية التغلب على التحديات السياسية المستقبلية في غاية الصعوبة. وبهدف تقارب الجانبان، قامت مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري) ومركز الرافدين للحوار بتنظيم سلسلة من المجتمعات غير الرسمية بين وفد كردي بقيادة ميري وممثلوا الأحزاب السياسية الشيعية في الفترة ما بين ٢٨ فبراير/شباط و١ مارس/آذار من العام الجاري.

وقد حضر الإجتماعات نخبة من رجال الدين والأكاديميين وممثلين عن الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان من إقليم كردستان العراق وبغداد والنجف. هذا وقد نظمت اللقاءات في جلستين حواريتين تحت عنوان "مستقبل الحكم في العراق: الأزمات وفرص الشراكة" و "دور صناع القرار والذئب السياسية في بناء الثقة بين مكونات المجتمع العراقي" كما وزار الوفد المرجعيات الدينية الشيعية في النجف الأشرف.

## العلاقات التاريخية

تجمع المكونين الكردي والشيعي الكثير من المشتركات وهو ما يُقوى أن يُنفي أن حالة الوحدة بين الطرفين بدلاً من حالة الإنقسام الموجودة، بما في ذلك التاريخ المشترك من النضال ضد دكتاتورية الرئيس الأسبق صدام حسين. يشير عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، السيد سعدي بيره، إلى هذه المشتركات بالقول بأن "هناك العديد من قادة الشيعة الذين كانوا معنا في خنادق وجبال كردستان وقد تشاركنا معهم كل شيء، حتى السجون والزنزانات". وأضاف بيره بأن قادة الكرد والشيعة عادة ما كانوا يلجأون إلى هذا الإرث التاريخي في "التغلب على الخلافات التي تنشأ فيما بينهم، ويجب أن لا تخجل من هذا الإرث".

ومع سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، قام الكرد والشيعة بتشكيل تحالف طبيعي في خطوة مهمة نحو بناء الحكم الديمقراطي في العراق. في هذا الصدد، يقول نائب رئيس برلمان إقليم كردستان العراق، السيد جعفر أمينكي، بأن "الكرد والشيعة قد لعبوا أدواراً رائدة في بناء العراق الجديد" بما في ذلك العمل على إعتماد الدستور العراقي الدائم في ٢٠٠٥. وبالتالي فأن الناخبين الكرد في محافظة نينوى كان لهم دور كبير في تمرير الدستور، وبدون أصواتهم، كان بإمكان حملة "لا" السنوية - والتي أمنت محافظتي الأنبار وصلاح الدين - أن تمنع تبني الدستور، وفقاً للقواعد الانتخابية في العراق والتي تنص على أن تصويت "لا" من غالبية الناخبين في ثلاث محافظات قد يجعل الدستور لاغي وباطل.

وبعد عام ٢٠٠٢، إرتفع إرتباط الكرد بالعراق، إذ يقول عضو البرلمان العراقي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الدكتور عرفات كرم، بأن "الكرد لم يشعروا بأنهم عراقيون كما شعروا عندما دخلوا في شراكة مع الشيعة لتشكيل النظام الجديد في العراق". مضيفاً أنه في "ظل حكم الشيعة في ٢٠٠٣ بدء الكرد يشعرون بأنهم عراقيون ولأول مرة منذ عام ١٩٩٢". - في الواقع وباختصار، أصبح الكرد ومنذ ٢٠٠٣ مساهمين رئيسيين في عملية صنع القرار في بغداد حيث، وإلى جانب الشيعة، شغل الكرد العديد من المناصب التنفيذية وعلى جميع مستويات الدولة.

المظالم وتمزق العلاقة

بيَدَ أن التحالف بين الْكُرْد والشِّيَعَة في العَرَاق أَصْبَحَ مَوْضِعَ شُكْ عِنْدَمَا بَدَأَتِ الْعَلَاقَاتِ تَتَدَهُورُ بَيْنَ حُكْمَةِ رَئِيسِ الْوَزَارَةِ الْعَرَقِيِّ السَّابِقِ نُورِيِّ الْمَالِكِيِّ وَحُكْمَةِ إِقْلِيمِ كُردِسْتَانِ فِي عَامِ ٢٠١٤ بِسَبَبِ ظَهُورِ نَزَاعٍ حَوْلِ إِدَارَةِ الْحَقولِ الْنَّفْطِيَّةِ مَا أَدَى إِلَى تَجْمِيدِ حَصَّةِ حُكْمَةِ إِقْلِيمِ الْمَيْزَانِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ. وَمِنْ ثُمَّ فِي عَامِ ٢٠١٧، أَخَذَتِ الْعَلَاقَةِ بَيْنِ الْكُرْدِ وَالشِّيَعَةِ بِالتَّدَهُورِ بِصُورَةِ أَكْبَرِ فِي أَعْقَابِ إِسْتَفْتَاءِ كُردِسْتَانِ لِلْاِسْتَقْلَالِ فِي ٢٥ سِبْتَمْبَرِ ٢٠١٧.

يقول صانعو القرار الكرد بأن سياسات بغداد تجاههم هي من حفزتهم باتجاه خوض خيار الإستفتاء. وعلق السيد سعدي بيته عن هذا الخيار بالقول بأن "الإستفتاء كان ردة فعل على المعاملة السيئة التي تعرض لها الكرد من قبل بغداد". مستطرداً أنه "لم يكن القصد من الإستفتاء هو تغيير للوضع او إعادة رسم للحدود او خلق حقائق على الأرض" بل أنه كان مجرد "إجراء لسؤال الشعب عما يريدونه لمستقبلهم". ومع ذلك، يعترض صانعو القرار الشيعة على هذه الرواية مُدعين بأن الكرد يعملون بنشاط على مشروع الإستقلال منذ عام ٢٠٠٥.

ومهما كانت نوايا حكومة إقليم كردستان، فإن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وقف بالضد من الإستفتاء مدعياً عدم دستوريته وقدرته على إضعاف الدولة العراقية بصورة أكبر، وهو نفس الموقف الذي تبنته المرجعية الشيعية. ونتيجة للإستفتاء، قامت حكومة العبادي بفرض مجموعة من الإجراءات العقابية ضد حكومة إقليم كردستان مثل إغلاق المطارات أمام الرحلات الجوية الدولية والسيطرة على الأراضي المتنازع عليها بما في ذلك محافظة كركوك الغنية بالنفط.

ولكن ليس من العدل إلقاء اللوم على جانب واحد دون الآخر فيما يتعلق بما آلت إليه الأوضاع بين حكومة الإقليم في أربيل والمركز في بغداد، بل إن تدهور العلاقات جاءت “لأن السياسيين من كلا الطرفين لم يقوموا بعملهم على أتم وجه، ولذلك نحن بحاجة إلى التعلم من الأخطاء وفتح صفحة جديدة، خشية أن نواجه المزيد من المشاكل في المستقبل” بحسب رئيس الهيئة السياسية لحزب الإتحاد الإسلامي الكردستاني، السيد هادي أحمد. وأضاف علي بأن “العراق الآن في أضعف حالاته نتيجة للخلافات الداخلية التي أدت إلى تهديد وحدة أراضي وشعب العراق”. وبالتالي، أدت نقاط الضعف هذه إلى سهولة التدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية. كما وأكد السيد محمود رضا، عضو مجلس النواب عن حركة التغيير بان الكثيرين يفضلون العيش في عراق ديمقراطي عندما يشعرون بدولة المواطنة بدلاً من دولة كردية غير ديمقراطية.

## **حاجة الخلافات والتعلم من الماضي**

تمكُّن مجتمعات العراق المتنوعة إمكانية التعايش السلمي مرة أخرى من خلال عكس إتجاهات الصراع. يمكن لصانعي القرار في العراق أن يدعموا الإستقرار الدائم والسلام والإزدهار من خلال المشاركة القيادية في المصالحة الوطنية وبناء إقتصاد وطني قوي. فبدون المصالحة، على سبيل المثال، قد تصبح هزيمة تنظيم الدولة على أيدي القوات العراقية والكردية في الموصل وكركوك والمناطق الأخرى قصيرة الأمد.

من بين مقاييس نجاح عملية المصالحة الوطنية هو جَمْعُ الأطراف المعنية على طاولة واحدة من أجل مناقشة القضايا المهمة بشكل حرٍ ودون أي مخاوف. بالفعل، خلال الإجتماعات التي عُقدت في مدينة النجف، أبدت الساسة الكرد والشيعة رؤيتهم للمستقبل قائلين بأن الديمقراطية القائمة على حكم القانون هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. كما واتفق الحاضرون على حقيقة أن ضعف الدولة العراقية هو من أدى إلى سقوط أحزاء واسعة من البلاد بيد

الجماعات الإرهابية وهو ماتنَّجَ عنه معاناة جماعية وخسائر في الأرواح وأزمة إقتصادية ودمار واسع للممتلكات العامة والخاصة.

وهنا تكمن الحاجة إلى تواجد رؤية مستقبلية لحل جميع الخلافات العالقة. في هذا الإطار، قال سعدي بيره بأن الوفد الكردي جاء إلى مدينة النجف “للحد من التوترات وخلق الإطر الإيجابية للحوار المُجدي”. وبالتالي فإن الحوار الجاد والصريح بين الكرد والشيعة هو مفتاح حل للمظالم والخلافات بين بغداد وأربيل، وفقاً للدستور العراقي. وأضاف جعفر أمينكي بأنه “صحيح أن هناك قضايا لم تحل بين الجانبين في السابق والتي أدت إلى المشاكل الحالية، إلا إننا جميعاً مسؤولون عن حلها.. قد نختلف في عملية الحل، ولكن سنصل إلى حل”.

### الخلاصة وتوصيات سياساتية

هناك فرصة تاريخية لبناء حكومة جديدة وقوية ممثلة لجميع أطياف الشعب العراقي. ليس من مصلحة أحد البقاء في الأزمات، ولا شك أن جميع المكونات مسؤولة عن نجاح أو فشل الحكم في العراق، بما في ذلك الكرد الذين هم جزء مهم من النخبة السياسية الحاكمة في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. يجب على حكومتي بغداد وأربيل التعلم من دروس الماضي والإستثمار بشكل أكبر في تعزيز المؤسسات السياسية في كل من أربيل وبغداد. كما ينبغي للساسة الكرد وال العراقيين حل الخلافات عند بنوتها لأول مرة وعدم الانتظار إلى أن تكبر ويفوت الآوان على حلها.

ينبغي أيضاً أن تأخذ الشراكة أسبقية على جميع الإعتبارات الأخرى، ذلك لأن غياب الشراكة سيؤدي إلى الشعور بالظلمومة وتنزق في العلاقات بين مختلف المجتمعات الحاكمة في العراق. فعلى سبيل المثال، يُريد الكرد بأن يتم التعامل معهم في العملية السياسية كشركاء متساوين وليس مجرد مشاركين. في هذا الإطار، أشار هادي علي بأن “المشكلة الآن هي أن العقلية الحاكمة في بغداد لا تؤمن بالشراكة. قليل للكرد أن يقوموا بمسؤولياتهم بدون أعطائهم حقوقهم”. مضيفاً بأن الحكومة العراقية ”تعمل من مفهوم الغالب والمغلوب”. وهنا تحتاج بغداد إلىبذل قصارى الجهد للتخفيف من حدة التوتر مع أربيل.

شارك في الطاولة المستديرة من الجانب الشيعي كل من السيد نصار الريبيعي – القيادي في التيار الصدري ووزير العمل والشؤون الإجتماعية السابق، وسامي العسكري – القيادي في إئتلاف دولة القانون ومستشار نائب رئيس الجمهورية، والسيد عدنان الزرفي- رئيس حركة الوفاء العراقية المنتظمة تحت قائمة النصر التي يترأسها رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي، والسيد أحمد الفتلاوي عضو المكتب السياسي لحركة الحكومة الوطنية. وبما ان الحوار في الجلسة الثانية، على عكس الجلسة الحوارية الأولى، اجريت تحت تعليمات (جاتام هاوس)، نذكر هنا الاقوال دون الإشارة الى قائلها.

أكَدَ معظم الساسة من الجانب الشيعي أن بالمقابل، ينبغي على أربيل التعامل بجدية مع مخاوف الحكومة الإتحادية في بغداد. وعلى ”الكرد أن يتقبلوا وبلغة لا يشوبها الغموض قرار المحكمة الإتحادية العليا.“ كما ويجب على أربيل الموافقة على التنازل عن بعض من صلاحيات حكومة الإقليم لصالح الحكومة الإتحادية. فكردستان ”تتصرف وكأنها دولة في داخل دولة، وإذا لم يتغير هذا الحال فإن ذلك سيسيهم في إضعاف الحكومة الإتحادية بصورة أكبر“.

ويشتكي بعض الساسة الشيعة من أن حكومة إقليم كردستان تجني فوائد الإنتماء إلى العراق من دون أية مساهمة فعالة نحوه، على الأقل من الناحية المالية، حيث تحصل حكومة الإقليم على ١٧ بالمائة من إجمالي ميزانية العراق وبال مقابل فهي لا تشعر بالحاجة إلى تحويل ايراداتها إلى الخزينة الفيدرالية. فعلى سبيل المثال، لا تقوم حكومة

الإقليمي بإرسال أي إيرادات نفطية أو ضريبية إلى الحكومة الاتحادية. هذا بالإضافة إلى سيطرة الإقليم الكاملة على المنافذ الحدودية مع تركيا وإيران وعلى المطارات الدولية في أربيل والسليمانية.

علاوة على ذلك، “ينبغي لحكومة إقليم كردستان إتخاذ المزيد من الخطوات لجعل العراقيين يشعرون بأن كردستان هي فعلاً جزء من العراق الواحد”. في هذا الإطار، أشار أحد المتحدثين بأنهم لا يريدون أن ”يشعر العراقيون من وسط وجنوب العراق كما لو أنهم ليسوا في العراق عند زيارتهم لكردستان”. مشيراً في الوقت نفسه بأن على الكرد أن يوضحوا نواياهم الحقيقة تجاه أما الاستقلال أو البقاء ضمن عراق فيدرالي موحد.

على الساسة ومن كافة الإنتماءات العرقية والطائفية أن يعملوا على تعديل نظام الحكم وتطبيق الدستور بكتمه، إذ أشار أحد المشاركين، بأنه ”لا يمكننا أن نسمى العراق دولة فيدرالية وفيها إقليم فيدرالي واحد“ ولذا فإن بغداد بحاجة إلى حل هذه المسألة.

ينبغي لأصحاب القرار العمل على تعزيز الهوية الوطنية وتقديمها على جميع الهويات العرقية والاثنية والاجتماعية الثانوية. في هذا الصدد، لخص أحد المتحدثين المشكلة في العراق بأنها نابعة من قلة الحس الوطني حيث يقول ”القضية هي أن الكرد لا يعتبرون أنفسهم عراقيين لأنهم يرون شعبهم على أنه جزء من كردستان الكبرى. وبال مقابل، يعتبر الشيعة أنفسهم على إنهم جزء من الهلال الشيعي، بينما يرى السنة أنفسهم كجزء من مظلة سنية كبيرة. وهذا يجب أن يتغير“ يجب أن يرى الجميع أنفسهم على أنهم عراقيين قبل كل شيء وقبل أي هويات ثانوية أخرى”.

وبالنهاية، من واجب جميع صناع القرار مهما كانت إنتمائاتهم العرقية والطائفية أن يدافعوا عن حقوق جميع العراقيين بغض النظر عن الهويات أو أماكن عيشهم. ولتحقيق ذلك، يحتاج الساسة إلى أن يتعرفوا على احتياجات المواطنين العراقيين حتى وأن كانوا يقطنون في غير دوائرهم الانتخابية، وهو ما يتطلب إنشاء لجنة خاصة للنظر في احتياجات جميع المواطنين وإقتراح الحلول المناسبة، وهو الرأي الذي نال إستحسان الكثير من الساسة الكرد والشيعة.

وفي ورقته أكد الدكتور دلاور علاء الدين، رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري) بأنه ”حان الوقت لتبادل الرؤى حول كيفية تطبيق الدستور بمضمونه الكامل وان تعمل الطبقة السياسية الحاكمة على ملأ الفراغات القانونية ودعم استقلالية القضاء. فالوصفة الوحيدة التي من الممكن لها ان تقوى العراق وتشفى جروحه وتدعم مصالح مجتمعاته هي سيادة القانون وبناء المؤسسات الديمقراطيّة بغية إرساء مبادئ الحكم الرشيد. وحان الوقت لتحويل العلاقة بين أربيل وبغداد الى علاقة مؤسساتية مبنية على شراكة السلطة وشراكة القرار السياسي بالاعتماد على مبدأ الديمocratic التوافقية. وحان الوقت لكي تبدأ بغداد بالعمل على تجنب الحكم المركزي وان تتمكن الحكومات المحلية من ممارسة السلطة واتخاذ القرار لحل مشاكلها وضمان ازدهارها.“

...

\* ضمَّ وفد مؤسسة ميري كلا من الدكتور دلاور علاء الدين، رئيس مؤسسة ميري“ الدكتور عبدالله سعيد الويسري، رئيس جمعية العلماء المسلمين في كردستان، السيد جعفر أمينكي نائب رئيس برلمان إقليم كردستان العراق ”السيد سعدي أحمد بيره، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، السيد هادي علي، رئيس المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي الكردستاني، السيد شوان رابر، مقرر المجلس القيادي للحركة الإسلامية في كردستان، السيد عرفات كرم، عضو البرلمان العراقي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، السيد محمد رضا، عضو البرلمان العراقي عن حركة التغيير (كوران)، السيد مثنى أمين، عضو البرلمان العراقي عن الاتحاد الإسلامي الكردستاني، و ياسر كوتبي وخوكر وريا وفؤاد إسماعيل، الباحثين في مؤسسة ميري.

## الكرد «تفاحة الشر» في المنطقة!

\*رستم محمود

صحيفة (الحياة) ٢٦٣/٢٠١٨

طوال أيام الهجوم التركي على منطقة عفرين، كانت التلفزيونات التركية تجري مقابلات عامة مباشرة مع المواطنين الأتراك، ليعبروا عن آرائهم وموافقهم من تلك العملية العسكرية. الأغلبية المطلقة من التعليقات والأجوبة كانت ذات قيمة «أدبية» انتفعالية، لا سياسة ولا تحليل ولا معرفة فيها. كان المستطلعون ينعتون المقاتلين الكرد بالأشرار والكفار والأنفصاليين والعملاء لإسرائيل وأمريكا، وبكل ما قد تجود به مخيالتهم.

لم تكن تلك الآراء والتعابير بعيدة عما كانت النخب السلطوية والقوى السياسية التركية تناطح به القواعد الاجتماعية في البلاد، طوال شهور سابقة. فهذه النخب كانت تصطنع فضاء شعبياً عاماً يتمركز حول فكرة بسيطة تقول: الأمة والدولة التركية في خطر شديد، فالكرد في سوريا والعراق يصعدون طموحاتهم السياسية، وسوف يكون لذلك النهوض الكردي في دول الجوار تأثير بالغ على كرد الداخل التركي، الذين يتحينون الفرصة للانقضاض على التوازن المختل بين الأتراك والكرد في الدولة التركية، دولتنا.

ضمن هذا الجو، كان ثمة إيحاء عام يقول بأن الجماعة المركزية – الأتراك السنة الأحناف من سكان الأنضول – تتعرض لخطر وجودي من جماعة أقل قدرًا ودورًا، هم كرد تركيا والمنطقة. والآخرون، بسبب هذا الخطر الذي يشكلونه، إنما يحملون كل سمات الشر الممكنة. كانت الدعاية العامة التركية تقول ذلك حرفيًا وصراحة عن المقاتلين الكرد والقوى السياسية الكردية في سوريا والعراق، وحتى في تركيا نفسها، لكنها فعلياً، كانت وما تزال، تقصد الجماعة القومية الكردية في دول المنطقة هذه.

طوال قرن كامل مضى، كانت نخب الحكم والسلطة، وكذلك الجماعات القومية المركزية في دول المنطقة، تخلق من الكرد «عدواً وظيفياً»، شديد الطوعية والقابلية لأن يحمل كل قيم الشر والسلبية، وعلى رأسها معاداة القوميات المركزية واستقرار دولها، وبالتالي كان الكرد أداة مناسبة لأن تصعد نخب الحكم هذه برامجها وتطبعاتها وأيديولوجياتها بالتضاد مع ذلك «العدو» المفترض.

كانت طبقة الأعيان العثمانية/ العراقية قد فعلت ذلك أولاً في أوائل عشرينيات القرن المنصرم. فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، سعت هذه النخبة لأن تعيد ترتيب مصالحها وموقعها في الدولة العراقية الجديدة، تحديداً عبر معاهدة مع الانتداب البريطاني الذي سيحفظ لهم مواقعهم ومصالحهم الجديدة. ذلك أنه كلما كانت هذه المعاهدة مع الانتداب البريطاني تتعرض لرفض من قبل بعض التنظيمات السياسية والقوى الجماهيرية العراقية، كانت هذه النخب تبتز القوى الرافضة بالقول إن رفض المعاهدة مع الانتداب يعني خسارة العراق ولالية الموصل الملحة بها، حيث يشكل الكرد أربعة أخماس سكانه الرافضين للاندماج في الدولة العراقية الحديثة، وأن البريطانيين وحدهم يستطيعون المحافظة على تابعية تلك الولاية الوافرة بالخيرات للعراق الجديد.

كامل طبقات الحكم العراقي سارت في ما بعد على المنوال ذاته، الملكيون والعسكريون الموالون لعبدالكريم قاسم، ومن بعدهم القوميون الناصريون والبعثيون الصداميون على حد سواء، وليس انتهاء بطبقة الحكم الطائفية الراهنة. دائمًا كان العراقيون الحاكمون يتغلبون على تناقضاتهم الداخلية ويستحوذون على درجة معقولة من

الشرعية الشعبوية، عبر الإيحاء بوجود خطر داهم على كافة العراقيين العرب، يتمثل بالكرد الذي يسعون لتعكير هوية دولتهم القومية وسلامتها الجغرافية.

ذلك استخدمت واستفادت الأتاتوركية القومية التركية من نزعات التمرد الكردية عليها، وخلقت بالتضاد مع التطلعات الكردية، فضاء للوطنية/ القومية التركية، يشكل الرهاب من الكرد أنسها الأكثر ثباتاً. تكررت تلك القاعدة بتواتر شبه ثابت، بينما كانت تندلع الانقلابات العسكرية أوائل كل عقد.

الشاه رضا بهلوبي أسس شرعية حكمه لإيران الحديثة على تصديه لنزعات الاستقلال التي كانت تخالج أبناء قوميات الطوق الجغرافي الإيرانية طوال ثلاثينات وأربعينات القرن المنصرم. كان الكرد عبر تجربة «جمهورية كردستان» في مدينة مهاباد، والتي محقها الشاه في شهور قليلة، الجماعة الأكثر «نضوجاً» وقابلية لأن تروج الشاهنشاهية الإيرانية أنها خطر على مستقبل البلاد والمجتمع الإيراني، وبذلك بناء شرعية حكمها للبلاد. كذلك فعل نجله محمد رضا، ومن بعده نظام الملالي. فمن خلال الحرب الشاملة على الحركة القومية الكردية في كافة مناطق كردستان إيران، بعد شهور قليلة من نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، استطاع نظام الملالي أن يبتز ويتحقق كل حركات التمرد والرفض السياسية الإيرانية الداخلية.

لم تخرج سوريا عن تلك القاعدة، منذ تقرير أول وزير سوري للمعارف، محمد كرد علي، الذي كتب إلى الحكومة السورية عام 1931، منبهاً إليها من خطورة «تكرير» منطقة الجزيرة السورية، وداعياً إلى توزيع الكرد بين مختلف المناطق السورية حتى تذوب شخصيتهم الجمعية. مروراً بسياسات سحب الجنسية من مئات الآلاف من الكرد السوريين، في عهد الديمقراطيين الليبراليين العتيدين، رئيس الجمهورية ناظم القديسي ورئيس الوزراء خالد العظم أواخر عام 1961، وليس انتهاء بسياسات التعريب والاقتلاع البعثية فيما بعد، التي خط «أفظع» أدبياتها عضو القيادة القطرية لحزب البعث الضابط محمد طلب هلال، في كتابه الفاشي حول الكرد السوريين.

لم يغُل الكرد مادة شديدة القابلية لذلك جراء مؤامرة أو نزعة كراهية متصلة لدى شعوب المنطقة ضدهم، أو شيء من ذلك، بل جراء عوامل موضوعية متراكبة في ما بينها، خلقت هذا التموص الرهيب.

فمن جهة، الكرد هم الجماعة القومية الكبيرة الوحيدة في المنطقة التي ليس لديها دولة خاصة تدافع عنها، مثل باقي الجماعات القومية الأخرى، التركية والفارسية والعربية، والتي تعيش في المنطقة توازناً ما في ما بينها عبر الدول التي تمثل هوياتها ومصالح سكانها. وجميع هذه الدول أشبه ما تكون بأجهزة تنظيم كبرى للنزعات العصبية القومية والطائفية لدى الجماعات المركزية فيها، وليس دولاً مؤسساتية حديثة، متساوية المسافة من الهويات الأهلية لمختلف جماعاتها المحلية.

أخيراً، لا يزال الكرد يحافظون على موقعهم الثنائي القلق، فمن طرف بقوا الجماعة/ الأقلية الأوضاع في رفضها للاندماج/ الانحلال في الهوية القومية/ الوطنية المركزية في هذه الدول، كما لم يتتحولوا إلى أقلية هامشية يمكن القبول المرن بخصوصياتها الثقافية من دون السياسية من قبل الأغلبية المركزية، كما حال المسيحيين في سوريا والعراق. فالكرد على رغم بقائهم أقلية في هذه الدول، ما زالوا أقلية «خطرة»، محافظة على وحدة داخلية شعورية ولغوية وجغرافية في كل واحدة من هذه الدول.

\*كاتب سوري

## اتفاقية الجزائر بين وعود الشاه وقرار إنهاء الثورة الكردية

\*فريد أسرد

موقع الكاتب: ٢٠١٨/٣/٢٧

في عام ١٩٧٥ وبعد أسبوعين من الاعلان عن اتفاقية الجزائر، المبرمة بين شاه ايران وصدام حسين، انهارت الثورة الكردية بشكل مفاجيء لم يكن في الحسبان.

اليوم، وبعد مرور ٤٣ عام على هذا الحدث، نجد انفسنا بحاجة ماسة الى قراءة مختلفة وتحليل ادق يتجاوز النظريات القديمة حول وجود "مؤامرة دولية" ضد الكرد و"خيانة الشاه" وتراجعه عن توفير الدعم المطلوب. يفترض ذلك، بطبيعة الحال، تقديم رؤية موضوعية جديرة بتوفير اجابة وافية لهذا السؤال: هل ان انهيار الثورة الكردية في عام ١٩٧٥ كان حتميا ام انه كانت هناك فرصة لتجنب هذا المصير المؤلم؟ وبتعبير آخر: هل كان قرار إنهاء الثورة في عام ١٩٧٥ قرارا حكيمًا وصائبا؟

وحتى يتسمى لنا الاجابة على هذا السؤال، يجب تناول الموضوع ضمن اطارين محددين، يرتبط اولهما بتهديدات صدام حسين وثانيهما بوعود الشاه.

بقدر ما يتعلق الامر بالاطار الاول، فإن صدام حسين كان قد هدد القيادة الكردية قبيل اندلاع القتال بأنه سوف لن يقاتل الكرد الى ما لا نهاية، بل سيقاتل لمدة عام واحد فقط وانه سيعمل ما في وسعه خلال هذا العام للقضاء على الثورة الكردية وانه متى ما اقتنع ان حربه ستطول، سيلجأ دون ادنى تردد الى مساومة الشاه الايراني واجراء الصلح معه والتنازل له عن نصف شط العرب.

يعني هذا ان القيادة الكردية كانت قد تنبهت منذ البداية الى احتمال مصالحة عراقية-ایرانية. على انه يبدو، مثلما اوضحت الاحداث اللاحقة، ان القيادة الكردية استبعدت اي احتمال لمصالحة عراقية-ایرانية واخرجت هذا الاحتمال من تفكيرها بشكل مطلق. والدليل على ذلك هو ان القيادة الكردية بعد الاعلان عن اتفاقية الجزائر، لم يكن في متناول يديها اية خطة محكمة ولم تكن مستعدة لأي طاريء.

قلما يفصح السياسيون بصرامة امام منافسيهم بما يجول في خاطرهم. ولم يكن صدام حسين من هذا الطزان، فقد افصح بدقة متناهية عن خطته للقيادة الكردية ونفذ خطته حرفيا. ان كان ذلك يشكل دلالة على شيء ما، فإنه في الغالب يدل على ان صدام قد راهن على عام واحد من الحرب وعلى ارضاء الشاه، اما القيادة الكردية فأنها راهنت على مستقبل ضبابي.

وبقدر تعلق الامر بوعود الشاه، فإن الشاه كان قد وعد قبيل اندلاع الحرب في عام ١٩٧٤ بدعم ثورة الكرد العراقيين واوفي بوعده لعام كامل، ففتح حدود بلاده للكرد ووفر لهم المدفعية ومضادات الجو وسمح بوصول

كل انواع السلع والمواد الغذائية من ايران الى مؤسسة "فروشكاه" التي كانت القيادة الكردية قد اسستها وسيطرت عن طريقها على الحركة التجارية مع ايران.

ولم تتوقع القيادة الكردية ان يقايض الشاه كرد العراق بنصف شط العرب، كما انها لم تتوقع ان يرضى الشاه بأقل من اسقاط النظام البعثي. قطعاً، فإن طريقة التفكير هذه، التي طفت على ذهنية القيادة الكردية لم تكن خاطئة بالطلاق، لكن نقطة الضعف فيها تكمن في ان القيادة لم تتوقع اي تغيير في الموقف الايراني بشكل مطلق. والحقيقة هي ان الشاه كان يرى ان الكرد الذين صمدوا لمدة ١٣ عام وحاربوا اربعة انظمة عراقية متتالية بكفاءة منقطعة النظير، يتوقع منهم ان يصمدوا هذه المرة ايضاً ويواصلوا حربهم لسنوات طويلة ضد النظام البعثي. لكنه ابتداءً من اواخر خريف عام ١٩٧٤، وبعد تزايد ضغط الجيش العراقي على منطقة حاج عمران معقل القيادة الكردية، تزعزعت ثقة الشاه تدريجياً بقدرة الثورة الكردية على الصمود. هكذا، فإنه بين الخروج من الصراع صفر اليدين وبين الخروج منها بمكسب جيد، اختار الشاه الخيار الثاني.

عند التدقيق في اتفاقية الجزائر، يتضح لنا ان الشاه هو الرابع الاكبر منها لأنه حصل على نصف شط العرب ووضع حجر الاساس لابعاد العراق عن الكتلة الاشتراكية. كما ان النظام البعثي ايضاً يعد رابحاً لأنه تخلص من اكبر تهديد ضده في الداخل. اما الطرف الخاسر فهي كردستان بالتأكيد لأنها خسرت كل شيء وتحول ١٧٠ الف من مواطنيها، الذين يشكلون نسبة قريبة من ٨٪ من السكان، الى لاجئين في ايران.

عندما تقرر انهاء الثورة، كانت قوات البيشمركة الكردية مؤلفة من ٦٠ الف مقاتل. وهذا ما يدفع الى القول انه بغض النظر عن الطريقة التي يجري فيها تحليل الوضع، فإنه لو تم اتخاذ قرار بالاستمرار بالثورة، فإنه لم يكن صعباً فرز خمسة الاف مقاتل على اقل تقدير لخوض حرب عصابات طويلة الامد، الامر الذي كان يتبع الفرصة لاستمرار التجربة الثورية الكردية في ظروف مشابهة للظروف التي مرت على تلك التجربة في سنوات ١٩٦٥-١٩٦١.

صحيح ان الشاه تخلى عن دعم الثورة الكردية في العراق، وصحيح ايضاً ان الادارة الامريكية في عهد نيكسون-كيسنجر قد باركت اتفاقية الجزائر، لكن قرار انهاء الثورة لم يتخذ لا في طهران ولا في واشنطن. ان تاريخ الثورات في العالم يوضح انه يمكن للثورات ان تنتكس وان تcum، لكنها لا تنتهي بقرارات صادرة من الخارج. بعد عام واحد فقط من انهيار الثورة، استؤنف الكفاح المسلح مجدداً في كردستان. وفي ذلك الوقت كانت اتفاقية الجزائر سارية المفعول ويتم العمل بها من جانب العراق وايران وكان قد تم تطبيع العلاقات بين البلدين. يدل ذلك على ان اتفاقية الجزائر لم تكن عقبة امام استمرار الثورة في عام ١٩٧٥ ولا امام اندلاعها من جديد في عام ١٩٧٦.

## الตราجميدية الكردية من كوباني إلى كركوك وعفرين

\* عيسى الشعبي

العربي الجديد : ٢٠١٨/٣/٢٧

كان الإنجاز الباهر في معركة عين العرب (كوباني) ضد تنظيم الدولة الإسلامية عام ٢٠١٤ نصراً، عقد الأميركيون رايته لصالح حليفهم الكردي الجديد في سوريا، وشكل نقلة نوعية على طريق تحقيق الحلم الذي ظل يراود القوم، في انتزاع إقليم حكم ذاتي على أقل تقدير، يضاف إلى إقليم آخر مماثل في كردستان العراق، كان قد تحقق من قبل، بفضل عامل تدخل خارجي مشابه، عماده قوة أمريكية طاغية، فرضت نفسها على جميع الأطراف في أهم بلدتين عربيتين مشرقيتين، متکئة على الكرد، ومتماهية مع تطلعات هذه الأقلية العرقية الوازنة، من دون أن ترقى إلى تبني النزعة الاستقلالية العميقية لديها في المدى المنظور.

وفيما مثلت معركة "كوباني" أول هزيمة عسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية الذي كان قد ظهر في حينه قوة لا تقهـر، مثلت أيضاً تلك المعركة التي سخر لها التحالف الدولي ضد الإرهاب نحو ٨٥ في المائة من قوته الجوية على مدى نحو ثلاثة أشهر رافعة كبيرة لمشروع كردي ذي نفس انفصالي في سوريا، راح يتقدم مع مرور الوقت، واضعاً الحركة القومية الممزقة بين أربعة بلدان على اعتاب مرحلة استقلالية قد لا تطول، ومانحاً هذا العرق المضطهد شعوراً قوياً بالجدرة والاستحقاق، وهو يرى الدولة العظمى الوحيدة تقف في ظهره، وتشد من أزره.

وأحسب أن معركة "كوباني" هي التي دشنـت العصر الذهبي للكرد في المنطقة، وفتحـت أمامـهم أوسع الأبواب الممكنة للعب دور مركزي في تشكيل مستقبل سوريا السياسي، تماماً على نحو ما كان عليه حال أقرانـهم في بلاد الرافدين، أولئـك الذين شكلـوا بيضة القبانـ في عراقـ ما بعد الاجتياح الأمريكيـ، وبـاتـ لهم الـيد العـليـا في المعـادـلة الدـاخـلـيةـ التيـ بدـتـ فيهاـ أـربـيـلـ فيـ وضعـ مـكـافـيـ لـبغـداـدـ، وـهوـ ماـ مـثـلـ إـلهـاماًـ لـكرـدـ الشـمـالـ السـوـريـ، وـقـدوـةـ رـاحـواـ يـقـتـدونـ بـهـاـ، وـيـغـدـونـ الخـطـىـ علىـ الطـرـيقـ نـفـسـهـ، المـوـصـلـ حـتـماًـ، وـبـعـدـ لـأـيـ، إـلـىـ عـتـبةـ الـاسـقـلـالـ.

غير أن الفترة التي علا فيها الكرد علوًّا لم يبلغوه من قبل، لم تطل كثيراً في الواقع الأمر، إن لم نقل إنها تحولـتـ إلىـ كـابـوسـ سـيـاسـيـ، لـيـسـ فـقـطـ بـفـعلـ المـتـغـيرـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ وـالـدـوـلـيـةـ المـتـنـاسـلـةـ منـ بـعـضـهاـ بـعـضـاـ فيـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ، وـإـنـماـ أـيـضاـ بـفـعلـ سـوـءـ التـقـدـيرـ المـلـازـمـ لـلـقـادـةـ الـكـرـدـ عـلـىـ مـدـىـ الـعـقـودـ الطـوـلـيـةـ الـمـاضـيـةـ، وـأـخـطـائـهـ الـقـاتـلـةـ فيـ الـرـهـانـ عـلـىـ حـلـفـاءـ مـنـ الـخـارـجـ الـذـيـ لـاـ يـحـفـلـ إـلـاـ بـمـصـالـحـ الـمـتـقـلـبـةـ بـيـنـ حـيـنـ وـآـخـرـ، نـاهـيـكـ عـنـ مـبـالـغـاتـهـ بـقـوـتـهـ الذـاتـيـةـ، وـاستـعـجـالـهـ فـيـ حـرـقـ الـمـراـحلـ، وـاستـعـدـائـهـ جـيـرانـهـ الـعـربـ وـالـأـتـراكـ مـنـ دـوـنـ مـبـرـ.

كانت نقطة التراجع في مسار الحركة القومية الكردية، الصاعد منذ نحو ربع قرن، قد تمثلـتـ فيـ مـعرـكـةـ كـرـكـوكـ أـوـاـخـرـ الـعـامـ الـمـاضـيـ، حينـ تـلـقـىـ إـقـلـيمـ كـرـدـسـتـانـ هـزـيمـةـ منـكـرـةـ فيـ مـعرـكـةـ لمـ تـقـعـ، وـخـسـرـ بـضـرـبةـ وـاحـدةـ جـلـ ماـ كانـ قدـ رـاكـمـهـ مـنـ مـكـاسبـ، وـضـعـتـهـ حـقـاـ علىـ مـشـارـفـ الـاسـقـلـالـ، نـتـيـجـةـ اـخـتـيـارـهـ أـسـوـاـ لـحظـةـ لـإـجـراءـ اـسـتـفـتـاءـ حـذـرـ مـنـ إـجـرـائـهـ أـوـثـقـ الـحـلـفاءـ، بـمـنـ فـيـهـ الـحـلـيفـ الـأـمـريـكيـ، وـعـارـضـتـهـ بشـدـةـ كـلـ مـنـ تـرـكـياـ وـإـيـرانـ، فـضـلـاـ عـنـ الـمـعـارـضـةـ الشـرـسـةـ مـنـ حـكـومـةـ الـعـرـاقـ الـتـيـ كـانـتـ قـدـ أـنـجـزـتـ لـتوـهاـ مـعرـكـةـ حـاسـمةـ مـعـ تـنـظـيمـ الـدـوـلـةـ الـإـسـلـامـيـةـ فـيـ الـمـوـصـلـ، وـبـدـتـ فـيـ حـالـةـ اـنـتـصـارـ تـامـ.

وفي ما يشبه مساراً تراجيدياً كردياً لا يكف عن التبدل إلا لبعض الوقت، مضى كرد سوريا على المسار نفسه خطوة بخطوة، وتنبوا بعناد شديد الأخطاء الكارثية لنظرائهم في العراق، حيث أسرفوا في الاعتداد بأنفسهم أكثر مما ينبغي، وتسرّعوا في حرق المراحل، وتسبّبوا في إثارة المخاوف من شركائهم في الوطن، وجلب العداوة من جانب أكبر وأهم جار لهم على الإطلاق، ونعني به الجار التركي الذي وجد نفسه أمام تحداً لا قبل له على تجاهله، أو التعايش معه، ولاسيما أن ما بات يعرف باسم إقليم "روج آفا" المجاور يخاطب مشاعر نحو ١٥ مليون مواطن في تركيا ذاتها.

وهكذا بدت معركة عفرين التي لم تنته فصولها بعد حتمية من جانب دولة قوية، عمل كرد سوريا على استثارة كل مخاوفها التاريخية، واستماتوا في وضعها أمام خيار واحدٍ لا يقبل التأجيل، وهو اقتلاع جيب حصين يحاذى حدودها الجنوبيّة الغربية، ويهدّد بالامتداد على طول نحو ٩٠٠ كيلو متر، وهو ما نجحت فيه نجاحاً فاق كل التوقعات، أدخل الحلم الكردي في طور التبدّل من جديد، وفرض أنقرة فرضاً لاعباً إقليمياً مهمّاً في إعادة تكوين الجغرافيا السياسية السورية، بما في ذلك أخذ رأيها كاماً غير منقوص في مستقبل الحالة الكردية في سوريا أولاً، وفي العراق لاحقاً.

وليس من شك في أن كرد الشمال السوري قد ذهبوا مرة أخرى، شأنهم شأن كرد كردستان، ضحية سوء قراءة الموقف، الإقليمي والدولي الذي بدا مواتياً لهم بعض الشيء، ووقعوا في خطأ الرهان المبالغ به على متانة التحالف مع الأميركيين الذين لا حلّيف لهم سوى المصالح التي يرجح فيها الوزن التركي بشدة على كفة ميزان العلاقة الوظيفية المؤقتة مع الكرد، وفوق ذلك ذهابهم إلى آخر الشوط في التوسيع الجغرافي على حساب العرب في حلب ومنبج وفي الرقة ودير الزور، في مشهدٍ كان ينم عن رغبة أقليّة عرقيةٍ جامحةٍ في الاستيلاء والتتمدد، تخلطها نزعةٌ عنصريةٌ عمياء، وهو ما أوجر صدر الأكثريّة الكاثرة، وفق ما تجلّى عليه الحال في انضمّام الجيش السوري الحر، بحماسة، إلى الحملة التركية على عفرين.

من المرجح أن التراجيديا الكردية المتفاقمة لن تتوقف عند حدود منطقة عفرين، ولن تكون هذه الهزيمة المدوية، وما رافقها من انسحاباتٍ مذلةٍ من دون قتال حقيقي (وحتى النفس الأخير) "القيادات الكردية لم تحسن تقدير الموقف ذات يوم، ولم تتحمّل الفرص السانحة ذات ظرف مواتٍ" بحسب ما كان يعد به قادة الكرد السوريين، نهاية القول الفصل في مسار الانحدار المتواصل من هزيمة كركوك المهيّنة إلى هزيمة عفرين القاسية، حيث تلوح في الأفق القريب نذر معركةٍ من نوع ما حول منبج وعموم غربى الفرات، مع استمرار ضغط أنقرة الشديد على الأميركيين للوفاء بوعده سبق أن قطعه نائب الرئيس الأميركي السابق، جون بايدن، وتهديدهم الصريح باستكمال ما شرعوا به ضد الكرد في كل من سوريا والعراق.

خلاصة القول، إن ما نسميه "الtragidya الكردية" التي لازمت مصائر هذه القومية التي وقعت أقدارها في شرك ثلاث قوميات مفترسة (العرب والترك والفرس) هي في المقام الأول من صناعة الجغرافيا القاسية، وعمل المخططات الاستعمارية اللئيمة، إلا أن تواصلها على طول المدى، من مأساة عميقة إلى مأساة أعمق، مع بعض الاستثناءات النادرة، وتعمقها على النحو الذي لا فرار منه في الأجل المنظور، أمر تقع مسؤوليته الكبرى على عاتق القيادات الكردية التي، كما جاء سابقاً، لم تحسن تقدير الموقف ذات يوم، ولم تتحمّل الفرص السانحة ذات ظرف مواتٍ، ولم تهدئ من مخاوف جيرانها وشركائها في أي وقت، حتى لا نقول إنها كانت تُفْرط في حسبة قوتها دائماً، وتغالى في عقد الرهانات على الأميركيين من دون تبصر، وتقع في المحذور نفسه من دون توقف.

# المقاربة التركية بشأن سنجار في العراق

\*سعید الحاج

مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٨/٣/٢٧:

بعد إعلان القوات المسلحة التركية سيطرتها الكاملة على منطقة عفرين" تتجه الأنظار إلى الخطوة التركية المقبلة: إما منبع نهر الفرات في سوريا أو سنجار شمال غربي العراق. وفي انتظار رد واشنطن على مطالب أنقرة بالتنسيق بخصوص منبع" يبدو أن سنجار باتت لها الأولوية في قائمة الأهداف التركية.

## حرب التصريحات

تتواءر التصريحات الرسمية التركية التي تفيد بأن عملية "غصن الزيتون" ليست الأخيرة من نوعها، وأن أنقرة مصرة على ملاحقة "المنظمات الإرهابية" في كل أماكن وجودها.

وتحيل تلك التصريحات إلى أن وجهة أنقرة بعد "غصن الزيتون" ستكون إما منبع سوريا أو سنجار العراقية، ثم لاحقاً مناطق شرق الفرات وجبال قنديل التي هي المعقل الرئيسي لحزب العمال الكردستاني التركي.

فيخصوص سنجار" أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم أن بلاده تتواصل مع حكومة بغداد لإخراج عناصر حزب العمال الكردستاني من المدينة أو التعاون مع أنقرة في ذلك، حتى لا تضطر الأخيرة لفعل ذلك بنفسها.

وبعد ساعات فقط من تهديدها تركياً بأن دخولها إلى سنجار سيواجه بمقاومة شديدة" أعلنت قيادة حزب العمال الكردستاني في ٢٣ مارس/آذار الحالي سحب قواتها من سنجار "بعد أن أدت مهمتها" على مدى السنين الأربع الفائتة.

وفي ٢٥ مارس/آذار" قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن "عمليات عسكرية" تركية بدأت في سنجار وإن بلاده مصممة على إخراج الحزب الكردستاني منها، مضيفاً أن "غصن الزيتون" ستتحقق أهدافها بعد السيطرة على بلدة تل رفعت شرق عفرين.

لكن وزارة الدفاع العراقية سرعان ما نفت وجود عملية عسكرية في سنجار، مؤكدة أنها "لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي تدخل عسكري خارجي".

وفي الحقيقة" فإن كلام أردوغان لم يتضمن إشارة إلى "عملية عسكرية" في سنجار مماثلة لـ"غصن الزيتون"، وإنما ذكر " عمليات عسكرية" تنفذها بلاده منذ أيام في شمال العراق لمكافحة حزب العمال الكردستاني.

حيث كانت القوات المسلحة التركية قد بدأت -في ١٠ من الشهر الجاري- عملية عسكرية على موقع حزب العمال الكردستاني، تعتمد بشكل رئيسي على الطلعات الجوية، وأعلنت تحديد ٣٨ مسلحاً حتى الآن (٢٥ مارس/آذار).

ويبدو أن تصريحات أردوغان -بما تضمنته من تهديد معلن وإصرار واضح- سرّعت عملية انسحاب عناصر الكردستاني من سنجار نحو جبال قنديل والحدود السورية، وهو ما أيدته مصادر عراقية قالت إن الانسحاب أتى بعد اجتماع وفد عسكري مع قيادات الكردستاني، لتجنب المنطقة عملية عسكرية تركية أو عراقية.

عملياً لا يبدو أن خبر الانسحاب قد طمأن أنقرة كثيراً، حيث نقلت وسائل إعلام تركية عن مسؤولين حكوميين أتراك أن انسحاب الكردستاني مجرد مناورة أو خدعة، وأنه سيبقى في المنطقة تحت مسمى "قوات مقاومة شنكال" (الاسم الكردي لسنجار).

### أهمية سنجار

يعد قضاء سنجار منطقة استراتيجية وجبلية قريبة من الحدود العراقية السورية، ويسكنه ما يقارب ٩٠ ألفاً (وفقاً تعداد ٢٠١٤) معظمهم من البيزidiين، مع أقلية عربية وتركمانية وغيرها.

وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على الموصل في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤ هاجم التنظيم سنجار في ٣ أغسطس/آب الموالي وسيطر عليها، قبل أن تطرده منها قوات البشمركة في ١٩ ديسمبر/كانون الأول من نفس العام، بدعم من طيران التحالف الدولي.

وقد شارك حزب العمال الكردستاني في معركة استعادة سنجار إلى جانب قوات البشمركة التابعة للبارزاني، باسمه بشكل مباشر وكذلك تحت مسمى وحدات مقاومة شنكال، أحد تنظيماته الفرعية التي أسسها عام ٢٠٠٧ في منطقة سنجار.

وفي إطار ردها على تنظيم استفتاء كردستان العراق "أعادت القوات الحكومية العراقية السيطرة على المدينة في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ إثر "انسحاب البشمركة منها بشكل سلمي". لكن حزب العمال الكردستاني احتفظ بنحو ٢٠٠٠ من مقاتليه في قرى سنجار، وهي المناطق التي تطالب أنقرة بخروجه أو إخراجه منها، ضمن رؤيتها "للمواجهة الاستباقية على أرض العدو".

ويعتبر حزب العمال الكردستاني المنظمة الأم لعدة منظمات فرعية تنشط في المنطقة، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، وقوات مقاومة شنكال في العراق" ولذا ترى أنقرة أن مكافحته تتم عبر استراتيجية شاملة ضد كل فروعه في تركيا والعراق وسوريا.

وفي هذا الإطار نفذت تركيا عمليتي "درع الفرات" التي منعت التواصل الجغرافي بين كانتوناته، و"غصن الزيتون" التي أخرجت وحدات حماية الشعب الكردية من عفرين ومنعت وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط. وترى أنقرة أن نجاحها في مكافحة الحزب وتنظيماته المختلفة منوط بإخراجه من منبج ومناطق شرق الفرات بسوريا، وسنجار وجبال قنديل في العراق، وفق أولويات تصوغها الإمكانيات والمعدلات السياسية والعسكرية لكل حالة على حدة.

ليس مرجحاً أن تقوم تركيا بعملية عسكرية برية موسعة في سنجار على غرار عملية "غصن الزيتون" في عفرين، إذ شملت اختلافات جوهيرية بين المنطقتين والبلدين.

فالعراق دولة مستقرة نسبياً وحكومته تسيطر على الأوضاع فيه إلى حد بعيد، وتستعد لتنظيم انتخاباتها البرلمانية بعد أقل من شهرين، وترتبط بين الحكومتين التركية والعراقية علاقات طيبة نسجتها مؤخراً بعد التعاون الوثيق بينهما في مواجهة استفتاء كردستان العراق، وبعد أن طوّتا إلى حين الخلاف بشأن معسكر بعشيقه التركي شمالي العراق.

## المقاربة التركية

ميدانياً وعسكرياً” تبعد سنجار حوالي ١٠٠ كلم عن الحدود التركية، وحوالي ٨٠ كلم من معسكر بعشيقه الذي توجد فيه قوات تركية محدودة شمال الموصل.

ويعني ذلك أن أي عملية عسكرية برية ستكون باللغة التعقيدي وتتطلب للتنسيق والتعاون مع حكومتي أربيل وبغداد، حيث يفترض أن تقطع تلك القوات مساحات واسعة بأراضي الطرفين، خصوصاً كردستان العراق. وتضيف تضاريس المنطقة تعقيداً بسبب عورتها وقربها من جبل سنجار، ومحاذاتها للحدود السورية ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ما يطمئن تركيا جزئياً بخصوص سنجار هو أن كلاً من حكومتي بغداد وأربيل تشاركانها رفض وجود العمال الكردستاني فيها، ولذا فخيار أنقرة الأول الذي تحاول إقناع بغداد به هو أن تتكلف هي بإخراج الكردستاني دون أي تدخل تركي مباشر. وتشير الأنباء عن انسحاب الكردستاني -وتسليم القوات العراقية سنجار بشكل تام ونهائي بعد زيارة وقد عسكري عراقي للمدينة- إلى أن هذا الخيار مقبول ومرحب به من بغداد.

بدليل أنقرة -إذا لم يتم ذلك- هو أن تتعاون الحكومتان في عملية عسكرية مشتركة، تؤمن السيادة العراقية التامة على المنطقة وتريح تركيا من إحدى قواuds الكردستاني التي تسميتها "قنديل الثانية". وأما الخيار الثالث -إذا رفضت بغداد وأربيل التعاون- فهو اعتماد تركيا على نفسها لإخراج المقاتلين من المدينة.

بيد أنه ليس مرجحاً أن تقوم تركيا بعملية عسكرية تقليدية وواسعة في سنجار، خصوصاً أن عدم موافقة بغداد عليها سيحررها -إلى حد كبير- من المسوغات والمبررات السياسية والقانونية التي حظيت بها في عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون".

لكن أنقرة قد تكتفي بعملية محدودة عبادها الرئيسي القصف الجوي كما تفعل مع معسكرات الكردستاني في جبال قنديل، ويكون مسوغها الرئيسي فيها حق الدفاع عن النفس المعترف به للدول وفق المادة ٥١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إذن، فالمرجح هو أن تعمد الحكومة المركزية في بغداد إلى تجنب عملية عسكرية تركية في سنجار، عبر إخراجها مقاتلي حزب العمال الكردستاني منها وضبطها الآمن فيها، وطمأنتها للهواجس التركية.

أما إن رفضت بغداد ذلك أو فشلت فيه أو رأته تركيا غير كافٍ فإن أي عمل عسكري مشترك بينهما سيعتمد على تقدير فرص نجاح تلك العملية المفترضة، وجدولها الزمني، ومدى تأثيرها على الانتخابات البرلمانية المقبلة، بحيث يصار إلى إنهائها قبل الانتخابات للاستفادة من نتائجها، أو إطلاقها بعدها لتجنب ارتداداتها على الحكومة ورئيسها حيدر العبادي.

وأما احتمال قيام تركيا بعملية عسكرية واسعة في العراق، بشكل أحادي ومنفرد ورغم رفض حكومة بغداد “فيبيقى أمراً مستبعداً جداً وفق المعادلات الحالية، ولا يبدو أن أنقرة ستحتاج إليه في ظل الإشارات التي صدرت عن بغداد.

\*كاتب وباحث في الشأن التركي



 [www.pukmedia.com/ensat](http://www.pukmedia.com/ensat)  
 Facebook: [ensatpuk](#)  
 [ensatmagazen@gmail.com](mailto:ensatmagazen@gmail.com)  
 Mobile: **0770 156 4347**